

سولہ سر ۸ اکٹہ خانہ صنفی کار سیر عالی حیر آباد و کمن

الف ۲۰

نمبر دہندہ ۲۰۲۵۲

تاخ دہندہ

ضوابط الاصول

نام کتاب

اصول فقہ

فصل کتاب

۱۹۹

نمبر کتاب فن مذکور

3324  
5A









فهرست المجلد اول على نسبها في الباب الفصل

ضابط في الكلم والجري	ضابط القسمة الكلم المتواطى المشكك في	ضابط في انقيل اللفظ الى متحد المعنى ومختلف	ضابط في في الجمع	ضابط في في المشتق
ضابط في بيان وضع اللفظ	ضابط في اللفظ موضوع للعلم الامتنان او المعلوم	ضابط في تعارض العرف واللفظ	ضابط في بيان عرف اللفظ وسو	ضابط في اشتغال الفاظ الوارد في الكتاب الزيد بليس
ضابط في الحقيقة الشرعية	ضابط في الصحة والاعتد	ضابط في العلم الذي على الوضع بالمطابق	ضابط في في التبدل	ضابط في هذا السلب
ضابط في في الاطرار	ضابط في في الاشياء	ضابط في هذا القسم	ضابط في في الاشياء	ضابط في في الاشياء
ضابط في بيان ما لا يضر	ضابط في الامر بالامر	ضابط في الامر الواحد عقيب الخطر	ضابط في المقوال والكلام	ضابط في الفق والتراخي
ضابط في تعيين القضا للاداء	ضابط في وجوب المقتضى	ضابط في الواجب المختار	ضابط في الموسع والمضيق	ضابط في بالشيء الذي عن
ضابط في مفهوم الشرط	ضابط في تكرار الامر بتكرار الشرط	ضابط في مفهوم الوصف	ضابط في مفهوم الغيبة	ضابط في مفهوم المحصر
ضابط في مفهوم القلب	ضابط في مفهوم القيد	ضابط في مفهوم العبد	ضابط في مفهوم الزمان	ضابط في الجوابين الوجوب
ضابط في بأنقضا الشرط	ضابط في الامر الذي كذلك	ضابط في اجتماع الامر والنهي	ضابط في النهي على الفضا	ضابط في العاو ما يتعلق به
ضابط في ما يخلل العموم	ضابط في الجمع لمحله والخاص	ضابط في المفرد المحل	ضابط في المفرد المضاف	ضابط في المفرد المنون
ضابط في الجمع المنون	ضابط في اقل ما يطلق عليه صيغة	ضابط في ترك الاشياء	ضابط في قوله الطواف بالبيت صلو للعوا والتشبه	ضابط في الخطاب السفا
ضابط في بيان معنى الخاص احكام	ضابط في منهى التخصيص	ضابط في الاشياء احكاما	ضابط في حقيقة الباطن	ضابط في المخصص محل التخصيص
ضابط في قبل الفحص	ضابط في عموما متعذر	ضابط في الضمير لبعض افراد العاقل مخصص	ضابط في الضمير لبعض افراد بخصوص السبب	ضابط في التخصيص بالمفهوم



[illegible]



الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله...  
 ووفقنا للتصديق في أصولنا على ما تقرر من شريعة مستبدا لا نام وبلغنا إلى غاية المأمول وغاية المسئول بأحكام دلائل الأحكام  
 الصلوة والسلام على من أرسل الله به قواعده الدين وتبديع معالم الإسلام وله واحتجاب الظاهر من مفاتيح التجرد ومصابيح الظلام وبعد  
 منقول الرأى عفو ربنا الكريم عبد الموسى إبراهيم عفا الله عنه في بعد ما انضبت قما كنت حرة سابقا من المسائل الأصولية ومباني الأحكام  
 الشرعية الفقهية كتاب في أصول الجانية لمسؤول بعض الفضول ورأيت كثرة وعنده المشتغلين في إدراك مطالبه وشدة ميل المصطلحين إلى  
 فهم مسائل لا شتالة على فرائد فوائدهم حولها أحد واختار على عوائد مؤلفه ليدوم تضبطها متى سئل كان للنبطه بعض الحكم قاصدا على  
 إلى عوام مضيقا بعبارة البلوغ إلى مغالقة حقايقه نسخ بياني الفاتر ان الله عن ساعد الاجتهاد ثانيا واسنانا العمل لا كسلا ولا متوانا بتصفه  
 وجيزة فتشغل على ان مسائل الأصول والمبادئ مختصرة تحتوي على ما لا يحصى عليه أبواب لأصول مختصرة عن الاجتهاد والاحتياط والاطمئنان  
 من الغايات الاختصاصا مدد جانية من الطالب لا يكاد والبال في الهدى ولو لا انصاره ومبته بنينا على الافكار والحيان يكون محمل القول عند  
 أهل القول وتبينه على مقدمة وخاتمة وأصول المقتضى في تعريف العلم وقائمه وموضوعه فاعلم ان أصول الفقه علم لهذا العلم ومعرفة من  
 جهة الاضافة متوقف على معرفة خبره فالأصل الغرض ما يبنى عليه الشيء واصطلاحا يطلق على القاعدة والآج والدليل والاستصحاب مشرك بينهما  
 لفظا الفقه الجاهل القريب المناسبة لعدم صحة السلب التباد الذي الأصل فيه كونه رصفا مشتركا تقبيلها لأصالة الناحية وعدم تعدد الوضع  
 والعقد لغته وعرفنا العلم الذي هو علم من العلم من وجه ومن جعله بمعنى العلم العلة دعم ترادفها لكن العرف باباه نتيج

وضع الواضع

## كتاب أصول الأصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على أشرف خلقه محمد وآله الطاهرين وبعد فنقول الرأى عفو ربنا الكريم عبد الموسى إبراهيم في جبر قرة  
 كتاب مغالاة الدين على بعض أسانيد المحققين عليهم الرضوان إلى يوم الدين قد كتبت أكثر مسائل العلم من فقه جبر وعرف في باب منشئ غيره  
 منظوم في كتابا ردت ان اجمع ما كان من مسائل العروة في هذا الكتاب بعبارات مختصرة وجيزة فجاء بحمد الله تعالى بحرية المسائل بحكمة الدلائل ينتفع منه  
 المبتدئ والواصل واستل الله ان يفعلي به وسائر الطالبين وان يجعله ذخرا لفاقني يوم الدين ومبته بضوابط الأصول وتبينه على  
 مقدمه وخاتمة وفصولا المقتضى في تعريف العلم ومبته من المسائل للعروة فاعلم ان أصول الفقه علم لهذا العلم وله جهة اضافية ووجه علمية  
 معرفية من جهة الاضافة متوقف على معرفة خبره إذا الكلال لا بد من ذلك الاجزائه فاعلم ان الأصول جمع الاصطلاح وهو موضوع لغته ما يبنى عليه الشيء  
 وفي الاصطلاح يطلق على ما أكثر مرجعها أربعة القواعد والدليل والاستصحاب وهل هو مشترك لفظي بين الكل ويجاز مشترك معنوي وحقيقة  
 في بعض مجاز في آخر وبينها يحتاج إلى اسم مقدم وهي ان اللفظ اذا استعمل في معنيين واكثر فاما ان يكون بين المعنيين مناسبة معينة وجامع قريبا ولا  
 يكون شئ منهما او يكون احدهما دون الآخر فان كان الاول فاما ان يكون اللفظ مستعملا في اللفظ المشترك استعمالا او يقدر معنده فهو مشترك  
 معنوي لان الغالب في امثال ذلك الاشتراك المعنوي اما ان لا يكون مستعملا في اللفظ المشترك استعمالا او مستعملا فيه نادرا فاحدهما مجاز والاخر  
 حقيقة وان كان الثاني تقربا لا اشتراك اللفظي ولا جامع قريبا حتى يكون اشتراكا معنويا ولا مناسبة حتى يكون حقيقة ومجازا وكولها مجاز  
 بلا حقيقة بنفيه بعد تسليم مكان المجاز بلا حقيقة ووقوع كون الاشتراك اللفظي اذ لم ينه بفهم وان كان الثالث بان كان بينهما جامع  
 فقط فان كان مستعملا في اللفظ المشترك بعدد معنده فمشارك معنوي لما مر وان لم يكن مستعملا فيه صلا او مستعملا فيه نادرا فمشارك لفظي  
 اذا لم يرض ان لا مناسبة بينهما حتى يكون احدهما حقيقة والاخر مجازا واما المجاز بلا حقيقة فظهور بما مر وان كان الرابع اي عكس الثالث فهو  
 حقيقة ومجازا اذ لا جامع حتى يكون مشترك معنويا ولا يمكن المصير إلى الاشتراك اللفظي لانه مغلوب بالنسبة إلى الحقيقة والمجاز سلا  
 حقيقة لما مر ان بينهما ذلك في حمل ان ما عن فيه من العلم الذي لا جامع فيه ولا مناسبة معينة بين الاشتراك اللفظي بين الاربعة المذكورة لما ذكر  
 ولقد صحت السلب للتباد وان قلت لعل التباد اطلاقا قلنا ان الاصل ان يكون وضعيا هذا الاشتراك ليس بقيدينا بل يقيني لاصطلاحا  
 المجاز ولا سلبا من الاول بعد وضع واضع اللفظ والاصل عدمه واللفظ لغته وعرفا الفهم ومنه قوله نعم لا يكادون يفقهون قولوا  
 لا يفقهون قولوا لا يفقهون فنبينهم وهذا جمع الى ترادف الفهم والعلم والحق تعابرها والتبديع بينهما عموم متصادقان في العالم لفظي  
 له فهم وعالم ويصدق ان لا تقطع على الغايات لفظي فقول له تسميم اللفظ حيث كان بين المعنيين فهم لا عالم والثاني فقط على البليد الذي  
 علم منها او اكثر فقول له عالم لا فهم فان قلت كما نضر اهل اللغة يكون الفقه بمعنى الفهم كذا انصوب يكون بمعنى العلم ناصبه تخصيصا لانه بالاول مع ان  
 قلنا انهم لروم العمل على التظليل من وجه كلفظ انما يقبل ان يترجم الصوت ويقل ان الصوت المطرب والعلماء علما وجعلوا بينهما وقالوا ان الغنا  
 في صوت مطرب مع الترجيع قلنا سلبنا ورود النص منهم على كونه بمعنى العلم لكن محتمل كون منهم بذلك من ثم ان العلم والفهم مترادفان على ان  
 ان العمل بقول اللغوي انما هو لاجل حصول الوصف وجه رجونا الى العرف وراينا ان بنائهم على معنى واحد مطابق لاحد النصبين قلنا بان اللفظ  
 في اللفظ حيث كان بين المعنيين المتقولين هو

تعبير

درب ايراصع  
 لغير الفقه

موضوعة















وكذا على القول بالمتابعة وعلى القول بما كان وقوعه وعدم لصياغته شرعا ربيح الاول والثاني والثالث من دخول علم التجري مع انه ليس بيقين عندنا والجمهور صاحب العلم جعل العلم  
بمعنى لا يقتضي اوجه في التجري على وقوعه وعدم لصياغته شرعا ربيح الاول والثاني والثالث من دخول علم التجري مع انه ليس بيقين عندنا والجمهور صاحب العلم جعل العلم  
نظير هذا الذي دفع ذلك الايراد من حيث هو مع قطع النظر عن غلبة العلم وعدمها وهذا دفع الاول من جملته هناك بمعنى ان العلم هنا بمعنى ملكة الظن وهكذا لكن  
لا يتم على هذا سبب مجاز من مجاز في خارج من الثمانية ثم اظهر في الجواب ان هذا دفع الاول من جملته هناك بمعنى ان العلم هنا بمعنى ملكة الظن وهكذا لكن  
من لا يوافق على ان العلم لا يتصل بل انما يقع في هذا العلم ولو سلمنا اخذنا الاضمار لخصاص لم يخرج مثل علم الرجال ايضا والادلة فلا يكون هذا الفن باحثا في  
افقه لا عوارضا او الفقه  
شمل قواعد الفقه التي ليست  
فا حلة في الفن والظواهر  
اطلاستحقاقا فاعلم  
الاياتي يمكن جعله بمعنى  
القواعد مع جمل الاضمار  
للمبادئ والقواعد المعهودة  
المذكورة في الفن المقصودة  
بالذات من تدوين هذا العلم  
التي هي عوارض الادلة والامور  
بيان مثل مبادئ الفقه ونحوها  
فانما هو استطراد ومن باب  
المبادئ لكن على الهند يصح  
الادلة على القوي بغيره انه  
باعتبار الفقه العلي علم بالحوال  
الادلة من حيث هي حوالها  
من جهة بيانها لوضع عليها  
هو العلم بالحوال لانه الاحكام  
الشرعية الشرعية من حيث انها  
اولها يخرج لبيان غيرها كما  
وتحدهم العلم بمثل كون الكافة  
معرفة بالحوال لانه غير الاحكام  
التكليفية لانه من ان  
الاحكام عبارة عن الحسنة  
خرج غير ذلك لانه الشرعية كما  
المقولة عنه والاعتقالات  
وقد مر منها العلم بالقواعد  
المتممة لاستنباط الاحكام  
الشرعية الشرعية وورد في  
طالع عهد بعد من مسائل  
هذا الفن طالع وخروج  
فانهم بعض العلماء قد  
ان اريد فاهمه الكل وقد  
بعض المسائل للقوة المذكورة  
في الفن وانما خرج ما يستنبط  
منها لمبادئ الاحكام  
لا بد من منه من الاحكام  
عند عبارة عن النسب المجزئ  
والعلم عن التصديق فان كان  
المزج بل ما فيها التصديق  
عن هذا العلم والام خرج  
بغير الاحكام ايضا لانها  
جزئية ويخرج ايضا مثل العلم  
بجهة الظن انك من التعريف  
كون القواعد الممهدة سببا  
قريب الاستنباط وان اريد  
الاعم دخلت الاسباب  
العبارة مثل ما يستنبط  
منها لمبادئ الاحكام  
والاعم وهو فاهمه انه

فانما هو استطراد ومن باب المبادئ لكن على الهند يصح الادلة على القوي بغيره انه باعتبار الفقه العلي علم بالحوال الادلة من حيث هي حوالها من جهة بيانها لوضع عليها هو العلم بالحوال لانه الاحكام الشرعية الشرعية من حيث انها اولها يخرج لبيان غيرها كما وتحددهم العلم بمثل كون الكافة التكليفية لانه من ان الاحكام عبارة عن الحسنة خرج غير ذلك لانه الشرعية كما المقولة عنه والاعتقالات وقد مر منها العلم بالقواعد المتممة لاستنباط الاحكام الشرعية الشرعية وورد في طالع عهد بعد من مسائل هذا الفن طالع وخروج فانهم بعض العلماء قد ان اريد فاهمه الكل وقد بعض المسائل للقوة المذكورة في الفن وانما خرج ما يستنبط منها لمبادئ الاحكام لا بد من منه من الاحكام عند عبارة عن النسب المجزئ والعلم عن التصديق فان كان المزج بل ما فيها التصديق عن هذا العلم والام خرج بغير الاحكام ايضا لانها جزئية ويخرج ايضا مثل العلم بجهة الظن انك من التعريف كون القواعد الممهدة سببا قريبا الاستنباط وان اريد الاعم دخلت الاسباب العبارة مثل ما يستنبط منها لمبادئ الاحكام والاعم وهو فاهمه انه







اصول الوضع والركا

الاستعانة به ثم لم يفتقر  
الواضع كلام استعانة  
عن الفاعل ثم الوضع  
الواضع اما لغوي او  
عام او خاص باعتبار  
الموضوع اما شخصي  
شخصا خاصا من اللفظ  
كرباد لغوي ان كان  
عاما كمشة فاعل  
ما سادج تحت الفاعل  
الحقيقة سواء استعند  
من جعل الواضع او من  
التبع الكاشف عن  
الواضع ورخصه ومن  
هذا الباب وضع الجاز  
ثم الموضوع في الوضع  
هل هو انما المظن كما  
يقضيها العام  
الاصولي حد من عدم  
كونه استعمالا لخاصة  
حقيقة ولا مجازا  
نتيجة

الوضع هو ما هو موضوعه من اللفظ بالاشارة يكون متما خاسما لعدم المناسبة حتى يكون حقيقة ومجازا وعندها الوضع حتى يكون مشتركا او  
او منفوقا لا يفرق ان ذلك واراد على هذا التامين واما على ما ذهب المتقدمين فداخل في فهم اللفظ والمخبر لا ينفوقان انما ينفوقان انما ينفوقان انما ينفوقان  
والوضع انما هو الامر من الحقيقة والمجاز لا يكون الحقيقة والمجاز اية من متما لللفظ واللفظ مع انهم على من متما لللفظ واللفظ مع انهم على من متما لللفظ  
الاصلي مشتملا على سبيل المسائل اللغوية فلا بد من معرفة الوضع والموضوع والموضوع له والامثلة والملاحظة وهي مقامات خمسة الاول  
الموضوع وله معناه مشهور غير مشهور لما الاول فهو تعيين اللفظ بالاشارة له عليه بنفسه ثم اذ هو قولم الوضع لتعيين الوضع اللفظ بالاشارة ثم في قوله  
واحد الاول فهم منه الثاني وبالاستعانة باللفظ خارج خبره من المخطوط والاشارة ونحوها فان ذلك لا يتبع وضعا وان كان فيه تعيين شيء بالاشارة شيء  
عليه بعد انكاسه عن وجه المشترك اللفظي لعدم دلالة على معانيها بانفسها وليجيب بان عدم دلالة المشترك على معانيه بنفسه ناس عن تعدد الوضع لا  
فالوضع عند الوضع وضعه للدلالة على المعنى فبذلك ان ذلك في انما اذا كان الوضع متعددا وكان الوضع الثاني جاهلا بالوضع الاول وكان متما  
ولكن غير متما في الوضع الاول ولما اذا كان مطلقا مع الوحدة لوعالم المعنى فلا بد من الجواب لا بد من معرفة المراد من المعنى والدلالة للمخبر  
في المعنى بها اما الدلالة في كون الشيء بغير من العلم به العلم بغير اخر واما الفهم فله معنيان احدهما انتقال المعنى الى ذهن وان لم يعين المراد وبها  
انتقاله اليه مع تعيين المراد فان ريد من الفهم الاول فلا بد من العلم بغير اخر واما الفهم فله معنيان احدهما انتقال المعنى الى ذهن وان لم يعين المراد وبها  
والاولى لان الشرح مقدم على التخرج واما غير المشهور فتعيين اللفظ للدلالة على المعنى وقوله ان المجازات وضعها فبما ما حوز من هذا فخذ  
التعريف شامل لما ايضا واعلم من المعنى السابق وهل لفظ الوضع حقيقة في المعنيين او في الامم منها فيكون استعماله في الكل في الفهم  
في الاختصاص منها التام لا يخرج للمبادر وصحة السلب الامم من حيث هو ولا اصل لها لقاعدة المقررة من لزوم الرجوع الى ما هو اعلى يستعمل الا وحله على  
الحقيقة وحل الا في استعماله المجاز عند السك ولا يثبت الغالب استعماله الا في اختصاص اية كونه حقيقة في الاختصاص فبذلك بعد في الحقيقة في الموضوع  
الامم فقط لا فليست استعماله على سبيل الانفراد بان يراد اللفظ المشترك من غير ان يكون رادة احد الطرفين ولو من الخارج ولا قابل بالمجانبة في الآخر  
والحقيقة في الآخر بغير اللفظ المشترك واذ ثبت الحقيقة في الاختصاص بعد ما ذكرنا بطلت المجازات في الآخر لان الحقيقة والمجاز في اللفظ مشترك  
في الوضع من جهة الوضع والكلام فيه يقع في مقامين الاول في تعيين الوضع الثاني في بيان  
اقتسامه بالتسمية الى الواضع فقولنا ان الوضع بالتسمية الى الواضع بنفسه الى اللغوي العرفي الخاص العام لان الواضع اما ان يكون واضع للقرام لا على  
الثان اما ان يكون الواضع شخصا معينا او جمعا معينا بان حصل الوضع من لغاتهم على استعمال اللفظ في معنى فاما ان يكون كلا هاتين الامورين ولا يخرج  
بطائفة دون طائفة اخرى كوضع الدابة لذي القوام الاربع فان كان الاول هو الاول وان كان الثاني يقتضيه هو الثاني والاول والثالث المقام  
الثالث في الوضع من جهة الموضوع والكلام فيه يقع في مقامين الاول في اقتسامه بالتسمية الى الموضوع والثاني في تعيين الموضوع في الاوضاع  
اما الاول فاعلم ان الوضع باعتبار الموضوع ينقسم الى شخصي نوعي لان الموضوع ان كان شخصا خاصا من اللفظ كلفظ دابة في الوضع  
وان كان امرا عاما كمشة فاعل في الوضع نوعي المراد من كون الموضوع شخصا يكون شخصه فزاد متفقه الحقائق فان لفظ دابة افراد متشبه صادرة  
من اللفظين فهو نوع لا افراد والمتفقه الحقيقة المراد من كون الموضوع نوعا ان يكون شخصه فزاد متفقه الحقائق فان لفظ دابة افراد متشبه صادرة  
كثيره كضارب عام وقائل ونحوها من اللفظ المتخالف للتسمية تحت تلك الحقيقة العامة فلا علم الشخصية اسماء الاجناس وضعها شخصي  
والمراد ان السمة او صفة اخبارية او ذاتية والاسماء الدخلة عليها الدائم واللاحقة بها الثوبين والمجازات وضعها نوعي ثم ان الوضع النوعي لها  
ان يكون يجعل الواضع كالمشكلة المذكورة واما البصر فجعله يميز فبذلك يقع في مثل الاوضاع ان الواضع راض باستعمال اللفظ في هذا المعنى ولا  
ان يكون الوضع النوعي في غير المجازات فما ذكرناه انما من المشتقات وغيرهما من قبيل الاول وضع المجازات من قبيل الثاني وبذلك يظهر الفرق  
بين المقامين ويندفع ما توهم في المقام من ان وضع المشتقات نوعي كذا المجازات وضعها نوعي فلم يكن استعمال المشتق حقيقة بخلاف استعمال  
المجازات مع وجود الوضع النوعي فيها وذلك ليعرف من ان الوضع في المشتقات جعل من الوضع فيكون حقيقة بخلاف المجازات فمدبر واما  
الثاني فاختلف في ان الموضوع في الوضع النوعي هل هو العالم المطلق ام لا فيكون الموضوع نفس النوع المصور او غير ثابته المصورة فيضمنه  
اجالا ويكون هذا النوع المصور على ما لا يفسد الموضوع فيقبل بالاجزاء لا يكون موضوعا بل ان يكون استعمالا المشتق في معنى الحقيقة ولا مجازا  
لانا لا نريد ان يكون موضوعه فلا يكون موضوعا واذ لم يكن موضوعا بل ان يكون استعمالا الحقيقة وهو واضح ولا مجازا لانها على توقيت  
المجاز على الوضع ان المجاز بل وضع باطل وبغيره ولا يفسد بالاعلام الشخصية فان لفظ دابة الصادر من التكلم الحاصل استعماله في المعنى على هذا لا يكون  
حقيقة ولا مجازا لان الواضع لم يضع كل لفظ بصدده عن اي شخص لم يجعل الخاص فالاستعمال الخاص ليس حقيقة ولا مجازا بل هو علمنا في المشتقات  
الموضوع هو الجزئيات اعني منارب وناصر فلما ان كل منهما متحد باعتبار صدده من المتكلمين فابكون موضوعا هو ما صدر عن الواضع البولي لا  
يكون حقيقة ولا مجازا على علمنا انفسا لانا ان يقول الشخص في الاوضاع الشخصية بان الموضوع هو كل فرد من افراد نوعه ككل فرد من افراد  
المشتقات التي يكون على هيئة الفاعل مثلا من اي تابل صد يكون كل جزئي من الجزئيات موضوعا في المقامين فلا بد من التقصير كما لا بد من هذا لافرن  
بين الاوضاع الشخصية والنوعية لوجوه الفرق في كون الموضوع في الشخص هو شخص اللفظ معلوما وملحوظا بالتفصيل من غير ملاحظة امرا غير جزائي  
فانا الموضوع فيكون ان كان ذلك مجزئيا شاكها ملحوظا اجالا في ضمن امرا عام لا مفصلا لكن هذا مخالف لفهم العرب لاننا نرى ان الفاعل ياتي وضعت



وجنابك في كون الموضوع فرعاً او شخصياً فالاصل هو الاول لعلنا انما نشأ منه وحده من اللغوية بالاعتبار ان كان الواضع بشرام كل من الموضوع له والامثلة  
 اما ان كان الموضوع فرعاً او شخصياً فالاصل هو الاول لعلنا انما نشأ منه وحده من اللغوية بالاعتبار ان كان الواضع بشرام كل من الموضوع له والامثلة  
 وجود في مثل الضمائر المحررة واسم الاشياء فبدون ان وضعها علم والموضوع له خاص انما عامان وهو الحق للتبادر والاصل فيه كونه وضعها وكاشفها للشيء  
 والاصل عدم الالتفات الى الشيء والزم الجواز بالحقيقة والحد انقسام الكل الى ثلاث وعدم جواز استعمال تلك الالفاظ في المعنى العام حتى يجازوا وتصبص اهل اللغة  
 لفظاً بغير لفظي ان كان له صدى من اي قائل موضوع لا ينفرد بالاصل وانما العمل كان الواضع اذا وضع هيئة الفاعل لذات صفة منه  
 البند من هذا الموضوع لكونه كلاً او جزءاً لاصل الا في ضمن الافراد بموضوع واستان يكون الافراد موضوعاً فظهر من هذا القول ان الواضع لا ينفرد بالاصل  
 دليل على بطلان اصل قوله فيكون كل من الاحتمالين صالحاً لان يكون موضوعاً ولا دليل على تعيين احد فاما لو شككنا بعد ثبوت وضع امر في موضوع  
 شخصي فالاصل يقتضي الحكم بالاول لان التوحيق لا يتعدا حادثة من الشخص على ان الواضع اما الحال او الماحول وعلى المقدرين ان يكون التوحيق والى من الشخص  
 لا ينفرد بالاول لان التوحيق لا يتعدا حادثة من الشخص على ان الواضع اما الحال او الماحول وعلى المقدرين ان يكون التوحيق والى من الشخص  
 عليه العشرة العشرة في وضع الاشياء كثرها **المقام الرابع والخامس** في موضوع من جهة الموضوع له والامثلة الملاحظة لكل واحد منها ان يكون عاماً  
 وقد يكون خاصاً هذه صورتان في الموضوعات والاشكال في وجودها العام والخاصين وفي عدم وجودها كان الموضوع فيه  
 خاصاً والموضوع له عاماً وانما الاشكال في عكس ذلك فالقيد على عدم وجوده والمناخرون على وجوده وهو لا يظهر لوجوده الاول ان المبادر من جهة  
 هو الموضوع من ذلك الحاد هو الشخص الخارج عن الغايب المذكور في الموضوع كونه الموضوع له جازياً ولما كان الموضوع عاماً فلا يميز بين الموضوع له في الموضوع  
 الخارج عن الجزيئات العامة مستند على الواضع ومنعها ولعنوا قلنا ان هذا الدليل يدل على وجود القسم الرابع في تعريف اللفظ قلنا بضمته اما  
 عند النقل يتم لفظه فان قلبه مع هذا الدليل لاصل عدم رفع الموضوع بين اللفظ والمعنى التوحيق لا يجري هذا فيما نحن فيه لان القيد على تعيين جهة  
 يقول بان هو مثل موضوع لفظي اكله في بطلان استعماله في الموضوعات ومنهم من يقول ان موضوع اللفظ والكل لا ينفرد بالاستعمال في الموضوعات الا على  
 التقدير بان يكون اللفظ مستعملاً في معنى تحقيق اصاله لا يكون موضوعاً في معنى التوحيق حتى ياتي اللفظ عدم رفع تلك التوحيق من اللفظ الى المعنى  
 الاستعمال والاستعمال هنا لا يجري الاصل قلنا ان كان النقل للمفروض تعييناً فغير اصاله عدم تعدد الوضع وان كان تعييناً فغير اصاله  
 عدم ارتفاع الارتباط الحاصل بين اللفظ والمعنى التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 الامع ملاحظة ذلك المعنى التوحيق وان لم يستعمل اللفظ فغير اصاله لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 عدم ارتفاعه فالاصل جازم فان قلب هذا المبادر اطلاقاً فاش من كثرة الاستعمال في الموضوعات الاصل ان يكون وضعها في بطلان نقل في بطلان  
 موجودة قطعاً فمعنى التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 واسماء الاشياء واليهما ان الجوازان بالحقيقة لانها لا تستعمل في المفاهيم الكلية حق عند القيد والجواز بالحقيقة اما منع ارفع وانما موضوع  
 التعديل لا يعمل ما نحن فيه عليه ما على الاولين فواضح وما على الاخيرين لان اللفظ لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 الفرق بين الحرفين فالاشياء وعدم انقسام الكلمة الى الاسم واللفظ لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 المعنى اكله لا يجري بطلان الخاصة لكان الحرف لفظاً مستقلاً كالاسم من غير فرق بينهما ولو كان الموضوع له من الجزيئات الخاصة باللفظ هو وجوب القسم  
 الرابع من انقسام الوضع فان قلت الفرق بينهما هو استقلال الاسم في اللفظ دون الحرف قلنا ان الاسم انما يكون على حرف من الحروف ما يكون على لفظ في  
 فان قلنا ان ذلك ثبت كون الحرف كان خاصة قلنا عن معناها ايجاباً بغير مضاف الى اللفظ بالفضل بين اللفظ والحرف وانما المعنى انما هو التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 قلت تقسيم الكلمة الى اللفظ انما هو التوحيق الى الوضع التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 والتقسيم الى اللفظ من غير مضاف الى اللفظ ما ذكرنا قلنا ان التقسيم بالنسبة الى الوضع التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 الوضع التوحيق في الموضوعات مضافاً الى ان ثبوت الوضع التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 في المعنوم الكلي ضرورة تحت استعمال اللفظ فيما وضع ليع ان استعمالها في الكلي ما يستلزم الفرق بل هو من ذلك كاشف عن عدم كون الكلي موضوعاً  
 له والاصل استعماله في عرفنا فان تلك اللفظ مستعمل في الكلي وبغير خصوصية من خارج قلنا ان المعنى التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 ان اللفظ على فرقتين ولا يقول احد منهما استعمالاً في الكلي مضافاً الى ان المعنى التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 في الموضوعات فان قلنا لو كان تلك الالفاظ موضوعاً للموضوعات في استعمالها في الكلي في جوهر اللفظ والكل مع انه لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ ومعناه التوحيق لا ينفرد باللفظ  
 قلنا منع المانع لان مجرد وجود نوع العلاقة لا يكفي حتى على من ذهب بقوله في الجواز بكفاية من لا يقول بكفاية بشرط عدم الاستكثار عن  
 التوحيق من مقتضى الجواز من تصنيف اهل اللغة في مثل الحقيقة في الظاهر ويجوز في الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له والمفروض ان  
 مذهبنا انما يستعمل استعمالاً في الكلي الموضوع لعلنا انما نشأ منه وحده من اللغوية بالاعتبار ان كان الواضع بشرام كل من الموضوع له والامثلة  
 في انما يستعمل في غير ما نحن فيه فان قلنا لو لم يكن وضعها عاماً او موضوعاً لم يكن له كونه موضوعاً في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي  
 انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي  
 فلو انما استعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي  
 قلنا اولاً ان الحد المشترك للورد وبيننا وبين الخصم لان المراد من المعنى في قوله انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي  
 لا يستعمل فيه وان كان الاول كان ما نحن فيه من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي  
 وقد عددها من مقتضى العرف ان كان الثاني من خارج ما نحن فيه من انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي  
 خاصاً في الكلي والخصم في اللفظ من نوع والتقسيم بالاربعة صنف على ذلك ما هو مستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي من غير انما يستعمل في الكلي

في مثل الحقيقة في الظاهر ويجوز في الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له والمفروض ان  
 وجوده ضعفه يظهر وضعها  
 بادي قائل  
 شاذ



والثالث والثاني والثالث  
ثالث

المظن



فَكَرُّوا فِي اسْتِغْثَالِ الْمَشْتَقِ  
مِمَّا انْقَضَى عَنْهُ الْمَبْدُ الْوَالِدُ  
كثِيرٌ وَنَطَالُو الْكَلَامِ فِي  
نَقْضِهَا وَأَبْرَأُهَا تَدْرِي

اللفظ فاما ان ارد من زمان من اللفظ الخارج وقت اخذ التلبس فهو ان يرد من لفظ المشتق طولا مثل التلبس بالبدن من دون ارادة الربط والزمان  
اللفظ كالرفق لما مضى والمستقبل في الحال ولما افعل المشترك بين الماضي والحال فهو ان يرد من المشتق مطلقا صدره بالبدن من زمان  
او ماضيا واما افعل المشترك بين الحال والاستقبال فهو مطلقا ايضا فان كان البدن حالا لم يستقبل ان الظاهر يتقاهم على ان المبادى لا يقيد  
حقيقة الحال المتقابل للملكة والحركة وان الهيئة بقصد ان الذات بالبدن خالا لا بالوان ملكة فلكة وان حرفة فخره بان يستعمل البدن في  
الحال والملك او الحرفة ثم ان قد يكون كون المشتق حقيقة في حال التلبس تعالى وان كونها في القسم الاول من الماضي والاستقبال في  
القسم الثاني من الاستقبال انما في ايضا كونها في الزمان او في الزمان اما هو القسم الثاني من الماضي في المشتق حقيقة في حال اللفظ فقط وقد يكون القسم  
الثاني والاربع من الماضي الذي هو حال التلبس على التراجع واما القسم الثالث من الماضي والمستقبل فيكون عندهم وقد يكون المشتق حقيقة في  
القسم الثاني من الاستقبال انما في ايضا كونها في الزمان او في الزمان اما هو القسم الثاني من الماضي في المشتق حقيقة في حال اللفظ فقط وقد يكون القسم  
الثاني والاربع من الماضي الذي هو حال التلبس على التراجع واما القسم الثالث من الماضي والمستقبل فيكون عندهم وقد يكون المشتق حقيقة في حال اللفظ فقط وقد يكون القسم  
الثاني والاربع من الماضي الذي هو حال التلبس على التراجع واما القسم الثالث من الماضي والمستقبل فيكون عندهم وقد يكون المشتق حقيقة في حال اللفظ فقط وقد يكون القسم



والحقائق المشتقة بنفسه لا بد من الاعتراف بالذات بالمبدء وتلقب بكنائس ما كان من دون مدخلية زمان من الازمنة وذلك للنباد وعدم صحة التسليم والتفاهات  
على افتراض الاسم من الفعل بان لا بد من الاعتراف بالزمان وضعا جلا في الثاني وهذا نص في النسبة الى قولهم اسم الفاعل بمنع الماض كذا ومعنى المستقبل كذا لاحتمال  
ان يكون المراد المعنى المجازي في معنى الحقيقة فيما ذكرنا الاصل جاز من الاشتراك وعلا بقاء والتعريف المستفاد من هبة المشتق ليس الا التلبس بالمبدء لكن المبدء ان  
كان حاله استبعاد التلبس او ملكها فكان هكذا لكن مقتضى القواعد اللغوية ان لا يعين المشتق الا الحال المقابل للملكة والحرف لما مر من ان الهبة لا بد من الاعتراف بالتلبس  
بالمبدء ولا بد من بيان التوارد في العلم وعوضه كبر من الاشياء الثلاثة كما في القاري فان من ادعى الحال والملك والحرف وفي اي منها استعمل كان حقيقة لعدم صحة السلب في البعد  
من ملاحظة الموارد  
وان وجد في علم بعدم ملاحظة التأسيس فكذلك وان شئت ملاحظة التأسيس حكم بعدم ملاحظة التأسيس فالحق بما علم منه عدم الملاحظة وان علم بالملا  
حكم بالمجازية فنقول ههنا ان التأسيس موجود من المكان مستعمل المشتق في الماضي ان يكون بطريق خصوصية الماضي والقدر المشترك بينهما  
في الحال فان الفرضيات الحقيقة في الماضي في الجملة الواجب ان الخاتمة قالوا ان اسم الفاعل بمنع الماض كذا والظاهر ان المعنى هو المعنى الحقيقي فقط من ظهور كلام  
الذهنية والخارجية  
الاصح وضع الالفاظ للعلم  
ولا يمكن الاطلاق الحقيقي في الحال الا ههنا ان الكبر في وجودها ينبغي فلا يمكن الاطلاق على وجه الحال فلو لم يكن في الماضي حقيقة لزم المجاز في الحقيقة  
اللا بشرط لا المعاني التي  
بعدم استعمال الا في الماضي فلا بد ان يكون حقيقة فالماض وبثنا لا في غير المصادر السابقة بقولنا بالفضل ان تلك التفصيلات انما نشأت من  
بوصف وجودها في ذلك  
والا فلقد يكون مطبقون على عدم الفصل السابق لو كان مجاز في الماضي لزم عدم صدق الما من على التام حقيقة والحال ان مقتضى حقيقة  
ولا للما في الخارج كك  
ولا التفصيل بين ما لا  
مصدق لعدم  
غير ذلك للنباد  
الاستقرار والاختلاف  
في التسمية انما هو اختلاف  
الاعتناء بغير الامر ولذا  
يصح السلب بعد تبين  
الخطا ولم يحكم بامثال  
الماور مضاعفا في الاحتمال  
الثالث في النقص بمثل  
المعتمد وقطر في التفرع  
الخطية والتصويب وفي  
صول الامثال في الام  
بالمعتقد  
نتائج

هذا هو الحق  
في العلم  
بالمبدء  
والله اعلم  
بالحق







في تعارض في المسوق

المندول في يومه هذا ولا يكمل زحان فتلصصون اللغص



الحقيقة الشرعية فيها قد استدل  
في المنة الشرع في لسان الشرع  
ولو تجاوزا لانها باقية على  
مطابقتها للغير والى زمانه  
مستمر وبقدرة فثبت  
من الخارج كجاء في الفان  
عز الفان عن الفان  
فانما هو الفان  
والفان على الفان  
والفان على الفان

علاء الدين محمد بن عبد الله  
الجزائري

بابی و اشعار



لا ينفك عن اللفظ من المعنى الا ان يحدده اللفظ ولا يحدده المعنى لان مقتضى المطلق المنفصل في اللفظ ان يكون الكثرة غير محيطة بالقياس لا ينفك  
بل هو كذا في اللفظ لا ينفك عن المعنى في اللفظ لان مقتضى المطلق المنفصل في اللفظ ان يكون الكثرة غير محيطة بالقياس لا ينفك  
يكون كذا في اللفظ لا ينفك عن المعنى في اللفظ لان مقتضى المطلق المنفصل في اللفظ ان يكون الكثرة غير محيطة بالقياس لا ينفك  
حيثما في اللفظ لا ينفك عن المعنى في اللفظ لان مقتضى المطلق المنفصل في اللفظ ان يكون الكثرة غير محيطة بالقياس لا ينفك

انصح المسئلة بالشرطية لا شك في تحقق المبهة اي محبة مكدولا للفظ وصلا الاسم وانما الشك في التكليف القبيد والاصل بقضية البراءة  
والاطلاق بخلاف العيصي مطر والاعوي لو كان شك في الجرح للمقوم لعدم تحقق المبهة فلا يمكن التمسك بالاطلاق لعدم تحقق صدق الاسم واصلا  
الاشكال ان تقسيم الاجزاء الى المقوم وغيره انما هو على مذهب الاعوي لا على مذهب هب الفاضل لا يكون ملول للفظ مركبا حتى يكون له اجزا  
وعلى مذهب التصحي الاجزاء كلها مقومات وكذا الشروط ايضا مقومة للمبهة وان كانت خارجة لعدم تحقق المبهة وعدم صدق الاسم لانها  
الفرق بين جزء المبهة وشرطها بعد اشتراكها في عدم تحقق المبهة على خلاف العادة بدونه لتحقيق صدق الاسم بخلاف الجرح مثلا فانها لفاعل شرط تحقيق  
الشيء ولكن لو فرض تحققه بدون الفاعل لم يضر في صدق الاسم بخلاف الجرح المذكور فان صدق الاسم بدون تحقق الجرح مع غيره معقول ونظير  
التميز بين الفاضل القائل بالتحقيقة الشرعية انه في صورة تجرد اللفظ عن القرينة يحمل على المعنى القوي عند الفاضل وعلى المعنى الضعيف عند غيره  
بالتحقيقة الشرعية ثم ان الاصل في هذا النزاع مع الفاضل ان الاصل عدم النقل وعدم ثبوت الاستعمال في المبهة لغيره فامل وكذا الاصل  
الاصلي بعد ان قوله في محل المسئلة الشرطية والجرحية مستلزم لنفي التكليف بصل البراءة بخلاف غيره والجواب عن الفاضل ولا يتناقض الاضافته  
وعنه على ان للشايع في تلك اللفاظ اشتراكا في المبهات المخترعة وهذا الوفاق لو لم يبق بعد القطع فلا امل من الظن الذي هو حجة في الموضع المستنبط  
وثانيا ان لا يرد عند كون الاخر من مصلها اذا لم يكن مقتضاها انما يصلو لعمدة ما يعقل الدعا والاتباع وليس فيه شيء منها ما عدا ان في العرف يصدق  
على المصلي ان يكون ان الدعا المعنى من اللفظ والاعوي يتبادر خصوص اللفظ عند الاطلاق بتبادر اطلاق لعدم حجة سلبه عن القلب وثالثا بان  
الجواز والاستعمال في الماهية المحركة المركبة لا يزم على مذهب الفاضل لا ينافي بطلان مقتضى القبيد المقتضى ان الشرط قد يوجب حجة كما مر فحين  
نقول ان اصل الاقوال في تقييد المطلقات ان ما كان القبيد من مفسلات وكان المطلق متعلقا للمستقبل كقولنا اقبلوا الصلوة ويحرم من وجوبها  
المطلق وكاشف عن ارادة الخاص من لفظ الصلوة ولا اذ لو اريد من لفظ الصلوة في المثال مطلقا لكان اريد من اللفظ التثنية للقبيل لخصوصية  
لزم التثنية وهو خلاف الاجماع فيجب ان يكون ذلك اللفظ المبهمة للقبيل كاشفة عن ارادة الخاص من لفظ المطلق فيكون لفظ الصلوة جازا استعمالا  
في المعنى الخاص المركب لغيره فامل الا ان يقول الفاضل في اسم هذا القسم من الاستعمال الجازا مسيب عن تقييد المطلق لكن لا اسم الجازا الذي  
الجهل والاعني الاستعمال في المعاني المحركة لجملة استعمالها بما خارجا عن التقييد على هذا يتربنا الثمرة التي جعلناها بين الفاضل والجرح ولا يمكن  
عند جرح الاصل في الاجزاء وان كانت مقومة لا يخلو من اللفظ عند هو الدعا المعقد بكل قيدت بالدليل اخذ ولا دفعه بالاصل كما  
المطلقات بخلاف غيره فانه لا يمكن جرح الاصل اذا كان الشك في الجرح المقوم وان كان اعتبارا بغير الشك في حصول المبهة مع متابعتها الاشتقاق  
وبلوجب تحقيقه عن الفاضل هو الاول على اتفاق المصنفين في القطع بواسطة القرائن الخارجية الشال ان بعد ثبوت استعمال الشارع في اللفظ  
في المبهات المخترعة هل هو من باب الحقيقة او المجازية ان قال قول بثبوت الحقيقة او المجازية ان قال قول بثبوت الحقيقة بالوضع التعيني من  
بالوضع التعيني واخر بالوضع التعيني ثالثا لعدم ثبوت الحقيقة مطر وزايع بثبوتها في اللفظ العبادات وعد ثبوتها في المعاملات وخامسا  
بثبوتها في اللفظ المتداول في عبادة كانت عاملة وعدم ثبوتها في غيرها وسادسا لعدم ثبوتها في مطلقا وبالثبوت في زمن الصلوة  
عليها السلام وسابع باثبوت في اللفظ المتداول في زمن التمتع وغيره في زمن الصلوة وفي زمن ثبوت الحقيقة في بعض اللفاظ  
في زمن التمتع وفي بعض اخرى من الحسنين روحها في زمن التمتع بالثبوت في اللفظ المتداول في زمن التمتع وفي بعض اخرى من  
القادرين وهكذا وبعض اخر يصير حقيقة الى لا يرد هذا القول عن بعض متأخرينا الذين والحق عندنا التفصيل بين اللفظ الذي  
في الكتاب السنة فابكون استعمالا في الكتاب السنة في المعنى الشرعي اكثر من استعماله في المعنى اللغوي حملناه في كلام الشارع على المعنى الشرعي مما يمكن  
كل لفظ على المعنى الشرعي ما لم يكن كل لفظ على المعنى الشرعي ان كان استعمالا في خارج الكتاب السنة في المعنى الشرعي اكثر من استعماله في المعنى اللغوي  
فحمل على المعنى اللغوي بعد ثبوت الحقيقة في الفرق بين مختارنا وبين القول الخا من ان التسمية بين اللفظ المتداول واللفظ التي يكون استعمالها  
في المعنى الشرعي اكثر من استعماله في المعنى اللغوي حجة وصر الكتاب السنة عموم من وجه واللفظ قد يكون متداول في الخارج مع ان استعماله في  
المعنى الشرعي في الكتاب السنة لا يكون اكثر من استعماله في المعنى اللغوي قد يكون بالعكس وقد يجتمع بين القولين ايضا بحسب المولد  
عموم من جهة اعراف ذلك فاعلم انهم ذكر وان فائدة النزاع تظهر في الفاظ الكتاب السنة فان قلنا بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية حملنا ذلك  
الالفاظ عند جرحها عن القرينة على المعنى اللغوي ان قلنا بثبوتها في الوضع التعيني حملناه على المعنى الشرعي مطر اربا لوضع التعيني فلا يخفى اما  
ان يكون زمن صدق الخطاب من حصول الوضع التعيني كلاهما معلومين او محمولين واحدهما معلوما والاخر مجهولا وعلى الاول حمل على المعنى اللغوي  
ان كان زمن حصول الوضع التعيني مؤخر او على الشرعي ان كان مقدما وفي المجهول يتوقف لتأخر صالحة تاخر الحادث مع صدق المرجح وعلى فرض  
معلومية زمان الصدق مجهولين زمان الوضع يحمل على اللغوي لاصحنا في الوضع وفي عكسه يحمل على الشرعي لاصحنا في الوضع من الوضع  
هكذا في التمر وفيه ولا ان هذا التفصيل بعينه جاز في التعيني بغيره فوجبه تفصيل التفصيل بالتعيني بالحكم في التعيني يحمل على المعنى الشرعي على الاول  
مع احتمال تأخر الوضع التعيني عن جملته من الاستعمالان وثانيا ان حمل الفاظ الكتاب بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية على المعنى الشرعي انما يصح لو كان  
الوضع تلك اللفاظ هو الله تعالى ولو كان هو التبري فلا يصح الاحمال اللفظ السنة عليه يمكن الجواب عن الاول بان الذي يظهر من تتبع احوال اللفظ  
انهم اذا ارادوا ان يضعوا لفظ المعنى الوضع على الاستعمال اذ كان الوضع مقدما على المعنى فلا احتياج

مذهبنا ان اللفظ لا ينفك عن المعنى

في بيان التبع



[illegible]







فان المراد منها الصريح والاعم ولا يثبت حقيقة المنشع من زمان العلم بمراد الشارع فكذلك لا يثبت حقيقة المنشع من زمان العلم بمراد الشارع  
الحقيقة الشرعية مما لا يثبت له كمال الاجماع او لا قضاء الوضع التقيني ذلك لعدم مغايرة الاستعمال الجانبة للحقيقة الثابتة من كرامة الاستعمال وكذا على القول بالثبوت لا يثبت  
مع الاولوية بالنسبة الى الجانز نعم على التقيد لا يجري نزاع الصريح والاعم لتساويهما في اجراء اصل المصداق وحصول البيان فلا يترتب على النزاع ثمة وظهر من ذلك جريان هذا القول  
على القول بحدوث الحقيقة الشرعية ويجمع الكلام الى تعيين اقرب الجانزات واشبهها بكونه في صفة الاسم الحقيقية في الجملة ولو عند المنشع وما يثبت من الاولوية لا يثبت

فكل كان لفظ الصلوة حقيقة منشع من زمان العلم بمراد الشارع في لفظ الصلوة لا يثبت هذا في اتحاد زمان المنشع مع زمان الشارع بالاصل ويحصل صفة  
اذ لو كانا متغايرين لم يكن الحقيقة المنشع من زمان المراد الشارع فلا بد ان يكون من صفة الحقيقة الى بيان ان زمان الشارع متحد مع زمان المنشع من لفظ  
لو قلنا بكون استعمال الشارع بطريق التقيد كما قاله القاضي فالاصل المغايرة بين الزمانين فيحكم بان مراد الشارع من الصلوة الدخا فكلما ثبت اعتبار  
من هذا ما يروى الا طرحناه فلو شككنا في جواز شرط بغيره وجوبه باضا على التقيد فيكون لفظ الصلوة معينا بالاصل ولا يجري نزاع الصريح والاعم  
لتساويهما في اجراء اصل العقد على هذا القول فلا يترتب على النزاع مسئلتنا هذه ثم قلنا يمكن اثبات اتحاد الزمانين بالاجماع المركب فكل من  
بالقيد قال مراد الشارع من تلك الالفاظ ما صار حقيقة منشع من صفة الاصل الشارعية لان زمانه فني علمنا بصيرة تلك الالفاظ حقيقة  
عند المنشع في المبدأات المنشعة المركبة من اجزاء وشروط حكمنا بانها اية مراد الشارع من تلك الالفاظ الشارعية لان زمانها فني علمنا بصيرة تلك الالفاظ حقيقة  
على ان كل الصبر في زمان الشارع اعتبر جزء في معنى اللفظ في زمان المنشع فان السورة والظهاره ثبت كونهما قدما للصلوة في زمان الشارع حتى عند  
الاعم وليس الجانز في الصلوة في زمان المنشع عند الاصل فاجماع المركب من ههنا ظهر بطلان اتحاد زمانيهما بغير ثبوت المغايرة بما  
ذكر ولو قلنا بالجواز حكمنا بانها متغايرتان لان كل من قال بان الشارع استعمال تلك الالفاظ في المعاني المجردة جازا قال  
ان المستعمل هو ما فهم منها عند المنشع حقيقة وبثبوت الاجماع المركب هنا وفاق ظاهره لان تلك الالفاظ صارت حقائق عند المنشع  
المعاني المجردة بطريق الثبوت لاعتبار الاستعمال الجانز في الوضع التقيني سبق بالاستعمال الجانز في مغايرة الحقيقة الثابتة بطريق  
كما شهد به القطع المستقيم فالاعتماد على زمان الشارع وشاهدنا ما فعل هذا البعد من تحقق الاجماع المركب فان تلك الاجماع مركبة في الزمان لان الشارع  
السوق في الصلوة جازا ولثبت جزء منها عند الاعمال لان زمانها الفاعل المسلم هو اعتبارا التوحيدها في زمان الشارع في الجملة واما كونه بطريق التوحيده  
فان نعم لو ثبت اعتبارها فيها جازا عند الشارع بطريق الجزم لزم ان يثبت كونهما جزء حقيقة لان لو لم يثبت ذلك عند الاعمال لكان  
التوحيده المطاوعة للثبوت من حيث هي لا يجرى هذا الجواب فيكون التقيد اذ على التقيد كل اعتبار الشارع في الصلوة وجبايات جزئية عند المنشع  
ان لم يثبت التقيد بالاجماع المركب بين القولين بوجوبه بعد واذ اظهر اتحاد الزمانين على الجواز فلا يمكن الحكم بالبيان واجل اصل العقد بقا عند الاقوية  
الاختبارية بل لا بد من ملازمة الحقيقة المنشعة فان كانت مبينة من كل وجه حكم بان زمان الشارع اية كذا ولا نزاع بين الصريح والاعم  
كل لفظ على معنا المبدأ وان كانت مجزئة من بعض الوجوه كما لو اخذنا من منشع في ان السورة اخلت في الصلوة فكل من مر به للشارع جاء الاجماع  
نزاع الصريح والاعم ذهب كل فريق الى ما هو لا نه من البراءة والاستعمال ولو قلنا بالنقل حكمنا بانها متغايرتان لان زمانها اية للوجهين المذكورين مع الاولوية  
بالنسبة الى الجانز وقا اقرنا من ثبوت الاتحاد على القول بالجواز بغير ان النزاع يجري في صورة القول بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية بغيره كما يجري  
على القول بثبوتها وما قبل من ان ابتداء من اعم على القول بالحقيقة الشرعية لظهور إطلاق عبارهم من ان الالفاظ العبادات انما  
للصريح والاعم المتبادر من الاسم هو اللفظ الموضوع ولا نزاع نفاة الحقيقة الشرعية في هذا المقام لو وقع لكان مرجعة النزاع في ان تلك الالفاظ  
استعملت في الفاعل في ان الشارع لا وهذا قاسدا استعمال الشارع تلك الالفاظ في اعم من الصريح في نحو الفاعل كما لا شك فيه للصريح  
مدفع بل المتبادر من الاسم ان كان هو اللفظ الموضوع لكن مقتضى ذلك انها موضوعية في الجملة ولو عند المنشع فلفظ يقين النزاع انما عند  
المنشع انما في الصريح والاعم حتى يحل كلام الشارع عليه فخرى النزاع على المذهبين لان نزاع المثبتين للحقيقة الشرعية في غير الموضوع على  
ونزاع النافين لها في تعيين المعنى الجانز في استعماله في زمان الشارع وبان نزاع النافين بعد القطع باستعمال الشارع تلك الالفاظ في تعيين الجانز  
انما هو ان اي الجانز كان اقربا شاع حتى يحل اطلاق كلام الشارع عليه انما الاقربا لاسمع هو ما صار حقيقة منشع عند المنشع بكرة الاستعمال  
كما انما فلا بد للمنافي من معرفته ان ما صار حقيقة منشع عند المنشع هو الصريح والاعم حتى يحل كلام الشارع عليه فظهر ما ذكرنا من نزاع الصريح والاعم جازا على  
المذهبين من ثبوت الحقيقة الشرعية وعدمه وان الحقيقة المنشعة كاشفة عن مراد الشارع على القولين من النقل والجواز بغيره وان النزاع يجري على  
الاستعمال اصل العقد وعلما ان مع ذلك اية يمكن دعوى اختصاص ثمة النزاع على القول بالحقيقة الشرعية لا الجواز بغيره وان النزاع على القول  
فيكون الصريح والاعم في اجراء اصل العقد على القول بالجواز بغيره وذلك لا يمكن بيان مراد الشارع من تلك الالفاظ ببيان زمان المنشع  
وان كان استعماله بطريق الجواز كذا يمكن بيانها هو محال لان عند الصريح ببيان زمان الشارع بمحض جيل بيان زمان الشارع بذلك المحال  
لان مثلا لو شك في جرح حكم بعد الجزئية وبان المستعمل في زمان الشارع ثم ما هو ذلك فيقول المحقق جرحه بقا هذا الاقرب الى المعنى  
اعني انما هو الصلوة الغير المشروطة بالسورة فان تقع اجمال عرف المنشع ببيان زمان الشارع بقا عدة الاقربية فلا يترتب بين الصريح والاعم على  
القول بالجواز بغيره في اجراء اصل العقد وان التفرقة بينهما ما منحصر بقا النقل لان بقى منع اعتبار القرب لاعتبار كونهما في الجملة فلا نسلم في خصوص  
المقام اذ لو كان القرب لاعتبار كونهما في الجملة فلا نسلم في خصوص المقام اذ لو كان القرب لاعتبار كونهما في الجملة فلا نسلم في خصوص المقام  
يكن للصريح اصل الاصل في صفة الجواز بغيره كما لا يسهل ذلك في صورة النقل جازا لا اعمى فان للعلل بالاصل فالمراد بانها لا يمكن اعتبار  
قربا لاعتبار في ظاهر بطلان القول بالتقيد اذ لو كان التقيد صحيحا لواصل البنا من الشارع ولكن لم ينقل احد هذه الشكوك من الشارع فلا بد  
من اجراء غير ذلك فيقول القاضي انما هو محال لان عند الصريح ببيان زمان الشارع بمحض جيل بيان زمان الشارع بذلك المحال  
كون المصداق مراد اذ قالوا بدون السورة حقيقة والشك في مرادها وانما لا يرد ان الصريح في نقل الشك في المصداق والمراد معا فلا يعلم التقيني

في الصريح والاعم

في النزاع بين المذهبين

في النزاع بين المذهبين







يفهم العرب المتعارضين قولهم لا تصل في الصلاة المتعقبات لأنها لو كانت المصيبة لا تكون مقبولة ولا يكون فيها الاخلال به من اجزاء ما لا يكون مقبولة لان الغالبية المطلقة تقيد في العام التحصيل للاجماع منهم سلفا وحلفا على اجراء اصل عدم عندنا  
لا يجوز شبه فلا يجرى على التحصيل على التسليم في نفسه بالاطلاق والتحصيل عند الاطلاق وحصر السلب عن الفاسد وانما هو مثالا على ابداهة الفاسدة  
بكت بعبادة وانما انقطع بوجوبه معقوم ولا يعلم بالخصوص فليس الاحمال الى الكل وان موضوع الاحكام توقيفية لا عرفية وظن قوله لا يصلوا الا بطريق وبذلك حكم الاجزاء

**في حاشية** المتعلق بالعبادة كذا فصل في المكان المقتضى على الاعية بانفسا مفهومة من احكام ان كلمة لا في لا تصل كذا على  
لحقيقة ونفي المصيبة واخرها ان انتهى في العبادات موجب للفاسد في الصلاة المشكوك في كونه بعد لا في المثال المذكور ان كان المراد  
لفاسد المطلوب ثابت وان كان المراد بها الصحيح لزم دلالته على الصحيح وهو **الثاني** حاشية استقراء وتقريره بوجوه **الاول**

من مهية العبادات المركبة اما ان يعلم بكون اجزائها اجزاء للمهية ومعقوباتها او يعلم بانها اجزاء للمطهر خارجة عن قوامها اولئك في الامرين كلاهما  
في الاولين وفي الثاني نقول ان الغالبية في هذا النوع من الاجزاء المشكوك في وجوبها في المطلوب من وجهين القوام فليحق الشكوك بالغالب  
الصلوات اسم لا يقع **الثاني** ان اجزاء المهية المركبة اما بنفسها بالاخلال بها على الاسماء الاحكام في الاول وفي الثاني نقول ان الغالب

في هذا القسم من الاجزاء لا يضر بالاخلال بها سواء هو من وجهين وجها من قوام المهية فليحق الشكوك بالغالب يكون اسما للام **الثالث** ان الغالب  
في المهية المركبة ان جزء من اجزائها ولو في احد خارج عن قوامها وان لم يعلم بالفضل وهذا القسم من الغلبة لو لم تدع القطع بها فلا يقل  
من المظهر المتأخر بالعلم فليحق الشكوك بالغالب يكون اسما للام بالعلم الاجمالي هذا كان في اثباته لا عبرة وان لم من هذا بحسب المظهر مشاركتا مع صحيحين

في اجزاء اصل الاشتغال بعد ما علم بانجزائها خارج عن القوام وسبق تحقيق ذلك **الرابع** ان الغالبية المطلقة التقيد في العموم والتخصيص  
في الحق المطلقات التي هي محل نزاعنا كالأصل وعجزها بانها انما يكونا أصل من المطلقات المقيدة فيكون اسما للام على الصحيح لا يقيد بها اصلا ولم  
يجز من من الافراد عن الاطلاق لا خصوصا افرادها في الصحيح فلا يمكن التقييد بخلاف ما لو قلنا بالاعية **الثالث عشر** الاجماع وتقريره بوجوه

**الاول** ان العلماء سلفا وخلفا يتكفون عند الشك في وجوب اجزاء باصل عدم وهذا لا يمكن الا على مذهب لا على لان الصحيح  
بصدق الاسم مع الشك حتى ينفى وجوب الاجزاء باصل الاصل فان قلت نحن وان قلنا بوضع اللفظ للصحيح يمكن بنفسك ببقاء باصل عدم عند الشك  
لاجل الاجماع لا تكون اللفظ اسما للام قلنا هذا الفلك كاف ثانيا اثبات الاعية انما هو مقتضى ترتيب اثباته لا خصوصية كونها اسما للصحيح والام **الخامس**

ان العلماء من المتقدم والمتأخر قد عتقوا في مقام اثبات الاحكام الشرعية في موارد الشك في وجوب الاجزاء لا بطلان الاعية فقد اذعنوا في وجوب  
الجمعة في الغيبة فقال قوم بالوجوب لاطلاق الاية وآخرون شرطوا ان لا يامام لادلة واردة على الاطلاق كالا جماعات المنفولة وبحرفها ولا يكون  
الاطلاق وما قالوا ان الاطلاق اسما للصحيح فلا بد من الرجوع الى الخصال لاطلاق لاجتماع شرطية وجوب الامام لعصمة واحدة وكذا فانحوا في اقتضاء الامر

بالشيء انتهى عن هذه المخاضات فمما ذكره قوم واثنه آخرون وجعلوا الفرق فيما وصل مع وجود الجائز في المجد وعلى قول المبتدع بفساد الصلوات انتهى على  
قول الثاني حكوا بالضرورة لاطلاق الامر بالصلوة وسادته عن المعارض لم يعترض هذا احد على الثاني انما هو احتمال كون الازالة شرط العدة الصلوات حكم بالاعية  
لاصل الاشتغال ووضع اللفظ للصحيح وكذا انما يغوي في جواز التاخير في السفر حتى يهاضم تمسكا بالنافذة ولم يعترض احد منهم بان اللفظ اسما

للصحة ويحتمل اشتراط صحة التاخير بعد عدم السفر فلا بد من الحكم بالشرعية لاصل الاشتغال وهكذا من الموارد التي لا يحصى في هذا الجماع منهم على التمسك  
مع الاعية في الثمرة وللصحيحين بوجوب **الاول** تبادر الصحيح عند الاطلاق **الثاني** حاشية السلب عن الفاسد **الثالث** ان من جملة البداهة  
انما هو اصلها من العبادات وبما انقطع ان الفاسد ليس بعبادة فيكون العبادة هي الصحيح لا الفاسد **الرابع** انما انقطع ان لما هيته العبادة

جزء مقوم سا ولا يتم هذا الجرم بغير الاجمال الى الكل فلا بد من اجراء اصل الاشتغال في الجرم هو المظهر **الخامس** اهم من جوابان موضوعات  
العبادات كاحكام الشرعية توقيفية بحسب موطنها من الشارع ولو كانت اسما للام كان الرجوع الى الفاسد لا الشرع بخلاف ما لو كانت اسما للصحيح  
**السادس** من قوله لا يصلوا الا بطريق فان ظاهره اشتغال الماهية بانتفاء الطهارة فلا يحقق الصلوة بلا طهارة وهو ملائم لقول الصحيحين الحق على نفي الكمال

بجواز الاصل لا بدليل وليس اذ ثبت الصحيح بالنسبة الى المشروط ثبت بالنسبة الى الاجزاء بالاجماع المركب **السابع** قوله لا يصلوا الا بطريق  
الكتاب القرآني تقدم في سابقه **الثامن** لو كانت اسما للام لزم تقييدا اكثر في المبتدات وهو خلاف اصل وعلى القول بالصحة لا يقيد  
**التاسع** ان العلماء من متأخري العبادات كاصولهم وطهرونها من وجوبها بعبادة مخصوصة فالصلوة عبادة مخصوصة وهكذا لم ينعزلوا بها

تقييدا وعدم تعرضهم للتفصيل كما شفع عن الاجمال والاشكال كما شفع عن الصحة لان كل من قال بالاجمال قال بالصحة **العاشر** ان تقييدهم الصلوة  
الى الواجبة والمستحبة دون غيرها كما شفع عن كونها اسما للصحة والاشكال في المذكر والمحرمة في المقتسم **الحاشية** اهم اتفقوا على ان الفاسدة  
والطائفة والركوع ويحتمل من اجزاء الصلوة وان اكلها والاستقبالات ويحتمل من شرائطها ومن العلوم انتفاء الكل والشرط بانتفاء الجزء والشرط

اسما للصحة والقول بعدم كون المذكورات اجزاء وشرائط خلق الاجزاء والقول بعدم انتفاء الكل والشرط بانتفاء الجزء والشرط خلق بداهة  
القول والقول بانها اجزاء وشرط للصحة لا المهيمنة يمكن لكنه خلاف ظاهر كلمات الاصحاب فان ظاهرهم الشرطية والجزئية للمهية وهو ملائم للصحة  
**الحاشية** عشر ان اطلاق الصلوة مثلا على الصلوة الجامعة للشرائط والاجزاء قد بلغت الغاية ومن البعيد عدم صحتها حقيقة في ذلك

مع تلك الاستحالات **الكثيرة والجواب عن** **الاول** لا يمنع سائر الصحيح من اللفظ بعبادة عن التقييد بالكتوبة القطر من المسعوم وزاء  
المجدد وانما تبادر الصحيح مثل قول القائل علم ولدى الصلوة او صلبت العزب او بعت او تزوجت فهو ما شاع عن قرينة الا من عن فعل المسلم ثانيا  
ان التبادر مغاير بعد صحة السلب عن الفاسد وهو يقرب الغلبة الى التبادر فيقدم عليه حمل التبادر على الاطلاق سلفا عدم تقدمه عليه فلا

اقل من المتعارض بالتساقط بطل الاستدلال على انه بعد لتساخط المرجع لاصل وقدرت ان الاصل في ما استعمل في معينين كونه حقيقة في العبادة  
المشكوك فيها وثالثا ان هذا التبادر مغاير بما من جاعلهم على اجزاء اصل العدم المتسارن لاطلاق تلك اللفظ على الفاسدة والصحة

بالاجماع المركب وقوله لا يصلوا الا بطريق الكتاب وانه على الامر بطريقين كثيرة وانه في مقام العبادة بغيرها بالاجماع كقولنا الصلوات مخصوصة بالهوى منصوصة مثلا لا وجهية في غير ذلك من المصائب والندبة في المشقة في المبدع وان كان في التقسيم وان كان في بيان الاجزاء والشرائط انما اشارت الى

في الاجزاء والشرائط





استخرجنا جوبية تلك الأدلة بما لم يزل ثم الحق بالأعم في الأركان بحكم الفرق الكاشف عن المشرق كما مر فإن علمنا الصمد المرفوع نقص بعض الأركان وقد مر مع تحقق الأركان  
علمنا بمقتضاها أن شكنا في الصمد نحن جبره كالقضي وعلى الأركان لا أجمال في الموضوع لم يصدق اللفظ شايخ

بسم الله الرحمن الرحيم

في القوام ومن وجهه فالاعنى ايقظ بعمل الاستعمال كصورة حكم العرف بدخول الجرم في القوام فان لا يحكم بالبيان كغيره من الجمل بل بالعلم  
العدم فيها حكم العرف بغيره من القوام وتقتضي صدق الاسم بدونه هذا بالنسبة الى الاعنى العرف وانما ان قلنا بالاعم لان كان في هذا الجرم هذا الجواب  
بل لا يحكم من منع التصريح وهو القطع الاجمالي بدخول جرم في القوام واستواء الاركان وغير الخمس لان المراد من ثبوت الوفاق على توقيفه  
موضوعات الاحكام العبادية ان كان هو الوفاق على لفظ التوقيف منتهاء وان كان الوفاق على هذا اللفظ اعنى الموضوعات الشارح في الجملة سواء كان  
بالواسطة او معناه فلم لا يجوز دفعها والفرق بين المعنيين ان على الاول يكون المعنى ظاهرا ان يحيط به الوصول الموضوعات من الشارح بلا واسطة كما لا يحكم  
لاننا قلنا من لفظ التوقيف بخلاف ما اذا اعتقد الاجماع على الثاني وجوب الوصول بواسطة الموضوعات الشارح فلا يصح الثاني بخلاف الاول وثبنا  
سلبنا اعتقاد الاجماع على لفظ التوقيف لكن لاننا لم نعلم ظهور لفظ التوقيف في الوصول بواسطة ان يقتضي ما يقتضي من تشييد الموضوعات بالاحكام  
انها كاحكام في لزوم الوصول من الشارح وانما لزوم الوصول بلا واسطة فلا يقتضي التشييد فان قلنا انها كقسط الاحكام في لزوم الوصول بلا واسطة  
لان مقتضى التشييد كقسط الاحكام ولان مقابلة موضوعات العبادات بموضوعات المعاملات وقولهم بانها توقيفية دون موضوعات  
المعاملات يقتضي توقيف موضوعات العبادات بلا واسطة قلنا لان مقتضى التشييد بدور من الشياخ في الجملة كقسط الاحكام لا يقتضي التشييد  
مع الاستدراك كل الصفات والكيفيات بل في الشجاعة لا في الجرم ولا في غيره من الصفات وهذا ايضا يقتضي التشييد لاشتراك في لزوم الوصول من التاد  
في الجملة لا في كيفية الوصول على انه لو كان كذلك لم جواز استعادة الموضوعات من العفل كما يجوز استعادة الاحكام منه مع انه ليس كذلك وحقق  
ظهور التشييد الاشارة في جميع الصفات ليس انما هذا من الماد من استلزام ذلك جواز استعادة الموضوعات من العفل واما جواب المقابلة  
فهو ان المراد من عدم توقيف موضوعات المعاملات انه لا يلزم وسطها من الشارح لا بلا واسطة ولا معها بل هي توقيفية بالنسبة الى اللغة  
فالمقابلة معناها لزوم الوصول في موضوع العبادات من الشارح ولو في الجملة وثالثا ان التوقيف ان كانت قاصرة في المسك بعرف المشرع عما جاز  
للصحة ثبات الوضع للتحقق بغيره من المشرع فلو سلمنا ان لفظ التوقيف بلا واسطة وان لا يجوز المسك بالعرف فلم يمسك العرف في المشرع هو التوقيف  
بل لا يبرح من التوقف في ثبوت الوضع للتحقق والاحمال فيه فلا يثبت ما اذا دعا المصحح من الوضع للتحقق وهذا القول كاف لنا في مقابلة الوضع للتحقق  
كما اشار اليه مع الصحة الشرعية انما الان سنا في صدق ذلك فان قلنا اننا لم نجعل العرف المشرع وجعلنا ذلك لاننا لم نجعل في جمل الوضع  
الا انما جعلنا اجمالا من حيث المبدأ او جعلنا اصل الاستعمال في جمل الشارح من حيث المبدأ ولكن الاعنى حكم بالبيان مطر وبالعرف من الجمل  
الوضع والمبدأ مع ان التوقيف من لفظها التوقيف وسنلزم الاجمال ولو من جهة قلنا ان المبدأ من قول العلماء ان موضوعات العبادات توقيفية  
ان التوقيف انما هي في الوضع وثانها ان بعد التسليم لا بد من الضرب اما في لفظ التوقيف بجملة عبادات عن التوقف في الضد لا الوضع كما يقول  
الصحيح ويجعلهم من الواسطة ولا معها مع جعل المراجع التوقيف في الوضع والاخر ان كان غير متبادر من اللفظ الا انه لا بد من تركه بل لا بد من تركه  
من اللفظ لانه على هذا المعنى اللازم وانما ان لفظ التوقيف وان سلب ظن في عدم الواسطة لكن لما كان الاعنى ايضا قائما بالتوقيف كالعرف  
فلا بد من صرف اللفظ من ظاهره اذ وقع في كلامه لا لا يقول بالتوقيف بلا واسطة فنقول الاعنى بالتوقف من غير ان يرد من معنى الظاهر  
كان لفظا شرعا في كتب الفقهاء في تعريف العبادات والمعاملات ثم في الحقيقة الشرعية لكن لما كان منكروث الحقيقة مسلط على اللفظ ايضا في التعريف  
فلا بد من جعل كلامه على اذاعة الاعنى من الحقيقة الشرعية والمشرع وغاياته في انصاف الاجماع على المسك بالاطلاق فيجب صرف التوقيف من ظاهر  
وساقتقول هل ترون ثبوت الدلالة العرفية الدالة على الاعنى ام ترون بها فان كنتم الدلالة العرفية محمولة ما حققناه من الادلة وان كنتم  
انكرتم الحجية ومن انكار للفظ فان حججه لم تعرف معلوم ولا فم تمسككم بالبيان وروى عنها في موضوع الشارح ان هذا الذيل على فرض عامته  
بل على ان الصلوة بلا طهور ليس بصلوة ولا تدل على انها اسم للصحة بالنسبة الى كل جرم موثر الا ان يتمسك بالاجماع المركب بالنسبة الى سائر الاجزاء والصلوة  
وثانها ان كل كلام كان موضوعا لنفي المصية لكن بالنسبة استعمالا في نفي الصلة بحيث كانت ان مضمرة حقيقة فيجعل على نفي الصلة كونها ظاهرة في ذلك  
انما لو استعملت في نفي الصلة كغيره لكن لم يصل حد الحقيقة فيه ولا حد الجواز والراجح فلا يجوز العمل عليه قلنا ان تتبع لفظ اللفظ وهو ظنه فالبقية الاستعمال فلا بد  
من العمل عليه سلبا عند الظاهر لكن في الجملة على نفي الحقيقة ايضا وان اقتضى اصل جمل عليه كقوله فلا بد من التوقف على الذيل صافا الا ان الصلوة  
لفظا للشرع وثالثا ان الحديث معاصرنا من الادلة القطعية فلا بد من التاويل في هذا الحديث كونه من الظاهر وانما ان الاستدلال بالظاهر وحدها  
اعتبار من الجهد كون الامر اعتبارا بغير الموضوع له كما هو العرفي فان قلنا هذا روي على الاعنى بجملة اشتراط جرم المطلوب فان كان جرمه الشرع  
الاعتبار بعد البعد في الماهية قلنا الاصل عدم كون الاشتراط غير الشيء الاما ثبت وكونه جزءا المطلوب غالب على المذهبين وانما كونه جزءا للموضوع  
لذلك عن السابع بخلاف اجنا عن السادس وعن الثامن ان لا بان الاصل كما هو عند القيد فكذلك الاصل عدم الاجمال في الغالب لا لفظ البيان  
ولان الالفاظ المفردة موضوعات العادة وهو مقتضى الاجمال وثانها بان بعد استعمال الالفاظ المطلقة كالصلوة والوضوء والشرائط  
فمنه ثبت مع ما عرفنا سابقا من ثبوت القيد فيها على ان ذلك يستلزم عدم جواز المسك بالاطلاق اصل وثالثا بان الادلة السابقة واردة على  
هذا الاصل وعن التاسع ان لا بان عدم تعريفه للبيان في مقابلة العبادات لا يصح الاجمال فيها لموضوعات ذلك اعنى من ان يجعل ان يكون علم  
تعريفه لاجل حاله للبيان الى امر وثانها بان تمسكهم بالاطلاق هنا في الاجمال عندهم وذلك كاشف عن عدم تعريفهم ليس للاجمال وهذا الجواب  
يتم موافقا بالاعم العرف ام لا في كل بخلاف الاول وعن العاشر ان لا بان كان مرادهم تعظيم الصلوة الصحيحة بغيره من الوجوب والاستحباب وثانها لم

فَالصَّحِيحُ وَالْإِجْمَاعُ

والله اعلم بالصواب



مع وجودها لا مع عدمها فتم في كونها هي الأركان الواقعة أو لا مع منها وما يقوم مقامها وجهان وتظهر لفظة في جواز التسليم بالاطلاقات وعدمه الحق  
الآخر لبقاء الاستعمال وصحة التقسيم التقيد وتبادر الأول والاطلاق وعلى المختار تكون الأركان الشرعية أركان المطلوب لا الصدق كج

كما هو حال الواجب والمندوب فكذلك استعمالها في الفاسدة كقولهم الصلوة في الدار المغصوبة فلا بد من التصرف أما يجعل الآخر مساعداً ويجوز أن يجعل  
الأول على أن المصوب يقسم الصحيح لا مطلق الصلوة فتعارض الاحتمالان ورجعنا إلى الأصل وثالثاً أن المبادىء بالتبادر الاطلاق هو الصحيح في العمل هذا الحكم  
بأن المبادىء من التقسيم يقسم الصحيح لظاهر اللفظ وهو كذا في الأجزاء وبما أنهم كما قسموا الصلوة الواجبة والمندوبية فكذلك قسموا الصلوة الواجبة والمندوبية فكذلك  
مقتضى الصلوة الواجبة المندوب المندوب والحرام فلا فائز بالفضل بين الصلوة والصوم فلا بد من حل الآخر على التسامح والمجاز وحل الأول على  
إزالة تقسيم الصحيح لا مطلق الصلوة وخامساً أن تقسيم الصلوة الواجبة والمندوبية كما صدر من الصحيح كذا صدر من الأعمى وصدوره من الأعمى قرينة على زيادة  
تقسيم الصحيح لا الصلوة المطلقة وسادساً أن تمسكهم بالاطلاق وعدم صحة التسليم بأن كون مرادهم من التقسيم تقسيم المهية فبما لاحظنا ذلك لا بد  
من حل التقسيم على زيادة الصحيح **وعلى المختار** لا بد أن لا نسلم أن الظاهر من جهة الفاتحة ونحوها من شرطية المباشرة ونحوها هو الجزئية  
والشرطية بالتبعية إلى المهية بل المسلم هنا بالتبعية إلى المطلوبية التي هي المقدر المنقضى وعلى هذا فلا يصلح لأحد وثاناً بأننا سلمنا الظهور في الأول  
لكن القرينة موجودة على حرف الكلام عن ظاهرهم فلا بد من كون الأركان والجزء في الصلوة والواجب أن الأركان ما ينبغي المهية بانقضاءها بخلاف الجزئية فحكم بأن  
المراد من الجزئية في المقام هو الجزئية المطلقة بقرينة المقابلة والأصل هو عليه الركن لا الجزئية وان كان الأصل في الجزئية الركنية بمعنى أن الأطلاق مجرد القرينة  
يجل على الركنية لما أدعاه الخصم من الظهور لكن القرينة موجودة هنا على إرادة خلاف الظاهر كما عرفت وثالثاً أنهم قالوا أن السوء خرج على الواجبة لا النافذة وهذا  
دليل على أن مرادهم من المطلوب أن لو كان المراد جزء المهية لما صح التفرقة بين الواجبة والنافذة لعدم تفاوت صدق الطبيعة من حيث الوجوب والتفصيل  
جزء المراد جزء المطلوب مع صريح القرينة فإن قلت نحن لا نقول بجزئية السوء للواجبة لا النافذة بل نقول أن العلة جزء للمهية والعلة مختلفة  
ثارة بالسوء كما في النافذة وثارة معها كما في الواجبة فلا بد من هذا الإبراد قلنا أولاً أن تكون العلة التي هي من اعتبار جزء المهية المناصلة في الوجود  
كما مر وثاناً أنه لو عرضنا قولهم السوء جزء للصلوة الواجبة لا النافذة على العرف بعد علمهم بأن صدق الطبيعة علمهم على حد سواء بغيره من الجزئية بالتبعية  
المطلوبة لا المهية وثالثاً أن نقول بجزئية تلك المذكورة كذا صدر عن الصحيح فكذلك من الأعمى وهذا قرينة على أن المراد من الجزئية المطلقة رابعاً أن تمسكهم  
بالاطلاق وعدم صحة التسليم كاشف عن زيادة الجزئية المطلوب **على الثاني** محذور الاستعمال في الصلوة في الفاسدة  
كثرة في الغائت من البعد عن صيرورتها حقيقة فيها وإيضاً لو كانت حقيقة فيها وإيضاً لو كانت حقيقة في الصحيح لزم أن يكون حقيقة في العرف  
المعارف المشتمل على السجدة لا في الغالب الاطلاق وهو فاسد مع أن ذلك لا يقام الأدلة السابقة ثم ما ذكرنا من الأدلة أكثرها مثبت للجزئية  
بجسب لشرائط يمكن للمفطن أن يبرهن ذلك الأدلة على الاعية بالنسبة إلى الأجزاء أيضاً إذا ظهر لك أن الحق لا عيباً بالتبعية إلى الأجزاء أيضاً إذا ظهر لك  
محققاً لا عيباً في الألفاظ العبادات فاعلم أنهم اختلفوا في المراد بالأعمى العرف أم الأركان فيذهب كل فريق والفرق بين الفريقين أن الموضوع للجزئية  
من كل الوجوه على الأركان بخلاف العرف فإنه يجعل احتمالات أحدهما ما يتبع عرف سلب الصلوة عنه مع وجود الأركان وثاناً لما لا يتبع سلبها  
انقضاء في الأركان وثالثاً ما بينك الصدق وعدمه فلا يعلم عرفاً صحة التسليم لأحد منها وحكم الأولين أنه إذا حكم في الأول بعدم تحقق المهية ولزم  
الانهاج بالمشكوك إلى أن يحصل صدق الاسم وفي الثاني حكم بعكس ذلك أي بتحقيق المهية وأجزاء الأصل في السكوت معطى وأما الثالث فنحن منه كالحق  
الاجماع وعدم تحقق الاسم الخاص أصله على العرف يكون المرجع هو العرف وهو قد يكون متبناً وقد يكون بخلاف الأركان فلا بد أن لا يخلو  
وكي نشان في بيان أن الحق هو العرف أم الأركان في التحقيق موقوف على سبب مفهومة وهي أنه لا بد أن يعلم المراد من الأركان وأما حقاً تبين الحق  
فقط في الكلام في الأركان يقع في مقامات ثلثة الأولى أن معنى كونها مهية عبارة عن الأركان الأربعة والخمسة وعدم تحقق المهية مع نقصان الأركان  
الثاني أن على هذا القول لو أن الأركان مجردة عما سواها لم تحقق المهية من غير حاجة إلى الزائدة في أصل تحققها **الثالث** أن المراد من الأركان  
التي تحققها المهية هو الأركان الواقعة أو لا مع منها وما قام مقامها إذا عرفت هذا فاعلم أن الحق بتحقيق المهية بالصدق العرفي ولا يكون الأركان معياراً  
للمعيار هو العرف في كلا المقامين أي في طرفي الزيادة والنقصان فكذلك صدق الاسم عرفاً والمهية تحقق الأركان أم لا زاد شيئاً سوى الأركان  
**أما المقام الأول** فلا بد من أن الصلوة الجارية بجميع الشرائط والأجزاء بعد القرينة والقبول المتصل بالركوع فلا بد من أن صدق الاسم  
المهية بخلاف القول بالأركان فجعلنا التبريد كما قلنا نقول أن الأصل قول المرتضى من عدم فساد الصلوة بالركوع المحصول للمهية وإن لم يكن  
مثاباً لعدم حصول الامتثال وهو فرع الامتنان بقصد أنه مطلوب المولى **وأما المقام الثاني** اعني عدم تحقق المهية مجرد تحقق الأركان  
بل يحتاج إلى أن يكون ذلك فلا بد من أن الأركان لا بد أن ياتي بالنهية والتكبير والقيام والركوع والسجود فقط فلا بد أن يكون في عدم  
تحقق المهية وصحة التسليم عرفاً فظهر بطلان قول الأركان في المقامين وأنه لا بد من امتنان القائل أن لا يحصل صدق الاسم عرفاً فإنه قلنا  
أنه لا بد من وجوبه على الأركان في لوجز الرجوع إلى العرف في تحديد المهية ولما لم يجوز وقال أن المهية هي الأركان للدليل الشرعي والشرع حذو  
بالأركان والتحديد هو كقولنا لا يشرع فلا يضر مخالفة العرف فلا بد من حمله لا بد قلنا قد مر أن العرف كاشف عن الشرع بقاعدة الشائبة فإن قلت  
مقتضى العرف وإن كان تحقق المهية عند نقصان شيء من الأركان وعدم تحققها بمجرد تحقق الأركان إلا أن الاجماع دل على عدم تحققها عند  
نقصان ركن منها فلا بد من ضرورة صحة التسليم والحكم بأن المراد بعدم صحة التسليم لظاهره بل لا بد في الاجماع القائم على صحة التسليم الواقع عند  
مقدرك من الأركان **والخامس** أصلهم اختلفوا على تقسيم الجزئية إلى ركن وجزء وإن الأول ما ينبغي الصلوة بانقضاء عملها وسهواً لا غيرها ينبغي  
الصلوة بانقضاء عملها وسهواً لا غيرها ينبغي الصلوة بانقضاء عملها لا سهاً وهذا الابطاق كاشف عن أن مهية الصلوة هي الأركان فقط بحيث لو نقص

في الصحيح

ثم مررنا اصل المسئلة تطهر فيها اذا شك في وجوب شيء وعدها في العبادات او علمنا بوجودها وشككنا ان وجوبه بقيد شرط ام جزمنا وجوبه لاستقلاله وشككنا ان واجب توصله اليها ام لا وعلمنا بالجزئية وشككنا في الركبة نتائج

منها شئ لم يتحقق المبهة والالزام الحكم بعد انتفاها عند انتفاها الا بعد اكسابها لاجزاء قلنا لا ثم كون مرادهم هو الركبة والجزئية بالفتنة التي تنقل  
المبهة لعدم دليل عليها فخلل كون هذا التقسيم بالنسبة الى المطلوب بل هو الفلذ المتيقن من التقسيم الاول لا دليل عليه فيكون عدم صحة السلبا قاعا على حقيقة  
ويكون اطلاق الصلوة على الفلذ لبعض الاركان بمعنى الاشكال ان احدهما ان لو كانت محبة الصلوة محتاجة في تحققها الى شئ زاد على  
الاركان لما كان القول بركبة تلك الاركان خمسة فقط معنى بل يكون الزائد الموقوف عليه يتحقق المبهة وكما ايقن مع انهم اطلقوا على ركبة  
الزائد وهذا دليل على عدم الاحتياج الى الزائد فيحقق المبهة وثانها ان ملزما ذكرنا بقا في رد الصحيحين من ان اجزاء الصلوة ما سوا الاركان اجزاء  
مطلوبتها مقومة ومعللين بانها لو كانت مقومات لما تفاوتت بالنسبة الى حال العدم والسهو والوجوب في النقل بعد كون الشئ مقوما للمبهة في  
دون اخرى لعدم صحة تقسيم الاجزاء الى كونه غير وعلم اطلاق الركبة على ما سوا الركبة في ما ذكرناه الان فان هذا يرد عليكم في قولكم باحتياج  
تحقق المبهة الى شئ زائد يتفاوت بالنسبة الى العدم والسهو ويكون مقوما في حال دون اخرى لا يقال للركبة ايضا وهذا يكشف عن عدم احتياج  
المبهة الى ان يكون عن صحة السلب كما هو في السماع والجواب الاول او كما استمرنا من ان الفلذ السليم من تحقق الاجزاء هو حقيقة على ركبة  
تلك الاربعة والخمسة بالنسبة الى الصلوة المطلوب اصل المبهة وثانها ان القول بركبة تلك الخمسة والاربعة لا ينافي في القول بركبة غيرها ولعل يخرج  
بركبة هذه دون غيرها لاجل كون تلك الخمسة علة ما يحصل به الطبيعة دون غيرها فلا ينافي اصلا فلا دلالة للحصر على ما ذكره الخصم فان قلت  
يكون غير تلك الخمسة من جملة الاركان لما تفاوتت حاله بالنسبة الى العدم والسهو وكفى بخمس مع انه يتفاوت في الحال بلا شك ذلك  
ما قرره من ان انتفاء الثاني وللقوم يستلزم انتفاء ما يقوم به قلنا ان الاخلال بما سوا الركبة هو مثل الاخلال به في حال الانتفاء الصلوة  
بانتفاء بعضها وصلاحها مع ذلك لان الصلوة ما كان بها من اية من اياتها صلو حقيقة ومنه نظر لصدا الصلوة عليها حقيقة  
ايضا كما لو لم يكن ترك شيئا من اجزاء الاربعة ولا سواها فيا ان يجوز كون الشئ مقوما للمبهة الجعلية مع كونه مخالفا باختلاف الاحوال بان  
يكون مقوما للمبهة الجعلية كالصلوة والصلوة على صحتها من من ينفي انتفاها المبهة مع عدم انتفاها عما سوا الركبة من الاجزاء الخمسة  
التي في تحقق الصلوة العرف ولا امتناع في جعل الجاهل هذا القسم من الجزم مقوما في حاله العدم والسهو وفي الشرح سواء صحتها انما انظر الى  
عدم انتفاء الصلوة قطعاً بخلاف ما اذا انظر الى قصد الصلوة عرفاً وتحقق المبهة فذلك لا ينافي في المبهة الصلوة عند السهو مع  
عدم محبة الصلوة في الخاتمة فان قلت ان اطلاق الصلوة على امتساها الفطر هو الالزام الحقيقة بل لاجل الحقيقة بل لاجل مقام الصلوة التي هي الحقيقة فيكون  
الاطلاق الصلوة عليها مخالفاً لظن الحقيقة وضمها اذا احتج شخص خلف امام وكان بعد المسافة بينهما وبين الصفوف المتصلة بالامام في حال  
يبحث لا يكون بينهما وبين الصفوف المتصلة بالامام صفوا اخر فلا يربط بطلان وصفها بخلافه وعدم تحققها هذا الشخص اما اذا كان في تلك المسافة  
ايضا صفوف متصلة من مكان الى مكان الامام مع بقائه بعد المسافة فلا شك في تحقق الجماعة وحقها فعدم بعد المسافة جزء من مبدء صلو الجماعة  
في حال دون اخرى فان قلت جعل الشارع عدم الاظهار وعدم الاكل شيئا من المبدء الصلوة في حاله وكذا جعل عدم البعد الفطر جزء من الصلوة  
الجماعية حال اتصال الصفوف مستبعد عقلا وعادة غاية الاستبعاد قلت امع ان لا دليل على امتناع ما ذكره ولا يكون مستبعدا لغيره ان لم نقل  
ما ذكره من القول بكون الصلوة مشتركة لفظيا بين الصلوة الذي انظر به سهوا وبين ما لم يخطر بباله ان يكون الصلوة مشتركة لفظيا بين الصلوة  
التي هي بكل شرائطها والصلوة التي تترك بعض شرائطها او مثل انظر بها سهوا فليزج القول بالف في المبدء للصلوة مثلا ان قد مر ان معنى الصلوة الصحيحة هو  
الجامع لكل الاجزاء والشرائط ولما كانت الصلوة ينقسم الى لنا طلة والفرقة ثم ينقسم كل منهما الى اقسام كثيرة فبغير مبدء كل من الامسا جليدا فيكون  
محبة صلوته الظاهر للخاصة وربع ركعات مع بقاء شرائطها او مثل انظر بها سهوا فاذا كانت جامعة لكل مبدء ولا فلا فلو فرض فيها انسان كمالا وسورة او حدة  
او شهادتين او نحو ذلك في الحقيقة فيكون بالصحة مع انها غير جامعة للشرائط فليزج اما القول بكونها ما فيها علمية او بانها ليس بصلة صحيحة  
اطلاق الصلوة عليها لاجل ان لا يقولون بالاجزاء فيزجهم على الاول تكرار المبادئ بملاحظة تكرار انواع الاربعة والاثنية وهكذا في حاله  
قلنا يكون ما ذكره من انها ويكون اسمها الامم فمن قول ان محبة الصلوة واحد لا يفرجها عن الحقيقة شيئا سجد ونحوه فيقولون ان الصلوة الصلوة  
الامم وحصول الامتثال وهو الثاني ان مقتضى الاستيعاب الذي ذكرناه وان كان هو القول بعدم مقومة غير الركبة ولكن فرضنا البعد مقتضي  
الاستيعاب لاجل قيام دليل اقوى دال على مقومة بعض اشياء الركبة وهو صحة السلب عن الصلوة المشتملة على الركبة فقط فيكون بعض ما سواها مثلها  
الركبة وان كان تلك الركبة اشدهم خطية فكل جزء يتحقق به محبة الصلوة فان كان **واما المقام الثالث** فهو في ان المراد من الاركان على  
القول به بل هو الاركان الحقيقية من الركوع وغيره ما ذكرناه في كتبهم الفقهاء واعلم من الحقيقة وما يقوم مقامها كالانهاء القائم مقام الركوع  
السيود وجمان وقطرها لفائدة في مثل صلوته المحرق والفرق والربيع والجاهد في الاول لا يصح الصلوة عليها حقيقة وانما هو قائم مقامها  
في الامتثال لاطلاق الصلوة عليها لاجل ان عدم جواز اتيان احكام المبتلى الحقيقية كالطهارة والاستقبال وغيرها تلك الصلوة لاجل ان  
فانها ما في الصلوة الحقيقية لا اذا قام دليل على اشتراك البديل البديل في الاحكام مطر ولا دليل عليه عقلا ولا نقلا وعلى الثاني يترتب على ذلك  
الصلوة كل ما يترتب من الاحكام على الصلوة لا لربط الحقيقة بالاجزاء من الاحكام لانها من اركانها او لعلها اذا عرفت هذا فان  
ان الحق هو الاعية من الحقيقة وما يترتب من الحق والفاصل في الصلوة على صلوته الفرق ونحو حقيقة لوجوه الاول استماع  
الصلوة كلا القسمين والاصل فيما استعمل في معين ان يكون حقيقة فيها **الثاني** صحة التقسيم والاصل في المقسم ان يكون حقيقة في ان

في باب المبدء والركن  
في باب الفروع





كما هو فان قولهم حجة اذا كان الظن باجماع المسلمين والقوم وطريقة اهل العلم وتقرير المعصومين وترجيحهم على المضبوط والبرهان العقلي الحاكم بحجة الظن في الفقه  
اذا استلزم الظن بالبرهان وقاوتهم في غير ذلك بالاجماع المركب بل لا يهزم في مثل الشهرة والصحة المشتمل على لفظ مظنون والوضع وبما هو كقولنا ان حجة حجة الظن نتج

في حجة الظن  
في حجة الظن  
في حجة الظن

ومما ذهب اليه الصنفون وغيرهم وهذا ان كان قطعا للتواتر فلا كلام وان كان بطريق الاحتمال فالكلام فيه يقع فمعقانات المقام الاول في  
حجة الظن الحاصل من نقل التعيينات المذكورة من سلسلة مظنون الاعيان في اللغة المشكوك الاعيانها كالاستقراء ولا موهوم الاعيان كقولنا  
اهل الجرح كالحاصل من قولنا الفقه من المنهج في باب اللغة فقولنا الحق حجة قولهم اذا اذنا الظن لوجوه الاول اجماع المسلمين حتى اهل من  
المعصومين الثاني اجماع القوم على الفتوى بحجة الظن او بما كاشفا عن رضا المعصوم فان قلت انما يحصل الكشف من الاجماع اذا كان المجمع عليه  
مسا للمعصوم وثالثا اللغات ليس كذلك قلنا انما الكلام في حجة الظن التي هي مسألة اصولية وبها ينشأ من شأنهم فان قلت حجة الاجماع فرع وجود  
موضوعه وهو المجمع عليه في من المعصومين قلنا استعرف وجوده غالب كتب اللغة في زمنهم فان قلت الاجماع يقتضي ذلك بطلان  
لكشف لان على بعض الاستدلال بعض من باب الدليل الشرعي قلنا نحن ندعي من اجماع هؤلاء الفطع بان ذلك صمد من التبع لعدا احتمال الكذب في  
حتم لوجوههم ولا شبهة وكثير من هؤلاء كان ذلك خال لا فتاح لم الاستدلال فان قلت انما علم على ذلك ثم فان صاحب كنه في حجة الحقيقة الشرعية  
استدل الثاني بان اوضاع ان كان ثابتا لبلغ البناء اما بالتواتر وليس الاما وقع للثلاث او بالاحاد في لا يقتضي العلم وهو لا في عدم اعتبار هذا  
القائل للاحاد الظنية في اللغات قلنا انما الكلام في حجة نقل النقلة وهو لا ينافي في عدم حجة لاجزاء الاحاد ولا اجماع مركب في البين الثالث  
تقرير المعصومين ثم الناس على اهلها فان جملة من الكتب اللغوية دونت في ذمتهم ككتاب الاصل في الكسائي وسينوني في زمن موسى وكان  
ابو الاسود الصنع لكتب من قواعد الفقه حيث ما اهل على لم يقد قول كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب كل مضاعف بغيره فاما الاسود فاصح على  
ولا شك ان الناس كانوا يقولون بما كان يظهر من قضاة هؤلاء في مخرج كنه بكشف معصية الكتاب السنن ولو لا عمل الناس لكان فعدم سفيما ولا  
شك ان طابع المعصومين على هذا الامر المشهور ولا شك في تقريرهم باهم على ذلك والاصل المنع البناء الرابع ترجيح المعصومين في الحكم  
على ضبط اللغات لكاشفة عن معصية الكتاب السنن وقد بينا السهول لان كما عرف من قولنا على لا يلاي لا سورنا في اصل حقيقة  
اهل العلم على العمل بالاحاد الظنية في اللغات السان من البرهان العقلي الحاكم بحجة الظن في اللغات اذا استلزم بها الظن بالحكمة  
الواقعية وبما لا ينفك اذا استلزم الظن بها الحكم الفرعي الظاهر او بالحكم الاصولي او غيرهما بالاجماع المركب اما بقاء البرهان العقلي  
فهو لا يربط بوثائقها الفرعية وسلبا بالعلم والظن الخاص في الاعيان او جينا الاحاطة من زمان العسر واليسر والاحتلال والظفر وانما  
على المعلوم ما خرجنا عن الدين وان قلنا بالموهومات في الاجماع والعقل القاطع وما ترى من العمل بها اذا وافقت الاحاطة والاصل في  
للعمل بها من حيث هي بل من جهة العمل بالاصل والاحاطة ولما خرجنا بين المظنون والمفهوم سوبنا بين الرجوع والخروج والتبعض بغيره بالاجماع  
فتبين بالظن واذا ثبت بذلك لم يبق الا ان الظن في الاحكام الفرعية في الجملة فقولنا فرض خبرا متواترا لفظا مشتملا على لفظ يكون وضعه مظنوننا من  
قول هؤلاء النقلة وانما احاطا بالبرهان يكون الفاظها مقطوعة الوضوح فاما ان يطرح كل السلسلين فهو في حكم الافتضاء بالمعلوما  
الصحة الاعلان مع كون طريق تلك التعاليم مستلزما لطرح الحسابات والوقتات والمهنة ونحوها بطريق اولي فاما ان يؤخذ بها او بالمتواتر لفظ  
ثالثا المطلوب او بالاحتجاج فقط لزم الترجيح بلا مرجح لان لكل من التواتر والصحة المرفوضين حجة رجحان ورجوع حجة في المتواتر قطعي المسند ولفظي  
الوضع والصحة بالنسبة لثبوتها من العمل بها معا اذا ثبت حجة الظن في المسقطا للوضع فيما اذا استلزم الظن بالحكم الفرعي الواقعي ثبت مطر بالاجماع  
المركب اذ لم يفصل احكام الموضوع المستند من حيث الموارد في العمل بالظن ثم ان هذا الدليل يجري في مثل الشهرة والصحة المشتمل على لفظ مظنون  
الوضع فان لكل منهما حجة رجحان وترجيح حجة فالعامل بالشهر دون مثل هذا الصنيع بعد حصول الظن من كل منهما بالحكم الفرعي الواقعي  
الترجيح بلا مرجح والحاصل كنه بوثوق حجة الظن في الاحكام الفرعية في الجملة وبطلان سائر الاحتمالات المتقدمة احتجنا في تعميم اسباب الظن  
والتقدم الى جبهتنا الى بعض تلك المقدمة اخرى فصاحب العمل الى الاعيان بغيره فقط وطرح سائر اسباب النسبة بمتكافئها القليلة المتقدمة  
وعن عن الكلام بالنسبة الى سائر اسباب الظن ما لم يخرج ويلجأ خارجا ولم يخرج من حكمه مقدمة ثانيا وجهين الاول عدم كفاية الصحة الاعلان  
في الفقه الثاني ان العلم الاجمالي حاصل لنا بمطابقة كثير من المظنون انما يثبت من سائر اسباب الظن مع تلك الصحة للواقع عند كون الظن  
الشخصي جازم تلك المعارضات ومع فلا دليل على اعتبار تلك الصحة لبناء البرهان على عدم اعتبارها ولقيام الاتفاق على عدم اعتبارها في الجملة  
في ان طريقنا تلك الصحة المعارضات لم الاستدلال وانما اخذنا بتلك المظنون للمعارضات المطلوب هو حجة سائر اسباب الظن واذا ثبت حجة الظن في  
صحة المعارضات تلك الصحة ثبت حجة عند فقد المعارض بالاجماع المركب الاولوية اذا ظهر ذلك فقولنا ان الفاظ الكتاب السنن منها ما هو معلوم  
الوضع ومنها ما هو مظنون الوضع فان افترضنا على المعلوم ما خرجنا عن الدين لعدا الكفاية وقلة مقطوع الوضع وكثرة مظنون فلا بد من التعبد  
الى مظنون الوضع سواء كان على من جهة الحجة وعلى من جهة انه يمكن اننا اثبات حجة الظن في الموضوع المستند مرة بعد كفاية المعلوم ما ورجحنا  
ثم من الترجيح بلا مرجح بالنسبة الى المتواتر والصحة الاعلان فاذا ظهر حجة الظن في الموضوع المستند في وجوده ثبت مطر لعدم القابل بالفضل كما من  
فان قلت الوجبة الثانية محدودة ولا بان اعدا الى لفظ المظنون الوضع في الاحكام الفرعية مستلزم للعدا الى العمل بالظن في الموضوع المستند في  
كل الموارد لعدا الفصل كما ارجح بخلاف الافتضاء بالصحة الاعلان بغيره المظنون الوضع والشهر ونحوها فان العمل بها في الفرعية لا يستلزم العمل  
بها في كل الموارد فالاول مستلزم كثره التخصيص العمومي الهبة من اهل العلم بخلاف هذا بغير حجة بالصحة المظنون الوضع في التواتر  
المظنون الوضع وثالثا بان لاخذ في مظنون الوضع ليس من باب الترجيح على مظنون الوضع بل من باب لاخذ باحد الفردين من الواجبين بعد من

في حجة الظن  
في حجة الظن  
في حجة الظن



وقوله من أجل الجزئية كالفقيه وكذا الواحد المصنف للفظ واللغة كقول اللغوي لقاعدة الاستلزام وعدم الكفاية ولا يشترط الاستلزام والإيمان والتمسك بلفظ اللغة  
لغوي لا دلالة ومنطوقا بغيره البنا لا يضر في الموضوع المستند وقيل بان التبيين على محض ما لم يشترط حصول الظن بالتبني والخلو من المعارض لمعتبر السامع

كفاية كل من السلسلتين وبطلان طرح كل منهما لزج من الدين ويجب اخذ واحد منهما من باب التجيز بين الاستبانة والتمسك لاخذ بالتمسك الاطلائ  
لكيفيات قد متبقنا كثر فينا طرح المتواترات المتفاوتة الوضع الصحيح الاعلائية معارض من عن ذلك وكذا لا يقتضي بالتواتر لفظها بل قبل بعدي  
وجودها فوجب ما لا اخذ بكلمتها او بالصحيح الاعلائية فقط فالأخبر قد متبقن وكوثر قد متبقنا بكفي في الترجيح قلنا كل ذلك فاسند  
أما الأول فلان قلنا التخصيص بما تكون مرجحة اذا كان لرواية اخرج العقل معلومة وحصل الشك في الزائد ذلك فيما اذا انفك المخصصا  
على اخرج العقل وفيما نحن بزيادة اخرج كل من العقل والكبر مشكوك للقطع باخراج الدليل العقلي بعضا من الظنون من العموم ولا يعلم  
انظرون المقطوعة الاوضاع او المتفاوتة كالتواترات ولا قدر متبقن في البين ولا دليل على اعتبار الاصول والعموم المخصصا بالجل بعد وجوه الفقه  
المتبقن راما الشك فلان التجيز بين الاستبانة الجاهل في الحكم هو يجري في بعض الاستبانة الجزئية كقواعد الجزئين مع دوران الامر بين الجزئين  
لتعين احدهما واقعا مكان الجمع وفيما نحن فيه لا يصح الحكم بالتجيز في اقسام امكان الجمع لاخذ بكل السلسلتين لعدم جريان البرهان العقلي الحكم  
بالتجيز راما الثالث لعدم وجوه الفقه المتبقن في البين الاستبانة الظنية بحيث يمتثل لها بها واما عدم ورود هذا الاشكال على صاحبكم  
مع قوله يكون الصالح الاعلائية مثلا قد متبقنا فلان مقطوع الوضع قليل ومظنون كثير بالقول بان الوضع في العرف قطعي وبينا انما  
مع اللغة بواسطة الاستقراء ودليل اخر قطعي واما الصالح العقل فاسد لظنية الاستقراء فلا ينعف وانفعا لغيره الخارجية العقلية غالبا تتم  
واما ايضا لعدم العقل فبينا ان ذلك لا يمكن ان يصير سببا في اعتبار قول اللغوي ذلك فادرك على جهة خاصة عند العقل دل على جهة قول اللغوي  
فانتم المذكر من هذا والا فلا يتم في شيء منها فالأمر في التمسك نفي احدها بالآخر فنقول ان الصحيح الاعلائية وان كانت كثيرة لكن بعد كثرة الاطلائ  
الظنية الوضع يخرج عن كونها قد متبقنا من ذلك الجهة سلبا كثر وجود الفاظ المقطوعة الوضع في اللغات لكن لا تم كثر الجزئين الذي يكون  
كل الفاظ غير مضمونة ولو لفظا واحدا وذلك بكيفية لان التجيز يتبع اخر المقدمات اثبات جهة الظن في الموضوع المستند باجترار الدليل  
الترافع في نفي الحكم والتمسك بالنسبة اليها بالاستلزام المقام الثاني في ان قول غير اهل الجزئية كالفقيه وكذا الجزئية الواحد المصنف للظن في  
اللغة هل هو وجه كقول اللغوي ام لا الحق نعم وان كان ظاهرا عدم بوجهين الاول قاعدة الاستلزام فنقول بعد حصول الظن بالحكم  
الفرعي بواسطة ذلك ان علمنا بالظن بالحاصل من الشهرة فانه مشترك مع هذا الظن في كونها موهومي الاعتبار لزم الترجيح بل مرجح  
التمسك بعدم كفاية مقطوع الوضع فلا بد من التمسك الى مضمون الوضع فلا يتم هنا الوجوه القدر المتبقن في البين اعني سلسلة مضمون الاستبانة  
كقول الفقيه لان في لا قدر متبقن في البين في سلسلة الظنون في اللغات لا فانقرض حصول الظن من قول الفقيه بحيث يتأخر بالعلم وحصول  
ظن ضعيف من قول اللغوي فهذا الظن الضعيف راجع من حيث الظن بالاعتبار مرجح من حيث الضعف والظن الحاصل من قول الفقيه العكس  
فلكل جهة رجحان ورجو جهة العمل باحد هادون الاخر ترجيح بل مرجح ولذا ايلت المحجة في تلك الأصول في كل صوتا فادرك قول الفقيه مثلا  
الظن وان كان ضعيفا بالاجماع المركبة فاذا ثبت عدم وجود القدر المتبقن صح التمسك هنا بوجه ثان وهو عدم كفاية غير مضمون الترجيح  
فلا بد من القدي الى مضمون وجه لا قدر متبقن في البين وجب العمل بكل ظن لاما اخرجه الدليل فلا ينفاد قول الفقيه العقل في انما  
التمسك في اثبات جهة بما لو جهن المذكرين المقام الثالث الحق عدم اشتراط العدالة والاستلزام والإيمان في نقل اللغة لغوي  
الادلة السابقة وطريقة اهل اللسان العمل بقول اهل الجزئية وان كان كافرا بل المصنفين لبعض كتب اللغة في زمن الاممعة الذين فرقوا  
الناس بفعل بكينهم ليركبو فؤادهم ونوقه من منطوق اية النبأ بنفي جواز العمل بخير الفاسقين مدفع او لا بعد ما اضطررنا لاية الى بيان  
الموضوع المستند الذي ليس من شأن الشارع بيانها باجمال لفظ البين فعمل الملامنة لا يتم من الظن فتم وثالثا انها مخصصة  
بما من الادلة المقام الرابع لا شك في جهة قول الفقيه وهو عدم افااد الظن الشخصي اما اذا لم يقدر فان لم يكن ههنا ظن طبيعي  
ايضا بان كان الجزئية وباعضها لا جبهة في قوله لا اصل والاجماع وطريقة اهل اللسان ونظرة ذلك الجزئية المصنف للظن في الحكم المرجح شيئا  
ولم يمانا لاما مية لا يملكون بغير خلافا للشهوة وان كان الظن النوعي موجودا وكان عدم حصول الظن الشخصي سببا من سبب خارجي غير معتبر عند العقلاء  
كالظن الحاصل من النوم فلا عبرة به في مقابل قول الفقيه ونحوه للاجتماع وكذا اذا كان السبب الخارجي الغير المعبر عقلا سببا كالظن القياسي للاجتماع  
ايضا كخالف صاحب الفقه في ان كان السبب الخارجي الغير المعبر عدم اعتبار مستندا الى اصل كالمشقة في مقابل الجزئية بتوقف فتر مطروا اذا  
كان الظن جازما لشبهة مثلا فلا يضر بالاجماع وان كان معتبرا فان كان الظن في احد الطرفين علمنا به ولا فائدة في كذا الحالة في قول الفقيه المقام الخامس  
هل يكون قول اللغوي معتبرا في غير الالفاظ المبحورة ام فيها الحق ان المنصوفي لمقام صورته الاولى كون اللفظ مجهولا عند اهل العرف في المعنى  
الانانية كون المعنى لشايق مجهولا دون الالفاظ الثلاثة القطع بانها معينا للفظ الوجوه في زمان الشارع الغير المبحور الواقعة الظن بالالفاظ الثلاثة  
الشك في اتحاد معنى اللفظ في زمانين ومعه عدم المرجح اما الصوتان الاوليان فلا شك في جهة قول اللغوي فيهما وانما القدر المتبقن في مضمون  
اللغوي عن معنى اللفظ المتصف باحد الصوتين المذكورين لكان خيرا اذ وقع في الكتاب الشبهة واما الصوتان الاخران فاللزام فيهما التخصيص  
المعنى المتداول عند العرف ولا يكفي مجرد الرجوع الى قول اللغوي بخلاف الصوتين الاخيرين بغير ضرورة وجوب اللفظ والمعنى في العرف في هاتين الصورتين  
فنقول اما الصوت الاول من هاتين الصورتين الاخيرتين فنقدم الى صورته بغير اذ بعد الرجوع الى العرف اما بقطع بالمعنى العرفي فلا يحتاج الى الرجعة  
الى اللغة لمصو القطع من انصافا القطعين بان هذا المعنى هو المعنى المتداول في زمن الشارع واما بظن بالمعنى العرفي لظن الاستمرارية لا يفرق ملاحظة الذي

في غير الالفاظ المبحورة

الطبيعي في الظن

في غير الالفاظ المبحورة



وقد عرفت في الاشارة الى الجوع والاشباع في ذلك صورة تظهر بالاضاح اننا نعلم ان قولنا ان من اهل اللغة مع اخر من بعض ان كانا النسبة متباينة او غير متباينة  
قولنا او عموما مطلقا اخذ بالاعم كل ذلك تقديم المثبت على الثاني ولم يتعرض للمساويين ومع ذلك ففي تقديم المثبت ككلمة كلام شبح

قولنا للغوي اما بعد الرجوع الى المعنى بشتك المعنى العرفي ولا يملك به يكون المعنى اللغوي سلما عن المعارض فيه جميع البنية واما بعد الرجوع الى  
المعنى بكون بعد الرجوع الى اللغة فيقع الظن بهذا المعنى عن العرف لاجل التعارض لا يكون الظن في شئ من الطرفين فلا بد من التوقف ان كان العرف  
في قولنا لغوي عموما واما القول بالاصل فيها وما بعد ما هو الاضاح والاضاح عدم تعدد الوضع ولكن في هذه الصفة بعد الرجوع الى العرف  
اما حصل القطع بالمعنى العرفي او الظن به او لا يفهم من العرف شئ او يفهم منه شئ قلنا ولكن بعد الرجوع الى اللغة ينهدم ذلك الظن بالتعارض يحصل  
اما في القول الاول بعد الرجوع الى اللغة ان حصل التوافق فلا اشكال وان حصل التعارض فيتعارض مع الظن الحاصل من قولنا لغوي مع الظن بالاشباع  
فان كان الظن بقولنا لغوي اقوى منطرح الظن التوقيحي الاضاح ويحكم بتعدا المعنى اللغوي العرفي وان كان العكس فيطرح الظن بقولنا لفظي ويؤخذ  
بالعرف المقتطوع والمقتطوع من الطرفين فيتوقف من حيث الالهام ويحكم بالاتحاد وفقا منظر الى الاصل فيؤخذ بالعرف فيؤخذ  
اما في الصورة الثانية فيعارض الظن العرفي بقولنا لغوي عند التعارض والظن بالاشباع فلا بد من ملاحظة تلك الظنون الثلاثة فاما الظن العرفي  
اقوى من الظن اللغوي والظن اللغوي اقوى من العرف فان كان الاول فيلاحظ الظن بالاتحاد مع الظن اللغوي فان كان الظن بالاتحاد اقوى وكانا متساويين  
علمنا بالعرف اما في الاول فواضح واما في الثاني فلا اشكال وان كان اللغوي اقوى من الظن بالاتحاد يعلم بالظن اللغوي العرفي معا وان كان الظن  
اللغوي اقوى من العرف فلا حظ للظن بالاتحاد مع الظن العرفي فان كان الظن بالاتحاد اقوى فيؤخذ باللغوي بطرح العرف وان تساوى فاعمل بالاصل  
ويطرح العرف ايضا وان كان الظن العرفي اقوى من الظن بالاتحاد فيطرح الظن بالاتحاد ويعمل بالظن اللغوي العرفي معا ولما في القول الثالث فنقول  
اللفظ سلما عن المعارض فيؤخذ به ولما في الاربعة فقط فيضابط التوقف واما القول الخامس عشر اشكال في الاتحاد فتدبر في مقتضى الاصل فيها  
وان لا اتحاد ولكن بعد الرجوع الى العرف والقطع بالمعنى العرفي والظن يرجع الى قولنا لغوي ايضا فان وافقه فلا اشكال وان خالفه حكم بالتعدا لانه دليل  
اجتهادي في النسبة الى الاصل والمعارض فقلنا الظن بالاتحاد وان لم يفهم من العرف شئ فعمل بقولنا لغوي ايضا لسلك منه عن المعارض في القول الرابع في  
صورة الظن بالاتحاد ولا يتصور هنا **المقام السادس** في تعارض قولنا لفظي والكلام منه يقع في مقامين الاول في جهة التعارض  
من حيث هو مع قطع النظر عن اختلاف من قبل الثاني والثالث في تعارض اهل الخبر مثلا مع قول العالم فيؤخذ ذلك اما **المقام الاول**  
فان علم ان الحكمي عن بعضهم انما حصل التعارض بين قولنا لفظي فاما ان يكون بين المعنيين التباين كان يقول واحد ان المعنى هو الفضل والآخر  
انما ذهب كلاما عن من جرحه كان يقول واحد ان التفاء هو الصواب للطرف الاخر انما الصومع الترجيح او الاعم المطلق كان يقول واحد ان الصعيد هو  
وجده لارض الاخر انما التباين في الصور بين الاطمين يحكم بالاشتراك اللفظي في الاجرة فيؤخذ بالاعم المطلق والوجه في ذلك ان التعارض مع من  
باب تعارض المثبت والثاني فيؤخذ بالمثبت في كل التصور ويطرح الثاني ولازم ذلك ما ذكر من القبول ونحن نقول ان مقتضى المقام هو  
راعتهم بتعرض هذا المفصل وهو تعارض القولين مع ما مع شاربها صدق كان يقول احدهما ان لاشا هو الجوع والآخر انما انما طوق فقط  
وايا ما كان برر على هذا المفصل وان من جملة تلك الموارد الاعم والاختصاص للمطلقين وانت تأخذ فيه بالاعم مع ذلك من باب تعارض المطلقين  
ومقتضى القاعدة الحمل على المعتقد الاخذ به فان قلت هذا الحمل بما يقع اذ صدق كل من المطلق والمقيد من واحد لا ان يصدق المطلق من شخص والمقيد  
من اخر قلنا نعم ولكن اذ صدق من شخصين كلاهما فافلان عن شخص واحد يصدق كلاهما من واحد كما لو اخبر واحد من علم ان زيد لا يخل  
المولى قال اشترى اللحم واخره انما قال اشترى لحم الغنم على المطلق على المقيد ايضا وما نحن فيه من هذا الباب ان كل منهما ما كان عن الواضح عن العرف  
انما لا تخفى تقديم المثبت على الثاني فيظهر ان لو كان عدم المثبت ما خونا في مفهوم التعريف ان كان التقى معكنا بعدم المثبت كاصل البرهنة بالنسبة الى دليل  
الاجتهاد في المثبت للتكليف فهمنا انما في قولنا لفظي بل لا تعارض حقيقة في قولنا لفظي بل لا يخل على تقديم المثبت هذا ويمكن الجواب عن الاول  
بان حمل المطلق على المقيد مسلم اذ اصله عن شخص واحد بل واسطة او وساطة قليلة عن شخصين اما في مثل ما نحن فيه الذي هو مقادير الاجتهاد  
حقيقة لا التقليل لاجل اجتهاد نقلنا اللغة في شأنا اهل عرفهم لا نأخذهم من الواضح في خبر مسلم لا مكانا بعد الرأى لانه لا يخل مطلقا فيقتضيه على من قبل اخر من  
الافتقار اليه فهاك اكون من الشرح سلنا اكون المنقول عنه شخصا واحدا وكون التقليل بلا واسطة ومع ذلك فنقول لا معنى للقول بحمل المطلق على المقيد بما نحن  
فيه وهو ان يقول احدهما الصعيد وجه الارض والاخر انما التباين لان حمل المطلق على المقيد في المثبتين بشرط بشرط ان يكون الحكم تكليفا والآخر  
قلو كان وضعها كوضع البيع ويصح بيع السلم والذا القليل يفعل بالملاقات وهذا الماء يفعل بالملاقات فيهم القيد بل لا يفهم الا انما كيد في  
انما اذا كان الحكم وضعيا فيهم منه السران الى كل افراد فيصير منزلة العوم ككرم العلماء واكرم زيدا ولا يربط عندهم القيد وكذا لو كان تكليفا  
الراعي كما لو انما فان قوله مثلا ذر الحسب لذر الحسب يوم الجمعة وليلة اقلد لا يفهم منه القيد ولعل السران فيهم سران المحبوبة والمطلوبة في التند  
الى كل افراد الطبيعة ولعل الغالب فيها وفي الوضعية قد يتفق فيها عدم فهم السران فيصير ان مثلنا نحن فيه فيصير منزلة العوم واما العلم بالاتحاد التكليف  
ويكفي ان الفرد الواحد بان لا يكون من قبيل العوم كما هو المطلق بالمقيد التوارين عند العرف كاعتق بقبته واعتق بقبته ومثله فاما ان لم يكن هي هنا فترية  
حله على العرف على اتحاد التكليف فيحكم بالقبيل ولما حصل بعد التكليف كما هو مقتضى تعدد الامر فلا معنى للحمل بل يقول ان هي هنا تكليفين احدهما  
بالطبيعة والآخر بالفرض الخاص فلو انما في العرف فقد انما بالتكليفين معا وحصل التداخل ولو انما لا يفهم هذا العرف فقلنا لا تباين لهذا العرف ثانيا فظهر  
ان من شرط الحمل العلم بوجه التكليف لو لم يكن العرف الواحد من هذا التكليف الواحد كان من قبل العام فلا حمل ايضا كقول اكرم العلماء واكرم زيدا واما  
علمنا بوجه التكليف وكفاية العرف حكما بالقبيل للعلم بان التكليف برأى الطبيعة ولما الفرد فان قلنا انما الطبيعة وان ذكر المقيد من باب كون احد افراد

القليل  
قول  
في تعقيب  
من  
ان لا يفهم ذلك  
اعترض يوم الجمعة  
بغير السران في الحكم  
الطبيعية  
منه



وفي الاخذ بالاعم عدم حمل المطلق على المقيد اذا كان نقلنا قلنا اننا قلنا من سبغوا احد نظير للتفصيل بحال ثم كلام اللغوي بعضه ظاهرة في بيان الحقيقة وبعضه في بيان الجواز وقد لا يصير ظاهرا في شيء من الامرين ووجه نفي الوقت كما عن المثل لان الاستلزام اعم منها تمام الاصل الحقيقة كما عن المرتضى ثم الجواز كما عن ابن جني ووجه اظهرها في الاصل الاول وفي نقلنا وجهاً شاملاً

واما فصلنا ان الجواز في الامر وان قلنا ان المقيد كما غاها ما بين بالتقييد وهو اول من الجواز كالتخصيص خلافاً لما ذهب اليه من سبغوا احد نظير للتفصيل بحال ثم كلام اللغوي بعضه ظاهرة في بيان الحقيقة وبعضه في بيان الجواز وقد لا يصير ظاهرا في شيء من الامرين ووجه نفي الوقت كما عن المثل لان الاستلزام اعم منها تمام الاصل الحقيقة كما عن المرتضى ثم الجواز كما عن ابن جني ووجه اظهرها في الاصل الاول وفي نقلنا وجهاً شاملاً

هو الوجه القبيح بعد العلم بوحدة التكليف لكن جعل الوجه بعضهم قاعدة الاشتغال للقطع بالبراءة في اثبات المقتدرة والمطلق المذكورين الا انهم كون المؤمن وجبة عينية لم يقسم بينها وبين الكافرة بان يكون المطلق هو الطبيعة وهو اعم من كونها من الوجبة لكن هذا شكال بعد ثمانية على من ذهب من يقول بالبراءة في ذلك الامر بين العيني والتخييري وايضا ان كان البناء على الرجوع الى الاصل بعد اجمال اللفظ فالأصل يختلف بالتبديل في المورد وفيما تمكن للكلف من المطلق والمقيد في قول الوقت مستعمل في آخره فالأصل ما ذكره من الاشتغال وفيما لم يتمكن في الوقت لا يمكن المطلق في الاصل البراءة فيحمل على المقيد اية الاصل البراءة وفيما تمكن من المطلق والمقيد في قول الوقت ثم في البراءة عن المقيد والوقت باق فيقتضي الاستصحاب الزوم الاثبات بالمطلق فلا طرد في هذا الاصل بل قد يقتضي الحمل على المقيد وقد يقتضي الحمل على المطلق واما اذا كان وجه الحمل الذي الاجتهادى كما قلنا فيحمل المطلق على المقيد مستعمل وجعل بعض جهة الحمل ان الجمع بين الدليلين مما يمكن ان يكون من طرح احدهما وذلك لا يحصل الا بالاحتمال فينبغي ان لا دليل على لزوم الجمع مما انكروا ثانياً ان طرفي الجمع يمكن بحمل المقيد على فضل الافراد فوجه تعيين الجمع بطريق التقييد في بعض جهة الحمل ان مقتضى مفهوم نصفه نفي وجوب سائر المؤمنين فلا يحمل ذلك الا على المطلق على المقيد وهذا لا ان ذلك لا يتم فيما ليس به الوصف كما كرم الرجل كرم زيداً وجني باننا جني زيداً فاما ان حمل المطلق على المقيد اتقاني وجبة مفهوم لوصف خلا في فكيف يصح جعل الامر الجاهل في دليل على الامر الوفا في ثالثاً ان مقتضى مفهوم الوصف نفي وجوب الكافرة منها بوجه شرعي اضطرره هذا لا يقتضي نفي وجوب الطبيعة الا ان جعل المقتضى لا يقتضي الكافرة ولا يصح نفي غير المؤمنين الا على وجه الطبيعة فكيف فاسدان سدا ان المنزوم هو عدم وجوبه بتدبير المؤمنين لكن نفي المفهوم وجوب الطبيعة يخرج بكونها العوارض الشامل لفضل الكافرة اية واثبات قولنا اعتقد بوجوب الطبيعة من باب التخصيص للمطلق والخاص مقدم على المفهوم العام اتفاقاً الا ان بين ان المتبادر من نفي الوجوب المفهوم في قولنا لا يجب في الكافرة هو نفي الوجوب على غيرنا وتخييراً ان المتبادر من قولنا جاعل زيداً كرم نفي وجوبه كرام مطر عند عدم الجحى لا نفي الوجوب اجتناباً عن ان لا رجة حقيقة فيه والمفهوم انما نفي ما في المانوف واما ان نفي الوجوب بالتخيير كما في اجناساً من الاصل لا اللفظ مسلماً لكن ج يتعارض للمفهوم مع منطوق الاطراف والاشبه عموم من وجه اسداف المنطوق المذكور في وجوبه في المؤمنين وصدق المفهوم في نفي وجوب الكافرة عنها وصدقها معاً في وجوب الكافرة في غير المؤمنين مفهوم بتسوية المنطوق والمنطوق ارجح اذ التحقق ما ذكر من الشرطين قلنا ان قول اللغوي ان المقيد وجب لا يصلح والتراب من هذا الباب عنه في ان الحكم النفي يتقدم من القول لا قولنا ان المقيد هو وجب لا يصلح التراب عن غيرنا فالقول بان لا تزل ولا يقتضي التقييد مثل قولنا الماء النقي لا يذوق بحسن هذا الماء القليل بحسن هذا الماء فان قلت اذا كان غرض اللغوي ان الصعد مستعمل في وجب لا رضى غرض الاخر انه مستعمل في الترابط في ما ذكرنا وليس الغرض في ذلك بل احدهما يقول ان الموضوع هو وجب لا رضى الاخر يقول ان الترابط يمكن الحمل على العرف قلنا نعم ان كان الغرض بيان الوضع فالامر كما ذكرنا ولكن لو كان كذلك فقطض الحمل على الاشتراك لا العمل بالمطلق ذلك لا يتبع الاخذ بالاعم اية ويمكن ان يكون الوجه اعم من الاخير من الوجهين بانه لا يخص تقديم الاثبات على النفي بكون عدم المثبت ما خوفي في معناه النفي بل بانه يكون النفي تخييراً باو مع ذلك تقدم الاثبات عليه وهو فيما كان النفي مسبباً عن عدم الوجود والاثبات لا محالة مستبعد عن الوجوب الا ان الزيادة استدل مقدم الجرح على المقيد بل عند تعارضها بان المقدار المتناهي بعد ذلك ما يصير سبباً للنفي ولذا يحكم بالاعتدال واما الجواز فاما يخرج اذا مر على المعصية والخطاء في العفو ابعد وقد برر هذا الاستدلال بانه يتم في بعض الموارد اذ لو جرح الجواز عنك بانه كان بشرى بالخروج في الوقت الفلاني وعدلنا المقيد لانه لا يخرج من ذلك الوقت بعينه بل كان ناعماً او مصلياً فلا يصح الاستدلال المذكور لكون كل من يخرج والتقدم بلح مسبباً عن الوجود ولكن هذا لا يبرأ لا يصح الصواب في فرضها المسند وكذا في غير صحيح فاعترض فيلزم اللغات غالباً من هذا الباب فلو قال واحد من المتكلمين ان لفظ العين مستعمل في اللبس فقط وقال الاخر بل في الغضنة فقط فقول كل منهما مطلقاً الصمد لا نه اهل الجرح وقوله فقط اية مطلقاً الصمد بعد عدم عثرته على غير ذلك بعد التسليم فيحصل في اثبات كل ففرضه نفي وتعارض نفي كل مع اثبات الاخر الا ان الظن باثبات كل اقوى من الظن بنفيه بعد الخطاء الاثبات مسبب عن الوجود دائماً وعدم بعد الخطاء بهذا التحول من البعد في النفي مسبب عدم الوجود فيقدم اثبات كل على نفي الاخر ولا ريب في ذلك من التفصيل في الحق ولكن ربما يحصل الظن بانها من الخطاء وان الخطاء في احدهما حاصل في التسليم كما في لفظ الغضنة فان الظن اتحار معناه لغز وان الاختلاف مسبب الاجتهاد لا يحكم بالاعتدال والتعادل في الغضنة المتساوية صلتاً هو ذلك وانه فيما كان تعارض الاثبات والنفي مستتباً عن الوجود ان لا يحكم بالاعتدال كما لو قال احدهما ان اللفظ مستعمل في هذين المعنيين لكن حجة بتميز ذلك وفقاً والآخر بعكس ذلك فلا يحكم بالاعتدال ايضا لا راعى كل منهما الوجود انما بعد عدم مكان الجمع فيلزم الحكم بالتخيير وهو مقتضى ترجيح الجواز في الاثرين بل ان التخيير اعم من الدليل عليه في قول اللغويين من الكتاب الاجماع واما السنة فالتخيير فيها وارد لكن في الاخبار لا قول اللغويين واما العقل فتميزه التخيير مشروط بحدوث الاثر في الجواز وعند مكان الجمع ولا الطرح وهو هنا الجمع يمكن بالرجوع الى الاصول ففيها يقتضي قولها الاشارة الى ان الاصل عدم تعدي الوضع وفيما كان من قبل الامر ولا خص المطلق يرجع الى قاعدة الاستعمال فحكم بالحقيقة في غالب الاستصحاب الا فالوقف بل الطرح هو المتبع والرجح هو المتكوى في هذا العمل ان كلام اللغويين بعضه ظاهري في بيان الحقيقة كقولهم اللفظ الفلاني اسم لكذا او بطريق الحمل كقولهم هو الذي ذهب لكن لا مطلقاً الحمل فاعترض بان يكون في بيان معنى الكتاب وحديثه فانه محتمل لانه في المراتب يكون ظاهراً في ان الحقيقة الحقيقية وبعضه ظاهري في الجواز كقولهم قد يستعمل

فان قيل ان الجواز في الامر وان قلنا ان المقيد كما غاها ما بين بالتقييد وهو اول من الجواز كالتخصيص خلافاً لما ذهب اليه من سبغوا احد نظير للتفصيل بحال ثم كلام اللغوي بعضه ظاهرة في بيان الحقيقة وبعضه في بيان الجواز وقد لا يصير ظاهرا في شيء من الامرين ووجه نفي الوقت كما عن المثل لان الاستلزام اعم منها تمام الاصل الحقيقة كما عن المرتضى ثم الجواز كما عن ابن جني ووجه اظهرها في الاصل الاول وفي نقلنا وجهاً شاملاً

**اصل في التباديل** ثم تدل على الوضع التبادلي الذي هو التباديل وهو لا يشترط اصطلاحاً سابقاً من بين المعاني التي هي لا سبق الذهن الى المعنى كما  
 توهماً لتباديل المعاني بالوضع ولو جاز ان كان من خاتم اللفظ تبادلاً او ليا بطريق الاستقلال فالمراد به غير ما من ملاحظة القرائن تفصيلاً داخلية وخارجية حتى  
 مثل الشهرة والمشتوح في عبارة الجاهل ولو في مقام التفصيل سواء كان تبادلاً بالوضع الاخص من كجانب الاثبات والتفصيل المعنى الاعم كما في المشتراكات تنديج

في كذا وقد بحثي لكذا وهكذا وقد كبر في ظاهره في شيء من الامرين فاختلوا في فهمه وهو ان الاستعمال العم من الحقيقة والجانب فلا بد من الوقف  
 والسبب يقول الاصل الحقيقة وان الجاني الاصل الجاز والحق الاول في الحقيقة لا لفظاً لكن الوقف هو الاصل الاول في هذا القلب هذا الاصل بدليل  
 في خصوص كلام اللغوي ولا يمكن القول بالاشتراك بوجهين **الاول** ان عرض الناظرين للغة ندين ومعاني اللفظ لا تتقاع الا بين من العلم  
 ولا بين الغاية في ذكر المعاني الحقيقة من ذكر مطلق المستعمل فيه لا يحصل من الاجز لا معر من جواز استعمال اللفظ في لغة مع القرينة وما لو  
 هذا اللفظ في رواية ولم يعلم معناه الحقيقة وان لم يستعمل في اللغوي لفظ فلا يحصل تمام الغاية بخلاف ما لو كان عرضهم بينا المعاني الحقيقة  
 فيحصل تمام الغاية كما يحصل كل المعاني من اهل الرخا على الرتبة الاعلى المعنى الملكة وان كان مذهب المعتزلة ان من ذلك فيحصل الانتفاع لكل  
 الذي هو الغرض من التدوين **الثاني** اننا بعد الاستقلال وجدنا ان اغلب المعاني المدونة في اللغة حقيقة بل هي المشكوك في الغالب بمراد على الاول  
 ان يول لغيره في نقل المعاني من اللغة الى الوضع وهو بطلان ان يكون هذا دليل على ان النسبة الى نقل  
 الثالث ولكن ان بالنسبة الى الوضع للانتقال من نقل الناقل الذي هو من اثار الوضع الى الوضع من حيث انتقلنا احدهما الى الاخر ان يمكن  
 الجواب بخلافه وهو ان اتم الغاية المعقولة للناقل حقيقة حقيقة كل ما دون اللغوي من معناه المعنى ومقتضى انتفاء الاشتراك يقتضي عدم  
 الحقيقة في كل المعاني التي استعملت في اللفظ بل في احداهما سواء دون المعنى ام لا فالنسبة بين المعاني عموم من وجه واما الانتفاع  
 المعنى في معناه الغاية لا اصاله عدم الاشتراك والمادة الاخرى المعنى العزلة وان في اللغة فيجوز فيها انتفاء عدم الاشتراك لا غير مادة اللفظ  
 المعنى المدونة في اللغة اللفظ فتعترض بها القاعدة ان يجمع الى الاصل الاول هو الوقف وهذا التوجه الثاني مع منع عليه حقيقة  
 المعنيين المستعملين في اللفظ معاً او في خصوص ما دون في اللغة ضابطاً كما من من العلم انما تدل على الوضع مطابقة وهذا علم تدل عليه  
 التزاماً منها السبادر فاعلم ان السبادر لغة مطلق لا سابق من الغرض الاضافة الى الغرض اما ما هو ظاهراً فقد نقل الى الاستباق الخاص والخاص في المعنى  
 بالنسبة الى اللفظ والدليل على هذا النقل التباديل في اللفظ من غير هذا المعنى والانتفاع من النقل ثم ان المنقول اليه هل هو  
 الوضع ام ليحل الا على ان كتابا للفرق في الشايع من المطلق وتباديل الجاز المشهور والحق المشهور للتباديل وعدم صحة الاستدلال في النقل  
 وصحة التفسير ثم ان معنى التباديل وهو سبق المعنى من بين المعاني الى الذهن لا سبق المعنى كما قاله بعض ذلك للتباديل وتساوي المعنى لا غير  
 وعدم صحة نظاهر لان السابق امراضاً في يحتاج الى السابق والمسبق وذلك بالنسبة الى المعنى الاول متصور لان المعنى المتبادر سابق والمعنى  
 الاخر مسبق والذهن مسبق اليه بخلاف المعنى الاخر لعدم وجود المسبق هناك لكن الظاهر ان مراد من جبر تلك العبارة هو مجرد انتقال الذهن ولا  
 الى هذا المعنى دون غيره من المعاني من باب التسامع وان كان خلاف ذلك فذلك كما سبق في محبة الى معناه جاء اولاً الى ثم ذهب الى عدم إمكان  
 من تلك العبارة انما جاء الى قبل محبة الى المعنى ذلك فاعلم ان تباديل المعنى اما بفتح من خاف اللفظ لا من غير سواء كان هنا قرينة بل في المعاني السا  
 املاً ولما يشاء من القرينة كالتدوين في الجاز والسبق في الفرض الشايع ويخفى لنا سبب من الاول من المعنيين في التباديل والوضع وماعداً بالاطلاق  
 وان كان لفظ التباديل لا يطلق في ما سوا هذا سبب من الكلام لان في التباديل فاعلم ان هذا التباديل مجرد وكاشف عن الوضع لا اتفاق العلماء والظن  
 اهل اللسان والاستقرار القطعي فان كلما وجدنا فيه هذا الضمن التباديل كان المعنى المتبادر موضوعاً له ولا مورد به غير مشكوك كما مضى في اللفظ  
 العقلي فالمعاني بالنسبة الى اللفظ متساوية فالداعي الى السابق اما القرينة والمفرد من فقدناها واما الوضع فلا يلزم من حصول وان لم يكن شيء منها  
 لزماً من غير ملامح فظهر من التباديل مغلول الوضع فيحصل من العلم بالعلم ثم اعلم ان هذا القسم من التباديل على معناه تباديل المعنى الاخر وهو  
 كان من كجانب التقي والاثبات بان يصير التباديل في المعنى فقط بحيث يظهر منه عدم كون الغرض موضوعاً له وتباديل المعنى الاعم بان يباد  
 هذا المعنى لكن لا فقط كما في المشتراكات فان تباديل المعاني لا ينبغي تباديل غيره وكل من المعنيين علامة الحقيقة ثم ان عدم التباديل المعنى الاعم  
 ملازم للجانية واما عدم التباديل المعنى الاخص في وجود في المشترك كما في الجازات فلا بد من الجازية لعدم دلالة الاسم على الاخص اما تباديل  
 عامر بالعكس فباديل المعنى الاعم لا يلائم الجازية لوجود في المشترك وتباديل المعنى الاخص ملازم للجازية ووجه لكل ما فاندفع بذلك  
 او رد على التباديل بعدم انعكاسه لوجود الحقيقة في المشترك دون التباديل ووجه الانتفاع ان التباديل المعنى الاعم موجود في المعنى الاخص في وجود  
 مع اننا قلنا ان كل موضع فيه التباديل في علامة الحقيقة لان كل حقيقة في التباديل فاعلم ذلك فاندفع ما او رد على عدم التباديل بعد اطراد وجود  
 في المشترك ووجه الانتفاع ان عدم التباديل المعنى الاخص موجود في المشترك وتباديل المعنى الاعم موجود في المعنى الاخص في وجود  
 بان تباديل المعنى الاعم التباديل هو غير موجود في المشترك ووجه البطلان ما من وجود تباديل المعنى الاعم في المعنى الاخص وان لم يكن  
 تباديل المعنى الاعم في المعنى الاخص وان لم يكن في تباديل المعنى الاعم في تباديل المعنى الاخص فاعلم ان عدم تباديل المعنى الاعم  
 وتباديل المعنى الاخص في المعنى الاعم اما عدم التباديل في المعنى الاعم في المعنى الاخص فاعلم ان عدم تباديل المعنى الاعم في المعنى الاخص  
 علامة الحقيقة مع ان تباديل المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع فلا يتوقف على العلم بالوضع فاعلم ان عدم تباديل المعنى الاعم في المعنى الاخص  
 الحقيقة في تباديل المعنى الاعم في المعنى الاخص لان العلم بالوضع لا يلائم التباديل في المعنى الاعم في المعنى الاخص لان العلم بالوضع لا يلائم  
 بالنسبة الى المعاني ودور بالنسبة الى المعاني فان قلت هذا الجواب في شخص احداهما عام والآخر خاص واما بالنسبة الى المعنى الواحد في المعنى  
 باق لان كان عالماً لم يحصل له الاصل وجباً لزم الدور قلنا هذا اذا كان الشخص الواحد عالماً او جاهلاً من كل جهة واما اذا كان عالماً

ولا يلزم من  
 كمال الحقيقة

والسبب في

في علم المعنى

وحيث ان  
 السبب في العلم  
 بان العلم  
 لا يلائم  
 العلم بالوضع



فالتبادر بعبارة علامة الحقيقة وعدم التبادر بالمعنى الاعم وتبادر المعنى الاخص والجانز وما يبادر المعنى الاخص من الجانز وما يبادر المعنى الاعم من الجانز  
الاعم وعدم التبادر بالمعنى الاخص فيما اعم من الحقيقة والجانز ثم ان علمنا بصدق المعنى بعد ذلك لا نقول بانها مؤكدة ام صادرة ام مفترقة  
فان لو كان لم نقل بانها ولو لم تكن سبب نتائجها لكانت سببها

لكونه من اهل اللسان او ما هلا في مقام التفصيل فلهذا قد توقفنا على العلم الاجمالي ولا عكس كما في العلوم من اهل اللسان فان قلت المثل  
العقل الذي كثر فاهدا لا ان المراد من القرينة في قولك سبب الفهم اما الوضع واما القرينة ان كان هو الاعم من الشهرة الموجودة في كل الاوضاع  
التعبيرية فانقاء القرينة في التبادر ان وجود الشهرة فيها كما قلنا وان كان المراد من القرينة ما سوى الشهرة فالمحضر ثم قلنا المراد ما سوى الشهرة  
الذكورة وهي الخلقة في الوضع لا لا مغنى من الوضع الاختصاص المعنى بالنسبة الى اللفظ سواء كان الوضع تعبيرا ام تعينا فان قلت ان المحضر  
الذكورة لا يحتمل استثناء الفهم الى المناسبة الذاتية قلنا اما وان سلمنا وجوب المناسبة الذاتية لكن العلم بها شرط في فهم المعنى والافعال بين  
فهم كل لسان كل قوم والعلم بها لنا ولا مثالا لنا من هذا العلم غير موجود فلا يكون الفهم لامثالا للاستدلال او وضع التعبدى المعنى  
فان قلت اذا جعلت الشهرة الخلقة في الوضع فما تقول في الجانز الشهرة لان التبادر موجود في الجانز الشهرة فلا يطرأ وغير موجود في الحقيقة الموجودة  
فلا ينعكس عدم التبادر بالعكس قلنا ان الجانز الشهرة يتبادر بالحقيقة المرعوبة من خافا للفظ او لا ثم على خطرة الالتفات للتفصيل الى الشهرة  
بنياد الجانز وذلك الشهرة داخل في القرينة والشهرة التي جعلناها الخلقة في الوضع انما هي الشهرة التي استعملت اللفظ الى حد لا يحتاج في فهم المعنى  
من اللفظ الى الالتفات للتفصيل اليها والذي جعلناه علامة للحقيقة انما هو التبادر من خافا للفظ ولو لم يلاحظ الشهرة المذكورة في اللفظ الجانز  
لا تفصيل التبادر بهذا المعنى وجود في الحقيقة المرعوبة لا غير فان قلنا ان المعاني الالزامية خارجة عن الموضوع له وهي متبادرة من اللفظ  
فلا بد للتبادر على الحقيقة قلنا التبادر الذي هو علامة الحقيقة هو التبادر الاول الحاصل بلا واسطة وهذا التبادر حاصل بعد تبادر الثاني  
ويحصل الانتقال الى اللان بعد الانتقال الى المعلوم فان قلت المعنى المتفق تبادر من اللفظ او لا وبلا واسطة وليس بوضع له قلنا هنا شرط  
اخر لكون التبادر علامة الحقيقة وهو تبادر المعنى ولا يطرأ الاستقلال في المراد به لا يتبعوا المدلول المتفق بتبعي الحاصل ان تبادر كل  
مغنى مستقل لم يكن مستقوا تبادر معه لفر مستقل علامة الحقيقة فلا نقض طرأ وعكسا فان قلت في المطلق الذي نردشايه وناد  
مبين التبادر لغير الشايح بالتبادر الاخص قلنا في لادارة الغير وليس بوضع له قلنا ان هذا التبادر ناشئ عن القرينة وهو لا يعتد  
في لفظ اكل الذئب بنصرنا الى اكل ذئبه وتوهم ان فهم الفهم الظاهر من لفظ اكل لا يحتاج الى الالتفات للتفصيل الى الاعتناء المذكور ولو سألنا  
في الذهن فبصرنا الفهم بالحقيقة في الشهرة الى اللفظ اطل اذ ليس كل قرينة واحدة غير الجانز عن الجانز ولا هي بسبب ذلك يخرج عن  
القرينة بل ذلك يخرج عن الشهرة الى اللفظ في المثال المذكور ايضا بالنسبة الى الفهم الظاهر ومع ذلك لا يصح التسليم عن الفهم النادر ثم اعلم  
ان العلم لو حصل بصدق القرينة حين فهم المعنى من اللفظ او حصل القطع بعدم الالتفات اليها في فهم المعنى وان كانت موجودة فذلك تبادر  
اجتماعي حصل للقطع بالوضع واما لو حصل بعد التبادر وجود القرينة او احتل استثناء الفهم اليها بعد القطع بوجودها فنقول ح الاصل عند  
القرينة وعدم الالتفات اليها فالحق هذان التمان بالتمتين الا ان بينهما مضممة الاصل فمادة اذ ان فقا ههنا واما ما حصل العلم بالشهر  
والالتفات اليه وشككا في ان القرينة مؤكدة او صادرة ام مفترقة ام معنية فالتدبر من التوقف في الحكم بالحقيقة والجانز لكون ذلك التوقف  
فما اذ لم نقل بان الناس ليسوا في التاكيد كما هو كالحكماء الذين ليس عليهم كبر ولا فان قلنا با ولوبته من التاكيد نفع احتمال التاكيد بهذا  
ثم احتمال الاشتراك بالاضاعه في الوضع فلهذا لم يرد في الصائغ والتمتة من يرجع الى سلة تضاراض الاشتراك المعنى مع الجانز فان كان لا  
احدهما انما يبادر ان كان الاصل التوقف فذلك ان كان التفصيل في التفصيل كالم نقل بانها ولو لم تكن سببها من الوقف من اول الامر  
فالحق في الصوفاستة الوقف مطا لاف صورته من هنا احد فاما ان العنى التبادر غالب لا يستلزم مع عدم العلم بالوضع السابق لغيره  
في الخط التبادر في حكم بغيره عدم الاشتراك باضا لموضوع كونه بغيره كون غالب لا يستلزم موضوع لانه هو المعنى التبادر في حكم بالحقيقة بضم  
الغلبتين ولا توقف لاصل او ثابته فاما علم بوضع اللفظ انما هو هذا المعنى التبادر لان مع القرينة المشكوك بها فالحق لا يمكن القول  
بالحقيقة الخاصة في المعنى الثاني لغلبة عدم النقل مع استصحاب عدم حصول الوضع بالنسبة الى المعنى الثاني واستصحاب بقاء الموانسة بالنسبة  
الى المعنى الاول فلا بد من الحكم بالجانز بوان كان المعنى الثاني التبادر غالب لا يستلزم افعلا غرض الغلبتين ح والنسبة بينهما عموم من  
مادة الاجتماع ما عن بغيره وفادما لافراق من جانبنا ضاعدا نقل الحق لا في من الصوتين وفادما لافراق من جانب طلبه الاستعمال صورة  
العلم بالوضع السابق لغيره وقلنا الاستعمال في الخط التبادر لان مع القرينة المشكوك به بعد التعارض في الحكم بالجانز في الثاني المتبادر لان  
الاصلين فحساب عدم النقل سلما عن التعارض ثم ان هذا الكلام جار في الصورتين السابقتين اللتين احققناهما بالا ولين بضم صالة  
عدم القرينة وعدم الالتفات فانه لو كان فيها علم بالوضع السابق لغيره حكم بالجانز في المعنى التبادر وان طلب الاستصحابا لتعارض ذلك  
الغلبة الموجبة للحقيقة مع الغلبة الموجبة لعدم النقل في صلان في جانب عدم النقل واصل واحد جانبا لينا در فقدم عدم النقل  
وحكم بالجانز هذا التحقيق في حكم التبادر لان علمنا بصدق القرينة او بعدم الالتفات اليها فلا شك في حكم بالحقيقة اجتهادا واما في  
فاما ان يكون المعنى التبادر غالب التبادر من هذا اللفظ او غير اللفظ التبادر او مشكوكا في ذلك لان الجانز هو المراد بجانز التبادر ان يكون المتبادر  
من هذا اللفظ هو هذا المعنى لبا وان لم يستعمل بغيره غالب لان التبادر في اللفظ لا يلزم الاستعمال الغالب في ذلك الصوفاستة التي هي الصورة الاولى  
من الثلاثة الاخر ان علمنا بان ذلك التبادر الغالب ليسنا شيئا من غلبة لوجوده عدم وجوده في البين واما العلم بعدم فتوالتبادر منها  
فحكم بان التبادر علامة الحقيقة وانما احتل في المقام قرينة مستقلة لوجود ذلك للاستقراء في كون هذا المعنى حقيقي سواء علم بالوضع

في التبادر

السابق

ويمكن ان يفصل في المقام بتفضيل آخر لاجل المقام ذكره ثم اذا حصل البلد في اثنان او زمان فالتعد الى غيره مما يحتاج الى التقيمة اذا الدليل على حجية التبادر وهو انما  
العلماء والحقاق اهل النساء والاستقرار وبطلان الترجيح بل مرجح لا يقضي ان يعد من ذلك كما ان العمل لا يبطح لا بعد الخلية الثامنة لاحتمال كون التبادر لا جملته  
او عدمه مانع وبظاهر ذلك بما لاحظته صحة التسليم وعدمها من المعنى المتبادر وغيره نتائج

[illegible]

فَعْلًا وَفَعْلِيًّا



اصل في حذف السلب عدلها ومنها صحة السلب عدلها فاضطر السلب لبعض اقسام صحة سلب كل الحقائق عن مورد الاستعمال وهي كاشفة عن  
مجادبة صرنا وصحة سلب كل الجازن عن مورد الاستعمال وهي كاشفة عن حقيقة صرنا وصحة سلب الحقيقة في الجملة ولو لبعضها عن مورد الاستعمال وهي كاشفة  
عن حقيقة صرنا وصحة سلب الحقيقة في الجملة ولو لبعضها عن مورد الاستعمال وهي كاشفة عن الجانبة بالنسبة في الجملة ولا تنفي وضع اللفظ عن مورد السلب كله فلا  
ولا تكون علانية الظاهرنا وصحة سلب الجازن في الجملة عن مورد الاستعمال وهذا لا يكشف عن شيء من الجازن والمحقق يخرج بالنسبة فالأخير ليس بامتنين وكذا الثاني ليس كذلك

فان كان حقيقة  
في الواقع ملائمة للحقيقة  
صفاً وذلك لعدم حصر  
الجزات غالباً وللزم  
الذاتية المتأخر فتم  
بالعكس لا فائدة للحقيقة والتجاذب مثبت  
العلم لا لا التماثلية صحة السلب  
لما كان حقيقة  
في الواقع ملائمة للحقيقة  
صفاً وذلك لعدم حصر  
الجزات غالباً وللزم  
الذاتية المتأخر فتم  
بالعكس لا فائدة للحقيقة والتجاذب مثبت  
العلم لا لا التماثلية صحة السلب

الاستعمال في حق سلب الحقيقة في الجملة أي ولو بعضها عن مورد الاستعمال وحق سلبها لجاناً في الجملة عن مورد الاستعمال وهذه الأربعة بعينها مضمون في جانب عدم صحة السلب فالسلب ما يضاف إلى الحقيقة أو إلى الجزأ وعلى المتعدي بن أمّا الكمال وفي الجملة ثم إن القسم الأول من أقسام صحة السلب علامته تكون اللفظ مجازاً أصرفاً في مورد الاستعمال والقسم الثاني منها علامته الحقيقة الصرفية أي لا جهة للمجازية في هذا المعنى أصلاً والقسم الثالث منها يكشف عن المجازية بالنسبة وفي الجملة ولا ينبغي وضع اللفظ عن مورد السلب كلياً فلا يتم في هذا الباب لأن الغرض من العلامة معرفة الوضع أو عدم الوضع ليفيد عند الاستعمال أن هذا القسم لا يكون علامته بالنعني المطاوعة في هذا الباب وأما

القسم الرابع فلا يكشف عن شيء من الحقيقة والجواز لا كليته ولا بالتشبيه أما عدم الكشف عن الحقيقة فلجواز سلب بعض مجازات اللفظ عن بعض المعاني كما يقع سلبه عن المعنى الحقيقي أيضا فليس المجازى عما من كون المسلوب عنه معنى حقيقيا أم مجازيا وأما عدم الكشف عن الجواز فظهر من ذلك أيضا وظهورنا القسمين الآخرين بسلب لانه بخلاف الأولين لكن الذي هو بايدينا من هذين القسمين إنما هو الذي منهما الكاشف عن المجازية وعدم الوضع وأما الآخر فليس علمنا وان كان متحققا في الواقع ملازم للحقيقة الصرفة كما قلنا والوجه في أنه لا يمكن محالها بسلب العلم كل مجازات اللفظ عن المورد لعدم حصروها بالماضي مستلزم للدور الغير المنقطع اذ العلم بالحقيقة مع موقوف على

العلم بصفة سلب كل المجازات وهو موقوف على العلم بكل المجازات بطريق المحصر المركب من انقضاء الاثبات وهو موقوف على العلم بحقيقة مورد الاستعمال  
 ولا يمكن وضعها بغير دفع مبرر للدفع في القسم الاول كما ستعرف فتم من تلك الامتيازات الاربعة **الاول** منها وهو علامة المجازات واما الاربعة في  
 جانب عدم صحة السلب فواحد منها ايقاع علامة وجود في الخارج بفتح باب الوصول الى الحقيقة وهو عدم صحة سلب المعنى الحقيقة في الجملة  
 عن مورد الاستعمال الكاشف عن كونه موضوعا له ولما اتت التثنية الاخرى كما علمنا من اوضاعه ولا يمكن الوصول اليها للدور الغير المتدفع  
 بعدم صحة سلب كل المجازات كاشف عن المجازية التعريفية وعدم صحة سلب كل الحقائق كاشف عن انحصار الحقيقة فيه وعدم صحة سلب المجازات

في الجملة كما شفع عن المجازية أيضا فظهر ان العلامة من تلك الثمانية اثنان عدم صحة سلب الغنى الحقيقي فالجملة الكاشفة عن الحقيقة في الجملة وصحة  
كل الخفايا الكاشفة عن المجازية الصرفة والدليل على كونها علامتا اتفاق العلماء واهل اللسان والاستقراء القطعي التام والدليل العقلي لانه  
لو لم يكن عدم صحة سلب الغنى الحقيقي من غير هذا الفرض بعد تحققه لا يحتاج الى الدليل وهكذا في جانب صحة السلب فان كون عدم صحة  
السلب علامة للحقيقة مستلزما للصدق المستخرج لان معرفته كون هذا الغنى حقيقيا موقوف على معرفته عدم صحة سلب الغنى الحقيقي وهو لا يعرف  
الا بعد معرفته هذا الغنى حقيقة وكون صحة السلب علامة للمجاز مستلزما للصدق لان معرفته كون المجاز موقفا على معرفته صحة سلب كل  
المجاز عن الغنى الحقيقي وهو معرفته عدم صحة السلب في الحقيقة ايضا في الجملة المستلزما لكونه موقفا على معرفته عدم صحة السلب في الجملة

المضمر عن الفعل المضمر وهو موجود على معرف كل العا الحقيقة بطريق المحصر المستلزم خروج المضمر عن موقوعه على معرفه محذور صحة  
المضمر وفيه لا بد من التصريح في جانب عدم صحة السلب المضمر في جانب صحة السلب المضمر فيها كما توهم بعض من جعل العلامة الحقيقية عدم  
سلب كل المخاطب لما قلنا انه لا يمكن ان يصير علامته ولا التصريح فيها كما جوزه هذا التوهم بجعله سلب الحقيقة الحقيقية في الجملة علامة لما قلنا انه ليس  
علامة بل العلامة هو المنجز في جانب عدم صحة السلب الكلي في جانب صحة السلب يكون الدور في الاول مصرحاً وفي الثاني مضمر ومع ذلك  
والدور لازم في المقامين والحاصل ان الدور لازم في كل الصوفان جعلنا العلامة من الطرفين الكليان فالدور مصرح في المقامين والجزئيان  
فمصرح فيها لكن لما كان العلامة في عدم صحة السلب جن ثبته وفي صحة السلب كآية صاد والدور مصرحاً في الاول مضمر في الاخير قلنا ان عدم صحة

السلب عند العالم علامة الحقيقة للجاهل وكذا حصر السلب عند العالم علامة الجواز للجاهل كما في التبادر وإنما الشخص الواحد الذي يربح اليها  
فما رايه من الاجمال التفتيل واختلاف الجهة فان قلت لا بد فاعلم بان الاختلاف الشخص متعدده لان معرفته كونا الشخص جازا لا يحصل بمجرد  
صدور السلب من العالم انما السلب الصادر عنه يحصل كل الاقسام الاربعه الماضية وليس كلها علامة للجواز بل واحد منها وهو سلب كل الحقائق  
عن مورد الاستعمال بل ان يعلم الجاهل ان السلب الصادر عن العالم انما هو هذا القسم من السلب هو لا يكون الا بمعرفته كل الحقائق حتى يعلم  
السلب المذكور فتوقف العلم بالجواز على معرفه صحة سلب كل الحقائق عند العالم وهو موقوف على معرفه كل الحقائق ليعلم ان السلب الصادر من

هو سلب كل المخالف وهو موقوف على معرفة كون مورد الاستعماجا ذاتا معرفة الجاهل بان السلب لصا ومن العالم هو هذا القسم الذي هو علامة يحصل بمجرد صدور سلب اللفظ عن المعنى مجردا عن القرينة فلو قال العالم ان الذهب ليس بعين مجردا عن القرينة حكما بالمازلة الصفة لانه لو كان اللفظ حقيقة قرينة ولو يجوز الاشتراك لما فتح لطلاق السلب عن القرينة الظاهرة في السلب على الاطلاق ولو كان عرضه نفى بعض الاشتراك عن بعض الاوام القرينة فيقول ان الذهب ليس بعين جارية او ناكبة وهكذا الا انه ليس بعين بقول مطلق فانه غراب بالجهل قبل التجرع عن القرينة نعم ان عرضه سلب كل المخالف انتهى المصنوع عرفا من هذا اللفظ عند اهل اللسان بلا قرينة عن مورد الاستعماوان لم نعلم المخالف

لنا وان كان تحققته  
في الواقع ملازم الحقيقة  
صفاً وذلك لعدم حصر  
الجازان غالباً والمزيم  
الذرا لعدم التسفغ فتم  
والقسم الأول علامة و  
ذلك الاقسام الاربعة  
مستورة في جانب غير  
حق السلب  
العلامة منها  
ابن واحد  
وهي من السلب  
في السلب

عالمه المحققون كما ان الغنى الذي لا يتحسب سلبا ان الزم الخروج عن الغرض  
اذ لا فرض عليه سلبا لغير المحققين

فعلنا



عدم حقن سلب الحقيقة في الجملة عن مورد الاستعانة الكاشف عن كون موضوعنا لا الثلاثة الا من علامات واقعية وصولها اليها للدور والتميز في بعض الصور فاعتبرت  
العلامات في اثنين من الثمانية والتكامل على كونها علامتين اتفاقا لعلماء واهل اللسان والاستقراء المثلث ومن خلاف الفرض لو لا ذلك ولا روي في هذين الصورتين مصدرا  
ومضمرا لا اعتبارا للشخص لولا الاعتبار كما في التبارك فيقول العالم ان الذهب ليس بغيره فيبني ادلة من سلب كل المعاني ويصير علامة ويكون المستعمل من لفظ العين في هذا الكلام  
هو ان المشترك جازا بغيره من القربى العينية لا حكم الحقائق وقد يجاب عن الدور باجوبة ضعيفة ثم عدم حقن السلب يكشف عن الحقيقة بخلاف ما قيل بكشف عن المأمور

تفصيل لا لاجل الا كما قيل في رد هذا الجواب بان المفهوم العرفي بالقرينة انما هو الحقائق والدقائق بخلافه وان ذلك يحتمل تغيير في العبارة فاسد بل ان  
الجهل ما ذكرناه وهذا الحق جازا في جانب عدم حقن السلب ثم ان هذا الجواب اخر عن الدور فبما ان مورد حقن السلب ليس هو السلب في  
الموضع بل هو مورد الشك في المراد بعد معرفة الحقيقة والمجازا فاذ شكنا في مورد الاستعانة لا الحقيقة والمجازا في حقن السلب عن مورد الاستعانة  
فبهم الجازا في حقن السلب ولما في جانب عدم حقن السلب لا بد من ايقاع في المعاني الجازا في عدم حقن سلب الانسان عن دور مع انه جازا في  
قبة اما في جانب حقن السلب ولا يخرج عن محل التراجع الذي هو غير الحقيقة من الجازا فبما ان مورد الشك المراد لا يحتاج الى قاعدة حقن السلب  
للزوم حمل اللفظ عند التراجع عن القرينة على المعنى الحقيقي حيثما شك المراد في جانب عدم حقن السلب ولا انما يجد مورد جازا في عدم حقن السلب  
حقن السلب كان مجازا لاما الانسان فهو حقيقة في زيد باعتبار ما من تلك الجهة لا يتبع السلب اما من جهة الموضوعية فالسلب صحيح وهو جازا  
وثانها ان مجرد ذلك لا يصير سببا لبقا للدور مجازا لان غاية ذلك اعتراف حقن السلب اعني الحقيقة لا لزوم الدور في ومنها ان المراد من حقن السلب  
وعدمها سلب المعنى الحقيقي عدمه عما حصل في زيد بل بان شك اللفظ مع حقيقة زيدا في دخول الجرح عندها وعدمه في حقن السلب  
في كون ذلك مصداق ما علم كون موضوعنا لا اختيار حقن السلب عدمها وقبة ان الشك في المصداق على قسمين اما بسبب الشك في المعنى  
والموضوع له كما لو شكنا في كون المسمى جازا لاجل الخيال معني لحدثا ما لا يشك كما اننا علم مفهوم الدم واشتبه علينا الفرد الحادي

وحيثما كان في حقن السلب  
فان كان من قبيل الاول في الخيال الشك في نفس المفهوم من جهة لزوم الدور فبما ان مورد الشك المراد لا يحتاج الى قاعدة حقن السلب  
فبهم الجازا في حقن السلب ولما في جانب عدم حقن السلب لا بد من ايقاع في المعاني الجازا في عدم حقن سلب الانسان عن دور مع انه جازا في  
قبة اما في جانب حقن السلب ولا يخرج عن محل التراجع الذي هو غير الحقيقة من الجازا فبما ان مورد الشك المراد لا يحتاج الى قاعدة حقن السلب  
للزوم حمل اللفظ عند التراجع عن القرينة على المعنى الحقيقي حيثما شك المراد في جانب عدم حقن السلب ولا انما يجد مورد جازا في عدم حقن السلب  
حقن السلب كان مجازا لاما الانسان فهو حقيقة في زيد باعتبار ما من تلك الجهة لا يتبع السلب اما من جهة الموضوعية فالسلب صحيح وهو جازا  
وثانها ان مجرد ذلك لا يصير سببا لبقا للدور مجازا لان غاية ذلك اعتراف حقن السلب اعني الحقيقة لا لزوم الدور في ومنها ان المراد من حقن السلب  
وعدمها سلب المعنى الحقيقي عدمه عما حصل في زيد بل بان شك اللفظ مع حقيقة زيدا في دخول الجرح عندها وعدمه في حقن السلب  
في كون ذلك مصداق ما علم كون موضوعنا لا اختيار حقن السلب عدمها وقبة ان الشك في المصداق على قسمين اما بسبب الشك في المعنى  
والموضوع له كما لو شكنا في كون المسمى جازا لاجل الخيال معني لحدثا ما لا يشك كما اننا علم مفهوم الدم واشتبه علينا الفرد الحادي

فان كان من قبيل الاول في الخيال الشك في نفس المفهوم من جهة لزوم الدور فبما ان مورد الشك المراد لا يحتاج الى قاعدة حقن السلب  
فبهم الجازا في حقن السلب ولما في جانب عدم حقن السلب لا بد من ايقاع في المعاني الجازا في عدم حقن سلب الانسان عن دور مع انه جازا في  
قبة اما في جانب حقن السلب ولا يخرج عن محل التراجع الذي هو غير الحقيقة من الجازا فبما ان مورد الشك المراد لا يحتاج الى قاعدة حقن السلب  
للزوم حمل اللفظ عند التراجع عن القرينة على المعنى الحقيقي حيثما شك المراد في جانب عدم حقن السلب ولا انما يجد مورد جازا في عدم حقن السلب  
حقن السلب كان مجازا لاما الانسان فهو حقيقة في زيد باعتبار ما من تلك الجهة لا يتبع السلب اما من جهة الموضوعية فالسلب صحيح وهو جازا  
وثانها ان مجرد ذلك لا يصير سببا لبقا للدور مجازا لان غاية ذلك اعتراف حقن السلب اعني الحقيقة لا لزوم الدور في ومنها ان المراد من حقن السلب  
وعدمها سلب المعنى الحقيقي عدمه عما حصل في زيد بل بان شك اللفظ مع حقيقة زيدا في دخول الجرح عندها وعدمه في حقن السلب  
في كون ذلك مصداق ما علم كون موضوعنا لا اختيار حقن السلب عدمها وقبة ان الشك في المصداق على قسمين اما بسبب الشك في المعنى  
والموضوع له كما لو شكنا في كون المسمى جازا لاجل الخيال معني لحدثا ما لا يشك كما اننا علم مفهوم الدم واشتبه علينا الفرد الحادي

وحيثما كان في حقن السلب  
فان كان من قبيل الاول في الخيال الشك في نفس المفهوم من جهة لزوم الدور فبما ان مورد الشك المراد لا يحتاج الى قاعدة حقن السلب  
فبهم الجازا في حقن السلب ولما في جانب عدم حقن السلب لا بد من ايقاع في المعاني الجازا في عدم حقن سلب الانسان عن دور مع انه جازا في  
قبة اما في جانب حقن السلب ولا يخرج عن محل التراجع الذي هو غير الحقيقة من الجازا فبما ان مورد الشك المراد لا يحتاج الى قاعدة حقن السلب  
للزوم حمل اللفظ عند التراجع عن القرينة على المعنى الحقيقي حيثما شك المراد في جانب عدم حقن السلب ولا انما يجد مورد جازا في عدم حقن السلب  
حقن السلب كان مجازا لاما الانسان فهو حقيقة في زيد باعتبار ما من تلك الجهة لا يتبع السلب اما من جهة الموضوعية فالسلب صحيح وهو جازا  
وثانها ان مجرد ذلك لا يصير سببا لبقا للدور مجازا لان غاية ذلك اعتراف حقن السلب اعني الحقيقة لا لزوم الدور في ومنها ان المراد من حقن السلب  
وعدمها سلب المعنى الحقيقي عدمه عما حصل في زيد بل بان شك اللفظ مع حقيقة زيدا في دخول الجرح عندها وعدمه في حقن السلب  
في كون ذلك مصداق ما علم كون موضوعنا لا اختيار حقن السلب عدمها وقبة ان الشك في المصداق على قسمين اما بسبب الشك في المعنى  
والموضوع له كما لو شكنا في كون المسمى جازا لاجل الخيال معني لحدثا ما لا يشك كما اننا علم مفهوم الدم واشتبه علينا الفرد الحادي



فان وجدت هذه العلامة في زمان او مكان احتاج اليك التمسك بعزمها لا ضمنية كما ترى في التبادر وهي لا تجري في مثل اليمانيات ولا مثل هيئته اضر فيمكن اخلاذ المادة  
والصحة فلا ملازمة بينهما ثم متى شككنا كون العلامة مقترنة بقرينة مضرة يكونها علامة معلنا بالاعلى مع فقد فالوقت اذا حصل التعارض  
بينها وبين العلامة السابقة في الاجتهاد بين المختلفين واضحه وفي الفقهائين تقدم هذه العلامة لقولها لا استقرار في جانبها اصل في الاطرار  
وعلى الاطرار كون اللفظ المستعمل في معنى موجود في مورد جائز الاستعمال

## في علام الوضع

اسمه بعدم صحة السلب ببناء في المشتركات من عدم القرينة لعدم صحة استبعاد القرينة في مقام من المقامات لا في الاثبات ولا في النفي ولا في الحقيقة  
ولا في الجواز فلما زاد سلب اللفظ المشترك من امر خارجي عن مطالبته كاحتاج الى قرينة ايضا في الواقع يصح سلبه عنه لكن عدم الصحة نشاء من فقد  
القرينة عند السلب عن هذا المعنى الجازي بل لا بد من ضم قرينة في السلب لتمام القرينة الغالبة وهي اذ لا محو الاشتراك كما تراو قرينة اخرى  
وقد يشاء عدم صحة السلب من اجل الوضع فلا يكون عدم صحة السلب بلا قرينة علامة الحقيقة في المشتركات ومحتل لا مشترك لعدم دلالة العلامة  
على الخاص ثم يصح ذلك فيما اذا علم بالاتحاد قلنا ثم ولكن لظاهرا بان نفي الصحة مسيح الوضع واثبات التسمية لا عن التجرد عن القرينة فيصح  
ما ترى في صحة الحقيقة والمشاركات والمشتبهات من تلك الجهة والحاصل اننا اذا سمعنا من اهل اللسان ان الذهب ليس بغير فان علمنا بانها  
محنة اللفظ حكما بالجازية الصفة في المعنى المسلوب عنه فمادة التجرد على القرينة كما مر وان علمنا بالاشراك فكذلك ان يضم القرينة المذكورة  
اعني غلبة ارادة نفي التسمية في مثل ذلك المورد فمحل على محو الاشتراك وبقيت المسألة وان دار الامر بين الاشتراك والاتحاد فكذلك لعدم خروجه  
في الواقع عن احكام التسميتين المذكورتين اما عدم وجود القرينة سخا او وجود القرينة الغالبة وانما سمعنا من اهل اللسان انه لا يصح ان ي  
ان الذهب ليس بغير فان علمنا بالاتحاد حكما بالحقيقة الصفة للتجرد عن القرينة وان علمنا بالاشراك فكذلك ان يضم القرينة لعل ارادة عدم  
محنة التسمية في امثال هذا الكلام لا عدم الصحة لاجل التجرد عن القرينة وان كان معنى مجازيا وان دار الامر بينهما فاحصل الامر من موجود ايضا  
هذا الا اعتبارنا القرينة الغالبة التي ذكرناها من غلبة ارادة اثبات التسمية في عدم صحة السلب نفيها في صحة السلب اما اذا لم يغلب التجرد  
القرينة ففهمنا علم باحاطة الحقيقة فالامر كما مر وبما علم بالاشراك فلا علامة في البين شي من العلمين واما فيما دار الامر بين الامرين ففي جانب عدم  
محنة السلب كما ان الامر بين المتقدمين من انقضاء القرينة او وجود الوضع فمحل كون الذي يصح السلب عنه بلا قرينة مجازا او حقيقة واما  
في جانب صحة السلب بعد سماع ذلك الكلام من اهل اللسان لا بد من الحكم باحاطة الحقيقة ونفي احتمال الاشتراك اذا لم يرد عن استعمال المشترك  
لا يجوز في اكثر من معنى والمفرد من بغير عدم لغتها المعرفا القرينة الغالبة الباعثة للحمل على عموم الاشتراك فبعد حكمه بالسلب في مقام البيان لا  
يدين الحكم باحاطة حقيقة اللفظ بل هو في صورة الاتحاد نعم ان لم يعلم اعتبار ذلك القرينة وعدمها عندهم فلا بد من الاحمال ايضا فان قلت  
ان عدم صحة السلب كيف يصير علام من وجوده فيما لا يحصل من العلم بالحقيقة اذ لا يصح سلب احد المتساويين عن آخر كما لا يثنان عن النطق  
وسلب لغيره انما امر كالمضاهة بل اللام كما لا شيء عن الاشراك ولا يصح سلب لكل من القرينة الامر كما تقول وان لا يحصل من عدم صحة  
السلب لاحد الامر اما تطابقه مع الموضوع له حقيقة واما اتحاده مع الموضوع له فاما كونه فذله والحاصل انه داخل في الموضوع له بالوجود  
وليس مجازا صرفا واما ما بين ان عدم صحة السلب هو بطريق النطاق والقصاد فلا بد ان يكون يضم امر خارجي من نحو صحة السلب عن امر  
الاخر او محط سلب التسمية او من غير القرين وهكذا كسب قد وضع اللفظ على ما لا يصح السلب عنه كزبد فعمل ان عدم صحة السلب عنه كزبد فعمل ان  
عدم صحة السلب عنه كزبد ممكن ان عدم صحة السلب لجل القرينة ثم ان هذه العلامة كانت سابقا بغيره في زمان وحده وفي زمان حصلت فيه و  
التعدي مجازا الى اصفية ثم ان صحة السلب عنها لا يجوز ان في مثل اللفظ الموضوع له للتوضيح بوضع عام كالحروف واليمانيات فلا يبقى لغير  
من ولا ليس ونحو ذلك للاستحسان المرع فممكن ان يقال في هذا الغام من اذ في ولكنه على الظاهر من صحة السلب بنحو ذلك هيئة اضرب  
بعض في مثل النسخة كان يقول احد ضربين بدلا من ضربين بدلا وكذا الضارب كما لو قال احد ضربين بدلا من ضربين بدلا ويقول الاخر لا  
ضربا اذ علمنا بعد صدق الضرب منه بعد ذلك وايضا لا يصح الضارب بغيره السلب عنه في المواد بالنسبة الى اليمانيات لا مكان اخلاذ فيها فلا يصح  
الاستدلال على عموم ما الاستدلال في طلب الفهم للنفي بغير عدم صحة سلب الاستدلال عن الاستدلال بغير ذلك لا مكان تغايرها في صحة  
ثم اننا اذا علمنا بان صحة السلب عنها لا يجوز ان في مثل اللفظ الموضوع له للتوضيح بوضع عام كالحروف واليمانيات فلا يبقى لغير  
وجود قرينة لارادة اثبات التسمية او نفيها كما قلنا في المشترك في مثل الذهب ليس بغير فان علمنا بالاشراك واداة نفي التسمية واما القرينة  
على ارادة اثبات التسمية واما القرينة على ارادة نفي التسمية فكما قلنا في مثل قول القائل لا يصح ان يذهب ليس بغير حيث علمنا من بان الغلبة  
على ارادة اثبات التسمية ومثل ما بين القرينتين الناشيتين عن الغلبة بغيره من كذا اذا دار الامر بين الامرين المذكورين بان يعلم انه لا  
قرينة في المقام واما الوجود قرينة التسمية لكون الامر بين كذا اذا دار الامر بين الامرين المذكورين بان يعلم انه لا  
بوجود القرينة وشككنا في الحقا قرينة التسمية او قرينة اخرى مضرة بالعلم وثابتها ما لو شككنا في انها في نحو من القرينة والحق في هاتين  
ان كان عدم صحة السلب باحاطة بالحقيقة مطمئن وان كان عدم صحة السلب بحكم بالجازية مطمئن وان شككنا في الغلبة فالوقت الرجوع الى سائر  
القواعد كما في التبادر ان حصل التعارض بين احدى هاتين العبادتين مع التبادر وعدم فقد من خلال الاجتهاد بين المختلفين من المتعارفين  
وبقي الكلام في الفقهائين كما لو وضع تعارض عدم صحة السلب لبا مع عدم التبادر غالبا او العكس في صحة السلب لبا مع التبادر والفا  
والحق انما وجد ذلك موردا على فرض الوجود فالحكم بتقدم احد منهما على الاخرى حكم لاستثنا كل منهما في العلاقة الى الاستدلال ولا وجه في البين  
الا ان يبي ان الاستدلال الموضوع في جانب صحة السلب عدمه لم يوجد الخلف بخلاف التبادر والغالب في الخلفها فاعل الحقيقة كالحجاز الراجح وكذا عدم  
التبادر والغالب كالحقيقة المرجحة وهذا الخلفا ما هو موجود في جانب المعارض واصل تعللنا من التبادر وعدم التبادر في مقدم معارضها عليها  
لقولنا استقراء فلا تحكم اصلا بطرف الاطرار وعدمه والماد بالاطرار ان يكون اللفظ المستعمل في معنى موجود في مورد جائز الاستعمال

لا علامة بغيره افعال عدم صحة السلب

فلا يكون

لأنه لا يجوز ان يكون







واستدلالهم بغير ما أكثر اللغز عجائز لا بد من تحللها إذا كان أكثر الاستعجال وان كان ذلك أكثر المعانيه فهو مسلم في غير هذا الفن وأما في المقدم فبين المعنيين أما  
ان لا يكون مناسبة ولا جامع قريب فحكم الحقيقة فيها خلافا لا بد من جته وفاقا للشهور وقد تطلب دليل ابن جني واحتقان معنى ثالث لو كان منقولا لأصل المقدم هناك أصلا  
عدم الاشتراك لبناء المعنى فمعنى الاشتراك اللفظي وأما بينهما المناسبة دون الجامع القريب فابن جني على الجواز والمرضى على الاشتراك اللفظي والمتمم ان أحدهما حقيقة  
والآخر مجاز ولا يحمل الاشتراك في التوضيح والاصح الاشتراك اللفظي ان علمنا  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون

في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون

في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون

في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون

في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون

في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون

في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون

في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون

في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون

في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون  
في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا بالملحظة في أحدهما دون



في احد حقيقته بنفسه بخلافه الى الاخر وكون احدهما حقيقة صرفة وكان ملاحظة المناسبة فيه من باب المقارنة لا نقابة والاخر بخلافه وبغيره العقل فقيس  
لا وسط في صور ثلاث يظهر مع حكمها باطل ما لا يبينها الجامع القريب دون المناسبة فالسبب على الاشتراك وحين جنى على الجان فيها ما لم يكن على الاشتراك المعقول لا يتصور  
لحقيقة الجان في اوجهها الجامع والمناسبة فحين جنى على الجان فيها والسبب على الاشتراك اللفظي ويحتمل الاشتراك المعنوي ولعله من هب المحققين والحقيقة  
والجان كما يظهر من صاحب نتيج

فالعامة

للك تصور بعكس ذلك اذا ظهر ذلك فنقول ان كان غرض المشهور الحكم بالحقيقة والجواز الحكم بذلك على الاطلاق ففقد عرفنا ان لا يملك كونه الحكم  
بالحقيقة من السبب ط وان كان غرضهم ما ذكرناه من التفصيل بين الصواب والاشتباه فلا تخرج فظهر ان في تعيين من اقسام اللفظ المستعمل في المقادير المتعددة  
وهما ما لو فقد الجان مع المناسبة معا وما لو فقد الجان مع المناسبة واما اذا فقد المناسبة بين المعنيين دون الجامع كان دليلا استعمال اللفظ  
في معنيين مع وجود الجان مع البين فالسبب على الاشتراك وحين جنى على الجان فيها بل حقيقة والمشهور على الاشتراك المعنوي واما الحقيقة والجواز  
فلا يحتمل اشتغال المناسبة بالفرض والحق التفصيل بان اللفظ اذا اطلق على خصوصيتين يبين بينهما جامع فاما ان يعلم باستعمال اللفظ في القدر المشترك  
وفي الخصوصيتين واما ان يعلم باستعماله في القدر المشترك ويشك استعماله في الخصوصيتين لا محالة اذ لا بد من اشتغال اللفظ في الخارج عند الاطلاق على الفرض  
واما ان يعلم باستعماله في الخصوصيتين ويشك استعماله في القدر المشترك واما ان يعلم باستعماله في القدر المشترك ويقطع بعينه في الخصوصيتين واما ان  
يعلم باستعماله في الخصوصيتين ويقطع بعينه في القدر المشترك واما ما يشك في استعماله في كل من القدر المشترك والخصوصيتين بان يعلم ان اللفظ  
واريد منه الفرض ولكن لا يعلم ان الخصوصيتين اريد من حاق اللفظ او من الخارج وهذا الاخير ينقسم الى قسمين لا يمتنع مع هذا الشك في موارد الاطلاق  
على الفرض اما ان يقطع بعينه استعمال اللفظ في الطبيعة المحضة المجردة عن اداة الفرض اصلا لا من جهة الخصوصية ولا من الخارج ولما يشك في  
وجوده في هذا الاستعمال المجرى عن الفرض سخطا هذه سبعة اقسام **والاول** منها ينقسم الى سبعة لانها لا يخلو استعماله في القدر المشترك واما في  
الخصوصية ولما يشك في ان واما يشك في غلبه احدهما على الاخر واما يعلم بوجوده في القدر المشترك فينبغي ان الغالبية الاستعمالية والاستعمالية واما في  
بعدا غلبتها استعماله في الكلي ويشك في غلبتها استعماله في الفرض ويشك في معرفة ما يعكس ذلك في **القسم الثاني** اي يمكن تلك الاما  
السبعة فانه يغلب استعماله في الكل على الاطلاق على الفرض والعكس والنسبة او يغلب بالغلبة ويشك في الغالبية ويشك في الغلبة والنسبة والاشارة  
السبعة المتعددة في القسم الاول فغير هذه سبعة عشر فاما في ذلك فاعلم ان القسم الاول من السبعة الاول يحكم بالاشتراك المعنوي في غير  
تلك الصورتين فلا يصح عدم الاشتراك واما الاشتراك اللفظي تلك الصورتين ان الغالبية استعماله في الخصوصيتين بان اريد بالخصوصية  
من حاق اللفظ هو حقيقة فيها واما **القسم الثاني** من السبعة كان دليلا استعمال اللفظ في كل من الامرين او اريد بالقدر المشترك من  
دون ملاحظة اصل اللفظ كقولهم الرجل خير من المرأة ثم دليلا اطلاقه على فرد من ولم يعلم بان اداة الخصوصية من اللفظ من الخارج حتى لا يكون  
اللفظ مستعملا في الطبيعة فيحكم بالاشتراك المعنوي لكل اقسام السبعة **الثاني** نظر الى ان الاصل عدم تعدد الوضع واما  
**في القسم الثالث** فبالاشتراك اللفظي صلا لعدم استعماله في القدر المشترك ولا يفرض هذا الاصل صلا لعدم الاشتراك اللفظي  
اذ بعد الفرض بان يستعمل في القدر المشترك فلا يجرى با صلا لعدم تعدد الوضع لان الفرض خلافه فاصح الاستعمالية من المعاني  
فلحق تلك الصورة بصورة القطع بالاستعمال في الخصوصيتين في القدر المشترك وهي الصورتان الخامسة في هذا الباب واما في **القسم الرابع**  
فبالاشتراك المعنوي ان كان حقيقة في الخصوصيتين لزم الاشتراك اللفظي فيها ولا يمكن كون استعماله في القدر المشترك مجازا بل حقيقة في  
هذا الاحتمال ندرة الاشتراك اللفظي في هذه الجان بل حقيقة واصل عدم تعدد الوضع وطريقة اهل اللسان لانهم على الاشتراك المعنوي  
**في القسم الخامس** فبالاشتراك اللفظي عند من لزوم الجواز بالحقيقة وطريقة اهل اللسان واما في **القسم السادس**  
فيقيم بحكم فيه بالاشتراك اللفظي لان اغلب المشتراكات المعنوية وجدناها مستعملة ولو مرة في الطبيعة المحضة المجرى عن اداة الفرض سخطا كقولهم  
الرجل خير من المرأة وهذا لما قطعنا بعينه او شككنا فيه وقلنا بعد الفرض حصل لنا الظن بان هذا اللفظ ليس مستعملا فيها فليس مشترك كما يغلب  
واما اذا وجد الجان مع المناسبة معا فظهر الجواز فيها كما علم من جنى الحقيقة فيها كما علم من جنى الاشتراك المعنوي كما علم المحققون ظاهرة الحقيقة  
والجان كما يظهر من صاحب حيث ذكر في بحث الامر دليل القائل بالاشتراك المعنوي من انه لو لم يقل بالاشتراك المعنوي من انه لو لم يقل بالاشتراك  
المعنوي لزم اما الاشتراك اللفظي او الحقيقة والجواز وكلاهما خلاف الاصل وان قلنا بالاشتراك المعنوي بلزم شيء من الاشتراك والجواز ثم ردت  
ذلك الدليل بان على القول بالاشتراك المعنوي لا يلزم الجواز في كل من الخصوصيتين كما انه على القول بالحقيقة والجواز يلزم الجواز في كل من  
القدر المشترك والخصوصية الاخرى فاما سببان في لزوم الجواز على كل من القولين على ان اشتغال الجواز في جانب الاشتراك المعنوي اكثر لغيره  
في الخصوصيتين بخلاف ما وجدناه حقيقة في اعتكاف الخصوصيتين فانه لا مشيخ استعمال القدر المشترك فيكون الحقيقة والجواز انما هي حاصل  
كلما ويحتمل الموقف في المسئلة والمحال تفصيل فان اللفظ الذي اطلق على المعنيين وبيدها مناسبة وجامع اما ان يعلم باستعماله في القدر المشترك والخصوصيتين  
معا واما ان يعلم باستعماله في القدر المشترك ويشك في استعماله في الخصوصيتين دليلا اطلاقه على الخصوصية وشككنا في اداة من حاق اللفظ ام  
من الخارج لكن علمنا باستعماله في القدر المشترك المخصص من دون ملاحظة الفرض واما بعكس ذلك واما انقطع بالاستعمال في القدر المشترك وبعد في الخصوص  
واما بعكس ذلك واما يشك فيها وفي هذا الاجرام ما يعلم بعدم استعمال اللفظ في القدر المشترك المخصص اصلا واما يشك فيه ايضا كما يشك في موارد الاطلاق  
على الخصوصيات وكل من الاولين ينقسم الى سبعة بين القسم السابق **والاول** اصل الاقسام الستة عشر فاما كما مضى في القسم السابق  
لكن الاحكام تختلف **ففي** هذا القسم الذي نحن فيه انه يعلم بالاستعمال في القدر المشترك وبعد في الخصوصيتين يحكم بالاشتراك المعنوي  
لا يملك ان كان اللفظ حقيقة في الخصوصيتين يحكم بالاشتراك المعنوي لا يملك ان كان اللفظ حقيقة في الخصوصيتين واحدا لزم الجواز بل حقيقة في  
القدر المشترك والاستعمالية ينقسمون عاينها في خصوص المقام الذي يوجد فيه الغلبة الصفة في الاشتراك المعنوي وان نقل بالاستعمال النوع في

المعنى الثاني انما هو استعماله في الخصوصيتين على اشتغال  
في الخارج فيكون استعماله في القدر المشترك















وفاقیہ اسلام آباد

الأخاداد والدقائد  
 ثم انهم ذكروا في المقام  
 لترجيح قول المسئلة ولا  
 استبعد الجواز المطلق  
 حقيقة امكان الاستسكان  
 العريخ لكنه استعمال حرج  
 لا بضا البتة

پیشانی

فان قلت ليس هو الشفاخص



[illegible]



اصل في مادة الامر حقيقة في ذلك المستعمل على التبادر في حقيقة عدم حصر السلب في بادئ المستعمل العالي اطلاق كما ان تبادر القول اطلاق  
لعدم حصر السلب عن الطلب لاشارة او الكتابة او الرتبة كما في الامة ويحضر نضبا بالطلب لايجاب للتبادر ودم التبادر والعلو لا يصير قرينة على الايجاب كما هو ظاهر  
ولفظة السلب الطلب المتدبر في خبر التبادر ودليل الخصم خالي عن كذا لا دلالة له في كذا فمما تر نتاج

### في مادة الامر

الحقيقة والجزاء بالحق لا يتم مطلقا اما بالنسبة الى الحق الحقيقي حقيقة فلكون الوحدة قد يكون الحقيقة مع التعدد منع بالمتن الاجمالي واما  
بجواز العلم كفاية برفع العلامة وعدم شوب التخصيص مثلا واما بالنسبة الى الحق المجازي فلم يثبت التخصيص في ذلك بل بالنسبة الى الحق المجازي  
الوحدانية لا غير واما ما ينجم من استدلال المانع علمنا من قبله صاحب كونه من كون المانع موافقا مع مجوز في قسم من الجواز الاصولي الذي هو كفاية  
حيث عتسك المانع بمغائده للجزاء الحقيقة فهو مشعر بكون المانع خارجا عن الحق القوي عدم انكار صاحب كفاية اياه لا يثبت حقيقة مدعا فان ذلك  
انما يبين انفقوا على ان الفرق بين الجواز والكتابة هو جواز زيادة الموضوع لزم الكتاب وعلو الجواز وذلك جين على الجواز في هذا القسم من الجواز  
الاصولي ان لا اتفاق لم يوجد من يقول بان الكتابة من اقسام الحقيقة ويقول بغير جوازها لكونها بين الجواز والعلو وان اختلفوا في الفرق  
بينما لم يثبت الحكم على انه لا دليل على جين انفا فتم اذ غاية ما ثبت هو جين قول قوله متون اللغة لا غير **والاستدلال** المانع المطلق بان الجواز لزم  
لقرينة معاندة لادارة الحقيقة ولزوم مغائده التخصيص فلان يمكن الجمع بينهما **وقيل** ان الجواز لزم لقرينة معاندة لادارة الحقيقة  
منفردا فثبت مدعا بغير عدم كونه مغائدا لادارة ما عدا ان الجواز لزم لقرينة معاندة لادارة الحقيقة مع جين معاندة لادارة الحقيقة  
فما اول الدعو ومصادرة على المانع ولا دليل عليه **فان قلنا** ان الدليل على ذلك انفا فان اهل البيان على كون الجواز لزم لقرينة معاندة الحقيقة  
وانفا فتم جين **قلنا** اولان كل علم البيانين ابيض فجل وليس بمتعلق مغائده القرينة لادارة الحقيقة جين معاندة مع الجواز سلطنا ان التبادر من  
هو كون القرينة معاندة لادارة الحقيقة مع جين معاندة مع الجواز لكون كل علم مخالف للاجماع الفاطم الابع على جواز اطلاق الرتبة على الشخص الذي هو  
مركب من معانها الحقيقة والمجازي فكيف يمكن لم انكار ذلك سلطنا ان التبادر من كلامهم كون الجواز لزم لقرينة معاندة لادارة الحقيقة زيادة  
اصلية مستقلة لا يتبعه غيره لكن نقول ان انفا فتم كما مر السند انفا فتم لالتفاق لكن جين والاستدلال بغير سلطان دليل المانع وان كان  
مدعا حقا **قد قيل** ان المانع حقيقة بالمعاندة من جين **الاول** من جهة القرينة المعاندة للحقيقة **الثاني** من جهة اعتبار الوحدة  
الحقيقة كاهوت في احد الوجهين ما مر بجماعه وعلى الجواز جين ابع المانع مع وجود العلامة وبقية وجود العلامة الحقيقة ثم اما بالنسبة الى الحقيقة  
فلما تر من عدم كفاية برفع العلامة واما بالنسبة الى الجواز فلان العلامة الحقيقة باي نحو كان ما يكون مع جين لو كان الجواز من الجواز والواحدانية  
شوب التخصيص فباعتبارها جين لتوقف جين على ان المعاندة بين الجواز والحقيقة عند اهل البيان وادارة الحقيقة سواء كان مع الوجود او لا  
موجودة في الجواز فالمعاندة باقية في الاشياء المجازي ايضا **الجزء الثاني** **الفصل الاول** في احوال ضابطة لقوله في الامر يقع في  
الاول في مفهوم الامر وفادته والثاني في صيغة الامر هي كونه اما **المقام الاول** فيه مطالب **الاول** ان الامر هو عبارة عن مطلق الطلب  
الاخرى لو كان الثاني غير خال ولا مستعمل او ان الطلب الثاني فانه كان مستغنيا عنه بكونه من بطريق الايجاب لم لا يكون بطريق التبادر او  
الطلب من العاقل المستعمل الا ان كان لا يخلو عن التبادر من لفظ الامر مما يثبت من فادته التبادر من كون الامر غالبا او مستغنيا هو  
علقة مجازية التبادر مع حصر سلب الامور كماله لادارة الغير المستعمل **واما الثاني** فيه حصر سلب الامور عن الطلب التبادر من التبادر  
ودايرة برفع حيث قالها الرسول ارجع الى ذواتها فاما ما مر من قول الله قال لا بل فاشاع فلو كان مجرد الطلب لصاد من العالي الى العالي  
لا خبر لولا ان اشق على امرهم بالتواك مع ان الطلب ليدخل ماص **واما الثالث** فهو الحق والحقين لبطان اربع بان التبادر من  
الامر وان كان هو طلب العالي المستعمل لكن التبادر اطلاق في كشف عن عدم حصر سلب الامر عن طلب المذات المستعمل فانه لا يصح سلبه عن غير لغز وان  
كان ذلك في جماعه كفاية بكونها لغز من الشرط العقلية لفظ الامر فظهر انه حقيقة في طلب المستعمل سواء كان غالبا اياه ام لا لكن لفظ الامر  
مشكل لجمالي بالنسبة الى لغز اخر فان نظم عند الاطلاق هو **الاول** **المطلب الثاني** فان الامر هو حقيقة في الطلب المطلق كما  
او منه وفي الطلب المطلق اياه كفاية والاشارة وغيرهما والاطهر الاجزاء ان كان التبادر عند الاطلاق هو الاول خاصة لكنه اطلاق في عدم حصر  
سلبه عن طلب الامر من الاشارة او بالكتابة علمنا لو كان مخصصا في القول لزم تمكيد كونه تعالى امر اعطى مدعا بالاشارة لقوله بالكلية الفقه له ثانيا  
لا لفظ الامر بل انهم يقولون انه نعم امر فيه وكذا يثبت ان امر الطلب ثابت في رتبة كما في قوله حكاه عن معتدل على يمينه وعلية التسم بالامر فعل  
ما هو مجرد حصر السلب لو اريد الفعل حسن شيء ومحبو به فان ارد مع ذلك حصر طلب من الشارع بالنسبة اليه فهو ايضا حقيقة لانه  
موضوع عن المطلق للطلب ان ادرك مجرد المحبوبة دون المطلوبة فلا يصح عليه الامر من وجب لبيان بارتفاعه لان ما يستعمل به العقل جين وجوب  
الفعل والترك ليسا بامر من مدار الامر والامر ذهابا كاشفا عن المحبوبة وبالمغوضية فاذا ادركها العقل وجب الفعل والترك **واما المطلب**  
**الثالث** فهل لفظ الامر حقيقة في الطلب الاجزالي والائدية او مشعر بغيرها مع جين اقول ويجعل الاشارة لفظا لانه لا قابلية للامر  
**الاول** لوجوه **الاول** تبادر الاجزاء من قول المولى لعبد امر انك عبيد لانه العبد والامر لا ينفك عن فهم لوجوبه لا بل العلو  
قرينة لا ينفك لوجوبه جين معاندة للفعل والاجزاء صغلا لا ينفك عن جين الامور وكذا في الايجاب لوجوب العلو وقرينة لوجوبه لا ينفك  
فان العلو والاجزاء جين معاندة طلب العالي المستعمل ويحقق **الاول** فقط في طلب العالي المستعمل بدونا للايجاب الثاني فقط في المستعمل الذي  
فكيف يجردها من غير الاخر الى الفصل ان لفظه ان يكون الامر حقيقة في الاجزاء ان صلا من غير العالي الى الف لوجوب **الثاني** صحة سلب الامر  
عن الطلب **الثاني** **الثاني** خبر بوجوه كماله في مادة الامر المستعمل من الخبرين صيغة ارجعي لا تفيده لوجوب لا فاقول محل الاستدلال  
ناحية فانه لو كان الامر حقيقة في الطلب لكانت اسليه من قولنا جين **الرابع** خبر التواك كما مر وللفا لهن بالاشارة الى المتعوان فعل المتدور

في صفحة  
الطلب المستعمل  
علامة اوله



ثم استعمل في مثل الشان والفعل مجازا لتبادر خصوص الطلب في صحة التسمية ولقوله الجامع القريب بين الطلب بينهما والاصل عدم الاشتراك اللفظي ولا اشتقاق  
والاختلاف في الجمع في الخبرين كامل في خبرين بالترك حقيقة التبادر كما ان الثاني عن الترك حقيقة اصل في حقيقة الامر صيغة افضل وما في معناها كالمركب من  
القائب واسماء الافعال لا مثل الجمل الخيرية الواضحة المارة في الاشياء حقيقة فالجواب على الاشياء في الطلب مع عدم الرضا بالترك غالبا كان الطالب لم يستطع  
ام لا لتبادر فيكون مدلول الصيغة اعم من مدلول المادة

تتبع

### في الاواس

القائمه

طاعة والطاعة كلها فعل للمؤمر وجعل ان ارد بالامور بمعنى الحقيقة منعنا كبر الكبر لانها مصادرة محضه وان ارد بالامر من معنى الحقيقة  
الجامع فهو مستعمل ولا يشترط ان يتقدم المأمور به الواجب التبع ككشف عن الاشتراك المعنوي لان الاصل في استعماله ان يكون في الحقيقة الحقيقة مع  
كون الثاني في القسم في اللغة الحقيقة وقدر ان يخرج الاصل المذكور انما هو ان كان الثاني في الواقع وان التمسك بالعلمية مستل لو كان المعنى الحقيقة  
معلوم وهو هنا محمول ولو لم هذا التعليل بما قدمنا من الاولية الاجتهاد على الحقيقة في لفظ الامر قد يستعمل في غير الطلب كالمشاة والصفة  
الفعل والمخواتها مجازات وان الحقيقة محصورة في الطلب لان الاشتراك المعنوي بين الطلب هذه المعاني في جميع الجامع هو مقتود واللفظ محال في صاعده  
نشد الوضع وغلبة الحقيقة والمجاز فان الحقيقة في الطلب حقيقة وفي غير مشكوك فالحج ان يخرج من الاشتراك والتبادر الطلب من وجهه سلب عن غير  
لوقوع الاشتقاق من الامرين في بعض الطلبين والثاني وهذا مبني على الاشتقاق من علم الحقيقة وعدم من علم المجاز ولا خلاف في الجمع فان جميع  
الامر بمعنى الطلب لا في جميعه لسان المعاني الامور وهو ايضا من العلم وفيه كامل واضح واما **المطلب الرابع** فانه لا حقيقة في مطلق  
الطلب لان المعنى مطلقا كان ام تركا حتى يكون محو ترك ايضا اما حقيقة في طلب الفعل لا غير كما علمت اول وعلى الاول يكون النسبة بين الامر  
والنتيجه من وجهه لصدقه على تركه او افراده في الخواص لا في الضرب في الحق فالمسئلة التفصيل فما كان متعلقه من كونه كقولنا امره بالترك  
اوله بالترك وان ما هو بالترك فهو حقيقة في مطلق الطلب لتبادره عند ذلك المعاني مع انه لو كان مجازا في بطريق الخبرين في معنى كونه  
مشتاقا لوجوده في المجازات بين اتصاله الوضع والقرينة بينهما ليس كذلك وما كان متعلقه من كونه لفظ من طلب الفعل للرف والاصل التبادر  
ان يكون وصفا وهذا التفصيل بعينه صريح في لفظ النسخ النظر في شموله في قولنا الثاني عن الضرب هنا في عن الترك ولا يخوفا في هذا  
المخالفات ملجها واما **المقام الثاني** في المعاني افضل مما في معناها حقيقة في الوجوب لا في مضمون هذا الكلام في جميع الامر  
مجردا او مضافا من الامر الحاضر والغائب انما الافعال الخمسة لا تركه بل كونه الكلام في الاول الامر بالترك مطر والجرى والغائب خلة في افضل وفي  
قوله وما في معناها قال لفاضل الشرباني ان الشامل لا في امر مطر هو فعل وقوله ما في معناها اسارة الى اسما الافعال متمسكا بان صيغة  
افعال صار حقيقة ثانوية في مطلق الطلب كصحة فعل بفتح الفاء للبي الفاعل والفعلة للبي السفعول الاظهر ان صيغة افعال تشمل الامر  
الحاضر وما سوا داخل في قوله وما معناها الاول دليل على النقل وهل هذا الكلام شامل للجمل الخيرية المتولة بالانشاء كقوله المأمور عند عظم  
ومحو الاظهر عدم التمسك بالخط في قوله حقيقة في الوجوب لان تلك الاخبار المتولة بالانشاء كقوله المأمور عند عظم ومحو الاظهر عدم التمسك  
بمعنى قوله حقيقة في الوجوب لان تلك الاخبار المتولة بالانشاء ليست حقيقة فيه بالاتفاق لان الجمل الحقيقة في كلامه على الامور  
ومن المجازات مجازا لكونه بعيدا ولا ينافي لغيره ثانيا واما **انجز الكلام** في الجمل الخيرية المتولة بالانشاء فانه من بيان الداعي فيها الى التاويل  
ومن انما مؤولة المطلق للطلب في خصوص الوجوب اما **الاول** فنقول ان الداعي الى التاويل بالانشاء ان قوله اذا وعد وفي مثله يتمدد المؤمر  
معنا الاول ان المؤمن اذا وعد يجب عليه لوفاء به فيكون ان الثاني ان المؤمن هو الذي اذا وعد في فائدة لا يفي بيمينه ومما الثالث ان المؤمن اذا وعد  
وفي يمينه ولا يخاف بداهة ولا يخاف من يكون خبرا لكن الثاني خلاف الاجماع لان من لم يفي بوعده لا يخرج عن الايمان واجامنا الثالث مستل  
للكذب ان المؤمن قد لا يفي بوعده فحين الاول هذا هو الداعي الى التاويل واما **الثاني** فانه الحق في قوله انما على الطلب لتدلي  
وهذه هي الخبرية الجمل على الطلب لوجوب تحقيق الكلام بقتضيه رسم مقدرة وهو انه بعد ما قامت القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقة وتعد المجاز فاما  
ان يكون احد من اقربا الى الحقيقة اعتبارا بمحض كونه اقربا اليها عقلا كان يكون احد المجازات مشاركا في هذه الحقيقة بخلاف الوفا وكان مشاركا في  
التفصيل القرينة لبلو في البعيدا ويكون اقربا اليها عرفا اي بحسب فهم العرب كما انما كان ويكون احد المجازات اقربا واقتباسا يكون بعضها اقرب  
وبعضها اقرب اعتبارا ولا يكون شيئا اقربا اليها اعرفا ولا اعتبارا في الخبر ككلام في الجمال اللفظ الى ان يبقى قرينة معينة لاحد المجازات وكذا  
في الاول بطلان دليل على اعتبار القرينة في نص اللفظ في الجمال فلو علمنا اننا انما المنك من لفظ الانسان معنى الحقيقة ودار الامر من الجمال على  
القرينة مطلقا لكونه كان اللفظ محال اعرفا وان كان المحمول لكونه جمل اقربا الى الانسان من القرينة المتأخر وفي الثاني جمل على اقربا لكونه  
لا ينافي في الجمال ودار الامر من الجمال على الرجل الشجاع وبين الجمال على الاخر كان الاول اقربا في جمل عليه في الثالث كل كما في الجمل الاخبارية المتولة  
بالدليل المذكور في دار الامر من الجمال على الطلب لوجوب وان كان الاول اقربا كما لا يخفى واقتباسا وانما لان الجملة الخيرية تبدل على الوقوع في  
البشر والوجوب اقربا الى الموثوق والوقوع من التدب في الرابع يقدم الاقرب على ما عرف من هذا اعتبارا القرينة لاعتبارها اساسا في مثل قوله تعالى واذا قسم  
الى الصلوة فاعتلوا لا يمكن الجمل على المعنى الحقيقة ولا تزداد في المعنى الحقيقة لا بد من الطلب لا في الاطلاق والتعريف والمجوبية في بنية تعليلها على اعتبار  
الى الصلوة امر جبر من التعريف لانه في المعنى الحقيقة وبعد ذلك يمكن الجمل على الوجوب التبع ويحمل الجمل على الطلب لتدلي العيب لكن لا في خبره فاهو  
الشرط واعتبارا لوجوب التعريف اولا في كون الوجوب التعريف اقربا اعتبارا في خبره وكذا في كون الوجوب الشرط اقربا لكونه صائفة في المثال فظهر  
مدح الحق في الحق في شارة ان في كون صيغة افضل حقيقة في الوجوب والاشارة بينهما معنى وهو الطلب الرابع ويجوز ان يكون قوله تعالى في السبعة عشر  
والقول بالوجوب في خبره احد هذا ان يكون موضوعه الوجوب علم غالبا كان الطالب لم يستطع ان يام على هذا فالمراد بالوجوب هو الاحتياج  
ولا احتياج بل هو معنى احد هذا الطلب لا في المعنى لانه عن الاستعمال والآخر الطلب مع عدم الرضا بالترك سواء كان مجزعا للعلو والاستعلاء ام لا ولا بد  
في هذا الاحتمال على المعنى الاخر وعليه يكون بين المادة والصيغة عموم وخصوص مطلقا لاعتبار الاستعلاء في المادة دون الصيغة وانها ان يكون



واجب اكثر من على الوجوب بل لا يفعل بعد قول المولى فخل من غير قربة ولا يصير قربة اذا التفت به بين الوجوب عوج من وجوه بالامر الشرعي  
فامتنع الاستبعاد امرت والامر بالامر قد استبعد الامر والاصل عدم القربة يوم الخطاب خالته ومقابلته لثبات العرف ونوم كون  
الامر في مقام قهر المظهر والوجوب لا يلا القربة فلا يتم الاستدلال ثم مع امكان ان يقال الامر يتعلق بنفس المخلوق وجعل كذا الاستفهام حقيقة في الامر  
من طلب لغم النفس الغير بقية لتبادر ولا ملازم من المادة والصفة في الحقيقة والجماد وحل الاستفهام على القربة لا القربة الاحتمالية بقية كونه لا تكاد تنفي

في الاوامر

فان قيل الخطاب لا يوجب  
فان قيل الخطاب لا يوجب

لا يقال ان الخطاب لا يوجب على جمل الاستفهام وان لم يكن الخطاب غايابا وثالثها كالتان بشرط كون الخطاب بالامر وان لم يكن  
الطلب المخلوع مع عدم الرضا بالترك وان لم يكن مستعلما على هذا الوجه يصير الامور الوجوب لا يوجب بل هو كذا من جهة الاستفهام لا كاحتمال الاول  
الا ان الامر في الرابع دون الاول والظاهر هو لاحتمال الاول لان التبادر من الصيغة المموجة من وراء الجمل لا يوجب لا الطلب مع عدم الرضا بالترك  
سواء كان الخطاب بالامر مستعلما ام لم يكن شيئا مما يحتاج الى التبادر من كلام السائل هو الطلب مع عدم الرضا بالترك وكذا كلام الدائم الخاضع فيكون  
مدلول الصيغة اعم مطلقا من المادة لاحتمال الاول على طلب غير المستعمل بخلاف المادة **مسألة** اكثر من على الوجوب وجوه والظان مرادهم من جهة  
على وجه الاستفهام **الوجه الاول** ان التبادر على فعل لم يفعل الامر العقل ويكون مقابله من غير ان احد المولى بانك تعاقبه  
على ترك مطلوبك لا فقه لم الوجوب لما فتح لك الذم فان قلت لعلمهم من القربة كالمطعم في نحو سقته ماء او صود ذلك قلنا فليقرض انفسهم تلك  
القربة فان قلت ان الوجوب إنما يستبعد بقربة العلو قلنا ان العلو لا يكون قربة على ذلك لان النسبة بينه وبين الوجوب اعم من وجه والى الثاني  
قوله في مخاطبة الملائكة وما امتنع ان لا يتبعوا امرك ولما رد الامر لاجل قوله ثم واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم وجعل الملائكة الان كمالا  
لا بد من صفاتها من جهة الحقيقة لا من جهة العقول عن الحكيم على الاطلاق العالم بالحق في قربة الجوازات هو لا تكاد والامر على ان لم يلبس لادم  
ترك الواجب فيكون استبعاد الوجوب **والوجه الثاني** المحقق في البينة على ذلك ان الامر الشرعي من الخطاب لا يوجب الا في اول الملائكة وثالثها  
والخطابات لشهادة كل ما يجازي بالنسبة الى الغائبين لاحتمال القربة حين الخطاب لم فصل البينة كقوله في موارد يكشف عنها الاجماع على اراء  
فان الخطاب نحو لا يوجب الاصل عدم القربة لا ما تقول الاصل بما يوجب القربة لا القربة لا تعلقها ان تعلق وجودها حين الخطاب لما اشك ان تلك  
التحالات كانت من كذا او ذل الصارفة او معتبرة او مؤكدة او مفهومة فيكون الشك الحادث ولا يخرج الاصل لا يوجب سكتنا القطع بوجودها لكن لا  
الينا مشكوك والاصل عدمه فاذا لم يثبت اليها التكلم لم تكن قربة لا ما تقول ان النفا ما انما بدأ على الالتفات الى الوضع حين الخطاب مقطوع  
مفهوم ولما اشك الملتصقات فلا يخرج الاصل لا يوجب الاجماع انفسه على عدم الاعتناء باحتمال وجوه القربة الخالصة واللاستبعاد باستنباط  
من الخطاب لا للفظية كما با وسنة لا ما تقول مقتضا القاعدة ما ذكرنا من الاجماع في الخطابات لشهادة مطلق لكن خرج منها صورة استنباط  
الشرعية وما مثل ما نحن فيه فلا يجمع فيه فان قلت ان ما ذكرنا من اجمال الخطاب بما يستقيم لشرطنا في استفادة مع الالفاظ العلم بعد القربة كما  
فهو البينة المحقق لحوادث كونه الله عليه اتمامه واما اذا ما اكتفينا بعد العلم بالقربة كما ذهب اليه من ذكرنا لاجمال قلنا الحق اشترط العلم بفقد  
القربة اما اجتهاد او ما فاعلمه وكلها مفقودة اما الاجتهاد فمفقود واما العقل فمفقود لان الاصل كما ذكرنا فان قلت سكتنا عدم جريان الاصل  
فمنعنا ظهور اللفظ في صورته تلك القربة قلنا ان ان يظهر اللفظ في هذه الاقوال الكائنة في الخطابات لشهادة مطلقا فحين تم اذ يلاحظ  
في معانيها البين معلوما ثانيا بدو صدور ما يجوز كونها حين الصدق من القربة الذي يلاحظ خلاف ظواهرها والظاهر مع الشك في القربة ثم وقد  
ان الاصل انهم لا يعتبر فلم يثبت ظهوره حتى يستصحب ان يرد الظواهر الظهور السخي اعني ظهور نوع الالفاظ فوجوده في الشخص ثم يظهر ما في ان الخطاب  
لشهادة كذا في الجملة فاذن يكون الامة لشهادة جملة ويمكن الجواب عن اصل الايراد بان طريقة هذا المرقع على اعتناء بذلك الاحتمالات فافهم  
ينقلون التواريخ والعص من الطوابع الاساطير لعدتها لاعتناء كل على ظواهرها وذلك كاشف عن عدم اعتنائهم باحتمال وجوه القربة الخالصة ويحوي  
يمكن الايراد على الامة الكريمة بان الامر اورد عقبة في الخطر او ظن او توقعا لما يرفع الخطر فاما انما لواقع عقبة الامر لا يرفع الا الوجوه والجملة  
هنا واقع عقبة الخطر لا التجول لله تعالى كان حراما ويجابا بالذات فالامر يرد بعد الخطر فلا يشق منه الا رغبة لكن لما كان رفع الخطر اعم من الوجوه  
والندب والاباحة وكان المقصود هنا الوجوه لا اتفاق علمنا ان اللفظ كان مقربا بقربة تقبلا لوجوه تلك القربة رغبة للقربة الصارفة من  
الحقيقة ان كانت الصيغة موضوعا للوجوب كلقربة النصوبة لرفع صرف الشك عن الحقيقة في الجواز المشهور وانما مع تعبهما العدا لجازات الا  
لو كانت حقيقة في الذن وذاتها مع تعبهما احد المعنيين الحقيقية بان كانت مشتركة لفظا بين الوجوه بين التدين مفهومان كانت الصيغة مشتركة  
معنوية في الاحتمالات المذكورة للقربة المظنوعة مسقطا للدلالة لفظا بل الوجوب عن ذلك منع ودون الامر عقبة الخطر اما اوله لان الاجماع على حصة  
الجوهرية تع على الملائكة ثم واما ثانيا فليتنا ولكن كونا لاسر الواقع عقبة الخطر لمض من هذا هو ان لا يرتفع الخطر ويهبط الخطر وهو  
لنبر الله ثم والامر هو التجول لله فم وادع على نيتنا وعليه سلام انما هو جهة التجول كقربة كقربة حقيقة فان قلت ترى ان يلبس التجول كاشف عن كوننا  
على التجول حقيقة لا من قلنا استكبارا انما كان لاجل جملة جهة التجول دون علمه للصحة ويمكن الايراد على الامة الكريمة بان حمل كلمة الاستفهام على الاكثار  
وهو في غير الحقيقة وهي كنهنا لان الاستفهام من ان يكون لاجل نفسه ولا لاجل غيره وهو حقيقة فيهما والتمسح هنا هو لاجل فعله الثاني  
كونه حقيقة فيهما معا عدم حتم السلب عن المستفهام لاجل غير ذلك كل ما كان مصدا للباب الاستفهام حقيقة في طلب الفعل ولو لاجل غيره كما في قوله  
وقد استكتبت لغم فلا يصح السلب كذا في ذلك استفتت زيد العرو وهكذا فبعد ما يمكن الحمل على الحقيقة وهو طلب لغم الغير قلنا الامة الشرعية عليه  
فيسقط الدلالة لكونه لا لمراد في يكون مفقوده تعالى ان لا يلبس على ان سبب التجول انما كان هو الاستكبار ليعاقبه عليه ان لم يكن البينة  
وهي ان غاية ما ثبت من ذلك كون مادة الاستفهام حقيقة في الامر من طلب لغم الغير واما كذا الواقعة في الامة في موضوعات طلب لغم النفس للثبات  
ولا تلامز بين مادة الاستفهام صيغة من حيثها لوضع ولا يمكن اجراء عدم حتم السلب في الحروف حتى يعلم كونها حقيقة في الامر من طلب لغم الغير  
فان قلت ان ثبت كون المادة للاعتماد في الصيغة اية لقول الحقين واقفاهم على ان كلمة الاستفهام من دون تعبهما على غير خاتمة

فان قيل الخطاب لا يوجب  
فان قيل الخطاب لا يوجب







على الواجب وعكسه خلاف التشباد و قوله عن امر بقرينة الوقوع بعد المستقبل لقيامه من العوا المبدئية ولا يتصور كون الامة قرينة على ارادة الوجوب عند الاول اما السابقة  
وبتم الامر في وضع اللاحقة والامجاع المركب كما في الامر من الله وسوله وقوم ان التاسيس في الامة اولى من التاكيد فالامر للوجوب مندفع بمنع ثبوت القاطع بل  
لوثبوت ارتكافه مما سبق وبالامة الشريعة الا قبل علم كقولنا يكون فان المشتقا من التباد منهم على الحقيقة والكفار مكلفون بالفرع والاستدلال على عدمه بالسفر  
اذا تكلم بعبارة الاطلاق وادخل الوجود على مطلق اللاحقة خلافا لما كحتم كون الدم للتكذيب مع مكان الدم من جبين وقوم عدم ثبوت الحقيقة الشرعية للكون  
مدفع عا ولا يثبت لها وثابها بان المعنى الشرع اقرب الى الجازات بعد تعدد اللغة وادله سائر الاقوال تنجح

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله















ثم الحق إمكان الجواز المشهور للأصل ودفعه لوقوع النقل التعبدية والضرورة وقضت بطلان الطرفة لكن في تقديم الجواز المشهور على الحقيقة كما  
عزاه يوسف والحقيقة كما عن أبي حنيفة والوقف كما عن مروجها الظاهر والوقف فقامت لاجتهادنا فامل نتائج

من أن الجواز المشهور

فما إذا الجواز

في أن الجواز المشهور

الأدلة لا تقيد بظاهر لزوم لاقتضاء العلم وهو من الأدلة الظنية كاذبة اللغة وما قولك أن المتواتر لو وجدنا واقع الخلاف فحينئذ وجوب التواتر  
لا ينافي الخلاف لفظاً طالخ الخالف عليه وغيره وانتهى قولك لو كان التواتر موجوداً لظفر به ثم بعد الزعم وأما أدلة سائر الأقاليم واجوبتها  
فقطر بها مترقلاً فليد في العالم بعد الخبر كونها لا من حقيقة في الواقع وعرفاً وشراً انه يشتمل من تضاعفها خادماً المروية عن  
الاهلية ثم ان استلزام صيغة الامر في التذكير كان شاملاً في غير ذلك من حيث صارت الجوازات لوجه المساوي احتمالها من اللفظ لا احتمال الحقيقة  
عنده رضاء القربة المخرج الخارج جبهة في كل يتعلق في اثبات ويجوز ان يرد في ردودهم ثم وبقي هذا الكلام المحقق السبيل وادعوا بغيره  
بأنه في رسم مقامات ما **المضمار الاول** فاعلم ان الحقيقة استعمال اللفظ في موضع لم يثبت له من حيث انه موضوع له والجواز استعمال اللفظ في  
موضع لم يثبت له من حيث انه موضوع له فقبل الاستعمال لا حقيقة ولا بخلاف الاستعمال الجازي لم يثبت له من حيث انه موضوع له فقبل  
اللفظ عند الاطلاق هو المعنى الحقيقي دون الجازي ان النقل في الاستعمال الجازية وهذا هو الجواز المروج **الثاني** ان يكون الاستعمال  
المعنى الجازية من حيث اذا اطلق اللفظ بتبادر من المعنى الحقيقي لكن اذا النقل في الاستعمال الجازية يتبدل في الخطاب على اللفظ على المعنى الحقيقي  
ام الجازي في هذا الاستعمال الى الوضع يرجح الحقيقة ويتبع التردد في الاستعمال لا يتوقف صلاً وهذا هو معنى الجواز **الثالث** ان يبلغ  
الاستعمال الاداء الجازية الى حد يتبادر من اللفظ اذا اطلق المعنى الحقيقي وبعد ملاحظة كثرة الاستعمال الجازية يتبدل في النظر الى المعنى الجازي ثم بعد  
ملاحظة الوضع وتعارضه قبل ترجيح الجواز به ويستمر رجاءه ولا يزال وقبل يقدم الوضع على التخار يتوقف وهذا هو الجواز الرابع  
ان يصل كثرة الاستعمال الى مرتبة يتبادر من خاف اللفظ المعنى ان كلاهما كما به الاشتراك اللفظية الخاف من ان يصل الاستعمال الى مرتبة  
لا يتبادر من اللفظ الى المعنى الجازي خلفه منقولة والفرق بين الاخيرين والثالث على قول من يقول بترجيح الجواز الرابع بعد استصحابها  
في انصرف اللفظ الى المعنى الجازي فحله عليه ان لا ينفك في كثرة الاستعمال والشبهة في الثالث تفضيله بحيث لو لم يترجح الجواز من دخل في الجواز  
الخارجية ولا ينافي في الجازية في الاخير الجازي من كون في الادهان واسع فيها بحيث لا ينافي في الحقيقة في هذا المعنى المنقول اليه وهذا الذي ذكرناه  
هو الحق في الفرق بين المراتب لاما قد يتوهم من ان ما كان استعمال اللفظ فيه من استعماله في المعنى الحقيقي فهو جاز مروج ان كان مسابها  
مع الاستعمال الجازي مساو وان كان الاستعمال في الجواز اكثر من الحقيقة فهو جاز راجح لان هذا الفرق مسلول لم يكون استعمال العلم في الجواز  
من الجواز الرابع ولم يقل به احد ولم يتوقف فيه من وقف في الجواز **واما المقام الثاني** فاعلم ان الحق إمكان وقوع الجواز الرابع لان الأصل  
فما شك في امكانه وامتناعه هو الامكان لطريقة العقلاء فانهم اذا شكوا في امكان شئ واعتناعه فهو عليه ثابراً لا مكان هذا الأصل  
بمعنى الفاعل ما هو من طريقة العقلاء ولعل فاعدهم هذه ما خذوه من الاستفهام فان أغلب المعاني هي المنقولة الذين يمكن الوقوع في الجواز  
المشكوك بالاعتماد **الثالث** فاعلم ان الحق وقوع الجواز الرابع في الخارج لا فاعدهم بوقوع المنقول التعبدية في الخارج وهو الخرافة  
المنقولة لا يمكن حصول الجواز من المرتبة الاولى الى المرتبة الثانية مشبهة بكثرة الاستعمال لا بطي المراتب الخاف منها من مرتبة الجواز الرابع لان الضميمة  
قضت بطلان الطرفة لان الاستعمال في المراتب ما حصل منه شبهة شافها فتم لم يصل الى حد الجواز الرابع يمكن التعلل عنها الى مرتبة النقل  
قبل من ان يبلغ المعنى الجازي الى مرتبة صار هو المتبادر من اللفظ فقد انعكس الامر مع المعنى الحقيقي فجاء به الجازي حقيقة ولا يتعارض وان لم  
يبلغ الى ذلك بل كان المتبادر هو المعنى الحقيقي فلا يشترط فيه تعارض الحقيقة والوضع فلا تعارض ايضا فليس الجواز الرابع صواباً في مدقوع بما من  
بين المراتب من مرتبة وان المراتب لو وجد اختصت نعم ان راد هذا الفاعل انه لا مثال بالفعل في ادائها يكون من باب الجواز المشهور وان كان في نفس الامر  
والفعل هو صحيح فاما لم يحد مثلاً بالفعل للجواز المشهور بل من تتبع وجدنا هذا الناس من الجواز المشهور كقولهم مثل الشبهة الثانية للجواز المشهور  
بعض الافراد المتابعة للطلقات كشروع الاكل والشرب في المعارف دون الاكل بقدر ذرة وان كان اللفظ يشبه حقيقة **وقد** ان المطلقاً  
في الافراد الشبهة ليست من باب الجواز بل من باب اطلاق الكل على الفرد بقرينة خاصة من اللفظ وهو السهو كما هو المتبادر واما **المقام**  
**الرابع** فاعلم ان الحق على حنيفة في الجواز المشهور بتقديم الحقيقة المروجة وعن أبي يوسف تقديم الجواز على العلوية والوقف وتتمك الموسطها **الرابع**  
الثالث استعمال اللفظ في المعنى الجازي الظن بل هو المشكوك لاعم لا غلبه لذهن مجرد السماع بذهاب الحقيقة والافلا حقيقة ثم بعد ملاحظة الاشياء  
مبصرة لاداء الجواز اقوى من الحقيقة بقرينة الشهرة **وقد** ان الغالب في استعمال اللفظ المفرد من اداة المعنى الجازي لكن بقرينة خارجية خالصة ومقابلة  
غير مجرد الشهرة واما استعمال هذا اللفظ بلا قرينة خارجية فالغالب فيها ارادة الحقيقة كما كان قبل زمان الشك وان كانت تلك الاستعمال  
بنفسها قبله ورجح فلما اطلق اللفظ من دون قرينة خارجية لظن اداة المعنى الحقيقية للعلوية الضمنية الرجحة على العلوية النوعية او يتوقف لحدود  
الغلبة في **واما المخرج** للحقيقة المروجة فلا يتمك باصالة الحقيقة في الاستعمال واستصحاب وجوب العمل على الحقيقة الثابتة قبل  
صحة اللفظ الجازي مشهوراً واستصحاب ظهور اللفظ في المعنى الحقيقي الثابت قبل صحة الحقيقة المروجة واستصحاب ظهور المعنى الحقيقي الذي كان  
قبل الانكشاف الى الاستعمال الجازي وان كان بعد صبره في الجواز مشهوراً واستصحاب علوية الغالب الى الاستعمال الجازي لان الجازية واستصحاب  
الحكم الضمني المستفاد من اللفظ قبل الانكشاف الى الشهرة وبالغلبة الضمنية الى ادعائها والكل فاسداً **والاول** فلان العلوية الصفة  
سواء جعلنا لها بمعية القاعدة او بمعية الأصل باعتبارها اما من باب الوصف الظاهر وهو غير حاصل واما من باب التعبدية لادله عليه لا من الكتاب  
ولا من السنة واما قوله تعالى او قلنا من رسول الايتان فمفاد ذلك لا نالهم كون العمل على الحقيقة تعبدية من لسان القوي ولا من السنة وهو



# اصول الفقه في معرفة ما لا يرد له من اللفظ في صحة التسليم وبناء الفرض على عدم الثالث ان لم يفعل بعد علمه وان لم يبلغ الواسطة اليه وعلى عدم الاول لو عاتبه على تركه

في  
الكتاب

واضح ولا من الاجماع ان لا يتم في العمل على الحقيقة فيما علم الموضوع من باب المطلق والثاني بنا في وقوع الاجماع من باب السببية المطلقة ولا من باب السببية المقيدة مضافا الى وجود القول بترجيح التجاوز للقول بالوقف فيما نحن فيه والاول بنا في وقوع الاجماع من باب السببية المطلقة والثاني بنا في وقوع الاجماع من باب السببية المقيدة ولا من الفعل الذي لا يدخل في اللفظ ولا من بناء الفرض ولا من بناء الفرض ولا من بناء الفرض ولا من بناء الفرض

لحقوا انهم قد علموا عدم الاجماع في كذا ما ياتى الحقيقة في باب الاستثناء الوارد في عقبة الجمل المنع فانهم اختلفوا في قبول رجوع الاستثناء الى الاخر وقيل الى الجميع بحيث لو رجع الى الاخر فقط صار مجازا وقيل بالاشترار اللفظي وقيل بالاعتقادي فيكون حقيقة سطح استعمال في الاخر فقط ام في الجميع قبل ذلك ايضاً لكن بزيادة انه لو رجع الى الواحد العوضا لما شاع عليه فهو حقيقة او لا او وسطا ام اخرجوا عن القولين الاول والثاني ورجوع الجميع الى الاخر قد رتبته على كل الاقوال عند فقهاء القرنين على غير وجه واما في غير الجمل فلان الاستثناء اللفظي والاعتقادي بالاعتقادي بالوقف واما على الاشترار اللفظي بالمعنى الاخر فلا مجال في التفرع من اداة الاخر عند عدم القرينة قد رتبته فان اريد بالآخر من الاستثناء ان اريد مع غيره كان مجازا وان كان غير المجاز لم يكن حقيقة اذ اظهر ذلك فاعلم ان من من قال بان صورة الاستثناء اللفظي والاعتقادي المعنى الاول يكون اللفظ عند عدم القرينة على اداة غير الاخر غير علة بالنسبة الى غير الجمل بل بحكم بعد اداة الغير من اللفظ لا من لوجج الاستثناء الى غير الجمل اذ لم يخص غير الاخر باصلا في الاستعمال الحقيقة فلا وجه للوقف في غير الجمل وروى الحق الجواز ان ذلك بان العمل بالاصلا كان من باب الوصف في غير حاصل هذا وان كان من باب السببية كان المراد ان القاعد قد استغنى عن ذلك في كونه ممنوعا عن الدليل على كونه ان كان المراد ان الاصل علم فعلق التحصيل في غير الجمل فيجب ان الثالث في الحادث اذا استثنى من غيره على اداة الاخراج والتجاوز ولكن متعلقه غير متعلق فلا وجه لاجزاء الاصل فان قلت يمكن في الجواز المشهور ان يكون الاصل عدم وجوب القرينة على اداة غير الجمل الحقيقة قلنا ان الثالث في الحادث اذا استثنى موجبا وانما الثالث في وصفها فان قلت على بلوغ الشئ المرتبة بغيره من غير حقيقة وقرينة على اداة مخالفة قلنا ان هذا الاصل لا يبعد الوصف فلا يبعد في باب اللفظ كما ان بناء الفرض على المعنى حيث ثبت الوصف واما الثاني فلان الاستثناء لا من الاشياء الغير لقارة بالذات فكل الشئ احدهما استعمالا لشيء آخر فقول هذا استعمالا لللفظ قبل صيرورته مجازا مشهورا واستعمالا بعد صيرورته مجازا مشهورا فان اردت ان الدليل على وجوب العمل باللفظ على معنى الحقيقة في كل تلك الاستثناءات على سبيل الاستغراق فيستصحب هذا الوجوب فضع اول المستصحب ثانيا الاستصحاب الاول حجاج السمع والبرهان ان الدليل قام على مجوز العمل على المعنى الحقيقة في الاستثناءات التي كانت قبل صيرورته اللفظ مجازا مشهورا غير ان اللفظ لا يستعمل في الاستثناءات المتأخرة عن المشهور لما عرف من ان كل استعمال في مجوز غير الاخر على وجوب العمل على المعنى الحقيقة في الاستثناءات التي حصلت بعد المشهور فضع المستصحب الاول الاستصحاب ثانيا مضافا الى ان الامر قبل حصول الشئ ان كان كائنا في العمل على الحقيقة فمما وجبه التحصيل في الاستثناءات المتأخرة عن المشهور وان اردت ان الدليل قائم على مجوز العمل على المعنى الحقيقة عند مطلق الاستعمال بشرط وجوب لكل في ضمن جميع الاستثناءات فيكون قوله ايضا الاستغراق كاحتمال الاول الا ان متعلق الوجوب الاستغراق خصوصية كل فرد وهو هنا افضل لكل شرط الوجوب في ضمن كل فرد بمعنى انه يجب الامثال بالكلية في ضمن اي فرد حصل خارجا فالحق ان عنده الجواب ان الساقط من الاحتمال الاول وان اردت الاخر اعظم مطلق الاستعمال لكن لا بشرط وجوب في ضمن كل الاستثناءات وهذا يمكن لا يتيان بالكلية في ضمن فرد واحد ولا يجب لكل بفرد اللفظ مجازا فحصل الامثال بالتكليف اي وجوب العمل على المعنى الحقيقة واما بعد فالوجوب مشكوك فلا يستصحب فان قلت على احتمال الاخر لم يشعل عند هذا الحاح في صيرورته مجازا مشهورا مضافا الى حصول الامثال من غير وجوب العمل على المعنى الحقيقة بل ومرتبة فلو استعمل بعد ذلك العمل على المعنى الحقيقة ولو مرتبة وبنية الاثر الثاني بعد القول بالفصل الاول وجوب العمل ولو مرتبة قبل صيرورته مجازا مشهورا مشروط بالاستعمال فاذا لم يشعل لم يجب ما لا وجوب لمرتبة بعد صيرورته مجازا مشهورا فضع المستصحب على فرض ان السليم فلا استصحابا فان قلت يستصحب جوا الامثال المشروط بالاستعمال الذي كان قبل صيرورته مشهورا احسن المطلق قلنا الموضوع متعدد بتعدد الاستعمال لا بوجبه الاستصحابا واما الثالث فلعين ما مر في الثاني واما الرابع فلاننا فرضنا كذا فيما كان اللفظ لا لا استعمالا لبيان وجه التحاطب لللفظ خلافا فان قلت في صورة العلم باللفظ لا لفظان حين اللفظ والشك فيه ونفي الاصل يتم العلم بالاستصحابا ونفي اداة الاجماع التركيب قلنا هذا مقولون عليكم اننا ان نقول في صورة العلم باللفظ لا لفظان حين اللفظ تحكم بظهور المعنى الجواز لظهور عند اللفظان كما هو المفروض وبالاجماع التركيب يتم العلم في معاصها فاما ان يبق باللساط او بتقديم الجواز لان ضمنية اجماعك التركيب اداة اللفظان في الاستعمال وضمنية اجماعنا ايضا ابقاء الظهور في المعنى الجواز وهذا ثبت فقدم على الثاني واما الرابع فلاننا فرضنا لا لفظان ولا لفظان في الغالب هو اللفظان واما السادس فلان الشك في هذا الاستصحابا فلا يبعد صافا لان الشك ملزم متشاعلا بالكلام ان يكون ما شاء وبذلك نسمع ان يحكم باداة الحقيقة بغير السماع الا ان يتم الكلام اذ قبل ان يلقى القرينة الصافية فان قلت لا شئ في المفروض حتى يكون في مرتبة صافية قلنا الشك حاصل لا ينفك عن اللفظ فلا يحسن السماع بحكم بالحقيقة بغير السماع اذ اصل الشئ في مرتبة الجواز فيوقف مضافا الى ان هذا الاستصحابا معارض استعمالا لظهور الجواز الذي حصل بعد اللفظان الى الاستعمال لان الجواز بتركيبها هو المفروض في الجواز المشهور واما السابع فلان الغالب فيما لا قرينة فيه بل الكل هو الحقيقة وفيما كان فيه قرينة هو الجواز وما جاز مشهور لا نعلم انه من الصفات الاولى والثاني لاحتمال كون الشئ في مرتبة وعدمه وهو وصف خارج عن القميين في نظرنا وان

في  
الكتاب







العباد من قومهم ولا طاعة للعقائد على ذلك الأمر الأول في الواسطة الثالثة وقال لم يثبت بالمطابق ان باء الواسطة به اذا طالع  
 الخطاب امثال به قبل الواسطة ولا نقاش المسلمين على كونها الواسطة مع انما هو الواجب الكثرة ولم يقل ان الله امر بها  
 وكذا الخاضعة لفظ على كونها الواسطة مع انما هو الواجب الكثرة ولم يقل ان الله امر بها  
 الاخر بان الذليل الخارج قد قام على ذلك الامر الواسطة مع انما هو الواجب الكثرة ولم يقل ان الله امر بها  
 فمن الامر عليه عند فعله القرينة فاورقهم من قبل ان يقول من هذا من قبل بالامر الاول وهو خارج عن محراب النزاع لوجود القرينة  
 استدلوا بالقرينة بان قول القائل من هذا من قبل بالامر الاول وهو خارج عن محراب النزاع لوجود القرينة  
 في كلام الامر الاول اذا قال العبد بعد ذلك لا يخرج من القرينة في المثال قائمة على ان غرض الامر الاول والامر الثاني والامر الثالث  
 الوجوه ما عدم فهم الامر العبد بعد ذلك لا يخرج من القرينة في المثال قائمة على ان غرض الامر الاول والامر الثاني والامر الثالث  
 الامر الى الامر الثاني في الاطلاق بل انما هو حيث لم يكن الامر معوضا الى الثاني وكان تعيين الماتو به من الامر الاول فلو عين سلطانا  
 حاكما في بلد فوض اليه امر البلد لم يكن اول الامر حاكم على البلد على الاشياء الخاصة من الامر الاول وهو السلطان ثم لوجه احد من عند السلطان  
 واخر من السلطان انما كان باء امر البلد بالامر الثاني في العين كان هذا الامر السلطان على اهل البلد فاضطررنا لاختلافنا في الامر الاول  
 عقبت الخطر وظهر واحتمل او توهم هل يعيد الوجوه ام لا على احوال الوجوه والتدريج لا باحة الخاصة والاباحة العامة مطلقا لوجود الوقت  
 التفسير لما قبل انتهى في احوال الامر بوزال على انتهى كقوله نعم انما السليح الاشهر الحرم فاقولوا المشركين ولا تسلطوا فاضطادوا والكلام فيه يقع في مقام  
**اما المقام الاول** فاعلم ان النزاع المذكور يرجع الى ان الخطر السابق هل هو قرينة صادرة عن معنى التحقيق ام لا وهذا النزاع خارج  
 في كل الصور وكل الالفاظ في الوجوه في تخصص من بين الالفاظ بالنزاع في تخصص خصوص الصور المذكورة بالجدال فان الصور في كثير من اختلاف  
 ويمكن توجيه ذلك بان تعدل خصوص الصور في الامكان جيبا وضبطها والتكلم فيها وكان ذلك فوق طائفة البشر ولم يكن بهذا العلم التفرع لها  
 واما احوال القواني واصنافها التي لها جبرها معناه وافراد كثير فيهم مختلفون فيهم لا خفاء في كونها صادرة عن القرينة كاذرة القرينة اللطيفة  
 وفيهم يكون عكس ذلك وفيهم يكون بغير خفاء فيقع النزاع فيه لادله وكثرة الخلق الجاهلة به وخفايته وذلك كتر اعم من صلاته الشهيرة في الجاهل والشهيرة  
 وفي ان القيمة المرجع الى بعض افراد العلم هل يحصل الام لا في ان الاستثناء الواقع عقبت الخطر بغير عن الوجوه بل لا فظلم ان النزاع فيها يقع  
 لاجل الشك في الصفة وفي خصوص اصنافها واما خصوصية الامر فلا بد من علمها في النزاع **واما المقام الثاني** فاعلم ان النزاع انما هو  
 فيما كان بين الخطر وما هو به كقول السائل الما بعد عليه الجحيف الكلاب من اشر ب منة واقضافا لانا تارة الما بعد الاشر ب منة واقضافا  
 لا يتغير فاشرب منه ونوشا واما حقوق القائل العبد بعد منه باء من الخروج من الجحيف اخرج من الجحيف الى المكث فليس ما نحن فيه **واما المقام**  
**الثالث** فاعلم ان النزاع الاصل الاصيل في المسئلة يظهر من بعض الترددات بانها ان قلنا بان عدا القرينة جبر مقتضى الشك في وجوده او في  
 عدم القرينة جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر عدم القرينة جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده  
 فحكم بان الاصل عدم وجود مقتضى فتوقف العمل على المعنى الحقيقي وان قلنا ان مقتضى نفس اللفظ الموضوع والقرينة ما عدا مقتضى الشك فيها  
 في الاصل عدم المانع فحكم بالحقيقة فالامر فيها عن جبر في العمل على المعنى الحقيقي وعدمه ما به مداركون عدم القرينة جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده  
 المانع فان قلنا فالاصل الوقف وان قلنا بان الثاني فالاصل العمل على الحقيقة لان مرجع الشك الى الشك في وجود المانع المنفي بالاصل وفيه  
 انان قلنا بان القرينة مانعة فلا شك في اجزاء المانع ولزم العمل على الحقيقة وان قلنا بان عدمها جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده  
 ايضا لانه على ذلك جبر مقتضى من كبا من احدهما اللفظ الموضوع وهو موجود بالعبان والاخر عدم القرينة وهو موجود موافقا ل  
 فان الاصل عدم القرينة فاحل الجبرين ثابت بالوجود والاخر بالاصل فحكم بتحقق مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده  
 جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده  
 بالصفة له ويؤيد ذلك الحاد على المذهبين لا من يتبعن الحد واما اجزاء الاصل بالتبني الى عدم صافية الحاد فهو ايضا على المذهبين هذا  
 فلا فرق بين الصوتين فان قلت ضل ما ذكرنا نقول فيما نحن فيه انما هو من القسم الاخير ان الاصل هو العمل على الحقيقة لاصلا عدم كون ذلك  
 الشيء معناه الواقع بعد الخطر ما عدا القرينة قلنا هذا الاصل في اللزوم وهو فيما عدا جبره كما استعرضنا فان قلنا الاصل الحقيقة لاصلا عدم كون ذلك  
 الا القرينة قلنا ان اردنا عدم اتفاق الخطاب في عدم اذ هو لفظ الواقع بعد الخطر وان اردنا عدم اتفاق الحكم فكذلك لو سلمنا امكان عدم  
 اتفاقهما قلنا ان خلاف الظاهر والاصل عند ظهور العدا ليعمل به بل لفظ في الموضوع المستنبط جبر فان الظاهر هو الاتفاق فان قلنا الاصل  
 لا يستحق الظهور قلنا الجواب في الجدل الشهير فان قلنا الاصل وجوب العمل على الحقيقة لان الاصل في الاشياء الحقيقة قلنا من الجواب عن ذلك  
 سابقا نظرا لان الحق من حيث الاصل الوقف وانما من حيث الادلة الخارجة فالحق ان الامر الوارد عقبت الخطر بغير بالاباحة المانع لا يتم مطابقة  
 وان كان الظاهر من الاطلاق هو الاضرب الى الاباحة الخاصة اعني شأنا الطرفين لنا على ذلك التبادر فانا لتبادر من قول الحق اخرج من الجحيف  
 بعد منه باء من غير ليس الا في الخرج فالذي قبل عليه اخرج مطابقة هو مطلق الاذن من دون تعيين فصل واما اطلاق لفظ اخرج فانه  
 اضرب الى الاباحة المانع لا حتى اما القائلين بالاستئذان فانما نحن فيه في غير معلوم جبر مقتضى الشك في وجوده او في جبر مقتضى الشك في وجوده

في كل صورة  
 في كل صورة

في كل صورة  
 في كل صورة







أظهرها المكمل هو غايته في الزائد للبدن لا لذكر اللفظ المراد بالمرء الفرد الواحد في المرة التقييد لا أمثالها فكذا على تعدد المطلوبين فلنا عدم جواز اجتماع الأمرين انتهى  
أقولنا بطلانه ولكن لم يعين المأمور به فيها بشرط اللا بشرط والمهمة يكون احتمال كعدد المطلوبين لأن التقييد للتشريع وبطلان الفرق بين الآخرين في الشتر في وجهه ينتج  
أوردته وكان

فيما يتعلق  
بالتشريع  
والأحكام

لذلك خارج أو لا جاز في ذلك وعقوبته لم يعين بالتقيد لا أمثالها بل بكون التبيين لأنما عندنا للمعنى وألعدا مكانا تعيين مثلا  
حصل الأمثال إذا احتج إلى تعيين المأمور به والمذكور من بين الأفراد لما في بهاد دفع في الصواب الأخيرة التي حصل فيها الأمثال استخرج بالمرء  
فما خرج مقتضى ما بهد والوقوف بتزاعا وقطعها ما بهد في مقام الارث فلو كان المقصود ما بهد لم يهره موليها لمعتق لمز انتفى لا التبا للمعتق وان كان  
العتق بتزاعا ووليها في المثال المذكور وحط القول بالمرء اللا بشرط والطبيعة يلقى لا مر على جواز اجتماع الأمرين انتهى بقية بالتفصيل المذكور  
في صفة المثال لأن الذي مقتضى المطلوب لا يستبعد من اللفظ وهو ما في انتهى فيها إنما هو وليها عندنا لا يتيان بالان لا بدعنا لذلك على  
لزمه وجوازه والأمثال التي إنما يمكن بالأمثال في ضمن فرد وتخصا حاصل في غير من الجميع بان بان بفرد واحد من فردا فلو كان بفردا على  
الواحد دفعه لكان أنبأ الأكثر بقصد الأمثال وقد ظهر أنه تشريع وعمر وأما الفرق بين اللا بشرط والطبيعة فيهم تصور من تلك الطبيعة  
أن يفرد اللا بشرط والطبيعة فيهم تصور من تلك الطبيعة لأن يفرد بينهما بان يحصل الأمثال في الأفراد أو الأند على الواحد على القول بالطبيعة  
على الوجه الذي مر من أن اللفظ لا يلهي شين لزم لا يتيان بالمهمة في الجملة وحسبها يحصل الأمثال والتخص في الزاوية بقية على القول بالمهمة  
القول بالمرء اللا بشرط وان كان ذلك بعدا ايق على العقل بالمهمة قد يرد ويمكن أن يفرد بينهما في التنية فان القابل بالمرء اللا بشرط عند الأمثال  
كان ذلك بعينه ايق على القول بالمهمة قد يرد ويمكن أن يفرد بينهما في التنية فان القابل بالمرء اللا بشرط عند الأمثال  
بالمرء فينوي في أن بالصلوة مراد المأمور به عنده هو الصلوة مرء وأما القابل بالمهمة فينوي لا يتيان بالمأمور به من دون تقييد بالمرء هذا  
كله لانا قلنا بان المراد من المرء هو الفرد الواحد وأما إذا كان المراد منها الفرد في الموضع فبعضها فنقول إذا كان المراد من المرء معناها  
الاعمى المتغير فيقول بالمرء التقييد لا يحصل الأمثال به ولين أن بالجميع ففرد واحدة كما مثلنا وذلك لأن القابل بالمرء التقييد به يقول أن  
اللفظ لا على شأن المهمة دفعه واحدة والدفع الأول دفع وان كانت حاصل عندنا لا يتيان بفرد واحد لأن عندنا لا يتيان بالجميع دفعه واحدة  
ولكن القائل المنقح من حصول الأمثال إنما هو العلم الأول من الدفع وأما السائل فإلم يكن دليل على جواز لا يتيان بأكثر من واحد وحصول الأمثال  
عند لا يتيان بأكثر من لا يتيان بأكثر عند لا يتيان بالجميع دفعه واحدة بقصد الأمثال بان أنكر حراما للبدن عنده لا حصل فان كل ما لم يحصل جواز  
شرعا لم يفعله بقصد من الشارع فقصده حصول العتق بالنسبة إلى جميع الأفراد في حق لا يتيان بالجميع دفعه واحدة فإلم يكن دليل على حصول  
الأمثال والوصول من الشارع هو الصواب الأول لا الأخيرة فإلم يكن دليل على جوازها كان لا يتيان بأكثر من لا يتيان بها حراما وإذا كان حراما كان أمثال  
بالمرء التقييد به غير حاصل لا نكران منها عن لا يتيان بالمرء لا بشرط ودفعه واحدة لما من عند الدليل وإذا كان لا يتيان بالمرء لا بشرط  
كان مخالفا للأمثال لا أمثال على هذا القول إنما يحصل عند تركه لا أنكر ولم يتذكر والحاصل أنه لا فرق في عدم حصول الأمثال عند لا يتيان  
بالجميع دفعه واحدة بين القول بان المراد من المرء المعنى الاخص والاعمى فإلم يكن دليل على ذلك القول كان لا يتيان بالمرء لا بشرط وأما على القول بان المرء  
المرء معناه الاخص فلا جاز لا لا لا لفظ على عدم لا يتيان بأكثر من فرد وأما على القول بان المرء المذكر معناه الاعمى فكذلك لا يحصل الأمثال الا على  
ذلك لا الأصل عليه ولا على لا يتيان بأكثر من فرد ولا نفيين ذلك لا اللفظ على حرة الزائد وبين ذلك الأصل المحررة البدن على حصول المحررة  
الصوتين فالأمثال لا يحصل بالنسبة إلى المعنيين من المرء على القول بالمرء التقييد به عند لا يتيان بالجميع دفعه واحدة وأما إذا كان المراد من المرء  
المعنى المطلوب لا لا لا معنى على جواز اجتماع الأمرين انتهى بعد ما تفصيل التقييد بها كان المراد من المرء التقييد بالمرء الواحد وأما الثبات كون الويد  
على الواحد منها عند وان كان المراد من المرء الدفع فإلم يكن دليل على ذلك القول بان المرء المذكر معناه الاعمى فكذلك لا يحصل الأمثال الا على  
الدفع في ضمن الجميع بعدا مكان لا يتيان بالدفع في ضمن الجميع بعدا مكان لا يتيان بالدفع في ضمن الجميع بعدا مكان لا يتيان بالدفع في ضمن الجميع بعدا مكان  
يحصل الأمثال به ولولاه في ضمن الجميع دفعه واحدة وإذا صار حراما كان حكم المسألة متغيرا على جواز اجتماع الأمرين انتهى قد تفصيل سابقا  
وكذا الكلام بالنسبة إلى المرء اللا بشرط والطبيعة كليهما والفرق بين التعدد المطلوب في الصوتين مع أنه في كليهما معنى على جواز اجتماع الأمرين انتهى  
بالتفصيل المذكور هو أن حرة الزاوية لا يكون المراد من المرء الفرد الواحد إنما كان من الدليل اللفظي أي من دلالة اللفظ بخلاف ما إذا كان المراد  
منها الدفع فان المحررة حصلت من قبل خارج هو البدن وأما المرء اللا بشرط والطبيعة فالمرء بها ايق على جواز اجتماع الأمرين انتهى وكان  
المحررة في الصوتين المعنى كون المراد من المرء المعنيين إنما ثبت من دليل خارج لا من اللفظ فلا فرق في تلك الطبيعة وأما التكرار فيحصل الأمثال  
منه بعد لا يتيان بكل الأفراد الممكنة سواء التباد فإلم يكن دليل على ذلك القول بان المرء المذكر معناه الاعمى فكذلك لا يحصل الأمثال الا على  
الأصل اللفظي لا اجتماعا وفي الآخرين يجري الأصل من حيث دلالة اللفظ ووضعها الأصل على القول بان الأصل في التكرار إذا كان الشك  
أن التكرار بعد ثبوته هل هو تقييد أو فاعله مطلوب هو الأول لا لرجوع الشك إلى الشك في جنسية الأفراد المأمور به وعدمها فإلم يكن دليل على ذلك  
مستقلا من عملها فإلم يكن دليل على ذلك القول بان المرء المذكر معناه الاعمى فكذلك لا يحصل الأمثال الا على  
لا يتيان بكل الأفراد فتقول لا يحصل القطع بالأمثال مع هذا الشك لا بعد لا يتيان بكل مقتضى قاعدة الاشتغال واستصحاب الحال أن لا يحكم  
بالأمثال ومفوط الأمر لا بعد لا يتيان بالكل وهذا عن التكرار التقييد مصافا فلا الأصل البراءة عن تعدد التكليف اللازم على مرض كونه تعدد  
مطلوبيا إذ يكون كل فرد واجبا مستقلا ويكون التكليف متعددا والأصل البراءة عن تعدد التكليف اللازم على مرض كونه تعدد  
وأصل البراءة عن حكم الاتحاد التكليف ويحصل الأمثال لا بعد لا يتيان بالكل وإزا والأمرين المرء اللا بشرط والطبيعة اللا بشرط



بنی بکر بن وائل

وبين المتشاكلين فالأصل العيني كون الأمر المراد بالاشتراك هو الشيء نفسه لا الأصل  
والأصل العيني على التقديرين والثاني منه بالأصل **فان قلت** حصة الواحد على المرة مقتطوع بها على التقديرين بما على تعدد المطلوب فيكون  
اللفظ وأما على الآخر فيمنع من حصة الشرح فلا أصل في البين **قلنا** انه على الآخر من جهة الزائد الذي به يقصد الشرع لا مطا اذ لو لم يقصد  
بالزائد لما كان الاثنان به متباينين بخلاف المقطوع فان الاثنان بالزائد غير حرام مطا لتعلق التقييد به كما انه لو لم يكن الشارع من صلوة خمس  
تكون لم يجز الاثنان بها **وايضا** في الأمر من جهة التقييد بالاشتراك او بينهما وبين المهيئ للشرط فالأصل المرة التقييد لأصل الاشتغال  
اذ على الآخر من لوان بالزائد لم يكن متبايناً بالاشتراك فالأصل في ذلك حصة الواحد للشرع بخلاف الأول في المرة التقييد فان المأمور به مركب  
من الاثنان بالفرق الأول وترك الزائد بحيث لو كان الزائد لم يكن مثلاً أصلاً ومقتضى قاعدة الاشتغال واستصحاب عدم حصول الاشتغال هو  
ان لا يكون مثلاً أصلاً الذي بالزائد هذا عين المرة التقييد **فان قلت** هذا يتم اذ الكلف لا يرد تدبيرا واما لو لم يتم فانه لا يتم اذ  
قلنا بعدم جواز اجتماع الأمرين فان الاشتراك غير حاصل حتى على الآخر من جهة الزائد **قلنا** في ذلك المقام انهم خصم بالزائد التقييد  
لأصل البراءة من تعدد التكليفات في المرة للابشر والمهيئ للابشر الموجب لتعدد العقاب فذلك بخلاف بالنسبة الى الشرع فيكون الزائد  
فان قلنا بتعدد التكليفات العقاب في التعنى لان على التقديرين فواضح وأما على الأول فلان لما هو مقتضى بشرى محرم كاجل البدعة  
وهو ما زاد على الأمر الواحد قلنا في بين المقامين اذ على الآخر من جهة الاشتغال ولا يتم انهم خصم بالزائد لا يقصد الشرع بخلاف التقييد  
فان الاشتغال مع الأصل الذي بالزائد يقصد به الشرع كطلوبية ام لا فنهية تكليف لا بد فاذ الذي بالافراد دفعه لا يقصد الشرع بخلاف التقييد  
الزائد على الواحد كان مثلاً على الآخر من جهة الزائد فنهية تكليف فاعداً الاشتغال واستصحاب عدم حصول الاشتغال ان يحكم بالاشتغال  
**فان قلت** لو لم يرد دفعه ولم يقصد الشرع والاشتغال الا بواحد من جهة الآخر من جهة الاشتغال ولا يتم وعلى الأول لا يحصل  
للاثنان بالزائد وحصل انهم سقوا من ترك الاشتغال بالما هو به لان هذا الكلف مع انه قد ترك الاشتغال لا يبق لم يؤمر به هو الأمر الواحد المقصود  
منه اخص بقصد الاشتغال بالأمر الواحد المقصود وهو به وحرام لان المأمور به هو الأمر الواحد المقصود لا الاثنان بالآخر لا المقصود الا بالاشتغال  
حيثما رداً لان أصل البراءة عن تعدد التكليفات من حصول الأمر في الزائد **وايضا** لا يتم حصول الاشتغال بواحد الأول  
ان أصل الاشتغال مقتضى أصل البراءة عند التعارض **وايضا** في الأمر من جهة المرة التقييد وتعدد المطلوب في الأول بالما هو به اذ لا يتم  
المرة للابشر وبين المهيئ للابشر وبين التكرار لتعدد المطلوب فانهم تقدم الاولين لأصل البراءة عن تعدد التكليفات كان تدبيرا او فنهية  
وظنا بجواز اجتماع الأمرين انتهى اذ انما بالزائد بقصد الاشتغال ولا فلا في انهم يحصل الاشتغال ولا في انهم يحصل الاشتغال  
على أي حال لا بالنسبة الى أحد الافراد وتوهم تعدد التكليفات الاولين انهم يحرمون الزائد بالأصل مدقوع بخلاف من جواز الاثنان بالزائد لا يقصد الشرع  
على الأولين وأما على التكرار فلا بد من الاثنان بالزائد مطا فنهية تكليفات يمكن وضع حصة الزائد من وجوبه واما الذي بالافراد دفعه  
بقصد الاشتغال بالجميع ولم يجوز اجتماع الأمرين انتهى لأصل انهم المرة او المهيئ لأصل عدم حصول الاشتغال لا بدعية لغيره بالتكرار فالمرور  
او المهيئ مقدمه على كل حال **وايضا** في الأمر من جهة المرة التقييد فالأصل من جهة الاثنان تدبيرا ان تعدد التكليفات ثابت في الأمرين  
وكذا حصول الاشتغال في الجملة على القولين وأما ان الذي بالافراد دفعه وجوز اجتماع الأمرين في كل بقية وان لم يجوز فالأصل المرة  
واستصحاب عدم حصول الاشتغال كما بدعية لغيره بالتكرار **وايضا** في الأمر من جهة المرة التقييد فالأصل من جهة الاثنان تدبيرا ان تعدد التكليفات ثابت في الأمرين  
خاص على التكرار التقييد دون المرة التقييد والأصل عدم حصول الاشتغال في ذلك في التدبري بل يمكن ترجيح التكرار لان لوانه بغيره  
اولاً ثم ما عر فعل المرة التقييد في التكليف والأمر لا ينافي لذهاب فنهية وعدم امكانه بعد ذلك ما على التكرار التقييد فالتكليف الأمر السابق  
والأصل بقاءه فيكون الحق التكرار ويمكن دفع هذا بالنقض لانه لو كان التكليف بغيره ثم لم يأت بعضاً من الافراد الاخر في زمن امكانه وفي قد على  
الافراد الممكنة بعد ذلك فيكون التكرار التقييد لا يمكنه الاشتغال بالامر بعد ذلك لانه ما وقتها فيكون الامر مرتفعاً اذ على ذلك لا بد من الاثنان  
بكل الافراد الممكنة حتى يحصل الاشتغال في وقتها فاما بعض الافراد الممكنة فانه يمكنه الاشتغال أصلاً فلا يكون الامر باقياً وعلى المرة التقييد بالامر  
بان لا يمكنه عندئذ بالافراد اللاحقة فيحصل الاشتغال وان استوفى بقاء الامر ودفعه فالأصل مع البقاء فيكون الامر متفهماً  
خرج البقاء فيكون الامر مرة تقييداً في عرف ذلك فلهذا ما خرج احكام ما يرد في ذلك كذا الأمر من المرة والمهيئ للابشر  
وبين التكرار التقييد لوان المرة التقييد والتكرار التقييد والتكرار التقييد **وايضا** الأصل للفظ الاشتغال  
المتفهم فهو الوقف لوقفه لا لفظاً فانه لم يبدل على الوجه لا محذور ولا بد من الوقف من حيث اللفظ واما الأصل للفظ  
الاجتهاد بالنسبة الى هذا الأصل لفظاً وان كان هو بقاء فهاهنا بالنسبة الى ما لا بد من استقراره والبقاء ونحوها فهو خارج عن الوقف  
للمرة والتكرار لان الوقف للمهيئ متيقن بل بقوله لفظاً التواضع حال الوقف للمهيئ قطعاً والأصل عدم الثبوت الى اعتبار الزائد لان يقال للموضوع  
لذا كان مركباً اعتباراً او كان في الخارج شيئاً واحداً في التحليل العقلي مركباً كالانسان ونحوه فيكون الاثنان واجبا بالنسبة الى الخارج فيكون الوقف  
كأنه لا يشترط ملاحظة التركيب العقلي ولا بعدد اللفظان اذا اكتفى باللفظ الواحد لا محذور لان الاثنان لو احل الموضوع قطعي المحذور  
ولكن لا نعلم متعلق اللفظان فغند ذلك يكون اشك في المحذور فلا يجوز على استصحابه اي استصحاب عدم اللفظان التواضع الى المرة والتكرار الزائد







اولهية ام لا بل من الوفاق الاعم ان المصنوق بالاعتق لاخصر ما كان الواجب مضيقا من جهة الرخصة والاختصاص ومحدودا بوقت معين وبالمعنى الاعم ما اضاف من جهة  
الرخصة والموسع بالمعنى الاخصر ما وسع من الجهتين المذكورتين وبالمعنى الاعم ما وسع من جهة الاختصاص والافعال بالاعتق لاخصر ما يكون الشيء لازم التجمل وغيره  
بوقت وبالمعنى الاعم ان يكون الشيء لازم التجمل وان كان محذورا ثم العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى من جهة العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى  
للمقام والنسبة بين المذكورات واضحة بعد التامل الصافي وكذا الاصل في مسايل الدوران ثم ثمة القول بالمعنى جواز التاخير في كل اللفظ وفترة الاشتراك بين العود والتقييد

بل الخوض في المسئلة من بيان اقسام العود واختلافها وذكر النسبة بينها وذكر الفرق بين الاحتمالات والاقوال فاسهل الاصل في بيانها مقامات وجوز ان لا  
**المقام الاول** فاعلم ان لكل من العود والموسع والمضيق وجهين احدهما عام والآخر خاص فاما المضيق بالمعنى الاخصر فهو ما كان  
الواجب مضيقا من جهتين جهة الرخصة وجهة الاختصاص ويكون مع ذلك محذورا بوقت معين مثل ما مضى من جهة العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى  
من جهة العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى من جهة العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى من جهة العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى

المضيق بالمعنى الاعم هو ما كان مضيقا من جهة الرخصة وان كان موسعا من جهة الاختصاص كما في ما مضى من جهة العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى  
بالتاخير اما لو اخرج عينا وان لم يبعد اخر من جهة الاختصاص فليس من جهة الاختصاص كما في ما مضى من جهة العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى  
ان يكون الشيء موسعا من جهتين المذكورتين كالقول بوجوبه على المشي ومعا الاعم هو ان يكون موسعا من جهة الاختصاص وان كان مضيقا  
من جهة الرخصة كما في ما مضى من جهة العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى من جهة العود بوقت معين او بعد ذلك وعلى التقديرين ما مضى

هو ان يكون الوقت الاول من اربعة الامكان من المطلوب بحيث لو اخل باول الوقت واخره لم يكن ممثلا أصلا ولما تعدد مطلوبا كان المطلوب  
شبهين المميز من حيث هو وقت كان زمانا لا مكانا ولو اخل بالعدد المطلوبين وبقي عليه المطلوب الآخر  
فالمخرج ان يجب عليك ان اقل زمانا مكانا فانه عصمت في الثاني وان عصمت في الثالث وهكذا على التقديرين الاربع اما  
يكون العود حقيقة او عرفا في الاول باجم التاخير العقلي وفي الاخر باجم التاخير المعنوي في الاخير باجم اذ صدق ان اقل زمانا بالعلم والعرف  
مختلف في المقامات فهي مثل السعة المأمورة لولا ان اقل التاخير عرفا في مثل الامر بغير اجم والهند لا يصدق التاخير المعنوي بناخير يوم وسبق  
وتحويها حاصل الاقسام اثنا عشر مما علم ان النسبة بين المعنى العائلي كل من الموسع المضيق والعود والمعنى الخاص منها عموم وخصوص ومما بين  
المضيق بالمعنى الاخصر الموسع بالمعنى الاخصر ثانيا على ان المضيق من جهة الرخصة وعكسه الموسع من جهة الاختصاص الاعم والموسع بالمعنى  
الاعم عموم وخصوص وجودة الاجتماع والافراد من جانب الموسع الفرضي البوهم ومن جانب المضيق صوم ومضاد بين المضيق بالمعنى  
الاخصر كل وبين العود بالمعنى الاخصر كل الاول غير محذور بوقت ولا اخر محذور بوقت وبين العود بالمعنى الاخصر كل

بالمعنى الاعم عموم وخصوص من الاخر فان كل ما صدق عليه العود بالمعنى الاخصر كما في صدق عليه المضيق بالمعنى الاعم بخلاف العكس لصدق المضيق  
الاعم على صوم رمضان بخلاف العود بالمعنى الاخصر الذي لا يصدق عليه عدم التحد ببالوقت وبين العود بالمعنى الاخصر والموسع بالمعنى الاخصر ثانيا على ان  
اذا ماخوذ في الاول التجمل دون الاخر وبين العود بالمعنى الاخصر الموسع بالمعنى الاعم عموم وخصوص مادة الاجتماع والجم ومادة الافراد الموسع  
الفرضي البوهم وبين العود بالمعنى الاعم والمضيق بالمعنى الاخصر عموم وخصوص صوم رمضان على الصوفى ومضاد صوم رمضان على اجم وبين  
العود بالمعنى الاعم والمضيق بالمعنى الاعم السواء لقول كل منهما كلاما من المثالبين وبين العود بالمعنى الاعم والموسع بالمعنى الاخصر ثانيا على ان اذا ماخوذ

في الاول التجمل بخلاف الاخر فان الماخوذ فيه عدم التجمل وبين العود بالمعنى الاعم عموم وخصوص صوم رمضان على الصوفى ومضاد صوم رمضان على اجم وبين  
مضاد صوم رمضان على الفرضي البوهم هذا هو النسبة بين العود والتعدد والمذكوران واما اذا كان المراد بالعود التقييد فالنسبة  
المتأينة لها وكذا الثانية منها اذا العود التقييد لا يصدق على شيء من المثالبين المذكورين ويصدق عليها المضيق بالمعنى الاعم بل يصدق العود التقييد  
على اجم اقلنا بصدق حصول الامثال بالمرجع عند التاخير في كون الضيق من جهتين ولكن ليس مقيدا بوقت معين ومحدودا به فيصدق عليه المضيق  
بالمعنى الاعم اجم كالعود فيكون النسبة اعم واخص مطلقا واما الثالثة منها فالظاهريتها لها واما الرابعة فتبين العود والعوض للمطلقان فهما  
بالتباين الكلي كالثالثة اذ بعد كون العود تقييدا يكون الضيق من جهتين والموسع لا يصدق فيه ولو من جهة واحدة اما الخامسة منها فبانها  
اذا فرضنا ان اجم ما بين هب الامثال فانه يصدق العود بالمعنى الاعم على اجم والصود دون المضيق بالمعنى الاخصر فيصدق على الاخر  
خاصة بعد تحديدها لاول زمان معين واما السادسة منها فالحق ان التباين بين عموم وخصوص مطلق اذ للعود بالمعنى الاعم يصدق على اجم  
فرضنا كونه تقييدا اجم فصدق على الصواب بخلاف العود التقييد فانه يصدق على اجم والصود دون التقييد واما السابعة فبانها  
الثامنة فكما لتابعة اي النسبة التباين لا الهومن وجوه **اما المقام الثاني** فقولنا ان الامر من الموسع بالمعنى الاخصر والمضيق بالمعنى

الاعم فالاصل الاول لاصالة البراءة عن تعدد التكليف وحصول الامور اذا دار بين الموسع بالمعنى الاخصر والمضيق بالمعنى الاعم الشامل للجم فكذلك الامر  
المراد الدوران بين الموسع وهذا الفرق من المضيق بالمعنى الاعم لا مطلقا لما ذكرنا في دار بين الموسع بالمعنى الاخصر والاصل المضيق لا اصل  
ويمكن ان يكون الاصل الموسع لاستغناء بقا الامر بعد الوقت ويمكن ان يكون بالموسع من جهة الضيق من اخرى اذ وقت الاصل ليس تجلدا والوقت يجب به  
التجمل الاصل الشغل لسلم عن المخاض فلو اخرجنا من وقت المضيق حكم باستغناء بقا الامر من حصول الامتثال على وجه الايمان

ح وان اجم بالتاخير فانه **المقام الثالث** الامر من الموسع من جهتين فالحكم بالتجمل ثم بعد التاخير وجوبه بالانسان وحصول الامثال خارج والمضيق من جهتين  
من الارض وحق الاجماع المركب بوجهين موسعين جهة مضيقا من جهة الموضع والآخر من جهة الموضع فاما مضيقا من جهة الموضع وموسع  
الحديثين فكلنا نحن بخلاف الاجماع المركب مع كون ضمة الطرفين الاصل للقضاء في الدليل الاجتهاد كما في هذا وسيجيء في التاخير ولو  
سلمنا عدم جواز التاخير في كون احد الطرفين مؤبدا بل اجتهاد لوجه استحقاق الامر وحكما بالموسع من جهتين لقوة ضمة هذا الطرف المعنى



والمرغوبين بالقول بالقدور والقول بعدم القدر واضحه وبين القول بالقدور المستقام من المقتضى من الخارج التقييد على الاول لعدم المطلوب على الاخر وفيه  
نظر واضح ويمكن فرض المقتضى عند التفاضل وبين القول المستقام من الدليل الشرعي والعقل المستقل حصول التفاضل عند ذلك دليل خارجي على الوقتية

موسع على الاول لا الاخر  
استصحاب الامر بهذا اذا كان الامر بين الموسع والمضيق بالهبة لاخص بالمضيق بالهبة الاخر كان لا يتبين بالامور به عند وقت المضيق بمكانا واما ان لم يكن  
من الايمان به لا بعد فان وقت المضيق بالاصل هو المضيق بالهبة لاخص لا يتبين ان شاء الله تعالى بعد ذلك المضيق بعدم تعلقه بالاصل  
وجوه المنازع في الوقتية الموسع من جهتين يكون التكليف بما اذا عدم الامكان في بعض وقاات الموسع لا يستلزم سقوط الواجب الموسع راسا فيلزم  
القوس يلزم ثقلو التكليف بعد الامكان وعلى الضيق لا يخلو التكليف راسا واصالة البراءة بوقوع الضيق ولا يمكن التمسك باستصحاب الامر بعدم  
القطع بتعلقه الزمان الاول حتى يستصحب القابل بالمضيق هذا الفرض يقول بعد ثقلو التكليف مساو الاصل وهو ان الامر بين المضيق بالهبة  
الامر الذي هو الموسع بالهبة لا في الاصل المضيق بالهبة الاخر ذلك كما اذا دار الامر بين كون الواجب بعد المطلوبيا كالحج او مضيقا كالصوم  
**والوجه في هذا الاصل اما في صورة عدم امكان الايمان بالفعلة في وقت الضيق فقد مر بها فيمكن ان يكون احدهما أصالة الاستصحاب**  
**الاخر أصالة البراءة اما الاول واضحه واما الثاني فلان القابل بعد المطلوب لا يرد بعد التكليف الاصل البراءة عنه ولا يمكن التمسك باستصحاب**  
**الامر المستصحب ان كان هو مطلب المتيقن في الزمان الاول الذي هو المقتضى بين الضيق بالهبة الاخر لا في الاصل فعدا ذلك وقتية وذهب امره وان كان**  
**هو مطلب المتيقن من حيث هي كذا بدعيه لقليل بعد المطلوب فهو مستكبر على ما لم يثبت حتى يستصحب امره استصحابا في دار الامر بين الاختيارين**  
**فلاجل ان التكليف منه واحد على التقديرين ولا قدرة متقن في البين يستصحب لنا الامر الواحد المعلوم بتعلقه في الجملة ويكون لازم الموسع في البين**  
**وان في الامر بين القول بالتقييد والتعلل المطلوب فالاصل الاول لاصالة الاستصحاب أصالة البراءة عن هذا التكليف كذا بدعيه المقتضى**  
**والا لدار الامر بين القول بالتقييد والتعلل المطلوب الموسع بالهبة الاخر فالاصل القول بالتعدك لان تعدد الموسع بالهبة الاخر بالاصل**  
**الاستصحاب فلو اخذنا وعلى القول بالتقييد استصحابا اسرفوا في إثباته في الحال اذ هذا مضيق القول بالتعدك وقد رأتنا هنا بعد المطلوب في الاصل**  
**لكن تركنا العمل بذلك لاجل الاجماع المركب هاهنا لا يجمع على نفق بعد المطلوب بل في الامر بين ثلثة المذكورة التي منها تعدد المطلب يكون العمل**  
**بالاصلين لا يثبت ثلثا لمطلب من الغرض **والخلاصة** ان الامر بين ثلثة فالتوسع بالهبة الاخر معلوم على التقييد لا استصحاب**  
**الامر بالتعدك على قاعدة الشغل والتعلل المطلوب معلوم على الموسع بالهبة الاخر لا اصل الاستصحاب المقدم على اصل البراءة ولا اجماع ههنا على نفق المقتضى المطلوب**  
**فحصل من العمل بالاصلين تعدد المطلب **وان في الامر بين القول بالحقيقة فان كان الايمان بالامور به غير ممكن عند ذلك الاوقات اعني الوقتية****  
**بمعنا التكليف لا يمكن الايمان بالامور به في وقت القول بالحقيقة الذي هو ثبات الامر غالبا فالاصل بالحقيقة لا يتصل عدم تعلق التكليف**  
**وان كان تكا في جميع اوقات المستغرق بالحقيقة والعرف فالاصل المرغ لا استصحاب الامر لكن اصل الشغل يقتضيه بالحقيقة فالحق الحكم بتعدد المطلب ولزم**  
**المبادر في الحقيقة فان عصى يحصل الامتثال فعدا ان المرغ لا استصحابا الامر لان يكون في البين اجماع مركب فمقدم استصحاب الامر مستصحب**  
**هذا اذا كان القول المرغ والقول بالحقيقة المتعارضين فمقتضى بين واما اذا دار الامر بين القولين فالتعدك بالاصل هو المرغ على حال اذا**  
**القابل بالقول بالحقيقة التعدك بدعيه امر اذ لا على ما بدعيه القابل بالقول المرغ التعدك كذا فيما كان بالقول بالحقيقة على العا مع القول المرغ يكون**  
**الناجزة عن ثبات القول بالحقيقة الذي هو ثبات الامر غالبا لانه زمان القول المرغ محرما على الاول دون الاخر فالاصل البراءة مع الاخر غير**  
**اذا اخرجت استصحاب القول المرغ اية كان ثباتا على التعلل به وهو مقتضى بين الاحتمالين فمأخذه ونظر الزمان بالاصل البراءة **وان في الامر****  
**بين القول بالتقييد المرغ والتعلل المطلوب بالحقيقة فالاصل هو التقييد لا اصل الاستصحاب والاصل البراءة بما ان القابل بالقول بالتعدك بالحقيقة**  
**امرين احدهما اصل الاستصحاب بعد انقضاء القول المرغ ويترك ذلك القابل بالتقييد المرغ وثانيهما وجوب تكليف اخر بل تكليف بدعيه**  
**بعد انقضاء القول المرغ ويترك القابل بالتقييد المرغ ولا يريان مقتضى اصل الشغل عدم جواز تأخير الفعل عن القول المرغ والحكم بعد حصول**  
**الامتثال بعد ومقتضى اصل البراءة عدم وجود تكليف بعد انقضاء القول المرغ فعين القول المرغ التقييد **فان قلت** استصحاب الامر**  
**بوقوع الحقيقة التعدك لا ينافي اصل الاستصحاب في الاية قلنا ان اردنا استصحاب الامر المتعلق بفعل المتيقن التقييد التقييد فمقتضى راسا**  
**يمكن استصحابا وان اردنا استصحاب الامر المتعلق بايمان المتيقن في زمان القول بالتقييد المرغ الذي هو السلم على القولين وقد مضى في البين ان القابل**  
**بالحقيقة اية لا يجوز ان اخرج من القول المرغ كما لا يجوز ان اخرج من الحقيقة فالاستصحاب لا يجري لذهاب ثبات هذا الامر ووقوعه في وقت**  
**يستصحب ان يبقى ان القابل بالقول بالتقييد يجوز ان اخرج في زمان القول المرغ ولا يريان تجوز الناجز له قبل زمان ضيق الامتثال على**  
**مراد القول بان المتيقن قبل ذلك الزمان الى زمان ضيق القول المرغ مطلوب من حيث هو لا شرط واد كان كذلك فالقابل بالقول بالتقييد**  
**المرغ ليس متعلقا بالامور المتيقن الا بشرط في الجملة وان كان قبل مقتضى زمان الامتثال بالقول المرغ واد ثبت ثقلو الامر المتيقن كك نقول الامر**  
**يستصحب بقاء الامر الذي انقضت فيه القول المرغ فلا يمكن ان يترك بعد زمان الامتثال **وان في الامر بين القول بالتقييد والتعلل المطلوب****  
**هو التعلل بالحقيقة ان لم يكن اجماع في البين والا فالاصل التعلل المطلوب المرغ واما الاول فلا يرد مقتضى العمل بالاصلين بانه ان القابل**  
**بالتقييد بالحقيقة بدعيه تكليفا واحدا لا يجوز هو لزوم الايمان بالامور به في اول زمان الامكان بحيث لو اخرج من الوقتية لم يحصل الامتثال**  
**بعده اصلا لذهاب الوقت الذي هو من المطلب والاخر بدعيه ان الايمان بالامور به محال لازم لكن بالتجديد المرغ لا بالحقيقة ومع ذلك**  
**بدعيه تكليفا اخر هو مطلب المتيقن من حيث هو متى في ما حصل الامتثال وان عصى بالناجزة عن القول المرغ بكل منهما بدعيه تكليفا واحدا قطعيا**  
**ولكن الاخر بدعيه تكليفا اخر لا بد من هذا التكليف الواحد الذي قد عصى كل منهما وقد مر في ثباتها اعني لزوم الايمان بالامور به محال بغيرها**

هذا  
فيما سبق

الامر بين القول بالتقييد والتعلل المطلوب

القولين



وبين العقول المستقلة التي يتوصل اليها بالآثار من غير معرفة علم الاصل في المسئلة وحلا او لفظا فقط او جهتا او اجتهادا بظهر آثار مناداة في بحث المروءة فلا حاجة الى التكرار ثم الحواشي لا يخرج من موضوع الهيئة المحض للثبوت في العلم العرف

لا القولين قالوا لا يقولون في حقيقته نقهيك والآخر يقول ان هذا التكليف لا يلزم الاثبات به فورا حقيقة ما يلزم المكافئة في سعة من انباء  
 اجزاء الى زمان نقصا الفوق الحقيقة ووجود زمان الفوق العرف فكل الامور بالثبوت الى ذلك التكليف موسع رخصة اخر الى زمان انقضاء  
 الفوق الحقيقة فالاول يقول ان التكليف من زمان الفوق الحقيقة الى زمان الفوق العرف مضيق بالحق الاخص والآخر يقول انه موسع بالحق الاخص  
 فكم يقتضون استصحابا لا على التوسعة والنسبة لذلك التكليف لوجود المسامحة في وقتهم بان المكلف بخلافه الناجز الى زمان الفوق العرف  
 من غير ان يثبت من الاستصحاب ان زمانه بالفعل بعد غلب الفوق الحقيقة وقيل ان غلب الفوق العرف كان مثلاً وغيره ولكن ما كان اصل الاشتغال بحكم  
 الزوم التجلي في اول زمان الامكان فلا يلزم حكماً بلزوم التجلي على مقتضى افلواخره ومكانه حصول الامثال بعد غلب الفوق العرف فاما ان كان ايضاً  
 عملاً بالاستصحاب العكس المناقاة بين الاصلين ولا اجماع مركبة اليين بالفرض فلا بد من العمل بها الاضداد الوقتين ولذا اثبتنا حصول الامثال في  
 زمان بقوله الفوق العرف وان كانا هما الناجز من الفوق الحقيقة فلهذا هو مقتضى المطلوب بالنسبة الى ذلك التكليف الواحد لا من الطرفين اثبتنا  
 الفوق العرف المطلوب حكماً لا حصول الامثال وانما مقتضى الفوق العرف ايضاً لاستصحابا لا زماناً فقلنا ان اذا انقضت المسامحة من الطرفين فعدت  
 اذا لم يطلب اليه فزوم اول الامكان مشكوك فقلنا نحن اثبتنا العكس المطلوب قبل انقضاء الفوق العرف بالاستصحاب والاستعمال واذا ثبت العكس  
 المطلوب قبل انقضاء الفوق العرف ثبت بعد ايضاً بالاستصحاب **اما الثالث** اعني ان كان اجماع اليين فان كان اجماع مركبة من الطرفين  
 هو العكس المطلوب العرف لاستصحاب الامر المقدم على قاعدة الاشتغال هذا الفالم يكن الاثبات بالمأمورية اول الوقت غير ممكن والا فاصل هو الفوق  
 تنقيح الحقيقة لاصل البراهين وانت لو اظنت خبر بما ذكرنا فقد عرفت على استخراج ما لم نذكره من المور طلبة الاصل واما المقلد لثالث  
 اعلم ان بعضا من الثابت يذكرونها بعد فلتذكر هنا بما فتره القول بالمهية جوازنا خبر الفعل وعدم وجود المبادىء اليه بالدليل الاجتهادي  
 لتدعي هو ذلك اللفظ ومثله الاشتغال بين الفوق وجواز الترخي ان زمانا من الفوق الذي هو مقتضى اللفظ الفوق الحقيقة فانه غير اما اجتهاد  
 في من جهة دلالة اللفظ ان لم يكن مبررة منه على تعيين احدهما الوقت ولما فضا هذا فان قلنا بوجود اجماع في اليين على نفي الثالث فلهذا العمل على  
 بوانا الترخي كون الواجب شعاعاً من البحث لما مرنا نذكره او الامر بين الاخصين وكان اجماع في اليين فاستصحاب الامر للفقد على قاعدة لا  
 بين الموسع من البحث وهو مقتضى جواز الترخي ان لم يكن اجماع في اليين حكماً بالفتد المطلوب عملاً بالاصلين هذا اذا كان الاثبات بالفتد وقت  
 الفوق عكساً والا كان التقييد متعيناً وان ادبنا بالفوق العكس المطلوب حكماً عند العمل بالموسع من البحث لانه هو مقتضى جواز الترخي لما مرنا  
 القول بالوقت هو منها مبررة الاشتغال اللفظي من حيث لزوم الوقت من حيث دلالة اللفظ عند فقد الغيبة ومن حيث التفصيل في المراد من الفوق  
 ثم القول بالفتد وجناح الى التفصيل فاعلم ان القول بما مستقفاً من الصيغة او من الخارج والمستقفاً من الخارج اما ان يكون الدليل الخارجى  
 به شرعياً او عقلياً او على الاخر اما ان يكون الدليل العقلي لا على مطلوب تميز الفوق بالاستقلال بمقتضى الفوق مقتضى الذات واما ان يكون  
 الاعلى الفوق التبعي معنيان الاثبات فورا ليس مقتضياً وانما دليل المقتضى الحقيقة هو اليه متى حصلت ولكن يلزم التجهيل مقدرة لاجل الخوف من  
 ان الواجب لنا خبر بغير ان فقد الفقد على بعد ذلك فظهر ان اربعة القول المستفاد من الصيغة ومن الخارج الشرعي من الخارج العقلي التقلد  
 من الخارج العقلي التبعي **اما القسم الاول** فيفقود عدنا لاننا نقول بالصيغة فاما لا اعلم اليه والى الثاني كدلالة اية المناظر  
 الثالث كدلالة الدليل العقلي الذي بان من ان لو جازنا الناجز لجازنا الى اخره منه الامكان كما سبق في الرابع ان اللفظ لا يدل على اليه  
 لكن يلزم له اجابة خوفاً من عدم التمكن بعد ذلك ولكن لو لم يجعلوا خبر الى زمان المأمورية بامساك الوقت على زمان المأمورية بامساك المبادىء  
 واعرف ذلك فاعلم ان ثمة القول بالفوق واضح وبين القول بالفوق مستقفاً من الصيغة والفوق مستقفاً من الخارج اي منهما كان هي انا  
 ان قلنا باستقفاً الفوق من الصيغة كان تقييداً باجماع اول زمان الامكان لم يحصل الاضداد لم وكان ثمة اجماعاً فقلنا باستقفاً من الخارج  
 ان قلنا ما مطلوباً كذا قبل وفيه ان الاستفادة من الصيغة كما يمكن ان يكون تقييداً كذا بعدد او كذا المستقفاً من الخارج قابل للامرين فاقول  
 تقييد كل منهما بضم فان كان الوجه انه لو استفيد من الصيغة كان الامر متقدماً فيكون المأمورية بضم متقدماً والمستفاد من الخارج يكون الامر متقدماً  
 بضمه والصلوة وسائر الامور بضمه فيكون المأمورية بضمه كذا وفيه ان النسبة بين الامر المأمورية بضمه من وجه فان اكرم العلم امر واحد  
 المأمورية بضمه ولو امر بعد بسبقه الساعة الفلا تبيح لولم يثبت ثم امر به بهذا الامر لا فله الامر بضمه وتعد والمأمورية بضمه كذا ولو  
 قال بعد ان التزم واهم فربما خال به خارج كوجو الصيغة ومقابلة على ان اشتراط التزم فربما يجب القول بالثاني لم يحصل الاضداد  
 ففقد به الامر مستفاد من الخارج بدليل التزم مع انه تقييد ولو لا اكرم بضمه او اكرم بضمه فله الامر بضمه كذا والمأمورية بضمه فاهم وجب  
 لا يدل على الخارج ان كان الوجه ان المبادىء من الصيغة على فرض دلالتها على الفوق هو الفوق التقييد وفيه ان هذا القابل لا يقول بدلالة الصيغة  
 الفوق من ان علم انها لو دل على الفوق دلالت على الفوق التقييد فانه يتبادر في ذهن لا يبين ولا يفتي من جوع ضم يمكن ان يقال ان الثمة تظهر عند الغلو  
 حيث دل دليل على عدم الفوق بضمه ومثلاً فان قلنا ان الدلالة على الفوق هو الصيغة كان دلالتها الهون واضعف من دلالة الخارج على الفوق  
 في ترجيح على المعارض وعدم فاقول من ان عليان الصيغة لو دل على الفوق كان دلالتها الهون واضعف من دلالة الخارج على الفوق  
 هذا الاشارة الى فرضها لانك لا تقول بدلالة اللفظ اعلم اليه في او دعيه على القابل السابق واهم عليك قلنا ان بين المقامين لا اعلم  
 ان الامر بالصيغة لو دل على الفوق كان دلالة اللفظ التماساً او تضمناً لان الصيغة تدل على اليه والفوق معاً ماد دلالة الدليل الخارجى على الفوق

الواحد والاسم المضاف  
يخرج الى ان الكلمة  
مضيق زمان النور  
مضيق زمان النور  
مضيق زمان النور  
والعذر في جميع  
الى ان تلك الكلمات

فصل الاصل

۱۰۰

فیضان

وَعَلَّمَ الْقُرْآنَ بِالْعُرْبِ وَالْأَنْصَارِ







وبالنسبة إلى ما ينبغي فعله فكذلك الأمر يحتاج إلى بيان الأمر الشئ بقسطه النوع عن صفه والتميز عن الصف يستلزم دوام الثبوت الملازم للدوام الفعل وهم أدلة  
أعلى من ذلك على أن الأمر الفوري أن لم يقل على وضعه ولو لم يتأخر الاستباق والمشاركة نتيج

في الفوق والنزاحي

[illegible]







ولقد فوات الغرض بالبإلواء وجوبها بعد التام الظاهر نتائج

فِي لَفْظِ وَالْثَّانِي

الشريعة في المعاد وهو وجوده لان الاصل المطلق يصيبها الله على التوسع وظاهره فيها والاشرفية في ذلك على الضيق وظاهره فيه متعارض  
الظاهران **والقابل** ان يقول يرجع التاويل في ظاهريه على الدنيا وعلى الدنيا القوية لا منظر واحد الاوامر المطلقات ظواهر عديدة لان لكل  
امر في التاويل في ظاهره عديدة مع ان تلك الظواهر خاص بمرورها ولا يبر الشريعة عامة واذا كان التسبب عموما وخصوصا مطلعا  
قدم الاختصاص المطلق سلبا الشاكلة والشاكلة مستقلة لا يجمع لصانع التوسع كما قرأ ان يقال ان العرض يفهم ويراد بالاشرفية عند  
على تلك المطلقات فالمراد بالمراد على وجهه ثم قاله مرة واحدة في اواخره لا بد من المبادىء والتجمل لفهم العرض القوي على الاوامر المتقدمة  
المشاهدة مضافا في ابطال الاستدلال لان الاية الكريمة يمكن لنا الاستدلال فيلحق كون الصيغة موضوعا للمهمة من حيث هي لا للفوز اذ لو كانت  
في الفوز لم كون الاية للصيغة للفوز في التاويل ومنه وهذا البرهان يبر على الاستدلال اذ كان عرضا لاثبات الوضع للفوز لا لاثبات المبادىء يمكن  
ان يقال ان لا يبر عليه من اذ لا دليل على اولى التاسيس في التاكيد لاثبات الوضع بمثل ذلك هذا كله مضافا الى ماورد من ان المراد من مساورة  
المفردة او سببها هو الغرض من ان يبين نظر الغرض في الصلوات الخمس هي الاجماع مستعاضة لهم بالتبديل وما وجد الاستدلال بالاشرفية الثانية فهو  
الامر الوجوب في الخبرات جمع على باللام وهو بعيد العموم فيجعله سابقا الى كل جزء لا يربط بين المامورين من الخبرات وفيه ظاهر فاما البرهان  
والسادس الثامن والثاسع رده على تلك الاية الشريفة بغير مع امكان ان يقال ان المبادىء من الخبرات المستحضرة في الاية عليها الشاكلة من الادلة المذكورة  
اطلا موزعة الواجبات المطلقة اما بجعل المبادىء فيها نهائيا واما لا يجب فبما ان المامورين ايمان يكون موقفا الى زمان معين عند الامر  
والمامورين فهو خلاف المفرد من والى زمان معين عند الامر فبما ان المامورين ايمان يكون موقفا الى زمان معين عند الامر  
الشاخنة من ذلك الوقت وعدم اعلام المكلف بغيره بالجهل وهو مخرج اخر او لا يكون موقفا بوقت لا عندهما ولا عند احد هاهنا ومستلزم لجواز التاويل  
في اخر زمانه الامكان اذ التصديق من وقت دون وقت تحكم ولا جازا في التاويل في اخر زمانه الامكان يكون معناه ان الشخص مكلف بعد تايخر الفعل  
عن اخر زمانه الامكان والتكليف بعدم تايخر الفعل عن وقت لا بعلمه المكلف هو اخر زمانه الامكان انما يبر بالجهل في تكليفه بالاطفاق وفيه  
او لا نقص بالموسعة الثابتة توسعها ما دام الامر كصلوة الايات فان الدليل جاز فيه ولا يمكن ان يقال في حرج ما حرج لان العقل لا يقبل التخصيص  
وثانيا انما تضاركونه موقفا بزمان معين عند هذا وقتك انما خلاف الفروض ثم لا يبر لنا في اخر زمانه الامكان كونه قاطعا او ظاهرا بالاعتقاد  
ما دام عدم حصول الشك على عدم التمكن وما يقال من انهم عدم العقاب في لفظ البقاء واخر ثم فاجاء الموت وذلك يستلزم خروج الواجب  
عن كونه واجبا فان الواجب ما يجب تاركه فهو لان المسلم من الواجب ان يكون مما يجب تاركه في الجملة واقامه فلم يثبت وثالثا في التاويل  
الواجب لان جواز التاخير لا يستلزم وجوبه فالا مثالا فيمكن القول بان هذا وان كان رفع التكليف في الحال الكثرة التزم بوجوب الفعول العمل  
لتحصيل المبرأة وان لم يثبت كونه موقفا للامر في جواز التاخير مشروط بغيره لا يمكن ذلك المبرأة فيحصل لامثال بالمبادىء فيجب الفعول في خروج  
بان جواز التاخير ليس مشروطا بغيره المكلف اخر زمانه الامكان بل انما يتوقف على عدم كونه اخر زمانه الامكان هو العلم بجواز التاخير لا بغير  
جواز التاخير فانما الجواز في نفس الامر لا يتوقف على العلم بجواز يكون بل يكفي فيه عدم العلم بالمتنع فعلى هذا يصبر على كل ما يتاخر به عدم  
الفعل عن اخر زمانه الامكان ويمكن تحصيل البراءة بالمبادىء مع عدم وجوب المبادىء بنفسها فلو تدارك كان ممثلا ولو اخر وصلة في ثاني  
الحال فكذا وهكذا ولو لم يفعل حق خرج الوقت ثم لم يلزم من ذلك خروج الاخر في خروج الواجب الحاصل ان يجوز في التاويل  
ويحصل الامثال معدون لظن واعتقد عدم الامكان والاخر ولكن اخر زمانه الامكان ونما جاعه الموت لا يبر بالتردد وان ظن  
بقاء الامكان واعتقد ذلك غاية ما يلزم من ذلك وجوب المبادىء من باب المقدرة فلم يثبت ان المبادىء مطلوبة بالشرع من الامر والذات  
ولا كون الامر موضوعا لذلك والمحصول ان هذا الدليل انما يبر حيث يجب التاخير لا حيث يجوز فان عند الجواز يمكن الامثال بالمبادىء  
ولا يلزم وجوب المبادىء وكونها مطلوبة من الامر ثم قد خرج صورة يجرم بالامكان ثم فالتا الامكان وهو يجرم بالعدم ثم ظنل الامكان فان  
الاجماع في الصورة الاولى وقع على عدم العقاب في الاخرة على العقاب ان لم يكن اجماع حكما في الصور الاولى بالاثم في الترتيب وفي الثانية بعبارة  
لولاه به كقولنا انظر وارجع انا ذكره انما يقع في تمام بعلم اخر زمانه الامكان لا اذ لم يفهم ان يمكن التمسك في تمام المطم بالاجماع المركب لا  
يمكن القلب بطلان التكليف كك عطف على فادع الحضم فلا يمكن طرحه بقلب الاجماع وخاصة ان هذا الدليل لا يثبت الوضع لو ان الدليل  
المتكورا ثباته في سائر مسائل انما يبر هذا الدليل اثبات الفوز المتيقن لم يثبت هناك ذغابة ما يلزم منه لزوم المبادىء واما انه لو اخرج لم يحصل  
الامثال لو انه بغيره ذلك فلا لاشا من القطع بالاشتغال مقتضاء تعصيل القطع بالامثال وهو انما يحصل عند الايمان به فحقا  
وفي مع انه لا يثبت الوضع للفوز ولا كون الفوز مطلوبا من الشارع بالذات او لا ان هذا الدليل فها هي لا يفارض بتاويل المهمة من حيث  
هي من اللفظ المستلزم لجواز التاخير بعد التصريح بجوازه كما هو لازم للمهمة من حيث هي من اللفظ المستلزم لجواز التاخير بعد التصريح بجوازه كما  
هو لازم للمهمة من حيث هي فلا يثبت بان التاخير في زمان فقد انظر الى التمكن والظن بعقد لفهم العرض وبناءهم وان فاجاءه الموت وهم  
من الامثال بعقدك فبانضمام كون الامر للمهمة المستلزم لجواز التاخير مع كون بناء العرض عليه يحكم بعدم العقاب في التاخير الى الزمان المذكور  
وان تركه بجملة الموت وثانيا بان ما نحن فيه ليس بحجة اصالة الاشتغال لان محلهما اذا كان للمامورين زمان احد فاما يقضي المطلب الاستدلال  
والاخر مشكوك في الحال كالتصاوة بلا مودة ومعناها اما فيما نحن فيه فالحضم ايضا ليس انما اذا اخر زمانه بغيره حصل الامثال لكن يدعي الامر في التاخير



لا يجوز الداخل في الأصل إلى حد التهاون نتائج

فلا فائز

بجوابی ہذا میں عرض کرنا چاہتا ہوں کہ

لا واصل غالب



وان لم يكن يمكن الحكم العقلية أصلا في ان القضاء يفرض جديدا بالامر الاول الاصل في القضاء يفرض جديدا بالامر الاول الاصل وهو مفهوم الزمان  
ان كان حجة والحق عدم حجة لكن يكفي فهم العرف في مثلهم الخبير القيد اي كون الزمان من المطلوب التسك للقول الثاني نتج

الذي حكم بلزوم مخالفة الفرض فيجب ان لا يجرى الدليل العقلية المتقدم التحكم بلزوم التكليف بالاطلاق لوجان الناحية لا انتم لا مكان ومنها ما  
ما يدل على الفور وان لم يكن مراد الامر من هذا القسم شرعي كاليتين وعقلى كدفع الضرر المحصل واصل الاستغال ومنها ما يدل على الفور لكن  
لا يعلم ان دلالة على الفور هل هو من قبيل القسم الثاني ام من قبيل القسم الاول كما هو صريح لما مر من ان التسمية بين اتحاد الامر واتحاد المامور به عموم  
هو كون المتبادر قابلا للفور والتقيد والتعدي لا يخص بالامر الاول كما هو صريح لما مر من ان التسمية بين اتحاد الامر واتحاد المامور به عموم  
والعام لا يدل على الخاص وضخم لم نقل باعادة الفور لم يكن لنا تعيين احد من الامور فالحق في هذا الحكم بتعدي المامور لان لا  
ينبغي على طلب المهية من حيث هي المستلزم لجواز الناحية بخصه واجبة فلول الامر الثاني هو كون الواجب موعدا بخصه واجبة والدليل  
العقلية انما في احاد لا من احاد الواسعة بخصه ولم يدل على نفى الواسعة اخرا فبقى هذا الدلول لا لثباته بل لغيره فالحاصل من قسم اللفظ  
والعقلية ان المهية مطلوبة من حيث هي في امثلة كترتيب المبادرة فاما **قلت** احاد الاذن من مستلزم نفى ملزوم في المامور مستلزم  
الاذن الاخر في احاد الاذن من مستلزم نفى الاخر من تقع الواسعة بخصه قلنا لا اذن ما ذكرنا من ذهب بالمنطوق ان ذهب المفهوم لان المفهوم من  
المنطوق ودلالة المنطوق عليه بالالتزام وهو مبني بانه لا ينافي مع مقتضى المعنى وانما لان المفهوم قد فهم من المنطوق في  
فاذا ذهب السبب في الاستدلال بالاصل ان نفى المطابقة يستلزم نفى الالتزام بخلاف العكس ما هو من الاخر فان نفى دالة الالتزام لا يستلزم  
عنا في المطابقة التي هي المأمور به حتى يستلزم ذلك نفى الالتزام الاخر ذلك الدليل العقلية مستحسن واما **القسم الثالث** فالحاصل  
مخا او دونهما واما **القسم الرابع** فكذلك لان البحث المذكور في القسم الثاني لا يرد هنا ولا يصح بالتسمية الى هذا القسم ولو نظر  
النظر الاثنان بين مقتضى الدليلين العقليين اعني قاعدة الشغل ودفع الضرر المحصل وبين كون مراد الامر من الامر الواسعة بخصه واجبة  
فما عرفت من ان الدلالة العقلية واللامر واما **القسم الخامس** المرد بين الثاني والاخرين من امره كاستحقاق مقاد او غير  
ففي اشكال مقتضى قاعدة اللفظ الفور والتقيد فان قوله مجازي قد وافق قاعدة الفور ان الهبات ترد على المواد بعد تعلق الفور بالمادة  
كان في الكلام مبني ومادة كافي في قولك هذا علم من عرف في الفقه واصل من هذا في الطب لا ينافي في الكلام اية لان افضلية الفقه  
هيبة اعلم انما واد على ما تدبر ما تدبر المادة بالغة في الجرح الاول وكذا الهيبة وردت على المادة بعد تقيدها بالمادة بالطب الجرح الثاني  
فلا يلزم كون زهد فاضلا ومقتضى على الاطلاق حق بلزم النافق بقتضيه تلك المطابقة للقطعة هو بطلان مقاد هيبة اسقته اعني طلبه السقي  
على ما تدبر بعد تعلق التقيد اعني التقييد على المادة فيصير المختار السقي العقل مطلوب منك وهذا هو مقتضى التقيد ويمكن التفقه عن هذا الاشكال  
بالمرجع هو لغيره ولا جرح في قاعدة اللفظ من حيث هي فلو خالفنا فهم العرف طرعا فانها هنا لا بد من الرجوع الى العرف فان فهو التقيد  
المتبع وان هو التقيد المطلوب في مكان وان يفرق عند العرف حال اللفظ مجازي متوقف ويرجع الاصل في الددوان ولكن الظاهر ان فهم العرف في ذلك  
اللفظ في الغالب الفور والتقيد اذ لو عرف ذلك فاعلم ان مراد على صاحب كقولنا **الاول** انما قال تسكهم بالادلة الدالة على كون فعل اتيهه لو كان  
للفور وهو لا كذا فلا بد من القول بكون الفور وتقيد باوامر جبريان كون الامر بالاعلى الفور بخصه كونه مختلا لا يستلزم كون المامور به  
مختلا كما مر من ان التسمية بين اتحاد الامر واتحاد المامور به عموم من جملة الثاني انما قال بان الدليل الدال على كون المامور به لا في الفور لا على نص  
الصيغة هو الاثنان وان لاكثر انما هو من قبيل الدال على كذا لا يفضل الصيغة وان جبريان من ادلة ارادة الفور ما سوا الاثنين ولا يفضل  
كالدليل العقلية الذي ذكره في كتابه اعني انه لو جاز الناحية لكانت الاخرى **الثالث** انه لو دل الدليل على ثبات المامور لكان الفور بتعدد الدلائل  
وانه جبريان فهم الفور من الخارج لا يستلزم كون الامر بتعدد باكان فهم الفور من امر سقته فانه من غير ان العطف لا من اللفظ ومع ذلك الفور  
فيه تقييد فخلق فهم الفور من الخارج لا يستلزم تعدا الطلب ايضا بطر اختلافه في انه لو دل دليل على ويجوز شي في وقت معين فهل يلزم  
الاثنان بذلك الوجه بعد خروج الوقت اذ لم يأت به المكلف في الوقت وان لم يرد دليل اخر على لزوم ذلك لا بد من التوقف حتى يرد دليل على  
لزوم الاثنان بعد خروج الوقت ذهلي كل فريق فاما لو ورد دليل اخر على لزوم الاثنان به خارج او عدم لزومه فهو خارج عن البحث ومجمل الكلام في الوقت  
انما هو في صورتك فقل بان القضاء تابع للاداء ومبني بغير فرض جديد وقد يتسك لاثبات القول الاخر بان الاصل بعد خروج الوقت انما هو  
عن التكليف بالقضاء متوقف على محلي الدليل على القضاء وانما هو من قوله هم الخبير علم الوجوب بعد الوقت ومفهوم الزمان حجة  
والفرق بين الدليلين انه لو دل على وجوب القضاء خارج الوقت كان معارضا لفظ اللفظ على الدليل الاخر دون الاول ويمكن التسك للقول  
**الاول** بوجوب الاول ان المقيد انما هي التوقيت لا بشرط وذكر الوقت من باب كراهة افراد كما لو قال لعبد  
الكون واسقني ماء فلان في غير هذا الكون من الفرض والمعارضة امثلة اية والاولى التسمية بالثبات الثاني ان الاوامر المقيدة بالاقوات  
الخاصة بالثبات ومنها ما هو المطلوب لا من لاثبات المهية وان خرج الوقت وعرضها الناحية **الثالث** ان بقا الا انما ان التكليف بتقييد او تعدي  
فعند الثالث بقاء الامر بتسليم القيام **الرابع** ان بقا انا من ان ليس بتعدي وان المامور لا يمكن ان يعلم ان ذلك التكليف للواحد تقييد ام ذكر  
الوقت من باب تعيين احاد لا من دفعه الاول المطلوب هو المهية منضمرة في الوقت وعلى الاخر في الوقت جزء المامور لا بد من الاثنان في اي وقت كان قصد  
الشك في بقاء الامر بعد الوقت يستصحب امر الحاصل انما انه تقييد ولكن انشاءما القيد لا يستلزم انشاءما المقيد وانشاءما الخاص لا يستلزم  
انشاءما العام كان نقلا الانسان لا يستلزم فعلا هو انما ذهب الى الوقت الخاص لا يستلزم فها هو الامر العام بالمهية **الساقس** انما قلنا انه تقييد ولكن

في المامور به

في المامور به

في المامور به



فان المتبادر من مثل هذه الحجة ان الوقت من اية كواحد الاخر وان المتبادر من المطلوب وان الاصل مع الشك في التقييد والتعدي هو لاخر الزمان  
الاصل مع الشك في كون الوقت جزءا من زمانها هو لاخر وان انتفاء التقييد لا يستلزم انتفاء التقييد ولو حكم الاصل مع الشك فيه او ببقائه المتيقن لا يسلط  
بالمتصور او لا يستقر به بين المتبادر يمكن ان يبقينا ودوا الامر يقتضاه في بعض الاحوال نتائج

[illegible]

المضامير

جنتیہ لایا اور فیضانِ حق



ولم يرد عدم قضاء أصله انما يعرف بهم من ذلك بعد المطلوب في صور الشك من ايراد هذا القسم **أصله في مقدمات الواجب على الامر**  
بشيء على الاطلاق يقتضي اجابته لا يتم الا به من المقتضات مطام كطام يقتضي في السبب خاصته في الشرط الشرعي خاصة الامر بالسبب من الامر بالسبب وجوه  
اعلم ان الواجب من حيث عدم تعلق وجوبه بوجوده شيء به من مطلق ومن حيث نتائج

بطل الامر لا على تعدد المطلوب فان الامر بالقضاء عايناه هو لتدارك الامر الاول بحيث لو ان الكلفة في الوقت بأت الامر به ثانيا لان الامر به ثانيا  
امر مستقل فرض جازم لا يدخل له الامر الاول في فهمه يعرف من الامر بالقضاء ان الاركان تعدد مطلوبا وبكشف عن كون المنة في الامر الاول مطلوبة  
من حيث هو كان خصوصية الوقت مضطربة فلو ان الامر بالمعنى في العبد صوم الخبز فقال المولى صوم اليوم الا اذا تركت او نسيت صوم الخبز  
لغير العبد لكان المظن في صوم الخبز كان هو وان الوقت كان مطلوبا اخر ان كان الظاهر من هذا الكلام قبل امره بالقضاء هو التقيد لا تعدد  
المظن لكن هذا يصير فريضة كاشفة عن ارادة بعد المظن من الامر الاول بل يعرف بهم من ذلك بعد المطلوب بالنسبة الى سائر احوال ترك يوم الخبز في تركه  
جبراً ولو ان الامر بالامر والتكرار في فهمه من حيث هو الامر بالقضاء ولو في حالة واحدة وهي الشك ان كان تعدد مطلوبا بالنسبة الى جميع الاحوال  
ويبين على ان افكر عقلا كون الامر بالنسبة الى بعض الاحوال تقييداً وبالنسبة الى البعض الآخر تعديداً فيقول مع ان اكثر الموقوفات كالقراض  
البهنية والصوفية ورد الدليل على قضاها بعد الوقت في حالة واحدة فكيف يعرف عن كون الامر الاول في تلك الواجبات تعدد مطلوبا بالنسبة  
الى كل احوال تلك الموقوفات لفهم يعرف كما فثبت بذلك كون اكثر الموقوفات تعدد مطلوبا بالنسبة الى جميع احوال لا تتركها ويتم الامر القليل  
الموقوفات التي لم يأت الامر بقضاها في شيء من الاحالات بالاستقرار بحكم كون كل الموقوفات تعدد مطلوبا الى ان يثبت خلافه والفرق بين هذا  
الاستقرار وسابقه انه تعدد بالاستقرار هنا الا الى الموقوفات القليلة التي لم يأت الامر بقضاها في شيء من الاحالات وفي الاستقرار السابق  
تعدنا بالاستقرار على تلك الموقوفات القليلة والى سائر احوال الموقوفات الاخرى ورد الامر بالقضا فيها في بعض الاحالات وتعد بعض الموقوفات  
الاستقرار السابق بان سائر احوال الموقوفات لم يرد فيها الامر بقضاها من الموقوفات الكثيرة ومنع الا الى القليلة التي لم يرد فيها الامر بالقضاء اصلا  
لولا كون اكثر من احوال ورد الامر بقضاها فيها الاخرى الموقوفات الكثيرة لم يكن اقل فكيف يمتك بالاستقرار بخلاف الاستقرار الاخير في القضا

فانه يكون الموقوفات اكثر بكل احوالها تعدد مطلوبا لفهم يعرف وتعدنا بالاستقرار على الموقوفات القليلة فالاستقرار السابق تام لان  
يجاب عنه بان هذا صحيح لو لم يكن لفهم يعرف معارض في بعض الموقوفات امره بالقضاء في بعض احوالها وفي بعضها في بعض احوالها الاخرى كما  
ان اهل العلم يعرفون تعدد من الاحالات التي امر بقضاها كذا في فهمه من القيد من الاحالات ورد الدليل على عدم قضاها فتعاضد في بعضها  
فرضه من الاحالات مشكوكا اليه فيوقف حتى يحسم فرضه في جبره ورد الامر بالقضاء في اكثر الموقوفات لا يتم المظن وان صح فهمه يعرف  
الحكم بالتعد في صفة جازمة الامر بالقضاء في بعض الاحوال في معارض في بعض الموقوفات في بعض احوالها في بعضها في بعض احوالها  
فالتحقيق ان الموقوفات ما لم يحسم من دليل على الاعمال والقضاء ولو في بعض الاحوال ولا على عدمه كما ان جاء دليل على القضا في بعض الاحوال  
فهذه بعض الاحوال ولا على عدمه كل فلما ان جاء دليل على القضا في بعض الاحوال وعلى بعض الاحوال على القضا في بعض الاحوال  
ولم يبي دليل اصلا على نفيه في بعض الاحوال لم يبي دليل اصلا على نفيه في بعض الاحوال الا في بعض الاحوال فان كان القسم لا في توقفه عند الشك  
لان يحسم فرضه في جبره من ان التبادر التقيد التسليم عن المعارض ان كان القسم الثاني توقفا ايضا في محل لم يرد دليل على احد الطرفين  
ان يحسم فرضه في جبره منها وتساوقا لبقا التقيد من الامر لهما عن المعارض اما القسم الرابع فيحكم بالوقفا الى ان يحسم فرضه في جبره في جبره

واما القسم الثالث فيحكم بالامر الاول لفهم يعرف فثمة من التصحيح فيها بالامر من الجبر في واحدة منها بالامر الاول فلم يثبت الاستقرار هنا  
اقال بكن اجماع في البين على عكس الفرق بين الصور والحقايق وعدم صوابها في الامر على الاطلاق يقتضي اجابته لا يتم الا به من المقتضات  
املا ويحقق الكلام منه يقتضي سم مقدما المقدم الاول في تقييد الويل في التقييد المرتبة بالمقام فاعلم ان الاول في فهمه تارك المطلق والتقدير  
وقد يتحتم الاخير في شرطه لو اجبت من حيث عدم تعلق وجوبه بوجوده شيء به من مطلق ومن حيث نتائج

وجوده شيء مقتضى دليل الزاد من الشيء المتناقض في تعريف المطلق لو كان ذلك في الخارج جازما يتوقف وجوبه على وجود شيء من الاشياء ما اذا  
اقل من توقفه في الواقع والعقل والمكن فلا يلزم كون مطلوبا من كل جهة ولا مقدما من كل جهة وانما الاطلاق والتقدير بالاصالة القضا  
فما الواجب بالنسبة الى المقدمة التي لا يتوقف وجوبه على وجودها مطلقا وبالنسبة الى المقدمة التي يتوقف وجوبه على وجودها مطلقا بالنسبة  
الى المقدمة التي يتوقف وجوبه على وجودها مقدما الزاد بالشيء في تعريف هو الشيء المفروض والموجود الذي لا يتوقف وجوبه على وجوده  
وقد مر في المطلق بانها لا يتوقف وجوبه على ما يتوقف عليه وجوده ولا تقيد بانها ما يتوقف وجوبه على ما يتوقف عليه وجوده وفيه ان الامر  
محدد في طريقه لا بد من دخول الحجج بالنسبة الى الاستطاعة الشرعية وعكسها بما لا يتوقف عليه الواجب وجودا وعكسا كالصالح بالنسبة الى الحرية الاصطناع  
والثاني محدث عكسا يجوز الواجب لبقا المذكور الى الحجج بالنسبة الى الاستطاعة الشرعية مع كون الواجب بالنسبة الى مقدماتها

بيات ذلك ان الاستطاعة الشرعية ليست مقدمة لوجوب الحجج مع انها مقدمة لوجوبه في حد ذاته على الحجج انما لا يتوقف وجوبه على ما يتوقف عليه  
وجوده فان وجوده موقوف على الامكان العقلي الحاصل بغير الاستطاعة الشرعية والاستطاعة الشرعية فاستطاعة العقلي مقدرة  
لوجود الحجج كالحاج متسكفا فوجوب الحجج لا يتوقف على ما يتوقف عليه وجوده وهو الاستطاعة العقلية بل يتوقف على شيء اخر لا يتوقف عليه  
وهو الاستطاعة الشرعية فيصدق عليه انما لا يتوقف وجوبه على ما يتوقف عليه وجوده بل يتوقف وجوبه على الاستطاعة الشرعية التي لا يتوقف  
عليها وجوده فلا يطرأ تعريف المطلق لدخول الحجج الواجب في مجموع كونه مقدما لظواهر عدم انعكاس تعريفها المطلق بالنسبة الى حركة الاصبع فانه  
لا يصدق على الصلوات بالنسبة الى الحركة المذكورة انها لا يتوقف وجوبها على ما يتوقف وجوبها على وجودها مع ما واجبه مطلقا بالنسبة

في مقدمات الواجب على الامر  
بشيء على الاطلاق يقتضي اجابته لا يتم الا به من المقتضات مطام كطام يقتضي في السبب خاصته في الشرط الشرعي خاصة الامر بالسبب من الامر بالسبب وجوه



وجود ما یزوق فیہ وجود ما یزوق علیہ

فمنها الذي لا يملك



وقد ينقسم ايضا الى الشرطية وغيره وفي تفسيره وجهان وعليك بملاحظة الشئ

متبع من خطابي الى المفظة بضم الف على عدم كون وجوب المقدرة أصليا بحيث تعلق الخطا بها أصلا ومنهم من اللفظ التزاما بها  
او من العقل المستقل من دون ملاحظة خطابي للمقدرة وقد يجمع الوجهان في واحد كالوضوء فانه واجب على من حدث تعلق الخطا به  
في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وارجعوا الى الله فاعلموا ان الله هو الغني العزيز لا مانع من اجتماع الوجهان وظهورهما  
ذكرنا ان النسبة بين التبعين عموم من وجه تضاد فاما على الوضوء مثلا الاول فقط على الصلوة والثاني فقط على المقدرة الختم بتعلقها بالخطا  
اصلا أصلا ولا للتبعية بين التبعين والاصالة عموم مطلق فان كل بعدا صلة ولا عكس كغسل الثوب بين التوصل والاصالة عموم من وجه  
الا اجتماع الوضوء والغسل والافراق من جانب الاصالة مقدرات الواجب الغير المتعلق بها الخطا بالصلوة هي توصليات صرفة وهذا المثال بناء  
على ما مر من عدم وجوب العقل أصلا ومن جانب التوصلية الصلوة وبين التبعين والاصالة عموم مطلق فكل نفس أصالة ولا عكس كغسل الثوب الوضوء  
وبين التبعين والاصالة ككل غير خاص ولا عكس كالتوصلية بين التبعين عموم من وجه تضاد فاما في الوضوء على القول بان نفس التبعين  
مع القول بعد وجوب مقدرة الواجب جانا للوضوء الاول فقط على الصلوة والثاني فقط على مقدرة الواجب بناء على القول المذكور بين التبعين  
والتبعية عموم من وجه تضاد فان في الوضوء وبهذا الاول فقط على مقدرة الواجب بناء على القول المذكور بين التبعين والتبعية عموم من وجه  
بعضا فان في الوضوء وبهذا الاول فقط على مقدرة الواجب بناء على القول المذكور بين التبعين والتبعية عموم من وجه تضاد فان في الوضوء  
بها أصلا لا لفظا ولا عقلا وبين التبعين والاصالة عموم من وجه تضاد فاما في الوضوء وبهذا الاول فقط على مقدرة الواجب بناء على القول المذكور بين التبعين  
والاول فقط كالصلوة والثاني فقط كالمقدرة الواجب لم يؤمر بها أصلا عموم من وجه تضاد فاما في الوضوء وبهذا الاول فقط على مقدرة الواجب بناء على القول المذكور بين التبعين  
بني توصل وان كان من جهة أخرى من التبعين والتوصلية كالوضوء فانه واجب على من حدث تعلق الخطا به أصلا ومنهم من اللفظ التزاما بها  
اما جهة التبعين فلا شرط القرينة فاما التوصلية فواضحة واما التبعين فلا شرط التوصلية المستلزم للامر به بتعاد وان قلنا بوجوب المقدرة أصلا اتفقت جهة  
التبعين واما التوصلية فقط فكما الوضوء على القول بوجوب المقدرة وعليك باستقراج ما مر من النسبة بين قسمين تارة لا الشرطية وغيره وقد يتوهم  
ان هذا الاصطلاح مستحدث من مناخرنا نحن وليس كذلك فقد حكى عن الشاهد الثاني وصاحب المأذنة بقية بعض الواجبات بالشرطية فليس  
مستحدثا من مناخرنا نحن ولكن في تحقيق المراد من الواجب الشرطية اشكال فغسل بعض الاشياء ثم تحقوا الكلام فيه فاعلم انهم خلقوا  
في انفعال ما البشري لا فائنا استبعدا فانهم على انفعال بالغير فيقبل بالعدم واستحسان الترخ وبقيل بالانفعال والعدم الترخ عند الاستحسان  
وعن الشيخ انه لا يفعل وجب الترخ بعد اللامر به ولكنه شرط جواز الاستحسان والاستحسان قبل الترخ وصلة انه اذا كان الاستحسان عملا ولا شئ  
عليه في التوصلية وجب عليه التقديرين واما اذا قلنا بالانفعال اجمع الصلوة والوضوء ومقتضى ذلك جواز اشتراط الاستحسان بالترخ لا الترخ  
يجب الترخ وان لم ير الاستحسان فلو لم يكن الترخ غير استعمال لم يكن شئ عليه فاما لكن عند زيادة الاستحسان لا بد من الترخ فيكون الترخ اذن  
شرطيا وايضا قالوا الوضوء واجب شرطي للصلوة المندبة بها النسبة الى الاذان والاقامة والاولى من عليهم بان الشرط اذا لم يكن واجبا فكيف يكون  
شرطيا واجبا واجبت ان الوضوء ليس واجبا لكن جواز فعل الشرط مشروط بالوضوء فاذ لم يتوضأ حرم عليه فعل الشرط فالعقاب غاها هو  
الحرام لا الواجب الذي هو الوضوء اذ ظهر ذلك فاعلم ان المصنوع امران احدهما كون الواجب الشرطية كالوضوء والترخ واجبا وكان العقاب  
تركها الا على استعمال الماء او فعل الصلوة المستحبة والاذان وثانيهما ان يكون الوضوء والترخ شرطين ليجوز ذلك كذا لا واجبين بمعنى ان العقاب  
لفعل الحرام وهو فعل الشرطية بشرط كثر وهو جمع الامور لان الوضوء والترخ هما واجبا شرطان بازادة الفعل الاخر الذي هو استعمال  
الماء مثلا للصلوة المندبة ام هما واجبان اصلا بشرط ان يكونا شرطين لغيره مثلا فانما يصح بعد ذلك الشرط وقطع الشرط  
فيما لو توضأ وغسل مثلاً لم يلزم له في الجملة استعمال الترخ وقلنا بوجوب الترخ بعد الاستحسان فان كان المراد الخطا الاول كان الوضوء صحيحا  
لانما تارك الواجب واجبا وهو الترخ واثم من جهة الوضوء فخرج الترخ فهو صحيح وكذا الغسل وان كان المراد الثاني فخطا الوضوء والغسل كونهما حراما  
والذي هو ضد العبادة فهل مرادهم من الواجب الشرطية اي الغيبين يظهر من لفظ الواجب المعنى الاول لان المتبادر من الواجب ان العقاب على تركه نفس الشئ  
فالوضوء اذا كان واجبا شرطيا للصلوة المندبة فلا بد من العقاب على ترك الوضوء لا على فعل الشرط فيجوز الواجب الشرطية ان الشئ واجب عند  
وجود شرطه كالنرخ عند اذاعة الاستحسان والوضوء عند اذاعة الصلوة المستحبة وعلى هذا يكون من اقسام الواجب الشرطية ويطهر من لفظ  
الشرطية الثاني فانه على الاول لا بد من شرط على الشرط والقول بكون الشئ واجبا مشروطا واما على الثاني فينبغي على حاله ان المخرج ان الواجب  
اي هو شرط لغيره فالوضوء واجب شرطي اي شرط لصلوة الغيرة وهو جواز الصلوة التامة وهكذا والظن من جعل اجزاء زيادة الاخر واذ اظهر الواجب  
الشرطية ظهر ما يقابلها ايضا فلا حظ واما المقدم الثاني فاعلم ان زيادة الواجب بين الاطلاق والتقييد فاصلا فبما النسبة  
الى الموارد متفاوت فان الاطلاق والتقييد وقد لا يحفظان بالنسبة الى الوجوب بلان لا فعلان وجوب الصلوة مطابقا مقيد بوضوء الوقت الفلاني  
وقد لا يحفظان بالنسبة الى الواجب بان لا فعلان وجوب الصلوة الواجبة وحضها مشروطا بالطهارة ام لا مع القطع بما طلقنا الوجوب بالنسبة  
اليها فالتكليف انما هو في اطلاق الواجب بتقييد لا في اطلاق الوجوب وتقييده وعلى التقديرين ان يكون الشئ الواجب المشكوك في اطلاقه وجوبا  
وجوبه واجبا فبما كالحمل على بقاءه واصل وجوبه بالاجماع مثلاً مع ان الشك ان وجوبه مقيد بالاستطاعة بحيث يرجع على الكفاية فكيف استلزام  
الذهاب الى ابواب فلا يلزم ان لا يجب على المستطيع بغير الرجوع على الكفاية لم يسر واجبه عليه بعد القطع بوجوبه على المستطيع بخلاف الرجوع على الكفاية

في تفسيره

اصلا فانما شرط وهو شرطية











ثم المدة بالكسر تطلق على مقدار الجبر في مقدار الكتاب ما يتوقف عليه الشيء سبباً او جزءاً او شرطاً او فقد مانع شائع

## فقد شرط واجب

التعبد لا ان يغادر من الاصل الاطلاق ويظهر المقيد لما تقدم واذا شك في كون الدليل لفظياً او لبياناً وشك مع ذلك في الاطلاق والقيود  
حكماً بما ينبغي علينا ان مقتضى لازم لان النتيجة تتبع احسن المقدمات وقاعدة الشغل محكمة في البين **وان في الامر بين الوجوب** الغنى  
والغيره فاذا كان الدليل لبياناً فمقدار الاصل هو الجبر ان كان وجوب الغنى ثابتاً بدليل لا اصل الاشتغال واصل البرائة فالاول يقتضيه  
لزوم الاثبات والشكوك بنفسه وضرباً عند ارادة ذلك الغير والتأني يقتضيه عدم وجود العقاب على تركه بنفسه هذا هو الجواب الغنى ولو كان  
وجوب الغنى بدليل لفظي فمقتضى الاطلاق المقيد على الاصلين المذكورين عدم كون المشكوك مقدراً لم يكون نفسياً وان كان الدليل لفظياً  
كونه نفسياً لان المتبادر من مادة الامر وصيغته هو كون المأمور به واجباً لنفسه لاجل جزم لكن هذا المتبادر هل هو طارئ ام وضعي الحق المتبادر  
في الصيغة حقيقة وضعي الاصل المتساوي من الغرض وانما المراد كلف الامر لوجوب الزوم وهو طارئ الحق ان تبادر الغنى منها اطلاقاً لعدم  
محتمل سلبها عن الواجب الغنى فلا يقع ان يكون الموضوع ليس لازم لوجوب الجبر بما هو جزم بغيره عدم صحة السلب يكون لتبادر المحضة اطلاقاً  
ولا يمكن اجزاء صحة السلب يكون سلباً المحضة اطلاقاً لا يمكن اجزاء صحة السلب عندنا في الصيغة كما في بحث العلم وعدم صحة سلب المادة  
لا يفتقر في فهم محضة الهيئة او ملازمة بين المواد والهيئات الامر ان صيغته امر حقيقة في الطلب مع عدم الرضا بها لتلك فبمثل السؤال ايضاً  
منه حقيقة بخلاف مادة الامر في الطلبات بل ان لا يكون فلا يلزم من ثبات كون مادة الامر حقيقة في الوجوب الغنى كون صيغته الامر  
ايضاً حقيقة من كون اصله الوضعية في تبادر الصيغة سليمة عن الغرض بخلاف تبادر المادة فانه مغاير باقوى منه وهو عدم صحة السلب  
عن الغير الكاشف عن كون التبادر اطلاقاً وهل الوجوب الغنى الذي هو فرد من مادة الوجوب الامر من الافراد النادرة المبين لعدم ام من  
المشكوك لا الجاهل الاول ككل التهمة من المحضة ما نشبه الى اطلاق الاكل وهل لا الامر على الوجوب الغنى من اية الاثر ام يخفى ان قوله اذا ثبت ثبوتاً  
معاً ان الموضوع واجب كان لازم ذلك في ذلك وهو الوجوب الغنى لو من باب الاطلاق بان يكون معاً ان الموضوع واجب كل حال او في الاحوال ان الطائفة  
ولجبه سواء كانت الصلوة ام لا وجهاً وعلى الاول اذا قام قرينه على عدم ارادة التقوى على ان الوجوب غنى يكون ذلك مجازاً في الامر وعلى الاخر يكون ذلك  
تقييداً لاطلاقه لا مجازاً فان في الامر بين كون الواجب غنى ام محمولاً على التذنب يكون الامر على الاول ذا بل بين الجازين وعلى الاخر يكون  
بين التعبد المجاز فيحصل التزم في الغرض والحق كون ذلك على التفسير من باب الاثر لان المتبادر من هذا القول ليس لاجوب الوضو  
بعد التزم بعد ذلك فهم من اللفظ الغنى التزم اسما في ذاته لا في انتقاله بل لا التزم ولو كان من باب الاطلاق لم يترتب منه بعض على  
اخره **وان في الامر بين حمل الامر على الوجوب الغنى** اولئك كما في قوله تعالى اذا قمتم فان المتبادر منه من جهة تعليق الامر بالوضو على القيام الى  
الصلوة ان الوجوب ليس نفساً فلو ادرك بين التزم والذنب فيقولون ان حملنا الوجوب على الغنى فلا بد من اضار في ثبوت كونكم محدثين وان حملناه  
على التذنب فلا بد من اضار في ثبوت كونكم محدثين بحمل الوضو الجذب كونه في الاول لا بد من اضار اخر وهو قولنا اذا كانت الصلوة واجبة  
والغنى اذا هيئت للصلوة الواجب وقف كونكم محدثين فاعملوا فيها اصل الحمل على الوجوب الغنى لا بد من اضار وبالحكمة اذا دار الامر بين الوجوب  
الغنى والتذنب مع قطع النظر عن ارتكاب تكليف اخر في خصوص بعض المقامات في هذا الاصل ما اذا التزم ان الوجوب الغنى هو اصل الامر فبغيره عرفاً لا الخ  
الحقيقة وان كان التذنب اقرب اعتباراً لان لا يظهر في الطلب للزوم والتفسير والاطلاق في الوجوب الغنى الاخران متساويان وفي الذنب كل تلك  
الخواص موجهة الى الزوم فهو اقرب اعتباراً وان كان الفرق بينهما من الامر اطلاقاً في عدم التفسير الوجوب الغنى وانما اذا حملت على ايراد كونها  
قد ثبت على استخراج سائر مسائل الدورات **المقدمة الثالثة** في مقدار الجبر على مقدار الجبر وعلى مقدار الكتاب وعلى  
يتوقف عليه الفعل وهي بالتسوية لاطلاق الاخرها انما السبب الشرط والجزء وعدم مانع والسبب يطلق على العلامة التامة فيدخل فيه  
وجود الشرط وفي المانع وقد يطلق على ما يلزم من وجوده وجود شيء اخر من عدمه لذاته وهو هذا المانع يستلزمه المقيد به وقيل انما  
للاختلاف من مقدار التزم سبب اخر مقام السبب في مقدار شرط وجوب مانع وقد يطلق ويراد به العلامة كالذي الذي هو علامة لوجوب صلو الغنى  
وكذا التزم في الغنى ومن الواضح ان نفس الاول ليس سبباً ومقتضى الوجوب الصلوة ومؤثراتها بل مقتضى لوجوبها حسناتها والحكمة الكامنة فيها وانما  
هو علامة للزوم والاول من الثلاثة اصطلاح المتكلمين والحكمة ولفظ السبب حقيقة خاصة عندهم في العلامة التامة وعند الاصوليين حقيقة في الحقيقة  
والعلامة معاً والعلامة التامة داخل في الحقيقة وهو الثاني من الثلاثة وكون السبب حقيقة في واقع من تحقق مؤثراتها التامة وانما كون حقيقة في العلامة  
فلقد حتم سلب السبب عنها في اصطلاحهم لكن هل السبب مشترك لفظي بينهما ام معنوي الحق الاخر لوجوب جامع قريب البين وهو مطلق الكاشف عن  
الشيء فان العلامة تكشف عن العلامة بطريقها لان والمقتضى يكشف عن الشيء بطريقها لزم فاصل الكشف عن الشيء قد ومشتري بينهما واستعمال السبب  
السبب هذا المقدار المشترك فان قولهم الاول سبب لعلوا لعلوا لعلوا من ان لم ير منه الا مطلق الكاشف وظهور خصوص العلامة من الخارج  
ظاهر وجود جامع قريب مستعمل في اللفظ حكماً بالاشتراك المعنوي وان كان اشتراك اللفظ في الغرض اعلى من استعماله في الكل المعرف من ان لم ير شيئاً  
من تعينين لعلوا لعلوا العلامة مجازاً لعدم صحة السلب عن شيء منها هذا الامر بعد ان في الحقيقة المجاز في الغنى بين كون اللفظ مشتركاً بينهما لفظاً  
ام معنى لا ريب الاصل هو الاخر للثبوت في السبب الغنى حقيقة في مطلق الحقيقة خاصة ونقل الى هذا الغنى المذكور انه مطلق الكاشف اصطلاح  
الاصول والنقل ايضاً يعني لا يقتضي لعلوا لعلوا لعلوا والعلامة والشرط فقد يطلق على ما دخل في وجود الشيء وجوباً وان وجوب  
يتوقف على وجود ذلك الشيء ويلزم من عدم الشرط ولا يلزم من تحقق الموقوف لوجود ذلك الشيء فيدخل في هذا المقتضى شرطاً لعلوا لعلوا

في معنى المقتضى  
في كل وقتها

الشيء وان كان السبب

في اشتراط  
في اطلاقها

لان وجود







ثم المقتضية اما مقتضية وجوب الشيء او مقتضية وجوب هذا او وجوب مقتضاه او وجوب العلم به والتبشير به مقتضية الوجوب والوجود عموم من وجه نتائج

فصل في تعريف الوجوب  
باللفظية والاعتقادية  
بالعقيدة والاعتقاد

فصل في تعريف الوجوب  
بالاعتقاد والاعتقادية

فصل في تعريف الوجوب

كلا في القسم الرابع من الأقسام

الابنين لو لم يكن اقل الحمل مستلزما لغيره لكان مستقفا لكن المستقفا هو كون اقل الحمل مستلزما له حكم مستقل لا يتوقف على ايصافه او الدلائل حواش كمالهين لا على كون حملين وفصلان بل ثلثين شهاد بل بما لا يضمن الا بعد من ثم رخص حواش كمالهين  
ثم ان الالتزامات اللفظية تتفاوت مع الالتزامات العقلية فان في الالتزام اللفظي لا يمكن الانتكاس على العقلية لغيره فكيف الالتزام اللفظي اذا لم يكن الامر مستلزما حواش الخطاب وقيل في الحاجة على عدم زيادة الالتزام وحاشا في الالتزامات العقلية فلو كانت في بعض الجوانب  
خفية فليس خافا كمال الالتزام اللفظي بل هو قد يكون على موضوع تام فحكمها حكم الالتزام اللفظي وقد يكون على خفاء فلا يعتبر للزوم ان قد يكون  
الامر غير ملتزم الى الزوم وغيره فاهم كونه من لا يلتزم الى نحو هذا الالتزام العقلية فلا يعتبر هذا الزوم العقلية في كلام مثل هذا الامر فلا  
يكون دلاله الاشارة الحاصلة في كلامه كالمستفاد من الايتين وهو معتبر في كمال الحكم على الاطلاق الملتزم دائما على النفس لا فاق  
يعتبر في الالتزامات العقلية الخفية ومما وكذا في كمال المستفاد المقدم في حاشا الوجوب بالاعتقاد كمالهين  
او يتوصل الى حصول الثوب للصلو وقد يجمع جهة التقيد التوصل في الواجب هذا افتراضه يكون جهة حصول التوصل فيه موقفا على  
جهة التقيد كالموضوعان حصول التوصل الى دفع الحد للصلو وموقوف على هذا القربة فيه ونحو ما يشترط في الواجب التقيد بحيث لو انتفى  
جهة التقيد الاطاعة يحصل التوصل ايضا وقسم يكون جهة التقيد واجبة مستقلة لا يتوقف حصول جهة التوصل على حصول جهة التقيد  
كما في الامر السقي فليس يجب عليه قضاء القربة بحيث لو اني به على طريق الالتزام من دون قضاء القربة كان ثما لكن بسقط عنه الامر السقي  
بعد ان المأمور ان اظهر ذلك فان علمنا بكون الامر الوارد من اي قسم من الاقسام علمنا بمقتضا وان شككنا في ذلك فله وجوده ثما  
ودام لم يعلم انه من اي قسم من الاقسام لا يميزه فيه مراحل الاولي ان يعلم ان مقتضى الوضع للقوم قطع النظر عن العرفي قسم من تلك  
الاقسام الاربعه ثما اذا كان الدليل اعتبارا على ان الحق ان المتبادر من الامر كاضرب في اللغة هو اجابا للمهمة بالمباشرة المنسبة شواهد  
بقتضاء القربة على الوجه المباشر والحتم فمقتضى الوضع للقوم لا يكون هذا الواجب بقدر ما صرحنا بالتقيد في بشرط منه قضاء القربة والمباشرة  
المنسبة والاثبات على الوجه المباشر كالحتم التوصل الى الشرط غير شئ من الثلاثة ومقتضى الوضع للقوم على ما هو الظاهر من الامر عند  
هو اشارة المباشرة المنسبة لاطلاق الامر الموجب الى الخطاب باجابا للمهمة شواهد التقيد لا ولو قلنا بسقوط الامارة التي لا تعتبر في التقيد  
في اطلاق الامر بكونه المنسبة انما هو بوجه غيرك والتقيد خلاف الاصل فاطلاق الامر يقتضي المباشرة المنسبة وكذا  
اطلاقه يقتضي عدم اشتراط القربة وهذا اشتراط الاثبات على الوجه المباشر لان المادة موضوعه للمهمة لا بشرط والمهمة موضوعه لاطلاق  
تلك المهمة فليس شئ من مقتضى القربة والاثبات على الوجه المباشر ما يجوز في معنى الامارة وبشرط بل اطلاق الامر بغير اشتراطها فمقتضى المستفاد  
اطلاق الامر بمقتضى الوضع للقوم المباشرة المنسبة شرط دون القربة والاثبات على الجاه فلازم ذلك ان مقتضى الوضع للقوم لا يكون  
مقتضا بصرها لاشتراط القربة والاطلاق لا بصرها لاشتراط المباشرة لاطلاق التوصل الى الشرط منه شئ من الثلاثة  
ولا توصلا وبشرط ان يثبتها وهو القسم الثالث لان شرطها بصرها بالقرينة والاطلاق اللفظي يعني شرطها بصرها لا توصلا وبشرطها استقلال  
وهو القسم الرابع لان لازم سقوط الامر ببيان الغير فمقتضى الوضع للقوم لا بصرها بالقرينة والاطلاق اللفظي يعني سقوط الامر عند اثبات الغير فمقتضى  
البرائة يعني حصول الامر عند ثبات القربة وان سكت عن اللفظ لان اللفظ انما يعني كون القربة شرط لا واجبا لهم فيكون في الوجوب استقلال  
بقتضاء القربة مستندا الى اصل البرائة فمقتضى الوضع للقوم لا يكون الامور شيئا من الاقسام الاربعه بل ثما خاسا الثانية  
في ان فهم العرفي من جهة المباشرة والقرينة والاطاعة هو مطابق وضع اللغة مخالفا والتفصيل فيها من جهة لزوم المباشرة وعدم  
فالتحاشا ان الموارر عندهم تتفاوت في ذلك فقد يعتبر في المباشرة في الامر كما لو امر عبد باكل شئ فانه يشترط فيه المباشرة وليس الغرض من  
كون هذا الشئ مما كره ولا ممن غير العبد فقد اعتبر في المباشرة في الامر كما لو امر عبد بلبس قميص فانه يسقط امره بان يلبس غيره وقد يحصل الشك في ان  
المفوض هو مطلق حصول الامور بل حصوله من مطلق الخطاب لكن كل ذلك خصوص الموارر لاجل القرائن وليس عندهم جهة ثالثة اصلية بل هو اجابا للمهمة  
فقد اعتبر في المباشرة ولم يثبت لم لا يرفع عن ذلك الجهة شواهد الوضع للقوم بل هو جوهر عند الشك في ما يقتضيه الوضع للقوم فبناء العرفي من تلك الجهة  
لوضع اللغة اذا قام قرينته على الخلاف ولا يبعد كونه اعلى الاول مرتبة ثما كمال الدليل فيه على اعادة التوصل وعدم اشتراط المباشرة لكن ليس  
هنا غلبة عندنا بل يرجع الوضع للقوم عند الشك واما من جهة الاثبات على الوجه المباشر فالعرفي ايضا موقوف للغة واما من جهة قضاء القربة فان  
انه يجب عدم قضاء القربة فلو لم يبقه ومقامه انما لا انتفاء الدلائل العرفي فيكون بانه انما وان سقط عنه الامر عند فهم فضا العرفي من  
تلك الجهة مخالفا لمقتضى وضع اللغة لكن هل يكون لزوم قضاء الاطاعة عند اهل العرفي في الامور مفهوما من ضمن الامر وبشرطه حتى يكون الامر  
عندهم وضع جديدا ثم يؤخذ ذلك من الخارج الحق الاخر فان لازم الاطاعة لا يفهم من خاف اللفظ ولكن لما كان شأن العبد الاطاعة كما  
بالعقل فعدم قضاء الاطاعة كاشف عن الاعراض فيكون العبد على ان الانتفاء والاطاعة بل يذم المولى على عجزه فمقتضى عدم قضاء  
عدم الاطاعة وان لم يامر بغيره فكيف اذا امر وانه لا يبعد الاطاعة واجبة عند الاطاعة والاعراض عن التوصل الى الفعل فضا الحاصل من  
ضم الوضع للقوم العرفي ان المأمور به ليس بقيد باصلا ولا توصلا باصلا بل يكون مقتضا توصلا استقلاليا اما من جهة التقيد فاللزوم القربة  
واما من جهة التوصل فلا ينعقد الا اذا لم يحصل القربة وان حصل الاثم كما مثلنا بالسقي لان في اسقي فاه لا يلزم المباشرة المنسبة فلو



ثم هو ما مضى ولما ذكرنا ان دلالة اللفظ على تمام المراد من حيث المراد مطابقة وعلى حيزه الفصحى كل تضمن وعط الحارج اللان من حيث هو خارج لان التمام والاولى لفظه والثانية تبينه تدج

في مقابلة  
من جانب

فاجامعه غيره سقط الا من جاز هذا الدخول من ملاحظة القبول في معاد المجموع الحاصل من الجواز ايقه خارج عن الاربعه وجامع لبعض صفا  
كما تقدم وبعض صفات التوصل فيلزم من ذلك شره وفقد القربة سقط الامر وحصل الامر عند الشك بيني على هذا المذهب الثالث هل وجد  
شرعي كقوله في حيزه عند الشك على قسمين من تلك الامام الاربعه لا بل لا بد من العمل على حصول ملاحظة اللفظ والعرف في الحيز  
من فانه ورد الدليل الشرعي العام على ان الاصل عند الشك هو الجواز يكون الواجب تعديا بصرفا فطر من مقتضى الوضع والقول في العرف و  
الدليل الاية الشريفة وما امر الا بعبد الله مخلصين له الدين هو هذا المذهب الثاني فالتقدم برؤية الربا امر جازي لا بعبد الله  
مخلصين له الدين فان قلت ان الاية انما تدل على وجوب القربة ولم تدل على كونه شرط سقوط الامر فلهذا واجب على من سئل ان يفعل من قبل  
فلم يدل الاية على التعبد الشرطي بالقربة قلنا ان تلك الاية الشريفة انما هي الامور الشرعية واحد وهو العبادة لا مطم بل حاله كونه مع  
الاخلاص فالما هو العبادة في تلك الحالة وهي شيء واحد لان العمل في الاخلاص واجب اخر فانه خلاف ذلك الاية وان كان الما هو شيئا  
واحد لم يحصل الا مثالا بعدد الاخلاص كدهو حيزه وشرطه وصفه اذ لا يتصور حصول الا مثالا قبل الجواز الما هو شيء فان قلت انها مع  
مع اطلاق الاوامر الواردة المنقضة لعمد شرط القربة وهي تخص من الاية الشريفة لثبوت الاية الاوامر المشكوكه والاوامر المعلوم فيها اذ  
الاخلاص يدل على خارج من جامع وغيره فالوامر المشكوكه المطلقة لا تشمل سوى مورد ما هو مورد الشك الاية الشريفة يشملها وغيرها  
تكم يلزم من الاخلاص كل الاوامر التي هي من الاوامر المشكوكه مطم مقدم الاوامر المشكوكه عليها عند التعارض فيتحصل الاية الشريفة والا  
المتقدم من الدليل الحارج يلزم من الاخلاص في تلك الاية ان الشك عوم من وجوه فارة وتناصل امر مطلق وهو الوضوح الجاز المنفي  
الشريفة لوجوب شيء بشك الاية الشريفة دون قولنا اصل وهو ساد ما سئل من سائر العبادات التي لا اخلاص فيها وشيئ يشمله صل  
الاية الشريفة وهو صحة الصلوة مع الاخلاص في شيء يشك له ويتعارض فيه وهو الصلوة مع عدم الاخلاص في الغارضا بما يقع بين الجز  
الثاني من الاية الشريفة وطلاق قولنا صل في الصلوة بده الاخلاص في الشك عوم من وجوه لا مطم حتى تقدم الاوامر المطلقة فان قلت  
غاية الامر يتعارض الاية الشريفة مع الاطلاقات ولنا قطعنا في الحكم يلزم من الاخلاص في العبادة خالبا عن الدليل قلنا انما استاقنا الدليل  
في صياح الاوامر التي هي في القربة يرجع عند الشك الى اصل الاشارة المعقولة لا شراط ولذا لو كان الدليل لبا وشك كون العبا  
تقبل با صرافا غير حكما بانه تعبد صرف لا صل لا شغال وثاننا اننا سلمنا ان الاية الشريفة لعمم لم يكن المرفق في المقام وذلك الاية على كل من  
تلك الاوامر المطلقة طالع هو فم العرف فان قلت ان الاية الشريفة فيها ما نافي بعبارة الاوامر والواهي الشريفة للصفات الكامنة لان  
ظاهره ان الاوامر انما هي لاجل محبة التعبد لاجل شيء اخر يلزم لانه فلازم نتيجة الامر للتعبد لا للصفات الكامنة من المحبة التعبد بل المحبة  
الله اعلم العبادات وهذا مناف لما ذهب اليه من بعبارة الاحكام للصفات الكامنة قلنا لا ريب ان التعبد لا يتقيا من التعبد ولا والله  
وخشوة طبعه لا طاعته لا اخلاص من حسن مدح بمدح بعبارة ان لم يامر بالمحبة به من حسن ذاتا ويستقل العقل بحسنه ولذا كان كانه  
فلم لا يمكن ان يكون الداعي للاوامر هو تعبد التعبد لاوله الذي هو حسن ذاتي وذلك لوصف بكفي في قولنا الاوامر وكون تلك الصفات رتبة  
لصدور الامور وان لم يكن هناك جهة من المحبة لما هو مذهبنا بل تبعية الاوامر للصفات الكامنة والمعنى المذكور ثبت في النواهي التبعية للصفات  
بالاجماع المالك فان قلت الشك من الاية الشريفة كون كل الاوامر رتبة وهو خلاف الاجماع وخلاف ما تقدمت من قسم الامر بالان  
الاربعة قلنا لاية الشريفة جهة نفى وجه ثابت وكذا ما عايننا اما الوجه الاثباتية فهي ان كل امر يجب تعديا لقربة فانه تعبد محبة  
ان له جهة تعبد وما جازي في نفى ان كل امر من الاوامر الشريفة خالصة عن جهة التوصل فاحد الجانبين ان كل امر له جهة التعبد الاخرى  
كل امر له جهة من جهة التعبد فيقول ح من عالم الا وقد دخل الامر الذي تخص جهة التوصل خرج عن عموم الاثبات وعن عموم النفي  
مبطل اعطى كل امر له جهة التعبد لا هذا الامر وكل امر خال عن جهة التوصل لا هذا الامر وكذا اذا ثبت كون امره جهة التوصل وشك في  
جهة التعبد ايضا فيجوز ان لا يقول ان الاثبات هو وجه التوصل وذلك بخصوص العموم القابل بانه لا امر يكون جهة التوصل واما  
تخصيص جهة العموم الاخرى القابل بان كل امر له جهة التعبد والقرب فغير معلوم والاصل عدم بقاء العقول في حكم يكون هذا الواجب  
وتوصلها او بالحق وان جهة التوصل الدليل الحارج وجهة التعبد للاية الشريفة فان قلت انك بدون ان طلبت الاية الشريفة ان الاصل  
في الاوامر الشريفة كونه تعديا بصرفا والتعبد الصري شرط من القربة والتمسك في التعبد والامان على الوجه المباح يجب لو ان في احد  
الاثبات انفي الا مثالا رسا ولم يسقط الامر وقد ثبت القربة والتمسك بالاطلاق الامر واما الاثبات على الوجه المباح فلم يثبت لان  
الاية ولا من اطلاق الامر قلنا في غير هذا ايضا اننا لم نرد الاثبات بالوجه المباح بل اثباته بسبق على مسئلة جواز اجتماع الامر والنهي  
في انفسا الهى في العبادة الصادق ان قلنا بعد جواز الاجتماع وقضا الهى النفسا ثبت هذا الشرط ايضا واذا كان الدليل لبا اثباته  
في بقاء الاشارة وقد استدل على اشتراط القربة في حصول الا مثالا وسقوط الامر في الاوامر الشريفة بالاية الشريفة اطعوا الله واطعوا رسوله  
الاطاعة لا يصدق الا اذا بالالمورد بعبارة القربة ومن هذا ما ثبت وجوب قصد القربة لا كونه شرط فلا ينافي كون الاية  
ولا توصلها استقلالها وهو خلاف المقصود في عمل ان اذا ثبت في امرنا الاوامر مشراط القربة في حصول الا مثالا وسقوط الامر فان تولى  
واحد المكلف الاثبات براسا فاعلم عفا ان في بقصد القربة من عليه عقابا واحدا لم يمتد له وانما في واجب احدهما فثبت الما هو

في مقابلة  
من جانب







المراد في عمل التراجع من القعدة ما كانت مقدورة لا غير المقدورة لكن في دخول مقدرة تسبب عدم القعدة عليها من فعل الكلي في سلبها خبارة وجهها نتيجة  
احتياط بالمراد

فَمَقْدُ الْوَاجِبِ

[illegible]



ولا فرق في دخول المقدرة بين الداخل والخارج والعلة والركبة والسببية وغيرها وانما استقلالها لا واما كان وجوب ذي المقدرة  
فيها ثابتا بل لفظي املي من الواجب من الغنى والتوصيل نتج

بمحل ان يكون لا بل انتهى من المقدرة وان لم يكن على ركنها بنفسها عفا في ذلك لا ينافي بتعلق انتهى لا صلة بالمقدرة من الامر بها كما  
ذكرنا نظير في الواجب بالتوصيل انتفا في الامر الثاني مع ان هذا الدليل لم يثبت الا العطف على ترك المقدرة اما كون وجوبها من قصد الامر  
من الامر به في المقدرة فلم يثبت كون محل النزاع فالتحق محل النزاع ما ذكره الحق السبزي وادى وليه تدبير استدلال المشهور على وجوب المقدرة  
بأن المقدرة لو لم يجب لكانت كذا فاجاز تركها وان كانا فانما ان يكون ذو المقدرة باقيا على وجوب لزوم التكليف بالابطان والاخر في الواجب الوجوب  
ثبت وجوب المقدرة ودعا ناخرا للشق الاول لا يلزم التكليف بالابطان لان جواز المقدرة كان مقدورا له فهو قادر فثبت المفروض الاستدلال  
ان المكلف لم يفعل المقدرة وصل ذي المقدرة وضاق الوقت عن بيان المقدرة فالتكليف غير قادر على المقدرة وذي المقدرة وثق ههنا الاستدلال  
بالاخبار لا ينافي الاخبار هذا في موضع بان مذهب المشايخ انما كان فلا يمكن القول ببقاء التكليف فزاد مستدانا المكلف لترك المقدرة فثبت  
وقد ذي المقدرة وتركها اية اما لا يكون مغايبا اصله فهو يستلزم خروج الواجب المطلق عن الوجوب اما ان يكون مغايبا عليه فانه من كلفها  
لا يطاق وانما ان يكون مغايبا على ترك ذي المقدرة فثبت عند ترك ذي المقدرة فهو تكليف بالابطان اية اما ان يكون مغايبا على ترك المقدرة  
فقط وقت تركها فهو مستلزم لكون المقدرة واجبة دون ذي المقدرة واما ان يكون مغايبا على ترك ذي المقدرة في وقت ترك المقدرة فهو  
وهذا بعينه المعنى الذي ذكره السبزي وادى في الرابع فاعلم ان الواجب الذي هو محل النزاع هل هو الواجب بنفسه لكون النزاع في وجوب  
الواجب بنفسه ام يشمل الواجبات المتصلة الظاهر لا يخرج يكون مقدرة الواجب لتوصيل داخل في محل النزاع بالمعنى الذي ذكره السبزي وادى في  
قلت اننا بما لا نقول بالعقاب ترك الواجب لتوصيل فكيف يجوز فيه وجوب المقدرة بالمعنى الذي ذكرنا من استصحاب العقاب على ترك ذي المقدرة  
عند ترك المقدرة قلنا الملائمة يترتب في وقت ترك مقدرة الواجب المتصلة ما يترتب على ترك ذلك الواجب المتصلة مقدرة له ونحو ذلك  
المقدرة السابعة في قول المسئلة في قولنا في الواجب في السبب من جهة وقد يثبت هذا الاستدلال وقد عرفت ما في وجوبها  
وجوب الشرط الشرعي لا يجمع من الشرع لغيره وخاصتها كما حكى الامام المصطفى في الامور السببية هذا في الحقيقة خارج عن البحث وبمحل القول  
اخر كواجب المقدرة الخارجية لا غير والمقدرة التي هي صلة والمقدرة في ضمنها لا غير في المقدرة التركيب كالبشيرة المحصورة لا غير المقدرة  
الثامنة في النزاع على ما اخبرنا من كون النزاع الوجوب بالمعنى الذي ذكره السبزي وادى في وقت ترك ذي المقدرة  
كما خرج من البلد الثاني في الحج وافضه تركها الى ترك ذي المقدرة قلنا باستصحابا حين ترك المقدرة كان هو حين ترك المقدرة خاصا بترك  
ذي المقدرة وان لم يدخل وقت العمل بترك المقدرة فان كانت تلك المعصية كبر صارا فاستقامرة واحدة من ترك المقدرة وان كانت صغيرة كان فاسقا  
بالاصرار بترك المقدرة ولو حكما فلا يقبل شهادته ولا يصلح خلفه في خبر ذلك من اواخر الفسق وان قلنا بانه لا يستحق العقاب على ترك ذي المقدرة الا  
حين وصول وقتها لم يخرج ذلك الشخص من التمسك حين ترك الخوف مع العاقلة مثلا بل يرجع الى ان يدخل موسم الحج لولم يكن مانعا اخر وبمقدرة  
فحكم بفسقها وقيل بظهور الثمرة عند جواز اجتماع الامر انتهى على القول بوجوب المقدرة وجوب اجتماع الامر انتهى من تلك الجهة لولم يكن مانع  
اخر على القول بعدم الوجوب ذلك لانه اذا كان الامر بالصلوة مثلا لم يبق لها ما يكون مقدرة انما واجبة شرعا ومن مقدرة انما يكون الكون الكون  
كان الكون الكون ايضا متوقفا على مقدرة وهي الكون الخاص لا يجرى كان الا كوان الخاصة واجبة من باب مقدرة الكون الكون الواجب الذي هو مقدرة الصلوة  
لخاصة بكون الا كوان مأمورا بها والا كوان الخاصة بعضها مباح وبعضها محرم وكما يكون انفسه فيقول ان الواجب باب المقدرة اشكل الا كوان  
الخاصة بطريق الاستدراك والوجوب الغنى فهو بطلان لزوم اجتماع الامر انتهى الامر في شيء واحد شخصي وهو غير جائز بانفاق القائلين بجواز  
اجتماع الامر انتهى مضافا الى ان هذا الاحوال خلاف الاجماع واما كل الا كوان الخاصة المحرمة بطريق الاستدراك وهو الوجوب فهو بطلان  
ما ذكرنا سابقا من الدليلين طمعا كل الا كوان الخاصة المحرمة بطريق الاستدراك وهو الوجوب فهو بطلان ما ذكرنا سابقا من الدليلين  
واما كل الا كوان الخاصة بطريق الوجوب التحريم فبطلان ايضا لانه كما يقع اجتماع الامر انتهى عينا قلنا في حق صدور من الحكم واما الواجب  
هو الا كوان الخاصة خاصة فهو صحيح لكن لان امره لولم يثبت المقدرة في ضمن الكون المباح بل في بجزء من الكون المحرم لم يكن مشكلا لان  
الفرد المباح الذي كان مأمورا به بان يروا ان لم يتعلق الامر فلا امثال وهذا معنى عدم جواز اجتماع الامر انتهى فالخلاص  
ان الواجب المقدرة على القول بوجوب المقدرة هو المقدرة الخاصة لا المحرمة ولا ذلك لان الواجب من المحرم لم يكن مشكلا ولا ذلك  
عدم جواز اجتماع الامر انتهى كما ان لازم من يقول بتعلق الاحكام بالافراد صانعة وفردا لان المأمور به من باب المقدرة وان كان هو هو  
المباح لكن الامر ترك المقدرة متعلقا للطبيعة من حيث هي لخاصة الامر المقدرة الفرد المباح لا يخرج الفرد المحرم عن كون مقدرة لا يحيا والطبيعة من حيث  
هي لا مقدرة اية للطبيعة ومحصلها كالفرد الواحد وان لم يكن الامر المقدرة متعلقا به فلو وجد الطبيعة في ضمن الفرد فقد وجد المأمور به  
الاصل الذي هو الطبيعة من حيث هي انما بان بالمقدرة المتعلق بها فخرج انما ترك الامر المقدرة لا الامر الاصل الذي هو ذو المقدرة فلو عرفت  
من جهة ترك الامر المقدرة لان جهة ترك ذي المقدرة فهو مشكلا الامر الاصل الذي هو طبيعة الصلوة مثلا من حيث هي وان لم يكن مشكلا بالامر المقدرة  
بل ان نقول لا اعتنا عليه اصلا لانه من جهة ترك ذي المقدرة لانه لا يبرر وامثل وامن جهة الامر المقدرة التام بمثل لان من يقول  
بوجوب المقدرة شرعا وبالعقاب على تركها انما يقول بذلك اذا افضى ترك المقدرة الى ترك ذي المقدرة لا مطلقا وهي هنا لم يفسد ترك المقدرة المتعلق  
بما لا ترك ذي المقدرة وعلى فرض التسليم فهو مغايب من جهة ترك المقدرة لان جهة ترك ذي المقدرة وهذا لا ينافي جواز اجتماع الامر انتهى

في وجهه انما لا ينافي جواز اجتماع الامر انتهى

في وجهه انما لا ينافي جواز اجتماع الامر انتهى

في وجهه انما لا ينافي جواز اجتماع الامر انتهى















وانما الاصل بغير وجوب المقدرة باحتمال ان لا توافر من الموقوف وان جعلنا الامر بالسبب عين الامر السبب في الفقه للاصل في افعاله نتائج

انما السبب عين الامر بغير وجوب المقدرة باحتمال ان لا توافر من الموقوف وان جعلنا الامر بالسبب عين الامر السبب في الفقه للاصل في افعاله نتائج  
وان فرضنا ان وجوب ثبوت المقام وحكمه هو القسم الثاني مع انك تعرف ان مراد المشهور من استدلالهم ليس ما ذهبوا اليه من وجوب ثبوت المقام فالا حرج  
في الجواب ان بقا ان لا يثبت هذا الدليل وجود العقاب المستقل على ترك المقدرة او كونها واجبة بالادلة التي لا تقبله فقد ظهر فاما ما مر فمقتضى  
اولا الفقه الذي اخبرناه في محل النزاع فهو حق ومما صعدنا قلنا بل هو عين مطلبنا وبصريح جرحه الى وجود العقاب عين ترك المقدرة فلو جعل  
الوجوب دليل المشهور في الفقه لكان له بل من حرج كواجب الوجوب قلنا بوجوب المقدرة لوجوب العقاب على ترك المقدرة وان فقد الامر بعد ترك  
المقدرة وكان استحقاق العقاب عين ترك المقدرة اذ الواجب ما يستحق انك العقاب عين ترك المقدرة لوجوب العقاب على ترك المقدرة وان فقد الامر بعد ترك  
المذكور اولاً واستدل المشهور بان العقاب عين ترك المقدرة واجبة بان الذم انما هو لاجل ان ترك المقدرة مفصل الى ترك المقدرة  
فلهذا انما يثبت على المقدرة بنفسها والعجب من هذا الجرح من الواضح ان كل من يقول بوجوب المقدرة لا يقول بان الذم والعقاب على ترك المقدرة  
بنفسها بل انما المقدرة وتركها مفصل الى ترك ذى المقدرة فالاعتراف بان الذم على ترك المقدرة موجود وان لم يحضر زمان العمل تلك المقدرة لاجل  
انه ترك ذى المقدرة اعتراف بان مقدرة الواجب واجبة بالمعنى الذي ذكرناه بعد اعترافهم بان العقاب الذم واحد هو مراد المشهور من الوجوب ثم  
لا يخفى ان اعترافهم بان الذم على ترك المقدرة لاجل افضائه الى ترك ذى المقدرة مناف لاعترافهم في الجواب عن الدليل الاول باننا اخبرنا ان لا مركبة المقدرة  
بعد ترك المقدرة باننا لو كان الامر بانها لم يحصل بخلافه فلم يذم المكلف على ترك المقدرة مع بقاء الامر بمركبة المقدرة ومقتضى مخالفة الشبهة  
اذ ليس على ترك المقدرة عقاباً بان فلا بد ان يكون المقدرة واجبة بالمعنى المذكورناه والامر فيها بعد انقضاء المقدرة **وما المقام الثالث**  
فاعلم ان القابل بان الامر بالسبب عين الامر السبب بوجوبه وقبل الشروع في احتجاجه لا بد من بيان مراده فاعلم ان السبب فعل المكلف  
فما ان هتمم يكون ذلك السبب شيئاً من المكلف من دون ان يكون بينه وبين المكلف واسطة مقدرة كافعال الوضوء التامشة على المكلف  
وهتمم يكون بينه وبين المكلف واسطة مقدرة كالطهارة الحاصلة من الوضوء وللمتبعين اشياء كثيرة كالاجزاء فان جمع الحشبة القارة في الماء  
من الاول والحزبة الحاصلة من الثاني وكما عتق فاجراً الصبغة من المكلف من القسم الاول والحاصل الوصف من الصبغة وهو لا يفتاق  
من الاخر ثم ان القسم الاخر هتمم ان هتمم يكون لا اثر الحاصل فعلاً للمكلف كالحزبة الحاصلة فانها فعل النار وان تسمي المكلف هتمم ليس فعلاً  
لغير المكلف كما هو وضوء الحاصل ومن قال ان الامر بالسبب عين الامر السبب ما انما هو القسم الاخر بعينه على ان الاحكام ما يتعلق  
بفعل المكلف كوجوب صلوته وركوعه او بفعل الباخر كوجوب البنية وما يلحقها من العقاب اما يتعلق بالاعمال فاما جبر المكلف كونه مستطراً  
في الوقت الفلاني او محذوراً وما بالعين الخارجية كجائسه الكلب طهارة الغنم وما يتعلق باحوال الايمان بما يحال عين المكلف ككون حاله  
حاضراً من الصلوة او محالاً العين الخارجية كجائسه كسبيته ولو ان القسم لوجوب الصلوة والتكليف انما تكون من القسمين الاولين اذ اعرف  
ذلك فاعلم ان دليله الاول مركب من عقدتين **الاولى** ان الامر من التكليفات الثانية ان المسبب القسم المذكور ليس هتمماً من فعل المكلف بل  
فعل المكلف انما هو لا سبباً وهو انما ان التكليف بغير فعل المكلف ليس صحيحاً لانه غير مقدور فضا الحاصل من تلك المقدمات عدم جواز  
التكليف بالشيء الا بشان الصبر على عدم كونه فاعلاً للمكلف بالمقدرة الثانية واشياء الكبري هي عدم جواز تعليق التكليف بفعل الغير بل يقتصر  
**والجواب** ان ما اراد من قوله ان ليس السبب مقتضياً للمكلف فان اراد ان ليس فعله ولا واسطة فهو مسلم ولا يضرنا وان اراد ان سبباً فاعلم  
المسبب الى المكلف ليس حقيقة فالصبر على ما لا يرضى كونه سبباً قطع واسن به الى قائله حقيقة وان كانا الفاعل بلا واسطة هو المكلف  
فوق انه قطع واسن به ولا يقع صلبه عنه فاستأصل المسبب الى المكلف مع وجود الواسطة في البين حقيقة بعينه على ما كان ذلك المسبب فعل  
غير المكلف لا وان اراد من قوله ذلك ان فعل المسبب ليس فعلاً للمكلف بل واسطة وان كانا الاستاء حقيقة فالصبر مسلم ولكن الكبري حقيقة  
الثالثة منوعة لعلها باء العقل عن مثل ذلك التكليفات انما طاق في حق التكليف قدرة المكلف على ايجاد المكلف به في الخارج باي نحو كان  
**الثاني** انه لو كان الامر مقتضياً بالمسبب ما ان يكون ذلك عين وجود السبب بمقتضى الحاصل او عين عدم وجوبه لزم التكليف بما لا يطاق  
او في كل من الجهتين لزم في كل حين احد المحدثين والكل محال فلا بد ان يكون متعلق التكليف هو السبب والجواب **اولاً** بالنقض الشرط  
فان الامر بالمتشرط ما عين وجود الشرط لزم خروج الواجب المطلق عن الاطلاق واما عين عدم لزم التكليف بما لا يطاق واما في الجهتين لزم  
احد المحدثين وهذا وان لم يكن نقصاً من عاقله فاصطلاحها لكن بطول التفسير وثانياً بالحل بان الامر بالسبب ليس بشرط عدم السبب ولا بشرط  
وجوده بل هو شرط في حاله عند السبب فان علق التكليف على عدم السبب فما زمان المكلف فهو حال وجوب السبب فانه لا يشترط  
في ذلك ان المقدور بواسطته مقدور وثالثاً بان ذلك الدليل وجوب سقوط التكليف لان كل شيء وكل فعل للمكلف مسبب عن سبب فان السبب  
له سبب غير مقتضى ذلك السبب لانه مسبب في الواضحات ان يكون مسبباً اختياراً بام اضطرار فان كان الاول لزم ان يكون الامر به امر بالسبب ولا  
يكون هو ما ملو به لعين الدليل المذكور فان كان ذلك السبب الذي هو سبب السبب اختياراً لزم تعلق الامر به لما ذكره بعينه وهو امر اختياره بنهائي في  
الواجب فيصير اضطراراً بمقتضى التكليف عن اختياره **والخاص** انما ان يكون سبب السبب اضطراراً باقتضا التكليف وان كان اختياراً  
فمتعلق الكلام الى ان ذلك السبب اختياراً فان كان سبب ذلك السبب اختياراً اضطراراً لزم ان يكون كذلك وان كان اختياراً باقتضا الكلام الى سببه  
فاما اضطراراً واما اختياراً فهنا حتى ينهي الى ما يكون اضطراراً وينتهي الى علته العمل وما يقال في جوابه لان مراد ذلك الشخص انما هو

فم

الامر بالسبب عين الامر السبب بوجوبه وقبل الشروع في احتجاجه لا بد من بيان مراده فاعلم ان السبب فعل المكلف

الامر بالسبب عين الامر السبب بوجوبه وقبل الشروع في احتجاجه لا بد من بيان مراده فاعلم ان السبب فعل المكلف















# في الواجب الموسع

في الواجب الموسع  
في الوقت بالان

في الواجب الموسع  
في الوقت بالان

في الواجب الموسع  
في الوقت بالان

الوصول الى اخر الوقت شرط للوجوب لا انه فقط وقت الوجوب فلو قبل ذلك كان على التكليف الى اخر الوقت علم انه كان واجبا حينئذ  
ليريق علم انه كان فاعلم ان الشرع بين القولين الاخيرين  
المختصين للوقت ما لاخره على الاول منها لوعلم قبل اخر الوقت بان يبقى الى اخر الوقت بشرط التكليف ببقائه الا ان بان بالفعل قبل اخر الوقت  
وجوبا اي بقصد الوجوب بخلاف الاخير من القولين **واما المخرج** بين القولين المختصين باول الوقت فهو انه على الاول عندنا لاخيرين  
مضاه على الثاني اذا علم ان المخرج بين القولين المختصين للوقت بالاول في حصول الاثر في الثاني غير على هذين القولين غير  
بالفعل بعد اداء دون المشهور **واما المخرج** بين القولين المختصين بالآخر فهو انه لا يكون الصلوة قبل وصول اخر الوقت  
ابدا عند المخرج بخلاف القولين الاخيرين فان في الاول منها يكون قبل الوقت فضلا في الثاني اجابا وهو ما اذا لم يبق الى الاخر **واما المخرج**  
بين القولين المختصين بالاول والمختصين بالآخر في ان على الاولين يكون المخرج عن اول الوقت انما ما لم يات بالفعل المستلزم للعقوبة  
ولا تقبل شهادة تخرج بخلاف الاخيرين **واما المخرج** بين القولين المشهورين انه على احدهما بان ترك العزم والقيام معاقلة سبق الوقت على  
الاخر لا بان لم يتصديق **واما المقام الثالث** فاعلم ان نسبة المفسد وبعض اخر اخبارها امتناع العقلة في فضلة الوقت  
والاجزاء لا وقت بالاول ولعله مشهور لا نرد ان لكل صلوة وقتين واختلفوا في ان المراد من ذلك ان احد الوقتين الفضيلة والاخر  
للاجزاء والخص من غير فضله ام احدهما للختار والآخر للضطر والظاهر ان المقيد من بعده اختار المصلحة الاخر فيقولها يكون وقت المختار في  
مثل الظاهر مقدار قدم او مثل وفي العصر مقدار قدمين او مثلين فيكون هذا هو المختار عندنا هذا هو المختار عندنا  
مضيقا ويكون ما بقدر خارجا عن وقت المختار والظاهر ان المختار والمقيد وبعض من المختار الثاني فهو ان مذهبنا عدم الفضيلة في جوان  
الوقت عقلا ولا دين هذا التوهم فاسد من وجهين **الاول** ان حكمه بالصدق وقت الظاهر مثلا للختار انما هو ليدل خارجا لا لامتناع الفضلة  
في الوقت عقلا **الثاني** ان على من ضمن التسليم ليس من الظاهر مثلا على هذا القول مضيقا حقيقة بل الزمان انما اكثر من مقدار العمل  
ولو قلنا ان هذا القول مضيقا حقيقة بل الزمان انما اكثر من مقدار العمل ولو قلنا ان هذا القول مضيقا حقيقة بل الزمان انما اكثر من مقدار العمل  
اذ عرفت تلك المقامات **اعلم** ان الحق في مقام الجواز عقلا وعمل هو الجواز لا صلا الامكان واصالة بقاء الادلة الدالة على التسليم  
على ظاهرها وهو الاصل اللغوي والحق في مقام الواقع وعدمه هو الواقع فانما نرى للمولى من اهل العرب بامر عبد بشي ولا يعين له زما  
ويجعله غير بين لا زمنه فلو لم يجز ذلك عقلا لاصد من العقلا بل ذلك واضح شرعا كما في قوله تعالى انما الصلوة للمؤمنين في حق  
المسلمين لو اردت ان يكونوا في وسط السما عاصرا الظلم ان موتهن سواء او بد من العنق نصف الليل او نهارا في حرمه وسبحي  
لاية الشريعة مع ان اربعة المسئلة لانه فالاية الشريعة نظامها ذلك على ان وقت الصلوة من اول الظهور من الاغروب مثلا بعد  
وقوع الاجماع على عدم جواز فعلها بعد الغروب **فقولنا** ان المراد اما تطبيق اول جزء من الصلوة باول جزء من الوقت وتطبيق اخر  
جزءا والمراد تكرار الصلوة من الظهور الى الغروب بالمراد زمان معين عند تعالى غير معين عندنا او المراد التحريم بالان زمان من الزوال الى  
الغروب **والاول** في العقل بيقع مثل هذا التكليف لسبب بل هو خلاف الاجماع وكذا **الثاني** للوجهين المذكورين وكذا  
خطاب بالجهل وتكليف بما لا يطاق بل نقول انه لو كان معينا عند تعالى كان التعيين تاما وكذا انما الزمان الذي يخرج به لا يخرج مع عدم  
العلم والافلا بد من باب المقدرة لئلا يكون حجة بدرك الواقع من باب الاطلاق وقد عرفت بطلان التكرار فمقتضى الاخر وهو المظهر مضافا  
الى ان العرب بهن من الاية الشريعة بعد ملاحظة الاجماع على جواز اخراج الظهور من الغروب لا من غير من اول الزوال الى الغروب في صلوة  
الظهور وفي الوجهين نظر اما الوجه العقلي فلانه يحمل ان يكون المراد من الاية الشريعة ببيان ان اول الظهور من الزوال والآخر  
العشائرين مضافا لليل على اختلاف المفسرين في العنق فيكون الاية مبينة لاول الظهور واخر العشائرين من دون بيان مشي الظهور  
وبعد العشائرين فيقول بحمل ان يكون وقت الصلوة وقتا معينا عندنا ثم قد بينه قبل ذلك او بينه وقت الحاجة فلا يلزم حمل ولا يخرج **واما**  
**الوجه الثاني** وهو ان العرب فلان الاية الشريعة لم يشي اخر الظهورين ولول العشائرين فكيف يفهم منها ان المكلف يخرج من الزوال الى  
اخر الوقت وهو الغروب مثلا لان اول الظهورين فلا يخرج بهن التحريم بين الاول والاخر فاقول في بعد ضم الاجماع على عدم جواز  
ما خرج الظهورين عن الغروب لا عقلا لعشائرين الى قبل الغروب بل يعرف بفهم من الاية انه يخرج في كل منهما من اول الوقت الى اخره بعد ما علم الاول  
والاخر من الاية الشريعة وبضم الاجماع **قلنا** بعد ذلك التفسير اطلاق الاية الشريعة المستفاد من الاجاز كل من الصلوات الاربع من  
دولنا المسلم في غسق الليل من دون تخصيص بعض وقتان فم ذلك الذي يقول من ان العرب يفهم ذلك من الاطلاق بل هي تعرف  
ان الاية الشريعة انما هي في بيان مبدأ الظهورين واخر العشائرين وليس الاطلاق مستقلا لبيان ان لا بد من التكرار والتطيق والتحيز والتعيز  
فلا لا في الاية الشريعة على المطلوب باحد الوجهين المذكورين فالآخران يقتضيان في الوفوع الشريعة الاخبار الدالة على التسليم مع ان الوفوع  
في العرب كان استدل بخص الوقت بالاول والاخرى مطلقا القائل بامتناع فضلة الوقت بانه لو جاز لزيم خروج الواجب الواجب في جواز  
ترك الفعل في بعض اوقات من دون عقاب هو بطلان بعد فرض الوجوب **وقد** ان ان ارادنا التسمية بالوجهين صحيح ولا يستلزم واجبا  
مخرج لنا الاثر بمثل ذلك الفعل ففهمنا ان الوجوب مطلق على مثل ذلك فمطلوب على الظاهر في اول الوقت انه واجب فاذ شرعا واذ ثبت الاطلاق







# في الواجب الموسع

الفعل بالوطين واما على القول بعدد بدلية فلا عفا على تركه اصل الفعل كما هو في الطرفين ولا على تركه احدا من كما يقوله  
مثلا القابل فخرج ذلك القسم من التكليف الصلوة عن الاصل الا بعد ان لم يكن هو تكليفها حقيقة لانها بان بالفعل ولا ابتداء ساد جالان  
ليس خافيا على ترك الفعل ولا توطئها مشوبا لان تركه الوطين فان قلت لا تكليف حتى يندرج احد الاقسام اذ عفا البقاء الخ  
الوقت كاشف عن عدم وجوب التكليف في الواقع قلنا فقد التكتليف بان جاء الموت في اثناء الوقت خلافا لاجماع بل هو مكلف  
فلو ان بالفعل في وقت فجاءه في اثناء الوقت كان ايتا بالواجب على مثل ما مضى فالا ان ذلك يستلزم اشتراط الوجوب بالبقاء الى  
آخر الوقت ويرجع ذلك الى القول بان الواجب من الحي كما قال به بعض من نفى الفضايلة الوقت فان قلت هذا الدليل حق من المدعى  
بثبوت وجوب العزم اذ مات في اثناء الوقت فجاءه الا اذا بقي بشرائط التكليف الى آخر الوقت بالواجب وتركه حصنا قلنا في الامر في  
الثاني بالاجماع المركب فان قلت نقول في الثاني بعد وجوب العزم للاصل ويتم الامر في الاول في ذكره بالاجماع المركب قلنا  
اجماعنا المركب قوي لا يمتنع عند الدليل الحق الا بجملة وصفية اجماعا هو الاصل الفقاهي والحاصل ان غرضنا من هذا الدليل  
اثبات وجوب العزم في الجملة اما عينا واما بدلا لا اثبات خصوص البدلية فيقول من ينكر الوجوه من ان بدلية العزم على وجوب العزم بان  
العزم على ترك الواجب على المحرم فوجبا العزم على الفعل وفيه لا ان العزم على المحرم ان يقارن فعلا من الافعال كما لو قصد  
المحرم من دون الاثبات ببدلية العزم فلا دليل على محرمه وان قارن فعلا من الافعال فان باشر فعل ذي المعنى المحرم باعتقاده كما لو  
قصد شرابا محرم شرابا ماله من غير ان يخرجه وقتا من اوقات جامع امره بتركه انما اجنبية فانكشف الخلاف في وجوب معاقبة وان لم يصد عن المحرم  
في الواقع فبذلك ومعاقبة على العزم والفعل هذا القصد عند اعتقاده وانكشف الخلاف وان باشر مقدرا من المقدمات كما قصد قلنا  
واخذ السيف ووضعه ليضرب عنقه ولكن لم يضرب عنقه ولكن لم يضرب عنقه فلهذا معاقبة فانكشف الخلاف في وجوب معاقبة وان لم يصد عن المحرم  
ان ذلك بمنزلة ترك ذي المعنى وانه تركه حكما وقد مر ان تركه الحكيم عقابا كالتكليف في نعم في الصواب لا يترك الصواب بعد ذلك  
اختيارا ونذا من غير ان يتركه القتل لم يكن عليه عقاب ما اجل ان لا يعاقب في مثل هذا العزم واما لان الندم يصير سببا للعضو  
الحية فيقول ان قوله ان العزم على المحرم حرام باطلا فممنوع الا ان يقال ان بناء العقلاء على الذم مجزأ طاعة على العزم على ترك  
بل التردد في الامثال فالعزم على تركه مضمون مطر وان ايعاقبه في بعض الصور كما لو يقارن فعلا من الافعال فاذا الف وجوب  
العزم فلا يتم هذا الجواب وثانيا ان الفضل في البين موجودا لا يلزم من حرمة العزم على العزم وجوب العزم على الفعل لا مكان  
التردد ولكن قد عرفنا حاشية في الجواب الاول لكن المذكور من الدليل كالشاق لا يثبت البدلية بل الوجوب في الجملة وقد استدل  
بانه لو لم يجب العزم بدلية عن الفعل لم ينفصل عن المندرجين كما لا يخفى بل وفيه راحة لا ان المندرجين يوجب تركه راحة لا يخلف  
ما نحن فيه فانه لا يجوز ترك الفعل هنا الى ان يخرج الوقت فالفضل بينهما وبين المندرجين وثانيا ان ان اذا المندرجين والطبيعة لا تفضل  
على المندرجين ويجوز تركه كما هو فاسد لا لا تقول يجوز تركه الطبيعة راحة وان اذ ان المندرجين يوجب تركه كما في بعض الاحوال  
فهو لا يبرأ عن لا نقول بوجوب المندرجين لا تفضل عن المندرجين وقد استدل بوجوب المندرجين في الوقت للفضيلة وقد استدل عليه  
بان العزم لو لم يكن بعد الوقت لاجتماع مع ذلك ترك الواجب الى آخر الوقت فاختار ان لم يكن بين قبل الوقت وبعد فرق اذ يجوز تركه فيها لامن  
عقاب بدلية في ان الفرق انه لو ترك الفعل قبل الوقت لم يمتثل بعد الوقت بمثل في اي من اتي به بخلاف ما قبل الوقت وقد استدل عليه  
بان عليه العزم والفعل ثبت طحا حكم خصال الكفارة ما لم يسقطا الاخر ما دام التوسعة وان تركها استحق العقاب وفيه ان سقوط  
العزم بعد الفعل انما هو لاجل عدم امكانه بعد لا لاجل اسقاط الفعل باه مع امكانه واما سقوط الفعل بعد العزم اي عدم العقاب على  
تركه فهو مسلم لكن لا من جهة ان العزم اسقطه بل لاجل ان موشع جائز التردد الى ان ما ان الضيق فلو لم يغمض سقط الى ان ما ان الضيق واما في  
الحق عند تركه في سعة الوقت فهو اول الكلام وقد استدل على عدم البدلية بان لو كان بدلية عن الفعل لزم اتحاد المبدل منه  
مع المبدل وفيه ان المبدل منه هو الايقاعات المتعددة في الاوقات الخاصة وقد استدل على العكس بان المبدل لا يكون  
في حكم المبدل والفعل الذي هو المبدل لوقوع اول الوقت اسقطا الواجب سببا بخلاف العزم وفيه ان لا يزم اتحادهما في كل الامكان  
بل في بعضها فاسقاط العزم لا يقاتل الحاصل الى ان ما ان الضيق كان في هذا البدلية الا ترى ان التمسك بدلية عن فعل الجنازة باحتمال  
ولكن لا يرفع الجنازة كفضل الفعل واما الجواب عن الدليل الاول على لزوم العزم من وجوه الاول ان غاية ما ثبت من ذلك انه  
العزم في الجملة ولم يثبت العزم بدلية عن الفعل وهو المقصود بخلافه لا منكر كونه من لوازم الايمان مثلا ووجوبه نفسا والحاصل اننا قلنا  
بلزوم العزم في الجملة ولو كان ذلك الباب اسقطا دليلك وهو ليس بطالبك الشاخي ان هذا الوجه القول بالعزم بعد الامانة اذ دخل الوقت  
وجب عليه في زمان الضيق احدا لا من فوراً بحيث يصح تركه نظر الى هذا الدليل العقلي فلا يجوز تركه الجنب في زمان وهذا عين  
نفى الفضيلة في الوقت عقلا والحال ان هو لا من القائلين بجو الفضيلة عقلا فانه يجزئ دخول الوقت ما مور فوراً ففوراً باحد  
او بجنازة الى زمان الضيق واما في زمان الضيق فهو مكلف بفعل فقط فورا فان الفضيلة في الوقت الثالث اننا لا نطلب  
في التكليف عند الاعتدال على الامور في محض الحقيقة والابتداء في السانج كما قد عرفت بان يكون الداعي الى الامر في صورة الاثبات نفس وجوب

فان تركه في وقت الضيق

في وقت الضيق

في وقت الضيق











العلم على كفاية ذلك لما هو بوجهها حقيقة الا لا يخرج على الاخر فجاز لكونه عدمها صرفا وعلامة الجواز اما الكلية والخبرية فيكون مجازا مرادها لا المشاهدة

فان الضد

مقتضى

الضد

فان كل فعل  
اخر ظاهر ان يكون  
فان احلا الضدين  
مع قول الضدين  
بنو قول احدا  
على قول اخر واما  
على القولين

مع انه يجب احدهما من العموم عن ذلك لاستدلاله في ذلك الجواب بوزن التدوير وهذا كاشف عن اعتبار الترتيب هنا العكس وورد الدورج ولكن لقوان  
علاما مؤيدا لا دليل اذ غاية ما في الباب بطلان دليلهم هذا من وجه اخر وقد يستلزم الترتيب باطلاق كلمات العلماء في عنوانهم وهو  
للتصريح بعض كالتباعد الثاني على الاختصاص والتميز فلهذا عن جاعته ان العلم ان الذي على جعل الترتيب في الصلوة المقتضية هو اختصاص الامة بتلك الصلوة فيه  
ان اختصاص الترتيب بها فان ديدهم بغير الترتيب بالنسبة الى المواضع التي لا يوجد فيها الترتيب كترابهم في كون الامر للوجوه فان ثمة الترتيب  
هناك انما هي في صور الترتيب من غير ان يترتب في الموضوع له اهم من صورة الترتيب وعلامة ذلك ان مقتضى الترتيب في بيان مقتضى الترتيب  
الضد لفعل الضد بمقتضى مقتضى فعل الضد لكونه من دون عكس مذهب الكعبة التوقف من طرفين ومذهب سلطان  
العلماء عكس التوقف من الطرفين والظاهر الاول لنا على مقتضى مقتضى فعل الضد حكم العقل عليه بداهة لان الضد لا يجمع على عقلا فاما ان  
لا يمتنع الاجتماع هو الفعل لقاطع اذ الضد هو الامر الوجودي الثاني في الشيء في الوجود فلا يحتمل توقف على وجود احد هما على انتقال الاخر فلو  
عقلها وليس بابا للملازمة بحيث يكون ترك الضد ملازمة لفعل الاخر من باب الاتفاق وليس انهم من بابا للملازمة بين عقلا بالعرض كالعلو  
لعلة واحدة فان امتناع انتفاء احدهما عن الاخر من امتناع انتفاء كل واحد عن العلة بالنسبة الى كل واحد فلو لا ذلك لم يكونا متلازمين  
عقلا لاجل ما نحن منه فان التلازم في هذه الاخرى لا يترتب في كل واحد من الطرفين بل يكون الفعل مقتضى  
للكل فيحتاج الى رسم مقتضى وهو ان ههنا جيبين كل اثنين احدهما اعم بعدا فاعلم على ان الجيم لا يمكن خلوه من كونين من الاكوار  
الاربعة وهو الحركة والسكون والاجتماع والافتراق **اختلاف** في انا لا يكونا لاربعة هل هي باقية بعد وجودها ام لا بمعنى ان السكون  
الطويل مثلا الغير المتخلل بالحركة هل هو سكون في كل ان لا يكونا لاربعة هل هي باقية بعد وجودها ام لا بمعنى ان السكون  
سكون واحد يفي بعدا بغيره ولا يحتاج الى بيان انهما انما على القول الثاني لا يقول بالبقاء بل يحتاج الى وجود في البقاء فيكون  
وبقي في كل ان من ذلك لقان الطويل يحصل في كل ان تاثيرا في الوجود بعد ايجاد العلة الموجبة بل يكون العلة الموجبة اولا هي الحقيقة  
ولا يحتاج الى تعدد العلة لانه لا يحتاج الى البقاء في عرف ذلك فاعلم ان على القولين الاولين لا ينجح الجيم عن الفعل في كل ان من الاكوار  
في كل ان تمام وجه الشيء كما على القول الاول وبقوله كما على الثاني ولما على القول الاخر فيمكن خلوه من كل فعل بحيث لا يحتاج في بعض  
الافعال الى فعل اخر في عرف ذلك فيقول فساد القول بمقتضى فعل الضد ترك الاخر على القولين الاولين فذلك القول في بادى النظر لا ينجح  
عن وجه لكن بعد التامل يظهر ضاده ايضا لا يربطان وجود الشيء وتوقف على وجود علة التامة التي هي جو المقضية وانتفاء المانع ولا يربطان  
في ان انعدام الشيء يتوقف على انتفاء العلة التامة سواء انعدم جميع اجزائها لعلة التامة ام بعضها حتى انعدم كل الاجزاء وبعضها  
العلو فانعدم كل الاجزاء علة تامة لا تعدد العلل اما الوجود فلعلة التامة هي اجتماع كل اجزاء العلة لا غير التامة ذلك انه لو كان علة انعدام  
هي انعدام مجموع اجزاء العلة فقط لا بعضها كما ان علة الوجود اجتماع مجموع اجزاء العلة لزم الواسطة بين الوجود والعلة انما هي ان ينفصل عن العلة  
التامة دون بعض فليزمن ان لا يكون العلول ح موجودا ولا معدولا لان علة الوجود وجود كل اجزاء العلة وهو غير حاصل وعلة العلة هي انعدام  
كل الاجزاء بالعرض وهو غير حاصل ايضا فاذ لم يكن شيء من علة الوجود والعلة موجودا لزم ان لا يكون الشيء موجودا ولا معدولا وهو محال للزوم  
ارتفاع المقضيين فالواسطة غير معقولة فليزمن ان علة الوجود وجود كل الاجزاء لا غير وعلة انعدام انعدام كل الاجزاء ما وبعضها بالعلم  
ان علة الوجود هي اجتماع كل الاجزاء فقط فظهر مما ذكرنا ان اجزاء العلة التامة لو انتفتت تدريجيا استند انعدام العلول الى علة الجزء الاول  
من اجزاء العلة ولا يكون انعدام الاجزاء ما لبنا فيه مؤثرا في انعدام العلول ولا لزم انعدام العلة وحصول الحاصل اذ عرف ذلك فيقول ان ترك  
الصلوة التي هي ضد الاذلة التامة وانعدامها يحصل بانعدام اجزاء العلة التامة كالأجزاء والاربعة من اجزاء علة التامة الا زيادة فان من فعل  
الصلوة لا بد ان يربطها قبلها واذا انتفى ذلك الاذلة وحصل عدم الارادة انتفى الصلوة لان انتفاء جزء علة التامة فيكون تركها مستند الى عدم  
الارادة كالى فعل الضد وكذا لو لم يكن ملتقنا الى فعل الصلوة فانه **قيل** ان الارادة من مقتضيات فعل الضد وهو الصلوة وفعل الضد  
اعني ازالة الجاسوس من الموانع فذلك انتفاء الارادة بغير الصلوة لانها من مقتضيات فعل الضد وكذا انتفاء الصلوة عن جوب المانع الذي هو سبب انتفاء  
العلة التامة للصلوة وفعل الضد مانع من وجود فعل الضد بغير انتفاء المانع لان عدم جزء العلة التامة للصلوة ولا يربط ان المكلف حين  
عدم اذلة الصلوة لا يحتمل مشغول بفعل ضده على القولين الاولين فيكون علة ترك الصلوة مشغولا بفعل الضد قطعاً فيكون معلوم ان اذلة الصلوة  
او علة الانتفاء لهما مقتضى الصلوة بغيرها وهو لا يذلة ويكون المانع لها وهو فعل الضد موجودا على القولين الاولين فيكون العلة التامة للصلوة  
يجزئها من مقتضياتها مقتضى ما فيها موجبا ومن ان علم ان انتفاء الصلوة مستند الى انتفاء مقتضى اي الارادة لا الى وجوب المانع  
وهو فعل الضد فليزمن ان يكون انتفاء الصلوة مستند الى فعل الضد الى وجود المانع فيكون فعل الضد مقتضى ترك الصلوة **قيل** ان الاربابان  
وجود الضاد فاعلم عدم الارادة التي هي من مقتضياتها مقدم على جوب المانع وهو فعل الضد واذ كان انتفاء مقتضى مقدم على وجود المانع  
استند ترك الضد الى انتفاء مقتضى لا الى وجود المانع لانه من اجزاء العلة التامة لو انتفتت تدريجيا استند انعدام العلول الى انتفاء الجزء الاول  
ولا يكون لانعدام الاجزاء الباقية مدخل في انعدام العلول واما ما تقدم انتفاء مقتضى على وجود المانع فلا يربط ان فعل الضد الذي هو  
المانع لوجوب الضد الاخر يتوقف وجوده على وجود علة التامة ومن اجزائها الارادة ولا يربط ان اذلة التي هي من علة التامة مقتضى لبعدها على



لن استغارة او الجاورة على بعد في مكان اختصا منها بالهوسين وحمل التزاع مطلقا لئلا يورد

وجوده ولا يثبت انه يجرى تحقيقا لارادة فعل الضد بعدم الازالة الضد الاخر الى هو مقتضيه لان ارادة الضد ضد افعاله اذ افعاله يتحقق  
الضاد عن الاخر وهو عدم ارادة فبمسند ترك الضد الاخر لما اختلف قبل ان يوجد فعل الضد الذي هو مانع فلا يكون فعل الضد فعلا  
لترك الاخر والحاصل انه لا يثبت كون ارادة الضد الذي هو مانع شرطا لوجود ذلك الضد الذي هو مانع ولا يثبت في وجود الشرط مقيد على وجود  
الشرط طبعيا ولا يثبت في وجود ذلك الازالة سببا لعدم ارادة الضد الاخر فلو لم يكن ترك الضد الاخر مستندا لالغاء افعاله او افعاله  
من تحقق ارادة ذلك هو مانع بل استلزام وجود المانع لوجود افعاله الاخر فلو لم يكن ترك الضد الاخر مستندا لالغاء افعاله او افعاله  
احدا لئلا ينفذ افعاله الاخر واما ان لا ينفذ المانع لوجود الضد الاخر عند انقضاء بعض افعاله لئلا ينفذ افعاله الاخر وهو مقتضى الكل بطلان  
سلكنا ان لا دليل لنا على استلزام ترك المانع الى انقضاء افعاله الاخر في الصافي لكن لا دليل انهم على كونهم مستندا الى وجود المانع فلم يثبت كون فعل  
الضد مقيد لترك الاخر لاحتمال الاستناد الى فقد المقتضى واجزاء الاحتمال بطل الاستدلال ونحن في مقام انكار المقدمتين والمانع بكفينا من  
بدعي المقدمتين ضلبي لاثبات كالتجوى ثم اعلم ان ههنا كلامين واردين على التمسك بحدسهما انهم قالوا على القولين لا يكون الجسم خاليا  
فعل وحيث انه يمكن ان يجرى احد غيره على التمسك بالسكون او الاجتماع والافتراق فلا يكون فعل ضاردا عن ذلك الضد بل ضاردا عن غيره  
خال عن كل فعل ايضا كالقول الثالث لان بقاء الفعل الاضطراري خارج عن تحمل الكلام اذا الكلام في الاوامر والنواهي المتعلقة بفعل المكلف  
و ثانيا انهم قالوا على القول الثالث لان لا يلزم بين ترك احد الضدين مع فعل الاخر فلا يكون الفعل مقيد للترك **وهذا هو الجواب** عن  
ان ترك الضد تركا احدا لئلا ينفذ من فعل الاخر فبمسند انه ذلك لترك مطلقا لترك الاخر انما يثبت ان كان كما على الاولين وانما اختيارا كما  
على القول الثالث فان من وجد السكون الطويل الغير التحلل بالتحرك وان لم يمسك منه ثابروا بفعل اصطلاحى بعد الاجزاء الاول على ذلك القول  
لكن لا يجرى عن ترك اختيارا بغيره وهو قادر على تركه فلو كان مراد الكعبين لترك الاختيار كذلك لاستلزام القول الثالث بين ترك احد الضدين  
وفعل الاخر ولم يقع هذا الجواب المبني على القول الثالث لان بقاء التمسك من كلام الكعبين باقية الفعل الاصطلاحي وجواب المقوم عنه  
على انه كلامه فالاحسن ان يرد في الجواب بقاء ان ارادة من الفعل في كلامه ما هو لفظ منه فالجواب الجواب المقوم وان ارادة من مطلق الامر  
**فالجواب** عن كل الاقوال هو الجواب الذي ذكرناه على القولين الاولين فبمسند المقام حتى لا يشبه الامر من زمان من عدم مقيد  
فعل الضد لترك الاخر انما هو رطل الاجاب لئلا يكون فعل الضد مقيد لترك الاخر انما هو لو كان رجلا شاذ في الخلقة مع امرأة حبيبة  
غيره عليه وغلب عليه الشهوة وليس مانع من اوائقه الخوف لا يجرى وكان خوفه وتقوى به حيث مضى ساعة فبمسند مقيد لترك الاخر انما هو حبيبة  
وبينها الواقعة انا فاما على بلع ضعفا خوفا لا يجرى في مرتبة لومك لوجيل ساعة بعد ذلك لترك الخوف بالمره وان تكلم فينا ولو خرج من عداها  
بتقوى خوفه من الله سبحانه وبغلب عليه وبضعف شهوته ولا يتوعد الخروج اختيارا او اضطرارا فهذا الخروج مما يتوقف عليه ترك الاخر لان الصانع  
غيره موجب الفرض هذا في ترك الضد المحرم ويتصور هذا بعينه في ترك الضد الذي جبره **اعلم** اننا اطاب انكار المقدمتين من الطرفين وقال  
من الطرفين وقال كل من الطرفين من المفارقات الانفاقية للاخر **مسند** عليه وعلى الجهويان ترك الضد لو كان مقيد لفعل الضد  
لكان فعل الضد مقيد لترك الاخر بطريق في ذلك وكون فعل الضد مقيد لترك الاخر محال فكون ترك الضد مقيد لفعل الاخر محال اما  
الملائمة فيما لو كان ترك الضد الذي ليس سببا ولا مكر ولا ملازمة الفعل الاخر لا مكان ارتفاع الضدين مقيد لكون فعل الضد الذي هو سبب  
وعكسه مستلزم لترك الاخر لا ممتنع اجتماع الضدين او لا يكون مقيد للترك **وما** يظن ان اللازم فلا يكون فعل الضد مقيد لترك الاخر لاجل القوة  
الحاصلة من مقيد ترك الضد لفعل الاخر لزم التدوير المحال فلا بد من القول بعدم مقيد ترك الضد لفعل الاخر رطل على الجهويين فبمسند  
الاولوية **وهو** عند كون مقيد ترك الضد لفعل الاخر محال فبمسند ان يكون فعل الضد مقيد لترك الاخر محال فكون وجود الشيء موقفا على انقضاء  
المانع عنه ترك الضد الذي هو مانع من الضدين انما هو الاولوية اما السببية لعلية او مجرد الاستلزام والاختصاصه للقطع بانقضاء اثره  
قابل للاولوية فان كان الاول فبمسند ان ذلك محال فبمسند ان السببية من انكار المقدمتين من الطرفين لان السببية يتوقف على وجوده وجود السبب  
عدمه على ما لا يلزم من سببية فعل الضد لترك الاخر ان يحقق الترك ويتوقف على تحقق فعل الضد وكذا انعدام الترك ويتبدل بالوجود موقوف على  
فعل الضد فيلزم من الاول مقيد ترك الضد لفعل الاخر ومن الثاني لعكس القول بعلية فعل الضد لترك الاخر من الطرفين وان  
يستلزم هو ذلك التوقف من الطرفين التدوير والتوقف من الطرفين محال فبمسند ان ترك احد الضدين لما كان من شرط  
فعل الضد لا يجرى في المانع الذي هو من شرط وجوده لزم من وجود المانع فعل الضد ويجوز شرطه انما هو ترك الضد  
الاخر نظر الى امتناع اجتماع الضدين ولكن ليس لترك احد الضدين من عدم فعل الضد عكس ترك الاخر حتى يكون فعل الضد سببا وعكس الترك  
بحيث يلزم من وجود فعل الضد وجود ترك الاخر ومن عدمه لا مكان ارتفاع الضدين على انا اثبتنا انفا بطلان مقيد ترك الضد  
لترك الاخر في رتبة الكعبين الاولوية فامسند وان كان مفشاة الاولوية مجرد الاستلزام والاختصاصه فاللازم من هذا ان لا يمتنع عن مناسبه  
للمقدمتين والمناسبه هو الاختصاصه والاستلزام **فبمسند** ان لازم ذلك ان لا يكون الشرط والجرح وانقضاء المانع مقيد لما ثبت من ان الشرط  
والجرح لا يلزم من وجودهما وجود المشرط والكل وان انقضاء المانع لا يلزم منه وجود الشيء وبطلان ذلك واضح بالضرورة مع انه لو كان  
الاستلزام موجبا للمقيد لزم كون الشرط والجرح وانقضاء المانع كلها اسبابا وان ينحصر المقيد في الاستلزام لان كون عدم الشرط وعدم

الضد  
ارادة

الضد الذي هو مانع من فعله انما هو شرطه لان لا يكون

الضد

وعدم











فی مونس  
من شمس

[illegible]







ثم لعل بان الامر يقتضي التمسك بالخاص لفظا معناه ان لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
عن خلاف الامر واصالة الوقعية لا لفظا معناه ان لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت

الاشارة من ان لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
عند انما وجهه وبذلك ثبت من الدليل في الخصص المستلزم للحا فيه اما في الخصص التي فيها الكلام هنا فلا دليل عليه فيكون عند جميعها  
الان يقال ان الثابت هو ان لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
بذلك الامر وان ثبتت الخصص ثبتت الخصص المستلزم للحا فيه اما في الخصص التي فيها الكلام هنا فلا دليل عليه فيكون عند جميعها  
في الواقع فلا يوجد لخصصه بالاجتماع المركب قلنا بالاجتماع المركب فيتمسك باللفظ لا في الواقع بل اجتهاد واجماع لم يزل صفة الفصل وهو  
مفاهمنا بما اعترفنا بالاجماع انما في ان المولى من اهل الامر لو امر بغيره في هذا اليوم قال لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
وقال السلم يكن معاقبا الا على ذلك الامثال في العجل به من مستلزم بالامر الواسع ويمكن الجواب عن الوجه الاول معين تلك الاجابة وعن الثالث  
اولا بان الغرض انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
الموسعة مما لا يجوز انما بعد الشرع فيها كما انما لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
الا من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
كما انما لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
في لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
وهو الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
وانما لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
ظنين فغرضنا انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
اخذنا مقطوعا على ان لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
ويكون الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
الموسع بالذات وان كانا ظنين فيكون الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
الذات على انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
الا لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
من طرح وجوب القضاء بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
هو الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
والاذن انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
وتمسك باصالة البرائة عن جميعها ان كانا ظنين فيكون الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
مشروط ولا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
لحكم بغيره الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
من الضمان ولا يجوز ذلك لما خرج من كماله قبل ان يركب اعطى ما لم يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
سواء كان الامر من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
فما الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
اخرها انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
فما الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
بالتسليم لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
بما لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
مغاب على ان الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
منها المقدم مع ترك ذي المقدم انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
واجبه بهذا المقدم انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
فاسد انما العرف فقد عرفنا انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
محمية لانه حكم بخلافه فان النسبة بين العرف والعقل لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت  
العقل هنا بعدم الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت

يقين من  
في جميعها  
انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت

فوقه  
يكون  
في جانب  
واما اذا كان  
لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت

في جميعها  
انما نشاء من الخارج وهو لا يخلو من جهة الصلة بالامور الخاصة في فعل الصلة واصالة جهة الصلة انما شئت











[illegible]

من بیاضی کے لئے







القول بعد الجحيم محل على الدالة للمنطوق فقط واما اذا كان النزاع حقيقيا فلا اثر للطرفين عند العمل بل كلاهما يعلان بالمنطوق فقط اما  
مستكر الجحيم فواضح واما القابل للدلالة العقلية فلان غاية فساد عليه لعقل موعود كون تعليق الحكم بالشرط بلا فائدة لئلا يلزم ارتكاب التعجيز  
من الحكم واما كون ذلك لفائدة الدالة للمفهوم فمبدل عليه لعقل ان احتمال جوف فائدة التزمى صريح للكلام عن اللغو فتر فلا بد ان لا دخل بالمنطوق والدالة  
هو التيقن والوقوف على ارادة المفهوم حتى يظهر اذا رتبة فلا يكون بين القولين ثمرة فساد كفا الى ان النزاع في الدالة العقلية غير متصوفا للدالة العقلية  
بالخالف بدعي هذا التضمن عن ايمان كمال خلو التعليق عن افائدة مما يحكم به كل احد فان سببا القبول في الحكم متجيزا ما هو بل كل الاثبات حتى المنكرين  
لجبهة المفهوم فانما يكن هذا ما بلا النزاع اعطى النزاع الدلالة العقلية فتم لكن صريح الحكم في كل من الدالة ليس واما الجحيم لثامته فالحق فيها  
ان النزاع في متبع الدالة العقلية وان فادع افعالنا بالدالة لثامته الكيفية ايضا ويشهد عليها استدلال المنكرين باستثناء الدالة لثامته لثامته  
والثمنر والاثم لم يكن من المتيقن من بدعي التضمن منهم بدعي الاثر واما الجحيم لثامته فالحق فيها ان النزاع اعتم بالنسبة للآخر  
طالما التضمن لثامته ايماننا بهد عليه امسدا لم يوثقة بذكره في الاثر من لم يقطع منكم طولا واما الجحيم لثامته فالحق فيها ان النزاع اعتم  
فان اذا كان الجحيم لثامته ايماننا بهد عليه وقضيل بعض من لا تتأعد الاخبار بقاء المطلقين تغيا واثانا واما الجحيم لثامته فالحق فيها

اللفظ على المعنى في علمي

المشقة وعلمها

فَكَفَىكَ  
الْثَمَامُ

فصل في الفصول  
التي هي في اللغة

[illegible]



الشيخ  
في اللغة  
والعلم  
ان في  
الشيخ

فہم لکھو

فانما العقلية  
مفقودة في المفهوم

حلیہ  
مناقب



ثم الحق الجوهري المتبادر والذاتية الجزئية الدال على السببية والعلق هو إزاء الشرط لا المحسنة التركيبية والدلالة العقلية مفقودة للأسئلة الأربع وبشرطي وجوب المفهوم المخالف لفظاً  
كونه مخالفاً للحكم المذكور في قوله لا انما تافيد فلا هتتم يكن لمعنى مخالفاً ثم ان لفظ المواد كلفظ الوجوب اذا وقعت جزاء الشرط فمفهومها سلب الحكم المذكور عن غير المنطوق  
فيحتاجنا وقصر المتبادر وكذا الحسبات ثم قد شرطوا في صحة الشرط عدم وجوده في الغالب وقد علة بعض من ماصفة بان النادر انما هو يحتاج حكم الى التنبؤ والافراد  
الشابذة تحضر الاذنهان عند لا علاقاً للكتابة في الذكر لا بد وان يكون شيئاً اخر لا تخصيص الحكم بالغالب فيه نظر من وجوب خمسة والاجران يقال ان ذلك لعدم فهم المعنى  
ح كما لا يفتي الوجوب من الامر الوارد عقب الطرح كونه موضوعاً للوجوب في الفاهمي والسرفه ان اهل العرف يتراون النادر منزلة المعدوم بل يجب

لا ينعى ولا ينعى إلا انصرم عليك الا كرم عند عدم المحي وان لا يوجب عليك الا كرم صناع طلبة البلب الباد وقرع على مادة الوجوب فبادة المحرم وضحا  
واما الهيئات كقولك ان جاءك زيد فاعرفه فليس يكون المعنى فيها ان لم يجيبك فلا تكرر ام لا يوجب الا كرم وضحا فبادة المحرم وضحا  
رفع المظنق عن المعنوم اى رفع حكم موضوع الاول عن موضوع الثانى وانتفاء الحكم المظنق فمعدا انتفاء الشرط لا اثبات ضد فى المعنوم  
التياد من المعنوم رفع الوجوب مع عينا وتجب لا رفع حضور الوجب العيني فالحق الجع من العاتر جت قالوا ان المعنوم يرفع مائت فى المظنق  
هو امثال الوجوب العيني فلو وقع فى المعنوم بغيره هو ان لا مطلق الوجوب المحي اعني ذلك فبعدا لتبادر الذات فمعدا وضحا على لك سائر مثله  
من محول جملتك زيد فلا تكرر **الثانية** بشرطى فمعدا هو ان لا شرط على كون الخافض با حكم المذكور فلو قال انا هاهنا فبدا  
لمنم يكون مفهوم مخالف **الثالثة** شرطى فمعدا هو ان لا شرط على كون المورد العاكب قد جعل ذلك بان السناد بانما هو  
الحاج حكم الى النسبة الا فرادى الشايع فمعدا هو ان لا شرط على حصول احياج فى الانضمام من اللفظ فاما حصل السناد فمعدا  
فان لا يبدان يكون شيئا اخر لا يحصل حكم بالثابت تلك النسبة فمعدا هو ان لا شرط على كون المورد العاكب قد جعل ذلك بان السناد بانما هو  
في المطلق على الجاء لربعة التشكيك البديك وهو خارج عما مضى منه لان هذا الفرع النادر بحكم الشايع انما هو المطلق عند عدم القرين والتشكيك  
المضرا لاجالى الوجوب لجال المطلق والنسبة لا الفرع النادر والتشكيك المضرا لاجالى الوجوب كالمخاطبة عدم ارادة المتكلم من الخطاب هذا الفرع وهذا الفرع  
تساقط لو دخل السواءى سوا المعنوم على ذلك الكلام لا يقبل الفرع المذكور ايضا ولو قال كل منكم اى قد سلك كل منكم الى كل مقدار عشرة حبة بغير كفا  
لم يدخل سوا المعنوم ولم يدخل عليه سوا المعنوم ليشمل الفرع بدو من شرط كما فى المثال المذكور ولو اكل عشرة لقدر وعونها فان لمطلق لا يشمل ولا يعا  
بمثله اظنر تلك فقول قد علمت فخرج القسم الاول عن حمل الكلام واما السناد الاخر فالمراد من مكا مضرا للفظ المطلق الى الفرع النادر هو ان لا يعل  
ان المتكلم هل اراد هذا الفرع ايضا كالفرايض ام لا وان يعلم ان المتكلم لم يرده كما فى القصة ان لا ينعى ولا ينعى الا ان كان اللفظ يدل على عدم ارادة هذا  
الفرع وعدم اشتر اك مع الشايع الحكم حتى يكون ههنا احكام احدى الاثبات فى الفرع الشايع والاخر فى النادر بل الفرع النادر فى كل الاقسام الثلاثة  
مستكون عنها والحاصل ان اللفظ انما انحصر بالافراد الغالبة لا انما انحصر بها اذا عرفت ذلك علمت اننا لو جردنا كونا فسادا وغاية ما البنا  
افادة المطلق الاختصاص بالفرع الغالب لا يبعد تخصيص حكم برفع هذا التعليق على التخصيص فيكون ههنا حكمنا باننا فى وسيلنا احدها بالمظنق والآخر  
بالمعنى وهذا هو المراد من اللفظ المعنوم ولا يرد بان ذلك لا يحصل من الاطلاق فالكثرة فى الذكر والتعليق هو التخصيص ارادة المعنوم ولا يرد بان  
افاد مثبلا يمكن مستفاد من غيره بل يقول ان حجة المعنوم افر بانه لو كان الشرط دار دامور والى البازال فانه ثاب من المعنوم المذكور فى مقامه  
للتعليق وهما الاهتمام بالذكريات والموارد لا انصراف المطلق الى الغالب بطل الكلام فمعدا كونه بانه المورد وكان هذا المذكور اهم  
وانت فى غير ذلك الموضع من الموارد الصام يمكن الشرط فيها واراد المورد فالحال بمجمل فيه لقوا بذا كثره حكم بان الغائفة هو زيادة المعنوم من بين  
اللفظ بالكثره واذا كان لفظا بقل فمعدا بان الغائفة هو زيادة المعنوم من بين اللفظ بالكثره واذا كان لفظا بقل فمعدا بان الغائفة هو زيادة المعنوم من بين  
المضرف الى الفرع الشايع اما بغير الاختصاص او التخصيص فان افا الاختصاص فلا يتم الوجه المذكور لما مر وان افا التخصيص فهو ضد مطلوب لانك  
تريد فى المعنوم من الكلام الوارد مورد الغالب ايضا فالى اننا سلكنا ان المطلق بغير التخصيص لكن يقول ان التعليق ايضا بغير ذلك لانك معترف  
بان التعليق موضوع لا فادة ذلك المعنى غائفا فى البنا لزوم التاكيد ذلك لا يوجب اصراف اللفظ عن معناه الحقيقى وجعل المعنوم مضافا  
الى ما سلكنا عند فادة التعليق التخصيص للزم لنا كيدا وان القول فادة ذلك من ذاب لفظ لا اللفظ لكن يقول انك ببيت ليل كما هو الظاهر  
على افا فادة المطلق التخصيص بغير حصول التعليق فاما الصاروخ لاجل جملة المطلق من ظاهرها اعني فادة التخصيص من ايرادك ومرارا لتوفى  
هذا عند فادة ذلك الجملة يفتى من اجرائها السببية والتخصيص فالحق بعد بطل كلام هذا القابل ان يفتى فى تحقيق هذا الطلب بالمظنق والى  
مورد الغالب المعنوم بغيره لغيره كفى كفى لا نر الوارد عقيب الخطر فانه لا يفهم منه الوجوب كونه موضوعا والشرع عند فهم السببية هو العرف  
فمثل ذلك المقام بغيره من تلك الجملة الوارد مورد الغالب الكثرة فى الوقوع وبنا لو هاهنا انها وكانهم بغيره من وقوع ذلك الشرط دائما وكثيره  
وبنا لكون النادر بغيره المعدا فلا يوجب انتفاء الشرط بغيره انتفاء الجراء الشرطية عند انتفاء وانكثرة فى التعليق فمعدا هو ان لا يعل  
لكن الغالب لارادة انتفاء الكلفة واشتق فى السوفى قال كرم زيد واعطه هذا الكتاب انم عليه السبحى الاعطاء وان لم يجبه واما اذا قال ان  
زيد فاعطه الكتاب لرفع عن مشقة السبحى فى الاعطاء فاذا جاز ان اعطاء ولا فالا ولا يرد ههنا المعنوم اذا كان الغالب محي زيدا فلو راعى زيد  
الكتاب حاضر عند ان اعطاه وان لم يجبه زيد لكن السبحى لزوم السبحى اعطاء الا لزوم الاعطاء عند علم مجبه وم وان امكن اعطاءه بغير السبحى  
فم السبحى من هذا التقي حصل من التعليق هذا فاما ثمة ولا يوجب من ثمة التعليق ان كان السبحى وانتفاء عند انتفاء المحي فمعدا هو المعنوم  
لان السبحى ليس هو الجراء لرفع الاعطاء عند انتفاء الشرط الى المحي بل السبحى هو السبحى وهذا غير المعنوم بل هو مطلق ففى شى عند انتفاء الشرط  
من حجة التعليق وهو ما بل المعنوم هو فى الجراء خاصة واما فى مثل الاية الشرعية اذا نوى محي الى ثمة التعليق فاما محي بيا ان محل الوجوب وقت البنا  
لا قبله بغيره بغيره لاجل بالوجوب بغيره حتى يكون مفعولا ولو قال اسعوا الى نكر الله بيلون التعليق بغيره بل لندا ايضا ثمة التعليق  
انتفاء السوفى لعل الوقت لا تفتى الحكم عما قبل الوقت **الاربعة** علم ان ثمة وجوب المعنوم فبدا كان المعنوم محال الاصل كقوله لا زكاة فى الغنم  
ان كانت مغفونة فالحال انما يجبه بغيره بوجوب الزكاة في المشاعة والقابل بعد منها ان يقول الشايع مسكون عنها وانما كان موافقا للاصل معاضا

عزیز صبر! اے اللہ کی عبادت کرنے والے! اللہ کی عبادت کرنے والے!

فإنه لا ينفك عن الغاب

مجلس شورای اسلامی  
جمهوری اسلامی ایران



في المفاهيم

ما كان فغير خلاف  
مخالفة للنسب وقبيل  
فلننظره في ذلك

فمعه











وجوبه اوجبهما الاخر يساويهما لان كان ثابتا فهو صفة لا يتغير والمنطوق فلا مفهوم مما يقع عليه كذا ورد الوصف مورد الغالب فحق كونه كفهوم الشرط وحيث ان الظاهر  
العدم للعرف ثم في اشتراط الخاتمة هنا بين المفهوم والمنطوق كما ام الموافقة احتمالا لان الاصح الرجوع الى المعيار المتقدم في الشرط ولازم اختلاف المعانيات بين

## في المفاهيم

[illegible]

الغنى  
مفهومه  
الاستثمار











انفاذ یافتہ  
فی محنت و حق

30/11/2023

اللفظ  
في مضمون

معه ومراة العنكب

فبدرقره  
مفهوم الافان  
والمكان

فمن لم ينجح في الدنيا  
فمن لم ينجح في الآخرة



ومن حيث النسخ فيها الادفع النسخ الحسية التركيبية او الفصل وكان النسخ غير مثبت لمحكم اخر ومن حيث الدلالة فيها اذا كان الدليل المتداول شاملا

بناء على اننا نرى ان التراجع جعل ان يكون في الدلالة اللفظية وان كان اللفظ على المعنى او في الدلالة العقلية وان كان العقل على المعنى فكل واحد من هذه الدلالات  
اللفظية والعقلية فكل واحد من هذه الدلالات اللفظية والعقلية وان كان العقل على المعنى او في الدلالة اللفظية وان كان اللفظ على المعنى فكل واحد من هذه الدلالات  
البرهانية باني بدليل عقلي ولا يظهر من مآله على ان الدلالة اللفظية وانما المثبتون منهم من يظهر من دعوى ذلك اللفظ على البقاء التام ما هو  
من يظهر من ذلك اللفظ بانفسه مقتضى عقليته على البقاء فهو لفظ الامر الدال على الوجوب بعد مطلوبيته ولا نمان ومطلوب لان احدهما  
الاذن والاذن المنع من التراجع فانسخ المنع من التراجع قطعاً في الاذن يظهر من فقهنا لفظاً لا راع بعد ذلك فيكون ان الدلالة اللفظية هذه مقتضى  
اجتهادنا في النسخة موجبة والنسخة عن البقاء مقتضى واجتهادنا في استصحاب البقاء فانما المثبتون ان التراجع هل هو فيها كان الدال على النسخ  
والنسخ لفظاً ام لفظاً ام لا ام لا لفظاً وانما لفظاً ام لا ام لا لفظاً وانما لفظاً ام لا ام لا لفظاً وانما لفظاً ام لا ام لا لفظاً وانما لفظاً ام لا ام لا لفظاً  
لنسخة الوجوب ونحوه وظاهره ان نسخاً على بناء الجمل من ان الامر لا يثبت على شيئين وانما تعد مطلوب في ان ذلك بظاهره لا يثبت فيها كان النسخ على الامر  
على الوجوب لبيان ان الشاهد الاول ينافي كون النسخ لفظاً وانما اذا كان المستحق لفظاً والنسخ لبيان وجوب ايهما من التراجع بشهادة الشاهد  
الاول وكذا عكسيتها بشهادة الشاهد الثاني لمقتضى ما ثبت في المسئلة بالبقاء مطلقاً وتبعاً بعد ذلك والظاهر ان البقاء بين  
بقاء مطلق الاذن عام من الكراهة والاستصحاب لا يما حراً بالمعنى الاخص فاقابل بقاء الاذن مع عدم الوجوب الذي كان حين وجوب الفعل فثبت  
في الاخرين خاصته وقابل بقاء الاستصحاب وقابل بالآخر خاصته وانما تكون بالعمدين فكل بعد بقاء الجواز يرجع الحكم السابق على الوجوب كما  
انما فكل بلزوم الرجوع الى الاصل في المسئلة والاخر هو الحق والعجب الفاضل في حيث قال بعد اختياره واختار مظهر جلي الحكم السابق من البرهنة  
او الابطاحة والحقير من النظر الى الخار ومثل ان كان من العبادات فيجوز الملتزم او العبادات فيثقلات فيها او المعاملات فالاصل البرهنة من التراجع  
لاصحة تلك البرهنة لانها من حيث حصولها من البرهنة عن التزم ما عرفنا الراد منها فلو فرضنا ان الشارع قال يجب عليك المعاملة الفلانية ثم نسخ  
وجوبها فغيره لا يمتنع لاجراء اصله عدم التزم اذ غايته طاعة من نسخ الوجوب ان المعاملة غير واجبة وعدم الوجوب لا ينافي لزوم الوفاء بغيره فثبت ان  
الاثر في بقاء الوفاء لا يمتنع لاصالة عدم التزم ولو فرضنا انه قال يجب عليك الوفاء بالعقد الفلاني ثم نسخ وجوب الوفاء بغيره فغيره ان عدم التزم  
مع استبعاد من لفظ النسخ ولا يحتاج الى الاصل فلم يبق شيء يبعد الاصل لان من فرض المثل في الوفاء لم يحضر البيع وترتبنا لا من الدليل الدال على الوجوب  
التراتبية بل من دليل على الوجوب الذي كان يثبت على التزم فثبت على العقد التزم ولو فرضنا على الوجوب الدال عليه بالدلالة المطلقة فيكون حكم  
البيع الابطاحة للاصل وبذلك التزم ترتيباً لا من حيث مقتضى الاصل على العقد وميزان فصل التراجع في الحكم التكليفي الوجوب كما مر في الوضع لا في الوجوب  
من الملاحظات والثاني في المقام بعد نسخ الوجوب بان الحكم التكليفي المقام مقام الوجوب من الابطاحة والحرية بمقتضى الاصل ما اثبات الحكم الوضعي  
حجة الشك فيه فخرج عن فصل التراجع فهذا الكلام لا يرتبط بالمقام وان خرج في نفسه مع ان امر كلام هذا الفاضل في المعاملات مطلقاً ومقتضى  
الحبيب مراده بالصور المفردة من حيث بقاء الشاهد المقدر على التراجع من حيث العلم من كذا من حيث العمل ان وجد المنسخ من الشارع  
مورد بالوجوب ان هو على التراجع لكن لم يجد مورد ذلك وما ذكره من تقرير استصحاب صكوة الجعة بعد في وجوبها العيني على المسئلة فان قلنا انما  
الجواز كانت مستحقة لا يمتنع لا باحتياطاً بالمعنى الاخص وان لم نقل بالبقاء حرمية المشرع فيلزم الجعة واجبة مشروطة وحققتان الشرط للفتاوى بعد  
الوجوب ارتفاع الوجوب بجملة نسخها ونحوه خارج عن التراجع كما في المقدمه التي راجعنا فيها على ان وجود الاصل مع وجود الاخر وعلى ان  
عدم وجود الاخر يستلزم عدم وجود الاصل والحاصل ان مقتضى ان الجمل لا يبقا ملزماً دون الفصل والبرهان الذي لا يحصل احصاء معتن بل مطلق  
الخاص لا يربط مطلقاً المقام لا يحصل الا في ضمن مطلقاً الخاص لان الشيء ما لم يتخصص لم يوجد له مقابل وانما ارتفاع الفصل لا يوجب ارتفاع الجمل  
التراجع ليس مراده ان يبقى الجمل مستقلاً من دون الخاص بل يدعى ارتفاع الفصل التراجع وانفقوا ايهما على ان وجوب العمل المطلق من  
حيث الاطلاق لا يتوقف على جمل الاخص المعين بل يمكن ان ارتفاع الخاص المعين مع وجوب العام في ضمنه فخر اخر وعلى ان عدم العام في ضمنه خاص حتى  
موقوف على وجود ذلك الاخص المعين فان وجوب الجمل في ضمنه لا يتوقف على وجوب فصل الاصل بل يمتنع واختلاف في ان بقاء ذلك العام الموجب  
ضمن الفصل الخاص موقوف على بقاء الفصل الخاص كما يتوقف عليه حدوثه كما يمكن ان ارتفاع الفصل الخاص وبقاء العام الذي كان موجوداً في ضمنه  
بنسبة فصل اخر عنه فمن المحققين عدم البقاء وعن غيرهم خلافه والحق المقتضيل بين الامرين وغيرهما فكل اولاً لا يوجب ارتفاع الفصل ان ارتفاع الجمل  
كان في ضمنه وليس المراد بالجنس خصوص الجنس بل هو بقا الجمل لا يمتنع في الثاني على لا يمتنع في الجمل كالتوجه نحو وجوب ارتفاع  
كل الاجناس اما الاول فله حين الاول وجبنا مطلقاً الكليات المصاحبة لارتفاع فصله ولا يصدق عليه بعد مقتضى الكليات الكليات  
فجنسهم هو جمل الكليات لم يخلق الله تعالى جميعاً اخر وكذا اذا صار لادى جمل الصنف كالمثل الثاني انما سلبنا عدم القطع بالبقاء فلا يقل من انك  
منه والاصل البقاء والمعارض في ذلك ذكره في ارتفاع فصل الوجوب في الاصل كما هو بقاء الجمل في الاصل عدم لوجوب فصل اخر غير اية هنا  
وجوب الفصل الاخر اعني المقتضى لا يمتنع من المعارض في هذا الوجوب كما شقنا عن عدم تخار وجوب الجنس الفصل في الاجسام لا يمتنع  
لنسخه تخاراً لوجوبه فقول ان الجنس يبقى بعد ارتفاع الفصل ما الثاني انما هو الجمل من الفصل في الوجوب في غير الاجسام فان ارتفاع احد اجسامها لا يمتنع  
ارتفاع الاخر فعلا هذا الذي لا يمتنع بالاشاع الحكم ببقاء البقاء مطلقاً او اما ما ذكرناه من بقاء الجنس في الاجسام فهو مستل ولا ينافي النسخ على الاطلاق  
لان محل الكلام هو ان النسخ يقتضي بقاء الجمل وينسخ عنها الامم لاجل مجوده في لنا الحقيق اذا انتفت هل يفتي العام ايهما او لا وما مثله لانه

وان بعد نسخ  
الوجوب هل يبقى  
الجنس ام لا

فان وجوب  
موقوف على  
الاخص

الشئ  
ليس واجباً

فان  
الاجسام  
لا يمتنع















ومحل الترتيب التام هو ان كانت مقتضى الوجوب داهية لم لا يفهم ان يكون الامر خاهلا ولا اضل مع المحذور لاصالة الامكان فتدبر

كونه الغرض لا فان كان في الغرض كان تكليفه حقيقيا وان لم يكن كذلك لم يأت بالفعل كان تكليفه ابتلايا وان قلنا بالتوسعة لم يقل بوجوب الغرض واسا لا عبثا ولا يجهل ان التكليف بالتصديق بالنسبة الى هذا الشخص يفرض شيئا من الاقسام الاربعة المتقدمة وان قلنا بانحصاف تلك الاقسام فانه لم يأت باصل الفعل حتى يكون التكليف حقيقيا وليس معناه على تركه ولا على ترك الغرض والتوسيع على هذا القول حتى يكون ابتلايا شاملا او واجبا وان لم يوطن نفسه على العمل حتى يكون قاطبا مشوبا مع انهم اى القائلين بالتوسعة انفقوا على كونهم مكلفا بالصلوة بحيث لو كان قد اخطأ بها ثم مات كان مثالا تكليف يكون التكليف قاطبا والاصل انما يتقوا على ان الظاهر بالسلامة في الواجبات الموسعة بالصلوة لا يكون يجوز له التاخير والتقصير على انه مكلف باصل الصلوة وان مات في الاثناء فجاء بجهد لوانه قبل الموت كان مثالا واقفا على عدم الاثم على من مات في الاثناء فجاء على هذا القول ولازم هذا خروج تكليف هذا الشخص على هذا القول عن الاقسام الاربعة لانها لا يمكن القول بعد التكليف بالصلوة لانه خلاف الاتفاق مع انه لا يتصور قسم خاص مثلا لان الداعي الى الاقامة الزلزال المأمور او الوطن ولا يتصور ثلثا التكليف بل ان ادعى احدهما سفيه لا يصح من العاقل وعلى التقديرين اما بهذا المأمور من المأمور او لا والحكم بعد علم بعدم الصد لا يتصور امره الا بالابتلاء ولو قصد الفعل والوطن ولم يقع المقصود لم يكن عقابا به كان ذلك التكليف عبثا وقبوحا فاحظر التكليف بحكم الفعل في الاقسام الاربعة في حال ان هذا التكليف بالنسبة الى هذا الشخص على هذا القول المذكور لا يدخل في شئ منها الا ان يجاب عنه بان هذا الشخص مكلف بالصلوة بالتكليف لا ابتلايا في الثاني التعليق بان ان اصله الكائن في الشيء الذي يتبعها الحكم في مقتضى لزوم الاثبات في وقت خاص يساوي ذلك الوقت ذلك الشيء كالمصنف وقد يقتضى لزوم الاثبات من دون مدخل في زمان اصلا كصلوة الزلزلة المتقدمة وقتها بامتداد الغرض فلا يخص الصلوة بانها تفرق في زمان خاص وقد يقتضى لزوم الاثبات في زمان خاص من بعد مقدار من الشيء كصلوة الظهر واجبة من الدوام القريب ولا يرتب ان لو علم المكلف انشاء الوقت بانتهى من عمره الا فمكنا العمل وجب عليه التحصيل في العتبات الاخرى ويصل الواجب مضيفا بان وان بقي في الغروب مثالا زمان طويل وذلك لانهما العقلاء فيكون ثابا بالناجزة لا يكون في الواقع مكلفا بالواجب الموسع الزمان المناهضة من العمل ان التكليف لا يمنع وليس الفعل والجماع مستباح في اخر الوقت لان تلك التوسعة مقتضى للعرض ومناهضة للصلاة الكائن في وقت بعد الزمان المحسن من العمل وان بقي من الوقت القدر زمان طويل فانه قد بلغ ذلك زمان احداهما ان في الصلوة للدوام الشرح على وجه الصلوة موقته وبعد علم بعدم القيام في اخر الوقت ان في الوجوب الموسع الذي هو منطوق الامة الشريعة في محتمل سقوط التكليف واسا ويحتمل الوجوب مستغاضا من ان تلك تعين الاخر مع ان الاصل البرائة وثابها انك تمت التكليف بالصلوة المستفاد من الامة الشريعة مثلا بالنسبة الى الاقسام الحقيقية كما في المطيع والى ابتلايا سادج كما في الخاص وبالنسبة الى هذه المات في الاثناء فجاءه لا ابتلايا وتعليق وهذا مستلزم لا الخطاب في الامة الشريعة في اكثر من معنى بل يلزم ذلك كل خطا بان الشرح وجبر اندفاع الاول ان بناها على ما ذكرنا من الوجوب مضيفا واندفاع الثاني ان لفظ اتم الصلوة لم يستعمل الا في معنى الحقيقة المطابقة لى ارادة نفس الفعل ومقتضى الاخر الوقت واما وجوبه مضيفا بالثبوت لهذا الشخص فمن اجل خارج اذ اظهر ذلك فنقول ان ذلك الشخص الظاهر بالسلامة ترتب في الاثناء فجاءه قبل العمل تكليفين واقع وهو كون مكلفا بالصلوة في زمان موقت معينه مكلفا بالصلوة مضيفا وظاهر هو لزوم علمه بمقتضى ومقتضى وجوب الصلوة عليه ومقتضى الاخر الوقت لظنة السلامة وعدم وجوب الغرض عليه بناء على المذهب المذموم من ان التكليف الظاهر حقيقة لا يثبت به مقتضى لا يزعم الموسع على مقتضى وزعم وجوب الغرض على مقتضاه ولما تكليفه لواقع في وقت ابتلايا سادج لكنه تعلقي بشرط يعلم المكلف بان لا يموت في الاثناء ولا قبل فذلك الشرط لا يعاقب عليه فان قلت للتكليف الواقع مع عدم الانتفاء عند العقائس سعة كما سبق التعليق من العالم بالعواقب لا يجزى لان علم بوجود الشرط امر متغير بل علم بعدم وجوبه في التكليف من ساقنا هذا شيئا في معنى التعليق فان التعليق ما في الامر ما في المأمور والتعليق المنع عنه هو الاخر لا الاول لانه جازي ومناقض منه من قبل الاول فلا يبرع في من الحد من وجوب اصل الجواب هذا الشخص بالصلوة مكلفا بالصلوة اصلا وخلاف الاتفاق من لم يهل بالخصا الوقت بالآخر وخلاف بناء العقلاء مع انه لو لم يكن مكلفا لم عدم حصول الامتثال لوانى بالفعل قبل موعده والحال انه مثل قطعا واما مكلف بالصلوة واقفا ظاهرا في زمان انقضاء الوقت المحدود شرعا فهو مستلزم كقوت الغرض والمقصود ان الغرض علم الامر بان يكون في الاثناء وهو سفيه لا يصح من الحكيم واما مكلف بالظاهر واقفا في زمان الموت لا يموت في الاثناء بالاجزاء لا يجهل ان المكلف لا يعلم الموت ويظن السلامة او يقطع بها فكيفه بعد التاخير من وقت الموت مرحلة التكليف الظاهر غلط واما مكلف بان ان الصلوة في الواقع الى وقت الحد في الظاهر في زمان الموت فهو مستلزم لانها بما يجهل في التكليف الظاهر ولتقوت الغرض من حيث التكليف لواقع في وقت حد في زمان الموت لكن تعليقا لاجل عدم خصوصية وهو علم المكلف بعد الفكر الى اخر الوقت في الظاهر مكلفا بها الى اخر الوقت الحد في زمان الموت لكن تعليقا لاجل اعتقاد السلام وما كون تكليفه تعليقا بالنسبة الى الظاهر والواقع معا ماسد لا يبرع بعد جعل التعليق قيدا للامر كما في عدم وجوب التكليف حقيقة راسا ظاهرا وقاطعا ولا من عدم حصول الامتثال لوصلة قبل مع ان حصول الامتثال على كل ذلك خلاف الاتفاق فيقول اصل ان انقضاء التكليف الى الاقسام الاربعة المتقدمة جاز في الواجب المحرم في زمانه في المندقة المذكورة اشكال بالنسبة الى القسم الثاني في ارجح من الاقسام اذ بعد علمه بعدم اثبات المكلف بالطلوب او بعدم توطينه يكون لطلب مع عقلاء اعتقاد خلاف الاصل اما القول بان في الطلبيات الغير الاربعة لا يتعلق التكليف بالطلبيات لا بالناجزة بالذي

في الاقسام في انشاء

التكليف في قسم

التكليف في اقسام في الواجب







علم بوجوده عند وقال له ان كان عندك درهم فاعطه كان الخاطب ان يثبت كذا بان الله لم يصر احدا منك ويكون له سعة من ذلك الفجر  
منع ذلك لو رضى عنك الاستدلال او لم يرض به عندك بغير حصوله كسيف ذلك من ان يثبته على الاطاعة والافتقار وان لم يرض  
واتم انما والكن الاستدلال في ذلك وجود تلك الثابتة انما يثبتوا اذا كان الخاطب يعتقد بغير الامر لوجود الله وما اذا علم ان التكميل عالم بالواقع  
كجاني خطا باننا الشارع بالتبعية لا المصلحة بين فترتوا لان يكون الخاطب ملتقيا بعلم الشارع وهو من فادرك ان تلك ثمة التزم في  
العائد للعلوي عند ما اذا فانه ان وقع التعارض في كلام الشارع فهو كاشف قطعاً عن جواز الفائد وان لم يقع فلا اثر للتعارض فلنا يمكن فرض  
فيما لو دل جرحاً على ان الامام لم قال الشخص جازاً في حاله فاضل واثبت في ذلك مثلاً فاضل كذا كانا المسئلة ايضا مختلفا بينهما بين الاختلاف  
فالجواز بغير هذا التعارض والمنازع مطرحة الجواز لا يمكن هذا الجرح من **مراعاة** ان محل النزاع هنا انما هو جواز التعليق في المأمور به بعد صدق الامر قطعا  
كان يقول انكم نبدأ ان جلاء كذا وما جازوا التعليق في اصل الامر والخطاب فهو مقطوع بل يثبوت عليه ظاهره من هذا الباب لتكاليفه لتعليقه  
المتكدر في استنباطه والعقل لا ياتي عن جواز ذلك **المسئلة الخامسة** خلاف ظاهره في جواز التكليف التوطيبي وحكمه في هذا الخلاف  
والوافق الاصل استنباطه عندنا نصا للعلم وتزجهم فيه غير محتمل من النزاع في جواز التكليف التوطيبي ان يراعى لفظ الامر التوطيبي او تراعى  
جواز تعيينه ان يكون المستعمل لفظاً هو لفظ الحق ولكن لم يكن معتقداً للمكمل بل كان الشارع هو التوطيبي او تراعى المقامين معا فالجواز  
والممكن يذكروا ان الجواز في احد نصين والممكن بكل العلم لا يخرج يكون النزاع لفظاً وعلى التقادير في الكلام في الجواز المطلق والقوي  
او العرفي والتحقق في العلم لا يخرج جازاً عن هذا الاصل المأخوذ من طريق العقل ولا يرد لولم يجز لم يقع وقد وقع والواقع اخذ من الجواز فان قلت  
مستلزم التكليف في الحال فينا انتظاماً كاصل الفعل المأمور به انما هو لما محال الطر باننا الشارع في التوطيبيات فلنا يقع التكليف في الحال  
ان لم يكن معتقداً بل كان المصنفون الذين يثبتونهم بل لا يقع التكليف في المصنفين من حيث انهم توطيبيون الا باخفاء المصنفون فلنا نرى تكليف  
خطاباً لظاهره مع ارادة خلاف الظاهر هو فيج كاستلزامه لا غراماً بالجهل فلنا لا يحصل المصنفون في التكليف التوطيبي لا باخفاء المصنفين  
خلاف الظاهر الا لم يكن التكليف توطيبياً ولا يحصل الا بزيادة ولا مخالفاً وازدادة خلاف الظاهر انما يضرنا اذا اخرجنا عن وقت الحاجة لا من وقت  
واما هذا اي التاخير عن وقت الخطاب فلا يدل على صحة عقلا ولا عادة بل هو واقع وصحيح لغيره لوقوع عدم الاستدلال في جرحاً بل هو حقيقة بغيره  
بجواز كارتضا المقتضى الثالث لكن لو خالف التكليف لم يمتثل لم يوطن نفسه هذا التقاطع ترك المأمور به لغير المعتقد وعلى ترك التوطيبي والحق  
المتقيد فان كان الخاطب قبل اطلاع المأمور به ان المصنف هو التوطيبي فالعناد على ترك فعل الفعل كما عليه بزيادة العرف فيقولون لم نأبى بما  
امرنا به فكيف ان الامر يصح ان كان على الفعل فكذلك العناد بالقول عليه اما بعد الاطلاع على الخفاء على ترك التوطيبي كما عليه العرف ايضاً وطاماً القسم  
وهو لاداء التوطيبي من غير انقطاع الاصل في جرحاً الجواز عقلاً وان لم يكن ليل اجهل على الجواز العقلي هنا كذا كان القسم الاول فان الواقع في  
من الاول التوطيبي هو القسم الاخر في القسم الاول فليس لنا التمسك بجواز عقلاً بالواقع فان قلت ان التكليف في الحال ظاهره انما يضرنا بالجهل فلنا  
الجهل في امرنا وانما الجواز لغة وعرفاً فلا دليل عليه لا يمتنع ان لا يجوز ان يقولوا لا يجوز ان يقولوا لا يجوز ان يقولوا لا يجوز ان يقولوا لا يجوز ان يقولوا  
المراعاة لوقال ان يجوز ذلك في التوطيبي من اللفظ مع ثابته لغيره بغيره على ذلك بل لا بد ان لوقال اذ يجمع ولقد في التكليف التوطيبي لم يجز المراهقة  
التوطيبي من اللفظ انما هو ارادة التوطيبي على اقامة قرينة على ارادة مطاوع التوطيبي من اللفظ بجواز كما هو كذلك التكليف التوطيبي  
فانهم يكفون في البيان باظهار ارادة التوطيبي ولا يفتقر الى قرينة على ارادة التوطيبي من حاق اللفظ ووجه عدم الجواز انما هو ارادة  
التوطيبي على اقامة قرينة على ارادة مطاوع التوطيبي من جازاً كما هو كذلك التكليف التوطيبي فانهم يكفون في البيان باظهار ارادة التوطيبي ولا يفتقر  
القرينة على ارادة التوطيبي من حاق اللفظ ووجه عدم الجواز انما هو ارادة التوطيبي من جازاً كما هو كذلك التكليف التوطيبي فانهم يكفون في البيان باظهار ارادة التوطيبي ولا يفتقر  
ارادة التوطيبي التي لا يضرنا ارادة الحق من اللفظ مع كون الداعي هو التوطيبي لا هذا القسم وهو انما هو التوطيبي من حاق اللفظ فلو ارد  
ذلك لم يضرنا كلف لا يمتثل اقامة قرينة على ارادة خلاف الظاهر لا يضرنا لان يفهم القرينة انما هو التوطيبي من حاق اللفظ فلو ارد  
القرينة وانما ذلك كان بمنزلة ارادة خلاف الظاهر مع تاخيرها من وقت الحاجة وهو صحيح عقلاً هذا القسم انما هو التوطيبي من حاق اللفظ  
فالتقاطع ترك التوطيبي مطلقاً لا من غير تفعل لم يضرنا الا من مطلقاً لا ارادة صورية ولا حقيقة المصنف **السادس** في جرحاً النزاع  
وهو غير محتمل في كلامه فان كان تراعى نصاً الاخر فان التعليق من العالم هو واجب جازاً لا ضرورة ولا لو كان كذلك لم يكن معنى لتراعى مرف في جواز التعليق وحق  
في جواز الامر مع العلم بانفسه شرط للمدعى الشرط ان على الجواز في النزاع الاول وعلى عدم الجواز في جرحاً لغيره بغيره حكم باحاطة النزاعين وثابنا  
ان هذا لا ينافي ما يستدل به من هذا البحث على عدم الجواز ليعتد التكليف بما لا يطاق فان التعليق بوجود الشرط ليس تكليفاً بما لا يطاق وثابنا  
ان ذلك لا ينافي ما ثبتنا من هذا البحث من تقاضيه لزم الصواب على الخاطب في الغياب وعبره ان قلنا ان تراعى جواز التعليق اعتمد  
من صورة العلم بوجوب الشرط وقد ثبت في هذا البحث بخلافه جرحاً العلم بقصد الشرط قلنا اذا كان كذلك فالنزع جواز التعليق لا يعتبر من غير هذا النزاع  
فما معنى النزاع مرف ثابته مع انه جازاً لوقوعه الاخير من الوجوه الثلاثة ايضا على هذا الفرض ان كان تراعى من هنا ان التكليف التوطيبي جازاً لا يفرض ولا اثر  
مخرج الخفاء عننا جرحاً عن جواز التكليف التوطيبي في الحال لم يضرنا ذكره وانما بين وثابنا انما هو التوطيبي من جازاً في هذا البحث في الخاضعة جرحاً  
مع عدم اتمام توافق على جواز التكليف التوطيبي الامن جرحاً والسيد المتقدم فكيف جرحاً النزاعين وثابنا انما هو التوطيبي من الوجوه المتقدمة اثبات

في علم من جازاً  
لغنى وعرف

في علم من جازاً  
لغنى وعرف

في علم من جازاً  
لغنى وعرف



او علیٰ نحو الجواز بالذات عقلا وعدم جواز الغرض حذرا من تأخير البيان عن وقت الحاجة وفي صحة التكليف لا ينافي في الانسان في التجيزي كما ان لفظ الله تعالى

[illegible]

هذه  
التي  
منها  
العلم  
في  
العلم  
في  
العلم

فتح النواع







مجبور في الإرادة حتى يكون الامر بالفعل عند علمه من زاي الامر مع العلم بانقضاء شرط الوجوب او هو محتار فيها حتى يكون من زاي الامر مع العلم بانقضاء  
شرط الوجوب فالحق مع الفاعل بالاختيار يخرج عن المنافع بطلان

الامر  
بالفعل  
في  
الوقت  
الذي  
يكون  
فيه  
الوجوب

مقتضى ان التكليف لا يتعلق بالاداء فلا يمتنع القضاء وانما يتعلق به غير ذلك فالامر بانقضاء شرط الوجوب لا يخرج من مقتضى ما على الاخر مقدم وجوب القضاء في  
اذا المكلف ما قد انقضى بالوجوب وانما لم يأت به حتى يخرج الوقت فلا يمتنع القضاء التوطين اذا الامر بالتوطين وهو الامتناع انما يقتضيه انما هو بل المأمور  
ارادة التوطين وعدم ارادة نفس الفعل بعد خروج الوقت وعلم المكلف بما المقتضى كان هو التوطين لا يقتضيه التوطين حتى يجب على المكلف  
القضاء وانما على الاول مقدم ملازمه ذلك لوجوب القضاء واضح ايضاً لان من جملته مدادك الفاعل بدينه لا يقتضيه الاداء القضاء الاستصحاب هو  
لا يقتضيه ما نحن فيه اذا الامر على فرض وجوده انقطع بعد حصوله فقد انقضى بالانقضاء فكيف يستقيم من جهة ندادكم ان الامر بالاداء  
قد علمه مطلوب فانما فان احد المطلبين وهو الفاعل الخاص في الاداء وهو التوطين فينبغي القضاء الاداء وجوب القضاء من جهة هذا المبدأ  
لا يمتنع من المال بين القول بالجوهر عندنا وعلى ما اذا قلنا بان القضاء يفرق بينه وبين التكليف في وجوب القضاء عموم من وجه  
يحيتم ان تلك صلوات الظاهر مع امكانها له ومقتضى ان في صلوات العبد من تلك جهة الاداء لا القضاء وفي وجوب القضاء على من نام من اول  
الوقت الى آخره فغير القضاء ولا الاداء فلا وجود الامر فينبغي القضاء ولا عدمه فينبغي عدمه فوجود الاداء فيها حتى من لا يستبان القضاء  
فلا عدمه فينبغي عدمه ومن هنا ظهر عدم ملازمه القول بالجواز مع القول بوجوب القضاء وعدمه من جهة القول بعدم الجواز لعدم وجوب القضاء  
فلا يمتنع من التوطين فيما نحن فيه من وجوب القضاء وعدمه فان قلت اذا كان عدمه فينبغي القضاء الاداء الاستصحاب لزم من هنا على القول  
بالجواز وجوب القضاء قلنا ان الاستصحاب الحاصل على الدليل عليه القضاء في الوقت لا يعلم احوال الاداء مركب من صوره وجوب الامر بالاداء  
ومن عدمه كالنوم المستوعب مع عدم وجوب الاداء عليه ان كان كذلك لم يمتنع من جهة لا يخرج بل لزم على القولين اي الجواز وعدمه الحكم بوجوب  
القضاء انما الاستصحاب حكمه على وجوب القضاء وجوب الاداء كما لا يخفى فان قلنا ان مورد الاستصحاب هو صوره وجوب الامر بالاداء لا غير  
قلنا ان كان كذلك قلنا ان القول ان مورد الاستصحاب هو صوره وجوب الاداء لا يخرج من وجه الاستصحاب في محل  
فما نحن لو كان مستصفاً لكان لا يمتنع عدم استلزام انقضاء الخاص لا ينقضاء العام والاختيار الثالث ان الوقت كما قيل للمدعي ان ترتب  
التمتع المذكورة فيما نحن فيه الا ان الاولين من الثلاثة لم يمتنع فيما احدهن العلم في مسئلة تبعية القضاء على الاداء او قولاً بالبعيد من ذلك  
لأنهم مع ان النعم ذكرنا تلك التمرة مطلقاً كما ذكرها اولاً لم يفرقوا بين املة البعينة فلا يمتنع كلامهم باطلاً من وجه جمل القول لزم  
الكفارة على من اخطأه في زمانه مضان ثم انكشف فقد شرط الوجوب في الواقع على القول بالجواز وعدمه لزم من هنا على القول الاخر فحينئذ لزم الحكم  
املاجل من الاضطرار بما قاله من حاصله على القولين لان من لا يجوز ان يقول بوجوب الامتناع بان التكليف الظاهر في الاداء الكفارة على القولين  
واما لاجل المضامين الدالة على وجوب الكفارة على المخطئ فما رجعنا في ذلك لان ذلك الامتناع وان كان ظاهراً لزم الكفارة على من اخطأه  
الصوم لما ذكره الواضح ولا يمتنع التكليف الظاهر الذي يقول به من خارج الجواز هنا الا ان الحق انه كما ان ظاهراً ذلك كذا ظاهراً وجود  
شواهد الوجوب على مطلق الامر الواضح وان لم يوجد شرط الوجوب في الكفارة فينبغي على القولين ولو فرض جرح كل من وجوب الكفارة على من  
ترك الصيام الواضح فان فقد شرط الوجوب فينبغي لزمه تركه ففرض في وجوبه لزمه الجحيم على من منع من عترة العام الا على  
القول بالجواز وعدمه على القول بعدمه وما من ظاهراً في البقاء نعم نظم لثمة التذرع واخبره والقها واما فيما عدا ذلك فيمكن ان يقال  
بوجوب ثمة الاشاعة وهي اندفاع لزم عدم وجود التكليف على الفاضلين عنهم فانهم بعد ما قالوا ان الاداء من شرط الوجوب لم يمتنعوا الامر  
مع العلم بانقضاء شرط لزمهم القول بعدم التكليف على الفاضلين مع انهم مكلفون ولما انهم قالوا بالجواز اندفع عنهم الابرار وفيه ان هذا  
ليس من مقتضى هذا بل هو ثمة جواز التكليف بما لا يطاق الذي يقول به الاشاعة بما لا يطاق الذي مع ان كلامنا انما هو في صور وجوب  
بفقد شرطه وانما مع علمه كالامر فيهم ايضاً او اكثرهم قالوا بعدم الجواز هنا الامر بالبعيد لاقضاء الاداء من الاخر فلا يمكن لهم باجمعهم جرح  
الامر على العلم بانقضاء الاداء مع القول باضطرار العباد فينبغي في دفع عنهم الابرار كما اشارنا وان خصصت قولهم بعدم جواز الامر عند علمها  
بالفقدان بغير الاداء كما مر فتقول لا يكون ذلك في البحث في الكلام في صور وجوب المأمور هذا يخرج عن محل النزاع وعرضه على النزاع  
يمكن ان يوجب التمر بين القولين فيما لو دخل الوقت المقتضى فالاشاعة يقولون ان المكلف يقطع بوجود التكليف كذا روي في شرط الوجوب  
اما وجوب التمر بين القولين فيما لو اقامه وجوده على التقديرين هو مكلف يجب عليه الاداء وانما الخاصه فلما لم يجوز ذلك في جمل التكليف  
يتعلق التكليف بمجرد دخول الوقت لا حتماً فقد شرط الوجوب في الواقع فلا يجزى الاداء على الواجب لعدم العلم بالوجوب وفيه ان الخاصه  
ايضاً بعد ذلك يمكن بوجوب الاداء كالأشاعة ويمكن ان يوجب التمر فيما اذا دخل الوقت وقطع المكلف بان شرط الوجوب يمتنع بعد ذلك  
من الزمان فيمكن فيه من ادعاء الواجب على ايضاً بانقضاء قبل ذلك فيسبب لقطع بانقضاء شرط الوجوب بعد انقضاء ذلك القدر من الزمان فينبغي ان  
على فرض الوجوب مضيقاً ولكن عند حصول الظن بانقضاء قبل الممكن ايضاً فان قام دليل على ان هذا الظن يعلم لم يجز الاداء على القولين في هذا المبدأ  
ان قام دليل على احد الطرفين فان قلنا بان الجواز لزم الاداء على العمل لان الشرط في الواقع اما موجوداً واما مفقوداً فينبغي في جرح الامر بالوجوب في  
معلوم وان قلنا بعدم جواز الامر مع العلم بانقضاء شرطه فانما هو فاصل البراءة عند الشك في التكليف يحكم بعدم التكليف فلا يجزى الاداء  
فقد الشرط ولا الظاهر لا حتماً فينبغي الشرط مقام العلم به فاصل البراءة عند الشك في التكليف يحكم بعدم التكليف فلا يجزى الاداء  
لكن هذا غير ما ذهبنا اليه في الدليل الخارجي على احد الطرفين بوجوبه كما يجب انشاء الله تعالى فان علمت ان التمر في محل النزاع لا يمتنع

الامر  
بالفعل  
في  
الوقت  
الذي  
يكون  
فيه  
الوجوب

الامر  
بالفعل  
في  
الوقت  
الذي  
يكون  
فيه  
الوجوب







فصل فی الجہان

فإنك من الشئ  
مع الخ عند  
قبيح



وفي وجوب القضاء وعدمه علم من دخل عليه الوقت وهو: اجماع المشايخ ثم قال الشرط قبل مضي زمان يسع الايمان بالواجب في الزمان الكفاية وعدمه علم من افطر ثم انكشف فقد شرط الوجوب واقفا وفي وجوب الحج وعدمه علم من منعه مانع نتيج

[illegible]

الذبح الفريش الذي لا يفسد من ذبيحة  
كون الماصود به

السلام

**بطلان**







باب النواهي

اصلاح اجتماع الامم انتهى ربيان انتهى حقيقة الحقرة للبيان كما ان الامر حقيقة في الوجوه والمشروع من جواز اجتماعها وقبل بان يكون في

البحث برسم طالب نتائج

بعض مقتضى خارجي هو حصول الظن بكونه من المطلق فيكون بالضرورة الظاهر في الامم في تلك المدة في المقام الاول اي فيما كان القوم سيقا الشرط  
فقد قطع وجوده سابقا كانت حاصله احدى وجوه استحقاق عدم الشرط هناك بخلاف هذا القسم بعد وجود الدليل الشرعي على استحقاق عدم  
بقائه الشرط الذي هو غير بعيد من دفع الظن بالضرورة من ملاحظة الظاهر ويظهر من هذا الظاهر في المقام الثاني ان كل حال بالاحتمال في هذا القسم مما  
هو بعد الفصل قبل فلو كانت المرة الخامسة في الجواز مضافا اليها الوافق للماء الموجود لم يكن هذا العمل في هذه المدة لوطه من بعض المحض والمحال انما  
عاقلة للبيلة ما ذكر في ارتفاع المحض في مقامها الى القسم بعد علمها بوجوب المحض من بعضنا بباطلها المضاف للماء بغير وجوب شكها او البيلة وانما  
الاصل عام في عدم الصوم القابل للابطال من حفظ الماهية الى الصبح حتى تغرب عن بناء المحض ارتفاعا فاعلم ان البلية على ما ارتفاع المحض لا يثبت من  
الماضي لا سيما لان العمل الاصولي لا يغني عن جاز في عدم انقضاء الوقت ولم يحصل العلم على الاصل بان كان الشك حدثا بشرط العقدة بامتنان التلذذ  
في الكلام من حيث العمل ان ما تقدم من الاصل في صورة الشك حدثا بشرط المحض انما كان بناء العقل هنا على الاقدام لم يعلموا ان العمل يمكن لكن  
لما حكم ذلك مع سابقه وانما يكون بناء العمل على الاقدام من غير وجوب الشرط الذي قلنا بل هو سابقه **الفصل الثاني في النواهي**  
ضابطا في اختلاف جواز اجتماع الامم انتهى ربيان انتهى حقيقة الحقرة للبيان كما ان الامر حقيقة في الوجوه والمشروع من جواز اجتماعها وقبل بان يكون في  
الاولى في محل النزاع وهو من جهات الجواز في الامم في ان متعلق الامر الذي انما متعلقان ذهنا وخارجا وانما متعلقان  
خارجا ومتعلقان ذهنا اما الاول كان يقول صلوة لا تترك في الامم ولا تترك في غير الامم من محل النزاع سواء صرح الامر به بالجملة كان يقول ان الامم العلم  
ولا تترك لغيره امسكت عن ذكر الجملة فانهم يتفقون فيه على عدم جواز الاجتماع لا تترك في الامم ولا تترك في غير الامم من محل النزاع سواء صرح الامر به بالجملة كان يقول ان الامم العلم  
لانا لا شاعرة وان جواز التكليف بالاطلاق لكنهم يجوزونه في موضع يقول الطائفة المحقة بالتكليف في غير ارضهم ولكنهم يتكفرون في تكليفها بما لا يطابق  
مثلا الامامية والشاعرة المتفق على التكليف بالاطلاق لكن لا شاعرة لغيره في الامم ولا تترك في غير الامم من محل النزاع سواء صرح الامر به بالجملة كان يقول ان الامم العلم  
والامامية يقولون ان العمل على غير ما لا يطابق في غير الامم من محل النزاع سواء صرح الامر به بالجملة كان يقول ان الامم العلم  
بكون التكليف باليقين انما في تكليفها بما لا يطابق كالتكليف بجمع الصلوات والامر الذي هو واحد مخصوص مع واحد مخصوص فافقوا في غير الامم من محل النزاع سواء صرح الامر به بالجملة كان يقول ان الامم العلم  
الثاني انما متعلق من المتعلق ذهنا وخارجا بمعنى ان يكون المتعلق في الذهن متعلقا في الخارج اي في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
للملوك من غير الخارج متعلقا لا محالة فيكون في غير متعلق في الخارج اي في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
وتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
فالمتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
في ضمن من وجوبه من غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
لكنه يمكن ما ذكره في الامم من ذلك الصلوات في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
الثاني من وجوبه من غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
وتم يكون من متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
واضح فتم على عدم الفصل بين العنصرين من جواز الاجتماع في الامم من وجوبه من غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
ان يكون كلا القسمين متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
ويؤيد به القول الاحتمالي كقولهم الاستصحاب من الحقيقة والقياس في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
كقوله الاصوليين الجمع في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
وقد ظهر من ذلك المظهر في الامم من الاخص والاعم في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
الترجيح في الامم من الاخص والاعم في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
وبعضهم يذهب الى ان العمل على الاصل لا يوجب اجتماع الامم في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
باجتماع الامم في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
الاستغناء في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
في المكان المتصور من ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
للكل من الامم من ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
في الصلوات على ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
المتصور في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
الثالث ان كانا في غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
من الكلام الامم من ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون  
الوجه من ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون

الجمعة في اجتماع الامم

في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون

في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون المتعلقان غير متعلقين في ذلك الجملة من نواهي على ما بين فتم يكون

العام











[illegible]



فراغت از این کتاب

[illegible]



فأعز ذلك فأعلم أن الحق الجاد عقلا اجتماع المأمور به المهي عنده الظاهر من وجوه ثلاث مبين مع كون المهي حجة مستغنا بالوصف للفاقد كقولہ - انتهى  
مستولا تغيب شأنه الوارد بعد إتمام وصلها أمركا بغيره من الأصلين عقلا علقا ولا نه لولم يكن لم يقع نظيره بالنسبة واحد وقع في الشرع كثيرا  
منها مكره العباد كالصلاة والحام ولو قبل أن المدة ينتج

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

فانتم مع خلق الافاضل  
والنواهي مع الملجأين  
املا فاس











مجلس النواب

بعضها  
في كتاب العقل  
والدليل

الجلد الى الجسر المتصل بذلك الماء  
الحجيج من ان الصخر الوصف في الاثر  
ان يكون كمن في صخر الاثر  
او الجاهل للواقع

فمناشيئكم والاشياء وعلمكم

خلوص:







فِي الْجَنَّةِ الْآخِرَةِ

فناں میں

مجلس شورای اسلامی















ففي المحرم وهو قبيح ولا يلزم ذلك في السبائك المذكورة قلنا غرض كل شيء هو جبرته في السبائك فلهذا حرمنا هذه السبائك لا لغير الواجب المستحب بل لغيره ثم يتبع المناط من أدلة الجواز بقا العباد على مثل ما كان الجواز في الخطون وإن لم يلزم الجواز لاجتماع ما جاء في القبح بمرجع آخر غير العقل معناه إلى الوجوب المقصود وهو بقا حقيقة من كان في

[illegible]

ومنها العبادات  
المباحة بالعرف  
ومنها العبادات  
الفاخرة المستحبة

المعهد

فمن بعد هذا الثاني  
على جمع الزعماء  
الرافض النقي







باب فیما فی الفتن  
فیما فی الفتن

محضت کل علم  
آستانہ جامعہ اسلامیہ  
الامام







ولما من به الوقوع وترتب اللزوم على انصر الأدلة الشرعية وعد ما كان على الأقدام الوقوع الشرع واما الأهم من الأمور التي يختلف حسب المفرد  
المفاتيح فلا حظ تدبر

[illegible]

ایضاً



منہ

فمن لا عيبا  
بالاختصاصات  
الاختصاصات

"بمضى من بعد علي الفداء لا يبرح  
 ولا يترك يلهو فناء من الغول الكرام  
 المنايا فخطا يا عفا الكفيل الثقات  
 للمعاذ الخائف من الهلاك  
 دون التوب من الهلاك  
 الطوفان في سماء صفاة الأضواء  
 زباب الضباب للضباب  
 ان يكون مراد المنايا  
 المنايا فخطا يا عفا  
 من بعد المنايا  
 في الختام حسب

والغمامات  
الفسفا في العباب  
فغنى لنا النهى على



عن ابن عباس  
عن أبيه  
عن علي بن فضال  
عن ابن عباس



فَصَدَّقْتُ بِالْقُرْآنِ فَالْكَلامُ  
فَيَدْرِي هُوَ الْكَلامُ فِي شَيْءٍ  
مِنْ الْخَالِصِ  
فَأَشْفَقْتُ عَلَى الْقُرْآنِ  
مَلِكٍ

۱۳۰۰

ان سقط الامر  
فصل المفسر  
في مفسر ما فيك

فصل الف: في بيان ما في

تفلیس میں ایک شاعر کی زندگی















# في معنى الصلوة والنسأ

في  
النزاع  
بين  
الفقهائين  
المتكلمين  
في  
معنى  
لفظ  
الصلوة

في  
معنى  
الصلوة  
في  
النزاع  
بين  
الفقهائين  
المتكلمين  
في  
معنى  
لفظ  
الصلوة

لا ندب وأما الثالث فلا يتناقض عكساً أصح الفقه من التواتر معاً إذ كل منهما إنما يسقط كل منهما كل من الآخر معاً  
وأما الرابع فلا يتناقض عكساً في معنى الصلوة بل في معنى النسأ فانهما لا يشترط شيئاً من الآخر من إذا قلنا  
أصله لا يتناقض عكساً في معنى الصلوة بل في معنى النسأ فانهما لا يشترط شيئاً من الآخر من إذا قلنا  
عكساً أن ههنا يتبين **الأول** هل النزاع بين الفقهائين المتكلمين في معنى لفظ الصلوة فاصطلاحهم فكل اصطلاح الصلوة في العبارة  
على معنى لا يكتفي بها بل يبينها مصطلحاً للصلوة في لفظ الصلوة في العبارة أم النزاع ليس في معنى لفظ الصلوة بل في معنى النسأ بل في معنى  
احتمالاً **الأول** أن يكون النزاع في معنى لفظ الصلوة في العبارة **والثاني** أن يكون النزاع في معنى النسأ بل في معنى الصلوة في العبارة  
أن الصلوة في العبارة موافقة للمثال الشرعي لأن الحق في العبارة بالاعتبار مع مدخله العلم والمجمل ولا بد من ذلك القوي فلا يكون حكمه واقعياً إلا  
ما اعتقدوا المكلف حكماً فلا حكم غيره حتى يمكن ما يفتر اعتقاداً للكلمات بما هو معناه لا بما هو في اللفظ لا بما هو في اللفظ فأنه مع  
الواقع فلا يشرع للعبادة إلا موافقة الأمر وليس سقاط الصلوة في العبارة إلا لا يتصور في الأمر فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا  
بما هو في اللفظ حتى يستدل ذلك بل الأمر في العبارة لا يتصور في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
العلم والمجمل فلا يكون لنا التكليف في معنى ظاهر وإذا كان المكلف بما لظاهره فكيف يمكن أن يكون له في اللفظ في العبارة ووجهها  
اصطلاح الصلوة في العبارة رأساً فخرج النزاع إلى مسألة اعتبارية من الأسماء وعدد **الثالث** أن يكون النزاع في معنى النسأ بل في معنى الصلوة في العبارة  
الفقهاء من استقاموا الصلوة في العبارة من عدم المعتبر في معنى الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
وهي موافقة على وجوده من جهة كمال العبادة زيادة عن اصطلاح الفقهاء في العبارة في معنى الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
للفقهاء وإن لم يكن معكاً وجب لمقتضى **الرابع** أن الطائفتين متفقان على أن الصلوة في العبارة لا يتصور في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
وأما في اللفظ لا بد من حصول الامتثال الموقوف على قصد الصلوة في العبارة لا يتصور في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
الصلوة لا يتصور إلا على عدم اشتراط صفة العبادة بقصد الصلوة في العبارة لا يتصور في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
على الاشتراط دون الفقهاء إذا ظهر ذلك فالثمره التي ذكرناها في الصلوة في العبارة إنما تصح على احتمالين الأولين دون الآخرين **الثالث**  
النزاع في أن الفقه هل يطلق على مطلق ما أسقط الصلوة وإن لم يكن معقولاً فلا معنى لمعنى الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
هذه الصلوة ويمكن أن تكون معقولة كما إذا كانت مع النقص والخشوع ويمكن أن تكون غير معقولة فالمعقولة لا يمكن أن تكون مع كل من القولين فلا  
يظهر ثمة للنزاع وكذا على الاحتمال الرابع بل على الثالث يصح عند الفقهاء على صلوة فالبعض من قصد الصلوة في العبارة لا يتصور في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
جعلوا الصلوة عند الفقهاء أحسن من ذلك على الرابع يصح عند الفقهاء على صلوة فالبعض من قصد الصلوة في العبارة لا يتصور في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
في الصلوة على ما فرض دون الصلوة عند المتكلمين فيكون جميع الفقهاء أجمعين مع أنهم جعلوه أحسن من ذلك على الرابع يصح عند الفقهاء على صلوة فالبعض من قصد الصلوة في العبارة لا يتصور في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
على النزاع في مسألة بيان الصلوة في العبارة المحقق مع الفقهاء وأما على الآخر فيكون مع المتكلمين ولكن الكلام في أن النزاع في معنى الاحتمالات **الثاني**  
أن الحق قد كونا الآخر محلاً للنزاع إذ لا يرد ههنا الفقهاء على عدم اشتراط قصد الصلوة في العبارة وقد مر أن الأكثر على الاشتراط وأنهم يلزم  
عدم صفة الثمرة التي ذكرناها وأما بل من انعكاس النسب أي يلزم اعتبار الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
بقا لا لأن ولكل جهة رجحان ومن جهة فكلما كان الاحتمال الرابع في معنى لفظ الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
متعارضاً لكن الحق كونا النزاع المعنى الأول لا يستلزم الثاني كون المتكلمين قائلين بأن حسن الأشياء وجهها بالوجه الاعتباري مع مدخله العلم  
والمجمل وهو في غاية البعد إذ الأقوال المتقدمة المذكورة في بحثنا من حسن الأشياء وجهها بالوجه الاعتباري مع مدخله العلم  
تلك الأقوال سبها **الثاني** هل النزاع في معنى صفة العبادة في العبارة باللفظ لا يتصور في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
الفقهاء ما أسقط التدارك بينهما ولا فلا قضاء مصطلحاً لما لا يجرى معاملة ظاهر الحق الأول والوجود **الأول** في قوله بطلان الافتقار الثاني لزم  
كون التكليف الواجب الواقع لا بقصد الصلوة في العبارة لا يتصور في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
مع أنه لا امتثال فلا يصح عند المتكلمين كون النسبة بين العبيد عموماً وبينهم جعلوا الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
على التكليف الذي لا يجرى معاملة في التكليف على الوجه المصطلح عن قصد الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
لأنه من باب الاشتراك التدارك فلو كان الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
الصلوة في العبارة مع أنه لا يجرى معاملة التدارك والمعاملة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
الصلوة في العبارة مع أنه لا يجرى معاملة التدارك والمعاملة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
مع ظن الفقهاء المأثورة والظاهر الاضطراب في كماله واستحقاقها الطائفة لا يصح عليها الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
كما قلنا مع بيتين الطائفة المأثورة يصح فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
سابقاً من أن المراد من قولهم ما أسقط القضاء معاً من شأنه متساوياً الصلوة في العبارة فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ فقلنا بأن يكون الأمر لفظاً في العبارة لا بما هو في اللفظ  
يمكن عقلاً أن يكون الشيء بغيره اضطراباً مادام الاضطراب بحيث لا يزال الاضطراب واجباً لا يتأتى بالبدل فلا يكون مسقطاً للقضاء ويمكن أن يكون



# في الصحيح والفساد

الامر الظاهر  
قسمان

بلا اضطرابا مستطاعا من المبدأ مطمح حتى عند التمكن من ثباتها وإذا أمكن في حقها الامران فلا بد من شأنه استقامتها بان يكون كالواقعة الاخبار  
اللازم من سقوط القضاء عقلا لكن الانشاصد الصحيح عندهم وان كان معده فسادا ولم يكن من شأنه استقامتها لان هذا التقدير ساعده في قيامهم  
تقاربا لاثباتها الصحيح العبادة بما يكون من شأنه الاستقامت لان الغالب كونها ليعاينها واقعا اخباريا وتلكها بالاضطرار بما نادرة والامام صحيح  
عندهم حقيقة بل لم يكن من شأنه الا بقاء في الوضعية عدم الخلل عند الصحيح عليه في الصحيح عندهم انهم من الواقعي الاختصاص والاضطرار سواء كان الاجزاء  
ام لا الرابع الامر الظاهر فثان ظاهر شرعي كالصلوة بطلان الطهارة المكتشف عنها ظاهر في عقلي وهو اخذ حكمه لامن لسان الشرع بان  
العقل كما لو كان مثالا كعدم من الصلوة طلبين كطيفة عقلا الاما ان ذلك عمل الجهد بالحق من باب استناد باب العلم فالواجب عند من عدم وجوب  
السؤال انكشف الوجوب هذا المتكلم القابل بان الصحيح ما اذا فقا الامر من الظاهر من هذا الظاهر بعبثية ام لا اول فقطط عبادتهم وهو ان الصحيح  
الامثال المشتركة هو الاضطرار الاول ونظره انهم التزم من اجلهم القصر من اللزوم المساوية للجزاء موجود في الظاهر بعبثية فلا زير وجوب  
اللازمة له عندهم في المقام من انهم الخامس قبل الفقه الصحيح ما استقام القضاء ان اردوا من لفظ القضاء الواقع في التعريف معنى للقواض  
مطلقا لفعل تدركا ام لا في الوقت المعين ام غيره انفق حكما يكبر من الصلوة الصحيح كالفرق بين الوضعية من هذا اليوم لا استقامت  
الصلوة بعد في شأن الايام والاقوات فخرج من ذلك الصلوة الصحيح عن تعريف الصحيح ويدخل في الفاسدان اردوا من القضاء معنى المصطلح وهو ان  
بالفعل في خارج وقته تدركا لما فات في الوقت انفق الصحيح طرزا بواجب سقط للقضاء دون الاضطرار فسادا لاستلزام الاضطرار في الوقت  
المعريف فلا يطرح تعريف الصحيح لانفسه يعرّف الفاسد فلا بد من ان يراد من القضاء مطلقا لانها بالعبادة انما استندت كالمبدأ في الوقت  
ام في خارج فيصير التعريف السادس قول المتكلم بان العبادة واقعة الامر امثال الشرع يقتض عكسا بعبثية عبادة لا امر فيها من الشائع  
من العقل بل كان محتملا لاجل محبته ذاتا عند الاولى كالصلوة في الاوقات المكونة من القول بالضم مع الكراهة عليه بعض ظاهر الامكان ان  
يكون الامر من اجتماع الامر والتمتع عدم امكان الامتثال فكون الامر بقضاء عقلا وبقوى المحبوبة الذاتية مع التمتع في سبيل لاجل المحبوبة  
للتماثل في حال ان تعريف المتكلم لا يخل بالامر فيه فلا يشمل ذلك فلا بد من القول بان اطلاق الصحيح عليه غير ان واما من حل التعريف على  
القالب ويجعل الامر في التعريف كتابه عن مطابقة المحبوبة لكن الاول غير منفي فغير احد الاجزاء وسنظهر وجه عدم كون الاول مضاهيا  
المقام الخامس فندخل من كل ما تارة كل صحيح من العبادة جميع عند المتكلم ولا يحسن ان كل فاسد عند المتكلم فاسد عند الفقيه ولا عكس هذا في العبادة  
واما ان المعاملات ما فوق التعريف ان العبادة عبادة عن ترتيبا لاثباتها وان الصحيح في المعاملة ما خلا عن الخلل الواقعي فخلو باع من علم العبادة  
واكتشف الفقه الترتيبا لاثباتها ولا في الظاهر ولا يخلو عليه الصحيح ابا حقيقة المقام السادس في ثمة النزاع فقالوا بجلو الثمرة فيها والوندان يعطى  
دورها في صلوة صحيح فزاي من حيلة بل انما تارة ثم علم اننا نذكر بعد ذلك بطلان طهارة فخلو قول المتكلم بين نداء باعطائه الذم وعلى قول  
الفقه الاو فغير ان الصحيح كلاما نذكر من غير اطلاع على الصحيح الخالي من الخلل الموجب استقام القضاء فلا بد من نداء على القولين فان قلت عدم  
الاضراف لا يضر من الكلام فيما لو ان النادر بقطع عام كان يقول على عطلة ودم من حيلة صحيحة اي قسم من الصحيح قلنا جميع المتكلمين العدم  
فلا بد من المطلق وان دخل لفظ بعد الحوز نعم بعض استام مبيها لعدم بدخل في الاطلاق اذ لا يلفظ عام لكن الضم فيه ليس من ذلك القبيل فاما  
فلا بد من اننا ان بلفظ عام نعم لو صرح بدخل في الصحيح المتكلم في نداء بين نداء باعطائه ثابا لانه لا يضر بعد التعريف صحيح بل هو العبادة عند الفقهاء  
ايضا كالمكتمل انما الفقهاء لا يقولون ان من نداء بعد ذلك ودم من حيلة صحيح بين المتكلم كان نداء فاسدا فلا تارة عليه للنزاع بين الفريقين  
الا ان للتعريف بين القولين ثمة ومن جليها ان يصح ان مراد من يقول بذلك انه على المشا هو الفاسد عند الفقهاء او المتكلم وان مراد من يقول بذلك  
المعنى على العبادة اي من المعنيين وان تراعى تحت الصحيح الامر في اية من المعنيين اما في بيان الخلل فاعلم ان المراد ان كان في بيان  
ما هو المصطلح عند كل من الفريقين فلا مشاحة في اسمهم او عند المشتبه مثلا والفقهاء فالحق مع الفقهاء لا سيما لا يضر في المذهب بوجه صالح الصحيح  
الانما في عن الخلل والاصل في التبدل ان يكون وضعا فان قلت جميع هذا الاصل المصاحف البتة وهو هنا موجود قطعاً وهو ثمة  
خصو الخلل في الخلل في لفظ الصحيح استقامت لا يضر ما كون التبادر وضعا في رجوعنا الى في التعريف بل بما يكون لاجل بقى الالفات  
التعريف الى تعريفه الآن في الجواز انما كان لا لالفات لا لاجل الاشياء لانه في الحقيقة فاذن نقول بعبثية التعريف في اللزوم الاضطرار الانشاصد  
التعريف فيكون التبادر بوضعا مضاهيا لاصح السابغ نرى بعد كشف الفاسد ان الصلوة كانت فاسدة طلي ان اثبتنا اتفاق الفريقين على  
ان الصحيح في المعاملة حقيقة في الخالي من الخلل الواقعي ولو كان التعريف في العبادة فذلك هو المطلوب لان الامتثال وهو خلاص الاصل المقام  
الرابع في ان لفظ العبادة والفساد الذي لكل منهما معنى في العبادة والمعاملة مشتركة لفظ بين معنيها العبادة والمعاملة ام معنوي الحق الاخبار لا  
عدم بقا الوضع ولا عليه الاشتراك المعنوي من اللفظ والقدر المشترك بين معني العبادة هو المطابقة لاقراء من الظاهر والواقعي العقل المشترك بين  
معنوي المفسر هو صدق ذلك فان قلت هذا مستلزم لكون المعاملة الصحيحة في الايام صحيح وليس بها ان جعل المطابقة اعلم من الظاهر  
والواقعي كما قلنا ان ذلك وان جعل المطابقة واقعية فقط لان كون العبادة الظاهرة صحيح حقيقة مع انها حقيقة حقيقة قلنا هذا يرد على  
فلا بد عطفهم من الاشتراك اللفظي واما على من ذهب لفظا ما لمطابقة واقعية فقط المقام الخامس ان اللفظين هل هما منقولان عن المفسر  
ام بانها ان عليهما يكونان خلافا على المعنيين المذكورين من باب اطلاق الكلي الى الفرعي لا سيما لا يصحح طوبان الوضع الاخر وعدم ارتفاع الوضعية

في بيان الخلل في  
الاشياء

الحاصلة



في الصبح والفسح

7

الحاصل بالنسبة الى الحق الاصلي والحق النسبي الى الحق المتقول اليه على فرض ان نقلهما باثبات على الحق المتقول في الحق في الحق  
عن موافقة الطبيعة في الاحكام عن موافقة الجموع في الافعال ولذا لا يتعين مع الحق عند التجرع عن كل المتعلق بل يتبادر اعتقاد المستر في قوله قبل  
القول لم يظهر احد المعنيين بخصوصه لو قبل هذا شراحيه تبادر منه انه موافق لصدق كسبته وصلاحه وحيث يتبادر منها موافقة لافعاله في العمل والادب  
على كون ذلك معناه التوافق لتبادر في جملة ما لا يحل ان نقل ثمة ان الحق المتقول ليس كل واحد من المعنيين المذكورين للصدق والنسبة الى  
الاعتبار والافعال بل انما ذلك من باطنين ومدولين وبالقابلية بعرض حال النفس والمقام **السادس** ان الصلوة المنكشف عنها هذا  
هل تنصف قبل الانكشاف بالحق هو من حيث احتلال **الاول** كونها مرافقا ان ينكشف بالصدق والافعال الثاني الحكم بالحق في الحكم  
ينكشف الفضايلة بعد حكم به من حيث الانكشاف فيختلف الحق والفساد بالنسبة الى الزمان **الثالث** هو الثاني لكن هنا بعد كشف الفضايلة  
بالفساد سادس من الاصل والاجزاء جعلها الحكم بالصدق قبل انكشاف الفساد لان الالفاظ وان كانت شاملا للعلاني النفس لا مريه لان الحكم  
الفاعل لما اعتقد الحق الواقعي في نظر الله اعتقاده حكم بالحق الواقعي في نظر الله حكم بالحق الواقعي ولما الحكم بالفساد من الاربعة  
الانكشاف فالحق سلب الحق عنها فيجب ان تلك الصلوة لم تكن صحيحة او كاذبة ذلك لاحتمال ان تظهر في ذلك **المقدرة الثالثة** شرعيه بيان ان  
في العبادات والاعمال والفساد الحق والحق في الفصل وفيها مقامان **الاول** في ناسب اصلها من حيث الحكم التكليفي في الجواز وهو **الثاني**  
من حيث الحكم الوضعي اعني الحق والفساد اما **المقام الاول** فاعلم ان الاصل في المعاملة هو الجواز ما لم تظهر مارة الفساد منها سوا ذلك  
امارة النفع ام لا لان المنع تكليف وهو لا يبان فيجوز حكم بعدم المنع انما على المنع دليل فيهم مظهر في معارضة الفضايلة حكم العقل بل في عدم الحق في عدم  
اما **الاصول** في العبادات من حيث الحكم التكليفي في بعض الاصل عدم الجواز ومظهر من ارضاء من الاصل فان اذ من الدليل كما في قوله **الاول**  
المسئلة الاجماع فالحمل غير صحيح اذ الدليل ليس هو بغير عدم الجواز لان في بعض لفظ الحق يكون الحق ان مقتضى الدليل عدم الجواز في غير ذلك  
جاء على اقسام لفظ الحق في الاصل بمعنى الماحدة والاستصحاب اما الاصل بمعنى الدليل فلم يبعد منهم لغير لفظ الحق مع اننا اذا لم يرد  
المفتي لعدم الجواز هذا والظاهر ان ذلك من الاصل القاعدة وان لم يكن له منشا صحيح الحق ان العبادات ان يعلم فيها بالان كان في الاصل او بعد الاذن  
كصوم الوصال والاشك والآخر متان لما يعلم بوجوده من وحيه **الثاني** في دخول المشكوك في المشكوك في كون من افراد ما ان لا يعلم بوجوده بالامر صلاحيه  
في هذا من حيث تلك العبادات كالبقرة في السفر لا في الاخر فمتان ان يكون الشك مسياعا عنهما معتبر عقلا في كقول غيره من غيرنا وغيره  
يقتل عند العقل كون العبادات العبادات مشروعة احتمالا لا محالة ولو غير معتبر في الدليل انما ان الاصل عدم الجواز في القسم الاول في الشك  
بمعناه لا يرد من الاصل في الفرع المتبعين للامر كما لا يرد من الاصل في الفرع المتبعين للامر كما لا يرد من الاصل في الفرع المتبعين للامر  
من ثمة العبادات كاعلى من ذهب هذا القابل اصل البراءة في الشك في الشرعية والجزئية فان لا من مذهب الحكم بان الفرع المشكوك فيه عبادة وصحة مشكوك  
فيها الخطاب للمعلوم بوجوده وان اذ ان الاصل عدم الجواز في القسم الثاني من الشك بمخارجه من لا بد منه من الحكم بعدم كون المشكوك فيه عبادة لقاعدة  
الشرع الى ان يعلم بوجوده من مطلق بغيره من كونه في ما لم يقبل كصل كلبه وقد انقلب كلبه والدليل العالم الوارد على حسن الاثبات بالمشكوك  
وكونها موطن لظهور الدليل العالم الاثبات المتواترة الواردة على ان من يخبر ثواب على عمل القاسم في تلك الثواب بغيره وان لم يكن كما جاز ولا  
رب في صدق الخبر عند وجود قول الفقهاء والخبر الضعيف مضادا الى الاجماع المتقوية وهذا باب لاكثر المورث للفقهاء حكم القوة العاقلة والقول  
حاكم باستحقاق العبادات في الفعل لاجل احتمال محبوبيته عند ولا الامر والثواب بل هذا انتم في الامتصاص من الاثبات بالواجب مضادا الى بناء العقلاء  
فانهم لا يزلون بانقون بما جعل مطلوبه عند الاولى ان الاصل عدم الجواز في القسم الثالث من الشك لقاعدة الشرع من حق كنهنا لطلب الحكم  
بان الاصل في العبادات عدم الجواز والاطلاق ليس بجمله لا يضر الى المعنيين الاولين ولا اقل من التساوي في الجمع فامتنع الاطلاق فيقتضيه الكلام في  
المفاهيم ان الحق في العلم الاول من الشك عدم الجواز لا يستحق الامر والورد بذلك الشيء فلا يمكن بالامتناع الا ان في الفرع المتبعين لا الشكوك مضادا  
للقاعدة الاثبات فيكون الاثبات بالمشكوك فيه لاجل الامتناع الشرعي وعمما ولما القسم في الشك فيه في نسخ وروا لا في الشك فيه مما سبب  
اولا عنها على التفتد من اما ان يظهر في المشكوك فيه عبادة لاحتمال الحرمان المستبعد من وجوب مارة الفضايلة واحتمال كونها في العلم لا يطر في وعمل  
التقاضي ما ان يكون المشكوك فيه عبادة من الجموع كصلوة البقرة والسفر فمتان ان يكون من العبادات هذه الاحتمالات بالنسبة الى  
المشكوك فيه واما بالنسبة الى قصد الفاعل فاما ان يقصد ان ذلك مطلوب من في الواقع وفرض لا نراو يقصد انهم في طاعة الشرع فيكون  
في الواقع لا ان يكون الداعي الى انما من احتمال الجوابية محضا او ياتي به جاليا عن الفضايلة فيكون فاني لا نرضى من الاصل فاعرف ذلك فاعلم  
ان الاثبات بالفعل للمشكوك فيه وروا الامر به وعلوه بقصد المطلوبية الواقعية يكون الاصل فيه عدم الجواز مظهر في قوله لا يعلم واما  
بقصد المطلوبية الظاهرية فان احتمل المشكوك فيه من السيدية عن اماره الفضايلة في صحة الشرع فالاصول عدم الجواز في العلم كنهنا لطلب الحكم  
هنا احد مضامينها ان يمكن السبب الموجب احتمال المطلوبية عقلا في ان البلوغ لا يصدق وقد ائتمر السماع به في حق على الاصل والبلوغ وليس  
هنا وان احتمل المشكوك فيه من صحة الشرع فان كان سبب الشك غير عقلا في الاصل بغيره عدم الجواز لعدم صدق البلوغ وان كان في  
في جهة ولا السماع ويكون الاصل الجواز بحسب الظاهر والاثبات بقصد احتمال الجوابية فالاصول عدم الجواز في العلم كنهنا لطلب الحكم  
كان الشك لا لان احتمال الحرمان في مضامينها البلى في صحة الشرع في صحة مضامينها بقصد المطلوبية فاذا انتفى الجواز في العلم كنهنا لطلب الحكم







في الصحيح والفا

[illegible]

القائمة  
التي على الفضا

فوتوغرافیا



[illegible]

سید الشہداء علیؑ

1946







# في إزالة مزع على الأجزاء

بعد الطرفين لا يسبيل إلا إلى الاحتمال الأول لبطان الثاني فان طوقهم يقتضي اجراءه وان الامر بدليل عليه وليس هو الا ان لا يمكن عمل لزوم  
 الاثبات بالعقل ثانيا ولا يقتضي فلان انما هو ذلك لا يقتضي السقوط ثانيا لا يقتضي عدم اقتضا الاثبات به ثانيا امضا فاما ان مقتضى قول  
 المتأملين بالافتضاء ان كان هو ما ذكر في الاحتمال الثاني لما تترتب التهمة المذكورة المتزاعدهم قالوا ان لازم القول بالافتضاء عدم لزوم الاعتناء  
 بعد كشف افتضاءه كان لهم من افتضاء الاجزاء مجرد عدم دلالة الامر على الاثبات ثانيا لكان لازم بعد كشف افتضاء الرجوع الى الاصل فان كان  
 منهيبا للقابل بالافتضاء في امثال تلك الموارد العمل بقاعدة الاشتغال وطرح البراءة في الاعادة وان كان بناءه على تقديم البين ثم لم يلزم الاعادة  
 فالقابل بالاجزاء لا يلزم عدم الاعادة مع عدم ذلك من التفصيل مع انه اطلقوا عدم لزوم الاعادة على من هب للقابل بالاجزاء وهذا كما شفع عن  
 اودتهم من الاجزاء هذا الاحتمال ولما طردوا الثالث فلان من اجراءه ان كان في محذور وروا الامر المستقل بما ورد به الامر ولا وجه لتكرار حدوث  
 ذلك سيما للشبه القائلين بالاجزاء وان كان في محذور وروا الامر المستقل بما ورد به الامر ولا وجه لتكرار حدوث ذلك سيما للشبه القائلين بالاجزاء  
 بطانة يقتضيه بعد كشف ما دلت عليه بالظواهر المستفصلة فلا وجه لتكرار الامر المستقل بما ورد به الامر ولا وجه لتكرار حدوث ذلك سيما للشبه القائلين بالاجزاء  
 وان كان في محذور الامر بتدليله من ماله برون ولا فائدة في خروج عدم جواز ذلك عقلا فلا وجه لتكرار الامر المستقل بما ورد به الامر ولا وجه لتكرار حدوث ذلك سيما للشبه القائلين بالاجزاء  
 من العبارة فتعين الاول والظان من المنكر ان لم يكن على عدم سقوط الجملة والوجه واضح مما تراه الجهر المشاهدة ان المأمور اما واقعي اجزاء  
 هو ما ان يتركه واقعا مطابقا لما يتعلق به الاجزاء من الواقع حين الاختيار سواء كانت المطابقة معلومة او مظنونة او موهومة واقعا او افتراضا  
 وهو ما قرره الشارع والزم عند عدم التمكن مما لا يخفى في حالة الاختيار كالصواب والظهور الترابية عند عدم التمكن من ذلك الثبوت واما ظاهر شرعي هو ما حكم  
 به الشارع المقتضى جعله تكليفا ظاهرا له عند عدم وصوله الى الواقع فهو ان كان مخالفا للواقع لكنه كلفه الظاهر الشرعي بكونه مخالفا للواقع  
 بان هذا هو المكلف بظاهر الظاهر الشرعي هو ما لم يشرع لعدم استقلال العقل به وهذا انما هو العقل الاستقلالي في الادراك كحكم العقل بان السأ  
 في الصلوة تكليفه هو ما اعتقده ومعه جرحه من التكليف بالاطلاق فانما ظهر ذلك فاعلم ان لا نزاع في المقتضى الاول فان الاجزاء منبذة في ردة في ما  
 الاضطرار قبل كشف افتضاءه او التمكن من البطلان واما النزاع في الثالثة الاجزاء بعد كشف افتضاءه او التمكن من البطلان الجهر المشاهدة ان المأمور اما واقعي اجزاء  
 هو في الدلالة القطعية ان العقل لم يشرع له على الاجزاء هل النزاع فيها اذا كان الامر لفظيا ام اعم منه ومن التبعي سبيل حال هاتين الجهتين في طي الادلة  
 وشرعها التزم مفصلة ايقن كل من اجزاء الامر على ان لا اشكال في اجتماع القول بالاجزاء مع القول بالواقع والطبيعية لا الحق الجواز اما الاول  
 فلان القابل يكون الاجزاء المنكر انما يقول بكون كل من الافراد المات بها بقا الامكان مثلا مناصلة في المطلوبية لا تداركا لها فلهذا لا خلاف في القول  
 بعدم الاجزاء فان انكره في غير ما هو لاجل التدارك فيمكن مع القول بان الامر يقتضي الاجزاء مع عدم لزوم الاعادة من ثبات التدارك مع القول بان الامر  
 يقتضي التكرار ويقتضي تكرر الافراد على ان يكون كل منها مناصلة في المطلوبية فلا يلزم القول بالتكرار العقول لعدم الاجزاء لما عرفت من ان القابل  
 بالتكرار انما يقول بالتكرار والقابل بعد الاجزاء بما يحكم به بعد كشف افتضاءه من الاثبات بالماوراء الواقع مرة واحدة علان القول بالتكرار بجزئية  
 جميع امتداد الامر في مركزها اتفاقا وقد عرفت ان القول بالاجزاء وعدم الاجزاء لا يوجب ايقن الاختيار مع عدم ولا في غيره من انكشاف افتضاءه او التمكن  
 الان يدعي ان المأمور قد فهم استلزام موارد القول بعد الاجزاء مع القول بالتكرار في غير ما استلزام موارد القول بالتكرار بل القول بعدم الاجزاء فيها  
 وفيه ان المقتضى بين الامر في مسئلة التكرار غير موجود فاذا قال القابل بعدم الاجزاء في موارد التكرار والقول بالتكرار مع عدم التكرار في موارد  
 فظهر من الطرفين ويرد ما ذكرناه واما الثاني فلان القابل بعدم الاجزاء مع عدم لزوم الاعادة بعد لاكتشاف يقول ان ههنا اخر احد الظاهر  
 تقول ان لا يكلف جعل كسفا افتضاءه في مقتضاه والاخر واقعي يعلق به بعد انكشاف افتضاءه في مقتضاه ايقن نظر ان ههنا امر من احد الظاهر  
 والاخر واقعي والمكلف قد مثل في كل من الامر بما يثبت الطبيعة مرة واحدة وهذا عين القول بالواقع والطبيعية ولذا لا يلزم عليه الاعادة بالظواهر  
 الترابية فيجمع القول بعدم الاجزاء مع القول بالطبيعة والزم كما انه يمكن مع القول بالتكرار في موارد الاثبات بكل من المأمور بالظاهر قبل  
 الفتا والواقع بعد ما عرفت ان العمل ان التبيين بين نزاع افتضاء الامر الاجزاء وعدمه وبين نزاع الفتا بالعرض الاول والمجدد  
 من غيره ففيما لو انكشف الفتا قبل خروج الوقت يجرى المتزاع الاول والثاني ولو ثبت الاثبات بالماوراء في الوقت ولم يات بوقت يخرج  
 النزاع الثاني دون الاول ولو حلت بطلان الظاهر انكشف الفتا بعد خروج الوقت يجرى المتزاع الاول والثاني ولو ثبت الاثبات بالماوراء في الوقت ولم يات بوقت يخرج  
 بكونا لشيء بين القول بكل من الاجزاء وعدمه من كل من في كون الفتا بالعرض الاول والمجدد بغير ما من وجه ثانيا ان نزاع ان الامر هل يقتضي  
 الاجزاء في تلك المصنوعات لا نزاع في الصغر حين الصلوة حين صلواتها بطلان الظاهرة قبل كشف الفتا الثاني عليه هل هي فائدتهم لا يقتضي ان لا يقتضي  
 الاجزاء فلا فائدة في بطلان لا يقتضي الاجزاء هو فائدتهم بعد بطلان الصغر اعني الوقت يجرى في مقام اثبات التكرار في ان الفتا هل هو بالعرض الجدد  
 الاول فنقول بالعرض الاول لازم الفتا ومن قال بالعرض الجدد بنظر الدليل الخارج عن جملته في تلك الفتا في النزاع الصغر القول بالاجزاء فيحكم  
 بعدم الوقت فلا يلزم الفتا سواء قلنا في النزاع الكبير وان الفتا تابع للاداءم بغيره جدد ويمكن في النزاع الصغر القول بالاجزاء فيحكم بالوقت  
 لزوم الاثبات ثانيا سواء قلنا في النزاع الكبير ان الفتا تابع للاداءم بغيره جدد فان الفتا في وجود وهو عموم من فائدتهم بغيره فليقتضيهما  
 ان التبيين بين النزاعين الصغرى والكبرى في النزاع في اقتضا الاجزاء وعدمه والنزاع في ان الفتا بغيره جدد وعدمه هو العموم من وجهه وروا  
 هذا الامر الثالث في تاسيس الاصل وهو من حيث دلالة اللفظ عند الدلالة الوقت لا من التوقيعات فلا يكون الاصل عدم الاجزاء ولا

في إزالة مزع على الأجزاء

في إزالة مزع على الأجزاء

في إزالة مزع على الأجزاء











ثم التفتي للعلامة في العلم اطلعنا ما يتعلق بنفسها او يخرجها ويشير لها او يوضحها الداخلة والخارجة وليس مضافا منها في الوجود او غير متقدما على الاول من حيث  
الافاضة الشبهية <sup>عليها</sup> في السبعة فترى ان الالف ثلثة ولا يعين فاستخرجنا منها اربع اقسام التي هي من النفي في الوقت واللفظ والشيء فمما والاصل دون النفي كما يظهر من الامثلة  
التي ذكرناها في بحثنا فحقنا الامر لنفي عن صندنا

فريقنا اقساما  
الناجح عبي

**المطبعة**



























فإنزاعاً صغیراً متخذاً

فان لا غم ضيق  
مختص

مازندران کے

**المقدمات**

القطيع

४३३















ثم لما علم على الطبيعة هو المادة وعلم ان مادة كل شيء هو الدم والحيث ان كبريتا احدا لان ثم الدم موضوع لطلو الاشارة كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 انما يفهم القوم في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 خلاصه مع عدم التفسير في الحقيقة لا ان يقولوا انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 الشرائع بهم في تلك الموارد فيقولوا انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 وضع المبدأ في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 فماذا لان ومدلوله على الاخر انما هو الدم وهو الذي لا ينفك عن الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 الحقيقة كبريتا والدم الذي لا ينفك عن الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 فلا اصل ولكن مقتضى التبادر لا اصل بل ان الاحتمال الاول كما مر في ما بين الاحتمالين  
 كما في تبيينها في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 لا في المادة ولا في الدم والدم الذي لا ينفك عن الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 المجموع في ذلك كالمستمر كما انما هو في التماسك في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 وجوده انما هو في التماسك في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 الاشارة الى هذا الفهم انما هو في التماسك في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 لا لخاصة بل ان يكون التماسك في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 هو انما هو في التماسك في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 المرفوع اذا استعمل في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 يحصل ان لا يكون لها معنى ولا فائدة بل يكون مجردا في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 ما اوكل الاخر من الدم ويجعل ان يكون الدم لا فائدة ان ههنا لفظا مستعمل في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 على الفرض ولا يكون مستعملا في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 المعين بل لو جبر عنها في الفرد في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 في الحقيقة ليست في المعين مستعملا في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 في المعاني الاربع المستعملة في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 الدليل وكذا سائر الاحكام لا ان ههنا قول بالعموم وقول ببيان في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 من ان كالمعاني من غير فرد في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 يستبين ان بقا نظر الى كل هذا الاكل الفلاني في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 فيها ايضا بطر في الفرد في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 مذاق العموم وهذا ليس لفظا مستعملا في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 كالمعاني من غير فرد في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 ارسلنا اليك من البلد الفلاني وما نأخا ماضا اي كالمعاني من غير فرد في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 رجلا ثم تقول اكرم زيد ومن هذا الباب لفظا مستعملا في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 مذاقا ونحوها في رجل لا امرأة على مطلق العموم ولا يربط انما هو في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 لفظيا ام معنويا او حقيقة ونحوها في رجل لا امرأة على مطلق العموم ولا يربط انما هو في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 رجل فلان التمكن عبارة عن تسمية الاسم وهو حاصل بالوجدان في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 له بل هو عبارة عن تسمية الاسم وهو حاصل بالوجدان في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 كان انتوين موضوعا للتكثير فقط من دون وجوده في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 التكوين في المعاني للتكثير ولكن في بعض الموارد يكون بشرط لا يكون في بعض اشياء كرجل المقتدر المنتشر في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 اشتراط مجردة عن الدلالة على شيء اخر وما ترى من عدم توين رجل توين التكثير وعدمه باه فتكثير التمكن من التمكن هنا التمكن بشرط لا لا مطلق  
 التمكن لا بوجوده في المنكوة اي في الحق ان التبادر من رجل داخل في التمكن هو الفرد المنتشر في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 ثم ان الدلالة على الفرد المنتشر هي التكوين في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 للدلالة على التمكن بشرط شيء ام الدلالة عليه هو التكوين في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد  
 تركيب رجل مع التوين لا هذا ولا ذاك بل جهة واحدة بالاحتمالين فيكون ههنا في الحقيقة في الحاجة الى التمسك بليل العزل وان لم يفهموا ذلك لثبوت انهم لم يفهموا حقيقة الدم كوضع المبهات في حقيقة منها سواء اشبه بها الى  
 والفرد المنتشر في فرد ما اوكل الاخر وهو الذي في فكون الدم كالمعاني كذا في الفرد

عامة من الدم

في نفسنا

في النفس



السلب والتكذيب  
العقل والاضلال  
الغاطم باه العرف للتبلي  
وعدم مضر السلب  
تتبع

فیضانِ عالمِ جمعی

جانبیہ کی طرف سے



**اصل في ترك الاستقصاء** قال الشافعي ترك الاستقصاء في مقام جواب السؤال مع قيام الاحتياط بنزول عموم المقال فصار ان حكايته بالاحوال  
 او نظره اليها الاحتمال كذا ما اوجب الاجمال وسقط عليها الاستدلال والفرق بينهما كون الاول في المسئلة السواء من حيث انه مسوق بالسؤال بخلافه الاخر اما  
 الكلام في الاول فانه ان كان السؤال عما وقع وكان الاجمال في حارض مراد السائل وعلمنا بعدم علم السؤل بالواقعة نتج

في ترك الاستقصاء

وجال ولزم بهذا الوضع النوعي للجمع بالقبول والجمع بالاعتذار والجمع بالاعتذار وهو ان يترك الاستقصاء في مقام جواب السؤال مع قيام الاحتياط بنزول عموم المقال فصار ان حكايته بالاحوال  
 الاستقصاء في مقام جواب السؤال مع قيام الاحتياط بنزول عموم المقال فصار ان حكايته بالاحوال  
 الاحتمال كذا ما اوجب الاجمال وسقط عليها الاستدلال والفرق بينهما كون الاول في المسئلة السواء من حيث انه مسوق بالسؤال بخلافه الاخر اما  
 الكلام في الاول فانه ان كان السؤال عما وقع وكان الاجمال في حارض مراد السائل وعلمنا بعدم علم السؤل بالواقعة نتج  
 بيان انما هو الثاني في اثبات حقيقة مدلولها وعدم حقيقتها **المقام الاول** فاعلم ان معنى الكلام الاول ان السائل يسئل عن  
 شيء ومسئول يجمل امورا فيجب للسؤل عن مطلقا من غير يقبل بين الاحتمالات كما لو سئل عن انسان وقع في البئر فاجاب بخرج سبعين دلو  
 دون ان يفصل ان الواقع مسلم او كما ذكر كرام الله ثم ان هذا اما ان يكون السؤال في حارض او عما يقع وعلى التقديرين اما ان يكون الاجمال الواقع  
 في كلام السائل بما يكون مراد السائل من اللفظ متبادرا وكان الاحتمال في مدلول اللفظ متبادرا او يكون في بعض مراد السائل ان يكون كلامه محملا  
 في كل مورد لم يكن مراده معلوما كان يقول السائل او قصد المقطع يقال من العنبر اجزاء لم لا يقال نعم ومعنى الكلام الثاني ان يفصل عن كلامه  
 ولم يكن في السؤال ولم يعلم وجها كالصق على الزاحل مع عدم العلم بانها نافذة او اجبة او نقل عن حكمه في مقام خاص من تراخي الخصم فلا يمكن ان يفصل  
 عن ولا يمكن الاستدلال به كما ان الاجمال هلكت واهلكت واهلكت في حارض فقال نعم هذا الجواب بالنسبة الى الواقع من نأيت والا  
 وهو من هذا الوجه مستويا للسؤل واما من حيث الاحتياط فلا بد من بيان حكايته بالاحوال ومن هذه الجهة غير مسوق بالسؤال فصار المقطع  
 الاجمال لا يخلو من اجله فادخل في ذلك الرواية من جهة مثال الاول ومن جهة مثال الثاني فلا بد من اخذ هذا الجبلة والجملة فادخل في الشافعي  
 بين الكلامين واما **المقام الثاني** فانه مقامات **الاول** في ترك الاستقصاء ومنه مقامات **الاول** فيها اذا كان السؤال في حارض  
 مع كون الاجمال في حارض مراد السائل كان يقول وقع في بئر وانسان فاجاب بخرج اربعين دلو مثلنا فاعلم ان في هذه الصلوات ان يكون  
 الخاصة للسؤل عنها ما يعلم المصوم بها او يعلم عدم علمها او يكون مشكوكا وبعضهم انكر وجود الصوتين الاخرين وصرح الاول مدعيها  
 علم المصوم بكل الامتثال بالعلم القطعي على فرض علمه بالواقع فانه لا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال وعدم عموم المقال فصار في صورة عدم علمه بالواقع  
 اختلاف في العموم على القول في منبه مقامات **الاول** في النزاع المصوم بينه وبينه فيجعل المصوم بما يجمل البسيط بشئ لم لا **والثاني**  
 النزاع مع العموم في اطلاقه الاجمال في صورة علمه بالواقع **الثاني** في النزاع معهم في اختلافه في صورة عدم علم المصوم من الاقوال اما  
 النزاع الاول فانه غير كون علم المصوم اذ لا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال  
 في كل حادث بل في كل يمكن عدمه **الثاني** اتفاق الامامة بينه وبينه فيجعل المصوم بما يجمل البسيط بشئ لم لا **والثاني**  
 المصوم في **الثالث** لا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال  
 واسمه بجملة خلافه الاصل في **الرابع** بعض الصلوات الدالة على عدم علمه بالواقع في بعض الاشياء وهي انما حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال  
 الامام لم يستعمل ما يشرنا فكشف موت حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال  
 فانقطع الوحي اربعين يوما وما اعلم ان لم يقبل ان يشرنا فكشف موت حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال  
 والآخرين قلنا فصار حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال  
 ثم **السبب** في الاجماع المتفق على كون علمه بالواقع من تلك الدلالة اما الصلوات الثلاثة واما النزاع في صورة العلم بعدم العلم الى النزاع  
 الثالث فمقتضى ذلك قد فرغنا سابقا ان المطلق ما يتواطى بالنسبة الى مراده او مشكوكا بالتشكيك البديهي او بالتشكيك المصنوع الاجمالي او مبني على  
 واما واقع المطلق في كلام من غير سبق سؤال حمل على كل الاضداد في العتبات الاولى وعلى الاضداد السابقة في الاخرين واما اذا وقع بعد السؤال  
 عما وقع وكان الاجمال في حارض مراد السائل مع العلم بعدم علم السؤل عن مطلقا من غير يقبل بين الاحتمالات كما لو سئل عن انسان وقع في البئر فاجاب بخرج سبعين دلو  
 الاقوال وان كان من العتبات الاخرين فضل الحمل على الفرع الشافعي لا غير قبل الحمل على كل الاضداد لا فائدة ترك الاستقصاء العموم وكونه يفضل  
 بان في القسم الثالث يحمل على كل الاضداد وفي القسم الاخير يحمل على الفرع الشافعي كغير المسئلة بالسؤل ثم ان الكلام في فائدة ترك الاستقصاء في العموم  
 المطلقا انما هو في جهة التشكيك لا جهة اخرى فبيان من يقول بافاده العموم بان التشكيك لا يضر بالاجمال بل هو المطلق في عموم المطلق  
 شرط اخر كعدم الوجود مورد حكمه لانه هو شرط حمل المطلق على العموم هو شرط العام ايضا فالكلام هنا انما هو من جهة ضرورة التشكيك وحده  
 يقول بالعموم يقول بغيره بعد ان يشرنا فكشف موت حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال ولا يفتقر الى حارض حكايته بالاحوال  
 السؤال واعلم ايضا ان حمل الكلام افاة المطلق الواقع في كلام المصوم صرحا او تقديرا للعموم لا في غيره فادخل في ذلك فيقول الحق هو الفصل  
 الاخر اما افاة ترك الاستقصاء العموم في التشكيك المصنوع الاجمالي فلما مر من ان التشكيك في هذا القسم من المطلق يصير سببا لاجمال اللفظ بالنسبة  
 الفرع الثاني فلا بد ان لا يتكلم ارا من اللفظ الحكم من حيث هو حتى يحصل الاستفصال بالفرع الثاني واما الاضداد السابقة في الاخرين واما اذا وقع بعد السؤال  
 الفرع الثاني فلا بد ان لا يتكلم ارا من اللفظ الحكم من حيث هو حتى يحصل الاستفصال بالفرع الثاني واما الاضداد السابقة في الاخرين واما اذا وقع بعد السؤال  
 لفصل المطلق الى الاقسام الاربعة لانه من ذلك وعلى الاول يقول لان وجوب ذلك وحتمه هو ان يكون التكلم بذلك اللفظ المطلق وادارة  
 الحكم من حيث هو والفرع الثاني من دون لزوم نصب مرتبة عليه على المراد سواء اذ الحكم الشامل للفرع الثاني او ام الفرع الشافعي وخاصة ذلك لانه  
 لو كان ادعاء الحكم فقط عن اجمال الفرع فيفسد فقد انقضت به علم ان المراد الفرع الشافعي ويكون الفرع الثاني من دون العلم الاذارة فخرج المطلق والتشكيك

من الاجمال



ان كان المطلق الواقع في كلام الامام صريحا او يقتضي كما هو محل الكلام متعلبا او مشككا بالشك في البعد وحل على التسوية فيشكل او محلا اجابا فذلك كما كان كون

## في ترك الاستقصا

عن الاجمال وهو خلاف الفرض ولو كان المحتاج الى القرينة زيادة الفرض الشايع فقط لا الكلي لكان عند فقهاء القرينة محولا على الكلي فخرج عن الاجمال  
ايضا ويظهر من قول النادر كالتشكيك المبدئ وهو خلاف الفرض ايضا وان كان المحتاج الى القرينة زيادة كل منهما فهو خلاف الاجماع لانهم نادوا  
في وجه حمل المطلق على الفرض الشايع هل هو من باب النقل او المجاز المشهور او الاشارة لاسم من باب الفتح المتيقن ام غير هاتين كان هذا النزاع في صورة  
القرينة على الكلي فلا معنى لذلك الاقول وان كان في صورة وجود القرينة زيادة الفرض الشايع اي قرينة غير تلك الفرض الشايع فلا معنى للنقل بحمل على الفرض  
الشايع من باب الفتح المتيقن فظهر ان نزاعهم هذا في صورة فقهاء القرينة على الكلي او الفرض هذا كما شئت عن اجماعهم على جواز استعمال المطلق  
من دون قرينة فان كل هؤلاء المنازعين في وجه الحمل قالوا بانهم على من عدم ضرورة الوصف سببا للحمل على الكلي وعدم ضرورة الشيع سببا  
لحمل على الفرض الشايع لا بل الحمل على الفرض الشايع من باب التيقن كما يدعيه القائل بل الحمل من باب التيقن فالجواب عند فرض كون التشكيك بطريق الاجمال  
لا يمكن الا اذا جاز زيادة كل من الكلي والفرض الشايع بلا قرينة فعندنا لفظ الحمل عندنا مخاطبة على زيادة كل من المعنيين فبغير اللفظ مجالا بالتسوية  
الى الفرض النادر فاذا وقع مثل هذا المطلق في السؤال لم يقع في غير هاتين الامور عندنا حمل عندنا لكون المشوول عن من الفرض الشايع  
وكونه من الفرض النادر وقع ذلك لاحتمال الاجابة بغيره ولم يفصل بين الاخر حكما بما ساء واه الفرض الشايع النادر في الحكم لانه لو كان الحكم في الجواب  
مختصا بالشايع دون النادر فربما لم يطابق جواب المعصوم السؤال ولزم من ذلك الامرابا بحمل والاحتمال لكون السؤال من الفرض النادر  
المتدريج في الكلي من حيث هو لا الشايع عندنا من عدم المطابقة بين الجواب والسؤال لا بد بعد ذلك الاستقصا وعدم حمل على  
كما هو المفروض من تعميم الحكم بالنسبة الى كل الاخر فانما اذا كان الواقع في البئر نادرا بان ارادوا ان يثبوت من اطلاق الحكم من حيث هو وانفق  
وجوده في ضمن الفرض النادر وهو كان محلا لما جرت فلابد ان يكون الجواب الفرض الطرح صحيحا لعدا المطابقة فلا بد للمعصوم اذا احتل عند ذلك  
له صحة المطابقة اما من التفسير في الحكم اذا اختلف حكم الافراد عند التفسير في الحكم على الاطلاق فيشكل كل الافراد انما حكم كل الافراد  
ثم لم يفصل مع احتمال عدم المطابقة بظهور كل الافراد متحدة في الحكم فان قلت هذا الوجه وهو جواز زيادة الكلي من حيث هو ليدرج فيه  
النادر وجود المطلق الغير المبني بالسؤال ايضا فالفرق بينهما وبين المبني بالسؤال بحمل الاجزاء على العقود والاول حكم فان قلت فيما مضى  
لم يرد الاجزاء بحمل دون الابتدائيات الغير المبني بالسؤال قلنا في الابتدائيات يلزم نقول ان الفرض اذا اراد الفرض لفظ لاننا لم يأت  
بالقرينة في الكلي الفرض النادر فاما زيادة الكلي من حيث هو فلا بد ان الابتدائيات من فاقرة القرينة عند زيادة الفرض الطأ اذا لم يكن قرينة بحمل  
على القول لو كان مراده الفرض النادر لا بد بالقرينة لانه لا يلزم تقويتا لفرض وحسب ان ثابت بالقرينة فظهر ان مراده القول بظواهر من مع انكر في الابتدائيات  
لا تعاون المطلق على القول قلنا بينهما فرقا في صورة فقهاء القرينة على احد الطرفين في الابتدائيات يلزم على مخاطبة هاتين الفرض الشايع لانه  
المتيقن قلنا ان النادر مع امكان الشايع معه فيكون تقويتا لفرض من جانب مخاطبة لوان بالنادر ولو لم يرد مع عدم امكان الشايع لم يكن  
الامان بالنادر في تقويتا لفرض واما فيما مضى من فالاخرى بالحمل من جانب المعصوم لا يبرهان قلنا اذا كان اجمال المراد في المطلق المشكك سببا  
لحمل على المعصوم كما ادعت هذا الوجه جاز في كل الجوانب المراد به ايضا كالتشكيك لفظي الجوانب المتعددة المتساوية فلم خصص الحكم بالمعصوم  
واخرجت تلك الجوانب عن مادة ترك الاستقصا فيها العموم قلنا الامر كذلك كما نقول فانما لو كان السائل للامام وقع في البر من فاجاب بان  
اربعين يوما مثلا وان كان السائل عند السؤال بحمل واجاب مع ذلك وطعن من دون تفصيل لكان ذلك دليل على جريان الحكم في كل معاني المعنى  
في السؤال كما فيما مضى من تركنا تدعي ان تلك الجوانب غالبها محقق بالقرينة المعينة ويكون الحكم منسبا على المعنى المعين بخلاف المطلق المشكك في  
الغاية لعدم الاختصاص بالقرينة الدالة على الزيادة الكلي او الفرض الشايع والدليل على المعنى في المقامين بناء الفرض فتم واقعا عدم اعادة ترك الاستقصا  
العموم المطلق المشكك بالتشكيك المضربا بين عدم بل بحمل على الفرض الظاهر فقط كغير المبني بالسؤال فلفظنا الاول من الدليل المتقدم الغني  
الاجمالي وهو عدم احتياج الزيادة كل من الكلي والفرض الى القرينة فان هيما زيادة الكلي من حيث هو ليشمل الفرض النادر محتاجا الى القرينة فاذ فقهاء القرينة  
حل اللفظ على الزيادة الفرض الشايع كما في صورة التصريح بغيره فبغيره ولو زاد الكلي وقصرا فاقرة القرينة لكان التقصير من جانب السائل في  
كيفية السؤال لانه المعصوم في كيفية الجواب ثم اعلم اننا انما شككنا في علم الامام بما بالواقعة المعقولة بصو العلم بعد حملها للاصل فخرج من كل ما سبق  
فيما مضى فان قلت اصل عدم العلم لا يبرهننا ان الوقائع المشكوك فيها لا يوجد بصورة او صورة فاما الامام بما بالواقعة ولا يبرهان الحكم  
فيما علم الامام بما بالواقعة هو الاجمال واذا احتمل كل من تلك الوقائع ان تكون هي الواقعة المعلومة للامام صوابا والشك في الحادث في ان اجابنا الاصل  
في كل الوقائع المشكوك في علم الامام في بعض الوقائع دون بعض لزم الترجيح بل ترجيح فلا بد من عدم اجزاء الاصل واسأل الحكم  
بالاجمال مطلقا قلنا او لا اذ علم الامام بما بالواقعة وعلم ايضا بعلم السائل بعلمه منها بحكم بالاجمال وان علم بالواقعة ولم يعلم السائل بعلمه بحكم  
بالعنوان بغير علم الامام بما بالواقعة لا يوجب الاجمال في قولنا علم الامام بين الوقائع المشكوك فيها في الجملة وان كان معلوما لكن علمه بالواقعة عيب في  
الاجمال بان يعلم مع ذلك بعلم السائل بعلمه فلا يبرهننا كون معلوما ولو بالاجمال بل العلم الاجمالي علم الامام في الجملة وهو لا يكتفي في الاجمال لعدا المشكك  
في الحادث فخرج الاصل من طرف علم الامام في الجملة وثاننا سألنا الصغرى وجود صورة معلومة بالاجمال بين المشكوك في حيث يصير  
بسياسة شك في الحادث لكن نقول ان ذلك يرد عليك بعينه في انما الاصول العديدة كما صاعد النقل والاشارة الى القرينة ويصونها بل لا صور الوجوب  
ايضا ضرورة وجوب العلم الاجمالي بين الوقائع المشكوك في وجود نقل واشتركا مثالا فلم يمتثل تلك الاصول وثاننا سألنا بحمل ونقول ان قوله لا يقتصر

فان كان  
المعصوم  
مستحييا  
للمشكك  
في الجواب







فان الكلام كما انما هو من حيث العلم والجهد لا التواطؤ والتشكيك بخلاف المسبق اذ احتمال محاققة الجواب للمسؤل هنا سرفع لكن في الحال انهم لا يزالون نظريين لا باس في خصوصية اجتماع علوم خمسة وهي علم كل من الامام والسائل بالواقعة وعلم الامام بعلم السائل بعلم الامام بالواقعة مرة، ثم اذا كان المسؤل عما يقع في التواطؤ والتشكيك في هذه العلوم لفهم الفرق اوضحين العلم حل على الشايع لاحتمال مساواة الجواب للمسؤل بل لا يستعمل غير او مضرا بالاحتمال فقد خولوا عدوا والتفصيل وجوه ستذكر وعلم كل علم الاخر بالواقعة

مقام کی خدمت میں عرض کیا کہ جلالہ

[illegible]







فی سبک الا  
منقضا

وَالْحَاطِبُ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ  
بِرَبِّكُمْ أَكْبَرُ الْحُكْمِ  
بِقَوْلِهِ ١٢

بالوافق والمختص

فصل فی بیان  
الشفق

[illegible]















وفيما اشتمل على اللفظ فيهما كان الخطاب مضافا من الوجود والمعدوم العرف ثم اعلم ان الخطاب لغة كالكلام هو العرف قد نتج

## في خطاب الشعا

الخطاب اللفظي لا يدخل في ذلك بالوضع فان لم يضاف اليه من قولنا ان لا يكون للمعدوم بين يديها الناس ان ذلك يقع لا امر ليس موضوعا لغيره واما  
ثالثا فلا يوافق على ان الوضع للمشا منه لا غير يكون الترتيب المولود من طقسنا من المسئلة ذات قولين والطرح هو الخلاف بين القائلين باختصاص  
الخطاب بغير من انظر فيقبل باختصاص بالخاصة انما هي من وقبل بشمول للناسين ما انتزع اذن في اختصاص الخطاب بالخاصة وشموله لغير الخاص في  
بغير من انظر وشموله للمسئلة ثلثه لا يقال كما استدلوا به في عنوان المسئلة **الثاني** من هذا الترتيب فيما كان خطاب الشعا باللفظ لا باللفظ  
الحق لا في الغلظ عدم الخلاف على خروج المفردات واختصاصها بالمشا وان كان مشمول للمعنى كقولهم ولا تقف ما ليس لك به علم ولا تتبع للموي  
واما ما لا يمكن شموله لغير الخطاب من المفردات كما هي في المولود وهو ما يختص ببعض الخطب اخصه بغيره كالتعويل بقوله يا ايها الذين آمنوا انما  
الناس بقصد ذلك ما يقوله صتام لا يعم بصغيره انما هو للشا ولا يستغنى لفظه ولفظه العرفية ولو كان المراد خلافا في محل الترتيب يكون المراد  
من العرفية العرفية والارادة القلة المشتركة بين العرفيين من تعاطي التمام خلافا للفقهاء كون المراد لعموم لا يقتصر على ما يكون في صغير  
الجمع هو **المشا** في قول خطاب الشعا في الترتيب كالكلام في قولنا الخطاب في الشعا في السنة فالتعريف بها عن الترتيب لفظي لا لفظي  
عليه ظهور لا استدلالا في خروجها واما الحق فقد هو ان جبر الترتيب كالكلام بل لا يترك الظاهر من امثلة الباب هو الاختصاص بالكتاب **الثاني**  
الخطاب وجبر الكلام على ان يكون اللفظي كما وجد هذا المعنى كالم مشتمل على الخطاب كما انما انما هو حكم وانتم كذا بوجهين **الاول**  
وهو على الناس حج البديت من استطاع اليه سبيلا فان هذا الكلام وهو قوله وان كان من حيث الوضع خبر الان من حيث اللفظ لا لفظي العرف  
فريد قائم في كلام الخبر خطاب من حيث اللفظ وان كان من حيث الاول خبر واما يا ايها الناس في خطابه لعموم لا في الترتيب في الترتيب  
الخطاب تمام في خصوص اشتمال على اللفظ في امثلهم وطعنوا قائم بقوله ما وضع خطابه بل المشا في الترتيب لو قلنا بدعي ما كان خطابا من  
حيث اللفظ فقط في محل الترتيب انهم كان فاختلاف من حيث اللفظ بغير الترتيب فان المراد من لفظ هذا الخطاب هو اللفظ لا لفظي  
فقط بل اللفظ في المعنى من واما خبره المذلول فلا بد من خلاف الترتيب بل المراد من الناس كل الناس في اللفظ لا لفظي وان قلنا باختصاص اللفظ لا لفظي  
مثل تلك اللفظ في الترتيب هذا كان محال من حيث اللفظ الذي هو خبره من خطابات واما من حيث المذلول فلا شك في عدم لزوم اواف  
فقط **الخامس** من ابد من يقول بعموم الخطابات المشاهير هل هو ان تلك الخطابات متوجهة للمعدومين ولهم مقصودون بتلك الخطابات  
وارادة كالتعريف وانما متوجهة للمعدومين بآداة اللفظ انما يكون مثل يا ايها الناس لعموم لا لفظي العرفية من كل الناس في الترتيب  
فيكون الملقى اليه ذلك الكلام مكلفا بالتسليم الى غير يكون في الترتيب والمعدوم مشترك في ارادتهم من اللفظ لا لفظي العرفية من كل الناس في الترتيب  
كان هو المولى لبعض حجة الحاضر باعبيد يجب كل عبيد من عبيد اكرام فان ما لفظي العرفية من العبيد والمراد من اللفظ كل عبيد ويجب  
الحاضر بالتسليم الى اللفظ ان مراده ان الكتاب ليس من باب الخطاب بل من باب اللفظ الذي يكون المفعول منه لعموم لا لفظي العرفية من كل الناس في الترتيب  
منه شيا وان الكتاب من باب اللفظ بل لعموم لا لفظي العرفية من كل الناس في الترتيب وان الكتاب من باب اللفظ بل لعموم لا لفظي العرفية من كل الناس في الترتيب  
لعموم لا لفظي العرفية من كل الناس في الترتيب وان الكتاب من باب اللفظ بل لعموم لا لفظي العرفية من كل الناس في الترتيب  
فلا وجه لخصم الخطاب بغير من بعض وان الكتاب من باب اللفظ بل لعموم لا لفظي العرفية من كل الناس في الترتيب  
سما ع خطاطون مراده من التعميم التعميم في الحكم والاشراك بغيره على الاخر بغير الترتيب لفظيا اذا اكثر الاما بغيره انما يكون بالاختصاص لا بعموم  
عموم الحكم ولو بدلي خارج من دون ارادة من اللفظ بل بكون احدا لاحتمال ان السابقة للمعنى يدعي شيئا والمنكر ينكره وهو بعيد واما  
مراده من يقول باختصاص الخطاب بالخاصة انما هي من ان اللفظ المختص باللفظي كاختصاص الله تعالى عن جبر الكلام والكلام الصالح  
منه انما يكون صادقا بطريق خلق اللفظ في الاجسام لان الكلام هو اللفظ تلك اللفظ والمكمل وهو اللفظ في الترتيب لا لفظي العرفية  
فان الله الموجد لتلك اللفظ في الترتيب في كل وعاء فلا بد من ان الخطاب بطريق ايجاد الكلام العرفي انما يتصور اذا كان اللفظ من العرفية بالاختصاص  
الموجد لخطاط الله الموجد للكلام الخطابي بصدده بل للمكمل والخطاب لا اذا اراد اللفظ في العرفية انما يتصور تلك اللفظ من العرفية بالاختصاص  
لما صدق على الله المتكلم والخطابي نعم لو كان الايجاد بطريق ايجاد في شجرة طوبى صدق على الله المتكلم فاما ان لا يكلام الله سبحانه العارف على الله  
كان صوابا على القراءة وكان اللفظ مختصا بغيره كون القرآن خطابا لله سبحانه انما هي جبر صدق من الملك لا من النبي ولا من حيث صدق الخطاب  
الملك لم يكن كل الخطاب سامعين فلا يحركون خطاب الله المتكلم في جبره كما انما هي جبر صدق من الملك لا من النبي ولا من حيث صدق الخطاب  
ان المذلول انما هو الحاضر فقط لا المعدوم فالمراد من الناس هو الحاضر في كل من اختصاص الخطاب بالخاصة انما هي جبر صدق من الملك لا من النبي ولا من حيث صدق الخطاب  
مختصة باللفظ **السادس** من ان يعقل على جواز الخطاب باللفظي في كل من اختصاص الخطاب بالخاصة انما هي جبر صدق من الملك لا من النبي ولا من حيث صدق الخطاب  
لكن لا يكتفى به وان على جبر الخطاب بالمعدوم الصفر لان الاما عة القائلين بقبول الخطاب هو ان يكون الخطاب بالمعدوم الصفر جبر  
الكلام التفسيرية في الخطاب بالمعدوم لا يكون الا باللفظ في الصفر لان الترتيب انما هو الخطابات لا لفظي العرفية كاشقة عن الخطابات  
اللفظية لا في نفس الخطابات التفسيرية في تلك الخطابات التي هي محل الترتيب وضع الوفاق على مطلق المعدوم الصفر وجواز الموجه الصفر في موقع  
الخلاف في الملقوق **المقدرة** **الثالث** في ثمة الترتيب في ثمة ان لا يرد قول المعين اليها بالاشبه البناء لا يرد القائلين بالام  
الايمان لافضل التعميم لو فهم المعدوم من الخطاب شيئا فيقول هذا خطاب فوطيت برفاق مكلف بما فهمت منه ما التصرف في الفرض واما الجبر

فان الخطاب اللفظي

في باب الخطاب

في باب الخطاب

في باب الخطاب

في باب الخطاب

في باب الخطاب

فان الخطاب اللفظي



يطلق اصطلاحاً على الكلام الوجهي الذي لا يربط حقيقة لغوية في الجملة في لقاء الكلام الى الغير بخارجي الحاضر بهما السامع الفاهم نتائج

[illegible]

المسألة الثانية في بيان ما هو المشيئة

فہم لکھنا  
فہم لکھنا  
فہم لکھنا



للخطاب في كونه حقيقة مع فقد بعض القبول وحيث كان في اشتراط كون الالهام بالانظام حيث يعمل مثل الاشارة لاحتمال ان يتم حقيقة في الخطاب لا انشراحه لمع  
كقول المصنفين اعلم وانهم لعدم صحة السلب

### في خطاب الشك

الاصول وارجا بان عدم اتباع المذهب الخاص على كل ما يما يفتقر عدة الاستماع عند تفحص اللفظ في معنى الحقيقة بل هو  
الحقيقة والمجازي وهو على كل من التسليم فلا اقل من كونه خلاف الطول بل يقتضي البر وخامسا بانهم لم يلزم الفرض واتباع قانون الخاص  
في صفة الشك التي هي مورد الشك انهم الفرض يقع في صفة القطع بالخاصة من العناوين والاحتمال ان لزوم الفرض اجماعي بيان ذلك ان  
في الاتفاق على لزوم الاتباع عند مخالفة البر لا القطع باقتضا حكم الخاص والمعدم في الواقع معناه ان الشارع حين الخطاب به بيان الاحكام  
الواقعة انما اجري الاستماع على قانون واحد مراد واحد مطابق لقانون الخاص من فلا بد ان ايضا في مقام تفصيل الحكم الواقعي اتباع ما فهم  
من مرعات ذلك القانون الذي جرى عليه الاستماع ويجب على الخاصين انهم ذلك فلا بد اننا من الفرض عن قانون الاستماع عند الشارع الذي  
هو عينه قانون الخاص ولو احتل حكم المعدم والخاص ومراعات كل قانون مستلزم في صفة القطع بالخاصة الفرض لم لا يتبع كل قانون  
استماعا هذا كما شاف عن ان بناء على الاضداد اذا كان كذلك كان المراد هو قانون استماع الشارع الجاري على قانون واحد هو قانون الخاص  
سواء كان الخاص مطلقا موقوفه ام مشكوكا وسادسا باناسنا احتمال مخالفة الحكم في الواقع لكن نقول على القول بالقيمة لو تفصل المذهب  
وحصل قانون الخاص وعلمه لكان مثالا بالتكليف الواقع قطعاً وانما يتلوا امثال مشكوك والقطع بالاستماع مقتضاه تفصيل القطع  
بالامثال احتمال كون اختلاف السائر وانما ان المعايير انما لا تفرق على اربعة خلاف الظاهر بالنسبة الى المذهب الخاص بل لا بد من تفصيل  
بالامثال ولا يحصل الا بالافضل سادسا بان جعل الشك في القول بطلوا واضع عن الحكم جواز في حكم المعدم فلا يجب عليه الفصل أصلا  
لاضدادا بل لا يفرق بين القولين فان قالوا ان لا اقول بالخاص ولا خلاف الضرورة وخلافه لعل الخطاب لكل منقول ما ثبت ذلك لا  
بين الخاص والمعدم في الاحكام فلا يربط لزوم الفرض عن قانون الواحد الذي جرى عليه استماع الشارع سواء قلنا بالاصول او الاختصاص اما  
ولعلم يثبت ذلك لا اشتراك ويحصل عند اختلاف الحكم فلا يلزم الفرض على القولين ايضا وانما على قول المذهب فواضح لا يربط خطاب المذهب  
على خلافه من هذا ولما على الاختصاص فلا بد من دليل على لزوم تخصيص خطاب المذهب الخاص من عند العمل بالاصول العلمية ولا يجب عليه الفرض  
الحاصل ان ان ثبت الاشتراك لزوم الفرض على القولين والام يلزم على القولين فلا يفرق بين فتم وقد ظهر من هذا الجواب ان سائر الجواب  
الثالث من الثمرة الاولى من ان لزوم الاجمال ان على القولين وان لم يلزم فكذلك وثامنا باناسنا عدس ثبوت الاشتراك لكن ذلك الثمرة لا  
تتم على كل الاحتمال لان قول المذهب نعم لو قلنا ان مراد المذهب هو قول الخطاب بكل المكلفين العلم مدلوله لا يصح فاذكره من عدم لزوم الفرض على  
هذا القول لا خلافه على قوله ولا خلافه ولا يفرق بينه على اربعة خلافه واما القول بان المراد من قول الخطاب لكل هو مقتضى فهم مدلوله العلم بالانقياد  
بالخاصة او لا يتبع فانه يخرج بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ  
جهة الا لتمامه فان لم يكن في مخالفة حقيقة هذا الخطاب وجهه الا لتمامه لا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ  
البرهان انهم الفرض على الاثر من قوله البعض علمه لا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ  
عند العقلاء من اهل العلم فواضح للعاينين من العلم ان لا العمل بطلب وتبر الى الخاصين ولا يجوز لهم العمل بظاهر ولا الفرض لا يلزم على المولى في  
في اربعة خلافه الظاهر نصيب المذهب الخاص دون الغائبين في هذا المعنى من التقيم منع في الخطاب في اربعة خلافه بالاشارة الى الغائبين  
على فرض كون المراد من المذهب كون الكتاب من باب ثانيا المذهبين فلا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ  
وثاسعا بانهم انفقوا على لزوم الفرض في غرضه على الناس في جابيت مما لا يستعمل على ان الخطاب في بعض من يخالف في زمان الخاص في اربعة خلافه  
وهكذا ان بناءهم هنا على التقيم مدلوله لا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ ولا يثبت في بصير من باب التليخ  
مع ذلك انهم على لزوم الفرض كما يقول من يعم الخطاب في محل النزاع من حيث المدلول لا لتمامه لزم من حيثها فتم في قولنا المذهب هذا المعنى هنا بخلاف  
من يقول بوجه الخطاب فيما نحن فيه من غير مدلوله لا لتمامه ويقول بعد ذلك الفرض انهم كيف يقولون انهم الفرض في حق الاية الكريمة مع انها  
بينها مثل ما نحن فيه من غير مدلوله لا لتمامه فيقولون انهم الفرض في حق الاية الكريمة مع انها  
تلك الاية الشريفة مع انهم قابل فيها ايضا بالتيمم بالتميم لا يقولون بغيرها من حيثها فتم في قولنا المذهب هذا المعنى هنا بخلاف  
فلا يصح لهذا القابل بالتيمم القول بعد ذلك الفرض في مقام ذلك انهم في هذا المعنى هذا القابل بالتيمم بالتميم لا يقولون بغيرها من حيثها فتم في قولنا المذهب هذا المعنى هنا بخلاف  
ما ذكره بعض المتأخرين في صلوة الجمعة المأمورة بها بالاية الشريفة اذا تولى في بيانه كما نقل عنه انه لا يثبت وجوبه بجمعة عينا على الخاص بطريق  
الاطلاق من دون قيد يادنا الامام وصلى الله عليه وآله في خلافه الاية الشريفة المتأخرة من قطعاً خصوصاً ان عموماً قالوا في العيني بطريق الاطلاق  
ثابت عليهم وانما التراجع في جوابها على المذهبين وقوله وويل بعدد ويرجع النزاع في تلك المسئلة المستلكنة هذا فان قلنا بتعلق الخطاب بكل  
ثبتا لوجوبه على الاطلاق على المذهبين ايضا لكان اشتراكهم مع الخاص في الخطاب فيقول المذهبين ويجوز صلوة الجمعة ثابت على الخاص على الاطلاق  
لغالب الخطاب بالمشاهدة بغيره ليطر وكما ثبت الحاضر ثبت للمذهبين لا اشتراك المذهبين مع الخاص في الخطاب لعل القابل بالاختصاص فلا يثبت على  
مذهبهم لوجوبه على المذهبين اذ كل من الكبر لا يمكن ان يثبت على مذهب لا يثبت على الخطاب بل من عند ولا بالاجماع على الاشتراك في الحكم حتى في صلوة  
الجمعة لتمام الاجماع على الاشتراك في صلوة الجمعة لكان الخلاف في وجوبها على المذهبين ان كان الصغار في حق على الخاص ثابتاً ومطراً ولا  
ان الاجماع على الاشتراك على الاطلاق بموجب ما ثبت حتى في صلوة الجمعة وليس الخلاف فيها لاجل الخلاف في اشتراك المذهبين مع الخاص في الحكم بل النزاع

في بيان ان خطاب المذهب

في بيان ان خطاب المذهب



في الختام الشاھي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

پیما چالیا

مکتبہ اشرفیہ اسلامیہ







وفي عدم لزوم الفرض فيهم الحاضر على الأول ولزوم على الثاني وفي وجوب صلوة الجمعة على الأول دون الثاني في كمال كلام إذا ظهر ذلك فالقول بعدم شمول الخطاب للمعدومين الأصليين السليبين عن المعارض وقول لعدم فاسد خالف عن الدليل سواء جعل ذلك من باب تعدد الخطاب والثناء المسترا ومن باب لكلام النفسى ومن باب لما يقب والمراسل ومن باب تأليف المؤلفين ومن باب شمول الخطاب للفظ للمعدومين العناء او مدلوله او ما لو جعله من باب لشركه في الحكم رجع النزاع فظن بان 2 مضمول الخطاب للفظين احتمال قريب يتأخر

في الخطاب  
في الكلام  
في اللفظ

فلا تنافي في لقاء الكلام الى غير ما اجتمع فيه لهوت وما يصدق عليه الخطاب حقيقة فمضافا الى الاستقراء فان غالب الموارد مطابقة مع مضمول لفظ الخطاب مطابق مع مصدره للاستقراء فتم ان لفظ الخطاب هل هو حقيقة فيها اذا اريد بالخطاب شخص معين حاضر ام غائبا او معدوم ام  
يشمل الشخص المعين هو اللفظ اعلم وقول فان قلت وهو مما لا يخفى لاجل عدم صحة سلب لفظ الخطاب عن ذلك الكاشف عن كون تباد الشخص المعين اطلاقا واما ان الخطاب من كلف الخطاب ايم كعدمه الشاذ في لفظ فان قلت ونحوه مع ما مر من الدليل على عدم الفرق بين المادة والهيئة فيكون تباد الشخص المعين من الالة ايضا اطلاقا وان قلت لو كان الهيئة حقيقة في الاعم من الشخص المعين للخطاب لكان الهيئة مستعملة في الكل فيكون لفظات المشار به الى غير معين مستعملة في نفس الالة الملاحظة وهذا ينافي كون وضعها عاما والموضوع له خاصا مع ان استعمال تاليف اللفظ في كل واحد لو كانا غير قابلين ان في هذا الاستعمال ايم استعمال اللفظ في جزئ من جنس ثبات الالة الملاحظة الا انه غير معين لانه مستعمل في نقل لكل لمقتضى الاستعمال في المسئلة اختصاصا الخطاب بالمخاض في مدلوله فخاصة واجتبا اما الاول فلان ذلك هو القدر المتيقن من الارادة عموما او خصوصيا اذ دخول المخاض في اللفظ في المراد معلوم على كل حال ولا يلزم من الاختصاص بالمخاض في الخطاب ايم كون الموضوع عاما والموضوع له خاصا واذ كان هذا مدلوله فمما لا يخفى ان ذلك يحتاج الى دليل والا فلا بد من التوقف في المراد من اللفظ ثم ان جاء دليل على العموم بالنسبة الى الغائبات فمما لا يخفى ان ذلك يحتاج الى دليل على العموم حتى الى المعدوم بعددنا البرهان وهكذا فيتمتع الدليل الواور على مورد الدليل اما الثاني فلا ينافي في زيادة المخاض في وان خرج عن اللفظ فخرج اخذنا بالاقرب فتم وهكذا كما قلنا ثم ان دعوى ان الظهور انما هو في غير ما يكون لفظ منه العموم كقولنا انما الثقلان وضوء فاقولت انك بالظهور انما يصح ان قلنا يكون الكتاب صادرا بطريق اللفظ واما ان كان بطريق الكتب كما هو حال الاحتمالات فلا يصح هو الانصراف قلنا صدق ذلك اللفظ عن انما يصح ان مقطوع على كل تقدير حتى على احتمال الكتب لانه معنى كلام الله سبحانه وسمى سبحانه كل ما فاسمى ان ظهر في اللفظ فيما ذكر من الاختصاص معارض بظهور المدخول في الاستقراء في نحونا انما الذي امنوا انقوا باياتها الناس قلنا انما كالمعجم على لسان حقيقة في الاستقراء فقط بل اعم منه ومن العهد كما روي هو موضوع للقول المشترك بينهما واذ في الخطاب بما ذكر مورث لاحتمال العكس فندفع ظهور المدخول في الاستقراء المسبب عن عدم الترتيب على العكس فيكون المدخول من تلك الجهة بطلا فيبقى الالترافا ومما يامل ان ان بقى ان ظهور الالة اكره فظهر ان مقتضى اصل التوقف في اصل بمعنى الظهور هو اختصاصا مع بعض الاصول الاخرى في بعض الالتمس كاحتمال تعدد الخطاب فان اصل عدمه وكما احتمل الكلام النفسى الذي يقول الاشاعرة بقدره فاننا وجدنا اننا كما ابراهمه ما الذي يقولون بها فان اصل عدمه لمقتضى ما لا يشاى من قدرنا النزاع في تعيين خطاب الله سبحانه واختصاصا انما هو في الكلام المتفق عليه لانه جهة خطابه ثم ايم النزاع في اختصاص الكلام الموجب عموما في اختصاصا التوجه عموما لان جهة الالتقاء مختصة قطعاً ولا نزاع فيه وذهب عليه في الاول لانه كلام صام الكمال نقلنا سابقا فان قوله موضع خطاب لا يشاى ايم بصحة من تأخر عن زمن الخطاب في النزاع انما هو في شمول الكلام المتعلقين تاخر وعدم شموله في ان الالتقاء والتوجيه الذي هو فصل الحكم مختص من تأخر ام شامل لما الثاني اتفقنا على اختصاص جهة الالتقاء في نحو الله على الناس حج البيت من تأخر مع اتفقنا على عموم مرجع المدلول لكل الناس فلو كان نزاعهم في عموم جهة الالتقاء اختصاصا وكان عموم جهة الالتقاء متصدا عندهم لم يقولوا بعموم الالتقاء في مثال المذكور وهو بل انقوا على اختصاصا جهة الالتقاء مع قولهم جميعا بعمود لولا فظهر ان النزاع انما هو عموم المدلول اختصاصا لا غير فتم انما لا يتصور النزاع في عموم الخطاب من جهة الالتقاء ان المراد بكلام الله اللفظي الموجب بالاصوات والحروف ما ماقراه النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً اذ قرأه النبي صلى الله عليه وسلم انما هي على جهة الاختيار فلا يقي لشل ذلك الكلام الاختيارى من كلام الله سبحانه ثم كما بقى لكما تبادلك واما قوله جبرئيل على النبي صلى الله عليه وسلم ان كان مختصا بالنبي صلى الله عليه وسلم اعلنا بالقرآن الاخر على جبرئيل فوا ييم مختص بجبرئيل عموما واما الصوت الموجب في اللفظ المحفوظ فهو مختص بهما لكفهم من الالة وعلى التقديرين لا يشمل الالتقاء الخاصين ولا غيرهم من الالة وانما النزاع في جهة المدلول فتم انما علم انهم قد ثبتت في اثبات العموم ببعض الاختصاصات الاحاد الفقهية من لفظ معبر في تلك المسئلة ام لا الحق هنا من المسائل الاصولية لانها ما يجرى فيها عن اوله الفقه من حيث يتبادر على هذا كمال في انما مرادات الشئ من تلك الخطابات من حيث يتبادر المسئلة الفرعية كصلو الجمعة وعنده واذ صارت مسئلتنا من المسائل الاصولية فان كان اللفظ فيها المتاصل من تلك الاحاد فغيرها مستلزما للفظ بالحكم الفرعى كوجو صلوة الجمعة كان اللفظ فيها مجزئ من ايم لا يستلزم ولا افلا اذ عرفت تلك المسئلة فمقتضى اصل المسئلة فاما ان المقام الاول في شمول الخطاب للمعدومين وفي مقابل الموجودين وعند الحق بغير عدم الشمول للاصلين السليبين عن المعارض على العلم الدليل احتمالات قول المقدم كمالا سدا فاحتمال تعدد الخطاب كوالكلام مثلا مستلزما لفتاى محاطا بالسمع على اطلاق اختلاف الجهة في الشخص في غير خطا الله سبحانه انما هو صدق من الغير بانه نعم اجبارا فيمنع الصوت والاختصاص لا يصدق على كلامه من خطاب الله نعم واما احتمال الكلام النقيض في خلا او لبطلا القديم مسواقه واما بطلان قدم الطلب في الالة لكونه امر اضافا عنما في تحققه الى المستبين الطائفة المطلوب منه ولا يخفى ان القديم كان مستغنيا فلا يتحقق الطلب القديم وثالثا لانه وان سلمنا امكان قدم الطلب في العلم بقله لاطلاق من الخطاب وهو لفظهم لا يبيها بالمقتضى بل هو كلف الالطاف فان قلنا الطلب ان كان قديما لكن لتعلق حادث قلنا المراد من قدم الطلب وحدوثه لتعلقه ان كان الطلب متعلقا بغيره فيصير لكن مرجع الطلب عدم تحقق الطلب القديم وان كان المطلوب متعلقا به ان كان الطلب بغيره فيصير غير ما ذكرنا من انه فيتحقق لبطلان تحقق الطلب لك هو امر اضافا في غير القديم وثالثا لان عمل النزاع هو الخطاب للفظ النفسى لا مانع من عموم الخطاب النفسى واختصاص الخطاب للفظ بغير المعدوم وخامسا لاننا سلمنا عدم وجود الدليل على بطلان القديم لكن لا دليل ايم على صحته فيصير مشكوكا في عدمه بالاصل

في الخطاب  
في الكلام  
في اللفظ



فانظر الى

استاذ الخزانة  
م. خ. خ. خ. خ. خ.

الحمد لله

الربيع الثالث

الدليل الرابع















فان قيل انما هو  
مكتوب في

فريقنا المختص

بسم الله الرحمن الرحيم

فی غیر الاستقام  
سوی اخوانی  
فی هذه السطور  
مشهوره

فياض غيبية

۱۰۰

ان نقل القضية الى المصطلح تصحى لا يتقبل العقلية وانما لا تخل بالحادث فان قلت الاصل المذكور محذور من اضلال الفهم عند الاستعمال  
الكثير في الحاصل من نقل القضية قلنا الاول من الاصلين من بل لا يضر بتقديم عليه وعلى من عارضه ما ولسا فافهمنا فالعقلية سببية عن  
المصطلح ان النقل انما حصل في ما قد تصحى لما طابعت به من اشتق من فاقته على ما لها القوية لكن يتبادر من اشتقاقها في الاصل  
من حيث انما المصطلح وان كانت طابعت بها من اشتق من فاقته على ما لها القوية والاستقبال او هو مما لكن خصوص لفظ المخصص  
بالكثرة مقتضى المعنى القوي من حيث ان يزداد الفصل المذكور في كثره غالباً بل يزداد الفصل وسبب التخصيص لعل نقل هذه القضية  
من حيث المصطلح كلف المترجم حيث يطلق على المعنيين من فاعل الشيء والشيء انما حصل ما متصل وهو الاستقبال في الدلالة التي هي في الفهم  
كالشركة الفصل والاستثناء والصنف والخاصة وبذلك البعض انما منفصل وهو ما يستعمل في ذلك كذا انكم زيداً بعد قوله انكم العلماء وكذا المنفصل  
العقلية الغير اللفظية كقولهم نعم خالق كل شيء فان العقل اخرج من هو من ذاته من المقتضى هو مستقل في ذلك ايضاً فلو كان شيئاً غير لفظي ذال على  
الفهم لا بالاستقلال بل بانضمام اللفظ فيلخص من متصل لم منفصل وجهاً من ان لا يكون المنفصل ما يستقل في الدلالة هو دخول ذلك الدلالة  
لا يستقل في الفصل عدم الواسط في البين من ان لا يكون المنفصل ما يستقل في الدلالة الطوارق التي اللفظ لاجل تبليهم بالامثلة المذكورة  
هو دخول ذلك في المنفصل لاجل عدم كونه لفظاً بل جعلوا المعانيات من المنفصل وهذا ايضاً عطف وتظهر اثر في التخصيص بين المنفصل  
في بعض المسائل لا يترتب فلا بد ان يعلم انه متصل ام منفصل والحق انه منفصل وان قوله بان المنفصل ما يستقل في الدلالة لا يوجب على الغالب لا  
فدستهم ذلك بالتفصيل مستنكر في الاصطلاح هو منفصل ظاهر ضابطاً لاختلافه في معنى القضية من الأكثر لزوم بقاء جميع بقرب من ردول  
العام والظان ان المراد منه ليس يخرج كون الباقي لا يبدل على التصرف بل يادة معتد بها بحيث يكون قريباً من العام ثم في حيزه الى الواحد والاشهر  
اوله ثلثة اقسام اولها انما يخرج من مجموع العام ومنه الى ثلثة اقسام الى الواحد كان التخصيص بالاستثناء وبذلك البعض في ذلك لا يترتب اذا كان متصل  
عبرها من شرط الصنف والخاصة او بعضه في خصوص قليل اما اذا كان بمنفصل من مجموعاً ومخصوصاً وكذا الأكثر وان لم يكن بقاء جميع غير محذور  
اقول اولها ان لا يكون الاصل انما هو فيما كان ردول الجميع غير محذور لانظامه الموافقة للاكثر في غير ما كان ردولاً غير محذور القائلون  
يلزم بقاء الأكثر من يقول بترضاها اذ لم يترتب هذا من مقتضاها المقدم الا في المحل من الأكثر هنا لزوم بقاء الأكثر ومنهم  
مسئلة الاستثناء جواز اخراج الأكثر مع ان الاستثناء انما يخص مظهر من مطلق التخصيص واعلم من وجهه فلن على التقديرين المتناقضين  
قوله انما كان استثناء او تخصيصاً اي مادة لاجتماعها فلا بد من وضع الشانق اما القول بان التراجع في هذه المسئلة في غير الاستثناء من  
المخصصات باه وجوب القول في هذه المسئلة بالتخصيص بين الاستثناء وبذلك البعض غير ما توقعه ان المنفصل قد اخل في التخصيص عند  
بالجملتين استثناء احد هذا الفصل من هذا الوجه الى الخطا ما وان التراجع في بحث الاستثناء بالتخصيص بل في الاستثناء التفسير باه مستنكر  
الأكثر من في باب جواز استثناء الأكثر بوجه المسئلة التي هي استثناء تخصيصاً بان نسبة المشهور الى لزوم بقاء الأكثر هو وعقله او بان  
المشهور في صفة الاستثناء الى جواز اخراج الأكثر هو وعقله وكلاهما بعيدا او يتفق المشهور في المسئلة في يجعل كل شيئاً يلزم بقاء الأكثر في  
او بعيداً من بقاء اكثر من قال هنا بجواز تخصيص اكثر من قال ببحث الاستثناء ايضاً وبعض من قال هنا يلزم بقاء الأكثر من المشهور قال ايضاً في  
بحث الاستثناء بجواز اخراج الأكثر لكن قال بذلك الاستثناء التفسير وان كان التراجع في بحث الاستثناء عام من التفسير وان كان التراجع في  
الاستثناء التفسير التفسير لكن يبين ذلك ان بحث الاستثناء التفسير في بحث الاستثناء ايضاً وكذا بعض من المتفق في هذه المسئلة قال  
بجواز اخراج الأكثر في الاستثناء مظهر وان كان التراجع في المسئلة التفسير من الاستثناء وبعض من ذلك في ذلك في هذا القول  
لم يحصل احد القولين بغير الاخر كما في الاحتمالين الاولين والاستثناء التفسير ولا الى من نسب القول الى المشهور في المسئلة لكن بغير بعد لا ريب  
الناوياً في المسئلة بالنسبة الى ما يقتضي من المشهور القائلين بجواز اخراج الأكثر في الاستثناء واما لا بد من عدم دفع التناقض وابقائه  
يجعل المشهور للقاء كما نسب اليهم وحل احد قولهم على المشهور والخطا وهو ايضاً في عبارة الاحسن ان يقال ان هذا هو الحق في بحث الاستثناء  
الجواز اخراج الأكثر واضح من استنتاج اما في المشهور هذا ان لم يقله اكثر من في واضح واستنتاج ايضاً في هذا القول معارض بغيره بعض  
هو ان التخصيص الى الواحد اليهم فعارض النجاء وان دفع ظهور التناقض ايضاً في الثاني في غير محل التراجع انما هو الجواز للقولا العقلية ولا  
التكليف والوضوح والتمسك في عدم جواز تخصيص اكثر من باليقظ انهم من الفهم العقلية بل التبع والاستنكار والعرف في التخصيص اما  
يقع في الافراد فخطا كان يكون المخصص ان لا اصنافاً في الاصناف فلو كان يكون المخصص اصنافاً لا افراد فيكون كل واحد من صنف انما يتبع المخصص  
الافراد والاصناف اما ان يكون الباقي اكثر الافراد والاصنافاً فلا يكون جواز عمل كلام من المشروطين لبقاء الأكثر بل من الكل وانما يكون  
انما يوجب اكثر الافراد والاصنافاً لا يجوز بالاتفاق من المشروطين لبقاء الأكثر وانما يكون اكثر الافراد خارجاً واكثر الاصنافاً باقية او اكثر  
فلما اعتبر عند المشروطين لبقاء الأكثر وانما يكون اكثر الافراد خارجاً واكثر الاصنافاً باقية او اكثر العكس فلما اعتبر عند المشروطين لبقاء الأكثر  
بقائه في الجملة سوى الافراد والاصنافاً اللزوم عندهم بقاء اكثر الافراد لا غيراً اكثر الاصنافاً لا غيراً بقاء اكثر الافراد ان لوحظ العالم افراداً وبقا  
اكثر الاصنافاً ان لوحظ اصنافاً باللائم في لوحظ بغير العالم افراداً بقاء اكثر الافراد في لوحظ صنفها احد الامم العكس هو يظهر من قولهم  
لا بد من بقاء اكثر الافراد ان اللزوم عندهم بقاء اكثر الافراد لا الاصنافاً يظهر من اعراض الافراد الى انما لا بد من ابقاء ما لوحظ في العالم











فيهما اثارا والافرنين اذ كتابه قصص اكثر وسائر الجارات واما الاصل الاصيل فمكجواز فقصص اكثر العلماء انما المختص وهذا ثلاث علامة المشاهدة والعموم والخصوص

فے جواز مخصوص لاکر

[illegible]

يُؤَيِّنُ الْبَابَ الْمَرْفُوعَ لِأَنَّ الْإِذْنَ كُلَّ الْإِذْنِ مِنْ الْحَقِّيقَةِ وَالْقُدْرَةِ

والله اعلم  
بما كنا  
نقصد

فی انفلک المخل  
فی علافتا منجی  
فی لکن



والكل والجزء بناء على كون دلالة العام على أفرادها لا يثبت جواز خروج الأكثر من أفرادها فلو كانت العلاقة بين الكل والجزء فلا يتصور هنا إذا انعام الاموال ليس كلها لا فإفاده اذا ظهر ذلك  
فان علم ان الدليل على الجواز الوقوع عند العرف في بعض المقامات وفي حق عدم العلم بقول المستثنى منه وان استكثر العرف في مقام القبح عقله لا يقتضي مع ان العرف يجوز ان كان  
الجماعة غير محصورة عادة فتم ان العرف من جواز مرجوح عند مقام التعارض والبالا بكاد يوجد عثرة بيننا وبين المانعين في الاحكام الشرعية بالنسبة الى التخصيص  
في تخصيص الاكثر

ذلك المقام وذلك العلم الاجمالي ان التعلق بالنسبة الى العلق والاضاح التوجيه والشخصية كما لا تختلف النسبة الى الجهات فبينة الا  
في كل عثرة واحدة وكذا هيئة التميز والتميز وجوزها وان كان بناء على العرف على العكس الى الجواز اما ان يثبت معرفة الحقيقة وان لم يثبتها  
الجواز بغير ذلك الحق في الحقيقة من دون استقراء من الامور ومن الجواز ان ذلك المستقل وان اعتبر هو مجرد وجود الموانع وعدم الاستقراء  
في العلق وبينه وبين ظاهر القول لا يخرج من وجودها اما لا نقول بلزوم استقراء موارد الاستقراء في سائر  
العرب بل يعتبر بغير الموانع ولو في غيرنا العرب وثابتنا لا نقول بجواز العلق بل يثبت الجواز فيحصل بغير الموانع العرفية وان لم  
يكن يثبت من العلق المعتمد وثابتنا اما نقول بجواز العلق عند العلق وان كان من الموارد المستقراء فيها من تلك العلاقة مثلا كما يخرج من الكل  
ولا نقول بجواز العلق عند عدم الموانع وان كان المورد المستقراء فيها فان كان المراد القول لا يخرج هو ما ذكرناه فعمل لوافق نعم  
لو علم مورد وشك بغير وجود الموانع والمنا سببه وعدم وجودها فان كان من الموارد المستقراء فيها فان كان مراد القول لا يخرج هو ما ذكرناه فعمل لوافق نعم  
القول في نعم لو علم مورد وشك بغير وجود الموانع والمنا سببه وعدم وجودها فان كان من الموارد المستقراء فيها فان كان مراد القول لا يخرج هو ما ذكرناه فعمل لوافق نعم  
فالاصل الاصيل في حاله فالاصل منقلب في تلك العلق في وجودها وان كان من الموارد المستقراء فيها فان كان مراد القول لا يخرج هو ما ذكرناه فعمل لوافق نعم  
لا مطلقا والحاصل ان العلم بوجود الموانع في غير جواز العلق في العرف وان لم يكن من الموارد المستقراء فيها وان علم بعدم وجودها في جواز العلق في العرف وان لم يكن  
من الموارد المستقراء فيها وان شك في جواز الموانع في جواز العلق في العرف وان لم يكن من الموارد المستقراء فيها وان علم بعدم وجودها في جواز العلق في العرف وان لم يكن  
ذلك فغفيل في خاصه في جواز العلق في العرف وان لم يكن من الموارد المستقراء فيها وان علم بعدم وجودها في جواز العلق في العرف وان لم يكن  
هذا فنقلب في خصوص العام المفروض في وجود الموانع في جواز العلق في العرف وان لم يكن من الموارد المستقراء فيها وان علم بعدم وجودها في جواز العلق في العرف وان لم يكن  
فان كان الاول فالاصل الثاني فان كان الثاني فالاصل الاصيل في جواز العلق في العرف وان لم يكن من الموارد المستقراء فيها وان علم بعدم وجودها في جواز العلق في العرف وان لم يكن  
في الموارد المستقراء فيها لان العلاقات المتقابلة في العام في الحاشية علاقة المشابهة وعلاقة العموم والمخصوص وعلاقة الكل والجزء بناء على كون ذلك  
العام على افراده فبينة واما علاقة الكل والجزء فلا يتصور ان العام لا يوصف كلها بالنسبة الى افراده فذلك العلاقات الثلاثة اموجو ان كان  
البناء في اكثرها اذا خصص اكثر الى الواحد فبينة فبينة والآخر ان يوجد ان لكن علاقة الكل والجزء مبينة على قول بغيره هو  
الدلالة فبينة سلبا فبينة لكن القيد المستقراء في تلك العلاقة هو ان التوكيد في جازها لا اعتبارا كما هنا سلبا الاعتراف من ذلك لكن  
المتيقن هنا من صحة تلك العلاقة انما هو صوابها اكثر واما علاقة المخصوص والعلة المتقابلة المستقراء فيها فهو ما كان الاكثر فيها فبينة  
فظهر ان صوابها اكثر في محل الكلام خارج عن المورد المستقراء فيها وقد عرفنا ان المرجح هو الاصيل الاصيل الذي هو عدم الجواز في  
ان الاصل في المسئلة عند الجواز انما هو تلك المقيدة في التوجيه المستقلة جواز التخصيص الى الواحد وجوز الاول الوقوع عند اهل العرب  
في بعض المقامات كقوله فيقول الشخص في مقام الترخ اكرم كل اهل المجلس ثم يقول لا هذا ولا هذا والاذن ان يكون واحدا وباني  
بالقرينة المتفصلة اي المخصص المتفصل يعلم المخصص ان المراد واحد منهم نعم قل ذلك بدعنا الذي مستحسن في جواز ما مع الداعي فلا يخفى  
ان تلك الاجابات الجزئية في مقام رفع التلبك لكن ندعي هذا الاجابات الجزئية في مقابل كل من الاقوال في جوازها الا اننا نرى انهم يقولون القائل  
اكرم العلماء اكرمهم وهو صحيح غير مستحسن اصله انما هو تخصيصه بغير المتفصل لان يكون مثل ذلك خارج عن محل الكلام وان لم يكن تخصيصه حقيقة  
ولم يرد هذا القصر وليس مراد الاكثر من لزوم بقاها اكثر في جوازها هذا المثال عن اكرم العلماء اكرمهم فبينة فيقول القائل ان ذلك ما مع  
كلام الناس يفعل هكذا اذا قال احد فلان امثل هكذا ولا يبريد بذلك العبد بل بما يقول اذ لم يكن ذلك الشخص لقاؤه معلوم بالكتاب بل المراد  
التخصيص بغير الاشارة اليه الذين قال لهم الناس ان اناس من جموعكم من هذا الباب ان المراد اناس من جيم مستغويان فافهموا القول في هذا  
من باب التبيين خلاف المألوف في الشريعة في الانطوائ من الابر الشريعة بل هو من باب التخصيص قول صلوات الله عليه من باب التبيين فبينة  
معين من العام لان باب التخصيص من غير خلاف لظن قائل لا يثبت استصحاب تخصيص اكثر في كثير من الموارد قلنا الاستصحاب انما يكون فيه  
ذاع انما هو الاستصحاب العقلي العرفي لا بعدا مكان ما يبرر الكلام بالاضطرار يستحسن التلويح على ذلك لا يكون استصحابا عند وجوب الداعي لو كان  
الاستصحاب عر فيها كان من جواز المقامين الثاني انه لو لم يثبت تخصيص اكثر في لزوم بقاء اكثر لما كان ذلك جائزا عند عدم العلم  
المستثنى منه واحتمال كون الخارج اكثر لان شرط التخصيص العلم بوجود العلاقة الى المشابهة ومع عدم العلم بالعلم لا يعلم بوجود العلاقة فلا يعلم بالاضطرار  
مع ان اهل العرف يصحون ذلك كما في مثال اخر فيصح من ان يقول الحق كل من الدار لا غير منهم قد فرامع احتمال كونهم في الواقع احد عشر فيكون  
الواقع الاستثناء فبينة في ذلك الواحد فتدبر في المثال انما يصح الاستثناء الى الواحد لا غير فيها يكون مستحسنا والتلويح على ان في موارد الاستصحاب  
انما يثبت في القابل لاجل ارجح خلاف العقل لذلك بل يثبت في السعة لا في الضيق فذلك كما استغنى عن العثرة في جوازها فبينة في الرابع انه لو لم يثبت  
اخراج الاكثر لما احتج ذلك فيما كان افراد العام غير محصورة وكان الباقي الاقل جماعة غير محصورة خاصة مع انه يصح جواز استصحابا اصلا كما يقول اعط هذا  
المال اهل البلد الحسين ع الا افضيائهم ولا تعطوا غنيائهم فالحق في الجواز الى الواحد الوجوه الثلاثة الاولى في بطلان عدم جواز تخصيص اكثر من  
بالوجوه الرابع ثم اعلم ان بعد ما وجدنا التخصيص الى الواحد لا يثبت بيننا وبين المانعين في مقام العمل لان ثمة طوع الجزئية في الخصائص بغيره في التخصيص  
الى الواحد كما وجدنا في الاحكام الشرعية واما ثمة التعارض بيننا وبين مجاز اخر فكلنا بغيره اذ لا يوجد في كل في الشريعة والكل عرفت ان

في كل من تلك المقامات  
في جواز التخصيص الى الواحد

في جواز التخصيص الى الواحد







في انزل العلم المخصص : حقيقة في الباطن

بأحد الوجهين لتأنيبين وأما القول بأن المراد من العياهم من الجن والانس الملكة ومع ذلك يكون الباء أكثر والقول بأن الاستئنا  
منقطع لأن المراد من العيا في الآية المشيئة لهم الخاص في الواقع والتأنيظ إلى الاضافه اليه نعم العاقل المشيئة نعمه المصنوع الا في الخلقين  
او القول بان الباء هو الأكثر ملاحظة ان كان الخارج أكثر ملاحظة وان كان الخارج أكثر في الواقع والخارج وذلك لاجل تشبيه الخلقين بالكل  
تزيلهم من الكمال وتزيل الغايبين من الاقلين والعقدين فيكون الباء في الآية بالنظر إلى العاقل المشيئة نعمه المصنوع الا في الخلقين

[illegible][illegible]

عشرة الامع عدم سماع القفا الخارج لتبادله ذهنة كون الخارج اقل قلنا التبادلا في فان قلت الاصل كونه مضعبا لا صاعدا من القرينة قلنا نعم لكن بعد ملاحظة كلام اللغوي حصل التعارض بين اصله وضعية التباد وبين ذلك كالم اللغوي فيقول اما ان يكون المقطوع اتحادا للقرينة في نفس الامر او يكون المقطوع اتحادا في اللفظ او يكون المقطوع اتحادا في المعنى والخالف مشكوكا فان الاول من طرحة الاصل لا يفيقاهن وظ كلام اللغوي له في اللفظ في الأصل

في التبادلية لا خلاف ولا يقول كلام اللغوي ان اردت بعض موارد الاستدلال اقول فان قلت انك تدب مقامات الحكم بطرح اللغة عند وجودها المأخوذ  
لم هنا حكم بطرح العرف قلنا ان كان طريقة العرف معلومة بطريق الاجتهاد اخذنا ما ان ثبت اتحاد العرف واللغة وان لم يثبت الاتحاد حكمنا باخذها  
طرحا اصله لعدم النقل فحكم بان له في اللغة معنى وفي العرف معنى الا ان يصير غلبة مدعى النقل مجبوا الضمان المقابلة حيث يحصل التماس بالاتحاد  
فطرح اللغة بطرح الأصل انما يرضاه اتحادية العرف يحكم باخذ مدعى ما مع طرح اللغة كالكلام كاد لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد انما لا يرد

فما لم يرد في الفل في خصوص المورد وإنما مع أخذ اللغة الهمزة قطعنا بالاختلاف أو شككنا فيه مع عدم الظن بالاتحاد وإنما إذا كان العرف قد أثبت  
أما حيث ثبت الوضع في العرف بالأصل فيقدم اللغة فتم وإن كان الثاني فيرتفع التعارض بينهما ويغلب الأمر به وبحكم بأن معناه اللغوي  
طلق الإخراج العرف الإخراج الخاص للتبادر بضعته أصالة الوضع وإن كان الثالث فهو مشكل لأفضا كلام اللغوي قبل التبادر على الإطلاق  
وقتنا أصالة الوضع كما كلام اللغوي عليه من عدم الإثبات في اللغة الأصلية

الأصل الأول وأما اللغة لكن الحقان منها من أصل الاتحاد وأصل الوضعية لا كما قلنا من كلام اللغويين فخذ بطركل ما رويناكم بان المعنى اللغوي مطاوع  
الخراج وح لا بد من ترجيح احد الاصلين أما العمل على وضعية التبادر والحكم بالاختلاف العرفي واللغة وطرح امثاله الاتحاد وأما طرأ اصله الوضعية  
الحكم بالاتحاد وبان التبادر لا طرأ ولا يخفى ان الارجح هو اصل الاتحاد لان النقل قل من التبادر لا طرأ ولا نرى كتابا النقل مستلزم لا وطرا

لجواز التعويض عن زنا سائح بركا المقام فانه من مطارح الانعام ضابطا من العام الفصحة حقيقة في الباقي ام غايوز وتقييد البحث به ومقتضا

لقد قدما الاول في بيان امور الاول ان توقف دلالة اللفظ على معنا الحقيقة على هذا الترتيب كدلالة الاسد على الحيوان المفترس هل هو  
 بل كون عدم الترتيب جزءا من الدال على المعنى الحقيقة معناه جزءا من مقتضى بان يكون اللفظ مع ملاحظة عدم الترتيب لا يعطى معنى الحقيقة ولا لكما  
 لا ارادتا ولا لاجل كون عدم الترتيب شرط الدلالة اللفظ على المعنى الحقيقي ولا لاجل كون الترتيب من لوازم ومقتضى الاحتمال الاول ان لا يحصل الدلالة  
 بعد ملاحظة عدم الترتيب بان يكون مقتضى الدلالة هو ما يجب من اللفظ وعدم الترتيب ومقتضى الاحتمال الاول ان لا يحصل الدلالة

سقطا بل بشرط ملاحظة ان القرينة مفقودة فيكون المقطع اللفظ الشرط بنحو دخول التقييد في وجوه التبدل يحصل المعنى في الذهن مع بعد  
ملاحظة عدم القرينة ومقتضى الثالث كون المقطع هو اللفظ من دون احتياج الى ملاحظة شيء بحيث لو ان القرينة كاسد لمكان بين اللفظ  
القرينة معارضته ومناقضته بان افق اللفظ المحل على الحقيقة والقرينة المحل على المجاز وما في اللاحق من الاولين فالاحصاء التعارض واللاحق  
واللاحق القرينة على المجاز لعدم وجود المقطع للحقيقة في هذه الحالة

جاء في كتابنا مع القوم هذا الموضوع في وقت حصول التحقيق فإمام شرطاً على عدم

لَا تَذْكُرُ الْمَقْتُلَ عَلَى  
الْحَقِيقَةِ

1







# في بيان العلم المخصص بقدره

الباقى ويشهد به كل ما في مثل المقامات بان المعارض قد رفع المفهوم وبقي الحيز الاخر سلبا عن المعارض فيستدلون بمقتضى الجواب الى ان اللفظ  
 وعدم وجود المعارض بالنسبة اليه بين ما لو كان مثالا له لان مستقلا وضع المعارض احدها وسلم الاخر عنه وهذا كما شفع عن ان المعنى زاد  
 البعض الاخر من المدلول فيما كان دليل واحد ودلالات كالعالم المخصص لاجل التعليق عليه فيكون موافقة او مخالفة هو نفس ذلك الدليل على  
 كماله الدليل المستقل في **الثالث** الامور في القرائن المعينة وهي الشركات اللفظية فاعلم ان الدال على المعنى في مثل قولنا عين باكية هو  
 نفس اللفظ والدال على ارادة معنى من معانيه هو نفس اللفظ فان لفظ العين يحيد بلفظه يدل على كل معانيه ويدل بالوضع اخصه على ان واحد  
 منها فالدال على المعنى لذلك هو قوله باكية فالقرينة انما هي تعيين شخص المراد من تلك المعاني المعلومة واجمالا فلو قلنا بظني المشتري في كل ما  
 لصاحبه ان الشركات انما هي لغوية فاعلم ان الشركات اللفظية هي الشركات المعينة صريحا لا من اللفظ ولا من المركب الرابع من الامور في القرائن المعينة  
 فاعلم ان هذه القرينة انما هي الشركات المعنوية فان استعمال المطلق وادب منه لفظ الحقيقة اى الطبيعة ولم يكن الفرد منظورا من اللفظ اصلا ولكن  
 قرينة على ان تلك الطبيعة وجدت في ضمن الفرد الفلان فتلك القرينة تسمى مقيدة ويكون ارادة الفرد المعين وتعيينه من القرينة ليس الا من اللفظ  
 ولا من المركب وكل ذلك على سبيل وجود الكلي في ضمنه خارجي انما هي ايضا من القرينة لا من اللفظ وفي مثل قولك جاء رجل ليس اللفظ مستعملا  
 الا في الطبيعة وقولنا جاء يدل على تحقق تلك الطبيعة في ضمن جزئي خارجي وليعد ذلك بحيز قرينة اخرى تعين ذلك الفرد الخارجي فتلك القرينة  
 الخارجية الخارجية عن مدلول اللفظ هي قرينة مقيدة وان استعمال المطلق وادب به خصوص ذلك الفرد من اللفظ مجازا فهو بصير من المجازات و  
 القرينة من الصفات لكن هنا بصير المعنى للقرينة وكما شفع عنه هو القرينة لا اللفظ ولا المركب كالمركب لو كان قرينة في المجازات هي الوحدة المقيدة  
**الثاني** من رفع التناقض الوارد في الاستثناء فان القابل يجر قوله على عشرة ثبت مجموع العشرة في ذاته ظاهرة بعد قوله الاثني عشر انكره ايضا  
 من عشرة فثبت في الاجاب لكل ثم دفعه وهذا تناقض با وجوب تخصيصه في النزاع في دفع التناقض بحسب الاستثناء مع ان التناقض الظاهر  
 واد في جميع الخصائص كالمجازات وهو ان النزاع في الاستثناء في دفع التناقض انما هو في التناقض المعاند بين الاستثناء واداة الحقيقة  
 من المستثنى منه موجودا ام لا فثبت بعض المعاندة بحكم مجازية المستثنى منه وانكرها بعض حكم بحقيقة وهذا النزاع لا يمكن جريا في مثل اسد بري  
 ومهول الفصل وكثير الرواد وجري الميزان وخصوصا والمجاز ان النزاع هنا ليس ان الاستثناء على فرض المعاندة للحقيقة قابل للصرف لا كان النزاع  
 في المجاز والمأمر الوارد عقبا لخطا انما هو في ذلك في قابلية الصرف بعد وجود المعاندة بين الحقيقة والشرع او الوقوع عقبا لخطا والنزاع في  
 ان هذين المعارضين هما اقوى لكن فيما نحن فيه نفس وجود الصفر اى المعارض في المعاندة مشكوكه ولا فعلى فرض تناقض لا ريب في قابلية  
 الاستثناء للصرف كما في اسد بري كذا ليس النزاع هنا في على الصرف بعد القطع برهول النزاع انما هو في من وجوب المعاندة ولا ريب ان هذا الجري في  
 كل الموارد فاعلم ذلك فاعلم انهم اختلفوا في كيفية دفع التناقض الظاهري في الاستثناء على اقوال فالتناقض على مجموع العشرة الاثني عشر اسم  
 للبيعة فلها اسم مفرد ومركب فلا تناقض اصلا حتى ان اللفظ لا يكتفى بصرفه ساوا اكثر المتأخرين ومنهم السكاكي على ان المراد بالعشرة البعده وحرف الاستثناء  
 قرينة المجاز والعلامة على ان المراد بالشرع معناها الحقيقة ثم اخبرنا عن الاستثناء في اسناد الحكم الباقى فليس في الكلام اسناد واحد واقتر  
 فلا تناقض حال بعض ذلك ان تريد ان يخرج من النسبة الى المعنى بان تريد جميع المقدود ونسبة الشيء اليه فتاتي بالاستثناء والخراج من النسبة ولا تعان  
 لان لكذب صفة النسبة المتعلقة بالاعتقاد ولم ترد بالنسبة اذ الاعتقاد بل قصدت النسبة لخرج منه شيئا ثم قصدت الاعتقاد انتهى ومراوده  
 ان مثل له على عشرة الاثني عشر اسنادا ان ظاهري غير مطابق للاعتقاد واقوى مطابق للاعتقاد اما الظاهري فهو متعلق بمجموع العشرة بمعنى ان مراد من  
 العشرة معناها الحقيقة اسنادا لهما الحكم ظاهر اى بلا اداة ظاهري غير مطابق للاعتقاد هو ارادة الحاصل للمتكلم في الجملة الكذبية وانما حصل ذلك للخراج  
 منه ثم بعد الخراج اسناد الحكم الواقعي مطابق للاعتقاد الى الباقى وان يدرك كاشفا وهو الاستثناء والفرق بين هذا والمشهور انهم يقولون بان  
 العلم مجاز وهذا قول حقيقته كالمعنى والفرق بينهما في قول العلامة ان اللفظ لا يقول بالاستناد الظاهري بل الاسناد عند واحد بالنسبة الى  
 الباقى ثم ان قول المثل فاسد لانه مستلزم لاحد من وجهين اما الاستخدام واما التسلسل في مثل اشترت ثيابا بغير انما لا يصفها لان ضميرها ان رجلا الى  
 جميع الجار بترى معناها الحقيقة لزم الاستخدام لان الضمير حقيقة فيما كان مرادا من المرجح باذنه واقترام ظاهري حقيقة ام مجازية وهذا ليس المراد  
 من الجار بترى معناها الحقيقة على القول لانه لا ظاهر ولا واقعي فاعلم ان الضمير حقيقة فيما يكون المرجح حقيقة منه فلا يكون الضمير حقا لفظا بل هو  
 بان الظاهر من كرم العلموا اخطاهم بعد قيام دليل على ان المراد من العلموا هو المتأخرون منهم لا غير انما هو رجوع الضمير في قوله واخطاهم الى العلم المتأخرون  
 لا كل العلماء مع ان لو كان حقيقة فيما كان المرجح حقيقة منه لكان اللفظ وجوده الى كل العلماء ليس كذلك فالاستخدام واد على المثل على هذا التقدير هو  
 مجاز فلا بد ان يكون خلافا لفظا مع ان لا يري خلاف لفظا في اشترت ثيابا بغير انما لا يصفها بالضمير وان رجعا الى ما هو المراد من الجار بترى  
 بان يكون الاستثناء عن المراد لزم التسلسل لانه اذا كان المراد بالجار بترى بغير انما لا يصفها من المراد وهو النصف لكامل اللفظ  
 في من الجار بترى ان ارد رفع التناقض الرابع واذ كان المراد الرابع فيكون الاستثناء من الرابع المفروض ان الاستثناء من المراد فلا بد من اخراج النصف  
 وهو الرابع فيكون المراد من الجار بترى لانه لا بد من اخرج النصف عن المراد فيبقى نصف اللفظ بعد اخراج يكون المراد من الجار بترى فلا بد من  
 الاستثناء منه وهكذا فذهب المشهور فاسد مع انه مخالف للاصل من وجهين من جهة ان كتاب المجاز في العلم ومن جهة اداة الاستثناء لان الاستثناء  
 الاستثناء اخرج ما لو لا دخل واداة الاستثناء لخراج بعض اللغوي على هذا المذهب لخراج حقيقة المفروض ان المراد من العلم او لا هو الباقى

في بيان العلم المخصص بقدره

في بيان العلم المخصص بقدره

في بيان العلم المخصص بقدره

في بيان العلم المخصص بقدره

في بيان العلم المخصص بقدره



## في بيان العلم المختص في التام

وليس هو هذا الاطلاق ولا واقعا وحل كلهم على ذلك بل هو الخارج الظاهر في نظر الخارج والظاهر من هذا العلم فاسد لا يتناول  
من وجهين الاول من حيث الحقيقة التي كبرت لان ظاهر العلم ان لا يكون له الاخر لا العكس نعم لو قال العلماء اخرج منهم  
واكرم من سواه كان الظاهر استبعاد الاخر عن علم الكلام الثاني ان لفظ اخرج يكون للوصف لا للاخراج فالعلم ان العشرة الموصوفة  
يخرج المثلثة على هذا خلاف الظاهر وضع الاصل على هذا لا يكون الاستثناء من الاثبات نفيها وهو خلاف الحق وهذا المقاض فاسد لان اراد من  
عشرة الاثنية مائة السبعة كما السبعة في الدلالة فيخرج من المثلثة على جزء المعنى فهو مع انهم في لفظها كما يتبادر بخلاف الاصل والحق  
عند الوضع الجدي بل في التركيب ان اخرج من ذلك فيكون مرجع قوله الى احد الاقوال الاخر فان كان مرجع الى المختار فمع الموافقة والاوراد عليه ما ورد  
على القولين الاخرين فالقول الاول لا يخلو عن الاول ان المتبادر من ذلك التركيب هو ما ذكرنا معكم الوجود الثالث انه الموافق للاصل فلا يخرج من  
كلام العام ولا في الاستثناء من الحقيقة التي كبرت فاقول في المتبادر من اكرم العلماء هو تعلق الاشياء بالجمع واقعا لا ظاهرا مع انك قلنا ان الاستثناء  
لا يفي وهو خلاف الظاهر وهو خلاف الاصل لكونه مجازا قلنا وان كان الظاهر هو كون الاستثناء حقيقة الا ان خلاف الحقيقة في الاستثناء الخالف للواقع ليجاز  
الاستثناء الظاهر من حقيقة وجوده وعدمه مجازا بانه لو كان ذلك مجازا لم يكن القضاء بالكتابة هو بديهي فجاز ان مع انما هو حقيقة قطعية  
ان كون الاستثناء مجازا لا يوجب من الحقيقة وان كان خلاف الظاهر ان الاستثناء حقيقة الا ان خلاف الحقيقة في الاستثناء الخالف للواقع ليجاز  
ان القوم يجازون العام مستلزم اما الاستثناء او التسلسل واما بقاء الشافعي في جاز في مثل اشبهت الجارية بالانصاف كما مر اما على هذا فلا وجه  
ضمير بصفة العلم المعنى الحقيقي الذي هو من هذا التكملة استثناء هذا الفيد في حقيقة الضمير لكن هذا الدليل انما يرد على المستفاد في قوله  
عليك على العلم ان عدم كون الاستثناء حقيقة لا ان التخصيص من العام على بعض ما يتناول ولا يتناول بقية العام على حقيقة ومما يقتضيه  
بعض فانه لا يكون تقييد عام مع ان التخصيص في مثل هذا لا يغير الحقيقة التخصيص اما على المختار من ان التخصيص من العام او حكم العام على  
بعض ما يتناول ولا لان الحكم المطابق للاعتقاد مقتضى على بعض افرادهم علم ان مراد القاض من قوله ان عشرة الاثنية اسم السبعة ان كان ان السبعة  
تستلزم ذلك المجموع المركب بقاء دلالته الاجزاء بطلانها وعدم طرأ بان وضع جديد للمركب من جهة قول العلم لقولنا على قوله فيبقى السبعة من المركب  
بخلاف قول المثل فان السبعة عندهم من اكرم العلماء يكشف عن الاستثناء من هذا المختار لان السبعة يحصل من المركب من العام في ضمن اربعة المجموع  
ما هو الذي امل على من العلم ان السبعة في الحقيقة اعني قولنا عشرة موصوفة يخرج من السبعة عندها من المركب بطريق يكون الاستثناء بعد الاخراج  
ان كان مراد طرأ بان الوضع الجدي بطلانها بطريق الاعداد كعبدا لله فهو بين لفظها واما بطريق شيئا المركبات لكن مع وضع جديد للمركب  
فهو بقاء فاسد للغة هذا الوضع الا يخرج من هذا العلم بل هذا الوضع من ضمن المفردات لكن كما في ما مر المركبات مع ان طرأ بان وضع  
الكتاب احدى الطريقين بسند عيضا لا يتناهي السبعة مثلا الا ان يقول بان الوضع في علم ان وضع الواضع المركب من الاستثناء والمستثنى منه  
او من الخارج والخارج من ذلك ان يكون استثناء للكتاب كذا جبريل الظاهر ان مراد القاض هو الاول لوضوح فساد الاخرين فحصل الاقوال ثلثة واما  
الصيغة المختصة هو اكرم العلماء فاشبهت بالخارج من العلم عجم لتبادر هذا استعمالا في سبيل العهد هو مع ذلك حقيقة اما كونه مستملا  
في الباقي على سبيل العهد وهو مع ذلك حقيقة اما كونه مستملا في الباقي فالتبادر مضافا الى ان المتبادر في نحو اكرم العلماء اقصا عين واهلهم  
رجوعا لصيرورة العلم من العلم ولا يتناهي فلو كان العام مستملا في الباقي لم يكن الظاهر الرجوع الى الجميع لان الاستثناء خلاف الظاهر  
فيكون الرجوع الى الباقي على هذا الاستثناء اما العلم فاسد لان العلم لا يفسد خلافا لظننا ان العلم مستعمل هو الباقي ولا استعمال فاقول في  
اكرم بغيرهم الطول ولما القضاة منهم فلا تكن هم فان الصيغة منهم هذا الجمع بالجمع بالتبادر من جهة تضاف هذا بكشف عن كون المستعمل بغيره هو الجميع  
لنم الاستثناء الذي هو خلاف الظاهر الرجوع الى الجميع ولا خلاف في ظاهر هذا الكلام قلنا القربة هنا على الرجوع الى الجميع موجب والسامع والاعلم  
فاما ما كونه حقيقة قلنا في اول مسائل العام من ان الجمع المحل بالادم حقيقة في استغراق ما مر من الكلام وان كان هذا خارجا ككرم هؤلاء  
وهنا ايضا العهد موجب والاستغراق بالنسبة الى المعنى حاصل لا مجاز فم واما الشرط والغاية فترتيبها من المختص حقيقة وان عدوها منها  
بل انها من المختص الاطلاقا الاستثناء فلا ربط لها بالمقام واما بالاعتراض كالا استثناء في استعماله هو المعنى الحقيقي بل الامر هنا اظهر من اكرم العلماء  
بعضهم ولما المتفصل من المختص من العقليات والسمعية فالحق هنا ان المستعمل في الباقي مجازا للتبادر وبكشف عن المختص لان بعد الكلام  
الاول المعد الثالث في خبر محل النزاع وفيه جملة الاول في هل النزاع في هذا الضابط مختص بالعلمين بوضع الالفاظ المعقوفة  
اهتمت المناظرين بالاشتراك في الحقيقة في المعقوفة فجملة الاول لا يربح كون العام حقيقة في الباقي على القولين الاخرين الثالث في هل  
النزاع هنا حقيقة العام ومجاز بغيره في بعض من نزاعهم ان المستعمل بغيره هو الجميع حتى يكون حقيقة قول واحد لم يأت به يكون مجازا قول واحد  
ان علم من الصيغة كون الاستثناء في الباقي نازحا في كونه حقيقة ام مجازا وجهان يشهد على الاخرين انهم يمثل قولهم هل العام المختص حقيقة  
في الباقي ام مجازا كما يشهد بغير قول الفصل هنا بانه حقيقة في تناوله ومجازا فاقول ويشهد على الاول ان العام في الاستثناء في دفع التناقض  
فان المستعمل بغيره هو الجميع والباقي متمسك ببعض العقليات بالحققة هنا بان العام قد استعمل في معناه الحقيقة وهو الجميع فالقول ان النزاع  
الصريح والكبرى معا الثالث في هل النزاع هنا في كل نوع المختص ام مختص بغيره الاستثناء يشهد على الاول اطلاق العنوتات وقول الفصل  
بين الاستثناء والاعتراض من حيث الاستثناء في خصوص الاستثناء في دفع التناقض قد خله في النزاع

بطلان هذا العلم

في بيان العلم المختص في التام

في بيان العلم المختص في التام



وفي كون الترتيب مختصا بالاعتبار بوضع الالفاظ للتعريف فقط ام بغيره والاعتبار بالاشارة الى الوضع المخصوص وجوه كاختصاص كون الترتيب صغيرا ام كبيرا ام فيها وكونه مقابلا  
 الاستثناء او في الام منصرفه لفظ العام او في الحقيقة التركيبية وتظهر الترتيب في جوارحه لا الواحد على الحقيقة وفي جهة العام المخصوص وفي صوته على العكس  
 وفي اكل كلام والاصل مختلف باختلاف محل الترتيب والحجج في نفس المسئلة الرجوع الى العرض ويختلف في المقامات نتائج

هنا الذي هو عام بالتشبيه في الصغر والكبر في كون الترتيب الاستثناء من حيث الصغر مضاعفا الى ان من جملة الاقوال في الاستثناء قول القاضية ولان  
 بد كونه هنا فلا يكون الاستثناء اذا خلا هنا ومن جملة الاقوال هنا الحقيقة والجواز من الجنبين ولم يبد كونه ذلك حيث الاستثناء فلا يكون الاستثناء  
 فاحلا هنا لكن الجواز في الاستثناء في هذا الترتيب من حيث الكبر فقط كما ان الترتيب في رفع تناقض الاستثناء من حيث الصغر فقط وبهنا الترتيب  
 هنا بالتشبيه في الصغر والكبر انما هو الجملة لا مطلق فلا يلزم من الدخول تكرار ومن هنا ظهر وجه عدم ذكر قول المفصل من الجنبين في حيث الاستثناء  
 لان هذا القبول انما هو في جهة الكبر والتراجع في حيث الاستثناء انما هو في جهة الصغر وانما عدم تفرعهم قول القاضية هنا فيكون مرجع  
 قوله في قول العامة المستلزم للقول بالحقيقة في الترتيب الصغر فلا بأس بعدم ذكر قول القاضية هنا بخصوص بعد ذكر القول بالحقيقة فاقول  
 فلم يذكره هناك هنا فاما ان يذكره في المقامين او يتركوه في المقامين والرجوع الى قول العامة مشتملا لانه لو دلت ان كان قول القاضية  
 مشتملا فليكن هو امره ووضع المركب كالمركب امره مراد العلامة من قوله وانما مع المشابهة في حيث رفع التناقض محمول الفرض الاصطلي وهو  
 التناقض على كلا الاحتمالين فلا يصح ذكره هنا لانه لو جاز لا يستلزم كونه هنا لكون ذكره مشتملا بقوله الخ غير سائر الاقوال وهو القول بالحقيقة  
 الهيئة التركيبية لفظ العام ولم يكن القول بذلك من القاضية بغيرها لم يتركوا ذكره فالتراجع الاستثناء من حيث الصغر لجهة الترتيب  
 الترتيب هنا في استعمال لفظ العام وكونه حقيقة ام مجازا ام الترتيب في حقيقة الهيئة التركيبية ويجازيها فلا يكون لفظ العام حقيقة ولا مجازا قبل  
 من بعض الحقيقة في الهيئة التركيبية والحجج في لفظ العام لفظ العوائد ولعل الفرض لذكر قول القاضية هنا المقتضى الرابع عشر  
 الترتيب تظهر في موارد منها انه لو قلنا بان العالم المخصوص حقيقة في الباقي لكان الاصل حصة تخصيص العالم الى الواحد لو قلنا انه مجازا فالاصل علم  
 محتمل ان يقوم عليها دليل على ان يكون على الاول يكون اللفظ مستعلا في معناه الحقيقة فالمقتضى للاستعلاء هو وجود المانع من مقتضى المانع لو  
 تحقق فاما يمنع من الحقيقة وهو خلاف الفرض فيكون الاصل الجواز بل الجواز يكون اجتهادا بالما ذكر من عدم تصور طرأ ان المانع على هذا الفرض  
 واما على الثاني فانما شرطنا نقل الاحاد واقتصرنا على مورد الاستعلاء في الاصل عدم الجواز وان قلنا بكفاية وقوع العلامة ونقل الاصل  
 وانما الاصل في الجواز كما على القول بالحقيقة لكن بينهما الفرق من وجهين الاول لزوم الفرض الدليل لوارده على الاصل على الجواز بدون  
 الحقيقة لكون هذا اجتهادا كما في سائر المحققين والاصل فقامت هنا التناقض من مقتضى المانع عن الجواز بناء على الجواز في الحقيقة فالحقيقة  
 ان هذا لا يتم على اطلاقنا على قول القاضية فان قلنا ان مراده لبيان الوضع المجازي على الهيئة التركيبية لباقي فلا نال القول في رفع التناقض  
 بان الكل موضوع للبيان لا يستلزم من حيث هو كون كل مركب موضوعا للبيان في حقا كان الباقي واحدا وان فرضنا قول القاضية بذلك على  
 الاطلاق لا خلاف كلامه من قلنا بان هذا القول المذموم لا يستلزم ذلك واما على قول العامة والفاصول قلنا بان مرجع كلامه الى كلام العامة  
 فلا نال القول بالحقيقة في العام لاجل استعماله في معناه الحقيقة انما يرفع المانع عن التخصيص الواحد من حيث لفظ العام لكن المانع من جهة اخرى يتصور وقد  
 عرفنا ان يلزم على الجواز في الهيئة التركيبية وفي اداة الاستثناء فيمكن منع جواز الجواز في جهة المانع بالتخصيص الى الواحد فلا يصح القول بترتيب الترتيب  
 على القول بالحقيقة والجواز على الاطلاق نعم على المختار من كون الكلام يصح اجترار حقيقة من العام والهيئة والاذا يصح ذلك فالجواز في وجود  
 الترتيب المذكورة بين القول المختار وبين الاطلاق للتمسك بالان في بترتيب الترتيب المذكورة بين مطلق القول بالحقيقة وبين القول بالجواز كما ذكره لا ولا يجوز  
 قول القاضية في قوله العلامة المقتضى الجواز هو الحقيقة ووجود المانع المتصور اما الجواز في الهيئة واما الجواز في اداة الاستثناء وهي لا واما الجواز  
 فيها ومشي من المذكورين غير قابل للمنع طالما ان الهيئة الجواز في الهيئة فليكن كونهما موضوعا في مثل ما افترق فيهما في سائر المركبات الاضا في موضع حليته  
 للاصل في الوضع انما هو للفرق والركب يفهم من بعد التركيب لا يصدق الجواز في الهيئة الا في موضع طرأ فلهذا سلبنا الجواز في تلك الهيئة من جهة المانع من جانب  
 التخصيص الى الواحد لوقوع الترتيب عليه عدم تمسك احد مقتضى التخصيص عدم الجواز في تلك الهيئة سلبنا اعدا لوقوع لكن الدليل القطعي هو وجوده على عدم  
 صود ذلك الجواز لوقوعه كغيره في الهيئة التركيبية فكيفما استدل بالحكم الى شي ظاهره في سلبنا الى خلاف الظاهر كما في سلبنا الظاهر في مثل اكم العلماء الصالحين واكرم  
 العلماء من ابع من الجواز في تلك الهيئة قطعنا واما الجواز في الاعلى من هيا العلامة مجازا فاما في جهة صيغة الجواز غير هو الجواب الثاني عن مجازية  
 الترتيب اما على المختار فقد عرفنا عند الجواز في الاصل اما في الاطلاق لا يخرج وهو سلبنا على معناه انما يستعمل فيه ولو سلبنا مجازية في هذا الخارج  
 الى الواحد قلنا بعد مضمرة ثبوتها من التوافق واما الهيئة فلا ولو سلبنا الجواز في جهة المانع فاما في جهة المانع فاما في جهة المانع فاما في جهة المانع فاما في جهة المانع  
 التخصيص الى الواحد بين القول بالجواز في جهة المانع الى ان يقوم دليل عليه نعم بشكل ذلك على القول المفصل بين ما اذا بقى الافراد الغير المخصوص  
 حقيقة في الباقي وبين غيره خيالاته على هذا القول من الحقيقة لا يصدق لزوم جواز التخصيص الى الواحد لا يصدق الجواز في جهة المانع فاما في جهة المانع فاما في جهة المانع فاما في جهة المانع  
 بالحقيقة في البناء مطلقا لا يستعمل في العام وحيث ان خصص الى الواحد في جهة المانع جواز التخصيص الى الواحد لا يصدق القول بان المستعمل فيه هو الجمع  
 منها ان قلنا بالحقيقة ان القول بجواز العام التخصيص انما في كون المعنى الحقيقة وهو الجمع معناه وان قلنا بالجواز يمكن القول بالجواز لاجل  
 سلب ما تبين الجواز بعد سلب العام من معناه الحقيقة كما يستدل به استدلال بعض الفاضل ان يثبت الجواز فيكون الحق الامور العكس القول بالجواز لا يتم الجواز  
 لما في المبدأ الاول من انه يبدى في جهة المانع من اداة المعنى الحقيقة يكون المعنى لاداة المعنى الجواز وهو عام الباقي هو نفس اللفظ كما في الجمل التعليق اذا  
 قام فترتب على عدم ارادة المعنى في جهة المانع الجواز في جهة المانع الجواز في جهة المانع الجواز في جهة المانع الجواز في جهة المانع الجواز في جهة المانع  
 لم يثبت الحقيقة منها تمام الباقي ولا معنى لبعض منها واما على قول القاضية فلا احتمال ان يقول بان المركب اسم المخصوص وان لم يكن تمام الباقي ولا يثبت

في باب الترتيب

في باب الترتيب

على وجه العطف







فِي بَيْتِ الْعَالَمِ الْمُخَصَّنِ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ

وزير التعليم العالي والبحث العلمي











فَمَجْنُوعًا مَخْصُصًا بِالْمَجْل

فمكتبة الأستاذ

في انما العلم انما  
الحقيقة هل يكون  
من باب الوصف  
او السببية



او اختلفا وغيره فذلك ان اختلف الحكم الاقالي المجيع واصفة او بل بعضه في الاخر او مشرا او غيرهما مع اتحاد الحكم فوعدا الى المجيع والاقالي الاخر نتج

منها من حيث الحكم

القياس  
منها من حيث الحكم

في التفرقة

منها من حيث الحكم

ذلك هو

منها من حيث الحكم

منها من حيث الحكم

مشركا بين الرجوع الى الاخره فقط والى المجيع حصل لنا الشك في تخصيص العتوى السابقة لان الاخره قد يتيقن من المعنيين المشركين من بابا اعتد  
المتيقن بان الاخره محض في شك فيما عداها باسالة الحقيقة والبقاء على العتوى محض لا غير نظر لان غاية ما يستقام من عتاي اصوليين في  
قل من هبة استبدرة وموافقة للحنى ليس الا ان قال بعدم الحكم بالتخصيص عدا الاخره وهو ثم من الحكم بالعتوى والاحمال فان قيل لا يقتض  
في اثبات العتوى بقاء الاخره بمجرد قول الاستبدرة بعد الحكم بالتخصيص حتى يرد علينا ما ذكرنا بل يتسك ببدل اخر وهو ان العتوى لا يقتض بقاء  
على معنى الحقيقة قلنا الشك بهذا الاصل في المقام لا يتم لاعطى القول بالعمل من باب السبب قد عرفت هذا فظهر ان قول الاستبدرة موافق لقول  
الحنى في الجملة لانه تمام الحكم وقال تمام عدم ثبوت وضع جديد للمبتدئ بل اداة الاستثناء موضوعه لخرجات مطلق الاخراج وبعد طرر المحض  
علم ايجاز بان الاخره محض لكونه قد لا يتيقن واحتمل الرجوع الى المجيع ايضا مع كونه حقيقة واحتمل الاختصاص بالاحتراف ايضا فيكون حقيقة ايضا فيحصل  
في تخصيص العتوى السابقة وحصل الاجمال فيها فلهذا جعل الاستبدرة وقوم عتوى عتوى بالحقبة من الجواب عن قول الفاضل القهري بعد ما افترج  
الجواب للمبتدئ الترتيب ايضا لكن اذا اذاه موضوعه لخرجات من شدة واحد سواء كان هو الاول والاوسط والاخر والاشغال في الاخراج  
عن ازيد من واحد خارج من الحقيقة فلا بد من رجاءه لجملة واحدة لكن يخرج ثقبين تلك الجملة الى الترتيب المعينة وهو في المقام موافق لالتقاء  
على تخصيصه خيرا لكونه اقل الى الاستثناء والظاهر المستلزم ان يقر ان المحض الاستثناء او غير فان كان الاول فاما ان يتقرب الى  
عتوى اجملته بان كان الترتيبا شيا عن اختلاف الاحكام الاخره ما ان يتعقب عتوى مفرقة بالغة الى ما لم يرد الاشارة وهو ان يكون الترتيب العتوى  
نفسها سواء اتفقوا لاحكام ام اختلفوا فان كان متعقبا لعتوى ما قبله من على اقسام اربعة لا المستلزم ما فرغ من المستلزم من على المقدر ما الاحكام  
متحدة بالترتيب اي كلها اجزاء ام اقسام غير متحدة فان كان المستلزم فرقا والاحكام متحدة بالترتيب كقول اكرم العلماء واخلمهم واضمهم الى المجيع  
كان المستلزم فرقا والاحكام مختلفة بالترتيب كقول اكرم العلماء واخلمهم وكلام كاتيون لان بارجح الاخره وان كان غير فرغ مع اتحاد الاحكام فوعدا كقول  
اكرم العلماء واضمهم واخلمهم اليوم الاثنين رجع الى المجيع ان اختلفت الاحكام كقول اكرم العلماء واضمهم واجعلهم محليين اليوم الاربعاء  
رجع الى الاخره والحاصل ان الرجوع الى المجيع في جميع تلك الاربعه هو اتحاد الاحكام فوعدا واختلافها وان كان الاستثناء متعقبا لعتوى مفرقة  
فان كان المستلزم فرقا من المستلزم من رجع الى الاخره خاصة اختلف وان لم يكن فرقا رجع الى الاخره ايضا ان اختلفت الاحكام والارجح المجيع  
وان كان المحض غير الاستثناء وكان صفة كقول اكرم العلماء والشراء والظفر اكرم العلماء والشراء والشراء والشراء والشراء والشراء والشراء والشراء  
الى الاخره خاصة وان كان مشرا او غير مشرا وكان اتحاد الاحكام متعقبا بالترتيب كقول اكرم العلماء والشراء والشراء والشراء والشراء والشراء والشراء والشراء  
الى المجيع لارجح الاخره كقول اكرم العلماء واخلمهم اضمهم الى المجيع وان جاز في المدرك في المقصود المذكور هو المرفوع ان ما يتخيل المحض خاص  
امور منها ان الاستثناء خلاف الاصل لا يتركب الا في العتوى المشقة وهي الاخره وغيره ان اردت بذلك الاصل المطلوب فتمنع كون عدم تخصيص العتوى  
السابقة اصلا لهذا المعنى لانه بعد عرض ذلك المحض اقبال الرجوع الى الاخره الى كل واحد حصل الشك في اداة العتوى في المجيع وان اردت به  
الظهور الموجود قبل عرض المحض استحقا حجة تلك العتوى مفرقة من ان لا دليل على عتاي الاستثناء فمثل المقام من العقل والنقل ولان ابيد  
اذا عدم الترتيب فقدر ان الشك في العتوى وان اردت به القاعد الكلية الشبهة لان الاستثناء ان كان عتوا فارجح فلا يصح فثبت ان الاثبات الاستثناء  
قبل قطع الكلام لا يصح عليه لانكار رجاء الاخره عتوا عرفا لان المتكلم ان يلحق بالكلام ما شاء من اللواحق ما دام مقتضا غلابة الكلام ومنها انه لو  
رجع الى الكل فان اضم مع كل استثناء لم خلاف الاصل والارز قوارر عتوا على عتوا واحد العتوى عتوا من اجتماع مؤثرين مستقلين على ارجح  
وسبب برض على عدم جواز دونه او كما انه يتم اذ لم يكن العامل في المستلزم هو الاداة كما عليه جماعة من اهل العربية وقاينا ان المؤثرات اللفظية ليست  
كالمؤثرات الحقيقية بل هي من جملة المقصبات كالعلل الشرعية فكيف يجوز اجتماع المقصبات الشرعية على امر واحد كالمؤثرات والبول وحين اجتماعها في المكلف  
مع كفاية وصنوع واحد فلهذا انما انصرف سبب برض في موضوعه في ذلك حيث قال يجوز ان يقرر عتوا في الظاهر مع قوله بان العامل في الصفة  
العامل في الموضوع مع انه معارض غير الكسافي على جواز ذلك ويضرب على الجواز في باب الشان مع مضاعفاته انه لو لم يجر ذلك لما وقع كلام  
لصحة قولنا هذا حلو خامض عند اهل العرب فبعد القطع بصفة نقول ان كل واحد من الحلو والخامض خبر هذا محو عليه فلا بد من ضمير فيها راجع الى  
المتبادر فذلك لغيره ان في كل واحد منهما باهتراه وهو فاسد لاستلزام اجتماع العتوى في السائر لئلا يكون الكلام بمنزلة قولنا هذا حلو وهذا خامض  
على هذا يكون كل منهما خبرا مستقلا وهذا باهتراه واخر واما في احدهما فهو مستلزم لعدكون ما هو خال عن العتوى خبرا للمبتدئ لان الخبر لا يصير بالاربطة فثبت  
ان يكون منهما خبر واحد بحد كلامهما ولا يلزم تضاد لان المنفرد ان هذا الوصف ما اجتمع فيه كصفة متوسطة بين الحلاوة والحوضرة يعبر  
عنهما في الغالبية بترتيب شين ومنها انه لو صح رجوع اليه لارجح اليه الشبهة الالهة الشريفة وهو غير القذف فان الاستثناء  
فيها لا يرجع الى الجملة لان حق الناس في البسطة بالقبول وبغيره او لا يفتقر الى الرجوع الى الاخره لارجح اليها مطلق لكن يرجع اليها فقط في قوله ثم  
اولئك جن آدم ان عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين خال ذلك فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينصرون الا الذين تابوا فانه راجع الى الكل  
وثاينا ان ذلك لا ينافي كون الاستثناء حقيقة في الارجح الى المجيع لكن استعمل في غير الدليل غارجا الى المجيع الترتيب باموافاقها امرنا الاول حسن  
الاستثناء الذي لا يكون لامسبا عن الاجمال لوجوب الاشتراك وفلان حسن الاستثناء يمكن ان يكون ناسبا عن الاحتمال الجيد ايضا لرفعه وصحبه  
اليقين كما يمكن ان يكون ناسبا عن الاجمال لوجوب الاشتراك مع ان حسن الاستثناء ان كان ملائما للاجمال فنقول ان الاجمال غير محض في الاستثناء لفظ



اربع الف و ثمان مائة

بعض اللفظ لا يخص  
في تحقيقه من  
العلم

ومنا



















ولو عرفنا المطلق بأنه أحد الألفاظ التي لا تدل على ما هيته أو على الشايع في جنسه لكان أثرها أصلاً في مثلها محل المطلق على اعتبارها العوائق من المطلق بدلتها واستغنى بها المطلق بكونه  
تأني

فِي الْحَمْدِ لِلَّهِ

في المطلق والقياس

انزلوه لنا الجواب عن الخاص كذا على التخصيص مطلق وفي جميع النسخ المذكورة **الاصول** كذا او علم الخارج منها مع تقدم الخاص فغيره وانما هو  
الخاص لما تقرر بالخاص المتقدم وتوحيدها بنسخة العام المتأخر الخاص لاظهار الاول وجان التخصيص فليس بقاها الاحكام وبذلك عليه ايضا ما نقلناه  
من ما شئتم وقد يستدل بان من لم يجمع بين التبيين فلو علم بالعام ان كان في العلم قبل العمل به ونسخه ان كان ووروده بعد  
العمل بالخاص وفسره لا دليل على ان لم يجمع بينهما امكن واخرج الخالف بوجوه اخرى بان التخصيص للعام يتألف من كلف جده عليه ولا  
تأثيره كونه في صورة التعارض في العرف بينا ما علم على الخاص تقدم او لا ولا خلاف فيه الامر به في التخصيص حيث جعل العام المتأخر الخاص لا ينفق  
على التخصيص تقدم العام او لا مع ان هذا العلم ان المقدس كيف يصير مبدئا وثانيا لنا المتقدم هو ذات المين فاما وصفه للبيان في قوله ان  
وصف البيان في مخرج مقارن للعام فاسد لان تحقيق البيان يتوقف على علم تقدمها يحتاج اليه طبعنا كذا ذكره بعض الاصول **الثالث** انما  
الناظر في راسا فالمراد من مذهب لا يمتنع انما الخاص بناء العام عليه وهو لا يلزم لا يخرج عن احد الاقسام وقد مر ان الحكم في الجمع العمل بالخاص  
والبرهان عليه غلبة التخصيص فحين ودون الخاص قبل حصول وقت العمل العام واما من يقول بترجيح النسخ على التخصيص فيما فرض تقدم الخاص على العام  
فتوقف في هذا القسم على ذلك الامر من كون العام مخصصا او مفسوخا وهو موقوف على ما يريه الكلام في تعارض الخاص من وجه وتحقيق الكلام  
من ان احد الخاصين ان كان اكثر ورودا او افرادا من الاخر كثر بعدد ما عاده بينه على الخاص فحين يعقب ما هو قل اخره البناء العرف عليه لعل السر  
ما هو قل اخره اظهره لا لانه محل التعارض لعل سببا العلم عليه في جواب لفظة هو ذلك ايضا وبالجملة هذا القسم من قبل العام والخاص الظاهر  
فيجب فيه الاقسام المذكورة فمنها التعارض وتقدم احدهما بالجملة فلا بد من ترجيح ملكة الاقسام والاحكام وان كان احدهما مساويا والاخر فزاد  
او اكثر لا يجب اعتماد عليه فلازم عر في فيه على التعارض في غيره من التعارض ما منه فيجعل الخاص اسما وان ورد بعد حصول وقت العمل الاخر  
وقع التعارض في جميع المرجح فان لم يوجد الوقت **الفصل الرابع** في المطلق والمقتد والجل واليتن ضابطا طرعا في المطلق بعضا  
على خمسة من حيث هي لا يقيد بالوحد ولا الكثرة فيشمل اسم الجنس على بالادام الدال على الهيئة العلوية بشرط حصولها في الذهن كما في الرجل جنس  
واسم الجنس المتون يتنوب بالتمكن الدال على الهيئة المطلقة المشروطة بعد كونهما معينتا بالتحسين الذهني كقولك هذا رجل ولا امرأة وقول الشا  
امد على في اخره فاعلمه وخرج من التخصيص التكرات والاعلام التخصيص واليهما وعرفه المسمى بالمراد على مناجح محتمل لافراد كثيرة مندرجته في جنس  
اي ما قل على شايخ في جنسه محتمل المحصر كثر ما يندرج تحت اسم جنس واحد والخاص اصل الموضوع كانه مندرج من جنس معين قابل لافراد كثيرة على  
غيره من جنس واحد بل التخصيص من الانسان محتمل الوقوع في ضمن رتبة من وعرفه ما يشتمل التكرار والمعرف بالعمد لانهما الدالين على الهيئة المقتدة بعدد  
الغير المعينة نحو اكرم رجلا واقدر على التكم بسبب كل واحد على اسفار الكائنات لجملة صفة الخار والنسب من التخصيص بنابر كل واحد اما المتقدم  
الاكثر بما هو باقل لا على شايخ في جنسه وعدم التعريف بما لا لاجل الاخر ان عن الملائكة فيشمل لاعداد واليهما ما وقد عرفه بنابر من عن شايخ  
ما يكون من المصنوعات من جهة مثل رتبة من شأنها رتبة السامد بالذات الموثنة والكافة من جهة من شأنها وحقت بالوثة في مطلقه من جهة  
جميع افراد الموثنة من الابيض والاسود ومقتدة من جهة من دج الكافة وعلى هذا المطلق لم يخرج عن هذا الشايخ والنسب من التخصيص من وجه  
متضادان على هذا الرجل ومقتدة الاولى على مثل هذا الثاني على رتبة من شأنها من المطلق بالخط الاجزى بالمقتدة ايضا الثاني لصدقه على رتبة  
مؤثره وصدا الاول على رتبة الثاني على هذا الرجل اظهر ذلك فنقول ان المعروف بطريق الاول انما الدال على المصطلح عند نفسه فلا مشاحة وان اراد  
بما مصطلح القوم فهو خلاف التحقيق وكذا المعروف بالطريق الثاني وذلك لانما في كثير من النسخها يقولون ان هذا المطلق وهذا المقتد فيجب على كل  
على الثاني مع ان من التكرات وكذا يقولون ذلك ايضا فاما كان المطلق من اسم الجنس المتون والمعرف بلان الجفر لا كفا في التعريف بالاول والثاني فاد  
بل كلاهما من المطلق وايضا يقولون في التكرار واسم الجنس المعروف والمتون ان هذا المطلق والمطلق يفرق الى امرنا الشايخ لا كفا باحد التربين فامد  
وايض فاما يد كرون شرط حمل المطلق على المصنوع لا يفرق بين الامر من فالظاهر ان المطلق احدا لا سرب اما الدال على الهيئة او على شايخ في جنسه نعم من  
يتعلق الاحكام بالافراد فله الاكفا بما التربين الثاني ضابطا طرعا في المصنوع المستفاد من المطلق بلها واستغرابا اما افرادي هو المصنوع المستفاد من  
المطلق بحيث يكون انصافا فيكون المطلق مطلقا بالنسبة اليها من جهة تحت كذا وكذا اما تكرر في هو المصنوع المستفاد من الهيئة كثر  
حيث يكون الامور التي يكون المطلق مطلقا بالنسبة اليها من الامور الخارجة عن ادوار المطلق لامن مصاديقه ولا يقتل المطلق عليها صدا على  
مثلا اذا قال عقد رتبة المصنوع المستفاد من رتبة بالنسبة الى افرادها من الوثة والكافة ولا يفرق الامور عموم افرادي وكذا المصنوع المستفاد من لفظ الحق  
بالنسبة الى افراد وضعه المصنوع المستفاد من الهيئة التركيبية الى افرادها والمكان ونحوها والثاني اعم مطلق من الاول لصدقه على المثال المذكور وصدا  
الثاني فقط على قولنا العلماء يجب احترامهم فيستفاد من الهيئة وجوب الاحترام في اي زمان ومكان ثم ان من شرط حمل المطلق مطلقا على العموم لا  
يكون المصنوع من الكلام بيان حكم شيء اخر بان يكون الكلام مسبقا لاجل بيان كافي في قوله نعم كلوا مما استمكن عليكم حيث ان المصنوع لا يخرج في كل  
امسكه الكلاب العلماء من حيث لها صارت مسكة لانه يستفاد من هو لفظها ما اذا كل مصنوع من كل جنس كل في حقه موضع عضي الكلب للمصنوع المستفاد من  
المصنوع فلا يصح التمسك باطلا لا لانه على ما في موضع العرف شهادة السبايان ان العرض ايضاً الكلاب والجنس بل الحلية من حيث امسك الكلاب  
ايضا في المصنوع بالنسبة الى افراده ولا انصرف الاطلاق الى افراد الطوم من ثم حمل المطلق الامر به فيقول ان لو عبره فاعلى الفصل بالامام المطلق وان  
كان الفصل لم افزع عن من الفصل بالمطلق والمصا وذلك لتلويح العرف الاول من الاطلاق وهو الفصل بالمطلق ولم يجد مخالفا في الاصول في هذا الشرط

مطلقاً على العمى



## المعرف نتائج

وَجِبَتْ عَلَى الْفَلَسْطِينِ  
الْبَيْتَانِ فِي مَقَرِّ  
الْمَشْرِقِ وَنَزَلَتْ  
أَخْلَافُهُمَا فِي الْوَادِعِ

فخر ابن علیؑ

من كلامه في النطق في  
الشيخ المشايخ

بالفنيبريا



معتبر لذلك هذا ولكن هذا الجواب يتم في إذا كان التشكيك ناشئاً عن غلبة الوجود فيحصل النادر كما العكس وما إذا نشأ عن غلبة الاستغناء ونشأ أو الشائع والناذر  
وجوداً وكان النادر مستقلاً عن الشائع فلا بد من أن لا يرد في بيان إلا أن يقال إذا كان التشكيك ناشئاً عن غلبة الشائع  
إلى أن صار بين العلم بنفسك عن النقل فلا مورد له حتى يحتاج إلى الجواب **واعلم** أن بعضاً من بعض الوقف في تعارض الحقيقة الخارجية والباطنية  
الراجح واختار المجازية مطعون بل جعل المطلق على التقييد إلا في غير جافى رجل واختار هنا أن جعل المطلق على الغير الشائع من باب التيقن مطعوناً بل أن  
المشقة والتعارض هنا ما يبلغ مبلغ المجاز المشهور وفيه من المشقة فهاض من أنما بلغت حداً تصير اللفظ عن إرادة الناظر بحيث يعتقد الخاطئ أنه  
فيحصل من باب لا يثبت إلا التيقن ويكون الجواز الراجح مقدماً على الحقيقة فلا يناسب لك اختيارنا التيقن هنا ولا التوقف في تعارض الجواز الراجح مع  
الموجود هنا ما بلغنا إلى ذلك الحد ولكن وصلت إلى بطلان المشهور وبان كمال الشبهة سبباً لتوقف السامع عند سماع اللفظ فهو لا يناسب لك بان  
المشقة هنا ما يبلغ مبلغ المجاز المشهور ولما أصل إلى رتبة الجواز المشكك فلم لا نقل باحالة الحقيقة لا نخرج مجزئاً من باب المجازية المرجحة لغير المسألة الحقيقة  
ولما تقول أنما شاذ في مبلغ رتبة الجواز المشكك فكيف تشكك ذلك فلا معنى للعمل من باب التيقن لذلك القائل على شيء من تلك الاستحالة أنه ويمكن أن يصيب  
الأبرار بأن لا يخرج المطلقات المشككة داهرين حقيقتين أحدهما حمل المطلق على معناه الحقيقي من دون إدعاء الحقيقة في الأقل بالناظر والآخر حملها على  
دعوى المحصر كما روى الأقل صحيح إلا أن الشائع والناذر معا وعلى الآخر لا يصح إلا بالشائع فلا بد أن الاعتراض وصلت إلى حد يصير سبباً لدعوى الصراخ  
وعلى التيقن من المطلق يستعمل في معناه الحقيقي ولا يقيد أصلاً ولا نقلاً التيقن إلا مثال الشائع وكفاية النادر مشكوك فحمل عليه من باب التيقن المشكك ولا يجازي  
ولا يرد شيء من الأبرار بل كان النادر نادراً لقلته الوجود لا لقلته الاستماع كما مشروا ولا يمكنه للارباب بمثل ما أجبنا من رتبة كمال النقل ذلك  
أن المفروض أنه يحمل مطعوناً على التيقن ولا مفصل ويمكن أن الجواب بوجه آخر وهو أن يقول أن أصل المشقة هنا الحد المجاز المشهور ولكن الأمر بين  
الحقيقة والمجاز للرجوع كما قلنا في الأبرار ولكن في ذلك الأمر بين الحقيقة والمجاز للرجوع على عتبة من أحد ما دون رتبة التيقن والحقيقة والآخر بين المجاز  
المباين والحقيقة كما لا صدقاً للنسبة إلى ذلك ما حصل الاتفاق عليه من نقد الحقيقة على المجاز للرجوع لما هو القوم الآخر وأما في الأول فالأمر  
عز في أضع بعد تبوؤة الجملة فلا يعلم أنه حصل التيقن لا في الحقيقة المتيقن الأخذ بالشائع ثم إن هذا الأبرار داهير وعليها إبقاء بنا حملنا في المطلق على الشائع  
باب التيقن لأن أن أصل المشقة إلى حد بين حدنا رتبة النادر فلم لا نقل أيضاً الحقيقة في المطلقات المشككة بطريق الإجمال التي نقول فيها تيقن  
الإرادة وأن وصل إلى ذلك الحد فيحصل الجهد بالآخر من باب التيقن والجواب بآخر فإن بعض جعل حمل المطلق على الشائع من باب العهد الخارجي  
أو لا أنه يتم في مثل الرجل كافي التكرار إلا أنه هو العهد الخارجي فيها وثاناً أنه يعتبر في العهد كونه قرينة على إرادة الفعل المبني لا كماله  
ويمكن جعله من باب العهد لأنه بمعنى ما أطلق على الأمر في الوقتة الخاصة بالذهن وهي هنا بمعنى أن العهد الذهني يتحقق بالفرض وحمل  
أهم منه ومن التكرار كما مر مع أنهم جعلوا العهد الذهني كالنكرة وهي أهم من المواقف والمشكك فالمطلق لله هنا العهد الذهني لأن النكرة أهم من المواقف والمشكك  
فالعهد الذهني هو جود المواقف كما يوجد المشكك فكيف يجعل الحمل على الشائع للعهد الذهني فثم ثمة فالتميز في وجه حمل المطلق على الشائع يظهر فيها  
دليل على لزوم الأثران بالناذر فيحمل على الشائع من باب التيقن والأصل جعل هذا الدليل على النقل والاستدراك والمجاز المشهور وجعل المشقة رتبة  
مفهمته كما نقول الخامس حصل التعارض فلا بد من الرجوع إلى المرجح وفيما الواجب بالناذر مع التمكن من الشائع فيحمل من باب التيقن بحكم حقيقة  
وأما على ذلك لقول فلا تخم بضعه بعد تبوؤة العهد صاعداً لأنه بعد الأثران بالناذر يشك في حقايقه المأمورية الواقعة لاحتمال إرادة المتكلم الكمال من  
هو من اللغة فيكون المأثرة مشكوكاً ولا يصح الحكم بالصدق والمفروض من العهد للزجر احتمالاً الحقيقة بخلاف سابقاً لا نقول للعهد السلك المأمورية الوافقة  
وانه الشائع لا غير فافهم في الوسيل السائل عن المعصوم بل غلطاً مطلقاً مشككاً عما وقع كان يقول وفيه الإنسان في غير ما جاب المعصوم بما نرى من سبعون

التفتن مطلقاً فيني  
فكسر طاقني

باب العبد المذنب  
الفرع الثاني  
الفرع الثالث



أصل في تشكيك التشكيك قد يحصل من غلبة الوجود وقد يحصل من غلبة الاستعلاء مع التعارض في تقديمهما وتجاه المرجح العرف وهو التشكيك من موانع ظهور اللفظة في الجمع أو عدمه من مقتضى شروط احتمالات أخرى إلا أن كما يباين هذه العرف فتبقى تلك القواطع والتشكيك فالأصل القاطع تنجيز

في التشكيك قد يحصل بغلبة الوجود

ولو ترك الاستعلاء عن العرف الشائع والتأديرة في حيز من حيز من باب التيقن ترك الاستعلاء لا يعيد العرف بالنسبة إلى غير الشائع في اللفظ  
في حيز من الشائع اجتماعه لا يحصل عند الشائع لولا أن الحكم من حيث هو جعل الجواب على من ياب التيقن فيجعل عند المسئول زيادة الحكم من حيث هو كون  
الواقع في الخارج العرف الشائع لا بد من الاستعلاء وحيث ترك علم العرف بالنسبة إلى المبدأ فيها حد من الأجزاء بالجملة وعدم مطابقة الجواب  
وقد لا يتقبل في ذلك فيجب ترك الاستعلاء في جهة لا خطأ الشارطة في الجملة على العرف في حيز من التشكيك قد يحصل من غلبة الاستعلاء  
يحصل من غلبة الوجود فاعلم أن أصل التعارض بين الغالبين إن كان ما هو عليه وجوداً أقل استعلاءً وما هو عليه استعلاءً أكثر وجوداً ففقد  
أي من الغالبين شكاً والحق أن استفادة بثبوت صفة لبعض أفراد الحكم وجودية كانت كالتعب أو عدمه كانت كالتعب أو كانت من غير لفظ المطلق  
بل من الخارج من الأجزاء كاستفادة موت الإنسان بالبلد لا أن الأجزاء من غير دخله للفظ المطلق فيجب ذلك الاستعلاء ما هو عليه وجوداً  
من الأفراد العرف كما لو فرضنا أن في البلد صنفين من الإنسان في ديار من ديار من استعلاء في الصنف الثاني مع أن الأقل له حظ وجوداً وعلماً من  
موت إنسان من البلد جلناه على الأقل وجوداً وما إذا حصل الاستعلاء من لفظ المطلق كما أجبرنا الحدان استعلاءً من هذا البلد ما في المتبادر ما هو عليه  
استعلاءً للواحد من اللفظ وبين الأقل وجوداً فالعطف بينهما بالتعارض الظن المستقيم غلبته الاستعلاء مع الظن النحوي المسيب غلبته الوجود ولا  
يعداها رجحان جانب الوجود وإذا كان المطلق متعلقاً للطلب كقولنا كرم إنساناً أو غنياً كذا كرم الإنسان لم يعد رجحان طرف الاستعلاء والرجحان  
هو العرف وظن أن جانب الاستعلاء هو عند العرف فالحاصل الاستعلاء متقرر في المقام أشكالا أن أحدهما انهما الوجه في اختلاف العلماء في تعارض العرف  
واللغة فيقبل فيه بتقدم الأول للاستعلاء وقبل تقديم الثاني لأصنافاً من الحوادث وقبل الوقوف مع اتفاقهم هنا على حل المطلق على الشائع على ما عرف من  
السبب مع أنه لا يوافق بين المشتبهين حتى يختلف أحدهما ويتفق على الآخر كما لا يمكن أن يقر من تقديم العرف من الاستعلاء ويمكن أن يقر من ذلك  
فيكون تقديم التشكيك أي الحكم بأن المطلق حين صدوره من الشائع كان مشككاً للاستعلاء وكذا تقدم القاطع بالحقا أن الحوادث إلى التشكيك  
كلام الشائع على القاطع أن التشكيك بالحصل كما قبل تقديم اللغة هناك لذلك وثأبنا أن كيف جعل المطلق على الحكم بتمتع مع أن المطلق العرف المسبب  
عن غلبة الاستعلاء مستقيم بآثار التشكيك المستلزم لاحتمال الزيادة الشارح المظن التشكيك وتحقيق الكلام أنك عرفت أن التشكيك قد يحصل من غلبة  
الوجود وقد يحصل من غلبة الاستعلاء ولا ريب في وجوب العشم الأول كبراهم كل من الغالبين من التشكيك ما مطلقاً من الوجود ومن المصنوع أو مطلقاً  
العلماء مشكوك لا ريب في أن المطلق في العلم الأول فيحتمل إلى الشائع ذوق في كلام المصنوع وفي الثاني لا ينصرف في الثالث أشكالا ولا يظهر فيه أن  
كان التشكيك لغلبة القاطع في الحكم بما إذا قطع بوجود التشكيك زماناً المصنوعاً داخل التشكيكات ذاتية غلبة القاطع كانت موجودة في الزمان  
أي في حيز التشكيك بالاعتبار قولنا **قلنا** أن تلك الغلبة معارضة بالحقا أن الحوادث قلنا أن الغلبة تكون ظاهراً مخفياً تقدم على أصالة  
ناظر الحوادث مع ما لم يجرى بان أصالة ناهي الحوادث لا محتمل كون التشكيك في الحوادث وإن كان المشكوك فيه تشكيكاً شاملاً من غلبة الاستعلاء في حيز من  
الاستعلاء المذكور في العلم الأول وهذا القسم التشكيك بنفسه قليل لا يمكن دعوى استقرار السابق هنا إذا لو حيزاً موقوف على الاستقرار الموقوف  
على وجود المستقر فيه جالاً وهو هنا في غاية الخلط بالحكم بأضرب تلك المطلقات فكلام الشائع من جهة وأصالة ناهي الحوادث في حيز من  
التعارض بل الغالب في هذا القسم استعمال اللفظ في الحكم واستعلاء العرف من القرائن الخارجية **قلنا** في المطلق العرف القول بأضرب المطلق في الشائع  
**قلنا** إطلاق كلامهم مضروب إلى المغير الشائع وهو أن كان شبه العرف لغلبة الوجود لا أنه لا أكثر إذا عرفت ذلك علمت السخر في وفاتهم هنا وحالهم في  
معارض العرف واللغة لأن خلافهم مقرر ومورد اقترانهم ليس إلا في المقولنا العرفية الشائبة عن غلبة الاستعلاء في اللغة العرف ولما لم يكن مناط حكمها على  
حقائق اللغة لا الاستعلاء المختلف في مقررنا وعدم ثبوتها في محل الكلام حيث ذهب لعظماء في ثبوت تقدم اللغة كون أصالة ناهي الحوادث في حيز من  
من المعارض بعض توقف لتصادم الدالين في ما لا يخالف ثم ما وافقهم هنا فأن كل كلامهم هنا المطلق الذي مشككاً لغلبة الوجود وكان المستقر  
فيه ثابتاً ومقبولاً عندهم فصاروا في مسألة وفاتية ضابطاً **قلنا** وجود التشكيك في المطلق من موانع ظهور اللفظ في الجمع إن كان اللفظ  
تاملاً لاقتضاء العمل على الجمع لكن التشكيك صار ما صار أو عدم التشكيك من مقتضى شروطه بأن يكون مقتضى اللفظ مع عدم عود من التشكيك  
لا اللفظ بنفسه في الأول إذا شك في القاطع والتشكيك قلنا الأصل القاطع لأن الشك في المانع والأصل عدمه وعلى الثاني لا ريب في أن  
الشك في وجوب مقتضى الأول أظهر مما الأول فلا الأصل لأنه إذا كان عدم عرض ذلك المعارض من مقتضى شروطه لكان اللازم على الواضع  
البر عند الوضع زيادة على الغاية إلى اللفظ والأصل عدمه وفيه أن هذا الأصل لا يمكن لأدليل على اعتبار عدم الضرب أو أخبار الاستعلاء في حيز من  
بثبوت كون بناء العقل عليه في ما ثابها فبناء العرف عليه لأن بناءهم على جعل العرفية ما نفع لا عدها من مقتضى شروطها ولذا في حيز من  
بيننا سدهم في قولنا أسددهم ولو لا ذلك لما فهمنا الشاقص أمّا ما ثابها لأن قول أهل اللغة أن هذا اللفظ موصوف لمذاور ذلك لكذا مقتضى عدم  
شئ آخر في وضع اللفظ ولا بد وأنزله في الاستعلاء أو أمّا ما ثابها فلا ريب في أن يكون واضعاً اللفظ مع ما لا يحظر عدم العرفية  
مع حيز أو شرطاً وما قبله الأمر من ذلك على الوجوب لكونه صادراً من العالي في غلبته لتسقوط ظاهره من الشك في القاطع والتشكيك حكمه بالقاطع  
لثبوت مقتضى عدم بثبوت المانع ولا صلة عدم وجود الغلبة وأصل الزعم الاقتضاء لها على فرض وجودها وإن بناء العرف على حل اللفظ على معناه  
ما لم يظهر العرفية لما نفعه وحصل من الفطن بأن بناءهم في المطلقا بغيره على ذلك الحاقاً بالاعتبار بل يقول استقرار في خصوص اللفظ المطلق بل على  
ذلك فإن بناءهم على حلها على معانيها الظاهرة ما لم يثبت التشكيك في حيز من حيز من حيز لا يوافق كما أن الاستقرار المذكور يقتضيه ما ذكرت

في تشكيك التشكيك قد يحصل من غلبة الوجود وقد يحصل من غلبة الاستعلاء مع التعارض في تقديمهما وتجاه المرجح العرف وهو التشكيك من موانع ظهور اللفظة في الجمع أو عدمه من مقتضى شروط احتمالات أخرى إلا أن كما يباين هذه العرف فتبقى تلك القواطع والتشكيك فالأصل القاطع تنجيز







المطبعة  
بمصر

41



فِي حُلِّ الْحُجَلِ عَلَى الْمَبْنِيِّ وَالْمُحَقَّقِ فِيهِ

فالمجلد

والله اعلم











اقوال  
المسلمين  
نفي

نَكْرُجُوا زَنَا خَيْرَ الْبَيْتِ أَغْرَفُوا فَا لَنَحْنُ وَوَعْدُ

وَأَمَّا زَيْنَبُ فَتَمَّتْ بِهِ بُيُوتَهُمْ فَجَعِلْتُمْ فِي تِلْكَ الْبُلْدَةِ لَعْنَةً

بعضی از آن

فوق الحجاب

وَمَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ رَأْيُ الْبَلِيغِ فِي هَذَا الْخَبَرِ إِذَا احْتَمَلْنَا أَنْ نَقُولَ  
تَكَلُّفُهُ نَهَاهُ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْخَبَرِ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ وَالْأَقْدَارَ  
عَلَى أَنْ يَصْلَحَ لَا يَصْدُقُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ كَانَ مَعَهُ  
بِعِزِّ اللَّهِ سَخَانُهُ وَمَعَالِي قَدْرُهُ  
لَا تَأْخُذُ الشَّخْصَ الْفِعْلُ فِي حَيْثُ  
مَنْ فِي حَقِّهِ الْكُفْرُ  
وَمَا فِي حَقِّهِ الْبَغْيُ  
هِيَ الشُّوْمُ وَالْأَمْرُ بِهَا النَّاسُ وَالْأَمْرُ بِهَا الشَّيْءُ كَمَا أَنَّ الْكُفْرَ وَالْبَغْيَ وَالْأَمْرَ بِهَا



اصول الاجماع

من هذه الامة على امرين... من هذه الامة على امرين... من هذه الامة على امرين...

الفصل الخامس في الاجماع

الاجماع على ما يطلق عليه... من هذه الامة على امرين... من هذه الامة على امرين...

من هذه الامة على امرين... من هذه الامة على امرين...

من هذه الامة على امرين... من هذه الامة على امرين...

من هذه الامة على امرين... من هذه الامة على امرين...

من هذه الامة على امرين... من هذه الامة على امرين...















ثم لو لم يحصل على احد الطرفين دليل الجواز قطعاً لم يثبتها ام ظاهراً او فقهاً في حق التبرع كما عن الشيخ ام طرح القولين قولان ما بينهما من بعض الاحكام يتخرج

المعطى وهو اللطف الذي لا يثبت منه منع المانع بل لا يتركى لدفع المانع كعبث الانبياء فان بعثهم لطفوا واما هو لدفع المانع وقد عرفت ان جرحه كمثل تركه  
ايضا في شرط وهو اللطف الذي يكون محققاً في الخارج مشروطاً بمقتضى المانع كطهارة الوعاء او انما القام به واما انتم اللطف الى هذين القسمين فانهم  
كثيراً ما يفترون بطلاناً فيكون ان يكون اظهر الحق بالنسبة الى غير المتبرعين والحياتية مشروطة بسلامة الصخر الكبري ولكن لو قلنا بلزوم اللطف بالنسبة الى المتبرع  
لزم خلاف اللطف بالنسبة الى المتبرعين اذ لو لم اخذوا الاحقاقين بحكم الجمعين لاصح لا بعدا لهما ان كان حقاً وسبباً لظهور ما وجب دليل خاص على كونه  
الجمع عليه هو الحق ودليل عام شامل له او لا حظاً قاعداً للطف والاول خلاف الموضع والثاني معقود والمثال لا ينفذ لان ما جعل سبباً لظهور الحق  
لا بد ان يكون ذا اثر في الاستدلال غير محقق عند النظر وانما يثبت بان احد من العلماء لم يخطئ بالكون اللطف سبباً لظهور الحق ولم يجعله سبباً لظهور  
فيلزم ما ذكرنا ان يتركب الحكم خلاف اللطف فان جعل الامر بهذا المنفعة سبباً لظهور الحق والاكتمال عليه فيجوز ان يستدل على صحة هذا الاجماع بان لا يكون  
حجة لهم عند حجة التبرع فانه لا شك ان عدداً من المعصومين على اتفاق العلماء منع عامة **وايزقنا** بان حجة ذلك قد انقضت بعد الاطلاع من غير علم  
فعدم اعتداد ذلك بالاتفاق مستلزم لعدم حجة التبرع مشروطاً باطلاع المعصومين ويكون التبرع مستباحاً عن رضا الوافق والاول مسلم ويحق لنا  
ثم لا احتمال كون التبرع لا جلالاً في **فان قلنا** ما ذكرنا في حقنا من جواز كون ان كان خالياً عن المعصوم فلم يلزم بمقتضى ما قد يكون  
تبرعاً بالمعصوم لاجل المانع فكذلك يمكن فقد الخلاف دليل على لزوم وجوده **قلنا** راجعاً الى المانع كعبث الانبياء لطفوا واما هو لدفع المانع وقد عرفت ان جرحه كمثل تركه  
لطفاً في جرحه مشروطاً بمقتضى المانع وهو ما طعنوا به على عدم اليقين في هذا الزمان للمانع **فان قلنا** في غاية في وجوبه عند مكان  
ظهور هذا الزمان قلنا اصل وجوده كاف في نظام العالم ومثل ذلك التمسك بعلم المترتب عليه وهو العالم او هو الاشياء والاشياء  
المعاد في صحتها مثلاً كما هو مقتضى الرواية هذا تمام الكلام بالقياس لما ذكرنا من استحسانا لظهور **واما الكلام** بالقياس الى ما عرفت  
عليه من الاجابة الثانية فانه على ان الزمان لا يخلو من حجة كان فلو لم يثبتوا شيئاً من نقصانهم لم يخلوا ذلك لا يخلو على  
الناس ووجهه فيقولون ان الرواية باطلانها التركيبية تدل على جواز رد الانعام من غير احتساب وجوب المانع من تمامه لا لكن الظاهر من قوله  
ولما عرفت وجود المانع فالرواية بالنسبة اليه مشكوك بها لتشكلها في الاجماله **وثانياً** استلزامه التمكن من منع موانعها فيجب  
الاختصاص بالمشكوك بها في المسئلة لا صوابها في الباقي والظن منها بان الجمع عليه حكم الله او يقتضي التمسك بها من باب التمسك  
بالاخذ بالحكم الفرع من حيث الوصف فيخرج عن محل التزاع **وثالثاً** الاشك في ان المؤمنين لا يصفون على شيء الا بعد اطلاعهم على دليل  
شرعي في زيادة اللطف لا يحصل الا لاجل ذلك التمسك بالشرع لبيان المانع اليهم من المعصومين فالاعتناء على النقصان في زيادة هو الشارع وبذلك لا يخلو  
عن نقصان الخلاف بينكم **وايضاً** ان الرواية لا تشمل حكم بتدليل المؤمنين بما كانوا قالوا لحدودهم ويؤمنون شيئاً والاخر جرحه عندنا  
على هذا القولين شيء من انبأه والنقصان منهم وورد في الرواية ما لو قال احدنا ان الصلوة لا تجوز في الاخر قل هو جرحه في الرواية فلو تضمن ذلك  
**وخامساً** ان الرواية لا تفيد دلالة بالنسبة الى المقام الثالث والرابع اما بالنسبة الى الرابع فضرورية ان احد من الامامة لو زاد او نقص شيئاً  
صحت عليه انما المؤمنون او نقصوا واما بالنسبة الى الثالث فالثانين لو قال بعضهم من زيادة شيء والنقصان الاخرين فمضاهم يصدق زائد  
المؤمنون او نقصوا لا يصدق باللام بعد التمسك ولا يصدق على المصنف لا يوقى دليل على صحة هذا الاجماع قوله تعالى انما اشهد بين اخيائكم ان الجمع عليه  
سبب في نظر الجمهور العلة كما يستقام من قوله الخرج من ام لا يخرج من كل منكم كذا يستقام من قوله فان الجمع عليه لا ريب فيه في هذا كل  
عليه لا ينافي قولنا ان الرواية ظاهرة اذ لم اخذ بالرواية الجمع عليها الاخر وثانياً اخبرنا واحد من جرحه في المقام وثالثاً انها تدل على  
حجية هذا الاجماع اذ بناءً على عدم حجية هذا الاجماع فيجب لاخذ بقوله هذا لان الجمع عليه لا يوجب هذا تمام الكلام مع الشيخ بالنسبة الى  
المقام الاول واما كالمنا على الثاني من المفاعلات فهو عليه في هذا المقام ما ورد في المقام السابق مضافاً الى القول بحجية التمسك  
قال لو لم يكن في جانبنا التمسك بكتاب وسنة مقطوع على وجوب الانباع وقال لو كان في الجانبين التمسك بالكتاب والسنن لكانت حجة الحق بالتمسك به  
المعظم بنفسه وبسيرة مع المعجزة والبرهان وانما يثبت بان هذا البرهان لا يقول بحجية التمسك بل يكون ما كاشف عن اواقع فنقول ان المعظم دليل  
على اعتبار هذا الاجماع وقول الشيخ في مقابلهم قولنا قد يثبت على حجة التمسك عدم حجية هذا الاجماع الذي هو عين المشقة فذهب الشيخ  
الى حجة رد عليه لا يفي بالشرع لقول بان له سنة مقطوع بها وهو قوله كان زاد في قوله هذا نادى لولا فاقته للنسبة المقطوعة قلنا كيف صار  
الرواية مقطوعة بالشيخ مع هذا ما لمعظم الى عدم الاعتناء واما كلامنا على المقام الثالث فهو ان مقتضى اللطف ما مبرر في الاعتناء والعمل  
مطابقاً للواقع وهو مطابقة العمل لروان خالفه الاعتناء وعلى المتقدمين يلزم خالف اللطف بالنسبة الى المتبرعين ما على الاول فقط واما على  
الثاني فلان كل من قال بلزوم الاستيعاب لا يجازي لزم ما فيها حكم بسقوط التكليف عند خفاء الاجازة وان وجد الماء لمعظمه في الماء  
فيدخل في العبادات بتلك الخالف في موضع من حيث العمل في هذا الاصل كما كان من حيث الاعتناء كاذب وهذا غير خلاف اللطف وكذا القول  
بلزوم الظاهر بالماء لا الاجزاء والافاق لا يحق من جهة جرحه في اظهر الحق الواقعي بالنسبة اليهم فيحقق لنا الشرح والعقل اما الاجزاء  
فلحكم العقول العاقل بلزوم الايمان بجميع الاحتمالات فيما استلزمه الواجب من الحكم وكان المشبهة محضاً وفيلهم الظاهر بالماء والاجزاء وشاكو اما الا  
فلقول لا ينفصل اليقين لا يثبت من مثله ومنه لا يثبت من صانته مشغولة اليقين بما هو مظهره لا يفتقر ذلك اليقين لا بالانبياء  
بالاحتمال كما ذكرنا واما كلامنا على الشيخ في المقام الرابع فلا يحتاج الى البيان بعد ما توافنا عليه في المفاعلات الثلاثة واما عبقها ما هو المختار

في وجه التبرع

في بيان حكمها

في بيان حكمها



عند انقضاء فلسفة سبطا وهو انك عرفت ان كان كون الاجتماع عند احد الابطال المفصلة والتحقوق لا يصح كون الاجتماع عندهم الا احدا لاخرين لان  
 احتمال الاول لا يمكن الا في زمن المعصوم وكذا لا يمكن الثاني الا في قرب زمان الغيبة كما في مثل ذلك لان منتهى ما كان شأن هذا الاحتمالين ذلك فلا  
 يحل الاجتماع المدعى من القضاة كالتسليم في حق الشيخ وابن مهران وادبر على شئ مما لا ان تلك الاجتماعات في كتبهم لا يجوز على المحصل والمقول والشهر  
 فان اردوا ان يجمعوا على المحصل مع الاحتمال الاول فلا يصح له ان يصح في حق من كان مكان اول الاحتمال لا سيما وان اردوا ان يجمعوا على  
 الثاني كما لا بد في البطلان او كل واحد من القضاة لا بد على جماعة كثيرة فكيف يمكن جعله على الثاني كما لا بد في حق الغيبة فانه لا بد ان يجمعوا على  
 مع الامة وهذا الاحتمالين فلا وجه لادبهم اذ كثرة النقل في حق كثر ما نقلت في حق الغيبة فانه لا بد ان يجمعوا على الثاني كما لا بد في حق الغيبة فانه لا بد ان يجمعوا على  
 عنها بل غلظ الاجتماع تدليس منهم بعد عدم القول بجملة الشهرة مع صراحة عنائهم في الاجتماع المحقق فلا بد من كون الاجتماع عند القضاة لا سيما وان اردوا ان يجمعوا على  
 الاجتماعات فان قلت لا يجوز الجمع على الثالث كما لا بد في الاستناد منهم من اشتراط الجمع في النسب الجاهل على طريقة القضاة مع انه قد سبق ان يحق الاجتماع  
 على الاحتمال الثالث لا يحتاج الى وجوب الحجة بل في الاشتراط انما هو احتمال الرابع لا من السوابق الثالث فقدرنا ما بينا من طريقة الثاني في الاجتماع علم  
 انه قد مضى عن اتفاق طائفة من الخواص على مسئلة من المسائل الشريفة بحيث يصير في ذلك الاتفاق كاشفا عن رضا المعصوم في نفس الامر والواقع  
 فربما يحصل من اتفاق اثنين ودعيا لم يحصل من ما بين طائفتين من الناس لا يشترط فيه الجواز ولا يضر في خروج المعلوم مثلا اذ علمنا ان اتباعه في حقه من صميم  
 وعوامهم ليس في حقهم في الفروع ولا علمهم الا على طبق رواية حنفية ودخلنا في سيرة جماعة حنفية طالبون للعلم ثم سئلنا اذ علمنا انهم من مسئلة فاجابوا  
 من رؤسهم الى حنفية ثم سئلنا الا من تلك المسئلة فاجابوا هكذا الى عشرة اوان بدا وانقص فحصل لنا القطع بالوجوب بان هذا راى في حقه غائبا  
 الباب انه قد حصل من عتق هذه لا يحصل من غيرين وبالجمل اتفاق جميع اهل الرحلة بانها مقلدة على امر قد كشف قطعنا على ذلك ان رجل يحقق هذا  
 في امثالنا شاعرا عن بن فلان فلكنا على معتقد زائدة ونجد مسلم وابن المثلث ونحوهم من الامثلة قطعنا مثلا بان هذا راى في حقهم ثم ان المقام كبعض  
 الشكوك والشبهة يتعلق بعضها بمكان الاجتماع وبعضها بمكان الاطلاع عليه وبعضها بعدم جبرها باسبابها وحملها فان حملها من  
 الشكوك في المقام الاول فان كان كذلك غالما يصح معتقدا الامام فلا حاجة الى الاجتماع وان لم نقل به فكيف يمكن العلم به بوجوه اسطر الاتفاق مع انه مستلزم  
 للقدرة العلم بمعتقد الامام في العلم بكل واحد من المعتقدين وهذا خرج العلم بان العلم لا يكون كذلك لكونه من جهة الجواب ولا بالتقصير في هذا الشبهة وادعى على الشكل  
 الاول وعبر عن حمله الاجتماع فان من يدعي ان كل متغير حادث اما ان يعلم بان العالم حادث اما ان علم فلا يحتاج الى كونه في كل من لا يدور فاهو جليلك  
 في جوابنا وثانينا بما حمل الكثرة في دفع هذا الاشكال من الشكل الاول وحاصلنا ان العلم والاجتماع كل منهما حاصل من دوا العلم فبما حصل الافراد ومن ترتيب  
 في قياس حصول العلم بالتفصيل في النتيجة العلم بنها الجمعية الى هذا القول حاصل ايضا وكذا علم حصوله في الشخص في امرنا العلم بخصوصية حاصل من العلم الاجمالي  
 في السابق العلم بالضرورة الى ان يشاهد منها الجهد والميل الى المنطق والصبيان هذا بالضرورة انك تعلم ان امر النبي لم يطبق على ان صلواته الطير اربع كانت  
 وان جميع الشبهة متفقون على حيلتها المتفرقة مع انك تعلم ان من خصائصهم مفصلة القول فمما قال ان هذا لا بد له وهو لا بد له في عدم امكان حصول العلم بجماع  
 لا يعلم عدم امكان نفس الاجتماع ومنها ان اتفاق الجاهل اما مستلزم الى دليل شرعي لم لا في الثاني لا يعتبر قطعنا على الاتكال مستلزم الى قطعي او ظني لا سبيل الى الاثر  
 اذا العادة قاضية بامتناع اجتماع كثير على عدول المرئ في اختلاف الفروع والاداء والطباع ولا الى الاول فالعادة قاضية بان لو كان مستندهم قطعنا بالكان  
 وليس غلب في نقل لا يخفى عن الاجتماع وهذا نافع لمتحا الاجتماع على الامر الظني سيما اذا كان في غاية الظهور الجاهل مع كون خبر معتبرة ومنع قطعنا العادة بنقل القطعي  
 بعد تحقق ما هو في حق الاجتماع وعلم من نقله لا يخفى عن الاجتماع لكمال القاطبة في تعدد الادلة وتفاوت مراتب القطع واما ما عكسوا به المقام الثاني فانه ان  
 من شئت من مشايق الارض مغايرتها لا يكون من جهة العلم من جهة اخرى من جهة العلم والجواب لا شبهة في مقابلة البطلان فاما الاشكال فانه انك تعلم ان من ذهب جميع  
 علماء الاسلام على وجوب الخصال والكثرة وهو ان من ذهب الى الشبهة حيلتها المتفرقة وسجل الجاهل مع حدة علمك باعبائهم فضلا عن اراهم مع ان من تبنى البطلان كما في تلك  
 المسئلة مستوجب تبنيتها النظر فكيف يمكن حصول العلم مع النظر الذي هو محل الكلام فان قلت ان امثال ذلك لا يكون الا من انظر في دواها او من يها قبلنا الى  
 وعلى في حجة الفكر من الجواب بالقول اس كثر من القول فيمنع مع اننا ضل ان اطباء العلم على ذلك ليس من جهة الاخبار المتواترة بل بمصادف في ذلك على  
 خبر واهم ترجمهم طبق على ان كل مقدار عشر مثقال من الخبز يفسد الصوم ان الدليل للفظ على امسا الاكل الصواب في الاكل المتماثل من الاكل والمتماثل  
 واهم ترجمهم مستوفى في حجة استيعوال طوفا ما لا يتوكل بمهم بغير العمل في ذلك من ان يقول كل لحم مع انه ليس مدلول مطا بقبها ولا يقبها ولا الاثر في حجة  
 لذلك انهم لا يوجبون الضل اعم من الحجة والتدبير البطلان وكذا خبر الملائكة انما كونه والمشي وبغيرها بل هو ابرار ووليس كل ذلك الا الاجتماع على ان الملائكة  
 في ذلك الحكم الحجة والعقل بغيرهم كل ذلك من اللفظ متعارفة وعناهم لا يفهم من الشارع بالجملة الصلوات للرجل وجوبه على المرأة وبغيرهم من قوله اخبرني بك  
 دون اعطى مضانا لان هذه الشهادة انما هي لو اعتبر في الاجتماع اتفاق الكل كالفاتحة والخاتمة من القضاة والشيوخ المتأخرين لا يعتبرون ذلك واما ما  
 في المقام الثالث فانه انما هو في حقنا عليك الكتاب تبنيا انا لكل شئ وان شاذ عن شئ في قوله لا نقدر قوله فبما سئلنا ان المعنى والمرجع هو الكتاب الشهرة  
 وفيه ان كون الكتاب غيبا انا لكل شئ وان شاذ عن شئ في قوله لا نقدر قوله فبما سئلنا ان المعنى والمرجع هو الكتاب الشهرة وفيه ان كون الكتاب غيبا انا  
 لا يتناقض تبنيا بغيره وانما الجمع عليه لا تنازع في حقه واما ما سئلنا بعض الفاضل من الخاتمة وهو موثقا انه يجوز الخطا على كل واحد من الجمع فكذلك على  
 الجمع وهذا عين الشهادة الموردة على التواتر والجواب بالمرجع بين الجميع وكل واحد من الاجتماعات في حصول الوثوق ومنها ان الاشياء اختلفت في

في بيان حجة حنفية في كونه

في بيان ما سئلنا في بعض المقامات من الخاتمة







في بيان الحكم  
في التركيب  
في الجمع

في بيان الحكم  
في التركيب  
في الجمع

في بيان الحكم  
في التركيب  
في الجمع

التي لو لم تكن متساوية لما لزم الأخذ من جهة المرفق والاعادة ومن هنا ظهر ان اجماع العقلاء على ان يكون دينا كاجماعهم مثلا على وجه  
عصاة الانام لا يجهل على المصطلح انما هو في ما لا يوافق العقل المتأقن من غير لحظة شيء اخر في غير اجماعات المدعى من غير ان يكون في مقام التبعات  
ومرابطا لظنون وكذا لا يجهل ان اجماع العقلاء على تجميع ما يقع عن ادوات جسد الشبهة على ان يكون في تلك المقامات من الموقوف  
الصحة **ضابطا** لاجماع ما يثبت وهو الاتفاق الكاشف على قول واحد كاجماع على وجوب غسل الثوب عن ارضاء ما لا يوجب له وجهه وامامه كونه  
الاتفاق الكاشف انما هو عن القولين وضاعدا للثاني في القول الثالث في مسألة او مسئلتين هو جديدهما في اجماع على او مسئلتين لا يوجد  
بينهما في مشتركة الكلام الا في الاخر وقد عرفت انهما على قسمين في مسألة **القسم الاول** يخص القول بين الاختصاص وجوب السجدة لقراءة  
الفرع في الصلوة وحرمة ما قاله القول بالاستحباب او الكراهة وموجب الحكم ان لا يكون في الاخر من ذلك لاجماع المركب منها قول بعض اصحاب الجيرة في قوله  
الحق وقول اخر يخرج منه القول بوجوبه احدا لقول خارج عنها خالف للاجماع المركب منها ان الاشتراك في الواحدة الواحدة فيها عيبا ممنوع من الرد على  
وجوب الرد مع الارش على قول اخر فالقول بالوجوب احدا ثالث خارج عنها خالف للاجماع المركب **القسم الثاني** في مسألة منها ان بعض  
قال بوجوب الغسل لوطي المدبر مطم وقال اخر من عدم وجوبه كك في القول بوجوبه في رجل دون المرأة خلق للاجماع المركب من غير احداث  
حكم لا يخرج عن الاولين كما كان كذلك في الامثلة السابقة بل الثالث هنا من ذلك في الاولين واخيرا كاحدا للقولين في بعض الافراد في القول  
الاخر في الاخر من ذلك القسم الاول ومنها ان للاصحاب في بعض النكاح لكل واحد من العتوق وقول اخر لبعضهم بعد في كل العتوقا خنيا والفتح  
في بعض العتوق دون بعض فرق للاجماع المركب كسابق من المثال ويقتضي هذا القسم قوله بالفضل ايضا ولا يخفى عليك في اجماع وهو المدبر في  
في المثالين ومن امثلة **القسم الثاني** في بعضهم بان المسلم لا يقبل بالذي ولا يبيع بيع الغاشق قول بعضهم بقوله ويبيعه بيع الغاشق  
فالقول بالفضل وعدم صحته بيع الغاشق والعكس فرق للاجماع المركب قول بالفضل ومنها قول بعض وجوب غسل المحرم ووجوب صلاتي الجمعة عنها  
وقول باستحباب الغسل ووجوب الصلوة تعتبر بالقول باستحباب الغسل والوجوب ليس في قول بالفضل وخرق للاجماع المركب ثم ان قد يجمع فرق  
الاجماع المركب مع القول بالفضل كسلسلة وطى التبريد والفتح بالعتوق وقد وجد الاول فقط كسلسلة الجيرة في ظهر الجمعة وقد يكون بالعكس كالقول المعاد  
للاجماعين البسيطين كما لو اجتمع على وجوب غسل الثوب في البول واجتمعوا على وجوب غسله من الروث فالقول بوجوب غسله من احدهما دون الآخر  
قول بالفضل وهو ظاهر اجماعا مركبا لان المناط في اجماع المركب خلاف الحكمين وهو مقتضى والحاصل ان المناط في خرق الاجماع المركب  
القول المقابل للقولين اعم من ان يكون بالنسبة في مسألة او مسئلتين ومناط القول بالفضل المقتضيل بين موارد الحكم اعم من كون تلك  
مقتضى الحكم او مخالفة الحكم فيصير كل اعم من الاخر من جهة ان **عرف** ذلك فاعلم ان خرق الاجماع المركب عند الاستحباب لا يجوز ما عند غيره الشيخ فلا بد  
الخرق بعد حصول العلم بدخول قول العقول في احد القولين خرج من قول العقول ما عند البعض فلا بد ان كان الثالث حاضرا في كون القائلين كلهم على  
وهو ثبوت اللطف لا يقر هذا ان الدليل ان لا يمان بالاشبهة في العلم الاول لا القسمة الاخرى لا يقر في الشيخ ولا من عدل انما يطبق في الشيخ  
فلان لو فرضنا ان هذا القسمة في منع التبريد بل من خلاف اللطف لان كل من القولين ككلمتين مخالفت للآخر وبكيفية ذلك الخلاف في انهما الحق واما  
بطريق من عدل من الخاصة فاختار القسمة كما لا بد من القطع بالخالفه كذا بل ان القطع بالموافقة لان الامام قائل باحدا لكلمتين فاختر القسمة  
ليست من القطع بالموافقة والخالفه معار لا دليل على لزوم اجتناب عن القطع بالخالفه في صفة القطع بالموافقة للادام لم يفتح عدم جواز خرق  
الاجماع المركب تلك الصلوة ان الاصل الجواز فان القول بان من اجماعا معار في تلك الصلوة لزوم اجتناب عن الخالفه ايضا ويجوز ان ما يستعمل  
والخالفه في قول احد القولين ككلمتين المطلقين فالعلم احدا سلوك هذا الطريق ملازم للفتح والفتور القطع بين التكافؤ بين الطريق الاخر  
ملازم اما للضرر فقط وللنفع فقط لا خارا لاخر فلا بد من ان شرع عدم جواز الخرق في مثل هذا اذا ثبتنا نجاسة القليل بل انما العذر  
بنصر وعجزه فيفسد القول في بيان النجاسات بالاجماع المركب فاعلم ان تكون النجاسة والطهارة لا يفرق بين الموارد واما عند العامة في  
منهم واقفون في عدل الجواز لبعضهم الا الجواز مظهر وفصل بين الجاهل والثالث في رفع شبهة متفقا عليه في الجواز والاحراز ومثل الاول  
اذا وطى المشتري البكر ثم وجد ما عيبا ففصل بين وطى الرد قبله في الارش فالقول بان مرد مجانا والمثاني في بيع النكاح ببعض الصلوة ففصل بين كل  
وقبل لا يبيعه شيئا منها فالقول بالبيع في قول ثالث كمرغ شبهة متفقا عليه بل هو موافق لكل من القولين في البعض وهذا القسمة جديدا لا  
المعشكوا بهما من العقل والفضل لا دلالة فيها على عدم جواز الخرق في صورة القسمة لما عرفت دلالة الدليل العقلي اى لاجماع على القطع بتجسده  
الخالف للاجماع فلان المسألة مختلفة بينهما فابن الاتفاق على نفي جواز الخرق واما الاية فظهر بها في سبيل كل المؤمنين وقوله واياه فظهر بها في الجمع  
**ضابطا** للقول بعد الفصل بين المسائلين لا يخرج من احوال ثلثا اما ان لا يعلم حكم منها فيما يخصه وان تفقوا على الحكم بعد الفصل وذلك كما في الكلام  
الاجتهاد في العلم بتعين فيها حكم بحيث اعتد عليه لاجماع بسيط ومركب كما لو لم يعلم حكم تركيبة السوقة فثبت في كونهما من اجل ما دل على جواز تركيبة  
التي لم يفرق بين التركيبين الباقي بعد ثبوت الاتفاق على عدم الفصل اما ان لم يعلم حكم تركيبة السوقة فثبت في كونهما من اجل ما دل على جواز تركيبة  
بينهما فان علم احد الطرفين حكم هو في مخالفة اعم على عدم الفصل كما ان علمنا من تركيبة السوقة فثبت في كونهما من اجل ما دل على جواز تركيبة  
وجهم العرف عموما لعمدة في حكم جيرة الخرق قال به في غيرهما من المسكنات ومن اجزاء علم مطلقا لا اتحادا لطريق في هذا الفصل كالمقاول والموثقه ايضا  
من ورتب العتوق في الخالفه من منع احدهما منع الاخر لا اتحادا لطريق في مسألة روج واجوان ولما راجع لاجل الامم ثلث اصل التركة كايضا من غير



ولا ريب في جواز اتفاق الفريقين بعد اختلافهما على تعديل القوانين بناء على طريقة القضاء والمناظرة والاعتدال وجواز انعكاس شرطه ووجهاً غيرهما ذلك سيما وأن جواز اتفاق الفريقين

ساجد

[illegible]

فما شئتوا القول  
بفتح القلوب

الافضل في الدنيا  
والاخلاص







[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

بالتوفيق  
منه الشكر  
والحجج  
والصحة







من القضاة على المحاكم  
المستوفى



**أصل في الكلام على السنة** ولما قلنا في أصله ما ذكره في المعنى وأصله أو تقويمه ولعل المراد من القول العام من مثل الكتب والأشياء ومن لفعل  
أعم من الترك والتخلف ما يحكي السنة والنسبة بينهما من وجهين ففعل السنة لا يحكي المعنى المستعمل في نقل الناس إلى الكمال في الفروع والمنقول إلى غيره لأحد أو كل واحد  
منها للأصل والنقل بعينه للعلمية ثم الجزاء الذي لا ينفك عنه وهو ما يعين العلم بسبب كثرة الخبرين بحيث يمنع نواهيهم على الكذب عادة استعملت الكثرة

أما من الظن بوقوعه زمانا فالناس من زعموا في الأولين من جملة الروايات الخارجية ثم اعلم أن الإجماع المنقول ليس عندنا وصف من خاص المناقل إنما هو وصف  
الفضل والتعجب وتعيين الكتب لاستدلالنا **الثالث** من الفوائد في أن الإجماع المنقول كالخبر ينقسم إلى مستند ورسول والاول الأصحح ومنه  
وصفها إلى صانها لاقتسام من علو السند غيره فكما تفاوت اعتبار الخبر حسب قوامها والمرتبة المذكورة كذا الإجماع المنقول ثم إن الإجماع المنقول هل يعتبر  
أومع العلم بأن ما نقله الغير قاله بالإجماع اللطيف المشتمل على الشئ والخبران للمصلحة صور **الأولى** المقطع بعينه الإجماع اللطيف عند الناقل ولا يثبت بحجته  
**الثانية** عكس ذلك أي المقطع بحجته **الثالثة** الشك في هذا الناقل لا يثبت في ما بين الصوتين اعتبارا بغيره إذا لم نقل ما علم بعد بحجته الإجماع  
اللطيف عند الأكثر فكما أدخل الإجماع الشئ وجب عليه فضيلة الخبرين والآنم التباين لكل إجماع أرغاه الشئ ويحتمل على الإجماع المصطلح عند لقائه  
ما لم يثبت الخبرين ولا لزوم التباين لكل إجماع أرغاه الشئ ويحتمل على الإجماع المصطلح عند لقائه ما لم يثبت الخبرين ولا لزوم التباين لكل إجماع أرغاه الشئ ويحتمل على الإجماع المصطلح عند لقائه  
نقله من لا يعتبر الإجماع اللطيف والإجماع الكد نظرون من غير مقتضى التحقيق بتقديم الأول إذا علم أن الإجماع المنقول ليس له ما يابا بوصفه لا يثبت حق  
في الأول ظاهر فدين بحجته الإجماع المنقول **الأول** حاله حرية العمل الظن خرج من قبل الواحد من الخبرين في الإجماع المنقول وفيه ان يخرج  
للإجماع المنقول من تحت ذلك الأصل سيجي بيان في بحث بحجته الظن **الثاني** أن الإجماع المنقول ليس له ما يابا بوصفه لا يثبت حق  
يخرج الواحد من منع كلية الكبر بحجته الظن وهو من اعظم أدلة الفقه على واحد **قلت** والمشكل أن كون الإجماع المنقول بالواحد حجة أصل  
أصله الأصح وكما من أصول لا يثبت بالواحد بل يحتاج بثبوتها المقاطع ولا فاع في المقام **قلت** نحن لو تمسك بحجته بخبر الواحد وسيجي أن بحجته الإجماع  
المنقول لأجل السبل إلى أربع أقسام فانتظر ضابطا **بطل** بحجته عدم العلم بالتحقق فاعلم أن عدم العلم بالتحقق لا يثبت بحجته المشكلة لأصله  
حدودها العلم بعدم الخلاف أو بانه تفحص من أصل العلم بعد الخلاف والتباين من الخبرين العلم لا دل قوله هذه المسئلة عام أعرف من غالفا  
أولم نجد من خلافها فالعلم ثلثي يفتقر إلى متين إذا العلم بعد الخلاف ما أن سهل المحذور ثلثي العلم بالاتفاق ولا يصلح له ذلك لا مكان كون  
العلم ناشيا عن كون بعض العلماء متوقفا في المسئلة ويعبر عن العلم الأول بقوله خلاف في المسئلة أو خلاف في خبرين لا يحتاج إلى علم أن عدم العلم بالتحقق  
أن صار مورد المصطلح بوصف بالحكم الشرعي من جهة والدليل على جهة الدليل على جهة الشهادة والجدوة وتضعيف الشهادة هنا هو الضعيف ثم  
الجواب بخلافه والوجه هنا المقام حيث يستلزم من الإجماع ما لا يمكن على كفاية الظن مظهر علمنا بأب العلم ومع ذلك كرهنا في المقام ما يقتضيه التوقف  
مع أن الظن الحاصل من هذا الخلاف ربما يكون أقوى من كثير من الظنون الحاصلة من الاحتياط استماتا إذا كان القائل في غاية الكثرة **الفصل الثاني**  
**ضابط السنة** السنة لغة الطرقة يقال سنة فلان ويراد بطريقه وقدرها منها المستحب اصطلاحا ما قاله قول المعصوم أو غيره أو غيره  
والظاهر أن مرادهم من القول لم من الكتاب أو الأمانة ومن لفعل أعم من الترك ثم إن بعضهم بهذا المذكور يكون خبره عادات وفيه توقف وتخلي أي تقدير  
فالحدث حقا اصطلاحا عن مكانه قول المعصوم أو غيره أو غيره من تركه يكون خبره عادات كما هو المشاء ومنه بطلان اعتدائها بالأخلاق هنا  
وقد سبق الحديث قول المعصوم أو مكانه قوله أو غيره أو غيره وهو اشتباه فان لفظ الحديث منقول عن معناه اللغوي الذي هو الخبر فانه والخبر مراد فان  
فان جعل المنقول الخبر كما به المذكور كان ذلك نقلا للكلية لا من حيث هذا النقل شائع ولو جعل المنقول الخبر ففعل المنقول لكان ذلك نقلا للفظ  
إلى ما ينه عن البيان غالبا قول المعصوم أو غيره أو غيره لا يستبعد أن النقل هو ما ذكرناه وعلى التقدير يكون النسبة بين السنة والحديث هو وجوب  
معلوم وأما الحديث القدسي فهو كلام الله تعالى على وجه الإجماع وهو ليس بمنصطح ولا حجة اصطلاحا فم حكمه المعصوم ذلك الحديث سنة لفظا حان  
قلنا لا علم ولا إجماع لا يظهر من بين القرآن وبينه فان القرآن ما أنزل منه ثم علم وجوبه لا يحتاج إلى علم أن نقل السنة إلى المعنى المصطلح بأب نقل المناسب  
لناسب الكمال لا يردون لكن لا شك في أن المنقول الخبر هو كل واحد من القول والفعل التقويم أصلا لا يمتنع من أن النقل وظهور كل العلم الأخير  
وعلى التقديرين النقل مطلقا من كلامهم الأخير وعلى التقديرين النقل مطلقا من كلامهم الأخير وعلى التقديرين النقل مطلقا من كلامهم الأخير وعلى التقديرين النقل مطلقا من كلامهم الأخير  
معتقوا القرآن المقتضى المقطع لم لا يابا المواتر فتدبر في بيان خبره جازع بعينه العلم بصحة وبغيره الإجماع يخرج خبر الواحد لا شك لا خبر كاشين  
أن جعلنا المأخذ الجماعه لا من المجمع فهو اللغة الضميمة يحصل بأشياء فلا يخرج ويقتضيه نفسه يخرج العلم من القرآن الخارجية وأما الداخلية فمؤلفها  
لا يقتصر بالإفادة النفسية وإنما يثبت بعلوم في الحقيقة كما لا عد ولا درجته ولا أدوية والخبر من الخلق من الذين ونحوها وأما الإفادة للعلم بالكتابة  
أول القرآن الداخلية والخارجية على امتثال أن يكون إفادة العلم لأجل الكثرة فقط لأجل القرآن الداخلية فقط ولأجل المركب الكثرة والداخلية أيضا  
في الداخلية والداخلية تلك مستسبغة والمقرن لا يشمل إلا الشئ الأول فيعكس لا أنه يقتضيه طرفا بالواحد المنقول من الشئ المقتضى للعلم بنفسه  
يجمع أنه واحد لا مواتر إلا أن يكون من شرطها المواتر كونه الخبرين كثرين في المفرد من المنفرد من هذا الباب أن فاد العلم بنفسه يخرج أو يقال أن  
أول العلم بنفسه مخرج ولكن في كل المذكور من المواتر في الأول **فصل** إجماعنا أن الكثرة شرط التحقيق في الخبرين من المعصوم قد يتحقق مع نقل  
في الشرط كما ذكرنا أن إجماعنا شرط التسمية فغيره من هذا الأصل لا يثبت حيثما يؤخذ خبره بالكثرة في التعريف لصحة التعريف على ما ذكرنا وأما الثاني فهو كاشين  
في خبره وأما الثالث فهو كاشين لا يثبت في العلم من القرآن الداخلية في خبره فمقتضى خبره جازع بعينه العلم بصحة وبغيره الإجماع يخرج العلم من القرآن الخارجية وأما الداخلية فمؤلفها  
ان يبق أن جازعنا على اقتسام مقتضى العادة في العلم بحيث لا يتخلف عادة ومقتضى عاداته على فاد العلم فلو أنما في الفعادة وقم لا يقتصر  
له عادة فتدبر وقد لا يقتصر المواتر هو خبره جازع يخرج قولهم على الكذب يكون مقتضا فاد العلم عادة فاذن الكثرة شرط التحقيق للمفهوم ومقتضى  
التسمية فصل الطرود العكس أن خلاصه جازعنا العلم أن الخبرين مطلقا في السواء وإحاطت بجلو الخبر لمراد فالتدبر مقتضى بالمواتر والأحاد ولكن

من خبره جازعنا العلم

في بيان السنة لغة

في تفسير الخبرين

في خبره جازعنا العلم



[illegible]



**العقوب بن عبد الله**

الغنى في معرفة



[illegible]

فما كان من ذلك







[illegible]



[illegible]

ہم نے



[illegible]

ادب و اساطیر و تاریخ



[illegible]



[illegible]







[illegible]







[illegible]

قبل القضاة  
الحاصل

زاد في سنة ١٢٠٠



لعلنا لا نبتدأ لعلنا لا نبتدأ  
 مقطوع وهو الا  
 مع عدم  
 الاخذ  
 وحقل  
 لعلنا لا نبتدأ  
 لعلنا لا نبتدأ

مجلس العلماء  
الاسلامیہ

فِي ثَلَاثِ الْيَوْمِ  
مِنْ الْأَمَلِ الْخَيْرِ

فصل الثانی فی المناقب

...

فمننا أقساما المقصود  
في الضرر



ولو سلمنا عدم الإجماع فقلنا انحرز العمل بالظن العباسي على كفايته والثالث منفي بتعاين الطبيب فتعين العمل بالظن المتبرأ من كل شيء كان الظن الذي لا يعتد به الاصل فحكم الظن الذي يقطع بتداعباده كالبهاق مجازا ولا يتعارض الظن المطلق كالحزب الذي هو هذا والشهر مع الظن الخاص كالتكاثر الجزر القطوع الستة فان كان الظن الشخصي في جواب الظن الخاص

تقدم بلانوي بواجب واضح ولا في شيء من الجائزين فكلنا والثالث من في الدلائل او في جانب الظن المتوافق قدم او لو لم يكن كذلك لم يعد

[illegible][illegible]

فے اقصاء الفسور







[illegible]

فِي بَيْتِ الْوَحْشِ  
أَمَّا الظَّنُّ  
غُلَّاقُهَا

والله اعلم  
او مطلقا او مطلقا  
كان الله عز وجل  
مشكوكا او موهوما

فمنها ما افساد  
المعجب بسقوط  
الشكيب







الفصل











هذا من وقوع بالاجماع المركب

بعد رجاءه بدو والاسم  
حجبه الملقب في الموضع  
الاصول وحجبه في الفرض  
خاصة ولما كان الاخير  
قد اتممتنا اتممتنا ف  
مخالفة الاصل ولم يمت  
تلك

1  
 2  
 3  
 4  
 5  
 6  
 7  
 8  
 9  
 10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525

٥٠

2  
 2  
 1  
 1  
 0  
 1

من اهل الفن في  
الاصول

فمنها من لم يزل في







لكن الحق المجرب وفاقا لا اكثر بل ادعى عليه لا جامع وذلك لان الظن مستلزم بالحق الفصح والواقع والظن لم يخالفه القطع عند هذه الفنون ثم ولا مانع من ان يكون الكتاب  
 على الوجهين وفاقا لا اكثر بل ادعى عليه لا جامع وذلك لان الظن مستلزم بالحق الفصح والواقع والظن لم يخالفه القطع عند هذه الفنون ثم ولا مانع من ان يكون الكتاب  
 على الوجهين وفاقا لا اكثر بل ادعى عليه لا جامع وذلك لان الظن مستلزم بالحق الفصح والواقع والظن لم يخالفه القطع عند هذه الفنون ثم ولا مانع من ان يكون الكتاب

في بيان اقسام الظن  
 في الموضوعات المستنبطة

قصد بهم هذه الفنون والاعتماد على الظن في ما لا يعلم بالحق الفصح والواقع والظن لم يخالفه القطع عند هذه الفنون ثم ولا مانع من ان يكون الكتاب  
 على الوجهين وفاقا لا اكثر بل ادعى عليه لا جامع وذلك لان الظن مستلزم بالحق الفصح والواقع والظن لم يخالفه القطع عند هذه الفنون ثم ولا مانع من ان يكون الكتاب  
 على الوجهين وفاقا لا اكثر بل ادعى عليه لا جامع وذلك لان الظن مستلزم بالحق الفصح والواقع والظن لم يخالفه القطع عند هذه الفنون ثم ولا مانع من ان يكون الكتاب

في بيان اقسام الظن  
 في الموضوعات المستنبطة















# للاصلين انهما امرية العامة والاصول في خصوص المقام ولا يلزم المخالفة القطعية في العمل بالاصل لقلة المشتمل اصل في الظن في المسائل الاعتقاد بوجه في جهة الظن في المسائل الاعتقاد بوجه في جهة

في مقابلة  
 في مقابلة

بذلك في مقامه وان قلنا ان الشك في صحة ذلك في التكاليف يمكن تاسيسه لاصل بطريق اخر ان يقال ان الشك في ان العالمين يجوز ان يتقلبوا يقولون بعد  
 لزوم الاجتهاد في التكاليف الثابتة والعقد المتين موجودا في العقول العاقلية كما ذكرنا في القطع بالاشغال يقتضيه القطع بالامتنان  
 ولا يلتزم على هذا الاصل بغير وجه اخر جدير به من كون المسئلة اصولية نظرا لما يقتضيه الاجماع على جواز الترجيح في المسائل الاصولية واما لو  
 كانت من المسائل الفرعية فلا يلتزم بالاجماع لعدم جواز الترجيح في المسائل الفرعية من ابن القدامي المتين في البين والتحقيق فاسهل لاصل ان يقال  
 لا يلزم في ثبوت التكاليف ولا في ان الاصل مقتضاه من التكاليف لا يوجب على الله تعالى الا بغير ذلك الاصل مقتضاه من العمل بالظن في التكاليف كما في المقام  
 بغير ثبوت التكاليف من الاجتهاد في العلم اما بما حكاه الله تعالى في الاصل كما في المقام بالاشغال في العمل بالظن في التكاليف كما في المقام بالاشغال في العمل بالظن في التكاليف  
 المتين وجعل العلم باحداهما بالوسط كالاصل ان قلنا بقطعية اعتبارهما كما هو الحق في الاجتهاد ولم يحصل العلم بالظن فلا بد من العمل  
 لذلك اخرج بين الاحتمالات خمسة العلم بالظن وهو العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح ثم العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 فهو مناف للقطع بثبوت التكاليف والوجه في هذا ما هو مستلزم للتجريح في المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 المستلزم من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 فان قلنا ان المسئلة فرعية والظن فيها جهة قلنا اننا وان سلمنا الصعوبة ان الكبر من جهة كون تلك المسائل مبنيان للفرع الكثرة مشاكلة  
 مباني للعلم والجهل ولا اجماع مركبة البين لذهاب جميع اصحاب الظن في المسائل الفرعية وهذا لا يحسم قاعدة الترجيح بل اخرج لوجه العلم  
 المتين في البين فان قلنا ان الشك في صحة ذلك في التكاليف يمكن تاسيسه لاصل بطريق اخر ان يقال ان الشك في ان العالمين يجوز ان يتقلبوا يقولون بعد  
 كان في جهل كان والجهل في شيء كان فالجهل في العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 الا انه كما هو المراد من قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 القول على ما في اهل العلم لا اله الا الله فان قلنا ان الاجتهاد في المسائل على كل العباد لازم لا خلاف ان الاجتهاد في المسائل على كل العباد لازم لا خلاف ان الاجتهاد في المسائل  
 فهو من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 البرهان العقلي في الاجتهاد في المسائل على كل العباد لازم لا خلاف ان الاجتهاد في المسائل على كل العباد لازم لا خلاف ان الاجتهاد في المسائل على كل العباد لازم لا خلاف ان الاجتهاد في المسائل  
 الان بعد الختم الاجماع المركبان كل من قال يلزم الاجتهاد في المسائل على كل العباد لازم لا خلاف ان الاجتهاد في المسائل على كل العباد لازم لا خلاف ان الاجتهاد في المسائل  
 في الواقع ثم لو حصل القطع بعدم الفصل فالحق مع المسئلة ولكن من ابن القدامي المتين في البين والتحقيق فاسهل لاصل ان يقال  
 والامر الاجتهاد على الكل منها اما بنفسه وبارادة الطريق من الفرع ان هو لا يمكن ان يكون من ادراك الطريق ولو بعد الارادة فضلا عن الاستنباط  
 وبالحمل بعضهم قال يلزم الاجتهاد على الكل وجعل الاجتهاد في المسائل على كل العباد لازم لا خلاف ان الاجتهاد في المسائل على كل العباد لازم لا خلاف ان الاجتهاد في المسائل  
 من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 ولكن يلزم عليه الرجوع والفتن لا في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة  
 المرجحات في نظره وانت حينئذ ان هذا التفسير موجب للاختلاف في العمل بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 بهذا الجهد ومنه العروة على بل الحق المرجح الاتباع في الناس على اربعة اشياء ثلاثة منها ما هو اجتهاد من لا يكون له شيء من الرتبة السابقة في الفرق  
 الاولى الاجتهاد على كل صفة على الاصل والتقليد على ما بين الاصل والاعتقاد في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة  
 جميع من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 المجتهد في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة  
 منها ان مقتضى ذلك اننا ان يكون على هذا الفرع من الاعتقاد في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة  
 العلم في كل مسألة من تلك المسائل لكل واحد من المتكلمين ولكن من مقتضى الحجج العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 في العلم واما لا يلزم للاختلاف في العمل بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 ام لا يكون موجبا للاختلاف في العمل بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 مقام الخطر ولكن الحكم ما ذكرنا من العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 اعتباره مع الشهادة الموثقة للوصف في العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 في جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 الظن في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة او من ينقل الى الاصل في المسئلة  
 بعد ما عرفت ما ذكره في الظن من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح من جهة اخرى ان العلم بالظن في التكاليف وهو مستلزم لتجريح المرجح  
 بالخصوص لا على قولين فالعظم من العاقلية والخاصة على الاول وجماعة على الثاني وهو لا ينافي اختلاف بعضهم على امر العمل به بقيد  
 وصفا وهو المستند ان يقول ابن ادرين بن زهره وابن قتيبة وبعضهم على الترجيح بقيد كما هو ظاهر العالمين بالترجيح من باب الوصف فقط الاولون  
 لا يقولون باعتبار من طريق الاجابة لئلا يلزم من باعينا بطريق الاجابة في قولهم هو لا يمتنع في الاول ان يكون الخبر الواحد

في مقابلة  
 في مقابلة















والدليل اختلاف التعم وان يمكن اخاد الناس منه شايخ

فصل الثانی  
در بیان

عليه تحية خيرة  
فمن السعداء  
إلى العبد  
الغني







































وَيَذَرُ عَلَى ذَلِكَ عَبْدُكَ هَؤُلَاءِ حُكْمُ الْعَوَالِمِ لِيَجْعَلَ الْأَقْدَامَ عَلَى الْإِبْطَالِ لَا الرَّحْمَانَ الْمُعْتَصِلَ وَالْمُؤَيَّدَ بِضَوْحِ الْمَلِكِ وَبِضَوْصِ الْأَحْيَاءِ تَارِيخُ

فَوَيْلٌ لِلنَّاسِ لِلْعِلَّةِ  
وَعَلَمٍ

[illegible]

فَمِنْ أَشْرَارِ الْخَلَائِفَةِ  
بُنِيَ عَلَى تَقْدِيرِ حُجَّتِهِ  
الْأَحْمَدِ عَلِيٍّ

الفاسق  
من أهل الجحيم  
وعلى من كان  
جانبه الفاسق



























# في بيان العدل المعبر في الشرع

من تابا لوصف ما على مذهبنا من باب التبعيد لم نجد عليه ليلا لاننا بغير التبعيد لا مستصفا الى الاجماع المنقول ولوسلنا الاضراف  
 ان المتبادر منها حجة النبوة الكفاية لوصف لا مطر ولوسلنا قلنا ان معارض مع الاجماع الكفاية للحقوق فيجوز هذا ارجح لا اعتصاما  
 بالشبهة والاحتمال والابان ومنها في المقام واستشهدوا بشبهتنا من ذلك فان الامة مطلقة لشمل جميع احوال خارج معلوم الفتق بالاجماع  
 وبقي الباقي وفيه ان لا ان هذا الامة بهذا الاطلاق كما لا ان في ان الاستدلال بالمتعبد للجل لا يرجع الى الجمع لكنه من ان لم يثبت  
 فانه يقول بوجوب الجمع وثابتا امر معارض مع قوله واستشهدوا بقوله هذا معكم وهذا ارجح لا اعتصاما بالشبهة والاحتمال والابان  
 والاضلع مع ان هذا مقتضى ذلك مطلق فيجوز المطلق عليه منها الاجماع والكثرة منها ما روي الصدوق عن علقمة بن قلفه او مضمونه ان قال **قوله للصادق**  
**اجزه عن يميني شهادة** ونحن لا نقبله لانه كل من كان على فطر الاسلام جازت شهادته **فعلنا** نقبل شهادة الحرف بالدين فقال له اهلقة لوم نقبل  
 شهادة المقرين بالدين في اقبلت شهادة الاشهاد الانبياء لانهم هم المعصومون في سائر الاحوال فيمن لم يره بينك وبينك يثبت بنا او شهد عليه بذلك  
 فهو من العدل والستر وشهادته مقبولة وان كان من بني بني نفسه فهو كفاية ظهور الاسلام مع عدم ظني الفتق وان كان فاسقا في الواقع فانما  
 دليل الرضا في صريح في ذلك **وفيما روي** ان السند ضعيف والوصف غير حاصل منه فوايهن يجرى **وقاينا** انما مطلقة لدلالةها على قبول شهادة من  
 لم يطر منه الذنب ولا يخطن عدم ذنبه من الذنب من يكون مع العاشر قويد ونها والاضاف السابقة معتبرة بصحة عدم روية الذنب مع العاشر كما  
 به قوله ولذا لا نرد على ذلك كله ان يكون سائر الجمع عيوبه ولا يثبت معرفته كونه سائر الجمع عيوبه من غير العاشر غير ممكن عادة فاذن لا بد من حمل المقام  
 على المعتد لان دلالة الاعتقاد في وثا الشاسلنا استدلالا بغيره وان دلالتها اقوى من سائر الاخبار اربعة لكن سائر الاجماع المنقول ومنها صحيح عن ابن الصناديق  
 من الاعتصام بالشبهة ومن اكثر ثبوتها من اعتصامها بالاصل ومن مطابقتها للكاتب من اعتصامها بالاجماع المنقول ومنها صحيح عن ابن الصناديق  
 في اربعة مثله على رجل الى ان قال اذا كان اربعة من المسلمين لا يعرفون بشهادة الزور اجيزت شهادتهم جميعا ان قال وعلى الوالي ان يجيز شهادة اربعة  
 ان يكونوا معروفين بالفتق وجعل لك انما ذلك بدينها على قبول شهادة من لم يعرف بالفتق وعدم قبول شهادة المرفوع بالفتق متى كان الفتق كذا  
 ام غيره وان كان مقتضى الفتق قبول شهادة المقرين بالكذب مطر وان كان معلوم الفتق كما يشهد بذلك اطلاق قوله لا يعرفون بشهادة الزور  
 الكذب لكن لا بد قبله بما ذكره من ان لا يردن الاجز في الفتق السابقة وانما هذا اربعة ومنها ما روي في شهادة الاعراب بالجماع من ان لا بأس بها اذا لم يرد  
 بصق ومنها غير ذلك والجواب هو الاجابة السابقة **ثم اعلم** اننا بعد ما قلنا بكفاية شهادة معلوم العدل وعدم كفاية ظهور الاسلام مع عدم  
 ظهور الفتق من العدل بالملكية الخاصة من العاشر كاف في الحكم بالعدل انما لا مقتضى الاصل ولا مقتضى الدليل نعم اذ لو كان لم يعطى الحقوق  
 والاحكام واختلال النظام لاجل ان ذلك الملكات قبله جها فضلا عن معلوم انضامه بالملكية فلا يبقى غاملا يعمل بقوله للمعلم بان في ملكه الا في حق  
 التذ فلابد من كفاية النظر عند من يعطى والخاص ان من علمنا بستره او ظنا بستره ان يحصل لنا العلم بالملكية او الظن المناغم للعلم بالظن  
 الشخصي الذي يبلغ الى جلالنا علم بالعلم ولكن من علقنا في حاصل من العاشر اربعة والظن الطبع من دون العلم الشخصي لمرور من مانع عندنا ومحصل  
 شئ من الظن الطبع من مانع عندنا ومحصل شئ من الظن الطبع اربعة فذلك هو خسر من ذلك لكان في الاظهر منها راما الثالثة  
 منها فوايه معتبر شرعا وان اقتضى الاصل عدمه لان الاصل في كل ظن عدم التحيز سبها ان هذا الظن من الظن في الموضوع الصريح وقد عرفنا ان الظن  
 في الموضوع الصريح ليس حجة ولكن مع ذلك يمكننا بحجة في المقام **الاول** العقل لفاط لان عدنا عتبا هذا الظن يستلزم تعطيل الحقوق  
 الاموال والذماء ويختل النظام ببيان الملازمة ان العاشر اما اختيارية واما اتفاقية لا سبيل للاول لان العاشر الامتثالية ليست لا الضر  
 والبشر احوال المسلمين **وقد قال الله** نعم ولا تجسوا وورد على حرة الجسس اخبار الكثرة مضانا الى اصله لانه حمل في السلم وقوله على  
 العتق فان مورد هذا الاصل ليس الا اذا شك في الصحة والعدم فضلا عن الظن بالعتق فعين الاجابة عن العاشر الاتفاقية ولا يثبت عدم حصول  
 العلم بالملكية ولا الظن المناغم بالعلم من تلك العاشر سبها ان العاشر الامتثالية لكن الواقع في الاغلب بين الناس ليس بالعاشر الاتفاقية  
 التي لا يحصل منها العلم ولا الظن القوي المناغم بالعلم بالملكية اللهم الا ان يدور نحو العاشر الا متبادر لا يثبت مسئلة للسر الحرج سبها بالسياسة الى الفتا  
 واجتهاد الثاني النقل الساطع وهو الايات والاحكام الكثيرة كقوله نعم واستشهدوا بدينكم فاعلم فان الظن من العلم هو العدل الاعتقادي وان  
 قلنا بوضع الاطراف للاموال النفس لا مرتبة ومعه لا يثبت كونه مظهر العدل والمقتضى لعدله وكقوله نعم واستشهدوا بدينكم فاعلم فان الظن من العلم هو العدل الاعتقادي وان  
 وذلك لان المخر من الكذب من يرضى بشهادة بعض مظهرين الملكية وكقوله في صحيفة ابن ابي عمير والدة لانه على ذلك كله بناء على كون المتبادر  
 من سائر هو الاعتقاد بستره وكقوله فيما سئل عن شهادة قاتل كاذب الجحيم غيرهم قال لا بأس بشهادتهم اذا كانوا خيرا الى غير ذلك من الاخبار ولما اربعة  
 من اوصافه ان يكون المانع من حصول الظن الشخصي هو العتق او الخراجية واما ان يكون هو العتبية او عينية او غلبة الفتق وعلى الاول لا ما تكون العينية  
 الخراجية سبها للظن بعد الملكية واما ان يكون سبها الحاصل للمشك الساطع فاه وعلى العتبية لا يثبت ذلك لانه لا اصل مضاف في حصول الظن بعد الملكية لا يثبت  
 قوله تعالى انكم فاسقون بناء على اجز لا يثبت كونه من الصوتين المذكورين وعلى التمكن من تلك العتبية لوجوب **الاول** العقل لفاط لان العتبية  
 الاحتمالية قد عرفت فقد عرفت ان العاشر امة اتفاقية لا يحصل منها غالبا الا الظن الطبع لا الشخصي ولا العلم فلو لم يثبت تلك العتبية لزم الاختلال في الشا  
 الايات والاحكام السابقة بغيره بغيره وقوله من تزوجوا **قل** ان الاذن مما ذكر من لزوم الاختلال عند الافتقار بالصواب في العتبية  
 هو لزوم الاعتقاد من الصواب السابقة في العتبية من الصواب السابقة الى تلك الصواب محتمل ان يكون هذا هو العدل المعبر بكونها

في العلم بالعدل  
 وعلى كل حال  
 في العلم بالعدل

في العلم بالعدل  
 في العلم بالعدل  
 في العلم بالعدل

مشيئة الملكة











# في اعتبار المرق وعده في العدة

او القطع بالسنة والملكه بمعنى ان القطع الطين من خلاف المروة حاصل لكن الطين الشخص موقوف لاجل وجوب المانع عنه الظن او القطع المحال  
 بالملكه او بالسنة كان الاول فالعدا للمعبره وخلاف المروة لا يفتح للمصل والادلة السابقة من الابان والاحتيا وان كان الثاني لو كان  
 القطع والظن الطين من خلاف المروة حاصل دون الشخص لا محل ملاحظة المعارض الحق ايقم اعتبار العدة اذا كان المعارض هو القطع او الظن  
 بالملكه ولو جوب للمعبره وانما اذا كان المعارض المانع من حصول الطين الشخص هو القطع والظن بالملكه او لا فالحق ايقم اعتبار العدة ولو جوب  
 المروة اذا امكن هذا الثاني المروة فادحا في حال وانما اذا كان قادرا في غير ذلك لاعتبار العدة له للشهين وعدم انصر الاختيار ومما يؤيد  
 ما ذكرنا من عدم منافاة خلاف المروة للعدا في بعض الصوامع والاول عند وجود بعض مبرر ومورد على اشتراط المروة وان كان شرطها  
 لو وجد غير ذلك لم يبعد عدم ورود الخبر مع الشرطية وعدم ورود الخبر كاشف عن عدم الاشتراط في الثاني فانه لا ينبغي ان كان مبررا في غير  
 وبكل الطعام ما يشا ويقوم عدم كونهما من اخص المروة في تلك الاثناء بطريق ملاحظة قوله تعالى حكاه عنهم ما لهذا الواسع في كل الطعام وبشيء في  
 الاشياء بناء على كون الواو خالصة فلهذا **الثالث** ان كتابه لصغيره مع كونهما معصية لا ينافي في العدة في خلاف المروة بطريق اوله لان  
 انما ينفق معصية بل كبيرة وان ملكه المصم بالاصول السابقة وقال باشتراط المروة فيه فانه من ان الاصل المعتبر هو عدم الاشتراط وان  
 ملكه بنه لغيره المصم في خلاف المروة في العدة وهو ينفق الطين والظن حجة قلنا **او** لا يمنع من هذا المعظم وثانيا منع اعتبار العدة  
 حصول الوصف منه بعد ملاحظة الاخبار والادلة على عدم الاشتراط ولا سيما بعد ملاحظة اعمدة ثانيا الاصل المعتبر هو عدم اشتراطهم  
 من الاصول السابقة **فان قلنا** ان من لا مروة له لا يوثق بغيره فلا يجوز الاستثناء عنه والصلوة بطلاننا نعم ان الملازمة في التحقيق فانه  
 يحصل الوثوق على من لا مروة له بحيث لا يفصل هذا الوثوق على ذي المروة نعم فيما انتهى الوثوق فحين موافقون معك **فان قلنا** ان صحة ابن  
 له ينفرد خا كذا بان الدلالة على ذلك كله ان يكون سائر الجميع عتوقه لا ريب ان كتابه خلاف المروة عتوقه لا يكون مناصبه سائر الجميع عتوقه  
 يكون عدلا قلنا **او** لا انما ان ربه من كون خلاف المروة صيا كونه من العتوق الشرع فاشترطه فذلك هذا عتوقه ولا ريب ان  
 من العتوق المرف والعادة فالصغر مسلمة لكن الكبر ممنوعا ولا دليل على ان كل عتوق خارج ولا عموم الرواية وان اشكل على الجمع المصالح  
 كل شيء محسب لنبأه من الرواية يستخرج العتوق الشرعي لا غير فابن الدليل على كونه كبره اعني قدح كل عتوقه من سيرة في تحقيق العدة في ما  
 سكتا له الرواية على كل عتوقه لكن لا دليل على لفظه ايقم لان المصالح اعني انما كان الغرض من الرواية حصر ما ذكره وليس من الرواية  
 سكتا له هو كما شاف من العدة لا من جميع الكواشف فلا يصح في الرواية من تلك الجهة ومن هنا يظهر بطلان توهم ان الحصر مستقاه من السكون في  
 معرض البيان ما عرفت من ان الغرض ان يبين ذكر جميع الكواشف فممكن ان يقال ان لفظه وان لم يكن في الرواية حصر ولو كان لمعرفة العدة الطريق  
 اسهل مما ذكر كان الا ان ذكرنا المراتب فلا تقتضي على تلك الطريقة كاشف عن عدم وجود كاشف من ذلك وانما اخفى الطريق في الثاني  
 فنقول ان لفظ من العتوق شرعي قوله ليجب عتوقه او ليعوبه هو ما ينفرد به من عتوقه الشرع والعلة بنبأه لا ريب ان خلاف المروة لو كان عتوقا في العدة بنبأه دون  
 والكتان الا ترى ان قوله في وجبة المرأة المعقودة في الخلوه صبي كنهنا في العلة بنبأه عتوقا في العدة بنبأه دون  
 اخر وهو ان خلاف المروة وان لم يكن عتوقا الا انه كاشف عن عدم كون هذا الشخص سائر العتوقه وقد دل الرواية على اشتراط عتوقه في العدة بنبأه دون  
 معك في تلك الصوامع وان ملكه المصم بما عرفت عن الكاظم من ان مروة لا يدين له من لا عقل له لا مروة له فان من البين ان من لا مروة  
 ليس يكافرو خارج من الذين فلا يدين له الرواية على ان تركب خلاف المروة ثم ولا ريب ان تهبت لا يفسد لاجل العتوق وصدور ما ينافي  
 العدة فيقول هذا الشخص من لا مروة له بالعرض وكل مروة له هو فاسق بمقتضى الرواية او يقول هذا الشخص الذي صد عنه خلاف المروة  
 لا عقل له وكل من لا عقل له لا مروة له هذا الشخص لا مروة له فكل من لا مروة له لا يدين له قلنا في جوابه ان المروة في تعريف العلم حبان عن عدم التمسك  
 كما عرفت ولا يدين له من حال الرواية عليه لعدم جوب الحقيقة المشرقة لهذا اللفظ بالنسبة الى المعنى المصطلح عند الفقهاء انما هو محل النزاع في اشتراطه في العدة  
 فتم بكون حقيقة مشرقة لم يكن حقيقة شرعية بل هو الحاصل ان لفظ من لفظ المروة في عرفنا المشرقة هو عدم التمسك بغيره كلام الامام سكتا له الطوق  
 في هذا المعنى الا ان الظهور في المعنى الاصطلاحي ايقم فممكن ان يكون الحلح على المعنى العرفي ارجح لان غالب كلام الشرع على طريق العرف العام لا على المصطلح  
 عندنا بغير خاصية بل بكونه على التبراج محصلا لا جبال وسقط الاستدلال لسلما الجميع لكن الرواية صريحة لا تصلح حجة لفقد الشهادة الملقون وان  
 ملكه المصم بما عرفت من ان من العتوق بنبأه لا ينفرد به من عتوقه الشرع فاشترطه فذلك هذا عتوقه ولا ريب ان خلاف المروة لو كان عتوقا في العدة بنبأه دون  
 خال لا عتوقه لا عتوقه لان العدة لا يجوز عتوقه بل هذا الخبر ينافي ما عرفت من ان عتوقه الشرع فاشترطه فذلك هذا عتوقه ولا ريب ان خلاف المروة لو كان عتوقا في العدة بنبأه دون  
 لان عتوقه لا عتوقه لان العدة لا يجوز عتوقه بل هذا الخبر ينافي ما عرفت من ان عتوقه الشرع فاشترطه فذلك هذا عتوقه ولا ريب ان خلاف المروة لو كان عتوقا في العدة بنبأه دون  
 وان ملكه المصم بما عرفت من ان من العتوق بنبأه لا ينفرد به من عتوقه الشرع فاشترطه فذلك هذا عتوقه ولا ريب ان خلاف المروة لو كان عتوقا في العدة بنبأه دون  
 وحيث اخبرنا قلنا ان هذه الرواية تفيد على ان كل واحد من الامور المذكورة في السابق يكون قد عتوقها من المروة ولما عتوقها فغير صانف للعدا له  
 المروة فيكون هذا عتوقا عليه لا عتوقا له فممكن ان الرواية صريحة في المقام **والرابع** ان من ترك الاستحجام فادح في العدة انما لا ولا كلام فيه يقع في  
 موضعنا الاول في ان ترك الاستحجام من غير عتوقه في العدة لاجتماعه في الاشكال وطحا الاشكال في ان المداومة عليه كما يقتضيه لم لا الحق لا لوجوه الاول  
 الاصلان السابقان من الموضوع والحكمه فممكن ان كان سائدا على عتوقه انما الثاني الشهادة الطيبة على ذلك لثالث اجل الاخبار والادلة

في نسخ المرق في العدة

او لا يخل في  
 عتوقه عتوقه  
 في نسخ المرق

في نسخ المرق في العدة



## في العذاب

في انبساطه  
 جبهته  
 العبد المذنب  
 احمد بن حنبل

اندرین خارج عن المعتمد



قلنا أو لا إذا التفتوه فما هو الذي يخصوا المكث الذي فلا يثبت إلا به على الحق وثاناً إذا التفتوه أرج بعض الوجوه السابقة فإن قلنا

ان كل مصنف كبيره وظل كبيره قاده اما الكثير من اصنافه اما الصغر فلا يخفى الا انهم قد علموا ان الدلالة على ان المصنف كمالا له في كل ما سئل عليه على ان القوة  
الناقلة له من انما في الصغر لا في النقص انما هو بالنسبة الى من يصفه قوله ولا ريب من بعضه ويخالف هو والله الاعظم فيكون معاصيه كلها كبيرة  
فلما انما ذكره من انما في النقص لا في النقص انما هو بالنسبة الى من يصفه قوله ولا ريب من بعضه ويخالف هو والله الاعظم فيكون معاصيه كلها كبيرة

الشيء ما لم يفسد عنها غير الكبر والالام منه لذلك الكلام ونحوه فلو لم اجنب الكبر غفلت جميع ذنوبه الى غير ذلك مضاعفا الى ان طرقتها العلماء والعقلاء  
ايهم كاشفة عن ذلك **محل** ان اطلاق اليكبر على الذنب المحض هو من باب اطلاق الكبر على الفهم مع بقاء اللفظ على معناه التلقوا وازالة المحض

من الخافض او يكون من استعمال اللفظ في الخصوصية وكذا الكلام في لفظ التسمية وعلا الثاني على اعادة الخصوصية من اللفظ هل هو من باب الحقيقة  
والجواز وعلى فرض الحقيقة هل يخص في المشهور بـ مثل فعلنا التسمية وعلى تقدير ذلك هل على فرض الحقيقة في الخصوصية من باب النقل والاشارة

مواضع الأدلة علمنا الأصل عدم استعمال اللفظ في الحقيقة والحقائق لكانت قطعاً باستعماله في الحقيقة كما يظهر من صحيح ابن أبي يعقوب وباجتياز الكتاب  
لأنه أوردته عليها التارة فلو لم يكن لفظاً لم يوجب ذلك وبرهان اللفظ مستعمل في الحقيقة وفي هذه المقامين الوجود الثاني بعد ما ثبت الاستعمال  
في الحقيقة

في الحق فالأصل أن يكون بطريق المجاز لا حقيقة لأصاحد هذا الوضع لكن التبادر العرفي في لسان أهل الشرح اعنا المنشئة في الخصوصية بقضيه كونه حقيقة فيها فالكبرى حقيقة والذنب المحض والكبرى الصغيرة الموضع الثالث بعد ما ثبت كونه حقيقة في الخصوصية عند المنشئة فالأصل لا خصوصاً عليه وعدم

[illegible]

الحقيقة الشرعية من ثبوتها في الاطراف الخلقية مستلزاما في معانيها الشرعية الموضوع الرابع بعدنا بابت الحقيقة فلا يصح عدم الفلاصا  
فالموافق للثبوت الى المحل اللغوي يكون للفظ مشترك بل مقتضى الدليل الاجتهاد انهم هو ذلك للقطع بانما اللفظ الكيرة في العرفان يثبتا ومنه  
في

فبعد بين الامر بنام بقره المقام من القول بحمله على المعنى الشرعي لغيره فاستدل بما دل على ان بعد ما قلنا بان مجرد الصغرة لا يقدح  
عند الله في الاصل بل عليها قاض حرام لا والكلام هنا يقع في مواضع ثلثة الاولى ان الاصل على الصغرة كبيرة ام لا لا اكثر من لا حيث ذكره الاول  
الثانية ان الاصل على الصغرة كبيرة ام لا لا اكثر من لا حيث ذكره الاول

[illegible]

مستأجر وإن بلغنا إلى حد الأصل كما لا يخفى فاذن لابد من حل الراتبين لما تكبنا به الأصل على الصفا كبره على حكم الجار لا أنها كجاء

ووضع الساق في الأرض من الأصابع حتى يابوا به هذا اللب مع عذوبة ما يولد عليه فياخذ بها من الأصابع  
وإذا يبصر وامن أن الأصابع لم يندب ولا يستغفر وهو حجة لا نرى بعيدا الظن بأن الأصابع معناه هوة لك والظن في الموضع المستند حجة ولكن  
لأن اللغويين لم يروا مطعون على أن الأصابع عبارة عن الدائمة والمداومة والشات على الشيء فبعد علمه فقط له بعد وضعه لغير الأصل بعد

شتر لا نسا ان للبلاد من الاموال والاعمال والمواظبة فيه مجاز لعدم التباعد وتبادل الخبرات والاشغال والامامة على ان يعطى الامر  
لك وان حكمه عن بعضه نقل ولا بد لك والاموال والمواظبة المذكورة عن خارجها ومع كونها ضعيفة لاحاطة بها <sup>الاصار</sup> محضت بالمرور والحاضر ولا بد من كون

لما وافق الزيد والزيد على الامامة على خلافها سألنا حصول الظن لكن حجة في مثل المقام الشؤن لان الدليل على حجة الظن في الموضوع المستند هو الدليل

[illegible]

لظاهر من قول القائل فلان باكل ولا يشبع انك دائما فبغير الحفاة بجملة بين الاول والثاني ولا يقيم الاستدلال الجاهل الاحتمال الاول ولا على  
تمثال الثاني وراجعا قوله عم لا كبيرة مع الاستغناء ولا صغيرة مع الاصغر فانما له انهما المثل للصغيرة وكبيرة على الاطلاق وعلى ان الكبيرة

ثم بالاستعانة بالصبر وشبهه لئلا الكيف الاصغر اذا لا يعقل قسم ثالث واذا كان الاصغر بعينه عدم القوية وتكون كانهما قبل التوبة كبرية  
لهن فدهوكون الكبيرة فادحة للعدا بالجمع والصبر بالعرض ولا يخفى ان مجتهد هذا الفرق غير واجب لمصلحة الياسانك وما تضمنه رواية

لأنه لا يقتضي بالعدالة هذا الاصلان فمعنى الاصلان كما سطر محتمل ان يكون المراد منه فعل الذنب مع المداورة على تركها لا العقبة

أما مخالفة الجامع القويين فظاهر والأهل المرفح يجهل أن يكون المراد منه فعل الذنب مع العزم عليه بنا وهو باطن مخالفة لفهم المرفح  
لأن يكون المراد به الأكارع على التوجه الواحد الصحيح عند تحلل التوبة والمخوف في هذا الاحتمال أن يبق بالقبضيل وهو أن لو توجب على الكلف

مع عبادة من نوع فاعلنا العصبية وكان متكاملا من كتاب الكل ومع ذلك ان تكلمنا في الاعلى كغيره فهو مصر على الذنب متصلة كانت الوفاة  
صلة ولما لم يمكن كان فلا يحد الاصل اذ لا ينصرف اليه بالجملة المناط في معنى الامر اعمال الصداق وهذه اما الاشكال بنوعها الاشكال

فی اطلاق الکبیر

الاصحاب العلم الذين هم  
الصفا والنفوس

كل من اعد الله له نصيبا



الكلاب في انحاء  
الكلاب الذئب  
الكلاب الذئب  
الكلاب الذئب  
الكلاب الذئب



الشيخ الكبار وفاضل  
الدين رشدي

فِي الْكِبَارِ فِي الْحِثِّ  
فِي الْعَمَلِ الْمَالِ

من هبة المصطفى  
في انسابه امير  
المؤمنين

المؤمن



















[illegible]



[illegible]



[illegible]



أصل في حجة العقل في إثبات ما حكم به العقل حكم به الشارع والمراد من كل ما حكم به العقل هو ما حكم به الشارع في متن الواقع وإن لم يجعل الله كذا حكماً إذا قلنا يجوز خلق الله تعالى من خلقه أو جعله من عباده  
لهذه الأصول بغير دليل ولم يثبت به دليل أول بين السطر أيضاً فإن كل هذه المراتب خارجة عن هذا النوع والمحق حجة العقل القاطع حتى في الموضع خلافه لا يخارجه من كونه من صفات الله  
جنب منع من الحجج بعد تسليم ذلك والذم والمؤيد الذم والعقائد في التبع ما كانت الاستقفا والمستقفا فيه صليان كلف الظلم أو تعييب كوجوب عقوبة الواجب متعللين كلف قضية  
أبنا فالأول قدر متيقن وليس له الثالث عشر لا سيما هنا جريان وثالث قولنا فاضلاً المذكور بان اتفاق المحققين والأخبار بين حجة كاشفة عن وجود دليل على الشيء  
عليه لا يردون بل استلزام العقلية بخلاف المذهب العقول في الواقع فاضلاً المذكور بان اتفاق المحققين والأخبار بين حجة كاشفة عن وجود دليل على الشيء  
مقتضى الأحكام المضاعفة كما  
لذا إن العقل ينفذ ما قطع به  
مستحقا الثواب العقاب  
في مرحلة الظاهر كما هو  
الغرض من الاستلزام  
فلازم العقل وجوبه العقل فلا بد من بيان ما يرد من أن كان دليل وجوب الشارع فإن كان لا يخفى بعد المعرفة فهو مقتضى الحاصل وإن كان قبلها  
ولا بد من الشك في ما  
هذا من اجتماع الأدلة  
وإن لم يكن العقل بهما  
الحاصل من العقلية  
بكن العقل بما أحصل  
الشيء حجة العقل على  
حجة العقل الشرعية  
هو الشيخ تقي الدين  
البيان أن يرد أو يثبت  
وإن كان حكم العقل  
دفع الضرر المقطوع فشرط  
والفرض هو كونه لا يمكن  
قطع العمل به إن لم يكن  
عندئذ بعد الاثبات  
وجوب حجة العقل  
وغيره والتطرق إلى الخرج  
والترتيب قد مر إن الحجج  
فاحشها والرفق ونحوه  
وكل فاحش مني عنها فلا  
الشرعية ينهي عن العقاب  
المكروه على المجرم  
لغيره من أفعاله  
العقوبات المذكورة في هذا الباب  
بهم بعد إثبات ذلك العقاب  
وإن لم يكن العقاب والاثبات  
وهو بان حجة العقل  
من الشارع لا العقل بكن الله  
ولذلك لا يرد أو يثبت  
كون أحكامه مقتضى  
وفي أدراك العقل للذم  
الظلم بجعل المنكر عطفاً  
تفسيره أو جعلناه عبثاً  
ما حكم العقل به فلو  
مساك الأخبار بغير دليل  
وما كان مقتضى حجة  
سواء ما علمه أن الظن  
الرسول إنما هو مقتضى  
بلاغة البشارة وحسن  
المعقولية فيها فيقول المؤمن  
وإن لا خفاء عن نفي حجة  
العقوبات من مقتضى الاستقفا  
في الاختيار لا اجتماعه  
منه انظر العقل في الماحول لا  
بعد بلغت على العظة يقتضي  
جمع من مقتضى كافي ولا يظهر



[illegible]



[illegible]











وهو تزيان القليل بالتعظيم بين الحسن فذاك والقبح فذا لوصف بك في الحسن انتفاء جهتها القبح والحق بطلان كونها بما لو جمع مدخلية العلم والجبر لا من مستلزم للشيء والقدرة  
لعل بقية العقل وبطلان كونها بما لوجوه بخلافها بالكلية مع عدم مدخلية العلم والجبر للقطع بحسن الصلة مثلا وان اختلفت زعمون بما يتعارض الحسن والقبح فبطلان الادب  
الكل وما عدا ذلك فهو محل التوقف يخرج عند المسلك الى طوارق غرائب الشرح ولو ثبت لا توقف في بطلان كونها ذاتية بغير لا يثبت العلم لان النسخ فاقع فالداعي لاختلاف حكم النسخ  
والمستوخ ان كان بغير الذات فبطلان انتفاء الشيء الواحد بانه الحسن والقبح والوجود بينهما او لاحدهما ثابت لم يلزم ولا من مثل الصدق المعاد الذي لا يجمع فيه الحسن والقبح انتفاء الثاني  
بذاتيهما ان كان مادة اجتماع الامر انتهى فخرج لان ما لا يبطا او كان احدهما وهذا الامر لا ينفك الا من لم يخالف لا يخرج عن المبدأ الامر والنهي اثر الحسن والقبح نتائج

الذين نسب إليهم ان الرأى هو الاحتمال الاول وذكرناهم باسمهم بيان ذلك الاحتمال الاول فلا يستقيم من كلهم صلاحيته في الاحتمال الاول فلا يثبت  
كلهم التركيب مع الرابع هذا ولكن لا يظهر فيه الفرق ما اوردوه من الحقايق السالحة المار تداني من جهة على الرأى من ان هذا بل بالصفات الثلاثة بقولهم يتبعه  
الحسن واليقين للصفة الداخلية في الماهية لمقتضى هذا الصلح لكونه مطابقا للواقع والاعتقاد على الخلاف والكذب فيكون كونه مخالفا للواقع  
اجتماع الصلح المتبع فيكونه ولا يجمع مع الضرر من موارضها القابل بالوجود والاعتقاد فيقول بيقينها بالوجود والغير للحكم وان كان كاعلم بالجدل  
الامر انما اشرنا له اذ عرفنا الفرق فاعلم ان المسئلة اثرت منها الخطئة والتقصير فاختلعا في هذا الامانة بهذا التصديق فيمكن المجتهد الخطاء  
لان كل ما اجتهد به فهو خطا وهو غير متبع لما التصديق في الحكم وافتقروا اذ ابدلوا جهتها بالحكم تابع لراى المجتهد فان قلت ان الشارع في الخطئة  
والتقصير كان في الحكم الواقي الا انه المنزلة لا يتبعه فانما في الفرقين على انه واحد لان جميع ما اطاعتين على انه نعم ارسلا وسوفا وانزل كتابا  
وانزل الى رسولنا حكاما وفيه للمشا من بين ما يلزم لهم ليس الاحكام واحدا في كل وقت وفي كل حال بل هو حكم واحد في كل وقت وفي كل حال  
بالنسبة الى هذا وان كان في الحكم الظاهري المعنوي فالاجماع منقاد على تقديره وان كل مجتهد يجتهد بجهته ويعمل بما اورد به فلا موزع لهذا النزاع لان من كان  
في الحكم الواقي فهو واحد فيقينا وان كان في الظاهر فهو عدة قطعا فلا معنى للنزاع في احكام حكم الله وعقده الا ان يجعل النزاع لفظيا جعل كلامه لفظا لا يفتد  
على الظاهر وكلام القائل بالاحتمال هو غير النزاع لفظيا وهو صيد عنهم قلنا النزاع معقوفان النزاع في تلك المسئلة في الخطئة والتقصير  
مسا في النزاع في مسئلة اخرى وهي ان الله في كل واقعة في النسبة الى العباد احكاما واحدا لا يختلف بل يختلف باختلاف الاعظام لم يفرق احكام متعددة باختلاف  
الاعظام باختلافها على قولين واكثر ومنشأ النزاع في تلك المسئلة اية النزاع في مسئلة اخرى على احكامه نعم فلابد من هذا النزاع لان من كان  
في هذا النزاع لا يشك انما يقول به الغير الحق ان يكون خيالا كما يدعيه لا شاعرة خطا الاول كل من قال بالثاني ما يخفى لا يقتضيه من القول بالاحكام حكم الله الملائم  
بالخطئة ومن قال بالثاني المشرع بمعنى ان المولد مختلفة في بعضها ذاتي وفي بعضها بالوصف للثاني وبمعناها بالوجود والاحتمالات انما لا يتواءم والخطئة  
ايها لان يقول بمقتضى العلم والجهل فاللزم عليه ان التباين في بعض الوقائع لا ينافي في بعضها لان من التصديق للزوم التباين لكن ذلك مما  
لم يعل به احد في القول بمقتضى الاجماع الكلي والالتزام لا يكتفي ولا يقبل بين الوقائع فهذا خارج عن طرقتنا العلماء ومن قال بالوقوف بمقتضى يمكن عند كون  
المصالح والمفاسد فانها وكونها بالوصف اللزم وكونها بالوجود والاعتقاد من القول بالخطئة اية الا اذا اختلفت عند علمه في العلم والجهل اية فيجعل  
في عند الخطئة ويجعل التصديق في عدة الحكم وعقده وكل من قال بالوجود والاعتقاد بالخطئة لا يفتد على العلم والجهل ان لا يتواءم والخطئة  
ايها وكل من قال بالوجود والاعتقاد بالخطئة لا يفتد على العلم والجهل ان لا يتواءم والخطئة اية الا اذا اختلفت عند علمه في العلم والجهل اية فيجعل  
او لا يشك انما يقول بمقتضى العلم والجهل فاللزم عليه ان التباين في بعض الوقائع لا ينافي في بعضها لان من التصديق للزوم التباين لكن ذلك مما  
لم يعل به احد في القول بمقتضى الاجماع الكلي والالتزام لا يكتفي ولا يقبل بين الوقائع فهذا خارج عن طرقتنا العلماء ومن قال بالوقوف بمقتضى يمكن عند كون  
المصالح والمفاسد فانها وكونها بالوصف اللزم وكونها بالوجود والاعتقاد من القول بالخطئة اية الا اذا اختلفت عند علمه في العلم والجهل اية فيجعل  
في عند الخطئة ويجعل التصديق في عدة الحكم وعقده وكل من قال بالوجود والاعتقاد بالخطئة لا يفتد على العلم والجهل ان لا يتواءم والخطئة  
ايها وكل من قال بالوجود والاعتقاد بالخطئة لا يفتد على العلم والجهل ان لا يتواءم والخطئة اية الا اذا اختلفت عند علمه في العلم والجهل اية فيجعل



فِي الْحُسْنِ وَالْفُجْ

فَالْأَمْرُ الْمُنْتَبِ  
عَلَى الْإِقْفَالِ

اعتبار







[illegible]

فَأَصْلُهَا شَيْءٌ



[illegible]















[illegible]



او على تركه العقل المختل فلا يحتل العقل بعد بلنا لاحتلال الارضية ومنه تأمل في قوله ثم كما عرفت من حيث هو لا فان جعلنا القول هو الذات بوصف التبليغ فالله لا يملك العقل  
ولا انما لا يلزم ولو قلنا المراد هنا الاجل خرجنا من الدلالة لان كون الزمان على المقسم وقوله ثم ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى من بينة والاولى بالمتنوع لعموم الابهة من دامن  
الكذب بالمفهوم اقول ولو جعلنا البينة لعم من مثل حكم العقل بالاصل الاول سقطت الدلالة وقوله ثم لا يكلف الله نفسا الا نفسها بنفسها ان العقل لا يملك عند الوحي قوله  
ثم لا يكلف الله نفسا الا نفسها بنفسها ان العقل لا يملك عند الوحي قوله ثم لا يكلف الله نفسا الا نفسها بنفسها ان العقل لا يملك عند الوحي قوله ثم لا يكلف الله نفسا الا نفسها بنفسها ان العقل لا يملك عند الوحي قوله

في الشرط على ان لا يملك العقل بعد بلنا لاحتلال الارضية ومنه تأمل في قوله ثم كما عرفت من حيث هو لا فان جعلنا القول هو الذات بوصف التبليغ فالله لا يملك العقل  
ولا انما لا يلزم ولو قلنا المراد هنا الاجل خرجنا من الدلالة لان كون الزمان على المقسم وقوله ثم ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى من بينة والاولى بالمتنوع لعموم الابهة من دامن  
الكذب بالمفهوم اقول ولو جعلنا البينة لعم من مثل حكم العقل بالاصل الاول سقطت الدلالة وقوله ثم لا يكلف الله نفسا الا نفسها بنفسها ان العقل لا يملك عند الوحي قوله  
ثم لا يكلف الله نفسا الا نفسها بنفسها ان العقل لا يملك عند الوحي قوله ثم لا يكلف الله نفسا الا نفسها بنفسها ان العقل لا يملك عند الوحي قوله ثم لا يكلف الله نفسا الا نفسها بنفسها ان العقل لا يملك عند الوحي قوله

منه



[illegible]



[illegible]



فصل اول



والنظير

انفاذ التفتيش

فی فنی فنی

فمن كان له من الدنيا

المجلد الثاني



الاجمال امكن قلبه معنا قال ان الشبهة بينهما وبين ملائمة التكليف عند عدم اليقين من وجه تفرقها ان فيها لا تفرق بينهما فيما تعارض فيه نفسا احدهما بارا والاخر بهي ومادة الاجتماع مانع  
فيه اذا تعارض فيه نفسا وبمعنى الرجحان المقدرة معنا والى ان التفرق بينهما في الدليلين مسئلة اصول لا يصلح فيها باحسانها مع عدم حصول الظن منها لكونها لا تفرق بينهما الاختصاصية والى منع  
انصرافها الى مضيق حكم احدهما بالوجه والاخر بالنسبة وعلى ثبات التناقض الظاهر بعد تحقق التوحيد خايبا لعدم وبناء العقلا موجه الشاع في عمل التذوق وان لم يكن معصوا اذا المطلوبية  
ثابته من اتفاق الامارين والمنع عن الترك منفسح حسب الظاهر من تعين تحقق الطلب في نفس فضل التذوق لظاهر بعد فهم مقدرة ثالثه وهو ان كل مطلوب وقوة وطول ظاهر ثم اصل  
اذا اصلنا في الشبهة الوجوبية بالتكليف اجمالا وذا لا كسر بين الاول والاكثر وكانا ارتباطين وكانا الشبهة مرادية وكانا تباها الاكثر قد رتبنا في الامثال فقبل فيه بالبراه

تفہیم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم



هو الأكثر أو الأمس

الامر فلا يتبين بتعلق  
الكلف بها في ضمان  
حتى يستعجلوا لا قتل  
فقد اذنبه وفي دفع  
مجهته بان الشك في  
المقتول وفي دفع لعائنه  
وليس الاستفصا منه  
وفي دفع سلامته عن  
المعاذ بمغاضة  
باستفصا عما لا امر له  
المشكوك ندم

والله اعلم بالصواب



[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من  
أهل البيت من



فہرست مضامین

لَوْ أَنَّ لِلنَّاسِ أَجْزَاءَ مَا يَدَّعُونَ

تأمل لزوج رفيع  
والخامل  
النفس

اختتام المقدسة



عالم الفناء

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

فی  
الضوء  
البدن

في الشك في  
الكتب











والبرية وانما اذا شكك في كون علي من الشرطية عبادة لم معاملة فغاية ما يحصل من قاعدة الاشتغاف في كون شرطا معاملة ولا يلزم من ذلك الجزئية  
لا يخفى وانما ان ذلك لا يلزم منها ان ذلك لا يخلو عن كلف اعطاه ودم لم ان يخرج من العبادة فان شخص غايته في جنسية وشرطية فان اصل البرية شرطية  
الشرطية كما مثلنا وقد يكون الاصل الجزئية كما لو فذ في المثال المذكور اعطاه الله من لشرط العبادة فان شخص غايته في جنسية وشرطية فان اصل  
الجزئية شرطية فان اصل البرية شرطية كما لو فذ في المثال المذكور اعطاه الله من لشرط العبادة فان شخص غايته في جنسية وشرطية فان اصل  
كيفية تركيبة علم ان يتوقف على مودا لا لا باقوت المحال الثاني كون الشق بالمثل الثالث للرجاء الشق الرابع كون سعة في اللبس الخامس الزيادة  
كونه من البقاء فان لم يوجب وجداك وبما لك عليك في الاول والثالث والخامس اجزاء والبقا في شرائط وقت عليه ما لله الشارع بالسلوة ومما افنا  
يتوقف على التوجه والتجوز والعبادة وكونا التجوز على التراب والوجه كما حاكم بجزئية الاولين وشرطية الاجزاء **المقام الثالث** فيما لو انما لا يلزم من  
والاكثر مع كون الاقل موجبا للاشتغال بقدره وان كان لا اكثر مطلوبا في الواقع هذا الاصل بعد العلم الاجمالي بالتكليف فالواقعة البرية او الاحتياط  
ان ههنا موضع الاول فيما اذا كان الدعا بين الاقل والاكثر ههنا ناسبا عن معارضه في الملبس اما صرحا او ما والاظهر ههنا البرية لا تنفاه المقتض  
للاحتياط وجوبا لمقتضى البرية اما الاول فلا ان المقتضى للاحتياط ان كان هو قاعدة الاشتغال فحينئذ من ان اردت للاشتغال بالنسبة الى الاقل  
ان التكليف في مقتضى الاحتياط وان اردت للاشتغال بالنسبة الى الاكثر والاول لا يلزم المقتضى الامر المرد بين الامرين فالا اشتغال برفع الاقل  
مشاور مع المختار ويجعل كون تكليف المختار لاكثر فيكون تكليف الغالب بغير الاكثر ويجعل كون تكليف المختار لاقل فيكون اشتغال في الكلف  
فخرج منه قاعدة الاشتغال بغير الشك انما هو بقاء التكليف في ارتفاع الاصل لبقاء لا نأقول لهذا التحصل العلم بكون المشارة مكلفا به هو

التي ينبغي أن تكون في الأصل مختلفة، بالنسبة للأجزاء، وفقد، يكون الأصل

۱۲ جناب محمد رضا خان



واما نحن فالا فقل بوجوبها معا ايضا بل بوجوب الواحد الجمل الواقف المستلزم للجمع من باب مقتضى اول ما يتكفل لاحد الفرض في مقام الوقت على المختار لا متى عليه  
للبرائة وعلى البرائة ان لا يمكن ولو مستلزم تحتها باخبار البرائة وانما الخبر في تناقض المضيق بالخبر عينه لا من وجوه ولا فرق فيما ذكر من حصول الشبهة من تناقض الدليلين او  
اجمال الدليل اصل ادعائنا بالتكليف بما لا يوافي الامر بين الاقل والاكثر الاستقلال بين في الشبهة المقتضية كما لو علم ان عليه فوائت لا يعلم كيفتها او عليه منها مائة

فَالْفَقْرُ وَالْجُبْنُ

[illegible]

پیشہ و تجارت کا کتب خانہ

عن الشيخ المصطفى بن أبي طالب







فطرح الامتياز

المصداق في  
الشبهات الضمنية  
المخفية في  
الكتاب والفتاوى

[illegible]



## الواجب الواقع

فیہما حکم التیاب



لشعر عیشہ بزمِ خاطرًا ماسبق نتائج

على الخلاف  
وقد ورد  
الراي

الحمد لله رب العالمين

فصل فی بیان احوال و سیرت



اصل اذا زاد الامر من غير الوجوب كانا الشبهة موضوعية ولا في اثرها بين المتباينين فان كانت الشبهة غير محتوية كونهما متباينين لا احاطة او مستغنى ولو لاجل الجواب  
 كمال الظلة او لكون الشبهة لعلها كالمعلم بين المتباينين حيث لا يتصل في جنبها واستقر حجة العقل على عدلها لغيرها لاجل الجواب عنها فقد انقضت في العتبه الاولى فان الحجاب  
 لا يضرها لعلها مضافا الى الاجماع وادلة العقل في القسم الثالث بغيرها لعلها لا يضر في الاخر استقر لعلها لبعض الاشخاص بعد كونها لبعض في اشخاص الكلفين متغيا با  
 نفيها في الاجماع

تتبع على علم الدليل الذي قد عرفنا الا انه لا يرد في الثاني ان الاقدام على المشكوك فيه عمل بما لا يعلم والعمل بما لا يعلم حرام لان العلم على حق  
 العمل بما لا يعلم وقدره بعد النظر في ما ذكرنا من الدليل بغير الاقدام على العمل بما لا يعلم لان الاقدام على المشكوك فيه ترجيحنا في الشبهة  
 على ما لا ريب فيه من جهة الاحتياط وهذا الترجيح حرام لقوله تعالى ما يربك الى ما لا ينبغي ان يخرجك من حياضك ولا احتياط لغيره من ذلك كما وقدره لانه لا ريب  
 بعد النظر في ما ذكرنا من الدليل على الاية فصرح بما استكت بطسنا لكوننا احتياطيا لا احتياطيا سعيه لاجل العلم بها فصرح بما استكت بها وهو كذا  
 من الادلة على الاية لارجح اخبار لزوم الوقف عند الشبهة المستلزم للاحتياط عند العمل كحديث التثنية المشهورة بين العامة والخاصة قال ابو عبد  
 الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حلال بين وحرام بين وشبهة بين ذلك فمن ترك الشبهة ونجى من الحرام ومن أخذ بالشبهة ارتكب الحرام وهذا من حيث لا يعلم  
 وكقولهم اذا جألكم ما تعاونوا فقولوا بغيره وادخلوا فيكم بالانفلاق فها هو بين عدم حرمته المشكوك فيه كما يكون معاوية والادلة الثانية فلا بد ان يقر بقوله  
 اذا جألكم ما تعاونوا فقولوا بغيره مضافا الى ان العلم من تلك الاية في الاحتياط في مقام الاقدام على ذلك هذا الذي على تمام المدعى وهو لزوم الاحتياط على وقوف  
 الا ان يثبت بالاجماع المركب ان يقول كل منا حقا في الاقدام احتياط في العمل اليقيني ولكن نقول على ذلك كماله ونقول نحن نثبت البرائة على علمنا من الادلة  
 ونتم العلم وهو ليس في الاقدام بالاجماع المركب لاجلنا اقول في لقوة حقيقة الاحتياط في الوقف عند الشبهة وانما هي من الحكمة مضافا الى ان الرواية دليلنا على علمنا  
 لان مقتضى لزوم الاحتياط في وقوفه عن معلوم فيكون ذلك خلاف قوله وادخلوا فيكم ما لا تعلمون فحينئذ الوقف مضافا الى ان العلم من تلك الاية في الاحتياط في مقام  
 تعليله الوقف ان دليل الرواية بان الشبهة لا تفسد ما كان في اليد من العلم بل هي توجب من العلم مضافا الى ان العلم من تلك الاية في الاحتياط في مقام  
 ثم اعلم ان ما ذكرنا من الوجوه البرائة في محمل الحرمة هل يشمل التوهم ام لا فهذا مشكوك في علمنا من الشبهة الثانية لان الاصل في التوهم الحرمة فقال في كتابنا الطهارة من  
 ان الجواز الاول من الجوازين اللذين احدهما ظاهر جلاله والاخر صريح في الام لا يكون لما ذكرنا في الخارج لو من غير ادوية الحق في الحكم لدور الاحكام مضافا  
 الاسماء والاكبر له فانه في الخارج حكم بظهور الجمل من العلم للاصل فيها وبغيره السبيل المرحوم صان الرواية في العمل بالاصلين عند فقدان المانع محلا  
 بهارة الجمل بان نجاسته يستلزم لزوم اجتنابه والاصل عدمه وبغيره كل شيء طاهر حتى تعلم انه قد ورد حرمة العلم بقوله تعالى علمت عليكم الميتة لان الميتة  
 لغير حقيقة ضمانه حرمة واحدة فقولنا ان هذا الجواز المذكور لا ينافي في الخارج بعد التمكن من بئس في الادلة في العلم ببتلك الاية ولهذا  
 المدعى نظر لان الميتة وان كانت لغة حقيقة في مطلق فاذ هو دونه الا ان المتبادر منه بتاخره في عرفنا من حيث هو ما هو حرمة ما هو دونه الميتة لان الميتة  
 فلا يصح التمسك في حرمة هذا الجواز بعد التمكن الشرعية ببتلك الاية لكونه لا ينافي كون لفظ الميتة في عرفنا من حيث هو ما هو حرمة ما هو دونه الميتة لان الميتة  
 في عرفنا الشارع في زمن الخلفاء ذلك ثم وصفا النسخ ببقية عند فتم الاشكال بالاية لعلها على المعنى اللغوي فانه ان قلنا بنبوت الحقيقة الشرعية فلا مشك  
 في بطلان الاستدلال ان قلنا بعد نبوت الحقيقة الشرعية فلا يتم الاستدلال به وان سلمنا ان الميتة لغة هو ما ذكرنا مستند وان الشرع كاللغة وذلك لان  
 الميتة مطلقا بشرط في جملة على المعنى اللغوي وقد عدوا كلام في موقوع حكم لغو الشرط الاول هنا معقود لا يضر في الميتة الى غير ذلك شرعا والحاصل ان الاية  
 محدودة بوجوه الاول ان ذلك ينبغي على كون الميتة لغة مطلقا ما هو حرمة ما هو دونه الميتة لان الميتة لغة هو ما ذكرنا مستند وان الشرع كاللغة وذلك لان  
 لكن في عرفنا من حيث هو ما هو حرمة ما هو دونه الميتة لان الميتة لغة هو ما ذكرنا مستند وان الشرع كاللغة وذلك لان الميتة لغة هو ما ذكرنا مستند وان الشرع كاللغة وذلك لان  
 يضرنا في الفهم الطاهر وهو ما يوافق الدليل الثالث ان الاية محدودة بوجوه الاول ان ذلك ينبغي على كون الميتة لغة مطلقا ما هو حرمة ما هو دونه الميتة لان الميتة لغة هو ما ذكرنا مستند وان الشرع كاللغة وذلك لان  
 الحرمة بوجوه اخر الاول ما يوافق الدليل الثالث ان الاية محدودة بوجوه الاول ان ذلك ينبغي على كون الميتة لغة مطلقا ما هو حرمة ما هو دونه الميتة لان الميتة لغة هو ما ذكرنا مستند وان الشرع كاللغة وذلك لان  
 ان الجواز العزل لما كان له اكثر مما يوجب كل واحد من شرعنا لعلها المشكوك في العلم بالاحتياط كقولهم ما يربك الى ما لا ينبغي ان يخرجك من حياضك ولا احتياط لغيره من ذلك كما وقدره لانه لا ريب  
 هذا التمسك من حيث هو ما هو حرمة ما هو دونه الميتة لان الميتة لغة هو ما ذكرنا مستند وان الشرع كاللغة وذلك لان الميتة لغة هو ما ذكرنا مستند وان الشرع كاللغة وذلك لان  
 ترسخ الحرمة الشرعية فلا بد من المقدمة كون الاصل الحلية فان قلت ان تمامية الاستدلال بالاية مزعج هو ما هو حرمة ما هو دونه الميتة لان الميتة لغة هو ما ذكرنا مستند وان الشرع كاللغة وذلك لان  
 وهو ان المنفعة التي خلق الاشياء لاستيفائها ان كانت هي المحرم فالمطامير وان كانت هي البعض من المنافع المعين عندنا فوخلو الفرض وان كانت  
 هي البعض المعين عندنا نعم الغير المعين عندنا فوخلو الفرض وان كانت هي البعض من المنافع المعين عندنا فوخلو الفرض وان كانت هي البعض من المنافع المعين عندنا فوخلو الفرض وان كانت  
 عند الله غير معين عندنا ومع ذلك لا ينافي مقام الامتثال لان المنافع اختيارية وضرورية والضرورية منها لا دخل لها بالعلم والجهل في ترتيبها اصلا نعم الاحتياط  
 منها كما ذكرت من توقفها مستقيما على العلم مع كون العلم معقولا لكن المراد من الاية المنافع القدرية في كل شيء للعبا فلا منافاة لما ذكرنا مع امتثالنا انه  
 لا يوفقنا ثبات العلم على اقامة الاية العرفية لما ذكرنا في دليلنا على العلم مع كون العلم معقولا لكن المراد من الاية المنافع القدرية في كل شيء للعبا فلا منافاة لما ذكرنا مع امتثالنا انه  
 فلا بد من وجوب منفعة في الشيء وان لم يعلمها بحسبها فان لم تعلم تلك المنفعة فحسبها لان الحكم بالمنفعة جازيا وان علمنا تفصيلا بمنفعة فان كانت متحققة  
 تلك المنفعة فلا بد من ابحاثها لغير عدم وجودها وان كانت متحققة وكان بعضها اظهر من غيرها فوخلو الفرض وان كانت هي البعض من المنافع المعين عندنا فوخلو الفرض وان كانت  
 وان كان لكل مساويا لم يكن في البين اظهرها لكل صياح ولا ريب ان المنفعة الظاهرة في الجواز هي كل شيء معصية ذلك هو المحل في حرج ما خرج وبقي ما يخرج  
 انصافا لاصل الحكم هو الاباحة والوجوب الاربعة المذكورة ايضا لانها اصل الحرمة محدودة وشرعها ما الشريعة فلان حجةها اقامة الوصف هو غير حاصل بعد ذلك  
 الاية فان قلت لا ريب في الاحتياط لعلها مضافا الى ان العلم من تلك الاية في الاحتياط في مقام تعليله الوقف ان دليل الرواية بان الشبهة لا تفسد ما كان في اليد من العلم بل هي توجب من العلم مضافا الى ان العلم من تلك الاية في الاحتياط في مقام  
 فلا نعلم المستصحب ان كان هو الحرمة العرضية فقد انقضت بالتكليف بقينا وان كان هو الحرمة الذاتية فمن الاول كان مستكورا فلا يوجب الاحتياط  
 مضافا الى انه بعد حكمة الاية نحن نقضنا اليقين باليقين فضع تسليم حرمته الاستصحابا بقوله تعالى من جاء الدليل الوارد وهو لا ينافي في المسئلة

فمن كان في الشبهة بين المتباينين في موضوعي فليوقف عند الشبهة في بيان الحق



॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الامشيا للموجوده

وہی ہے جو اس کے لئے ہے

في الثامن من ايلول



واما الصفة فبما فيها الاصل فبما يمكن فيه الاحتياط كما هو مع قضاها لهما في سندها وتم دلائلها عن معارضة اختيار الاحتمال في مثلها عن غيره واما الرابع فبما فيه الاستصحاب وقاعدة  
الاشتغال والادلة العقلية واختيار الاحتياط وخصه بحدوث التثنية المرفوعة من الخاص والعام لاجل التيقن وحرام تبين وشبهها بين ذلك فمن ترك التثنية بجنى من الحرام ومن  
اخذا التثنية او ترك الحرام او ترك الاحتياط لا ينعقد ولا يمكن حمل الجمع على الحقيقة على العمد ومنها وخارجيا ولا على الامتناع الحقيقة ان لا مورد له فلا بد من حملها على الجنس المقدر فيكون

في التثنية المحصنة

الذي وجبه انه محتمل ان لا يكون تكليفه سوا ارتكبه فعدم تدبيره بجوابه محتمل جواز ارتكابه بحدوث الاحتياط في نفسه كان يخلط احدا لا يثبت بالآخر وبشر فانه  
مما يتبع ويحتمل وجوب القرعة وجوبها شرعا لا يقتضي احتياطه بستانم القضاة ان ترك الجمع لم يرد الاحتياط بل اذا اراد الاحتياط وجب الاحتياط وجب وجوب  
الاحتياط من تدبيره وجب الاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط  
الاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط والاحتياط بالاحتياط  
ولا يمكن هو الحرام الواقع في حكمه بغيره وان كان الاحتياط كان واجبا شرعا وتركه فلو تركه بترك الاحتياط كان هذا التثنية ايقان كان  
عقابه خرجت لوارتكب الجميع تدبيره بوجوبه بعد الارتكاز ولو ارتكبه الجميع مرة كان عقابه اشد من ارتكابه مرة واحدة ان هذه الاحتمالات الستة انما كانت  
من جهة الحكم التكليفي واما من جهة الحكم الوضعي فترتب الاثر من التثنية او التثنية من فعله فافق بعد ما حصل الكشف باستصحاب التيقن او مال التيقن كان حاشا  
او كان جازها ان لا يظن ذلك الا في النظر والاحتمال الاخر وما سواها اما الاول فلا نقابل به ولو وجدنا كان يقول به لعدم المتصفح لستع لزم الا  
فان التثنية في وجوده وهو الاجماع على صدق التثنية في الجملة والادلة العقلية كقول الجنب عن الجنب ولا تصرف في مال الغير فانها حاشا عدم  
الارتكاز في هذه بطلان المخرج سواء قلنا بانصر اللفظ الى فعل الامر او الى المعلوم بالتفصيل او الى المعلوم ولو اجازنا اول المعلوم في الجملة وان كان  
يقوله لوجوبه من الاحتياط فانه يتبين ان المانع قوله كل شيء فكل شيء حرام فهو حلال لك حتى تعرف الحرام بعينه قلنا هذا ارد عليك لا  
واما الثاني فلو جاز الاول فلو جاز الاحتياط الاول من الاجماع والثاني هو ما شره الاول بيقين من الادلة العقلية بناء على التحقيق من فضلها  
الى المعلوم الا من الاجمال والتفصيل والثالث قوله حلال بين وحرام بينا فان قلنا ان تلك الرواية معارضة بقوله كل شيء حلال حتى يعلم انه حرام  
بعينه قلنا ان المتعارضين متباينان لفظيا المحصنة وغير المحصنة فقول يجب الاحتياط لرواية الاول سواء كان ملاخضا للمعارضين قبل التحقيق  
والاخراج او بعده اشاع على الاول فلا عقابا بل الامتصاص على الثاني فلا روية الا في الاول بعد اخرج التثنية التثنية المحصنة للاجماع على عدم  
التصرف عنها خاصة بخلاف الاخر فانه حاشا المطلق مقدم على العالم واما الثاني والثالث فلا نقابل به ولو وجدنا كان يقول به لعدم المتصفح لستع لزم الا  
الا قوله في كل امر مشكل وضوح الرواية الواردة في قطع غم الاول بدفع اوله لا ينافي الاشكال في المقام فان قلنا فانما هو بيان ان قلنا هو  
في الموضوع الخارجية كبر في احكام الخواص وتباينها من ضعف الاجابة في المقام وان كان في غيره لاجبا بغيره لو حصل القطع بصدا لزم من ترك  
العلماء في الموارد الخاصة كان جاز للضعف لكن تتكلم في الموارد الخاصة لا بعد القطع بالصدق وثالثا بانه معارض مع اختيار الاحتياط وهو مرجح  
لكثرة معتقدي الثاني ايقان مدفع بالوجوب الاخرين في الاول مضاعفا الى عدم عموقه فالتقدم يحتاج الى التليل فان قلنا ان الاول الثاني  
في الاول غير وارد على تلك الرواية لان تلك الرواية اخضر لاجبا الاحتياط في فعلها فكيف تقول ان الوجوب الاخرين لاجبا بغيره ايقان يعرف من الثاني  
هذه الوجوب لاجبا قلنا العلم قد تقدم على الخاص كبر مقتضا او ما فشا الرابع فلو جاز الاول اصله لان هذا التثنية باطل في وجوبه  
هنا لكنه يقول ان المكلف هو الاحتياط من الفعل الكلي من الحرام ويحتمل كون المكلف بخصوص الحرام الواقع ولا يثبت الاحتياط بتفصيل الثاني الثاني ايقان  
التصرف عن الفعل الكلي من الحرام ليشك ببقاء الامر بالتصرف وازدقاعة فيستصحب الامر بالتصرف الثاني الثاني ايقان لا يثبت الاحتياط في مال الغير  
بغيره الى نفس الامر او الى المعلوم من الاجمال او الى المعلوم بالتفصيل او الى المعلوم باليقين فبما في هذه المعلوم بغيره لا  
مقتضا في التكليف هنا واما هو لا يقول به التثنية لان يكون دليله على التكليف هنا فحاشا لا دليل اللفظ الرابع خذا التثنية وهو حلال حاله  
وحرام بينه وجزلا لا شك بتلك الرواية يحتاج الى تبين مقدمه وهي ان الجمع المحل لاطلاعات حسة العوا لا تستغنى كاكم العلماء والعهد الخادج كاكم  
هو لا الرجال والعهد الذهن كقولك اكرم القوم الا لاجبا اذا ركن رجلا لا يترك من هذا القليل قوله نعم الا المستغنيين من الرجال الا اورد من المستغنيين  
الجمع المنكر وجب الجمع كقولك ان لا تزوج الثيبا بالادبكار وقوله نعم الرجال تعاقون على النساء وحسن المفرد كما في لفظ الاحكام في تقريرها لفظه على  
مذهب يجعل المتجرى فتمها وما يظهر من بعض القائلين بالخير من جعل المزاب بالاحكام العهد الذهن ليشمل المتجرى فهو فاسد مخرج من علم الحكم او حكمه  
كونه مخير بين هذا الباب فقال المكلفين في تقريره حكمه حاشا بدمه الفعل والمكلف لئلا ينقض بخلافه ايقان اذا عرفت ذلك فنقول بوجوب الاحتياط  
احد ما قلنا الاول ان يكون المراد من الجمع المحل الجنب المزدني كون المانع من اخذ التثنية ارتكبه الحرام وجب فحصل ان يكون المراد بالجمع المحل الظاهر  
ويحتمل ان يكون المراد من الجمع المحل الواقع في الحقيقة فيكون المانع من ارتكبه التثنية ارتكبه الحرام الواقع حقيقة ويحتمل ان يكون المراد بالجمع المحل الظاهر  
المانع من اخذ التثنية فكان ارتكبه الحرام الواقع في الحقيقة فيكون المانع من ارتكبه التثنية ارتكبه الحرام الواقع حقيقة ويحتمل ان يكون المراد بالجمع المحل الظاهر  
حاشا انما فيها حقيقة فبما في الاحتمال ان الاختلاف وكل منهما يثبت حاشا ارتكبه التثنية واستصحاب العقلا اما الاول منها فواقع واما الاخر فلان شبهة شيء  
ليشك على ظاهره في التثنية ان كان ولا يفضل الاجمال كما هو الحق وهنا اظهر الادلة في الحرام الواقع هو لا يثبت المظن الثاني ان يكون المراد  
من الجمع المحل العوا لا يستغنى فانه من اخذ جميع التثنية ارتكبه جميع الحرام الثاني ان يكون المراد من التثنية الاعمال التي يشمل جميع التثنية  
الحرام الواقع الخاصة فانه من اخذ جميع التثنية ارتكبه جميع الحرام الثاني ان يكون المراد من التثنية الاعمال التي يشمل جميع التثنية  
يكون الحرام الظاهرية او الواقعة الحقيقة او الواقعة المحل ان تارة والثاني منها فاسد لم يطلع على الاحتمالين الاخيرين فدلنا على ان جميع التثنية  
في الواقعة استحق عقابا عذبا على حسب التثنية المرتكبة واما انه لو ارتكبه البعض دون بعض فلو هو ثم بعد كذا لا فلا دل عليه الرواية على شيء من هذا الاحتمال  
في ثانيا اذا عرفت ذلك فاعلم ان المانع الثاني للرواية غير جاز من احد ارتكبه جميع التثنية العالم او اجنبها من كونها لرواية بلا مورد واما المانع الاول

في بيان التثنية











تغیبات المفلو

فصل في تحقيق حبيب

لَا تُلَاقُوا











او صفتها وفرضها متعاضدين فكذلك او متعاضدين مع هذا اضطرار احد العليين في جنب الآخر فالوقت لفظ العن ولا يلاحظ غالب الجرح وان شك في وجود العليين  
الفرع او علم بوجودها وشك في الغالب حكمه حكم المستبين فيما اذا كان المشكوك من من صنف وقد تقدم وان قطع بيقين العليين في الفرع مطلقا كان ما اذا عارض الصنف المشكوك  
متبعنا الاعلى في واحد الوقت والافاق لا يطاق للظن وان كان اقرار المشكوك فيه اكثر من اقرار المستقر منه ومن هنا اضطرنا قبل من ان استعمال اللفظ الموضوع للجرح في الكل  
عند فقد شرطه عن جاز من مشكوك بيقين لا استقراره فيما قدما وان كنا مشاكسين مع عدم الجرح لكن لو جاز لنا وهو الاستقراء لا لفظا لفظا وما قبله اثبات فخره بيقين

**التميز في تقاض الاستقراء بين السانين** جاز العلي بالاستقراء قبل الفرض عند السانين في بيان جواز استقراء امكان الامام السانين  
عده وقبل الحق في الغالب لا بد من ذلك مقتضى مقتضى على بيان امور **الاول** اعلم ان العلماء في تقريب الاستقراء اختلفوا في ان الحكم ببقاء  
ما كان على ما كان عليه في معنى تقريبه وهو انه ابقاء ما كان على ما كان عليه في معناه اقرب ثالث وهو ان الاستقراء هو التمسك بيقين  
ثالث في وقت او حال على بقاءه فيما بعد ذلك الوقت وفي غير تلك الحالة ومنها ان الاستقراء هو كون حكم او وصف يقيني محصور في الان السابق  
التي تقع في الاخر ويجعل كونه عبارة عن فضل الحالتين السابقة وان لم يكن لهما كونه عبارة عن القاعدة الشرعية وهو ان كل امر  
محقق سابقا حكمه بالبقاء ما لم يحقق المزيل ثم اعلم ان منظور العلماء من تقاضيه هذه ان كان بيان ما هو المصطلح عند العرف فلا مشاحة فيه  
وان كان غرضهم بيان مصطلح الاصوليين في الاستقراء **فقولنا** على ان كل فاسد الاحتمال الاخر ذلك لان لو كان معنى الاستقراء حقيقة احد  
المعاني الثلاثة الاولى لم يحضر قولنا يجب الاستقراء كما يصح قولنا يجب الحكم بالبقاء او ابقاها ما كان او يجب التمسك فان ذلك لازم الزاد في الاستقراء  
استقراء الى احد المتراذين في الاخر مع اننا في معناه قولنا يجب الاستقراء لا اجل اللفظ بل من جهة اللفظ بكشف عن عدم الزاد بين الاستقراء وبين  
الثلاثة وانما يصح قولنا الاستقراء حجة ويجعل العمل بالاستقراء ولا يصح قولنا ابقاها ما كان على ما كان حجة ويجب العمل على ابقاها ما كان على ما كان وكذا لا يصح  
في التقرين الاخرين ذلك ان الحكم ببقاء ما كان والتمسك بيقين ثابت فلا يقيسها حجة ويجب العمل بها هذا انما كان سابقا بكشف عن عدم الزاد في  
التعريف الثلاثة مع الاستقراء بالجملة بخلاف القوانين بكشف عن عدم التزامه ويمكن ابطال الوجه الاخر بانه مانع من ان يكون لفظ الاستقراء حجة  
لاحد الثلاثة ولكن اللفظ حجة ولفظ العلي في التبيين من جهة صادرة للفظ من معناه الحقيقة الى الجازي وهو القاعدة فلو جاز لنا الاستقراء  
في التبيين معناه الحقيقة هو احد الثلاثة لحصل المناقضة ايضا كما جعل في الثلاثة **فارق** لا شك انه يصح قولنا ان الحكم الثلاثي كان ثابتا  
استقراء ومعناه انما يستقراء الحالتين السابقة كما يصح ان يقول يجب بقاء ما كان الحكم ببقائه او التمسك ببقائه او ابقاها ما كان ولا يصح ان  
قاعدة وهذا يكشف عن عدم كون القاعدة كما هو مختار **قولنا** نعم ولكن حجة استقراء المعاني الثلاثة غير مطردة وذلك من علام الجازي انما قبله في المناقضة  
موجودة على عدم ايراد المعنى الحقيقة اعني القاعدة وهو المضاف اليه من لفظ الحالتين والادعى كون الاستقراء معناه القاعدة حتى مع التميز الصافي  
فان في معناه شيئا الا انه يقولون ان الشيء الفلاني كان بقاء ما كان عليه مستقرا ولا بد ان قولهم يستقيم مستقرا في احد المعاني الثلاثة  
وحقيقة منه حكم التبادر وهذا التبادر وضع قطع او لو شك في صحتها فاما الوضعية كما في قولنا لفظ الاستقراء ايضا كلفظ يستقيم حقيقة في  
احد المعاني الثلاثة الدليل بقاها وهو انما لا يعدم النقل في المادة في يستقيم لا بد وان تنقل عن معناه الحقيقة الى احد الثلاثة وهو خلاف الأصل  
ولذلك لا بد من حكم الاستقراء بواقعة حمل المشتق للمبادر بل من جهة الموافقة ولم يضره مشتقا خالف معناه من جهة معنى قولهم لم يكن في ذلك  
مقتضا فلا أقل من طهارة الظن في الموضوع المستلزم حجة نظرا ان الاستقراء موصوف لاحد الثلاثة **الثاني** ان لفظ الاستقراء مصدر من الاستقراء  
نقل عن معناه التمسك وهو الموافق للارادة في المعنى الاصطلاحي في ذلك المعنى الاصطلاحي المنقول اليه لانه كان هو احد الثلاثة في معناه المستدبر اذ هو المنقول  
اليه وان كان هو القاعدة في معناه المستدبر في قولنا يجب بقاء ما كان عليه مستقرا ايضا ومن بعد ما استقرنا للمعنى المنقول عن معناه المستدبر  
لا معنى لتركها الطهارة والساورة والركوة والرجوع عنها وجازا بقاء معناه المستدبر في المنقول اليه غالبا فالظن يلحق المشكوك بالاغلب يحصل الظن بان معنى  
هو احد الثلاثة والظن حجة في الموضوع المستلزم **الثالث** ان القول وانما غلغل في تقريبنا الاستقراء وغيره بعبارة ذلك لكون احد منهم ابقاها  
هو القاعدة فخص من ذلك الظن بان القاعدة ليست معنى الاستقراء والظن حجة والجواب الاول في قولنا ولا يصح تبادر احد الثلاثة من لفظ يستقيم  
ثانيا فبمع كون تبادر احد الثلاثة من لفظ يستقيم محض حجة بعد تسليم منع التبادر والتميز من وجوه على الجاز في المقام وهو صير المقام من  
الحكم والجائز وما ضاهاها واذا ثابنا فنقول لمكان الحكم حجة قولنا يجب ابقاها والتمسك والحكم وعدم حجة قولنا يجب الاستقراء نصا بالنسبة الى التق  
الحاصل من خلية عدم الاختلاف وكذا حجة ابقاء حجة والحكم حجة والتمسك حجة والاصل الاشارة الى دليل الاجتهاد والتميز مقدم على الظواهر من التميز  
من الجواب **الثاني** في الشبهة الاولى وهو الجواب في الشبهة الثالثة ايضا والحاصل ان ما ذكرنا من الدليل قاطع من تلك الشبهة **فأما** قولهم لا تطرح ظاهري  
اتفاقا لا حجة على عدم كون الاستقراء معناه القاعدة كما ذكرنا في الشبهة الثالثة بل اجمع بينه وبين دليلك ظاهري اتفقا على ان ما ان السابق وحله بذلك  
على ذلك قلنا ذلك يستلزم نقل النقل والاضطرار **فان قلنا** لا بد من اكمل هذا النقل لان هذا الاصل ان حملت به من ثواب الشبهة المطلقة  
فلا دليل عليه وان حملت به من ثواب الشبهة لم يبق الا من ثواب الوضعية هنا انما هو جانب ظاهري اتفاقا لا حجة على ان معنى الاستقراء عدمه في بيان الحكم  
ليس هو القاعدة فلا بد من ذلك بان المنقول اليه ان غير المنقول اليه سابقا له سابقا لظن ذلك من منهم دليلك مع ظاهري اتفاقهم والظن حجة فطرح  
قلنا منع ولا حصول الظن من دقاتهم خصوصا بعد الاضطرار كذا فيهم واخلاقا قولهم وثابنا فنقول ان لنا حجة لا حصل دليل على عدم حجة هذا المعنى  
وهو ان غالب المنقولان حجة النقل يلحق المشكوك بالاغلب فبما مضى هذا الاستقراء مع ظاهري اتفاقهم وفي الاصل سلبا عن المعاضض فلهذا ذكر بطلان  
المتعارفين الثلاثة **الاول** **وأما** الى ان فبطلان من يظهر مما لا يصح ان يقول الاستقراء حجة ويجب العمل بالاستقراء ولا يصح ان يقول يجب العمل يكون  
حكم او وصف حجة حل لفظ الاستقراء المستعمل في هذا المعنى فلو كان حقيقة فيه لم يجز بلا حقيقة وما فاسا كون الاستقراء نفس الحالتين الثلاثة  
فقط حجة قولنا الحالتين السابقة حجة ويجب العمل بالحالتين السابقة مع حجة الاستقراء حجة ويجب العمل بالاستقراء فظهر بطلان الحجة واما الدليل  
على حجة الاخر وكون الاستقراء حقيقة فيه في البناء من قولنا الاستقراء حجة وعدم وجوب المناقضة اللازمة للجازي بين لفظ الاستقراء ولفظ حجة

في تعريف الاستقراء

في تعريف الاستقراء

في تعريف الاستقراء

في تعريف الاستقراء

في تعريف الاستقراء











حال الشرح والاختصار الى استصحاب حال المنقضى حال الاجتماع وقد يكون الاستصحاب مستقلاً بالحق لا شئ خارج عن ذلك المعهود فتم حجة الاستصحاب مطروحة خصوصاً  
 الموضوعات اورد في خصوص الاحكام حكم اورد في الوضعية خاصة واستصحاب حال غير الاجتماع في الاحكام اذا كان الشك في طر المانع او اذ لم يكن الشك المقضي اورد في  
 مطروحة احوال ثم في كون المحجة من باب الوصف بغير

المذكور ولو من باب الاستلزام كونهما لا جتنا المستفاد من الجاسم من باب الاستلزام حكم في الاستصحاب ايق من هذا الباب فان المستفاد من لا تنقضى امرت  
 احد هاتين المنقضى وجوب الابقاء والآخر بقاء الاحكام الثابتة في الانا السابق وليس هذا الحكم فرعاً ولو سلمنا انه لا يستفاد من لا تنقضى الامر  
 الاول لكان الامر الثاني مستقلاً واستلزام وقد عرفنا ان الاستلزام من الفرع **فان قلت** قولهم الاستصحاب محجة بنا في كون فرعياً قلنا  
 ان حجة الاستصحاب اما من باب الوصف وحكم العقل واما من باب السبيل لانه لا تنقضى وعلى التقديرين لا بد في ان النزاع في هذه المسئلة ليس حجة العقل للطلو  
 ولا في حجة خصوص هذا الحكم المستفاد من العقل هنا وكذا لا تنزع في هذا البحث في حجة مطلق الجزو لا في حجة خصوص لا تنقضى فان حجة العقل مطروحة وحجة  
 الواحد اما ثبوت في مقام اخر ومجت على حدة واما النزاع هنا في ان تلك القاعدة الكلية اي الاستصحاب هل لها صدام لا وهو لا بد من الحجة في قولهم الاستصحاب  
 من باب السبيل هو اثبات دلالة الروايات وبناء على حجة من باب الوصف اهو اثبات حكم العقل بذلك لا في حجة الرواية والعقل ضايرت المسئلة  
 فرعها وهذا التحقيق ان الاستصحاب تابع للمستصحب فان كان المستصحب مسألة اصولية كما في استصحاب جواز التقليد المجتزئ السبيل الاطلاق فالمسئلة اصولية  
 وان كان المستصحب مسألة فرعيتها صا ومسئلة الاستصحاب ايق فرعيتها اعرف بذلك من قبل الظن بكيفية مسئلتنا هذه ام لا ولا بد من الكلام في  
 مقامين **الاول** اننا لو قلنا بحجة الاستصحاب من باب السبيل لكان الظن مجزئاً لا والكلام في المقام الاول يقع في مواضع الاول فيما اذا كان المستصحب  
 فرعياً كما استصحاب الظاهر الثاني فيما كان المستصحب مسألة اصولية كما استصحاب جواز التقليد **الثالث** فيما كان المستصحب الموضوع المستنظر  
 او الصريح **اما** **الموضع الاول** فالظاهر فيه اعتبار الظن في ذلك الاستصحاب فلو حصل الظن من جز واحد بان ما ثبت بدوم الى ان يعلم الزوال علمنا  
 بالنسبة الى الفرعيات فحكم ببقاء الظاهر والنجاسة ونحوها لان يتحقق التحلل في ذلك لما من حجة الظن في الفرع للدليل الرابع **فان قلت**  
 ان ذلك دليل من كبر من مقدمات اربع ثلث منها تعهد حجة الظن في الجملة والمقدمة الرابعة منه تعهد تعهد السبيل والموارد بملاحظة الاجماع المركبة  
 الترجيح بلا مرجح وكلاهما منقضي في المقام اما الاجماع المركبة فلان من العلماء من جعل الظن حجة في الاحكام الواقعية والظاهرية والظن بحجة الاجماع  
 منها بالسبيل من الحكم الظاهري وان كان قد يجمع مع ذلك لكن الظن بالواقع ايق كما لو كان المستصحب مطلقاً لبقاء فلا يلزم من حجة الظن في  
 الواقعية حجة في الاحكام الظاهرية لما عرفنا من فقدان الاجماع المركبة اما نقلاً عن الترجيح بلا مرجح فلان جزءاً من فرع عدد وجود المقدّمات المتيقن في البين هو  
 موجود فان الظن في الحجة بالحكم الواقعي قد متيقن قلنا ان كل من قال بحجة الظن بالواقع قال بحجة الظن بالحكم الظاهري اذا استقبلت لك الظن من الاخبار الحقة  
 كما لو دل خبر على بقاء الموضوع والعقل لا يحصل اليقين بالحدس ويحوز ذلك اذا ثبت حجة الظن بالحكم الظاهري من الاخبار الخاصة بالاجماع المركبة  
 ثبت حجة الظن بالحكم الظاهري اذا استقبلت من الاخبار العامة كقولنا لا تنقضى بحكم العقل الفاعل لان تلك الاخبار العامة اما ارجح من الاخبار الخاصة لكثرة  
 معتدلتها واما مساوياً مع الاخبار الخاصة وعلى التقديرين لا بد من الحجة في الاخبار العامة المثبتة للاحكام الظاهرية هذا من الترجيح للجرح او الترجيح بلا مرجح  
**قلت** حجة الظن بالحكم الظاهري في الفرعيات ملازمة لحجة الظن في المسائل الاصلية مع انك لا تقول لها وجوباً بل لان الظن بالحكم الاصلية وان كان مبانيها  
 للظن بالحكم الفرعي الواقعي ثباتاً جزئياً لكنه لا ينفك عن الظن بالحكم الظاهري الفرعي لان الظن بحجة الجزا الواحد ملازم للظن بكون مقادير الواحد والجميع  
 يكون مقادير الواحد كما ظاهر وان لم يقدح في ان الشقوق بقاءه فنقول بعد ما ثبت حجة الظن بالحكم الظاهري الفرعي من الاخبار الخاصة بالاجماع  
 المركبة ان الظن بالحكم الفرعي لظاهر السبيل من الظن بالحكم الاصلية لا بد ان يكون حجة ايق في الفرع لان الظن الثاني ايقه السبيل الاصلية اما ارجح من  
 الاول اعني المستفاد من الجزا الخاص ومما سمعنا على التقديرين لا بد من الحجة هذا من الترجيح للجرح او الترجيح بلا مرجح قلنا في بين الظن بالحكم  
 الظاهر المستفاد من الاخبار الخاصة او العامة لا تنقضى وبين الظن بالحكم الظاهري الفرعي السبيل من الظن بالحكم الاصلية من وجوه ثلثة **الاول**  
 الظن الاول مسبب نفس الدليل بلا واسطة لا تنقضى وغيره والظن الثاني مسبب دليل الدليل مع الواسطة **الثاني** ان حجة الظن الاول ملازمة  
 لحجة الظن في المسائل التي باب العلم فيها مبدئية الاغلب على فرعها بحجة الظن الثاني ملازمة لحجة الظن في المسائل التي باب العلم فيها غلبها  
 اعني المسائل الاصولية **الثالث** ان الاحكام منها واقعية صفة مسببة عن الصفا الكامنة على ان لم يعلم ومنها ما هو ظاهري محمول في الواقع  
 من الله ثم في حق العباد وان خالف الواقعي الاول كسئلة الاستصحاب والبرائة والاحباط وهذا القسم ايشتر كان في جواز اجتماعها مع القطع بعد الاستدلال  
 ومع القطع بالاعتناء مع الظن بالاعتناء او بعد الاعتناء مع الشك في الاعتناء ومنها ما هو ظاهري صفة مسببة عن الحكم المستقر في الذمة للعالم  
 المكلف قطعاً او ظناً وهذا القسم من خواصه جواز اجتماع مع القطع بعد الاعتناء والظن بعد الاعتناء او الشك فيه **قولنا** ان الظن الاول  
 الثاني كلا منقضى والظن الثاني من قبيل الثالث كما لا يخفى فظهر الفرق بين الظنين من وجوه ثلثة وبعد ظهور الفرق كان نقول ان التعهد يحتاج الى  
 دليل وهو مفقود لان الاجماع مستفاد من العقل غير حاكم لحوال كون الظن في غير البان معتبر عند الشارع في الظن في البان لزيادة الامتنان **اما** **الموضع**  
**الثاني** فالتكليف يمكن ان يقي منه هو عدم المحجة لان الاصل عدم حجة الظن خرج الفرع بالدليل بقولنا لا يصح الجزا لحد الحجج الان بان كل من اجاز الاستدلال  
 بلا تنقضى لم يفرق بين الفرعية والاصولية فالتفصيل خرج من الاجماع المركبة فلا بقاء ما من لقول بحجة لا تنقضى في الفرعي الاصلية معاً واما من نفي حجة  
 فيها معاً وقد ظهر في الموضع الاول بطلان نفي الحجة في الفرع لا مستلزم نفي حجة الاخبار الخاصة المثبتة للاحكام الظاهرية ومن نفي حجة البان نفي مطلق الظن  
 في الفرعية ومنه يلزم ما يلزم فاحصل الامر في القول بحجة لا تنقضى فيها معاً وهو المطلوب في الظن حجة في الاستصحاب اذا كان من باب السبيل في الفرعية والاصولية  
**فان قلت** انك اذا جعلت ظن حجة في هذه المسئلة الاصولية اعني حجة الاستصحاب المتعلق بالمسئلة الاصولية فان قضي على ذلك فقد خالفنا  
 المركبة من عمل بالظن في الاصولية بغير ان تعدت الى سائر المسائل الاصولية وجعلت الظن حجة فيها فقد خالفنا مذهبك في عدم حجة الظن في الاصول

في ذلك الذي كان في  
 الظن والواقع  
 حجة الاستصحاب  
 من باب الوصف

في كفاية الظن  
 في الاستصحاب  
 عندكم



او السبب جهات ان استحقاق حال العقل ليس بخلاف هذا الترتيب لهذا المتكامل الاستحقاق العلم مطلقا ليس من اجل الترتيب المتقولا لاجماع ولا فاعلية قدما وحديثا نتاج

في جنس الظن في  
في جنس الصواب  
في موضوع الصواب  
المتبني بالحق

فلما انقضى ذلك ومنع الاجماع المركب فخلل الحق في الموضوع الثاني المحجة وهذا التحقيق عدم حجة الظن في الموضوع الثاني للاصل الاصيل واما ما ذكرنا من كل  
من عمل بل انقضى على سطر فالعقل خرق للاجماع فهو مدقق بان لو لم يكن احد من المتسكين بالرواية فارقا بين المسائل الفرعية الاصلية في الحال  
وعلى مع القول بدور الاستحقاق كونه مسئلة اشياء فرعية هذا المستصحب كونه الحجة لكان لاجماع موجودا ولكن لا يمكن ان يكون كذلك لان العلم من حيث  
بالرواية مع عدم فقه بين الاصلية والفرعية في العلم والظن ومنهم من فرق بينهما من حيث استنباطها فاعتقدت فرعية المسئلة مطروحة هذا لاجماع على العلم والرواية من  
حجة بالحق مختلفة وتبين هذه المسئلة بالاجماع لا بد ان يكون المحجة في الاجماع تعليلية لا يقينية واما **الموضوع الثالث** فغير واضح الا  
فان المستصحب لو كان من الموضوعات الصرفة المرتبطة بالفرعية فخلل الظن حجة الاستحقاق من باب الاستنباط لا من باب الاستنباط سابقا  
مفهوم ان شككا في صيرورة كبريا فافاء الجاسفة والاستحقاق يقتضيه البقاء على القلة المستلزم للاقتضاء بالامانة وذلك لو علمنا بملوية الجسم ثم شككا  
في صيرورة كبريا فافاء الجاسفة الباقية كالعذر الباقية فاستحقاق الملوية يقتضيه الجاسفة وذلك لو علمنا بجوهرية شككا في ما تفرقا لاستحقاق  
جوهرية وبقيت انكسر واما في الفرعية ذلك من الامثلة الشارحة هو ذلك مع فرض ان ارتباطا بالمسائل الاصلية كافي العقل والاعتقاد معا  
الصواب المشكوك في الاصح مع صواب الرواية من هذا الفصل المشكوك في الحال **الشارح** ان المستصحب كان من الموضوع المستنبط فخلل الظن حجة في  
الاستحقاق من باب السبب اما **المرحلة الاولى** في الحقها حجة الظن وان كان الاصل عدم المحجة وذلك لسوق قوله لا يقتضيه اليقين الا يقين  
مثلة الشامل بعد نقص يقين العقل الا يقين الكثرة وان ذلك ترتيبا ثانيا للعلة على الشكوك من التماسه وعندها فان مجرد البقاء على القلة ليس  
شأن الشارع بيانها بل من العمل على ترتيبها لا تارة من الرواية على حجة الاستحقاق بالنسبة الى تلك التوارد الفرعية بل لا التماس والاعتقاد قديرا  
الظن بالفرعية حجة **قوله** المسموح في الظن في الفرع الى هنا ان كان هو لاجماع فهو مستغنى لان من الاقوال حجة الاستحقاق في الاحكام دون  
وان كان هو العقل فهو لا بد منها الحق في العقل جعل الشارع الظن حجة في الاحكام في الموضوعات ويكون الفارق فضل الحكم والموضوع **قوله** اولا  
انه لا شك في انه لو ورد خبر خاص في موضوع خاص مرتبط بالفرعية فخلل الظن كان بطل خبر على انه لو علمنا ما سابقا شك في كبريا فلا بد من الحكم بالقلة  
وترتيب ثانيا حجة عدم الكثرة بل بطل كل من عمل بالظن للاجماع المركب في قوله لا فرق بين الخبر الحاصل للمفيد للظن في الموضوع الصواب المرتبط بالفرعية  
الخبر الحاصل كان لم يكن الا خبرا على العمل بالظن الحاصل من الخبرين والظاهر ان خبرا على العمل بالظن الحاصل من الخبرين والظاهر ان خبرا على العمل بالظن الحاصل من الخبرين  
الاجماع المركب موجودا فاما لا بد على الاجماع في مسئلة الاستحقاق بين الاحكام والموضوعات فتقول بما تقول بل تقول ان كل من شك بل انقضى قوله  
باعتبار الظن المستنبط في الاحكام الفرعية الغير المرتبطة بالموضوع مستصحب بالفرعية المرتبطة بالموضوع ايضا والعقل ايضا فاطلع بان الارتباط بالموضوع  
والعلم ليس فادما لمسا كالا ما هو موجودا واما **المرحلة الثانية** في الحقها حجة الظن في مسئلة الاستحقاق من باب الاستنباط للاصل  
هنا حجة الظن لان العقل يجوز له حجة الظن في غير المباني وعدة حجة للمباني واما الاجماع فهو وان كان موجودا لكنه قد مرنا الحثية بيقينية  
لاعتبارها واعلم ان اعتبار الظن باعتبار الاستحقاق من باب الاستنباط في المسائل الاصلية وفما يرتبط بها من الموضوعات الصرفة انما هو فيما اذا لم يكن  
الا تارة بين الحدوث كما لو علمنا من الاجماع جواز خروج العقل من البيت الى الحيا اما ما اذا كان الحيا اعلم ولكن شككا في صيرورة البقاء وبما  
اذا لا الامر بين الحدوث كالمسئلة المفروضة حيث ان العلماء اختلفوا في صيرورة التجميع ووجوبه وكالحجة المسبوبة بالاطلاق والعقل في حق  
باعتبار الظن بالاستحقاق من باب كونه من محال الحدوث لا استقلاله واما **المرحلة الثالثة** وهي حجة الظن في الاستحقاق المعنوية  
فترى الاستنباط في الموضوع المستنبط كاشعا على العقل وعدم الوضع وعدة القرينة واصالة البقاء على الحقيقة بيا على انصر الاختصاص الموضوعات  
فيها اشكال من ان الظن بالموضوع المستنبط لا يتم بالظن بالحكم الفرعي الظاهر ومن ضالته من تامل بالظن من حجة عند دليل الظن بالحكم الفرعي  
الواقع الظاهر المسبب الدليل لا واسطة واما ما كان بواسطة الظن بالموضوع المستنبط فترى من الاصل لا دليل عليه والحاصل ان المسموح حجة الظن بالاجماع  
والعلم مستغنى عنه فاما ان الشك ببقائه لا يقتضيه ملازم عند الشك بوجوبه واما ان من جازح واما ان من جازح واما ان من جازح واما ان من جازح  
احدهما اصح السقطا اشكوا في سقط الاول من الرواية فبعضها لا يصح صاعدا في زيادة اشكوا في الحاق الرواية كالا ما زاد في الحديث ومبني الاصل الا  
واضح لان مرجع الشك في ان الصادق المعصوم هل هو القائل الصادر من الروايات او لا بل لا بد من الاصل عند صدور ان يدعى نقله الروايات اما مبني  
الاصول الثاني فترى اوضح لان الشك في الزيادة من الروايات لا يوجب الى ان الصادق المعصوم هل يكون القائل الذي روى عنه الروايات او يكون انفسه لا بد  
عند صدور ما جازح في الزيادة من الروايات لا يكون الاصل في الزيادة لا يصح الشك ببقائه لا يقتضيه حجة الاستحقاق  
ان يكون الاقوال الصادر من المعصوم انفسه ذلك كما هو مقتضى الاصل الثاني من لا يقتضيه بل من حجة الشك ببقائه عند الشك بوجوبه ولكن يمكن  
الجواب عن ذلك بوجوب **الاول** ان اصالة الزيادة مسلمة ولكن غلبت عند الزيادة دليل اجتهاد وادعى الاصل يحصل من الغلبة الظن بعد الزيادة  
الظن قطعي الاعتبار عند خلوها من حجة في المسئلة اعني الايقين ويجوز عن المستغنى منه ويجوز عن حجة اصالة الزيادة لان جرحها صوابا لا شك هنا  
في عدم الزيادة فيكون المراد على الظن من اصالة عند ان زيادة طوع عدم الزيادة لا استحقاق عند ان زيادة بغيره ان الاستحقاق لا يجزئ هنا بل يقتضيه الزيادة  
سلما ان الاصل ان زيادة عند الشك ولكن لا شك ان زيادة في حصة حديث الاستحقاق بل يقطع بان لو صدر من المعصوم لفظ في باب الاستحقاق لكان هو  
ما ذكره **الشارح** انا لو قلنا بانظر لان مقتضى الموضوعات المستنبطة لا يوجب من غيرها اجزاء الفاعلية في نفس لا تقتضي فهم من الحديث ان  
التي عن النفس هو ما سوي هذا المورد وقد مر في ذلك في الاختصاص في الاستدلال على عدم حجة خبر الواحد بالاجماع الذي انبهر به سيد المرتضى وحجتا



[illegible]

فی حبس الظن

[illegible]

اعقاب المشركين

فَيَقُولُ لِمَ لَمْ يَأْتِ بِآيَاتٍ كَبِيرَةٍ ۖ

۱۸- حسن بن علی بن ابی طالب







ولكنه ينقضه سبقنا من وزيلها إلى العلم من جهة فصل العلم مع كون قوله لا ينقض في حق الكبرى المكتبة والمراد انه لا ينقض اليقين السابق بالشك اللاحق سابقا

المعذرة ان الوضوء يقين وكل يقيني لا يقنع بالشك فالوضوء لا يقنع بالشك فان قلت على فرض هذا النظر من المتصريح بالكبر انما هو  
قولهم والاما الفتح والا يستيقن انه قد نام فلا يجزئ عليه الوضوء يقيني وكل يقيني لا يقنع بالشك ولا ريب الاضا خلا ولا اصل ولكنه مركب  
يقين الدليل فان قلت ان الدليل قلنا الدليل هو عند صحة جمل قوله فانه على يقين من وضوئه جزاء للشرط لان عدم الاستيقان بالنوم وعند  
الارباب لا يقنع اليقين بالوضوء عند رتب ذلك على الشرط يقضا ضما للجرم فان قلت يمكن جمل قوله فانه على يقين من وضوئه جزاء للشرط

بتأويل الانشاء فيكون المعنى والاستيقظ لم ينجح من ذلك امرين فليكن على بعين من وضوئه في الظن قبله ولا ينقص البقين بالوضو اظاهرا  
او مطلقا البقين لظاهر الشك فالرد ابرج لا يدل على الظن لان مفادها ج هو لزوم العمل بما علم انه حكم فانه لا يجبه الاستعجال فثبت عند الا  
جاء الاجمال وسقط الاستدلال قلنا ان الاحتمال ان بعد لكن الاول ارجح لانه مستلزم لاضمان الجراء وتحمل البقين على البقين الثاني قد خلا  
اصول ثلثة واما الاحتمال المذكور فنو مستلزم لتأويل قوله فانه على بعين من وضوئه على الانشاء وتحمل البقين على البقين الظاهر لا الواضح  
مع انه انما من البقين وتحمل الوضو على الظهارة فهذا خلافا لصورتيه فالاول ارجح **فان قيل** انما ذكرنا ما يتبع وجعلنا الجراء خصوص الفقر الاول  
واما وجعلنا الفقرين بطريق التركيب جزمه فلا يجوز ان يكون المراد من البقين المعرف باللام في الفقرة الثانية هو بعين الوضو فقط لا مطلقا البقية  
بل الظاهر الاول لان المعصوم انما هو في مقام بيان حكم مؤيد السؤل على الظن ومع التنزل فكيفنا الاحتمال الموجب لسقوط الاستدلال وعلى كل من الاحتمال  
المقر المحل يكون حقيقة والحاصل جعل الاحتمالات ثلثة اضم الجراء وجعل الفقر الاول جزءا من الفقرين جزءا لا ينقسم من وجوب بالنسبة الى طرفيه  
والاخر ارجح من الاول لعدم كونه لازما للاضمان المحال لاصل ومع التنزل فلا أقل من المساوات فلابد من الدليل فلما الجراء في خصوص الردية امامه من الجراء  
هو لفقرة الاولى والجاء هو لفقرة الثانية والجاء لفقرة ان مركبة فذلك احتمالا ثار بعد الثاني منها قد عرفت مخالفة للصور وهم العرب والاخر منها  
فاسد ايضا ان يلزم كون الفقرة الاولى لغو لفظة القويانه ان لا يتيقن خلا يتيقن البقين البقين الوضويا بالشك فالاعراض عن بيان الاله الاطباء فانه قد  
فيكون لغو اذ لا مرين الاضمان بين كون الجراء لفقرة الثانية فقط وكل منهما يتم به المظهر بعد جبهه منصو العلة لكن الاضمان ارجح لانه صحة الفصل بين الشرط

والجواب فانه صحيح كما في قولنا ان جاءه كذا في محله غير محقق بل عند محقق الفضل بينهما باو او الاثر عفا قولنا ان جاءه كذا في محله غير محقق وعرفنا **قوله** في الرواية  
بقضية حجة كل استصحابا بقاء كل ما ثبت على خال مع انما عند حجة ثمة تلك القاعدة في موارد كثيرة كما لو شك بين الواحد الاثنى في كل مسأله وبين الاثنى  
والثالث في المرفقان مراعاة القاعدة تقتضي الحكم بالثبوت والبناء على الاقل مع حكمهم بنفسا الصلوة وكما لو شك بين الاثنى والثالث في الواقعة او بين  
والاربعة حكوا بالثبوت على الاكثر على خلاف الاصل وكما لو شك في فضل من اصاب الصلوة بعد تجاوز الحول او في الموضوع بعد ان لم يفرغ فقد حكوا بقاء الثبوت  
على الاثنى وكما لو دخل الوقت وهو حاضر ثم سافر قبل ان يصل او العكس في غير هاتين مواضع الاحتياط فان الاجماع منعقد على تحييل الجمع والاحتياط هنا مع العلم  
بالاستصحاب يقتضي حصة الفرض في الاول وحصة الانعام في الثاني وبالحيلة الموارد كثيرة في حدود الامر بين ابقاء الرواية على العتق والعقل بانه خرج ما خرج  
وبين الحمل على العهد اذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال فيقوم ان الاول ارجح لان الحمل على العهد مستلزم لاخراج غير الوضوء مطلقا فيكون اكثر ترجحا من الاول  
والاول فيكون المحلل خارجا لان بعض الموارد غير الوضوء مستلزم في الرواية مدخول بان اولوية اخراج الاحتياط لان كان مرجحا للعقد العهد ولكن ظاهر السباق  
بقضية الحمل على العهد فان تعارض المرجحان فيجوز انما من الاجمال قلنا او لا ان تلك الموارد التي ذكرت انما تغفل البقن فيها باليقين فلابد ان يكون موجبا للتخصيص  
في العتق واخراج بعض افراده بل ذلك داخل في المشتبه وثابتا ما سلمنا ان ذلك يخص نظر الى كون الظاهر البقن البقن الوجوه ومن الشك الاحتمال الخبر  
الاخر وفي تلك الموارد ليس البقن واقعا بل ظاهر لكن نقول ان المصير في التخصيص لازم بعد ورود القابل عليها لاحتمال الاول ارجح وظهور السبيل لا يبرر  
لانه انما يحدد عند الخبر ولا يخرج **قوله** ان القول بحجة الاستصحاب في الرواية مستلزم للقول بحجة الاستصحاب لان الرواية خبر واحد صدقها على انما  
مشكوك والاصل عند صدقها عنه فيلزم من حجة الرواية عند حجة الرواية قلنا **او لا** انه بعد قيام الظاهر على ان الظن بالصحة بما يقاطع به  
ملك في الصدق في هذه الصدق بالاصل فان ذلك يغفل البقن بالبقن وخارج للمشتبه من وثاقتها بقول سلمنا ان الاصل عدم اعتبار الرواية  
لكن يحصل منها الظن بحجة الاستصحاب لاجل الظن بالصحة وان لم يكن ذلك الظن معتبرا بنفسه لكن عرضنا في هذا المقام اقامة لائحة الظنية ليجعل  
تركها القطع بحجة الاستصحاب **والثاني** ان الفرق لا بينهم اجزاء القاعدة في نفس الرواية بل في بعض الروايات في غير نفسها فيكون المقتضى عن هذا المورد  
**فان قلنا** ان الرواية لها احتمالات ثمانية ولكل فاسد الا الاول ومعه لا يصح الاستدلال بآثار ذلك ان الرواية ما يكون المراد منها خصوص البقن  
بقين الوضوء فيكون للام في البقن العهد فموجب لا يثبت مطلوبك واما الرواية شاملة للوضوء وبعض اخر غير الوضوء معين عند الله غير معين

بقين الوضوء يكونان للآدم في المقتضى المسمى فهو صحيح لا يثبت مطلوبان وما الرتبة شاملة للوضوء وبعض آخر غير الوضوء معين عند الله غير معين  
عندنا فهو مستلزم للأجزاء الجمل وما الرتبة شاملة للوضوء ولكل ما سوا الوضوء من موارد الاستسقاء لكن غير المعارض مع استسقاء آخر مغلها  
شاملة للوضوء ولكل استسقاء خال عن المعارض فهو فاسد أيضا لأن مورد السؤال هو الاستسقاء المعارض فان استسقاء الوضوء معارض باستسقاء  
الامر بالصلاة فكيف يحمل المقر الخ في الجواب <sup>العلماء</sup> مورد السؤال لأن حمل العام على الخاص بالذم على الاستسقاء الغير المعارض موجب لا يخرج أكثر  
الاستسقاء بالغير المعارض مع استسقاء آخر فلو لم يخص بعض الأكر ولا من لو كان الأمر كما ذكرنا جازا التمسك بالاستسقاء المذكور معارض مع ان بناء  
العلماء على التمسك به جدا وما الرتبة شاملة للوضوء ولكل استسقاء خال عن المعارض ومع المعارض مع كون الحكم في نفي المعارض الوجوب القبيح  
بمعناه نريجا العمل بالمعارضين عينا فهو فاسد أيضا لأنه تكليف بما لا يطاق في المعارضين ولا نالام حكم في مورد السؤال باخذ أحد الاستسقاء  
مع وجوب المعارض كما مر وما الرتبة شاملة كذلك لكن مع كون الحكم في نفي المعارض الوجوب التخييري في غير حالة التعارض البعض فهو فاسد أيضا لأن ذلك

مجلس القضاء  
الاستئنافي  
الدرجة الأولى  
العدد ١٠٠٠

فانقباض الامعاء

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ

ففي حلال  
الشمس في  
الواحد







فلا تخش

مجلس اول





لا ينافي كونه الكبر معان الكلام معشاق لا ينافي المحجة الذاتية وهي هذه الدلالة لخصوص مستغنيته بل العلم الاجمالي يصلح بعضها حاصل ومنها بناء  
بالاستغناء في الموضوعات والاحكام وانما انتمى اليه بل العلم حتى يستغنيها وهم عن المحجة ومنها الاستغناء ويقر به وجهان الاول ان بناء الشارح<sup>2</sup>  
والارتباطات على اعتبار الاحكام السابقة او صفاتها وسببها وفيه نظر من وجهين الثاني ان اغلب الاحكام الشرعية وضعته وتكليفية بل اغلب الاحكام

تدريج

[illegible]

مع  
محمد بن احمد بن محمد بن احمد

2017/11/17











اصل

مع قطع النظر عن اشتراط عوانه اذا لاحظت مجموع ما ذكرناه فطعن بجبهة الاستحقاق في الجملة في اثبات جبهة الاستحقاق في خصوص الامور الخارجية المرتبطة بالاحكام الشرعية  
وبذلك عليها اصل الاشتغال لا فائدة في اثبات الجبهة في الجملة ولا يحصل القطع بالامثال الا بالاعمال بكل اقسام الاستحقاق اذ لا يثبت المقام قد يتيقن بوجوبه وهو خارج عن  
اصالة حوزة العمل باوراء العلم الكمال في جبهة بعض افراد الاستحقاق والظن بجبهة كل افراد كما انزج من امثلة الاشتغال بالصلوة مثلا سند

في الاشتغال

مسبوقا بالتحالة السابقة لا ثم على الاحتمال الثاني كل من الروايات من حيث الاحتمالات ان يكون المراد مخصصا بالموطن المستوي بالتحالة السابقة  
فان قيل ان الروايات الاولى كلها اعلنت بطلانها في حق من شكك فيه بنوع ما على ملأه السابقة تحت علم ان مقتضاها وكذا الاخرى في ثبوتها ان يكون مخصصا بغير  
بالتحالة السابقة فخصها بالشكوك البديهة وثالثها ان يكون المراد من المستوي البديهة لا يستدل بذلك الا بما هو الاحتمال الاول على الثاني لا على  
لاستحقاق اصله على الثالث كان المناطح به من اجل ما اوضح في الاصل الاستحقاق فلهذا الاحتمالات متعذرا لا يستدل بالثبوت واحد منها وهو الاصل  
الا ان الاشتغال الثاني مع ان الروايات ثمانية هي الثاني على الاحتمال الاخر في عدم الاستدلال بجبهة الاستحقاق في تلك الموارد الخاصة ومنها  
بجبهة عبد الله سنا قال لعلنا جملنا بعد الله وانما حاضرا على الذي في انا اعلم بغير ما كل من يخبر به في حق الله على فاعلمنا قبلنا على من قال في حق الله  
صلبه ولا يقتل من اجل ذلك فانك عرفت انه وهو ظاهر في حق الله ان مقتضى من يستحق من جبهة هذه الروايات صريح في الطلب لا  
ان جعلنا من الاجابة الخاصة لا يخرج عن شيء بل الظاهر ان الاجابة لغيره عند علمنا الاضافة ومنها ما ذكره عن بكر قال قال ابو عبد الله ع اذا  
استيقنت انك قد قويت فانما بالان تحل وضوء حتى تستيقن انك قد احدثت ومنه لما في معناها هذه الروايات وان وجدت في الموارد الخاصة لان  
استقرارها وانما لم يجرها مع الظن بان السبب في تلك الاحكام الخاصة هو الاعتناء على اليقين السابق بل في كل من الروايات بها اشياء بالعلية فانما العتق  
تلك الطومع ما ترسب في احواله لقطع بجبهة الاستحقاق في الجملة **الوجه الخامس** ان مقتضى بالاجماع اعتبار اليقين السابق في بعض المسائل كن يتقن  
الطهارة وشك في الحديث وعكس يتقن طهارة الثوب الجسد شك في نجاسته او بناء الشاهد على الشاهد فاما بعد ان فيها الحكم ببقاء النجاسة  
وكذا في النار وعزلة نصيبه المراث وغير ذلك مما لا يحصى ففضل الظن باننا لعلنا السابقة معتبرة عند الشارع والى المناطحة تلك الاحكام الخاصة  
**اجابة** **الوجه السادس** من الشايع الشهرة والجماع ان مقتضى جبهة الاستحقاق في الجملة فيحصل من ترك تلك الأدلة السبعة لقطع بجبهة  
الاستحقاق في الجملة **المقام الثاني** من المقامات السابقة ذكر تفاصيل هذه القضية في الجملة وفيه تسعة عشرة مرحلة **المرحلة الاولى** في جبهة  
الاستحقاق في الامور الخارجية المرتبطة بالاحكام الشرعية فقول الحق بجبهة **الاول** قاعدة الاشتغال بغيره ان لا شك في وجوب العمل بالاستحقاق  
في الجملة كما ظهر في المقام الاول ولا شك في ان القطع بالاستحقاق يقتضي حصول القطع بالامثال وهو هنا لا يحصل الا بالاعمال بجميع اقسام الاستحقاق من  
الخارجية والاحكام لا تترك وقد يتيقن في اليقين كما مر في بعضهم قال في الجبهة في الامور الخارجية دون الاحكام وبعضهم بالعكس فلا يتيقن في اليقين في  
اطرحنا العمل بالاستحقاق في الامور الخارجية ويقتضيها ان طرح المقتضى وان علمنا انها من المقتضى وان علمنا باحدهما اليقين دون الاخر فنوع ان من جمل  
مرجح لا يحصل لقطع بالامثال وان جزمنا بانها من اقسام الاستحقاق بالامثال وعكس كما فانه عدم القطع بالتحالة كما هو مذهب  
الحق في المسائل من بغيره فلا يبرح من العمل بغيره فاما ما مر في الجملة من مقتضى الثالث وهو وجوب العمل بالاستحقاق في الجملة وعدم وجود اليقين المتيقن في  
ولزم حصول القطع بالامثال بعد القطع بالاستحقاق بل بطلان المقتضى لا يقوم ان التمس بقاء الاشتغال بامثال الاستحقاق لان قاعدة الاشتغال  
مستكنا بالاعادة مع انه يمكن ان يقال ان مقتضى الاشتغال خارج عن التمس كما ذكره بعض الاجل فان **قوله** اصل حوزة العمل بالاستحقاق لان مقتضى  
سواء كان في الاحكام او في الامور الخارجية والقد اخرج عن مقتضى الاصل في المقام الاول هو الاستحقاق في احداهما وانما الاخر في وجه من الاصل  
فحكم بحوزة الاصل فيكون العمل بالاستحقاق في احداهما فاجعلنا من التمس في الاخر من الاصل في هذا الامر في كل الاستحقاقات من الاحكام والامور  
بين الواجب والحزم فان يدرج من الجبهة العمل بالاستحقاق في احداهما في الاخر لا يلزم الخافعة القطعية في العمل باحدهما كما ان مقتضى الخافعة القطعية في  
العمل بالاستحقاق مع قلنا ان اصالة حوزة العمل باوراء العلم الكمال في العمل لا يفي في خصوص الاستحقاق لانها صارت مخصصة بالجمل بل لا بد من العمل باصل الاستحقاق  
ح كلية اذ كل فرد من افراد الاستحقاق محقق كونه في العمل كما هو مقتضى اصل الاشتغال ويحصل كونه حوزة العمل كما هو مقتضى الاصل المذكور في ذلك  
الاثر بين الحدوث ويكون المرجح مع اصل الاشتغال لان العلم الكمال في العمل لا يفي في خصوص الاستحقاق لانها صارت مخصصة بالجمل بل لا بد من العمل باصل الاستحقاق  
والموضوع مطلق من الادلة السابقة وروية وهو متردد في ارجح من اقله لو كان محتملا احتمال الجزم ومقتضى المقام لا يستدعي بالاحكام كلية كما في ثبوت  
جبهة القبلة مع ان بناء العمل على الاحتياط فان **قوله** ان العمل بالاستحقاق في احداهما معارضا لاصل الاشتغال في بعض الموارد الخاصة من الاحكام والامور  
الخارجية كما في الطهارة المستحبة فان اصل الاشتغال بالصلوة يقتضي القطع بانها الصلوة مع الطهارة ومقتضى اعتبارها الطهارة المستحبة وكذا  
كبر الماء الملاءمة للخاصة ومن ذلك الكثرة للفقهي ليجوز في مقتضى الاصل الاشتغال بالصلوة الى غير ذلك مما لا يحصى لا يفي في جميع ما ذكرنا في  
معارض الاستحقاق مع قاعدة الاشتغال لا يفي في الاستحقاق مقدم على قاعدة الاشتغال عند العلماء لا فائدة في بناء العلماء على مقتضى الاستحقاق على قاعدة  
مسلم لكن فيما لم يكن مديك الاستحقاق هو القاعدة المذكورة كما هو المفروض من هنا فان لا نسلم بناءهم ونفهم ان احدا لم يفرق في تقديم الاستحقاق على  
بين ما يكون مديك هو القاعدة المذكورة ام غيرهما مدفع بعدد وجوب جبهة الاستحقاق من باب اصل الاشتغال فانما مقتضى الاصل ان لا يدرج في الاصلين  
معارضنا واصل الاشتغال في الموارد الخاصة مقدم عندنا لما لا نرضى من اصل الاشتغال المقتضى بجبهة مطلق الاستحقاق فيها لا معارض فيه بين الاصلين  
كما لو كان الاستحقاق على طبق الاشتغال او لم يكن اشتغال في المورد الخاصة بل لا يدرج في الاصلين المربك ونفهم ان يمكن اثبات جبهة الاستحقاق في موضوع عدم  
المعارض باصل الاشتغال لغير المعارض وفي مقتضى رتبة بالاجماع المربك فيكون لا يدرج في الاصلين مقلوب ما مدفع بامر غايه ما في الباب مع معارضنا لاجامع  
وبعضنا اصله عند المجتهدين سلمية عن المعارض قلنا اجماعا المربك اقوى لان مع العمل لا يلزم الخافعة القطعية واما لو علمنا بالاجماع المربك الذي يقتضي  
عكس جبهة الاستحقاق واما ان طرح ما قطعنا به من جبهة الاستحقاق في الجملة مع ان اجماعا غلبت واجماعك نافذ في التمس مقدم فظهر ان الاشتغال بغيره

من الجبهة

في جبهة الاستحقاق

في جبهة الاستحقاق

في جبهة الاستحقاق



في الطهارة المستحبة بعد تناقض الاصلين فيهم الاطلاع المركب ذلك لان العمل بالمعارض مستلزم للمخالفة القطعية ومنه نظر لكن نقول بل في ذلك دلالة لاجتماعها وتناء  
المقالة او يوجب الاول المقابلة ويقوم بها الموضوعات ليس شأن الشارع فلا تنقضها الموضوعات بل هي ما يقع بان يتبين الموضوعات المرتبطة بالاحكام نتدح

في حجة التمسك

الحكم بحجة الاستصحاب في الموضوع والحكم بيقين التمسك في كل منهما انما ينفع بفضل الاشتغال بالاجماع المركب لهذا القسم ثانيا فبقية حجة الظن ثانيا  
نقلنا بعد ما ثبت لزوم العمل بالظن في الجملة من المقدمات الثلاث اصل الاشتغال بيقين العمل كل من واوردنا عليه نظير هذا الامر من اصل الاشتغال في المسئلة  
الاصغر مقاصد مع اصل الاشتغال في المسئلة القريبة في مثل الوطن المجتهد عدم وجود اشواق الصلوة فان اصل الاشتغال بالصلوة يقتضي قرينة الصورة  
واجبنا عنه بان الاجماع المركب يقتضي عدم الفصل في العمل بالظن بين موارد العقيدة والابدين العمل باصل الاشتغال بمط في المسئلة الاصولية والحكم  
بحجة الظن مطر واما باصل الاشتغال بمط في المسئلة القريبة والحكم بيقين العمل بالظن مطر فان علمنا باصل الاشتغال في الفرع عند التعارض مع اصل  
الاشتغال في المسئلة الاصولية وفي الباقي بالاجماع المركب ان عدم حجة الظن مطر وان من طرح المقطوع بخلاف العكس اي اجماعا المركب ثبت  
لحجة الظن وذلك فان ثبت مقدم وايضا اجماعا المركب لو علمنا به انما اختلفت نظم المعاش لزوم الاحتياط وهذا في تقيم الاستدلال على حجة  
الاستصحاب بقا على الاشتغال اشكال انه مخرج مما شبه الاجماع المركب من ما عارض اصل الاشتغال في الاصل مع اصل الاشتغال في الموارد الخاصة  
ما لم يتعارض فيه الاصلان ولكننا نقول بالاجماع المركب بين صورة التعارض وعدمه وان كان موجودا لكن يجوز عرق هذا القسم من الاجماع المركب  
الثابت احد شرطه بالاصل لعقائهم كاصل الاشتغال فلو ثبت احد شرطه بالاجماع بالادليل الاجتهاد القطعي او الظني لم يجوز ثبته لانه يحصل  
الظن بالواقع في كل من الشك في بطلان العمل بالركب لا بد من بناء العمل عليه في الظن لان كل حكم واقعي حكم ظاهر واما اذا ثبت احد الشرطين  
بالاصل لعقائهم فلا يحصل الظن بالواقع مطر وحيث لا دليل على وجود الفرق فاما **قلنا ان شرط الدعوى ثابت** بالتأويل القطعي وهو انه قد ثبت  
الادلة لزوم العمل بالاستصحاب في الجملة فان كان ذلك الامر الاجمالي هو موضوع للمعاينة فنود ان كان مجموع صفة المعاينة التي هي شرط للدعوى ان كان هو  
حضور صفة المعاينة بمعنى ان الاستصحاب مجرد في صفة المعاينة يكون موضوعا للمعاينة اي حجة بالاولوية القطعية فموضوع المعاينة يقتضي  
الحجة على جميع التقادير يكون شرط الاجماع المركب بطلانها ليجوز الخرق للقطع يكون الحجة على الاطلاق قولا للمعصية بضم الاجماع المركب ثانيا  
مع هذه الاشكال ولكن بينهما اشكال اخر وهو ان قاعدة الاشتغال التي اثبت بها حجة الاستصحاب ليست من القواعد المتقدمة للمعصية بل هي التي  
ثبتت من العمل باصل الاشتغال انما هو انما يجوز له ارتكاب محتمل الضرر وتقييد ان الاستصحاب اما في الامور الخارجية او في الاحكام وكل منهما اما محتمل الضرر  
بالاحتمال العقلي واما غير محتمل لم يقل بغيره ان حجة الاستصحاب المعلوم بالاجماع اما مودعا الامور الخارجية او الاحكام اوها معا والعمل بالاشتباه  
في الامور الخارجية اما محتمل الضرر كاستصحاب الكربة او غير محتمل الضرر كاستصحاب الكربة او غير محتمل الضرر كاستصحاب الالامة والاستصحاب والكرامة محتمل  
الضرر لو الوجوب واستصحاب ملكية زبد استصحاب الطهارة واما لا محتمل الضرر كاستصحاب الوجوب والحرمة واصل الاشتغال بالاجمالي وان افترض العمل  
بالاستصحاب في الاحكام والامور الخارجية مما هو محتمل الضرر لا يمكن لا دليل على العمل باصل الاشتغال فيما محتمل الضرر والعقد يقتضي منه العمل  
فيما لا محتمل الضرر لان دليل العمل باصل الاشتغال ان كان هو الكتاب ففقدنا وضوح ان كان السنه لا نقص فهو وادخلنا الاحتياط في ضعفه  
بما محتمل الضرر بالمثل لان الاحتياط في الفرع يقتضي عدم العمل بالاستصحاب في كل ما كان الاستصحاب على خلاف الاحتياط وان كان الاجماع والعقل  
فقد قلنا واضع وان كان بناء العقلاء فهو على الخلاف في طوع العبد من جانبنا المولى فيم اشباع زيدا وعمر اجمالا بمخاطرة اشبهت عليه ان لا يتم  
هل هو زيد وعمر وهما مع القطع بان لو كان هو زيدان اتباع مطر ولو مع احتمال الضرر والمعصية ولو كان هو عمر فكذلك ولو كان كل منهما لادم  
الاتباع فكذلك ايضا وبالجملة يعلم عند الفرق بين احتمال الضرر وعقد احتمال في جميع الحالات فنحن نرى بناء العقلاء على انه لو اتفق زيد وعمر على ارتكاب  
محتمل الضرر علوية للقطع القطعي بان حكمه من جانب مولا ولو كان عمر ولا لادم الاحتياط في الاشباع فهذا حكمه ان كان زيدا لادم الاحتياط في الاشباع فهذا حكمه وان كان مولا  
لا زما الاشباع فهذا حكمه بفضل العلم للعبد بان ذلك هو المكلف واما لو حكم احدهما بشئ محتمل الضرر والاخر بما لا محتمل او سكتا الاخر  
يقول الحاكم الاول بل باخذون بقول الثاني الذي ليس مخالفا للاحتياط ولو سكتا لآخر لم يلزم الاحتياط والجملة هم دائرون مكا الاحتياط لا العمل بقول  
زيد وعمر او قولهما من حيث انه قولها ولا على العمل بقاعدة الاشتغال اذ عرفنا المثال فيقول العلم الاجمالي خاص بحجة الاستصحاب اما في الاحكام  
او الامور الخارجية فاما وقطع بان على التقادير الثلاثة لا فرق بين ما محتمل الضرر وغيره مثل المثال السابق بعينه ففي المقام لا معنى للحكم باصل  
الاشتغال والتمسك لما عرفت من اختلاف الموارد ومحتمل الضرر وعدمه بل لا بد من الاحتياط وترك ما محتمل الضرر والعمل بما لا محتمل لبناء  
العقل وذلك ان بناء منهم بوجوب العمل بالاستصحاب في كل ما لا محتمل الضرر لما عرفت من ان نظيرهم مقصود على الاحتياط من حيث هو  
استصحابا فظهر عدم حجة اصل الاشتغال في اثبات حجة الاستصحاب مطر وان المعصية هو الاحتياط لا غير فبطل الوجبة الاولى بتام الوجبة الثانية فالدالة  
السبعة السابقة تثبت حجة الاستصحاب في خصوص الامور الخارجية ايضا ومما تر من ثبوت حجة الاستصحاب من الوجوه السبعة بطريق الاجمال فانما كان  
على مسيل المسائل والافقولا بدلة لذلك لادلة فضلا على المدعى نقول ان الكلام هنا يقع في موضعين الاول في اثبات جريان الوجوه السبعة  
الامور الخارجية والثاني في كونه الممتك بها انما **اما الموضع الاول** فنقول بانه لا شبهة في دلالة الاجماع العامة على حجة الاستصحاب في الامور  
الخارجية ولها مضمرة اليها كاحكام ودعوى عدم الاضرار الى الموضوعات فاسد بقول احد حجة الفصل بين الاحكام والامور الخارجية بل هو بدعي  
وجود التعارض وهو عند كونها الموضوعات من شأن الشارع فلا بد ان يكون مقصود الشارع بآا الاحكام لا غير ومنه ما لا يخفى لا نأمن ان الموضوعات التي  
بالاحكام ليس شأن الشارع بلها قابل ذلك من شأنه فلا ضار في ذلك لانه لا تامة واما بناء العقلاء فلا ريب في اهم لا يفرقون في العمل بالاستصحاب بين  
الموضوعات المرتبطة بالاحكام وبين لا يفرقون في ذلك بين امر المعاش وبين الشرعيات الا ترى انهم لم يفرقوا بين لا يفرقون بالاستصحاب عند

وعدمها ضرورة في موضوعها

في حجة التمسك



من شأنه أن يترك الحكم بالاشتراك مع أن عدوك من شأنه لا يستلزم فتح عينيه فلم يصفو كلامه في ظاهره وكان في الدنيا فاشداً فاضداً فنهى توهم ما رخص تلك المصالح مع تبارك التي  
 وبأخينا والاحتياط أو دعوى كون الأخبا احداً نتاج

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم































في المشركين

من المشاكل الشائعة

و از کان بناء  
اعطاء فو  
نجر حاصل مقام

فمنها ما لا ينفعنا  
الغرض

فمراجعة الشك

بواجب ولا حرام في  
علمنا يا مستغاث  
الذمير

انه جواز الدخول وانما سئلنا عن الاستحقاق وهذا مقدر على الاستحقاق الاول ولا يخفى ان الاستحقاق الذي يستحق به مقام الجواب  
 اعني استحقاق المنع جامع بين الشك والاشك والاشك هو ما يكون من ادراكنا لواجب الماء ولا اعتقاد المتكبر من الاستحقاق فاستحقاق المنع عن الجواب  
 بتلك الحالة فلا فقا وظاهره بعد ما انكشف ان يكون متمكنا من ادراكنا لواجب الماء ولا اعتقاد المتكبر من الاستحقاق فاستحقاق المنع عن الجواب  
 شكك الى تعلق المنع الواقعي بكونه لا يرد عدها وما يكون عدها فلا ان المنع من دخول العبادات بتلك الحالة فاستحقاق المنع عن الجواب  
 المنع فيه عدم وجود المتفق على الدخول كما في الحد وذلك فيما مضى من تحقيقه بكونه مجردا من الماء من فاقص التهم كالبوارض ما كان سببا في  
 وجود مانع خارجي ان كان المتفق موجودا بان يقر ان المنع ليس من جهة كون مجردا الوجبة الماء فاقصا بل من جهة الامر بالوصف كما ان الجائز في  
 المنع مانع من دخول الصلوة لكن هذا المنع لا يورثه ارتفاع الظاهر من الحد وان منع من الماء من الدخول في الصلوة ولا يورث المنع من الدخول في الصلوة بعد  
 وجبة الماء ان كان ذلكا لم يورث ارتفاع التهم بوجبة الماء وان كان عدها لم يورث ارتفاع التهم بوجبة الماء وان كان عدها لم يورث ارتفاع التهم بوجبة الماء  
 شيئا الا من عدها بارتفاع سببه فغيره يقول ان لا باحة الدلتية بوجبة التهم فانه يورث كذا المانعة من جهة المسبب من الاشارة الى ما سبقه ثابتا واما المانعة  
 الدلتية فغير ثابتة فغيره يقول ان الاستحقاق كان هو المنع العرفي فقدره قطعا وان كان هو المنع الدلتية من اوله كان مشكوكا وان كان الامر بوجبة  
 كما من جهة ان هذا المنع هو جواز البين لان المنع العرفي يورث ان لا يكون الدلتية محققا قطعا بل ليس الامر بوجبة التهم بل من جهة المسبب من الاشارة الى ما سبقه  
 ما ذكر ان استحقاق المنع الذي يستحق به مقابل الشك باستحقاق التهم فاستحقاق التهم فاستحقاق التهم فاستحقاق التهم فاستحقاق التهم فاستحقاق التهم  
 مما ترون ان الشك والامر بوجبة ما قد يقر ان التهم كما في العام المحقق الا ان الورد عدها لم يورث ارتفاع التهم بوجبة الماء وان كان عدها لم يورث ارتفاع التهم بوجبة الماء  
 الجائز للمنفذ للولد من الجوابين احداهما ليس الجوابين والآخرها هو العرفي بوجبة الماء وان كان عدها لم يورث ارتفاع التهم بوجبة الماء وان كان عدها لم يورث ارتفاع التهم بوجبة الماء  
 الجائز وكذا استحقاق التهم في التهم والمذكور وقد مر الاشارة اليها وان الاستحقاق منها عدها لم يورث ارتفاع التهم بوجبة الماء وان كان عدها لم يورث ارتفاع التهم بوجبة الماء  
 الشك ما بان ان كان الشك او الاجماع المقول على جهة الاستحقاق فما لا يضر ان الاشارة الى الشك او الطارئة وان كان هو المقول في العاقلة فهو ما سجد لسكو  
 العقل عن منع جهة الاستحقاق نعم يحكم العقل بعد جهة من اية هو منع من العمل بما ورثه العلم وان كان الكتاب في وجبة ناطقة الباب هو يحكم بعد جهة  
 ما ورثه العلم وان كان الشك في وجبة من الشك او الطارئة فقط فان الظاهر ان الشك انما هو محض المانع لا ارتفاع الحد ايقه في كان الشك  
 طاريا فهو جهة المنع متى كان سائبا بالنسبة الى الواقع سواء كان طاريا بالنسبة الى انظام لا يورث بوجبة الحد انما الاشارة الى ما سبقه ثابتا واما المانعة  
 الاستحقاق في السابق بوجبة في العبادات المتعاقبة وان علم خلاف مقتضى الاستحقاق حسب الواقع على وجه الاجمال فالذا كان الاستحقاق جهة فيما علم خلاف  
 الواقع من جهة الاشارة الى الشك الذي يكون الواقع فيه مشكوكا يكون الاستحقاق جهة بوجبة ناطقة قلنا او لان الاولوية منوعة لان الشك فيما علم خلاف  
 خلاف الواقع اما لا طارئة هي هنا شاك فكل جهة بوجبة ما لا يورثه وانما سئلنا الاولوية لكنها ظنية لا يورثها في المقام **المرحلة الثانية** في بيان الاستحقاق  
 العرفي ليس بوجبة اية فاعلم ان المراد من الامر بوجبة هو ما ثبت حكم او وصف في محل واحد في زمان سابق وكان لذلك الحكم والوصف جهة وكان ذلك  
 الحكم او الوصف من احد الجانبين فطلع المحقق ومن لا يخفى مشكوكا في تحققه فثبت ما ثبت سابقا بوجبة المقطع بارتفاعه من هذه الجهة الى كالاتبات  
 بالنسبة اليها مقطوع التحقيق والحاصل ان مقتضى الشك ان الشك هو ما يشك في اول الامر في تحقيقه والتقدير بالاحتمال الواحد لا يخرج ما ذا لا يورث  
 منه من القوة التقيد والاعتقاد المطلوب في ان الموضوع من مقتضى مقتضى الوجود في الاصل هو مقتضى مقتضى في الثاني الطبيعة لا يورث واما التقيد  
 بمقتضى ارتفاع ما قطع به سابقا من احد الجانبين فهو لا يخرج استحقاق الحكم الطارئة مع سائر الشك بالنسبة الى الواقع حين الشك كما مثلنا في  
 الجهة المتوقفة بعد مجتهد بل نظر فيها ادعى اليها جهة اول فان احد الجانبين هنا كان مقطوعا عنها الحكم او الوصف في الحكم الطارئة والجهة الاخرى ما يورث مشكوكا  
 من اول الامر بعد مجتهد بل نظر وهو الموافق ههنا لا يكون الاستحقاق عدها بالنسبة الى الحكم الطارئة بعد المقطع بارتفاعه من هذه الجهة الى كالاتبات  
 والوقت لا احتمال كون الحكم الطارئة باقية الى الان فهذا خارج عن الاستحقاق العرفي اظهره ذلك فاعلم ان لا دليل على جهة الاستحقاق في الشك العرفي  
 اما اول الامر بوجبة ههنا لان الاستحقاق هو ابقاء ما قطع بتحقيقه سابقا فاستحقاقه لا يورث ما قطع به سابقا بوجبة المقطع من جهة لاحقا  
 ذلك من جهة الاستحقاق حتى يكون جهة واما ما سئلنا فلا نالو سئلنا ان ذلك من جهة الاستحقاق نقول لا دليل على جهة ههنا بعد انما الاجزاء وكونه بناء  
 العقل على عدم الاعتناء واما ما تراه من سلك العبادات بالاستحقاق فبعض تلك التوارد العرفية هو ناش من الخطأ في الاعتقاد حيث يحول في ذلك الحين  
 دون الامر من التمايزين لا بين الاقل والاكثر ثم اعلم ان الامثلة للاستحقاق العرفي كبر قدر الاشارة الى بعض منها كما استحقاق الجائز المولد من الجوابين  
 واستحقاق حرمته قبل التذكير قد يورث بوجبة من جهة بظهور كل حال **الثالثة** في اعتبار الاستحقاق في الشك في الحد وهو محقق فيما لو علم بتحقيق امرين او بوجبة  
 ضم ارتفاع بعض الجائز لا يشك في المرتفع وذلك المنع قد يتحقق في الموضوعين وقد يتحقق في الحكمين وعلى التقدير اما وجودها او عدمها فاعدها بالمو  
 كما لو علمنا الجائز بالاد من ذلك ثم علمنا بوجبة احد هاتين ولم يعلم ان من بوجبة او عدمها بالوجود في الموضوعين كما لو علمنا بوجبة ناطقة بوجبة ناطقة  
 بوجبة احد هاتين لم نعلم بوجبة احد هاتين فاعلم ان الحكمين كما لو علمنا بوجبة احد هاتين لم نعلم بوجبة احد هاتين فاعلم ان الحكمين كما لو علمنا بوجبة احد هاتين لم نعلم بوجبة احد هاتين  
 العبادات المتعاقبة الحاصلة بعد الظاهر التعمد عقبي كطهارة قطعنا بان الطهارة في ذاتها تلك العبادات قد انقضت ولم يعلمنا بوجبة احد هاتين فاعلم ان الحكمين كما لو علمنا بوجبة احد هاتين لم نعلم بوجبة احد هاتين  
 القليل الجائز ما عر قد يورث بوجبة احد هاتين فاعلم ان الحكمين كما لو علمنا بوجبة احد هاتين لم نعلم بوجبة احد هاتين فاعلم ان الحكمين كما لو علمنا بوجبة احد هاتين لم نعلم بوجبة احد هاتين  
 واما الخامسة ولكن لا يورث بوجبة احد هاتين فاعلم ان الحكمين كما لو علمنا بوجبة احد هاتين لم نعلم بوجبة احد هاتين فاعلم ان الحكمين كما لو علمنا بوجبة احد هاتين لم نعلم بوجبة احد هاتين







مثلاً اعني العلم الاجمالي وان كان في الاحكام فهو من البناء العقلايه اي من ولائها اشتراك الغايه مع الحاضر وبتحقيق عدم انحصار ذلك الاشتراك في العلم  
بالاحكام مع كون المشتبهات معصيه في غايهها نفسا نعم لا تضايق من ذلك وان كانت المشتبهات غير محصوره كما قلنا سابقا وان كان في الموضوعات والاحكام معاً  
ولا سبيل للمثاق من الخمسة ايها وهو عكس لا وان بنا العقلايه في بعض المواضع على الصواب الاصل كاعلم الاجمالي ولا يترفع الى الاجتماع المركب ايها  
لا يكاد يتأخر الامتناعاً ايها في ستة وجوه الاول ان العلم الاجمالي لا يكتفي بالعلم بالاحكام بل يمتد الى العلم بالاشياء والاعمال  
والاشياء والاعمال في اللغة والاشياء والاعمال في اللغة والاشياء والاعمال في اللغة والاشياء والاعمال في اللغة والاشياء والاعمال في اللغة والاشياء والاعمال في اللغة

هذا القبيح ان المتوجه على المكلف ان كان اصل واحد كالثوبين والمائتين اللذين كل منهما الشخص عز الاخر فلا يعمل بالاصل معكم وان كان المرجح على الخلاف وان كان المتوجه اليه صلاتان متوافقتان عام حيثما استعمل فلا يعمل بالاصل مع العلم الا بخلافه ان كانا متوعيين بام حكيم ام مخالفين وان كان المتوجه المكلفا صلاتان متوافقتا لمع العمل بالاصل مع العلم الا بخلافه ان كانا متوعيين بام حكيم ام مخالفين وان كان المتوجه المكلفا صلاتان متوافقتا لمع العمل بالاصل مع العلم الا بخلافه ان كانا متوعيين بام حكيم ام مخالفين

[illegible]

بما استحقها الصلوة كغيرها من الأعمال المستحقها الصلوة موقوف على سبق الصلوة إلى الاجزاء السابقة وسبق الصلوة في الاجزاء السابقة موقوف على دخولها في العبادات الشرعية ودخولها في الوجوه الشرعية موقوف على العلم بالوجوه والعلم بالوجوه لا كسلكها بقاها موقوف على استحقاق الصلوة سلمنا علة الدور لكن منع جواز الاستحقاق لمقتضى الاستحقاق فربما سلمنا الإلزام بقية لكن ليس بجوابه لأن شاء العقلاء في هذا المقام

اية وصية العسكر او لاهل الابلع العظمى فالتان ذلك ليس شيئا نالنا بهتيا الاصل الاجماع بصيغة الاصل وان كان فاصلا بعد اية او مع  
 العلم الاصل قبل الفسخ فاما **قوله** ان القول بل عدم الفسخ تكليف بما لا يطاق لاننا لم نمنع من الفسخ ابطال التعيين وهو من غير ان يخص كان معينا  
 لا يطاق وان ترك الابطال وعمل الاصل كان مغايرة لان ترك الفسخ قلنا انه يمكن ان يكتب الاحتياط والمخرج عن الحدوين بالاحتياط بما يشك فيه  
 ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦

قال بوجه الاستحقاق لا لاجتماع المركب وهو قتلنا او لانا لا جلع منقول ولا بكنه وثانها ان القول بالحقنة كما يمكن ان يكون مستندا الى استحقاق  
حقنة المتلوة كذلك يمكن ان يكون مستندا الى استحقاق حقنة التهم والعام لا يقتضي على الخاص اما ان كان الشك في ثبوت ثبوتها انما يثبتها  
فحينئذ الاعتبار في السند امر من بطلان العقل على الخلاف وعندنا ان الاستحقاق لا يبرهن في ثبوتها العبادا **الموضع الثاني**

مدلول اللفظ  
فما يشاء من  
فما جبال  
وعلما



وان شكنا في ان هذا اللفظ هل كان في اللغة موضوعا للمعنى ام لا بل كان من الالفاظ المتكررة في اللغة كان موجبا لها وكان لفظا من الالفاظ موضوعا باننا انما  
 هذا اللفظ انهم حكنا بالحق في اللغة والعرف كاصالة عدم الوضع واصلا فاحداثا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض  
 سلم غير المعارض في عدم دلالته على جهة الطلب لكن هو يقين لا شاعرا على اللفظ الواضح انما وانكرنا او اعوزنا او الترخي لا يخفى ان اصل المذكر فاصلنا باللفظ  
 اصلنا فاحداثا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض  
 باعبارنا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض  
 اما جودا او غير ذلك ثم وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض  
 والمشكل في غير ما لم يشر عليه ولا سيما لا يتصرف فيه بل الى معنى اللفظ على ما هو عليه في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض  
 متحد ومختلف في غير ما لم يشر عليه ولا سيما لا يتصرف فيه بل الى معنى اللفظ على ما هو عليه في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض  
 من احداهما في غير ما لم يشر عليه ولا سيما لا يتصرف فيه بل الى معنى اللفظ على ما هو عليه في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض  
 اما حكمه في غير ما لم يشر عليه ولا سيما لا يتصرف فيه بل الى معنى اللفظ على ما هو عليه في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض مثله وان شكنا في وجوب اللفظ والمعنى في اللغة فاصلنا فاحداثا في معارض  
 او موضوع متين او موضوع مستنيط

في بيان استحسان  
 في بيان استحسان

في بيان استحسان  
 في بيان استحسان

العقل



مجلس الشورى  
العلماء  
مجلس الشورى

تہذیب و تمدن







المستقيم إلى العقد المتعارضين وبقوله الوجه سلمها عن المتعارضين ولولم نقل بالحجبة نقل كذا ولا يظهر من النزاع في الحجبة فيما كان هذا مستحقا وجود  
مفاد مع الاستحقاق العقد كما عرفت من خروج الاستحقاق العقد من محل النزاع فانه محرم عند الاستحقاق وكيف كان فالحق الحجبة فيما لا يحتاج المانع ولا نكول  
ذلك لا لعدم جابلية الاستدلال بالانبات والاختصاص في الجزاء العقدية من مورد غالبا ولا يحتاج فيه إلى العمل بالأصل عند كمال عدم القربة وعدم النقل لعدم  
المخصص

وفاة الشيخ

• **المسؤولية**

الحقبة



الحقيقة الخاصة قلنا مع عدم كون غلبة الاستعمال الشخصية في الحقائق ممتدة في تعيين الوصف كما هو المقصود ومع مغايرتها مع حقيقة الحقائق  
 في المعانيه فتم الحكم بالحقيقة الخاصة المعينة بحالها من بل لا بد من ضم أصل عدم الاستعمال في معنى آخر ولا لكان اللازم الحكم بالحقيقة  
 الخاصة من هذا الوجه وان علمنا بوجود استعمالها من قبلنا فبغيرها ما هم على ذلك ولا سيما أنهم يتوقفون على ظهوره لا علاج في الحكم بالحقيقة الخاصة من غير  
 الاستعمال الآخر الاصل ان مع تعدد الاستعمال يجوز الاعتدال في كل من الاستعمالين فلا وجه للترجيح فان قلت لعل في الاستعمال الآخر للاصل في مقام  
 مسبقا لظن الخاص بعد بعد الغرض من الأصل قلنا نحن نريد ان يكون بالحقيقة الخاصة قبل الغرض من وليس الاصل فان قلت لعل الحكم  
 بالحقيقة الخاصة المعينة لعدم الغايم الى حال وجود استعمال آخر قلنا انهم ملغون لا محالة لولا هو كان مضافا اليهم يبنون على الحقيقة الخاصة  
 اجمع وان الغرض الباري وما يلحقه من محكمات الحقيقة الخاصة هذا اعتمادا على أصل عدم الاستعمال في معنى آخر وان حصل لهم الظن المسمى في معنى على خلاف  
 هذا الأصل كان غلبوا باستعمالها من التوقف على ظهورهم بغيرها ما هم على ذلك ولا سيما أنهم يتوقفون على ظهوره لا علاج في الحكم بالحقيقة الخاصة من غير  
 الاستعمال الآخر الاصل ان مع تعدد الاستعمال يجوز الاعتدال في كل من الاستعمالين فلا وجه للترجيح فان قلت لعل في الاستعمال الآخر للاصل في مقام  
 مسبقا لظن الخاص بعد بعد الغرض من الأصل قلنا نحن نريد ان يكون بالحقيقة الخاصة قبل الغرض من وليس الاصل فان قلت لعل الحكم  
 بالحقيقة الخاصة المعينة لعدم الغايم الى حال وجود استعمال آخر قلنا انهم ملغون لا محالة لولا هو كان مضافا اليهم يبنون على الحقيقة الخاصة  
 اجمع وان الغرض الباري وما يلحقه من محكمات الحقيقة الخاصة هذا اعتمادا على أصل عدم الاستعمال في معنى آخر وان حصل لهم الظن المسمى في معنى على خلاف  
 هذا الأصل كان غلبوا باستعمالها من التوقف على ظهورهم بغيرها ما هم على ذلك ولا سيما أنهم يتوقفون على ظهوره لا علاج في الحكم بالحقيقة الخاصة من غير  
 الاستعمال الآخر الاصل ان مع تعدد الاستعمال يجوز الاعتدال في كل من الاستعمالين فلا وجه للترجيح فان قلت لعل في الاستعمال الآخر للاصل في مقام  
 مسبقا لظن الخاص بعد بعد الغرض من الأصل قلنا نحن نريد ان يكون بالحقيقة الخاصة قبل الغرض من وليس الاصل فان قلت لعل الحكم  
 بالحقيقة الخاصة المعينة لعدم الغايم الى حال وجود استعمال آخر قلنا انهم ملغون لا محالة لولا هو كان مضافا اليهم يبنون على الحقيقة الخاصة  
 اجمع وان الغرض الباري وما يلحقه من محكمات الحقيقة الخاصة هذا اعتمادا على أصل عدم الاستعمال في معنى آخر وان حصل لهم الظن المسمى في معنى على خلاف  
 هذا الأصل كان غلبوا باستعمالها من التوقف على ظهورهم بغيرها ما هم على ذلك ولا سيما أنهم يتوقفون على ظهوره لا علاج في الحكم بالحقيقة الخاصة من غير

بیچاء الموصوفہ لا کلام فیہ

فی سبیل اللہ

المستحقاق

الملك

بسم الله الرحمن الرحيم

ابن البراء  
من الشك

عن  
زاد  
كان  
من  
ال

طاب لرجوعه وولد  
بجھل من







وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ  
وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ  
وَالسَّحَابِ إِذَا تَكَبَّرَ











فان اتفقوا على الاصلين فكيف نضاعدا كالتوابع الشرائع والحدود كما اذا علمت بما سطر احد الطرفين من الخصصين فكل عمل بالاصل في حق نفسه لبناء العقلاء ولا  
يشمل عن راجع لعدم نقص المقتضى بالشك في كلف واحد فالوقفا لا اذا كان احد المستحقين موافقا لاصل البرائة دون الاخر فيعمل بالاصلين واذا تعارض الموضوعي  
مع الحكمي فله الاول على الاصل فيقول لا يجمع فانه يكتفي مرجحا لاحد الاصلين لان كل من قدم الشك في السبب في القسم الاول قدم الموضوعي هذا ولبناء العقلاء ودلالة النص  
فان الموضوعي من قبل الحكمي ولعمل الاكثر وظهور اجماع العاطلين بالاستصحاب ولا يضر مخالفة البعض لو فرض هنا شسب التعارض من امر خارج حتى صفا الشك في الحادث علمنا

بالاصلين وطرحنا  
في تحصيل  
النتائج

في حق  
المستحقين

من غير جهة الانتقال وهذا الوجه صور اربع الاولى كون المبدأ من المبدأ اليه كمالا ما يبين كانه انقلابا لا تحولا وعكسا الثاني ان يكون المبدأ من غير جهة  
المبدأ اليه كانه انقلابا لا تحولا والثالث ان يكون المبدأ من غير جهة المبدأ اليه كانه انقلابا لا تحولا والرابع ان يكون المبدأ من غير جهة المبدأ اليه كانه انقلابا لا تحولا  
الثابت من التسمية بالانقلاب انما هو الصواب في كل كون الاجرة انقلابا والثابت والثالث ان يكون المبدأ من غير جهة المبدأ اليه كانه انقلابا لا تحولا والرابع ان يكون المبدأ من غير جهة المبدأ اليه كانه انقلابا لا تحولا  
فيقولون انقلاب الماء هو وبالفعل ما كون هذا الاحلاف من باب اطلاق كلمة الكثرة على المبدأ في باب الاصطلاح فيقولون انما هو ما الاستصحاب فينتظم  
عبارة عن تبدل ماهية اخرى سواء كان المنقلب اليه ما يعاين لا وعلى هذا يكون النسبة بين الاستحالة والانقلاب هو ما يخص ما مطروحا  
وبين الانتقال تباينا كمالا **المقدمة الاولى** في حق تحصيل النفع اعلم ان النفع من العلمات في اخراط بقاء الموضوع في الاستصحاب للبر كبره  
لانهم مطبقون على علم جواز التمسك بالاستصحاب فيما علم فيه ببقاء الموضوع بل النزاع بينهم انما هو في تخصيص الصناعات فيقولون ان الاستصحاب والانتقال  
من جهة في محل البحث من حيث بقاء الموضوع وارتقاءه ولما ما زال عنه الامم دون النص في الحظيرة المتجسدة بعد الطرح في وجهه وبقائه في ذلك كما لا يخفى  
الحكم بخاسته بقوله المتغير بعد ذلك فيقولون انما هو في حق تحصيل النفع اعلم ان النفع من العلمات في اخراط بقاء الموضوع في الاستصحاب للبر كبره  
باب عن دخول في محل البحث انا انما نكمل فيها ابقاءه لا بقاءه البصيرة **المقدمة الثانية** في حق العلم ان الاقوال في المسئلة ثلثة ثالثة التقابل بين الجنس  
الداني والعرضي في الذي كالكلمة بعد الاستحالة بالزمان لا يجرى الاستصحاب لان الموضوع هو الكلمة فيلحق في العرض كالتحصيل في خبره  
وصاروا الاستصحاب لان الموضوع هو الجسم الملا في الاستصحاب هو ان لا يفرق بين الاستحالة والانتقال والانه في هذا  
التفصيل **المقدمة الثالثة** في حق تحصيل البر كبره اعلم ان ما يتبدل في الموضوع هو الحقيقة التي هي في سواها كان بطريق الاستصحاب الانتقال  
ام لا نقلا ما ان يعلم فيه ان الموضوع هو المتوالي عن كونه حقيقة ككلمته واما ان يعلم فيه ان الموضوع هو الصورة المتجسدة والجزء الخارجة  
غيره فلهذا في الموضوع بان تكون جزؤه او قيدا واما ان يشك في الامر فيقولون في الاستصحاب المقطع بان بقاء الموضوع فلا يقع  
بقا ان اجزاء الكلمة كانت مجسدة وبعد المجسدة يحكم بالجملة لا استصحابا للقطع بان بقاء الموضوع هو الاجزاء مع بقاء الموضوع مجسدة فيكون  
الصواب في الموضوع وان كانت خارجة عنه والحاصل ان الحكم بنبث الحكم في ذات الشيء المخرج من الحكم الثابت له واما الحكم بالنسبة الى الشيء  
الذي في الاصل في مشكوكا لا والبتة منه في حق لا ارتفاع في الثاني بجره الا في حق ان علمنا ان الصواب في الموضوع علمه في الحكم بالصواب في الموضوع  
علمه ببقائه في مشكوكا في انها علمه للبقاء بقاء كما انها علمه في المشكوكا لا واما اذا علمنا ان الصورة في الموضوع علمه في الحكم بالصواب في الموضوع  
الحكم بوقف على حدوث الصواب في بقاءه بوقف على بقاءه فلا استصحابا في القسم الاول وفي الثالث بقاءه لا يجرى الاستصحابا اما ان يكون هنا  
موضوعا او يكون حكما فان كان موضوعا بان يستصحب بقاء الموضوع فلا يشك في الحادث لا نه بعد ما علمنا بان هذا الحكم المحقق في الجاه  
موضوعا مشكوكا في موضوعه هل هو الصواب في الموضوع في الحكم بالصواب في الموضوع علمه في الحكم بالصواب في الموضوع  
المشكوكين وارتفاع عن الموضوع منها فلما ان نقول ان الاصل بقاء عن الموضوع منها وارتفاع ما هو الموضوع منها وان كان حكما بان يستصحب  
الجملة في هذا المستصحب ان كان هو الحكم الاستقلال في الاول كان مشكوكا بالنسبة الى الثاني من المشكوكين وان كان هو الحكم المتبع فهو مفضل في ارتفاع  
بعد القطع بارتفاع المستصحب في الحاصل ان المستصحب ان كان هو جملة هذا الجزء في الاول كان مشكوكا وان كان هو جملة الكلمة بغيرها في الموضوع  
فقد ارتفعت ثم انه لا فرق فيما ذكرنا من حكم الاستحالة والانتقال ولا انقلابا كون الجملة ذاتية لم عرضية كالتحصيل في خبره الذي صار مادا في مرقع  
كيف تمنع من اجزاء الاستصحاب في تحصيل النفع اعلم ان النفع من العلمات في اخراط بقاء الموضوع في الاستصحاب للبر كبره  
الملا في الخبرين هو ثبوت الحكم للصواب في ما دام كونها بقاء على الصواب في الموضوع في الملا في هذا من جهة لفظا واما من جهة اللفظ فيقول  
ان الموضوع اما هو الجملة الملا في مع بقاء على الصواب في الموضوع واما محل الشك وعلى المتقدمين لا يجرى الاستصحابا لما مرنا اذ اتمد تلك المعنى  
فقول **المقام الاول** من المقامات في بيان الحق فيجوز بان الاستصحابا بعد انتقال الموضوع فاما الاستحالة فلا استصحابا منها قطعاً لان الموضوع

في حق  
المستحقين



النوعية أم لا كما في الخشب الصالح والموت الجبان لأن الموضوع كان هو الأجزاء الجسمانية في واقعها قطعاً وإن كان هو الصواعق في واقعها  
بأنه الأصل فلا يستحق أجلاً **المقام الثاني** من المقامات في بياننا هو مقتضى التحقيق باعتبار الاستحقاق في تلك المذكورات فاعلم أن كل

منه

بأنه لا يخلو من تلك المواضع حكما جريانا الاستصحاب منه فهو حجة اية لسوء الأدلة من الاختباء وبناء العقول ودمعوا الانصراف الى غيرها بما ظله وفيها حكما  
منه بعد جريان الاستصحاب من تلك المواضع فلا يكون الاستصحاب منه حجة لان الحجة فرع الجريان فان قلب بناء اهل العقول على العمل  
بالاستصحاب ما يثبت الامر منه على عدم الجريان فانه من دون عن الكلب توافق في الملح فلا يثبتون من طعام كان منواليا الكلب لبعض ذلك الاستصحاب  
منه لا يكشف عن جريان الاستصحاب هذا من اعتباره قلنا اولان عدم تساويه من هذا الملح ليس لاجل الاستصحاب بل لاجل تنفير الطبع عنه وبشرطه الى  
ذلك انهم لا يثبتون ثوب الملازمة لهذا الملح ويلحقون الفاسل بالوئاسين فتم وثابتها بالتعقيل لعدالة ضاوت وودان بناهم بعد ذلك المجازة  
المرتبعة عن تلك الدودة على عدم الاجتناب عنها مع ان الاستصحاب المذكور موجود هنا ايضا وثابتها بان بناهم على الاجتناب عن حزم منقلب من الخلق  
ومحكون بيجاس مع ان الاستصحاب موجود هنا ايضا **الثالث** انه هل لنا دليل اجتهاد يقتضيه موافقة الطبيعة المشاخرة الحادثة للطبيعة المنقذة  
من حيث الحكم او دليل اجتهاد يقتضيه مخالفتها بانها يلجها حكما في الطبيعة اللائقة واجزا معكم ساير افرادها على تلك الطبيعة الحادثة ثم لا الحق في الدليل  
الاجتهادي على موافقة الطبيعة الحادثة للطبيعة العذبة حكما غير موجود وكذا لا دليل اجتهادي على مخالفتها للطبيعة المشاخرة وفي تحقيق دليل  
اجتهادي على موافقة الساير افراد الطبيعة الحادثة اشكال لان الاجماع البسيط غير موجود فكيف يكون اجما عتبا مع ان المنقول عن المحقق العلامة  
العتسك باستصحاب اجاسته الكلب توافق في الملح فلو كان الحكم بمطابقة الملح الحاصل من الكلب اجما عتبا لم يقع فيه خلاف من هذين المناضلين فان الظاهر  
انهما اتفقا في المجازة ايضا كما حكما جريانا الاستصحاب لان يكون حكما جريانا الاستصحاب من حيث القاعدة وكان فقيها في الملازمة والاجماع المركبة منه غير  
موجود بان يقر ان كل من قال بعدم حجة الاستصحاب هنا قال بانها في الطبيعة الحادثة ساير افراد تلك الطبيعة ثم لو كان الدليل على حكم الطبيعة الحادثة  
لفظا عام او مطلقا شامل لجميع افرادها بالتواطى حتى بالنسبة الى الفرد المنقلب عن طبيعة اخرى كان ذلك دليلا اجتهاديا على المخاق الطبيعة الحادثة وبنا  
افراد تلك الطبيعة كقوله كل حرام او محرر حرام او حرام غير انما يثبت على المخاق المنقلب من الخل فحكم بحرمه هذا الجناح اجتهاديا واما اذا لم يكن لفظا او كان لفظا غير  
عام ولا متواطيا بالنسبة الى الطبيعة المنقلبة من طبيعة اخرى فالدليل اجتهاديا كما لو قال الموطأ هو فانه لا ينصرف الى الملح الحاصل من كلب فلابد ان يرجع

فَقَدْ وَجَّهَ شَرِّكَهُ  
إِلَى الْقَطْرِ

فانك

[illegible]



كان في المشتبهات علم الجاهل قبله في كثير من الامور لم يكن لعدم انضام الفصول الى مثل كون بناء العقلاء على خلافه فيسبب اصلا عدم حجة الاستصحاب لكونه علما بما  
وراء العلم عن المعارض ولو قبل ان المدين بالدين السابق في زمان لو شك في النسخ لعل بالاستصحاب كما عليه بناء العقلاء عوهم فمن عداه بالاجماع المركب قلنا انه مقلوب بعينه فلا  
يقع تسليم المعارض او كل ولقاء دعوى كون عمل الفقهاء على ذلك لا لانه انما هو من علمه فبذلك لا اصل **اصل** من هذا الا انها الاصطلاح لا بالانه استقرخ الفقهاء الواسع  
في تعميل الظن بالحكم الشرعي ملكة انه ممكنة بقدر ما على استنباط الحكم ويرى على كل منها اشكالان والامن بقرينة الملكة بان عند اهل هذا الفن ملكة بقدر ما على تعميل  
الاعتقاد بالحكم الشرعي الواقع في تعميل الفقهاء وسعة تعميل الاعتقاد بالحكم الشرعي الواقع وهو مشترك بين المعنيين لفظا و

منها ولم ين قلنا هذا الا بالعلل كليا فانها بعض افاضل المناظرين في الحكم في المثال بجاسته الموقر طهارة الارض لان العمل بالدليلين لازم ولا يكون  
من الحكم ببقاء نجاسة الثوب بجاسته الارض اذ لا دليل على ان الملاقاة للنجس بالاصل ضرورة فان كل من ملاقاة نجس نجس لم تثبت وانما المسلم **لكل**  
للنجس ببقائه لا بغيره الاصل نعم يوجد قول بالوقوف بقدر ما عن صاحب الرضا في الحكم ببقائه لا يستصحب بين الدين احدا في موضوعي الاخر حكمه وفي  
الحقيقة هذا القول لازم من قول بالوقوف في معارض الموضوعي الحكمه والموقف عند العمل بالراجح من الاصلين الى جانب الذي في الحكم بنجاسة الارض  
في المثال المفروض وبطهارة المتنجس والماء في المثال الاخر لرجحان استصحاب بقاء نجاسة الثوب على استصحاب طهارة الارض لكونه جازما بطهارة الحكم وهو  
موجب لصحة الثوب بكماله ونجاسته ولا يشترط مع العلم بالنجاسة بلزم الحكم بنجاسة الارض ايضا اذ ان شئ الثوب المذكور وعليها وكل استصحابا  
الماء ارجح من استصحاب بقاء نجاسة المتنجس للدليل المذكور وبذلك على ما اخبرناه **امور الاول** الاخبار لا تقتضيه لعدم جواز نقض اليقين بالشك فاما  
في الثوب النجس الذي نشر على الارض فاطوعا بالنجاسة فلا بد ان لا نقضها بالشك ولا شك اننا نقضه ليس بقدر اليقين السابق لا نقضه بالشك  
فما يلزم حكمه وليس المراد بغير الحكم ايمر بل جميعه من جملته نجاسته فلا بد من نقضه لا نجاسته بطهارة الارض بالثوب بل بغيره ولا يمكن المعارضه بالثوب لعد  
جواز ان استصحاب طهارة الارض اذ قبل نشر الثوب المتعالم بنجاسته بالاستصحاب طهارة الارض مقطوعة فلا استصحابا وبعد النشر قطعنا بالرفع للمياه  
بالنجس الشرعي فلا استصحابا ايضا وكل كلام في الماء المستصحب طهارة اظهرنا به مقطوع بنجاسته والحاصل ان المعارض هنا بدو وبعد ان اتمت  
الثاني استمر بطرقة اهل العقول على ذلك الاتري انهم لو علموا بنجاسته شيء سابقا ثم شكوا في ارتفاعه لعسوا في ذلك الشك ولا يعلمون بالاكابر  
بان يقولوا ان الشك في ملاقاة طاهر من هنا يظهر اننا لو علمنا ان مقتضى الاخبار العمل بكل الاصلين فلا اقل من كون بناهم مرجحا لما بقدموه على  
**الاول** انما لا يوافق على ما ذكرناه من العلمين بالاستصحاب فمزاها عاملها الاصلين معا والحاصل ان استصحاب المنزل مقدم عندنا على استصحاب  
التراب بغيره ما شك في ناقضه فلا يخبر بان كان الشك في البقاء والارتفاع مستباحا من الشك في ناقضه احدهما المعين للآخر كما ترى ومنه ان

في راجح

على الاخر الموجه المذكور ويرد على من عمل بالاصلين معا في الحكم بنجاسة الثوب المنشق وبطهارة الارض المزبور ان الحكم بطهارة غشا هذا الثوب ايضا  
لا صلاح لهم عليه الفصل في اقسام الغشاة في الحكم بنجاسته غشاة ما يقطن بنجاسته وبطهارة غشاة ما ليس بالاصل ولا يقطن بهما القليل احد مسئلة  
الغشاة لا تقتضي خلق الاجماع المركب **فان قيل** هذا العامل بالاصلين من جهة طهارة الغشاة المطلقة غشاة لا عاملها نجاستها يجمع منه روح كانه  
الغشاة من حيث الاجماع قلنا نعم لكن لازم كلامه هنا القليل في باب الغشاة لو كان قائما بنجاسته غشاة لا عاملها نجاستها يجمع منه روح كانه  
بطهارة غشاة الثوب المزبور من باب الاستصحاب لا بالاصلين خلاف الاتفاق من المنازعين في باب الغشاة في راجح من علمه ان لا يصرح ان يلقى الارض  
الملا في هذا الثوب بالارض الطاهرة في جميع الاحكام الخالفنا في ذلك مستصحبنا كقولنا في الجواز عليها انما الحكم هو اوضح واما السلب فلان مقتضى استصحاب  
بقائه الامرا بصلوه ان لا يسجد على هذه الارض ولا يتم بها عملا بالاصلين مع انه صرح بجواز الجواز عليها واليهم بها ان علم ان الحكم بطهارة هذا الارض  
لنسخ حكمه قولنا لكل ملاقاة للنجس نجس لو كان نجسا بالاصل فاسد اذ في الاحتجاج في الحكم بنجاسته هذه الارض لغير استصحاب نجاسته الثوب لان الاستصحاب  
لما استصحاب النجاسته كما ثبت بنجاسته الثوب كذلك ثبت بنجاسته ملازمة ان مفاد الاخبار عدم جواز نقض اليقين بالشك في رتبة الاحكام التي في من الشك وبطلان  
واللاحق في شيء من الاحكام ومن جملتها نجاسته الملاقاة ثم علم ان الشك في بقاء المستصحب قبل تقدمه على الشك في بقاء المزال كما اذا شكنا في طهارة  
بعد ما علمنا طهارة ترابنا بقاء فعل منه بالاستصحاب ثم اردنا اظهره من يتبين بذلك الماء فان الاستصحاب الاول من قبل مقدم على الثاني وتبين اننا قد  
لا يتقدم احدهما على الاخر بل يتقاربان كما اذا شكنا في طهارة الماء المفروض بعد ما علمنا بقاء المستصحب فيحصل الشك في بقاء طهارة الماء الذي علمنا  
به مع الشك في ارتفاع نجاسته المتعالم مرة واحدة وان لتسبب احد الشك من الاخر فيحصل العامل بالاصلين معا بجمع كل امرين بالنسبة الى القميين كما  
هو مقتضى كلامهم بخصه بالنسبة الى القميين ببقول في الاول من القميين بتقدم المنزل وبعملها معا في القسم الثاني ان قالوا بالانتم بغير علمهم ما  
وان خصص العمل بالاصلين بالقسم الثاني جزر عليه ولا نه خلاف طريقة اهل العقول ايضا فانهم لا يفرقون بين القميين في تقديم المنزل وثانها  
ان خلاف الاخبار انما اذ لو في تلك الاخبار الى اهل العلم بقدر ما في المزال في كل من القميين بنفس الاخبار وليس المستصحب ان المستصحبان  
الاخبار لازم ابقاها كما كان علمها كان على حساب استعداده للبقاء وان استعدا النجاسته في المثال المفروض الى حد يتلج طهارة الارض بخلاف  
استعداد طهارة فان اقصاهما للبقاء الى ان ورد عليه مانع اقضي في طهارة الثاني انه خلاف الاجماع المركبان من مقدم المنزل على المزال في القسم الاول  
قد علم في الثاني ايضا ومن عمل بالاصلين في الثاني على الجاهل في الاول ايضا فتجد اجماعا على الاكثرين ايضا في القسم الثاني على ما ذكرناه وخامسا  
ان العمل بالاصلين في الثاني والمنزل في الاول يحكم باناه العقل السليم الاتري ان لو كلف احد من اهل العلم من جانب مستند باخدا لاستصحاب المنزل  
في القسم الاول مع سكوتهم عن القسم الثاني لا محقة في الحكم بلنا مل وكون العلم ان هذا العامل بالاصلين في مثل الثوب المنشق على الارض ان يصر  
عدم المعارض بين هذين الاصلين كما يرشد اليه من كونه في الملاقاة باي نجس كان بان يقول ان خاتمة ما يقتضيه اصالة نجاسته الثوب هو الحكم بنجاسته  
الثوب لا بغيره وخاتمة ما يقتضيه طهارة الارض الملاقاة للثوب هو الحكم بطهارة الارض لا بغيره فلا يفرق بين ما يقتضيه من جهة  
من المعارضين وان فرض المعارض بينهما كما يقتضيه عنوان كل امرين بان يقول ان استصحاب الارض يقتضيه ترتيب جميع احكام الطهارة حتى طهارة الملاقاة واستصحاب  
نجاسته الثوب وترتيب احكام النجاسته حتى نجاسته الارض فيفترقنا معارض بين الاصلين مع بصر من باب تعارض المتباينين الذي لا بد منه من الرجوع  
الى المخرج لا من باب تعارض المعامرين من جهة حتى يتبعض ويحل بما في ما ذكرنا في الاقرار ولا يعل شيئا مما في مادة الاجتماع كما فعل هذا القائل هنا كذا بان



والعقده الى العقب بالحكم الظاهر والملك ملكه بمقتضى العلم بالحكم الظاهر والمقتضى يطلق على من يشترط باطنها الاحكام عن رايه واجتهاده وعلم من له هذا المنصب بالقاضيه يطلق على من  
يرفع المصنوع بين الخصمين على الوجه المحض وعلم من له هذا المنصب بالحكم يطلق على المصنف في اموال الغيب المجانين ويعوم على الوجه الشرعي المحض وحلى من له هذا المنصب لا يحد  
ان الحكم يطلق على الامم من القاضيه ويقتضى انما حصل الخلاف في جواز غير ملكه الاجتهاد وعدمه في الفرع وادع على الوفاق على جوازه في الاصل وقد يقتضى تناقضها ما  
الحق كان التجر به للاصل والوجدان وهذا ممكن الاطلاق في اولاه وترد عليه بنظره كما يعمل عليه لان احتمال عدم كونه مكلفا بالدين او كونه مكلفا بالاجتهاد او التبعيض منفى بالاجماع

فمنها من لا يرى

أركان التجبض في العمل فاحذر بعض أحكام هذا الأصل وبعض أحكام الأصل الآخر مضافا إلى أن التعيين في التجبض أيضا لا بد له من مرجح حتى يلزم  
المرجح بلا مرجح وكيف كان فاعلم أن ما ذكرناه إنما هو مخصص على قاعدة ما من جهة الاستصحاب إذا شك في المانع غير واما على مذهب من لا يقول بجهة الاستصحاب  
أو شك في المانع وبغيره في جهة الشك فحدوث المانع فاللزم عليه لاخذ بما ملأ في المقام من تقديم استصحاب المزبلة لسلالة استصحاب الماء الكافي  
شك في بقاء طهارته واربط يظهر من مجرى ما يصلح للمعارض فاستصحاب الجاسة المتبصر لا ينافر من اعتباره هذا إذا كان الشك في ناقض  
أحد الطرفين واما إذا كان الشك في بقاء كل من المستصحبين مستباحا في الشك فاقضيه الآخر وكان التدافع من الطرفين كما مثلنا لك سابقا  
خارجا في الماء الكواثر وعلى الماء القليل الخبر تدريجا فلا بد منه من الوقف في أن يظهر من مرجح لعدم إمكان الجمع بالفضل ولا معين أيضا لاحد المتعارضين  
لأن بناء العقلاء معقود ولا يخار عن رتبة الاستصحاب في جهة الطرفين لا ترجح لصددهما والعقل أيضا ساكت وكذا الكتاب واما الإجماع المركبان  
يقول كل من حكم بترجيح أحد الاستصحابين فالمرتب والاول حكم به أيضا هنا وكل من أرجح هنا أرجح في السابق أيضا فغير ثابت واما التحية فبينما هو  
منع عدم إمكان الجمع ويحذر وجود المرجح وعدم إمكان الطرح والشرط **الثالث** هنا مفقود لأن الطرح ممكن فإن الأصل جواز الطرح حتى يثبت خلافه  
فلا بد أن يطرح ما يؤخذ بالوقف حتى يوجد مرجح خارج كما هو موجود في المثال المفروض لبناء العلماء على تقديم استصحاب الجاسة منه على استصحاب  
الطهارة على ما انفاد بعض فانه قلت فله يتوقف في تعارض الخبرين والدليلين الاجتهاديين قلنا هنا كقام الدليل بعدم جواز الطرح

لا هنا ثم لا يتحقق ان نقاد من الاستصحابين الحكيمين في الوجود بين قواما الحكيمان العدميا والمختلفان وجودا وعدا في الحما حال ما سبق في الوجود  
من تقديم استصحاب المزبل على المزال ومن الوقف عند كون كل منهما مزايا للآخر عين من غير الدليل مضاعفا الى الاجماع المركبين لا اقتسام في الحكم ثم يقع  
كلامه ان الوجود اذا تعارض مع العدم قبل الادم الوجود ان يكون استصحاب مزايا لم يفسد لان في ذلك بل قد يكون العدم مزايا للوجود وهذا مقام التخصيص  
لما يتصلح بل يحكم بان التميز بل مقدم كالمنا ما كان وليس غرضنا تشخيص اصغرنا في المقامات ثم ان ما هو المشتمل من تقديم الاستصحاب المثبت على الناد  
لعل المراد منه هو ما ذكرنا من تقديم استصحاب المزبل فظهر ما ذكرنا من اقتسام مستمع احكامها ببقيا الكلام في الاستصحابين الحكيمين المتعارضين بسبب اختلاف  
الامر جهة انفسها الذي يعجز عن عند القوم بالشك في الحادث كما يعجز عامر بتعارض الاصلين وهذا هو الذي يكون الاستصحابان في الوجود بين وعند من  
يختلفين والتعقوب في هذا ان نقول العمل بالاصليين الحكيمين وان يدركا الثوباء المشتركة في الوجوه المتعدية كما اذا علم بجاستد احد يؤمن بها الشخص  
لا يربان كلامها ما جعل بالاصل في حق نفسه الدليل عليه بقوله في الاجماع المركب من الغامضين بالاستصحاب هو بناء اهل العقول والاعوم في الاخبار  
التي هنا ان التبادر منها عدم جواز نقص يقين نفسه لا يقين اخر لنفسه ولا يربط غير حاصل المكلف في وان نقول العمل بالاصليين المكلف طرفة عين  
في السابق فسلنا بين المتماثلين والمتماثلين لكن لا ان نقول ان الملائم مقام الوقف الا اذا كان احد المستصحبين موافقا لاصل البرهان في الاخر في  
بما تكمل الاصلين كما اذا كان احد الشككين منا حاد والاخر اعماما فاما في تناقضها اذ لا يتقلا المستصحبين في البناء اها اقبل الط

محيط لكونه لا يقع فيه فاما الجاني فيمكن تحققة اثره في الموضوع

ان عمل العلماء انهم على ذلك فلو علمنا بطلان احد الثوبين وجازية الاخر ثم علمنا اننا لا بان تقاع احداهما علمنا باستحقاق الطهارة والنجاسة معا وقا  
الاستقضاء بان اللذان احدهما موضوع في الاخر حكم فهو على مرتبة من احدهما ان يتفقا في الموضوعين وعلى التقديم بين الما وجوده بان او عدمه او مطلقا  
هذه ثمانية اشكال وعلى التقادير اربعة اشكال في بقاء الموضوع قبل الشك في بقاء الحكم او بعد فقان معا فلهذا ستة عشر متما وعلى التقادير اربعة  
يكون تسيياعا خارج هذه ثمانية واربعون فتماما ذهب لقائل في السابق بالعلم بما سأل في الزعم المحجج بينهما والعمل بكلهما في هذا المقام اتم والمسلم  
تقديم الموضوع على الحكم في صاحب الرابض الى الوقف ولست في بعضنا من امثلة ثم شرع في المقصود من الامثلة الجدل المطروح المشكوك في كونه  
متعارض مستحق الحكم اعطى الطهارة الكاشنة حال الجوع مع استحقاق الموضوع اعني عدم التذكية فان الموت يقضي وهو مشترك بين حقل لائف  
والتذكية والاصل عدم التذكية لانها يحتاج الى حادث ثالث من الامثلة الصبي المرح في الهواء الواقع في قليب من الماء فشك في ان قطع الجوف هل  
هو بالروح ام بالماء فاصل بقاء الجوف على ربه من جهة اصل الحادث ثالث الى الواقع في الماء فاقالة يكون قطع الجوف بالماء حاككة بنجاسة ذلك الصبي  
والماء معا واصل بقاء طهارة الماء على حالها حاككة يكون القطع بالروح كون الصبي ظاهر كالماء ولا شك ان الاول بالاضافة الى الثاني موضوع  
والثاني بالنسبة الى الاول حكمه وذلك ان تعبير المتعارض بينهما اصل طهارة الصبي اصل بقاء الروح الحان الواقع في الماء حتى يكون المتعارض بينهما  
في موضوع واحد بخلاف الاول بخلاف المتعارض في موضوعين كما لا يخفى ومن الامثلة انه مقطوع عاكلة او لا وشك كذا انما سائر اقوالهم

العارفين لا يستطيعون ان يشعروا بضعفهم في اقبال

ثوب نجس فاستصحب بقاء الكبرية بقتض طهارة الماء والثوب معا واصل البقاء نجاسة الثوب بقتض نجاسة الثوب والماء معا ومن الامثلة ماء مقطوع  
او لا مشكوكا بانها فاقطقت بغير ثوب نجس به فاصل البقاء العقل بقتض نجاسة الثوب والماء معا واصل طهارة الماء بقتض خلوها في الماء  
الذكي هو موضوع واحد متعارض اصله الطهارة واصل العقل ويمكن جعل المتعارض ههنا في موضوعين من جهة اخرى هي تعارض اصله البقاء  
طهارة الماء مع اصله بقاء نجاسة الثوب اذ عرفنا الامثلة فاعلم ان الحق تقدم الموضوع على الحكمي مط لان كل موضوعي مزيل وكل حكمي معارض  
معه مزال لان الموضوع هنا عبارة عن متعلق الحكم بالامور الخارجية ولا شك ان الحكم تابع للموضوع ويبطل بعقبيله فالاستصحاب الموضوعي  
الحكم وهذا واضح والحاصل ان الشك في الناقضين انما نشب من جهة واحدة الطرفين وهو الموضوع لا الحكم المتعارض لربما جملته بل على تقديم الموضوعي  
على الحكمي امورا اولها الاجماع الذي نقله الشيخ عليه في فاشتمل على التضمن من تقديم الموضوعي الاجماع الذي نقله وان لم يكن دليلا في المسئلة الا  
لكن يكفي مرجحا لاحد المتعارضين الثاني الاجماع المركب ان كل من عمل باستصحاب التبريل للمقام السابق عمل باستصحاب الموضوع ههنا وان لم يكن حكس ذلك

الغالب من جنده ورجله في اتمام يكون.



بدون وجودها أو وسطها بالدليل العقلي الحاكم بطلان ترجيح المرجح على الراجح أو المستوفى بغيره أو لو لم يحصل له الظن بعد الغرض عمل بالاصول التفاهية وفي جنان فتواه وتقليد  
القبلة ناه وجواز قضائه وحكمته وجهاً كان في وجوب اجتهاد المجري في مسألة التجري وتقليد او خبارة بين ما وجبها أصل من شرط الاجتهاد المطلق معرفة المنة  
مادة وهيئة ولولها ولولا لتقليد المحصل للظن بطبعه الا اذا كان المندك في ايد بنا فلا بد من الاجتهاد للاصل وتكف معرفة مقدار الحاجة في الاستنباط ولولا القوة دفعا  
للعسر والتعبد ومعرفة علم الكلام بفقد ما يتوقف عليه حصول الاعتقاد بالحكم الشرعي ولو لم يكن بخلافه كتب الكلام وفي اشتراط الاجتهاد او كفاية التقليد وجهاً

بإتيان ومزيد  
معرفة  
علم  
في

معلومنا فانه لا يلزم في الاجماع المركبان يكون من الطرفين **الثالث** الاختار كما تشكنا في تقديم الزيل نمسك بنا هذا ايضا بخلافه سابق فان  
الشك في بقاء الموضوع قبل الشك في بقاء الحكم كان قطعنا بالكرية ثم شككنا فيها ثم بعد ذلك اردنا فظهر متجسنا يبقى وما لا يبقاه الموضوع  
سلبه عن المعارض اذ قبل بظهور التجسني قطع بالخاصة وبعد قطع بالرفع الجاسرة بالزيل الشرعي فلا استصحابا في جانب الحكم حقيقة وان كان  
الشك في بقاء الموضوع مجامعا للشك في الحكم فالتمسك بالاختيار ايضا على نحو ما سبق من انما والاعتق على الطرف لقوة الموضوع على الحق  
**الرابع** طرية اهل العقول على تقديم الموضوع فانها تكون دليلا على نفس حجة الاستصحاب فكيف لا تكون من حجة الاحدا لا استصحابا على الاخر  
اي الموضوع على الحكمي **المحس** على الاكثر من ظهور في الاجماع من العاملين بالاستصحاب ومخالفة البعض ايضا **المسألة** الاولى في الظن  
للمرجية لو لم يكن دليلا مستقلا فاننا قد هبنا سابقا الى تقديم استصحاب الزيل وهذا العبا موجود هنا مع امر اخر وهو ان كل من عمل باستصحاب الموضوع  
هنا لم يثبت علمه باستصحاب الزيل بخلاف العكس فالعلوم ان الاستصحاب الموضوعي من جهة على استصحاب الزيل بخلاف الزيل يستلزم جهة الموضوعي على  
اول فان قلت الاجماع الذي نقله الشيخ على معارض مع الاجماع الذي نقله صاحب الرضيه على تقديم استصحاب الجاسرة على استصحاب الظن  
مع كون الاستصحاب الموضوعي ايضا مخالفا للاستصحاب الجاسرة فقال واما لو افعل ما في الموضوع ثم اصل بالمادة المذكورة المشكوك كبرها فافترج  
البقاء على الجاسرة لاستصحابها التسليم عن المعارض وان احفل الطهارة في جملة بمعنى عدم تجسبها بل اجتهاد مكان وجود المعارض من جانب الملا  
الظاهر لمثله الا اننا اظهر كون الاستصحاب الاول مجسما على غير كرامة ويظهر من ذلك عدم قبول الظاهر من طر وان كانت المادة المشكوك  
اكثر من مسبوقة منها وان استصحاب الجاسرة مقدم على استصحاب الطهارة مع كون الاستصحاب الموضوعي اي استصحاب الكرية مخالفا لمقتضاها اننا قد اشبه  
عليك بخلاف السبق المذكور فان خناره في اصل مسألة تعارض الاستصحاب الموضوعي مع الاستصحاب الحكمي هو طرهما والرتبة في الفوائد  
له ذلك كرامة في النواض في جاسرة ماء الجياض مجر ما لانا الجاسرة حين امثاله بالمادة فقال وفي جاسرة ماء الجياض بالملائك فان حين  
بالمادة مع الشك في كبرها بناء على اعتبارها فانها خاصة او مع ما في الجياض بخلاف قبل قولان وبقي القطع باطلها في لوط والشك بعد تبين  
الكرية لاستصحاب الطهارة والمادة على الكرية وهو موضوع الاصلين البرائة وكل ما طاهر حتى نعلم انه قد روي لوط بعد تبين بقعة يامن لكن  
بجوابها فلما بعد ذلك لغرضها من الجانين فيبقى الاصلان سليمين عن المعارض انتهى كلامه في رفع مقام معلوم ان قوله ولوط طر بعد  
تبين بقعة الخ ذال على ان استصحاب الطهارة واستصحاب القلة قد تعارضوا وتساخا فيبني اصل البرائة وعموم كل ما طاهر سليمين عن المعارض  
ان الاستصحاب الحكمي والموضوعي عند متساويان بحسب رتبة وادعاء في خناره فنقول ولا انه لا تعارض بين الاجماعين لان السبق في العلم  
استمر بينهما على تقديم استصحاب الجاسرة على الطهارة اذا تعارضنا وكان من هبة شأوى الموضوعي الحكمي فيكم بتقديم استصحاب الجاسرة على  
الكرية فنظر الى ان الراجح من احاد المتساويين رتبة موجودا في الراجح الخارجي فلو تأمنا ما يمكننا تعارض الجاسرة لكن الاجماع الذي حكاه الشيخ القوي  
بن غالب المنظم وناش ان المعارض انما يكون مسليا ان ادعى استصحاب الاجماع على تقديم مطلقا لاستصحاب الحكمي على الموضوعي لم يظهر منه ذلك بل  
او على الاجماع على تقديم استصحاب الجاسرة على الموضوعي فان قلت اصل الحكم اهل العقول بتقديم الاستصحاب الموضوعي ليس من باب تقديم الموضوع  
من حيث هو على الحكمي بل من باب تقديم الحكم الملازم للموضوعي على الحكمي المعارض امثالا لوالق في شكوك الجاسرة المسبوقة بها في جوض مشكوك  
مسبوقة بالحكم ببطانة الماء كما يحتمل ان يكون لاجل تقديم الاستصحاب الموضوعي اما الكرية على الحكمي الجاسرة كذا يحتمل ان يكون لاجل تقديم الاستصحاب  
الحكمي المقادير للموضوعي على استصحاب طهارة الماء على استصحاب الجاسرة فلا بد من تبين جهة علم من معين قلنا ولا ان التعارض بين الاستصحاب  
الحكميين في هذا المثال من قبل تعارض الزيل والزال قد عرفنا سابقا ان استصحاب الزيل عند الطرف مقدم على استصحاب الزال ومقتضى ذلك ان  
هنا استصحاب الجاسرة على استصحاب الطهارة لا العكس فذلك كما شفع عن انظرهم في التقديم اما هو على استصحاب الكرية وثانيا الفرض لا يشتمل على  
استصحاب حكمي ملازم للموضوعي بل يشتمل على استصحاب حكمي مخالف للموضوعي كما لو وقع عذبة في ماء مشكوك الكرية مع سبقها لانه فقطضي استصحاب  
القلة فيلزم الماء ومقتضى استصحاب الطهارة عند الجاسرة ومعلوم ان بناهم هنا على تقديم الموضوعي ايضا فيكون الجاسرة تقدم بالاستصحاب  
الموضوعي على استصحاب الحكم اعني الطهارة وثالثا ان المصنف يعلم ان نظرم في التقديم في تلك المواضع على استصحاب الموضوع لا الحكم المقارن معه  
ثم اعلم ان التعارض بين الموضوعي والحكمي قد يكون مسببا عن نفسه فاقدم حكمه وقد يكون مسببا عن الخارج فيكون الشك الخاثر كما  
لو شك في بقاء زيل وطهارة ثوب بعد القطع بالرفع اعد ما عتقنا لقطع بجهتها وهذا الفرض قبل ان او وجد فبناء اهل العقول على العمل  
بالاصليين وطرح العلم الاجمالي في الاستصحابان الموضوعيان وجوبين كانا ام عديمين ام مختلفين مع كون التعارض مسببا عن نفس الاستصحابين  
فالحكم بينهما من تقدم الزيل على الزال وامثلة كثيرة كما لو شك في بقاء زيل وماترة فان استصحابا حوتة معارض باستصحابا عدم افعال الغير  
من الافعال الخالصة اما الانية والعقلية والملكية فهي من لوازم وجوبه الخارجي بحيث لا تصلح ان يكون مجرر للاستصحابا لافعال الخالصة فخرج  
فيها الاستصحابا وتعارض استصحابا حوتة وكما لو دار الامر بين الاشراك والحقيقة والجزاء فاصل عدم تعدد الوضع المتفخمة للجان معارض مع اصل  
عدم ملاحظة المناسبة المتفخمة للاشراك فكما لو خرج زيل مسافرا الى مكان معين فظننا بوصول المثل الى الغاية او بالبلد القليلة الواقع بينهما  
ما هو بد من المكان فشككنا في انه هل خرج عن المكان الذي وصل اليه ام لا فاصالة بقاء ارادة المسافر الى ذلك المكان المتفخمة للخروج عن هذا الزيل  
والبلد معارض مع اصل عدم الخروج هذا اذا كان احد هاتين الزيل والاخر اما اذا لم يكن كذلك فلا بد من الوقف هذا اذا كان التعارض بين الموضوعي

المنفرد  
في  
الحكم



الرجال اما الاجل بحسب شرائط الزاوي او بحسب انساب الظن او بحسب قراين القطع او بقراين القطع انما تصادفت وشكوا الاختيار بين واضعته كما مر في  
جواز الاكتفاء بل يوجب العجز وتضعيفه وجهاً قديماً ومعه علم الأصول لا يمتنع كمالاً من مقتضى الملكة لما اشترى في العربية ولا يمتنع التقليل للاصل  
ومعه علم المنطق اجتهاداً ولولها لا يمتنع كمالاً من مقتضى الدليل من مقتضى معرفة مواقع الاجماع ولو ملكه لثلاثاً لاجلها لكان هذا الشرط مستغنى عنه بعد ما سبق  
من الشرائط كما يستغنى عن اشتراط قدرته على فهم ايات الاحكام وهي التي لا يثبت بكون استنتاج الاحكام منها مطابقة وتقصنا والزاماً من بشرط ان يكون له ان ياجها

لا يثبت الا بواب  
بعضها فيك  
في ان يوجب  
الاجماع

مسبباً عن نفسه اما اذا نشب عن غير خارج فبكل من الاصلين اذا كان العمل بها لشخصين والا فلو قضاها ان يوجد مرجح واحد  
الاستغناء بين وجه ككان المرجح نفسه صالحاً للدليل بالاستقلال وهو المتبع من غير ما لحظه الاصل والا فلا والكلام فيه قد مضى فظهر مرجح  
ما ذكر ان التزويل يقدم على الزوال في جميع الاحوال وان كان كل منهما من ملاقاة لوقف من حيث القاعدة **المقام السادس** في ان هل يوجب العجز  
قبل العمل بالاستغناء ام لا بل هو حجة حتى قبل العجز وعلى من الوجوب هل يكون وجوبه بشرط ما يمتنع ان لو ترك العجز لعوقب على العمل  
بالاستغناء لا على ترك العجز بل يكون وجوبه بنفسه والكلام هنا يقع في مواضع الاول في الشبهة المحكية فاعلم ان الاصل الاول هو عدم  
العمل بالاستغناء قبل العجز لا نزل بما ورداء العلم والاصل في كل امر غير على هو عدم جواز العمل الامع اليقين بالجواز وهو هنا يكون بعد العجز  
عن الدليل الاجتهاد وهذا من حيث الحكم التكليفي واما من حيث الحكم الوضعي فالاصل عدم حجة الاستصحاب قبل العجز ايها لاضاً لا سيما  
ولان كل من يجوز العمل قال بعدم الحجة ونحن اذا قلنا ان الاصل عدم الجواز ثبت عدم الحجة بالاجماع المركب اذا عرفت الاصل فاعلم انه لا يجوز  
العمل بالاصل اعني الاستغناء في الاحكام الشرعية قبل العجز للاصل المذكور وللإجماع الفاطح لانك اذا علمت بالاستغناء قبل العجز فاما ان العمل  
ببشرط الادلة العقلية كاصل البراءة والاهلية ابقه قبل العجز فلم يخرج من الدين **وامر قلنا** لزوم العجز في الاستغناء من الادلة  
العقلية وبغيره ومرفق الاستغناء هذا فكم صرفه وللولية القطعية لا نزال من العجز العمل بالادلة الاجتهادية قبل العجز لا العقلية بل هي  
اول قطعاً فان قلنا ان الحجة الاستغناء كالاختصاص مطلقاً بالنسبة الى قبل العجز وبعد قلنا اولاً انها واردة في مقام بيان حكم من هو  
حجة من الاستغناء لا سيما شرائط العمل به فلا اطلاق لها باعتبار ثبوتها اسماً الاطلاق لكنه معتد بها من الادلة الاجتهادية القطعية الموضع  
**الثاني** في الموضوع المستنبط والحق ان العمل بالاستغناء قبل العجز يحتاج الى الفحص في الاصل المذكور وظهور الاتفاق وللولية القطعية  
اذ العمل بقول اللغوي الذي هو دليل اجتهادي في اللغات يحتاج الى الفحص في العمل بالاستغناء اولاً في الاحتياج الى الفحص لا بدليل ففاهة لان  
العمل قبل الفحص مستلزم للحالفة القطعية لكثرة الموارد التي يحتاج فيها الى الاستغناء بحيث تقطع عن الفحص بعضها للواقع واما لزوم اطلاق  
الاختصاص فلا يمتنع ان يقدّر في اننا لا نلزم على حجة من استغناء في اللغات فكيف على حجة قبل العجز **وامر قلنا** ان العقل لا يمتنع في  
العمل بالاستغناء في اللغات قلنا نعم لكنه ليس مقتضى ان لا لزوم للحالفة القطعية لان الوارد عليهم ليس لامور وادواراً وابقه يمنع اعتبار  
طريقة العمل العقول بعد وهذا الدليل على خلافه فان حجة طريقهم بقلبية لا تجيزه وقد عرفت لزوم الفحص فان الظن العبرة المستب من هذا  
الاكثر قائم على لزوم الفحص لولم يلغ القطع على لزوم الفحص المستب من الاول في الموضوع الثالث في الموضوع الصرف ولا ريب ان الاصل  
الاولي ان لا يغفل بالاستغناء قبل العجز لانه لا دليل على خلافه لان اطلاق الاختصاص امر ما مره والاجماع المحقق غير معلوم  
الاجماع المفقول المذكور في بعض مناهجنا وان كان موجوداً لكنه ليس بحجة وان قلنا بان المسئلة فرعية لان الظن من غير حاصل  
على فرض حصول الظن المسئلة اصولية لا يغفل فيها بالظن واما بناء العقلاء فهو مسلم لكن فيما كان الاستغناء مؤثراً للاختصاص كما استغناء النجاة  
لو كان احكاماً عقلاً ثبات في خبر ذلك لم يثبت بناءهم فالاصل مسلم من المناقض **وامر قلنا** بل على عدم لزوم الفحص في الموضوع الصرف لا بدليل  
زواره حيث قال قلت هل على ان شكك في اننا استأثنا انظر فيه قال لا ولكنك انما قد بان تذهب الشك الذي وقع في نفسك قلنا  
انما يستأثنا منها عدم لزوم الفحص في الورد الخاص لا مطلق فلا يصح التمسك به على نفي لزوم الفحص سخا كما لا يصح اثبات لزوم مطلق الفحص لوجوب  
الفحص فيها الى رمضان مضافاً الى ان الرواية ظنية والمسئلة عليه اصولية الا ان يجعل مسئلة الاستغناء فرعاً عنه مطلقاً او في الجملة ويجعل  
الان في الاصولية حجة فلا تغفل وتامل **المقام السابع** في اختلاف في جواز التمسك بالاستغناء قبل العجز ثبت حكم في الشريعة السابقة ولم  
تضف في شريعتنا فقبل الجواز بناء على عدم وجود العلم الاجمالي بالنسخ في الاحكام المشبهة التمسك بغل نسخها فخرج الاستغناء في المشبهة بعد اخراج  
ما علم لنسخه وما علم ابقائه وقبل الجواز لان العلم الاجمالي بوجود النسخ بين تلك المشبهات حاصل بلسقط الاستغناء لكون الشك في الجواز  
طالح في اجزاء الاستغناء مطلق سواء علم بكن علم الاجمالي بين المشبهة او كان علم الاجمالي بين المختلفات او كان علم الاجمالي في البين وعلى الثاني سواء كان للملك  
بالاجمال مطلقاً لا في جنب المشبهات ام لا ونحن اذا اثبتنا جواز عدم العلم الاجمالي في عدم اولى لثان الاصل الاول في الجواز عدم  
العمل بالاستغناء الا ان لا يغفل عنها انما الاختصاص لا لا يتصرف الا في ابقاء الاحكام لواصل البناء من جانبهم لا مطلقاً للاحكام واما بناء  
فقد هو جوازها في الاثر انهم لو علموا بحجة في شريعة عيسى ولم يعلموا ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعمل بالاصل البراءة ونفق الحجة **وامر قلنا** ان بناءهم  
لوسم لم يعدم ابقاءه فاما التمسك بالنسبة الى اختصاص يتدبروا بالدين السابق كالجواز في زماننا اماناً من تدبر بالدين السابق في زمان وتلقوا  
عليه حكمه كما الموجي بن اول بشره انهم فلا شك في كون بناءهم على احتياط الاستغناء قطعاً اذا ثبت حجة الاستغناء لم يثبت ثباتها بالاجماع المركب  
**قلنا** اسئلنا ذلك لكن يمنع الاجماع المركب مسكنا الاجماع ابقه لكنه مقلوب عليكم لاننا ثبت عدم الحجة لاثاننا من هو موجود في هذا الزمان  
بناء العتلة ونتم اليان بالاجماع المركب عكس ما تقول بعد تناقضها وتساوقها يرجع الى الاصل الاول **وامر قلنا** حجة حجة لاجعنا الى  
المعيار منه وهو غير الاجماع علم اصل البراءة ناهيها عن الركب لقوى فبقدم قلنا ان كان المراد بالبراءة في اصل اعتبار الاستغناء فلا شك في ان الضميمة في كلا  
الاجماعين هي بناء العقلاء فالمرجع غير موجود وان كان المراد بالمعارضة في المسئلة الفرعية كما في العصر العيني المتقدم اليها الاشياء  
فلا جواز مركب مسلم ولكن جواز خبرهم بعد كون الضميمة من الاصل الفقهية **وامر قلنا** في مخالفة القطعية وهي حجة قلنا بلزم

في ان يوجب  
الاجماع  
في الموضوعات  
الاستنبطية

في استصحاب  
الشك  
السابق



بعض وان يكون له قوة والفرع الى اصله وان يعلم المتبادر والبداهة ليرجع الى الفهم عند المعارض فينظر وان لا يكون له جزئية لا يقف فهمه على شيء ولا يلبس  
بشيء الى كل ناطق ولا معوج السليقة ولا كثير التوجيه الناطق بل ربما يجعل الاحتمال البعيد من الظواهر لا يشعرك ذلك ويمكن ان يكون اكثر المذكرات ليست من  
الشروط الخارجية عن ملكة الاجتهاد بل هي مقومات لها ثم بعض ما ذكر ليس شرطاً لتحقيق التجزئة وبعض شرطاً للاجتهاد كمكالات حسنة كقوة بعض مسائل الهندسة واللب  
والهندسة والحسب اصل في عدم ضرورة انما اهل العبارة مطاوع مع عدم المطابقة ومع التقدير قول ومحل التراجع الصفة والفساد مفضل لا يلام

في حجة الاجتهاد  
في التشكيك

الموافقة القطعية لغيره فتعارضتا وبقي اصله جزئاً الجزئية عن المعارض صانحة **الفصل الثاني** في الاجتهاد والتقليد ومنه  
مقصود **المقصود الاول** في الاجتهاد الاجتهاد مصدر الافعال مأخوذ من الجهد بالضم وهو الطاقة والوسع او من الجهد بالغش وهو الشبهة  
والاجتهاد للفظين منقولان عن الفراء وعلى ذلك يكون معنى اجتهاد الشيء لغة هو ان يقر به او يقرر يقبض طاقته ووسع وار تكبى المشقة ومعنى  
الاجتهاد في الايمان بقبول الطاقة والوسع وار تكبى المشقة فهو لغة بمنزلة المشتراك للفظ القابل للمعنيين وان لم يطلق عليه المشتراك اصطلاحاً  
المتبادر في المعنيين فلا اشتراك في الحقيقة ولا في المادة ايما في الحقيقة فقط واماً في المادة فالاجتهاد في النظر للمعنيين كلفظ الحقائق فارقنا  
ان المبدأ هو الجهد بالضم يكون اللفظ الاصطلاحي الذي هو مستخرج الواسع تحصيل الظن بالحكم الشرعي متمم لخاصة من المعنى اللغوي فيكون  
منقولاً عن العمل لا احصا وان كان المبدأ هو الجهد بالغش يكون المنقول اليه في اللفظ الاصطلاحي معناه خارجاً عن المعنى اللغوي ومنافياً له ومجازاً  
بالنسبة اليه فيكون اللفظ منقولاً الى المعنى المجازي بطريق النقل عن اللزوم الى اللزوم فان مبدأ الواسع الطاقة في الاحكام ملزم للمشقة لكن لما كان  
الغالب في المنقولات هو النقل من العام الى الخاص فالتأكد ان الاجتهاد المصطلح مأخوذ منقول عن الاجتهاد بمعنى بذل الوسع والطاقة واذا ظهر ذلك  
والمنقول اليه والمناسبة بينهما على تقدير جعل المصطلح هو الاصل في اللفظ الاصطلاحي لان جعلنا الاجتهاد في الاصطلاح الملكة كما عرفت بها بعضهم  
ثم اعلم ان مرادهم من الاجتهاد اصطلاحاً هو الملكة ما اذا كان ملكة الفقه قد تكون في كل باب  
الفقه وقد تكون في بعضها كالعبادات ودون المعاملات والقدر المشترك بين الملكة العامة والخاصة هو ملكة القدرة على استنباط الحكم الشرعي  
في الجملة لا بشرط بل هو الملكة العامة التي يحصل بها الاجتهاد المجتهد المطلق فيكون مجازاً في التجزئة صلباً او لا بل القدر المشترك فيكون اطلاقاً والجهد  
على التجزئة اي حقيقة **وانزلنا** بعد وجوده في الخارج او بوجوده وعدم جواز العمل عليه فانه على فرض وجوده يكون اطلاقاً والجهد عليه  
حقيقته وان كان على القول بعدم وجود التجزئة الفردية في المطلق فان ذلك لا ينافي كون اللفظ حقيقته في القدر المشترك وان امتنع بعض الناس  
كأنهم واجب الوجود ولكن لو وجد كان اطلاق اللفظ عليه حقيقة او المبدأ حقيقة في الملكة بشرط الوجود في الملكة العامة الموجودة بطلان  
عليها الاجتهاد وكذا الملكة الخاصة ان وجد بطلان عليها الاجتهاد فزعمهم في التجزئة يكون صريحاً ويرجع الى التراجع في وجود التجزئة وعدم  
بعد قطعهم بانه لو وجد لصدق عليه الاجتهاد اصطلاحاً حقيقة **وانزلنا** بعد جواز العمل بعد وجوده فيبطل الفاسد لا العقل ما والارادة الملكة  
الموجودة العجزية فيكون اطلاق الجهد على التجزئة حقيقة ان قلنا بوجوده ويجوز العمل به فكلامهم هذا محتمل وجوها اربعة ومقتضى القاطع  
المعقولة من ان لو كان اللفظ مستعملاً في معنيين بينهما جامع استعمال فيه للفظ لا بقدر معتد به وكان استعماله في احد الطرفين غالباً يكون اللفظ  
حقيقته في الطرف الغالب استعمالاً وان يكون لفظ الاجتهاد الذي هو من هذا القبيل حقيقة في الاجتهاد المطلق الذي له ملكة عامة لا نرا عليها استعمالاً  
مصانفاً لان المتبادر من الاجتهاد اسما من الجهد هو المطلق ولولم ندع حصة سلب الاجتهاد عن التجزئة فلا اقل من الشك فيها وليس عدم حتمية  
معلوم ما يكون لتبادر سلبها عن المعارض الاصل فيكون وضعياً فيكون في غير المطلق مجازاً لكن بشكل ذلك بانهم قد جعلوا الاجتهاد في  
والجهد في الغالب في الحقيقة كون اللفظ حقيقة في القسم وبانهم قالوا في بحث شرط الاجتهاد للاجتهاد المطلق شرطاً ولو كان حقيقة في المطلق  
فقط لاحتاجوا الى هذا العهد فالظن من ذلك الاشتراك المعقود بانهم قالوا هل يجوز التجزئة في الاجتهاد ام لا والارادة من الاجتهاد في هذا الكلام ليس  
الاجتهاد المطلق اذ هو معلوم هل يجوز التجزئة في الاجتهاد المطلق فزادهم من ظاهر القدر المشترك وظاهر هذا الاستعمال حقيقة لان يحتاج الى  
بان منشأ ظهور القسم كون اللفظ حقيقة في القسم هو الغلبة ومنشأ القاعدة التي ذكرناها اولاً ايضاً هو الغلبة فتعارض القاعدةان للبيان  
منشأها الغلبة وبقي التبادر والتعارض بينهما عن المعارض عن الثاني بان منشأ القول بظهور كلامهم هذا في الاجتهاد ايما هو موضوع  
المشترك للاجتهاد المطلق ايما هو ان السبب جزئ من التاكيد جزئاً ان السبب من التاكيد على الاطلاق موعود وليس المراد من التاكيد هنا التاكيد  
المصطلح عند الحاجة بل هو انما نسبته الى غيره في غايته القلة فالظن يكون على خلاف المراد مطلقاً ايما هو الحاجة الى بيانها جازماً وحقاً  
في العبادات وعن الثالث بان اللزوم من ان الاجتهاد في كلامهم ذلك استعمال في القدر المشترك ومنشأ ظهور ذلك استعماله في كون اللفظ حقيقة  
الحديث المشترك هو ان الاستعمال حقيقة فانه لو كان حقيقة في خصوص المطلق لزم القصص في ذلك الكلام والاصل خلافه فيفضل في  
خلاف المجاز وان كان منشأ الظهور هو ذلك قلنا اصله الحقيقة يعمل بها اذا كان الشك في المراد وفيما نحن فيه الشك الموضوع له هذا ولكن يمكن ان  
القول بالقد المشترك بان المتبادر من لفظ الاجتهاد هو في طبعه مع قطع النظر عن غلبة الاستعمال في المطلق هو مطلق الملكة فاما كانت ام لا وتبادر  
الاجتهاد المطلق الى ذهن ولا ايما هو غلبة الاستعمال فيكون في اللفظ بعد التحليل لتبادر القدر المشترك وعدم التبادر بحجة التبع لا يفتقر  
يكون اللفظ حقيقة فيها لا يفتقر الى تبادر الاطلاق بل في كثير المطلقان الموضوعات للقد المشترك فظمان المتبادر ولا هو الغالب في الغالب  
لا مطلقاً ما هيته لكن بعد التحليل يصير المتبادر القدر المشترك مصانفاً الى ان اللفظ المذكور لو كان حقيقة في الاجتهاد المطلق كان في مثل قولهم هل  
يجوز التجزئة في الاجتهاد فانه المراد فيه هو القدر المشترك مع انه لا تناقض على انه بعد التحليل لا يصح سلب لفظ الاجتهاد الثاني ان مرادهم من الحكم في قولهم  
الاجتهاد ملكة يقبض بها على استنباط الحكم فاذ هو هل الاجتهاد حقيقة اصطلاحاً في مطلق الملكة الحاصلة من الممارسة في العلم اي علم كان فالواجب  
الملكه الجوهرية اصطلاحاً او الاجتهاد حقيقة اصطلاحاً في الملكة الخاصة الشرعية الشرعية او هو مشترك لفظاً بين كلي الملكة وهذا الفرع الخاص  
منها بغير ان الاصوليين نقلوا الاجتهاد عن اللغة في اصطلاحهم الى هذا الفرع الخاص في العلم وافعلوا عنها المطلق الملكة فضا منقولاً من بين مرة

القول في  
التجزئة

في بيان  
الاجتهاد



وعلمه في كونه ام من الجمل والوجه او اختصاصه بالعدل وحيث لا يوجب عدم المناهل التمتع بها التلويكها او شئ ومقتضى اصل المشغل كونه شرطاً للصحة العتق  
 وعدم كفاية الموافقة الاتفاقية الا ان يكون في المقام الحلال كما يشهد به بناء العقل وقاعدة متبعة لاحكام الصلحا الكاملة من دون مدخلية العلم والجمل المؤيد بها  
 حديث عام نعم لو علم بعد المطابقة او شك فيها والوقت باق وجب الاعادة قاصراً ومقتضى استصحاب ابقاء الامر

الا انك في اخرى الى الفرد وهو منقول عن معناه اللغوي الى الملكة الخاصة بالخاصة في الحكم الشرعي اعتقاداً بان كان ام عليها فبشئ ملكه علم الا  
 ايضا انه هو مشرط لفظاً بين الكل والفرع الخاص من هو منقول الى الملكة الشرعية العلية فبشئ ملكه علم الاصول والضرعيات لا الاعتقاد بان  
 من الشرعيات وهو مشترك لفظاً بين الكل والفرع الخاص من هو مقتضى التباد كونه حقيقة في الملكة الخاصة اي الشرعية الشرعية بل يصح  
 الاجتهاد عن ملكة الطب فلا يق للطبيب الخافدة ان يجهل ولا رتبة الاجتهاد ثم في انه يجهل في الطب وهذا التقييد خارج عن محل الفرع والكل  
 في المطلق الخافدة عن الترتيب بل القاعدة المتقدمة هنا بل يمكن ان يكون عدم صحة السلب عن خصو الملكة الشرعية الفرعية وبشكل يتجوز من صحة  
 تقسيم الاجتهاد الى ملكة الخاصة والامر من قبل التفسير وجوبه وان لو كان حقيقة في الملكة الخاصة لم تكن الشاكلة في قولهم هي الاجتهاد في  
 وحصل انقضى في قولهم هي الاجتهاد في اصول المقابلة وان عند الخلفية لا يصح سلب الاجتهاد عن مطلق الملكة في علم حصل فالحق ان يقال  
 الاجتهاد في اصطلاح الاصوليين حقيقة في الملكة الخاصة وهذا الاعتبار مع سلب الملكة المطلقة فحق السلب هذا الاعتبار شاهد على  
 ذلك في اصطلاح مطلق العلم حقيقة بنقل اخر في الملكة المطلقة والشاهد علم عدم صحة السلب لم مع قطع النظر عن اصطلاح اهل  
 الاصول لا ثباته في وجوبه صحة السلب عدم في المقام الثالث ان الملكة الخاصة لاستنباط الحكم الشرعي قد تكون ملكة علمية وقد تكون  
 ملكة علمية وقد يكون ملكة علمية من الملكة المنقولة اليها الاجتهاد هي الظنية فقط ام تشمل العلية النظرية واما الفرعية التي لا يحتاج الى بذل  
 الطاقة في خارجها قطعاً ان المنقول اليها هو مطلق الملكة العلمية او علمية لعدم صحة سلب الاجتهاد عن ملكة علمية خاصة في بعض المنا  
 الشرعية وليس له ملكة علمية اصلاً الرابع هل المراد من الملكة ملكة يحصل الحكم الظاهري ام الواقي ام الام فان كان المراد الظاهري  
 اشكل الامر بعدم الفرق بين الاجتهاد والفقه ان بناءهم على جعل الفقه عبارة عن العلم بالحكم الظاهري او ملكة الحكم الظاهري وان كان المراد  
 الحكم اشكل ايضاً في الفرع الظاهري منه لما قلناه فان بنائهم على تباين الفقه مع ما مع الاجتهاد وان كان المراد الواقي اشكل بعد صلا الاجتهاد  
 والجهل على سبيل ملكة استنباط بعض الاحكام الظاهرة فقط كونه في مسألة اصل البرائة مثل الاصل لا نابعة بحيث كان له ملكة  
 اجراء القاعدة في مظنة ان الان يجاب باخبار الشق الاجتهاد والقرن عدم صدق الاجتهاد على ما ذكر بل يصح سلب اصطلاحاً عن مثل ذلك الشخص  
 مضافاً الى انه لا ينعكس ملكة الاجتهاد في الاحكام الظاهرة غالباً بل وطناً عن ملكة الظن بالحكم الواقعي انما هو المراد بالملكة المطلقة  
 الملكة يحصل الظن بالحكم الواقعي من مثل من له ملكة فهم عبارة عن فهم واستفراغ وسعة فيها يحصل الظن من دون ان يكون له ما يستقر في الفقه  
 بحيث يستنبط الحكم الواقعي ظناً بظنه واجتهاده ودقة ام المراد من الملكة بالقسم الاجتهاد الظاهر لا خبر بصحة سلب الاجتهاد عن ملكة مثل ذلك  
 انقضى الاول فحصل ما ذكرنا للاجتهاد عند الاصوليين ملكة يقتضيها على حصول الاعتقاد بالحكم الشرعي الواقعي بحصول نظر باقية  
 الاشكال في شئ وهو ان للاجتهاد اقربها ملكها وبقرها خالياً او ملكة كل شئ بحصوله فان ملكة البناء الخاصة بالبناء مأخوذة من خالها  
 التي هو البناء والخال انهم في الخالي من الاجتهاد باستفراغ الوسع كما سبق وهو حاصل المكلف في حال سعة وعرف الملكة بان ملكة يقتضيها على  
 استنباط الحكم ومقتضى قاعدة اخذ ملكة شئ من حال ذلك الشئ ان يكون للاجتهاد الملكي عبارة عن ملكة استفراغ الوسع بحصول الاعتقاد  
 او الظن لا ملكة الاستنباط فان الاول لا يستلزم الثاني ويكون الخالي عبارة عن استنباط الحكم الشرعي واما ان يعرف الخالي بمقتضى انه استفراغ  
 الفقه الوسع بحصول الظن بالحكم الشرعي وفيه اشكال لان هذا الفقه غير محتاج اليه لا ينعني عنده استفراغ الوسع اذ مطلقاً من استفراغ الوسع  
 وان لم يكن ملاساً في الفقه لا يبق له ان استفراغ وسعة في حصول الحكم الشرعي بل الظن من استفراغ الوسع في زمان هو بعد المار ستر في الفقه وثاباً ام  
 مستلزم للذودا على مقتضى ذلك التعريف لا بد ان يكون الشخص فيها او لا يجهل بحصول رتبة الاجتهاد مع ان الفقه لا يكون لا بعد الاجتهاد  
 ولا ثباته لا بد ان في الاجتهاد يحصل الظن يخرج العلم من النظر بعد صحة السلب رابعاً ان الظن من هذا التعريف ان لا بد من حصول الظن بعد استفراغ  
 وان لم يحصل الظن مدخلية في معنى الاجتهاد وليس كذلك اذا اجتهاداً استفراغ الوسع بحصول الظن حصل عند عدم الحصول على الاصول  
 الوثق الفقهية لكن حصل على استفراغ هذا ان اجتهاداً وهذا لا بد ان في ما قد ساقا بقا من المراد من الملكة هو ملكة يحصل الظن بالحكم وخاسر ان  
 الظن من هذا التعريف ان لا بد من مفهوم الاجتهاد من كون الشخص عند استفراغ الوسع قاصداً حصول الظن وليس كذلك ان لو لم نقل ان لا بد من حصول  
 العلم او لا فلا بد من القول بكونه قاصداً حصول الاعتقاد وهذا لفظاً ان يقول هذا الفقه محتاج اليه ان المراد من استفراغ الوسع مطلقاً بل الطاقة  
 واعمال النظر في المسئلة الشرعية بحصول الظن وكون الشخص غافلاً عما لا دخل له بفهمه والاجتهاد فلولم يدع قبل لفقه ح لمدخل استفراغ وسع  
 العاى وفيه نظر ويمكن ان يجوز ان المراد من الفقه من له ملكة الفقه ومن له استعداداً قابلية تربية العلم بالاحكام لا الفقه الفقه فبذل  
 الدور فعرينها الفقه بنحو صحيح هو ان الاجتهاد استفراغ الفقه وسعة بحصول الاعتقاد بالحكم الشرعي الواقعي الواقعي فظهر مما ذكرنا ان الاجتهاد اصطلاحاً  
 لفظ مشترك بين الملكة الخالي في شئ وهو ان هذا الفقه ان اخذ في التعريف الخالي ما المراد بملكه الفقه وخاله الى علم بالحكم الظاهري فان كان  
 الثاني لم يعد الانكاس في خروج من له ملكة اجتهاداً بعض المسائل الشرعية على القول بالواقع وعدم الجهة عن التعريف ان ليس لهذا الشخص ملكة الفقه  
 على هذا القول ان ملكة الفقه انما هي ملكة العلم بالحكم الظاهري وذلك انما يوجد الشخص على هذا القول ان كان له ملكة اجتهاداً كل المسائل الشرعية ان  
 ملكة العلم بالحكم الظاهري انما هو مرتبة الجهل وعلى هذا القول لا يكون حجة الا اذا كان له ملكة الاجتهاد في الكل والفرع من له ملكة الاجتهاد  
 في البعض فيخرج عن التعريف الخالي فاقولنا ان الاجتهاد موصوف لمطلق الملكة ولا بد من التطابق بين الملكة والخالي وان لم يؤخذ فيه قبل الفقه لزم عند

في بناء ملكة  
 في بناء ملكة

في بناء ملكة

في بناء ملكة



وبناء العقله وعدم خالفه العلم والجهل في الاحكام كادح نظا حديث عار ومار نقد وعلى استخراج حكم وجوب لقضاء وعدمه ولا ثم وعنه وحكم ما لو علم الجزئية وجعل الركبة  
وما لو اخذ الحكم من جهة جأهلا باجهاده او بلزوم الاخلاص وحكم المقصر بجهته والقاصر باقتسامه وما لو كان شرط العبادة معاملة كسرا لعوده واما المعاملات  
فانفقوا فيها على ان المناط مطابقة الواقع

الاطراد لدخول الغاي المستنبط باستقراغ وسعة الجواب عن المراد بالعقبة في التعريف من ملكه الاستنباط وله ماستقراغ في الامن وان لم يكن ملكه  
العقبة فظهر ويشعر ان العلم ان العقبة لغز القوم وقيل لغز جوده الذهن وقيل هو العلم وقيل مشترك وفي الاصطلاح مشترك بين المعنى الخالي والملك  
كالاجتهاد اما الخالي فهو التعريف المشهور في العلم بالاحكام الشرعية غير ان ادلتها القليلة في هذا التعريف كلام من جهة الحكم وهو المراد  
بالاحكام هل الكلام لبعض قد مر ذلك مع جوابه في اول الكتاب كلام من جهة العلم المتقولا ليلفظا العقبة وقيل المراد من العلم بالحكم في التعريف  
الظن بالحكم الواقع وقيل ان الاعتقاد بالحكم الواقع قبل ان القطع بالحكم اقيم من الواقع والظاهر وقيل ان القطع بالحكم الظاهر وما عدا الاخر باطل  
العقبة الخالي لو كان عبارة عن الظن والاعتقاد بالحكم الواقع كان ملكه ملكة الظن والاعتقاد بالحكم الواقع فلا يكون بين ملكة الاجتهاد وملكة  
العقبة في صلة في الاخر في الاول لا يكون الفرق بين القسم الظن من ملكة الاجتهاد مع ملكة العقبة قلنا ان ملكة الاجتهاد بالاعتقاد بالحكم  
الواقع لهم من العلم والظن وكذلك في الثالث لا يكون الفرق بين قسم من ملكة الاجتهاد الى العلم منها مع قسم واحد من ملكة العقبة الواقع منها في  
به على الاوكل ان العقبة لغز المعنى وهو مطلق العلم على قولنا لاحتمال الرابع يكون لفظ العقبة متوقفا من المطلق الى المتعبد وما على الاول  
فكون متوقفا عن المعنى اللغوي الى الجوانب الصورية والغاي في المتقولات الاول مع انه يرد على الاوكل ان العلم المتأخر في التعريف ظاهر في القطع وهو  
حقيقته من جهة الجوانب خلاف الاصل فاما قوله نحن وان علمنا العلم على الجواز لكنكم حكمنا على الظاهر وهو خلاف الظاهر ما لا ريب في  
تقديره وما ان تكبوه وما ان تصرفوا في الاعراض الخالي للعقبة قد مر على استخراج معناه الملكة في قوله ما اخبرناه ملكة تحصيل العلم بالحكم الظاهر  
وقد ظهر مما ذكر معناه العقبة وما العننى في الخالي من يشغل باطلها الاحكام عن رايه اجتهاده والمليكة من له هذا المنصب الملكة لا يتناول  
بل هو حرفة في الحقيقة وما الفاضل الخالي من يرفع الحجة بين الحقين على الوجه المحض والملك من له ذلك المنصب ما الخاكم فالخالي من  
المقصر في اموال التعبد الجاهل وغيره ذلك على الوجه الشرعي المحض والملك من له ذلك المنصب في ان التعبد بالملكة السامع بقى النسبة  
بين الالفاظ الخمسة فقبل ان الفرق بينهما انما هو المتقوى فقط والمصدر واحد مستقر في الحق في ربط الاجتهاد بالعلم في جواز تجزئة الاجتهاد على  
ولا بد ان لا من ذكر ان الاول ان لو كان لشخص ملكة يشغل بها على استنباط بعض الاحكام الشرعية عن مذهبها فيلزم ان يكون له اجتهاد في مسألة جواز  
وعندما يصح عليه التعليل هذه المسئلة الاصولية هو مجاز ان كان في احد طرفي المسئلة قد سبقنا اخذ من الاستقلال كان يكون الاجتهاد في تلك المسئلة  
الاصولية في جواز تقطع او كان الشك في جواز تقطعها او العكس ففي هاتين الصورتين مقتضا الاستقلال اخذ بالفتا المتيقن وان لم يكن قد سبق  
فالحكم التجيز ان لم يوجد مرجح لاحدهما لكن القدر المتيقن موجود وهو الاجتهاد ولكن لما هو جواز التعليل فيها كما يظهر من بعضهم فلا بد من الاستقلال  
بالاجتهاد لاصل الاستقلال وعلى فرض عدم وجوب الظن المتيقن فالمرجح ايضا في جانب الاجتهاد لا منصف للظن والتعليل مع عدم اللوم الثاني للاختلاف  
الواقع بينهم في جواز التجزئة وعدمه انما هو في التعبد وما في المسائل الاصولية فادعوا فيها الوفاق على جواز التجزئة ويذهبون الى جواز التجزئة في المسائل  
معنا العمل بعض القواعد الجاهلية فيها في الفروع في جواز التجزئة في الاصول مستلزم جواز في الفروع وفي الجواز في الفروع يستلزم في الجواز في الاصول  
فكيف يكون الجواز في الاصول وفاتبا في الفروع خلافا فاما قوله لعل المراد وقوع الوفاق على جواز في الاصول عقلا واما الجواز الشرعي  
فخلافه في الفروع وليس المراد وقوع الوفاق على جواز التجزئة مشعا في الاصول هو الجواز الشرعي فبين ظاهر كلامهم تناقض بين قوله قلنا  
مرادهم من وقوع الوفاق على جواز التجزئة في الاصول هو جواز في بعض المسائل الاصولية التي لا يستلزم التجزئة فيها اجتهاد في الفروع كمسئلة  
جواز تعليل اليه وجوب تعليل الا علم ولزوم عقد هذا نظر فان ملكة تلك المسائل ونحوها لا تستلزم ملكة الاجتهاد ولو حقها في العقبة فذا  
فلا ينافي جواز التجزئة في الاصول اتفاقا ولو شرعا الخلاف في الجزئية في الاحكام الشرعية قلنا الجزئية كما يكون في تلك المسائل كما يكون في بعض  
المسائل التي تستلزم التجزئة فيها الجزئية في الفقه وظاهر كلام مدعي الوفاق انهم من القسمين فالناقص بحاله لكنه لا يرد على من اقبل امكان  
محققا لانه لو كان دعوى الوفاق في نحو تلك المسائل التي ذكرتها كان عليهم عنوان اخر لسائر المسائل الاصولية من حيث جواز التجزئة وعدمه فيها  
يسنوق الا ان يقال ان من ان كتاب خلافا الظن في كلامهم يجعل على تلك المسائل التي ذكرناها احد من لزوم الناقض الذي هو في غاية البعد  
ولا اقل بعد ما لاحظنا ذلك التناقض من اجال كلامهم في دعوى الوفاق بالنسبة الى غير تلك المسائل فلم يثبت الوفاق بالخصصة فيها لانهم اعلم ان النزاع  
في هذا البحث انما هو في ان ملكة الاجتهاد هل تجزى ام لا واما الخالي منه فيجوز اتفاقا والام يوجد مجتهد مطلقا واما في كلام في تجزئة ملكة الاجتهاد  
اعلم من الملكة العلمية والظنية على ما هو الظاهر من ادعائهم ذلك في هاتين المقامات ثلثة **المقابلة** في امكان الجزئية عدمه وقيل بالامكان  
وقيل بعدمه والحق الاول لوجوه الاول لاصل المسائل الامكان مع ان اغلب العلوم بما يقبل التجزئة اتفاقا فانه لعل المشكوك في الغالب الثاني للبداهة  
والوجوه فاننا نرى ان الشخص قد يكون له ملكة في العبادات لكثرة الممارسة فيها دون المعاملات كما ان الشخص قد يكون له مارة في جز من علم الطب  
فله ملكة في دون سائر الاجزاء كالحال الجراح ونحوها الثالث انه لو لم يكن التجزئة في الاجتهاد يمكن الاطلاق انها لان الملكة وان كانت بسيطة  
لكن علم الفقه له ملكات كثيرة فلكل مسألة الظاهر غير ملكة مسائل الارث لا خلاف مداركها من غير ارتباط وهكذا فلكل جامعة من المسائل ملكة  
فلكل فقيه الفقه من ملكات عديدة ودرية الملكات تندرج في الحسب بل يبان ان يصير الشخص لا تجزى باثم مطلقا فلو لم يكن التجزئة يمكن  
الاطلاق فاما قوله قلنا يجهل ان يكون لما مارة من هذا الشخص عكس جهته بل اجتهاده في المسئلة التي اجتهاد فيها مغايرة في الاطلاق  
لم يمارس فيها ولم يطلع عليه الشخص فلا يكون باجتهاده وثق فلا يحصل له ملكة تحصيل الحكم الواقع ولو في مسألة واحدة لوجوبه بالانع وهو احتمال

الاجتهاد في المسئلة

الاجتهاد في المسئلة

الاجتهاد في المسئلة



وعدها **اصل** المصديق العقائد واحد عند جميع المسلمين والباقي محظور والعبر من ان الكل مصدق به لزم الاجتماع النقضين ثم انما مع  
التقصير لا تصور عند راسن تكليفه بما لا يطابق ائنا الكلام في تحقق القاص هنا ولا دليل على عدم امكانه الا ان يستلزم بمقول الاجماع والاشارة الشريفة  
الذين جاءوا في المذهب سلبا ويعوم ما دل على تعذيب الكفار وفي الكل كلام ومن هنا بطل قول الجاحظ بعدم الاثم والعقوبات التي يستعمل بحكم العقل

في غير ذلك من  
الاشياء

وجوب المعارض فيما يطالع عليه قلنا او لا انا احتمال وجود المعارض وجود في المطالب ان جعل ان يكون فيما لم يستخصر معارض لما اجتمعت فيه  
وثانها انه لا يلزم ان يحصل العلم بفقد المعارض وليس ذلك ما حوذي مفهوم الاجتهاد بل الظن كان ولا يضر الاحتمال الموهوم فان الخالف اجتهاد  
التي من مدرك كل مسئلة وظننا بوجهه وموجب يباب يحصل الظن بانقضاء المعارض ثالثا اننا نفرض الكلام في المنتجع انما في اطلاع الاحوال و  
الاختصاص في كل جواب العقدة بحيث يمكن العلم بفقد المعارض مع عدم كونه مطلقا واثباتا ما ذكرنا مما يمنع من جواز العمل بذلك الاجتهاد من امكانه  
المذكور في الان في مقام جواز العمل به لما ناهى به هو المنع من محذور ذلك الاجتهاد من امكانه فان امكانه يذهب الى **المقام الثاني** في  
جواز العمل المجتزئ باجتهاده وفيه مقامات ستة **الاول** في اننا حصل العلم بالتعدي بالمشكلة الشرعية لدليل قطعي لزم علمنا على الاجماع ولبناء  
العقائد حيث يطرحون العمل بغير دليل بل بحكم القوة العاقلة بذلك فان طرح المعلوم واخذ مقطوع العدم بما يحكم العقل بفناء ولائذ  
الاشارة مع المشاهدين في التكليفات المشابهة لو علم ابطال ولا يوجب لنا الشخص مكلف بتجسُّل الاحكام الواضحة على العمل بالظن من باب اكل البئر  
وكان ذلك تكليفات مشابهة فبعد عثور الشخص الواقع لا ينعى لتقليد كما في المشابهة مضافا الى ما في الشريعة فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون  
فانما المعنى المحال فعدم لزوم السؤال ان علمنا مضافا الى ما ذكرنا من عرف شيئا من احكامنا فاضاير حكمنا وهو ان ورد في مقام جواز دفع الحق  
المثل ذلك الشخص لم يزل بالطائفة على جواز العمل بنفسه لكن بعضهم من ذلك بالاولوية القطعية فان الاول خرج الاجتهاد الثاني في انه اذا حصل الظن  
للمتجيز من العمل به لم لا بد له من التقليد من الاجتهاد اما مكنام حكمه التجزئ لم يوجب اجتهاده من الاجتهاد في المسائل والتقليد لزم ذلك عليه  
دائما لا ينعى انه يجزئ كل مسئلة من المسائل الفرعية بين الاجتهاد والتقليد بل ينعى انه في المسئلة الاصولية تراها اضاوا لزم عليه من لزوم الاجتهاد  
في المسائل ام التقليد حكم التبعض فبحال الاجتهاد اذا كان التجزئ مسبوقا بالاطلاق وجواز التقليد اذا كان التجزئ مسبوقا بالتقليد فبما لم يكن  
التجزئ مسبوقا بشئ من الاشياء كما لو كان تجزئيا في اوله بوجه مجتهد او محاط او يتجزئ بدوا احتمالات لكن الاجتهاد المطلق منفي بالاجماع وما لزم التقليد  
فقد استلزم عليه بان الاصل من العمل بظنه على بناء العلم من خارج بغير دليل بل بحكم القوة العاقلة بذلك فان طرح المعلوم واخذ مقطوع العدم بما يحكم العقل بفناء ولائذ  
لكنه من علمنا على العلم كذا في جواز التقليد كونه علمنا بوجه مجتهد او محاط او يتجزئ بدوا احتمالات لكن الاجتهاد المطلق منفي بالاجماع وما لزم التقليد  
العلم منسدا خرج عمل المطلق بظنه وتقليدنا على اياه من تحت الاصل بغير دليل بل بحكم القوة العاقلة بذلك فان طرح المعلوم واخذ مقطوع العدم بما يحكم العقل بفناء ولائذ  
ضرورة وسد باب العلم ولا قد ومتيقن في البين حتى يقر ببلزوم اخذ التجزئ بغير دليل بل بحكم القوة العاقلة بذلك فان طرح المعلوم واخذ مقطوع العدم بما يحكم العقل بفناء ولائذ  
اياه مقطوعا وكان الشك جواز عمله بظنه وليس كذلك فلا بد من الحكم بالتجزئ فظهر اننا ذكرنا وجوب التقليد التجزئ لكن الحق لزم التقليد بظن لا لية  
الشريعة فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون  
العلم لا نعلم بالاحكام الظاهرة ان قلنا بغير العلم عن الظاهر والافق ولا نعلم بالاحكام الظاهرة ان قلنا بغير العلم عن الظاهر والافق ولا نعلم بالاحكام الظاهرة ان قلنا بغير العلم عن الظاهر والافق  
هذا البعض يلزم عليه تقليد المطلق وفناء بالاجماع المركب فاما من قبله في الذكر في بعض النسخ بالاثمة قلنا هو من الاضداد والمسئلة  
اصولية لا يعتبر فيها الاضام مضافا الى ان التجزئ كان مقلدا ولا كما هو الغالب في التجزئ فاستلزم جوب التقليد جوب التقليد وليست صوابا كان عليه  
سابقا في المسئلة الفرعية كان لزم عمل المجتهد مثلا فان قلنا لو كان التجزئ مسبوقا بالاطلاق مضافا الى الاستصحاب بالعكس فتعارض الاستصحاب  
قلنا استصحاب التقليد كذا في موردنا واعتد بغيره فاما من قبله في الذكر في بعض النسخ بالاثمة قلنا هو من الاضداد والمسئلة  
من مدلول ذلك التجزئ ان لا يوازيه من عرف شيئا من احكامنا من ظن بشئ من الاحكام وكانا في ظن التجزئ لا في قطعه وثانها ان النسبة  
بين الاية الشريفة والرواية هي من وجهين جمة فافهم من احكامنا من ظن بشئ من الاحكام وكانا في ظن التجزئ لا في قطعه وثانها ان النسبة  
تلك لا يشتمل الرواية في **قلنا** في مادة الاجتماع الترجيح مطلقا لاية الشريعة في العقول قلنا المرجح للاية الشريفة موجود وهو وود نص اخر  
بان من عرف احكامنا فاضاير جمة فافهم من احكامنا من ظن بشئ من الاحكام وكانا في ظن التجزئ لا في قطعه وثانها ان النسبة  
وان كان مشهورا والشريعة لا يخرج عن كونها احكاما استشهدنا بها بالتجزئ في المقام الاول فانما كان من باب التاخير **قلنا** مقتضى الاستدلال بالعلم  
وبقاء التكليف عدم جواز التكليف بما لا يطابق جواز عمله بظنه اذ بعد ذلك المقام الثالث نقول انه لا بد لنا من العمل بظنه وبوجه الحاصل  
في تقليدنا فانما لزمنا بالتقليد لزم جميع الرجوع او جزاءه بظنه وبما العمل بالظن انما بالتوبة بين الرجوع ففهم من احكامنا من ظن بشئ من الاحكام وكانا في ظن التجزئ لا في قطعه  
المقدم الثالث مسئلة لكن يقول عليه تقليد المطلق ولا يلزم منه خروج عن الدين ولم يزل الضرورة على خلافه واما ترجيح الرجوع فمذموم بان  
اللازم على المكلف اخذ بالراجح عند المولى لا بالراجح عند المكلف باعتقاده فتقدم الموهوم عند المكلف راجحا عند المولى وبوجه عليه  
انما عند الموهوم عند الاثرى انه لو حصل من حديث صحيح حكم من العباس من جلالته وجب اخذ بالموهوم باعتقاده فانه راجح عند الشارع  
وان كان راجحا عند المولى فالتكليف لاخذ بالراجح عند الشارع وان كان راجحا عند المولى فالتكليف لاخذ بالراجح عند الشارع وان كان راجحا عند المولى فالتكليف لاخذ بالراجح عند الشارع  
عند الشارع التقليد هذا ويمكن رد الاية الكريمة بالاجمال لان الذكر قد طلق على معان اخر في قوله تعالى فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون  
قوله تعالى انما نزلنا القرآن على امة واحدة فانما كان المستعمل فيه متعديا نقول لاية الشريعة بجملة الاحتمال ان يكون المراد من الذكر هنا القرآن  
استلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون  
المراد اهل المذاهب عليهم السلام واما تفسير الآية في قوله تعالى فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون فاستلوا اهل الدين ان كنتم لا تعلمون

في غير ذلك من  
الاشياء



من الغرض كفتح الظاهر كالمقابل الاصابة والام وعدمها وورد في الفرع عبارة ومفادها كذا واختلفوا في غير ذلك من الفرع فبين قابل بان لا حكم عند الله في الواقع بل حكمه تابع لظن المجتهد فكل مجتهد مصيب ولعله ان الحسن والبعث فخلعان بالاعتبارات تحت العلم والمجمل وانما جعل احكاما بطلانها ازالة المجتهدين بها او اتفاقا

قد يكون للمسئلة طريق على التبحر كالاجماع في تلك المسئلة هو من اهل العلم فان ظاهر الامة الشريعة انكم انتم تعلمون شيئا فاستلوا من اهل العلم ما لا تعلمونه فلزم مقتضى منطق الامة الشريعة رجوع جزاء العلم الى هذا العالم المتجزى فيكون قوله مجملهم ويتم الامر في الباقي في المسائل الظنية للمتجزى بالاجماع المركب اذا كان قوله جزءا لجزء في كل مسئلة انتم بهذا او قلنا كان مجمل لنفسه وعلمه ايضا بالاولوية القطعية والاجماع المركب في اوجه من الاجماع المركب معارض هذا الاجماع المركب هذا الرجوع لا اعتنا بالشدة وما النظم الادلة المتضمن لمكونه من عرف شيئا من الاحكام **فان قلنا** اجماعنا المركب معارض هذا الفصل الاخر المتضمن لاستدلال معرفة كل الاحكام لان مفهومه ان من لا يعرف كل الاحكام فلا يصح حكاها قلنا او لان الاحكام في النص لا يمكن حمله على الاستغراق لان معرفة كل الاحكام لا يمكن لغير المعصوم لعد تناهيا وتجدد ما هو ما هو ما فلا يحقق مقتضى المرواية في غير الله تعالى وامانة مقتصر لغيره فان كان يكون المراد من الاحكام جمل الجمع او المراد من العرفان ملكة العرفان مع بقاء الاحكام على الاستغراق الذي هو معناه الاصل والاولى لان الاخير ياد على التيقن في العرفان يستلزم التيقن ايضا مع بقاء العرفان على ظاهره ما مطلق ويجوز ملكة الكل لا يكفي في جواز رفع المقتضى بل لا بد من العلم الفعلي فيكون المراد على الاخير من ملكة الكل مع العلم الفعلي بواقع المقتضى اما الاول فيجوز ان ليس لا وثانها ان الاحكام وان كان ذلك مستغراقا لكن مفهومه على ما يفهم عرفا ان من لا يعرف شيئا من الاحكام فلا يصح حكاها كما ان مفهومه على الجواب الاول ان من لا يعرف الحكم فلا يصح حكاها ويمكن رد الاستغراق في مقامه من غير جواز من كان مقلدا ثم صار مجزى اما ان يكون الدليل الدال على لزوم التقليد شاملا للمخالفين اي قبل التجزى وبعده فيحتاج الى الاستصحاب مضافا الى ان مثل هذا الدليل لم يثبت لنا واما ان يكون دالا على لزوم التقليد قبل التجزى فلا يجزى الاستصحاب ايضا لكون مورد الدليل حالة قبل التجزى خاصة واختلف الموضوع واما ان يكون الدليل دالا على لزوم التقليد قبل التجزى فقولنا ما ان يكون ذلك الدليل الجمل الدال على الحكم دالا على الواقع بطريق الاستغراق لوقوعه في حالة قبل التجزى لا بشرط اما الاول فقد عرفنا انه لم يثبت وعلى فرض ثبوته لا معنى للاستصحاب لعد وجود الشك واما الثاني فلا يجزى فيه الاستصحاب ايضا لان الفقدان ثابت من المستصحب لزوم التقليد او صحته في الافعال الواقعة قبل التجزى وبعده غير ثابت فلا استصحابا للتقدم الموضوع نعم يجزى الاستصحاب لو علم ان الشك في البقاء مع اتحاد الموضوع كما لو علمنا بنجاسة الماء المضمون شككا في نظيره مضافا الى ان الاستصحاب في الحكم الفرعي الذي اوجهه جزاء لكون الشك فيه ساريا اذ في الجملة السابقة مثلا كان حكم المقلد في الواقع باعتقاده في غرض الجملة اوجه مثلا وبعده التجزى يشك في كون حكمه لواقع في الجملة السابقة هو الوجوب ام لا كما انه يشك بعد التجزى **فان قلنا** الحكم الظاهري الموجب قبل التجزى المقطوع به قبل التجزى حتى بعد حصول التجزى مستصحب وليس للشك ساريا **قلنا** انه لكان استصحابا للحكم الظاهري وان كان ظاهرا لا يستبرأ اذا كان منصفه لواقع الشكوك بالشك الساري في صواب الشك ساريا بالنسبة الى الواقع لم يكن استصحابا للحكم الظاهري وان كان الى الحكم الظاهري وان كان الشك بالنسبة الى الظاهر ساريا لم يضر لان الاستصحاب معارض من قبله في جانب التجزى بناء على نفيك من جوب الاستصحاب **فان قلنا** استصحابنا اكثر مورد او مقدم قلنا استصحابا معتقدا بالشدة واذ عرف بطلان اوله المضمون فالحق ان يتوان احتمال عدم كون التجزى مكلفا بشيئا صلا منتهى بالاجماع كما ان لزوم الاحتمال والتبعض المتقدم باحتمال تارة الشك في طاعة الاجماع فيقصد احد الامور ما ان لزوم التقليد او الاجتهاد او التجزى ليدرك وجه ثلثة او سطرهما من الدليل العقلي الحاكم بعد المقدما الثلث بطلان ترجيح المبرج او التسوية بينهما من الراجح وما ذكره في رده من ان المكلف يلزم عليه اخذ بالراجح عند الموقف في الواقع لا بالراجح نظره مدفع بان ذلك لم اذا تم دليل لزوم التقليد لا اخذ بالواقع في النظر حتى يكشف عن كون ذلك راجحا في الواقع عند الموقف وقد عرفت بطلان دليل لزوم التقليد بد من الاخذ بالراجح في النظر حتى يثبت المرجح عند الموقف لا يخلو احتمال المرجح عند الموقف غير كاف بالبداية من العقل فان طوع حكم العقل غير معقول ولا الاستدلال بالاستدلال العقلية غالبا **فان قلنا** رجحان طاعة الله وهو معارض بكونه ضمن المطلق اقوى لقوة ملكة قلنا الاقواسية في النظر الى الغاي مسئلة واما بالنسبة الى المتجزى فلا مع ان الشريعة ما يرجع عليه بظنه **فان قلنا** بطلان العقل على انهم اذا علموا انهم كانوا مكلفين اسس مثلا بشيئ ثم شكوا في اليوم فان تكلمهم هم هو تكلمهم كما امر غيرهم ام الجهر كان علمهم على التكليف السابق رسنا بنائهم لانفسهم ذلك ولوعرض لهم حال المتجزى بمقتضى الظن على خلاف حكم الامس مضافا الى ان هذا لا يتم في المطلق للتضار متجزى با هذا ويكون رد الجواب المتقدم عن الاستصحاب اذ ههنا من قلنا مجتهدا وجب عليه بقاءه على تقليد بعد موت مجتهدا للاستصحاب والحال ان الرد بذلك ذكرنا في ابطال استصحاب التقليد المتجزى بانه هنا بينهما **فان قلنا** يمكن فرض من الشك في المسئلة المفروضه مع عدل هذا الموضوع بان تعلق بدين المقلد مثلا ويجوز غسل الجمعة في يوم الجمعة بتقليد مجتهد في اخر المقلد الفصل يوم الجمعة الى قريبا الظاهر فان مجتهدا قبل الظاهر قريبا منه فاستصحب جوب عليه ثابت وجوبه في هذا اليوم قبل موت مجتهدا فقلنا يمكن فرض من الشك في المتجزى ما يفهم ان كان مقلدا في وجوب غسل الجمعة واخر الى قريبا لظنه مضار متجزى قبل الظاهر فاستصحب جوبه التقليد في غسل الجمعة الثابت وجوبه قبل صيرورة متجزى با قطعاً فاستصحب جوبه التقليد كما عليه بناء العقل ايضا فالجواب ان استصحابا لزوم التقليد حصرة في حق المتجزى وان لم يجز في الحكم الفرعي كون شكه ساريا فيخص المتجزى عن الاستصحاب بمعارضته باستصحابا وجوب الاجتهاد ووجه المطلق للتضار متجزى بالواقع اذن في المقام الثاني لزوم عمل المتجزى بظنه لسلكه الدليل العقلي عن المقارن الثالث في انه ان لم يحصل للتجزى بعد الاجتهاد والاصل في الفرض ظن باحد طرفي المسئلة فيوجب الاصول الفقاهية التقليد وان كان للمطلق في تلك المسئلة ظن بالواقع وليس عليه تقليد المطلق وذلك لوجوب الاول ان كل من قال يجوز عمل المتجزى بظنه قال بعمله بملك

فان قيل على المتجزى لا يجوز التقليد في المسئلة



الأصل الثاني الاستغناء في المطلق الذي صامته بما هو الباقي بالاجتماع المركب فان قلت الاستغناء المعارض في المسبوق بالنقل

موجود مع انه اكثر مورد قلنا هذا الذي ذكرنا مارج للشهرة **الثالث** الدليل العقلي لانه بعد ما ظن بعك وجود دليل اجتهاد على الحكم الواقعي

وبطلان ما تمسك به المطلق لا خلاف زاي مع المطلق في المسئلة الاصولية مثلا الموجب لا خلافا مع المسئلة الفرعية اما ان يكون تكليفه

ح تصبّل العلم فهو تكليف بالأيّان والاحتياط فهو معنى بالإجماع والاحتياط هو المطر لا نزاع بالنسبة إلى التقليد من وجهين أحدهما أن ظاهر الدعاء في نزاع الاحتياط والعلم بالأصول الفقاهة أن نزاع القطع هو بالأجماع الكبري والظاهر أن نزاع القطع هو بالأجماع الكبري

فأما بعد اعلموا أن هذا العمل لا يوجب قطع بوجود الأجزاء الرباعية من الطول بعد فصلها من الطول  
الفروضان المتجزئتان في المسئلة من حيث الحكم الواقعي ولا ظن له به لكن من جهة أخرى ظان بعدم تمامية دليل المطلق فإلى المطلق عند هؤلاء

والعمل بالأصل عند راجع فيكون التقليد من هاتين الجهتين مرجوحا والعقل الحكم بغير ترجيح المرجوح على الواجب والتسوية بينهما ما يمتلئ التقليد

والتجريد في شئ لزوم علمه ليهو مضافا الى وجوده والامح المركب المقتضى المقام الرابع في انزاد ان كان المنجز قوة الاجتهاد في بعض الاحكام

فاجتهدوا في العمل بالإصوافقهية لكن ليس له أن يبعث الأحكام الأخرى إلا في العمل بما استنبطه من الأحكام الفقهية لا  
 دفعه لهذا اجتهدوا في العمل بالإصوافقهية لا في العمل بالأحكام الأخرى إلا في العمل بما استنبطه من الأحكام الفقهية لا

فمنعوا هذا عند وجهين أحدهما أن يكون للشخص في الاجتهاد تحصيل الظن بالحكم الواقعي لأن اتفاق تضاد الأدلة والروايع إلى الأدلة الفقهاء واستخراج الأحكام الظاهرة من دون ظن بالواقع وثانيهما أن يكون له رتبة الاجتهاد في الأحكام الظاهرة لا عند ممارسته في الأصول الفقهاء

وليس له رتبة يحصل الظن بالتوقع أما الأول فالحق فيه لزوم عمله باجتهاده وبالأصول الفقاهية المذكورة في المقام الثالث من الأدلة وأما

الثاني فالحق من لزوم التقليد لما مر في تعريف الاجتهاد من ان الظاهر منهم ان هذا الاستخراج لا يطلق عليه الاجتهاد حقيقة اصطلاحاً ولا يبق

عليه الجهد وان قلنا بان انفسنا القوة عن قوة تحصيل الظن بالواقع بعيد فالزم يكن مجتهدا فلا معنى لعمله بالانجاز الجارية لانفاقهم على ان

هذا المختار لا يعمل بل به وان عليه التقليد فاذا ثبت الصغر وهو عدم كونه مجتهدا بما تارة في الترتيب ثبت الكبر وهو عدم جواز عمله بل به بالاعتقاد  
كذلك ان كان احد المتبينين وهو الذي كان له التنبؤ بالاعتقاد كونه مجتهدا بما تارة في الترتيب ثبت الكبر وهو عدم جواز عمله بل به بالاعتقاد

فإن كان أحد القدمين وهي الصفة طيبة كانت النتيجة ثابتة كغير القديسين فإذا اردنا اثبات المطلوب علينا أن ذلك الشخص مكلف

لأنهم القليل عليه فبطل الخبير والاجتهاد وتبين القليل مع أن استحقاق القليل هنا أيضا ولا يضره معارضة بالاستحقاق المقابل لأن استحقاق

تو بگویند که این شخص مفاصد بظاهر اهل اموال و غیره عیبت دارد و آنچه بدی را مشهور علی الفاس باقلنا من عدم صد المجتهد علیه مع انرا کتب

وإذا لم يأت في أصله فإنه لو كان المخرج قوة الإجهاد بتبديل الظن بالحكم الواقعي تحصيل الظن بالكنه لم يجهل ذلك بل حصل الظن بالحكم

واقعي من المأخذ السهلة كما لو كان يمارس الكذب الصفة فتتبع وحصله من الشهرة او ذهاب جميع من الحققة بين الظن بالحكم الواقعي من بعد  
من احسن الخدع بعدت ونسب في الظن والاعمال بل انه ذاك الاصل من اثاره الطيبة لان ذلك الشرح من اولها بالفضل

[illegible]

فإنما الثالث الاستصحاب معتضدا على أن هذا الشخص يخرج بالافتراض بل لا يبعد أن يكون أجمع المركبات كل من قال بحجة ظن المجزئة قال بحجة ظن كل

فمن كل من حصل له المقام السادس في انه لو لم يكن الشخص ذنبه الاجتهاد ولو تجزأ من العمل بظنه او كان له قوة التبع في الكتب فيحصل

لأن من لم يأخذ السبله كما قلنا في الجزئ اء لا وجها فاقولها الزوم التقليد لانه ليس بمجتهد مطلق ويجب التقليد على كل من ليس بمجتهد النفا

الدليل العقل والاشعاع الثالث اعلم ان لا يجوز للعقل ان يثبتهما اذا تمكن من نقلهما المطلق الى فلان نقلهما المطلق

للملوك قطعاً والقطع بالاشتمال وهو يحصل بفعله المجزئ لكونه مشكوكاً مضافاً الى ان اصله من  
 ليل يمازى العالم غير بمقلد المظالم بالوفاق وبقي الباقي واما ما اذا لم يتمكن من تقليد المظالم الى لكن كان مقلداً للمظالم حين حوته فلا ان مقتضى الاستصحاب

و یقیناً علی تقلید و بعد از این استحضار یکنون تقلید المبدأ من المبدأ قطعاً و تقلید المخرج مشکوکاً فقط فی الامتناع الاخذ بالاول

لم يتمكن من تقليد المظهر المحي ولا كان مقلدا المظهر مبتدئين جوتة فدان رين تقليد المظهر المبني ابتداء من تقليد المظهر المحي وان لم يكن

عنهما قد امتثلا لكن سدا العلم وطلان الاحكام والتكليف الاطلاق والترجيح بل ترجح في البين لكن المرجح لتقليد المتأخرين موافق

ولون در هر اقوی نظر العالی من دی التجوی فلا بد من اخذ بنما هو الاقوی في نظر قاضی **قل** اجمعوا علی عدم جواز تقلید المشتبه بمتدینا  
لا بد من وجوب جواز تقلید عن الاعا مع وجوب الاعا وانه انما انکاره الاقوی واما انما انکاره عن معالمة او امانة والا اعابا

فإنه لو لم يكن العلم مع وجود العلم وانضاف كلهم لأول واجماعهم الى ما نحن فيه غير معلوم ان يقيد العلم بالحي  
وان لم يكن العلم مع وجود العلم وانضاف كلهم لأول واجماعهم الى ما نحن فيه غير معلوم ان يقيد العلم بالحي

في بعد ملاحظته واما الان المناظر المتفرقة بعد ملاحظته واما الان المناظر المتفرقة بعد ملاحظته واما الان المناظر المتفرقة بعد ملاحظته

لأنه يفرع ذلك منجصل الظن برأى المجتزئ في لو قلنا ثبت المطلق ثم ترجع المرجح ويتم جواز تقليد المجتزئ في غير هذا الفرض بالإجماع للمركب

ثم لما قلب الاجماع المركب صورة كون راي المظالم للبت اجماع نظر الكلف العامي يتم في الباقي بالاجماع المركب هذا الاجماع اقوى لكون

ووافقوا في ما بينهم الواقع فانه في ارجاء الكركي لا عقده بالشرف والفضل المتقدم اليه بان من عرف شيئا من احكامنا  
فواجب على كل واحد منكم ان ياتي به اليه في حق الله بموجبه وحسن ان الله في حق الله تعالى اياها : ان كان من ضل الاستدلال والرواية

هذه مستقلة فالسئلة اصولية لا ينفكها بالشك وجب الوجود وان كان غير الشك وان كان عن شك لا اعتصاما كما قلت ففهم ان غاية

فہم

ماہنامہ

فیضانِ عالمِ شریعت

تغییرات

فمن لم يدر ما هو الحق فليكن من الغافلين

الطريق إلى  
الجنة

ماحصل



في ذلك بل التراجع في بعض الحكم الاصل المقتضى بالذات في الواقعة الواحدة وحدتها والموضوعات الصرفة ليست محل النزاع وان كان قد ظهر دخولها من فرض  
مخرج النزاع في القبله وذلك كان العنوان في الاحكام الفرعية ولا يخلل العقل التصويب فيها ولا يترتب من الشاقص من قول الامامية هنا بالتحطه ونزاعهم في وضع  
الافاظ لا من العقل الاخر والذهي او الخارج قد يقال ان الاصل مع القطة الاصله عدم المقدر وعدم الاصابة

مستحب في هذا القول

ما يحصل من الشهرة والخبر الظن باعتبار قول المتجر في هذا الظن الذي هو في المسئلة الاصولية مع الظن بالحكم الفرعي الواقي الى اصل  
من قول المطلق في المسئلة الفرعية ولا يرد ان اول اثنين نوعي الاخر بغيره بقدر الاخر **قلت** في المتجر في المسئلة الاصولية مع الظن بالحكم الفرعي  
على لزوم بقاء الغاي على تقليده في المسائل التي قلدها في غيرهم وهو جواز تقليد غير المتجر بدو بالاجماع المركب قلنا هذه الصو مسئلة  
كلامنا في متو المتجر في المسئلة الاصولية مع الظن بالحكم الفرعي والافاظ المركب بيبث والافاظ المركب بيبث من الاستصحاب جواز تقليد المتجر في المسئلة الاصولية مع  
المسائل التي قلدها الغاي فيها حال اطلاقه وما عد ذلك لم يثبت فان قلت نفرض الكلام في مسئلة ايجته فيها المتجر في المسئلة الاصولية مع  
حين اطلاقه واجتهده فيها بعد غيره ورتبه متجر بافتقار ان المقلد الغاي لو كان قلده في تلك المسئلة في زمان اطلاقه كان جها فبستصحب  
وبتم في البناء بالاجماع المركب قلنا اولان هذا الاستصحابا تعلقي وليس بجزي وثانها ان ذلك يمكن اجراء في المطلق المبني بغيره وان لم يقلدها  
حيث لمكان جها فبستصحب في جميع الصور من تقليد المبني والمظهر الى دون المتجر اصلا اللهم لان بولزوم تقليد الغاي للمتجر في  
في الصو الاخر من المسئلة اوجها **الاول** الدليل القاطع لان المقلد الغاي اذا ظن بقول المتجر في المسئلة الفرعية في المسئلة الاصولية مع الظن بالحكم الفرعي  
العالم او بالاجتهاد فيها تكلما بما لا يطاق او بالاحتياط في خلاف الاجماع او بتقليد المتجر الى بول المظهر او بتقليد المبني المظهر ابتداء في  
مخرج في نظره بالنسبة الى قول المتجر بالفرض فلا بد من تقليد المتجر في ح لا في الراجح وبتم الامر في البناء بالاجماع المركب قلب الاجماع ان  
امكن لكن اجعلنا ارجح لا اعتقنا بالشهرة وبما وجد من ان من عرف شيئا **قلت** ما ذكرت سابقا من ان الظن الشخصي مقدم على  
الظن النوعي ارد هنا **قلت** ابل لم يكن بل المفروض ان الظن في جانب المتجر بغيره شخصيا المفروض ان الظن الغاي بغيره في المسئلة الفرعية  
وبضم اليه مع ذلك الظن النوعي الحاصل من النص والشهر في حكم يتقدم هذا الشخص لا اعتقاده بالنوع **الثاني** الاستصحاب المتقدم  
فمن صان متجرا بعد كون مطلقا **قلت** ان اردنا استصحاب لزوم التقليد من قلدها حال اطلاقه فقد اعترف بان كلامنا اليقين  
وان اردنا استصحابا من التقليد لفرجه السابق فقد من غير خدش ان قلنا المراد الاخر قولك ان الاستصحابا تعلقي وجها غير معقول  
بان الاستصحابا المعلق على وجود الموضوع جها فان كل الاحكام معلقة على وجود الموضوع فتحكم الشارع بجها ستر الكلب يعلق على وجوده  
قولك انه يمكن التقليد موقوف بان استصحابنا ارجح للشهر مع الاجماع الموقوف في العلم على عدم جواز تقليد المبني بدو او ما عدم جواز تقليد  
غيره لا علم فهو ليس فانه على الظن وهل للمتجر في اقتضاء وضع المحصورة ام لا وجها ان قولنا بالاجماع المركب من الغايين يجوز تقليد  
الغير بانه ولا استصحابا في المطلق الذمنا متجرا بالاولوية القطعية ثم ولذا لا منطوق النص الحاكمان من عرف شيئا من احكامنا فادنا  
به حكما وما راينه من مستهادنا هذا النص في مقام جواز تقليد الغير بانه فانما هو من باب الملازمة لا من باب المنطوق وهل له الحكومة ابيهم  
لا وجوه ثانيا الجواز ان كان له ملكة استنباط كل مسائل الحكومة وما يتعلق بها والافلا لكن ظكلامهم واطلاقهم من ان المتجر بهل  
بمقتضى بل الجواز فيها العلم من المسائل حكومتها كان لا والاعمال بمسائل الحكومة هو الحكم مع ما قاله بعض من ان النسبة بين الافاظ الخمسة  
اي من مضاربها الستة وبعدها يكون المتجر بجهتها بلزم كونه حاكما على انهم لم يتعرفوا بالبيان ذلك وظاهرا الكشف عن كنهاتهم عنه بحكمه بطله  
بر اهو تقليد الغير بانه والظن وجوا الاجماع المركب على جواز حكومته من الغايين يجوز عمله ومع ذلك نقول ان لو كان مطلقات صا فاجتهده  
في مسئلة من مسائل الحكومة التي لم يجتهدها حال اطلاقه وعليه العمل بمقتضى رايه للاستصحابا وبتم الامر في غيرهم بالاجماع المركب **قلت**  
**قلت** لو كان المتجر مسبقا بالتقليد فاجتهده في مسئلة من مسائل الحكومة فمقتضى الاستصحابا ان لا يحكم قلنا استصحابا اقوى لو كان وجودها  
**ضابط** للاجتهاد المطلق شرابطها معرفة العربية ما رده شيئا في معرفة اللغة والفن والصرف لان اللزوم على الفقيه استخراج الحكم من  
الادلة ومنها الكتاب السنن وهما مبريا **قلت** ليس ما ذكره في الامكان معرفة الاحكام بالالهام او الجفر ونحوها قلنا **اولا**  
ان غير واقع ومجرد فرض لم نر في عرفنا زمانا وما شاهدنا ثانيا ان الاجتهاد هو استخراج الحكم من الادلة الشرعية لا مطلقا معرفة الاحكام  
**قلت** يمكن استخراج الحكم من الكتاب السنن والجفر مثلا بان فم من الجفر ان المراد من الكلام ذلك **قلت** كما قلنا في استخراج الحكم  
بمطابق معرفة الدلالة لا المراد فقط لان يقول انه يستخرج المعنى القوي من الجفر ويعلم منه الدلالة على الحكم اقول في هذا قلنا ان الاجتهاد يتوقف  
على معرفة المذكورات وبعد استخراج الدلالة والوضع قد عرفنا المذكورات فلا نقض هل يلزم ان يكون معرفة الغرض بطريقه راجعة الى معرفة  
وتعلمها ومعرفة اصطلاحاتها ام يكفي اللب ان يكون الشخص من فضاء العرب الذين يعلنون العربية لانها لسانهم وان لم يعلموا الاصطلاحات  
والصنن بغير الفاعل المفعول وغيرهما بعد علمهم ببنها وان ما يستدل به الشيء مرفوع وما يقع عليه الفعل مضبوط وهكذا الحق الاخر اعلم جليلة  
خصوصها الاصطلاحات والمراد من وقوعها الاجتهاد على العربية اعم من التبيين والدليل القائم على اشتراطه لا بد على ان يدرك ذلك فلا يقال  
ان العرب التي يمكن معرفة مرادها السنن بغير معرفة تلك العلل وهل يلزم ان يكون معرفة المذكورات بجوا الاجتهاد كما هو القدر المتحقق وبقتضيه  
قاعد الاشتغال ام يجوز معرفة مرادها تقليدا وجها والحق كفاية كل من الاجتهاد والتقليد ما جاز الاجتهاد فلا يجمع والاولوية القطعية بالنسبة  
الى التقليد ادوم يكن الاجتهاد بغيره بالكان التقليد بغيره باحد رامن التكليف جها لا يطاق بعد العلم بجوا التكليف واذا كان التقليد بغيره بالاجتهاد  
بمطابق اولي ابيه لو لم يكن الاجتهاد بغيره بالكان اجتهاد من بغيره بتقليد من اهل اللغة ابيه غير بغيره فكيف بقلده الغير بانه ولم يقل بواحد ما جاز  
التقليد فلا يجمع ولزوم العسر لزوم الاجتهاد في الكل على من بغيره بالاجتهاد في العرفان عن ح لا يفي بالاجتهاد بالمعد ما فكيف بغيره في

متجر بانه حاكم  
في شئ من الجفر  
من الخلف



وفيما نظروا ان كان المدعى حقا وامكن تقيمه بقرينة اخرى ثم انصوا بطلان القوي لتبعية الاحكام للصفات من غير دخل العلم والعدل والبرهان في ايراد  
واحد من الاحكام الاصلية من الخطابات دون غيره وفي الامر بالتحقق عند دون غيره ولبناء العقلاء والاجماع محققا ومثوقا لا يظهر الا نيات الثلاث ومن احكم  
بما اتفاهه والنقل بنوي المشهور الذي جعل

منه في حجة  
منه في حجة  
منه في حجة

التكليف بالاجتهاد عشر بل تكليف بالاطلاق وان كان مكلفا بالاجتهاد في الفقر ايضا او يعطى الاحكام ان لم يكن هذا اذا اذ امر منها  
من تكليف الوفاء وما اذ امر بالمعروف بطريق العلم والبرهان او كونه من اللسان فلا بد له من الاجتهاد عند الاشكال واللام يحصل المعرفة بالطريق المذكور  
اي بطريق كون العربية لسانها والاطلاق المعروض في ذلك القليل منها في هذا الفرع فلا بد من ايراد المعرفة بهذا الطريق من الاجتهاد في موارد الاحكام  
وهل يشترط للمعرفة حصول العلم الشخصي او لا يلزم من ثبوتها الحق بالاجتهاد في الاجماع وخلافه اصله من حرية العمل بما وراء العلم والاطلاق الشخصي  
غير لازم بل يكفي الظن النوعي على الظن الطبيعي ان حصل الظن الغير المعبر على خلافه سواء كان عدم اعطى الظن لا يصلح للدليل على عدم الحجية وما يحجيه  
الفرعي وان كان الظن الغير المعبر على خلافه في مستند الى ادلة الخاصة وبسببها يصير ظنا خاصا والى الدليل العظمي وبسببها يصير ظنا مطلقا  
من تلك الحجية ولا زمر جواز التعبد الى سائر الظنون بقية في باب المعرفة كما لم يلزم بالاستقراء بخلاف ما لو كان علمنا بالتقليد من باب الظن الخاص  
الدليل الخاص فهو الاجماع العظمي وبناء العقلاء واما العظمي فهو انما عدت في حجة بالدليل العظمي وان الظن النوعي في الاحكام الشرعية حجة وان  
حصل الظن الغير المعبر على خلافه وهذا الظن الطبيعي الحاصل من العربية مستلزم لحصول الظن الطبيعي الحكم الفرعي فيكون حجة من باب الاستقراء  
ثم اعلم ان تجوزها بالتقليد في العربية وحكمنا بكفاية الظن الطبيعي انما هو انما لم يكن المذكور اذ اخذنا في ادلة ما اذ كان المدعى شخصيا كما لو علمنا  
بأخذ العلم من فهم المدعى فلا بد من الاجتهاد في دليل على الحجية من الاجماع وبناء العقلاء والاستقراء انما يجوز علمنا يكون بخلاف ذلك الظن  
في الفرع وح لا بد من الفصل لرجاء حصول ظن اقوى مثل ذلك ما في اختلاف اهل اللغة فضلا فاستدركوا ذهب علماء الأصول الى خلافه في مثل  
لكونه المذكور في البديع لا دليل على جواز الاكفاء بقول احدهم بل لا بد من الاجتهاد والفصل اللازم معرفة اي قدر من العربية الحق ان اللازم العلم  
بقدر الحاجة في الفاظ الكتاب السنن لان وجه لزوم معرفة العربية انما هو كون دليل الفقه هو الكتاب السنن فيكون في مقدار العلم ما يقتضيه الحاجة  
في الكتاب السنن لان بقا من مقتضيات الاجتهاد انما يتبع في كتب الفقه والاطلاع على موارد الاجماع والخلافات لا يقتضي جواز الاجماع  
عدم الخلاف فلا بد من معرفة العربية بقدر ما يحتاج اليه الكتاب السنن وكتب الفقه اللازم العلم بما يقتضيه الحاجة فلا بد من كفاية في استخراجها  
لما جرت عند الحاجة الحق الاجتهاد انما هو لما في الاحتياج اليها يحصل بذلك فلا يحتاج الى العلم الفعلي مع ان الحكم يلزم في الغلظة مستلزم للتكليف العلم  
بما لا يطاق او للمعسر ولتقبل الاحكام والكل باطل ومنها معرفة علم الكلام لان الاجتهاد هو ملكة يحصل للاعتقاد بالحكم الشرع الواقع ولا بد  
في ان الاعتقاد بان حكم الله نعم كذا لا يمكن حصولها الا بعد معرفة الحكم في الشرع والشارع وهو ما من اقرار بوجود الصانع ووجه  
والبينة وبهذا الشارع ويكون محققا عن الكذب عند وسكويا واما ما من لا بد من ادلة السنن واكثر ما عنهم في فاداهم يعتقد بامامتهم  
لم يحصل للاعتقاد بالحكم من سننهم فاما قل يمكن عند الامور بامامتهم مع الاعتقاد بجدتهم في استئنا الحكم الى رسول كما لبعض العامة  
بحسن ائمتنا ذلك لا يمكن في صورتها من قولهم مع قول الخلفاء في مذهبنا ثمانية يقدم قول الخلفاء وعلى هذا يقدم قول ائمتنا فلا  
يحصل الاعتقاد في كل المسائل فلا يحصل الاجتهاد المطلق واما مثل الاقرباء المعاد وبالمدخل لا يحصل الاجتهاد فلا بد من مقتضى الاجتهاد  
بل بعضها كما انما نأخذ ما في سننهم من الكافر استخراج الاحكام من ادلة القواعد المقررة على فرض صحة هذا الدين ويقولون هذا الدين لو كان حقا فحكمه  
كذا وان اعتقد بطلان فلو ان وثاب علمنا باستخراج وسعج علمه بل في تقليد التزايه هو مدفع بانه لا يمكن حصول الاعتقاد او ملكة بان هذا  
حكم الله سبحانه الامع ما ذكرنا من هذا مبدئي نعم يمكن له حصول الفهم والقبول والحكم على فرض الصحة لكن ذلك لا يوجب الاعتقاد بالحكم والاطلاق لان الاجتهاد  
هو الاعتقاد وملكته لا مطلقا الفهم الفرعي في هذا اللازم الاجتهاد في تلك المسائل انما يكفي لتقليد وجهها في ابهام الاشارة وبعد ذلك هل اللازم  
على المجتهدين معرفة تلك المسائل بطريق الرجوع الى الكتب الكلاسيكية المعرفة بكيفية المعرفة في حق حصول الحق الاجتهاد والوجه واضح ومنها معرفة علم  
الرجال لان الحكم الشرعي لا بد ان يستنبط من ادلة القواعد والعقوبات والسنن واكثرها غلبة لا بد من معرفة حال الراوي فيحتاج الى علم الرجال لان القول  
بجحده لا خاد اما من باب الظن الخاص فالقائل به لا يقول بجحده كل جنس من الضعفاء بل يقول بجحده اذ حصل الوثوق والاعتماد بالرواية والقول بجحده  
من ذلك الباب شرط بوثوق الخبر والاعتماد عليه وهو شرط بوثوق الرواة وهو موقوف على علم الرجال سواء قال هذا القائل بجحده الضعفاء  
او اخض من ذلك فلا بد من رجوعه الى علم الرجال لمعرفة ما هو حجر من غيره واما من باب الظن المطلق فالقائل به يلزم العمل بما يبعد الظن ولا بد  
في ان الخبر اذا اخطأ مع قطع النظر عن الرجوع الى علم الرجال قد يحصل منها الظن ولا لوط علم الرجال وعلم ان احدهما صحيح والاخر ضيف وانه  
كذا يكون حصل الظن من احدهما دون الاخر فيكون عند التعارض احدهما اقوى من جهة حصول الوصف مشدود الاخر بعد الرجوع الى علم الرجال  
من جهة ان رواة احدهما وثوق واحفظ وان كان كل منهما صحيحا وقد لا يحصل من الخبر الواحد اذ لو اخطأ من رجوع الى علم الرجال يحصل الظن القوي  
بالصحة وقد يكون بعكس ذلك فبسبب الرجوع الى علم الرجال فلا يحصل الظن بل ينفي به وقد يحصل به وقد يكون في بعضه عند التعارض فلا بد  
للقائل بجحده الخبر من باب الظن الرجوع الى علم الرجال اما الفصل في الظن والوثوق عند التعارض واما من باب قطع الخبر بان يكون مذهب حجر  
من الاخبار وقطع الخبر لا حقا فاما بالقرين مثلا فاما القائل به بل من الرجوع الى علم الرجال انما يقدم قطعية الصدق وعدمها بالرجوع الى علم الرجال  
لتكليفه بآثار القرين الموجبة لقطع الصدق وظنه نعم لو قال هذا القائل ان الاخبار القطعية كلها معلومة من غير حاجة الى علم الرجال يحصل القول بعد  
الاحتياج اليه لكن هذا القول في غاية البعد بل يمكن اثبات الحاجة الى علم الرجال مع ذلك بانه لا يحتاج الى ترجيح الاخبار القطعية عند التعارض  
بالرجوع الى الاعمال والافتراء وهو انما يكون بعلم الرجال ثم اعلم ان بعض الاخبار بين او روى على الاحتياج بعلم الرجال شكوكا منها ان الاخبار

منه في حجة  
منه في حجة  
منه في حجة



للمصباحين وللخط الجواب في تبيينه على الفحص ان اهل المستحق لا على الفقد الواجب لا يخفى فقول العدل والمفسر الذلة على ان لا تقع في كل واقعة حكما ومحدث  
على البلاغ وتظهر في القول بالخط في ان الامر لا يقتضي الاجماع كما ان البطلان على ان لا يكون دليل على الاجماع وقد فرض في التراجع اجماع في جواز القدر

من شئنا ان لا يكون  
من شئنا ان لا يكون  
من شئنا ان لا يكون

المدة في الكتب الاربعه كلها قطعية الصلة ولا احتياج بعد ذلك الى علم الرجال وجهه قطعته صدور ما ان الاصول المؤلفة في زمان لا يميز  
كانت تبلغ اربعة الاف وستة الاف والمشايع الثلثة شكل الله مساهمهم قد جعل الاصول والخرجات ما هو محتمل الكذب باخذ ما هو  
المقطوع عندهم فانما احتجوا من تلك الاصول اربعة امان تلك الاربعه ما تلك الاصول المدكورة وبشهادة ذلك شهادة المشايخ  
بعض تلك الاخبار المودعة في كتبهم والصحة عند المتقدمين كانت عبارة عن قطعته الصلة وشهادتهم على انها مأخوذة من الاصول المجمع  
على صحتها فان الصدوق قال في اول الفقيه في الاصول في الكتاب اما في خبر واحد حكم بضمه وجعله في بين ربه وقال الكلب في اول كتابه مخاطبا  
لمن سله تصديف الكتاب قلت انك تحبان ان يكون عندك كتابا كان في جميع فنون علم الدين والعمل به بالانوار الصيغ عن الصادقين الى ان قال  
وقد سئل الله تعالى في الحديث ما سئل في الشيخ قال في القدر ان ما علمت من الاخبار في وجهه وبشهادة كابل تصحيح هو لا على كونه قطعية  
كما ان المشايخ لا يستلزم تصحيح قطعية الخبر ومن بين تلك اثبات هذا المصنف للصحاح وبشهادة كابل تصحيح هو لا على كونه قطعية  
اطلاق التصحيح على كل حديث اعتمد بما يقتضي عقابهم عليه اقرن بما يوجب الوفاق به ثم ذكر ما يوجب تلك مورد الاستلزام شئ منها  
قطعية الصدوق لا يبعد الا الظن بذلك وربما جفون الخبر القطعية ولا يبعد ذلك فضلا عن ان يصفوه بالصدق وبشهادة كابل تصحيح هو لا على كونه قطعية  
في اول الاستنباط في تقسيم الخبر فانه جعل ما وافق الكتاب بل ومفهوم الخالف من القطع وبشهادة كابل تصحيح هو لا على كونه قطعية  
عنهم فان لفظ التصحيح هنا لا يستعمل في القطع والعيان من القدر فلهذا سئلنا لكن لقطعته عندنا لا يوجب لقطعته عندنا لا احتمال السهو والخطا  
في بعض الروايات فان العدة انما تقع عن التمدد في الكذب من الخطا سئلنا لكن قد احتجنا الى علم الرجال مع قطعته الصلة انما فلا بد من العلم بالاعمال  
والافقه عند المعارض كما ورد في بعض النصوص الا من ذلك انما يفتقر عند المعارض سئلنا ان المشايخ ذكروا قطعته انهم لكن جعلوا زيادة الشايخ وبشهادة كابل تصحيح هو لا على كونه قطعية  
بعدهم فلا يحصل لنا القطع بصدق الكذب سئلنا انهم ذكروا قطعته انهم لكن جعلوا زيادة الشايخ وبشهادة كابل تصحيح هو لا على كونه قطعية  
كاذب بين تلك الاخبار ان عدم السهو من شخص واحد تلك الاخبار والكثيره خبر واقع ظاهره فالتسوية والخطا في الجملة المشايخ معلوم اجمالا  
هذا يصير سببا لاحتمال الكذب في كل خبر سئلنا عدا لقطع بوجوه خبر كاذب بينها لكنه موقوفون من هذا الحد وروايتهم بينها خبر كاذب في الجملة المشايخ معلوم اجمالا  
اعلم ان الحق في علم الرجال كفايته معرفة ما من دون حاجة الى مراجعة خصوص كتب الرجال لان ما يمكن لنا بحصول العلم باحوال الرجال في  
نفسه لا ابتلاك الجهد وجبا الرجوع الى الكتب المؤلفة من باب المقدرة ثم اعلم ان معرفة علم الرجال بطريق الاجتهاد كان يفتقر الى الادلة المتقدمة في  
كتابة الاجتهاد في اللغة هل يجوز ترك الاجتهاد لا كنهاده بتجديد الفقه او لا مقتضى صالحة من العمل بما رواه العلم وقاعدة الاشتغال عدم كفايته  
بفتح الخبر لكن يمكن اثبات جواز بلزوم التكليف بالاطلاق والعسر والتعجيل الاحكام لان الاجتهاد في علم الرجال يحتاج الى زمان طويل لا يفي  
عمل الفقيه فهو غير بين ان يجهل ويرجع الى الكتب المؤلفة كما قلنا وبين ان يكفي يتبع خبرها من الدليل الدافع للاصل ثم انه يكفي في معرفة  
علم الرجال معرفة مقدار الحاجة منسلة فقيه ولا يلزم عليه معرفة حال الفقيه من رواة اخبار الفروع كما هو في بعضه وفي بعضه في مقدار الحاجة  
الملكة ولا يشترط العلم الفعلي لما في معرفة المراد من الوجوه ومنها معرفة علم اصول الفقه كما يحصل الاطلاق من ادلة  
الفقه الكتاب السنن ولا يمكن معرفة ما اذا شاع منها ما يحتاج الى الاجتهاد في الامور اربعة القواعد الاصولية من علم الحقيقة والجزاء واصالة  
عدم النقل ونحوها ومسئلة الصحيح والاعم والحقيقة الشرعية وتقد بعارض الاخبار بعضها مع بعض او مع الكتاب يحتاج الى معرفة العلاج في  
التخصيص الشيخ وغير ذلك ايقم معرفة المراد بواسطة المذكورات ليس شأن كل احد فلا بد من مجتهد مقلد يحتاج الى معرفة مسائل الاجتهاد والتقليد  
ومن الادلة الاجماع والاصول العلمية يحتاج الى معرفة الادلة الشرعية والعقليات والحاصل ان الاصول متكفل ببيان عوارض دليل الفقه وبشهادة كابل تصحيح هو لا على كونه قطعية  
دليل وفاهو ليس بدليل فلا مفر للفقيه عن معرفة ما احتجنا الى الكتاب لتدقيقه الشيخ الاخبار في صلابة الحدائق مقدمة لكتاب في ابطال ما زعمه  
الاصوليون ادلة هو باقية من الاصول ما عرف من ان علم الاصول علم يتكلم فيه عن احوال الادلة وتبديل الدليل وهل للادام فيه الاجتهاد ام يكفي التقليد  
وجمنا فان اوفى بها الاول لا صاحب من العلم باحوال العلم من اج الاجتهاد وبقي الباقي والاجماع والسر من ان المأخذ والمباني موجودة في ايدينا فلا  
وجبل التقليد هل للادام العلم بكل مسائل الاصول فضلا ام يكفي الملكة وجمنا فان اوفى بها الاول لا صاحب من العلم باحوال العلم من اج الاجتهاد وبقي الباقي والاجماع والسر من ان المأخذ والمباني موجودة في ايدينا فلا  
كثير الى فروض فضلا عن اجتهادها فالتكليف بالعلم الفعلي عسر وتكليف بما لا يطاق او تعطيل الاحكام بل لا يلزم ان لا يوجد مجتهد مطلق غائبا  
بل انما لم يقل واحد ومنها علم المنطق اذ في الفقه لا بد من الاستدلال وعلم المنطق متكفل ببيان الطريق الصحيح من الاستدلال  
الفاصد منه والفقه لا يميز الا بالاستدلال الصحيح يحتاج الى معرفة الصحيح من الاستدلال وبشهادة كابل تصحيح هو لا على كونه قطعية  
وهل يكفي التمام لا بد من معرفة اصطلاحات اهل الميزان الحق الاول والسر اوضح لان يكون الشخص حوج التسليقة لا يتم امره الا بالرجوع الى القواعد  
المنطقية فليزوم ذلك مقدمه لكن اغلب الناس لا يحتاجون بل كلام الاتريمان معرفة المراد من الوجوه ومنها معرفة علم اصول الفقه كما يحصل الاطلاق من ادلة  
ومع ذلك يتقنون المراد من الوجوه ومنها معرفة علم اصول الفقه كما يحصل الاطلاق من ادلة ومنها معرفة علم اصول الفقه كما يحصل الاطلاق من ادلة  
الاستدلال اجتهاد في العلم الفعلي بمواقع الاجماع انما لا يمكن في زماننا غالبا الا بمرجعة كتب الفقه وبشهادة كابل تصحيح هو لا على كونه قطعية  
ان شرط تحقق الاجتهاد العلم الفعلي بمواقع الاجماع فهو بين الضاوان واذا وجد ملكة العلم بمواقع الاجماع فهذا الشرط غير محتاج الى بعد  
اشراط ما تقدم من الشروط فان القدرة على التتبع ومعرفة مواقع الاجماع انما هو لازم المذكورات سابقا ومنها مقدرة على فهم ما في الاحكام

سئلنا عن الدين  
لكن حصل الاحمال  
المساوي فلهذا  
المحدوده

من شئنا ان لا يكون  
من شئنا ان لا يكون  
من شئنا ان لا يكون



من يتناقض به رأي المأمور وفاقا ذم حكما حكم اخر وعده وفاقا كلام **اصل** اذا علم المقلد برجوع مجتهده عن رايه رجوع عنه للاجماع وبناء العقلاء  
والادوية الدافعة للاستحقاق لا حوط تعليل في ذلك لاشي لا تعليل غيره وان اقتضوا حوزة استحقاق التخيير الاصل المتقدم على اصل الشغل وعلى استحقاق حمة  
العلماء برأي غيرهم كان من خيرات تعليل قبل رجوعه وليس عليه اعلام الناس بجده رايه للاصل ولو علم المقلد بالرجوع مجتهده عن بعض فتاوى

فمن كان عليه  
موقف على حكمه  
على شيئا من ذلك

وتتبع موارد ما تم من غيرهما وقبل انما ختمها به تقريرها والظاهر انما ختمها به تقريرها والظاهر انما ختمها به تقريرها  
الكتابية من ان الاحكام سواء كان الاستخراج مطابقة ام تعسفا ام التواميا بافتناء من هذا الشرط كسابقة في ملازمة مع ما سبق  
من الشرح على ما هو الظاهر في حجة ذكره ومنها ان يكون له ان لا يختار بحيث يكون له ملكة الاختيار لا بد من رايه بان يعرفه من غير ان يعرفه  
كتاب الظهارة مثلا في اي باب يذكر راي مقام مناسب ومربوط وان لم يكن من باب الظهارة فلو اراد الاختيار فلا في مسئلة الظهارة او في  
مسئلة منها ان كيف لا يرجع الى احدث كتاب الظهارة فلو كان بعض اخبار الظهارة قد يذكر في كتابها لصلوة بمنا سيرة كطهارة بدنية الصلوة او في  
فلا بد من الرجوع الى مكان اخبار الظهارة لعله يقف على معارضة او معاندة هذا في القلي اما في الملك فلا بد من الانس بالاختيار بحيث  
يقف بموارد ذكر بعض اخبار الباب في باب اخر وان لم يقف فلا بد من كيف لا لا انس بحيث يطلع على المظان من غيرهما وان كان هذا الشرط لا يلزم  
الشرائط السابقة فالشرط صحيح ومنها ان يكون له في الفروع **الاصول** فربما يكون الشخص غافا بالاصول والمقتضى  
ولا يقتدر من ردها اليها وقد لا يكون غافا بالاصول والمقتضى لا يمكن يقتدر ولا جلبة فيقرر من المقتضى ووردها اليها كما لو علم موارد  
الاستحقاق وموارد ان الامر يقتضيه الحق عن حدة مثلا ومير تلك الموارد ويجوز سماع نزاعهم من وجه حيث كلما سمع مسئلة يقول هذه متفرعة على  
مسئلة الاستحقاق او مقتضى الواجب اجتماع الامر والهي وهكذا فلكذا الاختيار لا يحصل في شئ من الصور بين بل لا بد من اجتماع الجنتين ثم علم  
ان ملكة الاختيار وملكه في الفروع الى اصول متعارفان فان ملكة الاجتهاد المطلق له قوة استنباط الحكم الشرعي الواقعي من الادلة شتى  
يحصل بعد انضمام كل تلك المذكورات ومنها علم المعاني والبيان والبدع وذكر واجبة التوقفا عند التعارض بتقديم النص من الاختيار  
على غيرها بظن صدق النص من المعصوم فلا بد من معرفة النصيب والبيان من جهة وهي لا يكون الا هذه العلم وقبلة ان الامثلة كان بناءهم  
في بيان الاحكام على الحكم مع الناس بقدر عقولهم وخالفهم فكونهم معصومين لا يستلزم صدق النصيب منهم لا غير بل عصمتهم يقتضيه تكليمهم مع  
الناس لا سيما في واحد فلا يحصل الظن بعد كون خبر النصيب من المعصوم لا يمكن التوجه بغير النصيحة والبلغة مراتبها احدا لا يحارز  
هو محض بالكتاب الكبري وان لم يكن ذلك من تبة ثمانية لا يتقدم من غير المعصوم كعصية السجادة وغيره الى غير ذلك من مراتب وغير النصيب  
ايضا لم يرايت بعضها مما يظن بعدم صدوره من المعصوم فاذا تعارض خبر من العلم الاول مع خبر من القسم الاخر يحكم بتقدم النصيب  
عدم صدوره من غير المعصوم واما المقسطات من الطرفين لو تعارضت فلا يصح بالترجيح ولا ينفى عليك ان ذلك القسم الذي قلنا ان ترجيح  
انما يقع غالبيا في الخطب والادوية ويخبرها وقل ما يوجد مثل ذلك في اخبار الفروع فلا حاجة اذن في ملكة الاجتهاد الى معرفة العلوم  
لعدم الحاجة اليها في الاحكام الشرعية مع ان مثل تلك النصيحة والبلغة لو وجدت لا يحتاج اذ ان كان العلم بالعلوم الثلاثة بل فيها كل  
احد وحدها ان لا يكون له جربة لا يقف منه على شئ ولا يلبس لا ينفق بالحقايق ويعمل الى كل اطاق ونالهي بل لا بد ان يكون له  
ثبات فيما يرتجى به نصيبه ولا ينافي تبدل الرأي عند تبدل النظر وان يكون فطنا خادقا ينفق بما ورد عليه من المسائل ومنها  
ان لا يكون مجانا يحب البحث وهذا لضرر قد يكون طبيعتها وقد يكون لمحب الرئاسة فاعلم ان النصيحة مثل هذا الشخص لا يجب فيه الاستقامة على  
الحق واما كالمكانة مع قرب منه كونه ليجو جاعودا فاذا تكلم بشئ غفلة في بادئ النظر او لاجل شبهة فيلج ويكابر ويصادر على  
ويعاين تسلك بشئ هو اهون من بينا السكون وفيه من هذين ليسان من شرايط تحقق ملكة الاجتهاد كاهو واضح نعم ذلك مما هو من الاعمال  
عليه ومنها عدم اعوجاج سليلته ومنها ان لا يكون مستبدا بالرأي في حال الفصول في حال كماله فان الجمل جيلة الانسان وفيه  
مخاطر لان ذلك لا ينافي تحقيق ملكة الاجتهاد واستنباط الفروع بل ينافي الاعتداد وصحتها ان لا يكون التوجيه والتأويل ولا يعود نفسه بذلك  
فانه مما يجعل بذلك الاحتمال ليعتد من الظواهر لا ينفذ لك فان لا انس بكل طريفة اثر اينا ومن جملة ذلك لانس بطريق الحكمة والرياسة ويخبرها فان  
طريقه فهم تلك العلوم سبانية لفهم لغته ومنها ان لا يكون جريا على الفتوى غايها لجملة ولا مضطرا في الاحتياط فان الاول يخدم المذهب الذي  
لا يهتدى الى سواء الطريق وفيه من خطر واضح ثم علم ان ما جعلناه مشروطا انما هو من باب الماشاء مع الاحتياط والافاضل المذكور ان ليس  
الشرط الخارجة عن ملكة الاجتهاد والمطالبة بملكه الاجتهاد والمطالبة بملكه الاجتهاد ولا يحصل وجودها الا بما عدهم الكلام فانه من الامور  
الخارجة عن مقومات قوة الاستنباط وان لم يكن وجودها بدون وجوده فهو بالنسبة اليها شرط خارجي كالوضوء بالنسبة الى المصلاة بخلاف  
ملكه علم العربية مثلا فانها كانت من اجزاء ملكة الاجتهاد ومقوماتها فلهذا ما سأل علم الكلام في ملكة الاجتهاد كخليفة الركون والتجوي في القول  
مجعلها شرط خارجي عن الماهية لا وجبه فتم علم انهم ذكر والادوية للعلم فكانت منها معرفة بعض مسائل الطبها مما يتعلق بكونه الا من كثر  
تقارب طالع البلاد وتباعد ما يرتب عليه جوب الاختلاف في الشرايط والاسباب في البلد فانه يمكن تحقيق الاجتهاد في جميع اللزوم وافطر للروية  
وكذا الحال في معرفة القبلة فانه يمكنه الاستقبال فيها بمكة العلم والنظر فيها لا يمكنه والعمل بما ورد في المضطر لو لم يكن شئ منها ممكنا فذلك المعنى  
من المكالات ومنها معرفة مسائل الطب كعقوبة القرن مثلا والمرض المبيح للاقطار ويخبرها فان شأن الفقيه بيان حكم تلك الموضوعات  
الصرفة لا معرفة نفس تلك الموضوعات فلهذا ما سأل علم الكلام في ملكة الاجتهاد ومنها معرفة بعض مسائل الهندسة مثل انواع الاشكال العروية  
الوجبة مما تقدم ومنها معرفة بعض مسائل الحساب كالجبر والمقابلة والحسابات مما يستخرج به المجوهرات فان شأن الفقيه فيها سئل عنه قال احد  
لنبد على عشرة الانصف ما لعمرو ولعمرو على عشرة الانصف ما لزيدان يحكم بان اقرار العقلاء على انفسهم جائز ثم علم ان ما لم يما هو شرط الاجتهاد

في شرايط الاجتهاد

ذلك

فمن كان عليه  
موقف على حكمه  
على شيئا من ذلك

المعلم







اخبار عن حكم الله سبحانه ولو يلفظ الاستاء وقد يشبه الحكم والقوى كما في قصته زوجة اب سفيان والمدا على قصد الحاكم وتظلم الثرة في القدي عن مورد النص وعنه  
اقول ومع ذلك فالاصل جلد من باب الحكومة اصل الحكم الحاكم في واقعة خاضعة فقضية قاعدة الخطية واصالة الفساد واطلاق ادلة المسئلة الفرعية جواز  
نقض حاكم اخر اياه وجواز نقض حكم نفسه في اجتهاد رابع في نقض حاكم حاكم اخر

هذا ما هو في حق الحاكم  
وغيره

بما لا يطاق وان اردت اجزاء بالعشيرة الى التكليف الواقعي المتعلق بالمعق على شعوره بعد ذلك فهو من الاول لم يثبت في حق القاصر والاصل في  
نقضه فلا معنى للعقل بان القطع بالاستغال يقتضي لقطع بالامثال لعدم القطع باستغال منه بالتكليف الواقعي المتعلق قلنا بعد  
يثبت بتعبه الاحكام للصفات واتحاد حكم الله الواقعي في حق العباد واتحاد تكليف الشاف والعايب المتقدم لا بد من القول بانا مكلفون بالاحكام  
الواقعية المتعددة او لا اما يتغير او اما تلبس او بدلية شئ اخر عنها لا بد لها من دليل عقلي كما في القاصر حين قصوره او جعلي من الشارع كما في مستحجر  
الطهارة فالتكليف في الحكم الواقعي ثابت بما لا او القاصر بعد الثبوت الى احتمال الاشتراط بشك الابان بالحكم الواقعي فقضية قاعدة الاستغال  
وبناء العقلاء واستصحاب الامر بالحكم بالاشترط ولزوم الابان ما لم يتل دليل على عدمه وعلى البدلية على الاطلاق ولا دليل على كون ما فيه  
القاصر يبدل عن الحكم الواقعي على الاطلاق بعد ارتفاع القصور فالاصل سليم عن المعارض فيها اذا كان الامر عقليا كما في حق القاصر نعم لو كان  
دليل البدلية لفظا لم يكن حكما بارتفاع التكليف عن الحكم الواقعي المبطل **المقدّم الثالث** من لم يتمكن من تعلم المسائل قبلها واجتهادها  
فهو قاصر وعجزه مقصور وان كان ممن لا يتمكن من التعلم لاجل شواخته فان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار ثم ان من لم يتمكن من الاخت  
بغير اختيار فاما لاجل عدم الثبوت الى وجوب جهته ومقلد ان الناس صفات ولا جل عدم الثبوت الى وجوب خذ المسائل عن الجهد و  
عليه يجوز العمل باحد القسمين من الاختيار ان النفس الى وجوب جهته ومقلد اما لاجل الثبوت الى كل ذلك ولكن لم يصل بدليل المجتهد فيقدر  
على الاستنباط اذ اعرض ذلك فاعلم ان في اصل المسئلة مقامات **المقام الاول** انه هل يلزم الاعادة في الوقت على الجاهل بالجهل  
الفضل اذا كان قاصرا وعلم بمطابقة علمه للواقع بعد العلم بالوقت ثم لا يلزم عليه الاعادة الحق الاخر وان الاصل السابق على خلاف بناء العقلاء  
فلو قرأ المولى او امره في وقتها في طوبى واربعه بالعلم بما في الطوبى واربعه باخذ ما فيه من نفسه واعلم بلزوم تحصيل العلم  
بما يكفيه من مقتضى العلم ان العلم بركب شرط لتمام العمل في احدهم لم يجمع حكم المولى بلزوم تحصيل العلم من نفسه اعتقد جواز اخذ الحكم من  
كل احد ثم ظن بالماوراء بخبره او في غيره واطلع بعد ذلك على لزوم الاخذ بالكيفية الخاصة والاعادة في وقتها او في غيره ومطابقا له بعد نفسه ومثلا  
لم يلزمه بالاعادة وبغير امر على كون الاخذ بالكيفية الخاصة واجبا على كل من الاخذ بالاصل فيما شك في شرطية البناء  
هو الشرطية ولا عيب على ذلك بناء العقلاء فكيف ندعي هنا بناء العقلاء على عدم الشرطية قلنا انا قد قلنا ان عندنا شك في الشرطية  
العقلاء على الاشتراط وفيما نحن فيه العقلاء لا يكون في عدم شرطية العلم بالوقت بعد الاطلاع على المطابقة لا انهم مع شكهم بمكون بعدم  
الاشتراط مضافا الى انهم قد ثبت بتعبه الاحكام للصفات الكاشفة وانما حكمه تتم معطلة بالاعراض الراجعة الى المعاد وان تلك الاحكام الواقعية  
لا يتبدل حسناتها وقبحها بالعلم والجهل فيقتضي ذلك ان لا ينافي بالماوراء الواقعي بالماوراء الواقعي الذي لا يختلف حسنه بعلم المكلف وجملة  
لان حصول الامثال وبثوبها المختار بعض النصوص مثل ما ورد من ان غارا صابره جنازة فتعلق في التراب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بتمر  
الحمار فلا صنعت كذا ضلله اليهم فلما خرجوا من القبر في الاول لم يلزم على البطلان عند مخالفة الواقع لقوله كان يتخرج الحمار ويخرج من القبر لا على الصخرة  
عند المطابقة ولو جهلا مع عدم التقدير كما ان ط حال براء الذي بان عند المقبر لا لم يخرج فقوله انما صنعت كذا قلنا ان كان لو كان قد صنعت  
كذا كان علمه صحيحا وكذا ما ورد في حكاية براء بن معرور حيث ظهر بالماء وصار لهذا مد وجامع ان لم ياخذه من الشارع وهذا الاخير يكون مضافا  
اذا كان المراد بالظهور العبادة كالوضوء واما اذا كان المراد بالاستحكا كما هو المعروف فيخرج من تحت العبادات وما نحن فيه وانما جعلنا الخبر  
مؤيد من لا دليل من كون المسئلة فرع عن غيرها لعدا الان من صحة السند الدليل على بيان عبارة هذا القسم من الجاهل بما الكتاب والسنة والايام  
فشيئها غير موجود في المقام واما العقل فيقتضي الاصل وان كان اشتراط العلم بالوجه وفسادها هذا الجاهل لكن بناء العقلاء وادع عليه واما  
انه ماوراء تحصيل العلم والامر بالشئ يقتضي التيقن من عدمه او بقتضيه عدم الامرية وفيه ان المفروض ان المكلف الجاهل قاصر وليس مكلفا بتحصيل العلم  
حتى يقتضي التيقن من عدمه او بقتضيه مضانا الى ان الحق ان الامر بالشئ لا يقتضي التيقن من عدمه او بقتضيه مضانا الى ان الحق ان الامر بالشئ لا يقتضي التيقن من عدمه او بقتضيه مضانا  
الا بعد العلم وفيه ان قصد التيقن مع القصور يحصل عند النظر واحتمال المطلوبية لا يقتضي تحصيل العلم واما ان المماوراء هو الغفل ولم يات به مطابقا  
ففيه ان خلاف المفروض واما اذا علم هذا الجاهل القاصر بعدم المطابقة او شك فيها وهو في الوقت وجب عليه الاعادة للاصل المتقدم التوب  
باطلاق كلام الجمهور في عدم المعدور وبطحاية عمار يجزئها الاول بل الاخر ان الظن من قوله فلا صنعت كذا ان المراد بالتعددية عند المطابقة  
وعندها عند المعدور ما نقل من الاتفاق على اخراج القاصر من الشارع وان معدور رصط بالضرورة وانما التيقن في المقصود فهو غير ثابت لنا مضافا  
في جواب الاعادة الى بناء العقلاء والى الدليل انما من عدم مدخلية العلم والجهل في اخلاف الحكم الواقعي فهو عند العلم بعدم المطابقة عالم  
اجتهاد ايا ندر لم يات بالظن فيعيد واما المقصود الحق عدم لزوم الاعادة علمية ايضا اذا علم بالمطابقة وهو في الوقت لما مر في القاصر العالم بالمطابقة  
من بناء العقلاء وعدم اخلاف الاحكام الواقعية بالعلم والجهل واما ما توهم انه كان ماوراء بالعلم والامر بالشئ يقتضي التيقن من عدمه او بقتضيه مضانا الى ان الحق ان الامر بالشئ لا يقتضي التيقن من عدمه او بقتضيه مضانا  
ندفع بان الامر بالشئ لا يقتضي شيئا من الامر على الاقوى والقول بان الامتثال لا يحصل الا بالقرينة والقرينة لا تحصل الا مع العلم بالمطلوبية مردود  
بان القرينة والامتثال يمكن حصولهما مع احتمال المطلوبية فضلا عن اعتقادها فان اكثر الجمال اعتقادهم على ان الاخذ من المجتهد واجب  
لا شرط لصلح العلم مع علمهم بلزوم الاخذ في الجملة بواقعها طامنا هي الله نعم وبلقرينها هو معلوم بالوجوه فانه يجزئ ظنه بان المظن كذا يتحقق له القرينة  
فتم واما المقصود لعدم المطابقة وهو في الوقت فلهذا الاعادة للاصل وبناء العقلاء وما مر من عدم اخلاف الاحكام بالعلم والجهل واما عند



ظاناً بطلان دأبه الاول وقاطعاً الا ان الاجماع المنقول والمحقق ونزوم المهرج والمرج اوجب عدم بفقن الحاكم الاخر وكذا عدم نقضه حكمه السابق اذا ظن بطلانه بتجديده بغير طلاق  
منقول الاجماع وبناء العقائد ونزوم المهرج وظهور الاجماع المركب بينه وبين سابقه ولا دليل على عدم جواز النقض في القسم الثالث فالادلة الاولى سليمة

[illegible]

بِالْمَطْلُوعِ عَدَسٍ  
الْقَضَاءُ عَلَى الْجَبَلِ  
فِي نَفْسِهِ

٢ لزور القضا  
بعد خروج القضا  
على المقصر وعد

الغنى والرفاهية

في وجوه القائل  
بالمعذرة يترى  
على من

وامتاز المعصم



عن الغرض والتفصيل بين العبادات والاعمال الصادرة قبل الجدة الاولى...  
كان بالقليل الملافة للنجاسة في الاعمال لا يثبت على العمل السابق

الواقعي عدم احتمال الخلف قاصر او مقصر ليس عليه شيء أصلاً من الاثم وعينه من حيث هو وان كان قبله مقصلاً لان العلم بجدة على الإطلاق  
للإجماع المحقق وغيره من الأدلة المتقدمة في بحث التبرع على جهة العلم ثم ان الجاهل بالاثم بالعلم على وجه الاحتمال في المطلوبين الواقعيين والواقعي  
حكمه ما اذا لم يمتثل للمقصر والقاصر فانما لا يعتد به في العمل من الاعادة والقضاء في الجمل بالمطابقة والعلو بها او بعد ما وما سببها  
من ان القرب شرط التخصيص وهو لا يمكن الجمع الاعتقاد في دفع ثبوتها في صحتها الاحتمال ايضاً لا ترى ان بناء العقل على الشارع في أدلة السنن  
انهم بان يكون بالعلم بغير احتمال المطلوبين وتحقيق العلم القريب فان قيل انما يفرض المقصر وهو العقل في العلم الى اخره من الامكان في اخر الوقت  
يلزم عليه العمل بجدة بعد ما علم وهو في ذلك العمل معذور لا يخفى ولا يمكن تكليفه بالاعادة ثانياً ان المفسر من حيث الوقت فهو غير مكلف بالاعادة  
هذا من التكليف بما لا يطاق واذا ثبت المعذور في تلك الصفة ثبت في غيرها بالاجماع المركب لا يمكن له القيل بغير ما من لزوم مخالفة  
العقل الفاعل فلا بد من القول بالمعذور به مطلقاً ان هذا مبني على القول بان الامتناع بالاختيار بينا في الاخبار وان الامر يقتضي  
الاجتماع مع غيره لا نقول بشيء منهما ثم ان الكلام الى هنا انما كان في الحكم الوضعي وظهر ان الحق هو التفصيل بين معلوم المطابقة والحكم  
مطلقاً واعادة وقضاء قاصر او مقصر او بين غيره فعدم المعذور به مطلقاً واعادة وقضاء قاصر او مقصر واثماً من حيث الحكم التكليفي فيلزم انما  
ام المقصر ثم دون القاصر الحقان تفصيل العلم بالاحكام واجبة مستقلة على حدة مع قطع النظر عن اشتراط صحة العبادات به وعدم اشتراطها بالكلية  
في الاثم الخاص من جهة ترك العمل بالما موبى الواقعي فالمعصية طابق علمه الواقع فعله ثم في الواقع علمه الامن جهة تركه بحصول الاحكام لا من حيث  
ترك العمل وان لم يطابق فعله ثم في الواقع علمه الامن جهة تركه بحصول الاحكام لا من حيث ترك العمل وان لم يطابق فعله ثم ان احدهما لما ذكره  
الاخر ترك الما موبى الواقعي واما القاصر فلا اثم عليه في تحققه من الجهتين فان قيل الفرق في المقصر بين مصادفة الواقع من باب لا نفاق  
وعدمها في حصول الاثم وعدم مخالفة المذهب لعلمه ثم الجهر فيما لو ان مقصرين بعلمين فصادف احدهما الواقع لضرب الاتفاق دون الاخر  
عنه مع مساوئهما في الاعمال الاختيارية فصادفة احدهما وانما الاخر غير وظلم فلا بد انما من عقابهما وانما ثبوتها اهلها ان علم القاضل الحق  
وبه عليه نقص حصل ما انقص فلا في ذلك القاضل قال في بحث مقدرة الواجب ثبوتها لغيره وان العقاب انما هو على ترك الما موبى الواقعي  
ففي مثل الصلوة الى الجاهل الاربع من باب المقدرة العلمية المطلوب الواقعي لا يكون اتفاقه ترك الجهر الا على ترك الصلوة الى القبلة والواجب الجهر  
الا عليها والمقدرة ما لا يتعلق بها خطا من الشارع مطلقاً ويصح اقتسامها ولا بد من ذلك لان الاثماً باحد الجهتين لو اتفقت مصادفة الواقع لا مثلاً  
ولا عقاباً عليه في الواقع وان لم يعلم بتلك المصادفة ولم يأت بسبب الجهر فلو صلا الى جهة لم تصادف الواقع لعوقب على ترك ذي المقدرة وهو الصلوة  
الى القبلة كما ان لو صادف في تلك الصلوة كان مثاباً من جهة لا يبان بالمطابقة لغيره وليس عليه عقاب على ترك المقدرة وانما لا بد من ذلك  
القول انه لو ان مكلفاً بصلواتين الى جهتين صادف صلوة احدهما الصلوة دون الاخر من باب الاتفاق لكان المصادف للواقع مثاباً دون  
الاخر وكان الاخر معاقباً فلم لا يلزم مخالفة قواعد العدل هنا ويلزم فيما نحن فيه على ان العلم بذلك في بحث مقدرة الواجب كبره ولم يعلم بصلوات  
ذلك خلاف قواعد العدل واما التحل دون الصلوة الصادرة من المعصية من جهتها فاعلم انما اخبارية وان لم يكن الاصلية وعدم احتسابها  
ولاشك في ان الامر لو قال لعقوبتك انما هو على ثبوتها على ثبوتها الواقعي وعاقب على تركها لنفسه لا شرعاً ما اريد بالمقدرات ولا اوجها  
ولا انهم عنها ولا اعادتها على تركها بل عقاباً يتعلق على ترك مطلوبه هذا هو جوهره وانما يتعلو هذا باي طريق كان انباناً وان لا مسائله  
عدمه عند تردد مسائله الانبان وعدمه في الواقع فمن ان به فهو مثاباً في كل من بان فهو عاص من مصادفة في مطلوبه هو وجوب اصل المظ في الخارج  
فلا بد من صح في ان يوجب ثابته من ان بالعلم لما قال من الدار على انبان المظ في الواقع ويوجب عقاب من بان مع قدرته على الانبان وان كان عدم  
مصادفة الواقع بضرب من الاتفاق اذ علم بان بان حتى يتحقق بعد ما علم ان المظ نفس الشيء ويحتمل عدم الانبان به مع الجمل فان المولى قال في  
اعاقب على ترك المظ الواقعي من لم يصبر ليقع العقاب بخلاف من صابه لان الحق قال من اصاب بالواقع فمظاً مثل ما هو كان ولا ريب  
ان فعلهما كليهما اختيارى فثاب احدهما على الانبان وباعاقب الاخر على الترك وان لم يكن المصادفة وعدمها اختيارياً لكن العقاب ليقع على  
المصادفة بل على عدم الانبان فلا حظ وفاء المقام الرابع في ان اذا كان الشخص جاهلاً بالفصل اي بالوجوب والتدري في بالبحسب  
له باصل المطلوبين والرجحان في جميع عبارات الام لا في مرحلتان الاولى في ان يلزم بمقتضى العلم بالوجوب بالفضل ام لا الثانية  
ان حجة العبادات مشروطة بهذه العلم ام لا اما الكلام في المرحلة الاولى فالاصل فيها في ادعى النظر البرائة والاصل في المرحلة الثانية الاشتغال  
لكن لما قام الاجماع على ان العلم بالوجوب والتدري بان كان شرطاً لكان واجباً ايضاً وعلى انه لو لم يكن واجباً لم يكن شرطاً ايضاً فاذن يكون الاصل  
في المرحلة الاولى بضم الاجماع المركب تقديم اصل الاشتغال على البرائة والوجوب ايضاً كما ان الاصل في المرحلة الثانية الاشتغال لكن لما كان الحكم  
بالوجوب في الاجماع موقوفاً على الاعمال الصالحة الاشارة في الشك في الشرطية دون اصلها البرائة كما عليه بعض فلا بد من قامة دليل اجتهاد  
على الوجوب في الجملة لينطبق على التذهيب في اجراء الاصل ونحوه فاداة التذرع في الوجوب في المرحلة الاولى للتذرع في الاصل عند الشك في  
الشرطية فنقول ببدل على وجوب العلم بالوجوب مؤداً الاول لا يثبت الشرطية فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وجهاً المتعلق بعقيد العوق  
اي كل ما لا تعلمون من الاحكام كما هو المظ فاسألوا عن اهل الذكر ولا بد اهل الذكر انما مطلق اهل العلم في مثل الجتهاد وخصوا الامام ع فيهم في  
ناييه بالاجماع المركب الثانية ان تميز الواجب المنفذ قبله من ثاب المقدرة كما لو صادف الوقت وجب عليه الاقتصار على المقدرة الواجب

جاء في الخبرين  
جاء في الخبرين  
جاء في الخبرين



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بالنفس الى القاع والقصص  
والجواهر الخفية

لا إله إلا الله محمد بن عبد الله  
عليه السلام

فانما ياتيهم من وراءهم  
فانما ياتيهم من وراءهم



فانما هو مقلد كان تزويج بالمرقعة وعشر رضاءم تبدلهم في حق الامتاع المنقول والخطبة واصل الفضا وبناء العقلاء واطلاق الادلة وظاهر  
الشهر نقص المجتهد او مقلد له عندنا لغيره الى الابد حصول المرافعة عند ام لا وجها عند اذ لم يكن قاطعا بطلان راي الاخر

الحق تعدد في حقته

انما هو مقلد كان تزويج بالمرقعة وعشر رضاءم تبدلهم في حق الامتاع المنقول والخطبة واصل الفضا وبناء العقلاء واطلاق الادلة وظاهر  
الشهر نقص المجتهد او مقلد له عندنا لغيره الى الابد حصول المرافعة عند ام لا وجها عند اذ لم يكن قاطعا بطلان راي الاخر

انما هو مقلد كان تزويج بالمرقعة وعشر رضاءم تبدلهم في حق الامتاع المنقول والخطبة واصل الفضا وبناء العقلاء واطلاق الادلة وظاهر  
الشهر نقص المجتهد او مقلد له عندنا لغيره الى الابد حصول المرافعة عند ام لا وجها عند اذ لم يكن قاطعا بطلان راي الاخر

انما هو مقلد كان تزويج بالمرقعة وعشر رضاءم تبدلهم في حق الامتاع المنقول والخطبة واصل الفضا وبناء العقلاء واطلاق الادلة وظاهر  
الشهر نقص المجتهد او مقلد له عندنا لغيره الى الابد حصول المرافعة عند ام لا وجها عند اذ لم يكن قاطعا بطلان راي الاخر

انما هو مقلد كان تزويج بالمرقعة وعشر رضاءم تبدلهم في حق الامتاع المنقول والخطبة واصل الفضا وبناء العقلاء واطلاق الادلة وظاهر  
الشهر نقص المجتهد او مقلد له عندنا لغيره الى الابد حصول المرافعة عند ام لا وجها عند اذ لم يكن قاطعا بطلان راي الاخر

انما هو مقلد كان تزويج بالمرقعة وعشر رضاءم تبدلهم في حق الامتاع المنقول والخطبة واصل الفضا وبناء العقلاء واطلاق الادلة وظاهر  
الشهر نقص المجتهد او مقلد له عندنا لغيره الى الابد حصول المرافعة عند ام لا وجها عند اذ لم يكن قاطعا بطلان راي الاخر







المجتهد لتمام الباعث الى سببها فلا اذن وبها وهي جاهلة بالجهل المسازج ثم قلنا من يقول بانفسا فحقها او انفسا لها اول الزوجة خاصة وجوه اخبرها خلاف الاعمال وموجب للشاكر ولعل السبب للزوج اقوى من ادلة انفسا للزوج فبحكم بالعبارة للاجتماع المركب فكم واذا كان المقامان غا لمين متحالين في الاري فبقدر الوجوه السابقة

الفاصلين بعد تبعية الاحكام للصفات اذا عرفت تلك المقتضى فاعلم ان الحق مع الخطئة وان التصويت باطل او لا بان الاحكام تابعة للصفات الكامنة وان العلم والجهل لا مدخل لهما في الحسن القبح وقد مر ان كذا ذلك الخطئة وان كذا القول باختلافها بالوجوه والاعتبار حتى العلم والجهل التصويت في قول بعض الامامية بذلك في بحث الحسن القبح بنا في اجماعهم هنا على الخطئة وثانها باننا قلنا انهم تنفق على ان المراد من خطابات الشرع حكم واحد وان كان الاحكام في الواقع متعددة ووجه قولنا ان اتحاد الحكم الواقعي فهو والامر على الشارع المرجح بل ان في اوردوا واحد من منها من تلك الخطابات دون الاخر مع كون الكل احكاما اصلية ذاتية فلا بد ان يبين ان المقصود بالذات واحد وان المراد من الخطابات وثالثها بان لو كان هذا احكاما اخرى غير هذا هو المراد من الخطابات وكان كذا مقصودا بالذات كان لا تريا لرجوع الى ذلك المراد من الخطابات الذي هو احد من الاحكام المقصود بالذات والخص من الوصو اليه ما يمكن دون غيره كما هو المنفق عليه بينا لفرق بين ترجيح بلا مرجع بعد كون الكل مقصودا بالذات فتم وانما يهتدوا العقلاء فانهم عند وجود الامر وفواهي من موالهم اذا قل لهم المولى ان اصبتم لم اذات الا ولهم ولا فاعلموا بمقتضى انكم يفتون المقصود بالذات واحد ما عدم مقصودا للتع والمرض خاصا بالاجماع المحقق على الخطئة وسادسا بالاجماع المنقولة الباعث هذا التوافق وسابعا بالادبات الثالث ومن لم يحكم بما انزل الله فانها ردت على ان في كل واقعة حكما من الا يجوز ان يفتوا في ذلك المراد من الابيات ان كان النزاع على سبيل المقصود بالذات من الخطابات لزم كون المجتهد هنا قاكها اذ لا يجتهد في كل واقعة وحكم بها في كل الفقرة فلا فاعلموا ولتوكل وان كان المراد لعل على سبيل العقول ما يجوز العمل به للجهل سواء كان مراد من الخطابات لا فاعلموا بالخطئة بل بجماع التصويت فلا دلالة في الابيات على المقصود قلنا المراد الاعمال لكن انفسا ان واحد من الاحكام المجوزة مقصودا بالذات دون ماعدا وانفسا وجود مقصود بالذات للشارع فتم والحاصل انفسا من الابيات ذلك فان شئت فقل المراد الاعمال وانما يهتدوا في النبوي المتضمن اننا اذا اجتهدنا فاصطفا لجران وانما خطاء فله اجر واحد فلو لم يكن مختصة لم يكن معنى لقوله خطا وهذا الخبر وان كان واحدا لكن لا تلقوها بالقبول فان قلنا لعل المراد الاصلية المراد من الخطا في الخطا فله في الحكم فخرج ح غير محل الكلام لوقوع التوافق على امكان الخطا بالنسبة الى الخطاب قلنا اذا كان المراد الاصلية الخطا بالنسبة الى المراد لزم التخرج بلا مرجع لاننا اذا كان كل الاحكام مناصلة مقصودا بالذات وفي مرتبة سواء لم يكون من اخطا المراد واصحابكم اهل اصلي واقعي اجر واحد من اصحاب المراد اجاز فان قلنا هذا الايراد مشترك بين المصنف والخطئة اذ على الخطئة نقول وان كان الحكم الاصل واحد لكن المجتهد المتساويين في استفرغ الوسع اذا اصاب احدهما بالحكم الاصل والآخر لا بد ان يكونا متساويين في الاجر لانهما متساويان في الافعال الاختيارية انما يفرض ان الجز في شأن غير مقتصر في استفرغ الوسع فان مقتصر الاجر له اصل على الخطا ايضا اخطاء وبعد الشاكر في الافعال الاختيارية لا معنى لزيادة اجر احد على الاخر على قواعد الله قلنا القول على الجهد هو الاستفرغ في المسئلة بفقد لا يتصل بالاحكام فمن استفرغ وسعد لمقتضى لم يجب عليه زهد من ذلك بل يستحب الفضل الزائد ان لم يوجد لقطيل ففي تلك الزيادة المستحقة يقول المجتهد لو اصاب بسبب تلك الزيادة من الفضل اجران ومن اخطا في تلك الزيادة فله واحد وان استفرغ الخطي وتخصر ابدأ على الواجب بقدر المصيب كان الاضا انفا فيه للمصيب ان المستحب يمكن فيها لتد اجر المصيب ان كان اصابته تفتا ووجه اجر الخطي وان تساوى مع المصيب في الاستفرغ والفضل لا ترى ان شخصين واجتهدا وسعيا في طلب ثارة الحسنين وتساويا في الافعال الاختيارية فوجد احدهما الطريق من باب القضاة لانفاقة وحضره منه دون الاخر كان لمن حضر وزاد اجران احدهما المحض وازيادة الاخر للشمع ومن لم يحضر اجر واحد على السمع لا غير ذلك ناب شافع في المستحب افقول ان مورد الخبر هو ما ذكرنا من تفاوت الاجر بالوحدة والتعدد في الفضل انما يستحب في القضاة الواجب في انفاقة لقواعد العدل وهل تلك الزيادة الحاصلة للمصيب من باب الاستحسان من باب الفضل في الخبر الا وذلك يمكن اذا قلنا باننا لا صابة من الافعال التولية للجهل هي افعال حقيقة نبغ الاستحقاق بالفعل التولية اذ ابدأ على السع والولد ذلك لان تولى الاصابة هي الموافقة لا نقابة وهي ليست بفعل المكلف تولى ابدأ لم غير ذلك بفتح الاستحسان وان قلنا بان الافعال التولية افعال حقيقة لزم ان لو كان هناك فضل تولى لك وقلنا انه فعل حقيقة وصار استحسانا لزم ان لا يبيح اخرج الى التاويل في الخبر وصرفه الى المستحب بل يتم ان الواجب الفضل بغير الاحسان بقا من باب الفضل وان مورد الخبر استحسان الفضل وان كان عاجزا عن ادراك وجه الفضل باحد هادون الاخر لا انه واقع بالوجوب وانما ساعا بالنصوص لذل لعل ان لكل واقعة حكما حقا شرعا لا يبعد كونها متوترة وجبه الدلالة ان قوله حكما الظاهر ان تنويه للتشكيك الدال على الوجود لا التمكن كما هو الامتثل في التوفات فيكون ان لكل واقعة حكما واحدا والمصنوع يكون بتعدد الحكم في الواقعة فان قلنا المصنوع يقولون ان لكل واقعة حكما واحدا لكن الحكم بتعدد عندهم بغير الوفايع بالعلم والجهل فالخبر لا ينافي مدعهم قلنا الظاهر ان الواقعة هو نفس الحكم الفعلي المشترك لا خصوص الوفايع الحاصلة باختلاف العلم والجهل واذا كان حكم نفس الحكم فاعلم ان ينطبق ذلك الاعلى مذهب الخطئة وعاسر الخبر المرجح في البلاغة عن على المقطوع متنا الصريح في بطلان التصويت امامنا فانما لنا بهتدوا لجهتدرون في هذا الزمان من عمل كل بره لا جل لا لشر على وحدة حكم الله سبحانه ظاهرا وقاهم غير مضرنا المتفق للاجتماع هو الخبر الدال على وحدة الحكم الظاهر يبقى الخبر الدال على وحدة الحكم الواقعي بغير ما من المعارض مما يوافق من مراده بطلان العمل بالقياس والاري لا مظهر في ذلك ينافي الاستدلال بهذا الخبر على بطلان التصويت فانه بعد تسليم ان مراده هو ابطال العمل بالقياس الى يكون المراجع اتحاد حكم الله سبحانه بالنسبة الى التقيد الحاصل من القياس الى يكون الوجود ايضا فيه وهي لا تنافي في التصويت ثم انهم استدلو على الخطئة بان لو

والا فاعلموا بالخطئة وان كذا القول باختلافها بالوجوه والاعتبار حتى العلم والجهل التصويت في قول بعض الامامية بذلك في بحث الحسن القبح بنا في اجماعهم هنا على الخطئة وثانها باننا قلنا انهم تنفق على ان المراد من خطابات الشرع حكم واحد وان كان الاحكام في الواقع متعددة ووجه قولنا ان اتحاد الحكم الواقعي فهو والامر على الشارع المرجح بل ان في اوردوا واحد من منها من تلك الخطابات دون الاخر مع كون الكل احكاما اصلية ذاتية فلا بد ان يبين ان المقصود بالذات واحد وان المراد من الخطابات وثالثها بان لو كان هذا احكاما اخرى غير هذا هو المراد من الخطابات وكان كذا مقصودا بالذات كان لا تريا لرجوع الى ذلك المراد من الخطابات الذي هو احد من الاحكام المقصود بالذات والخص من الوصو اليه ما يمكن دون غيره كما هو المنفق عليه بينا لفرق بين ترجيح بلا مرجع بعد كون الكل مقصودا بالذات فتم وانما يهتدوا العقلاء فانهم عند وجود الامر وفواهي من موالهم اذا قل لهم المولى ان اصبتم لم اذات الا ولهم ولا فاعلموا بمقتضى انكم يفتون المقصود بالذات واحد ما عدم مقصودا للتع والمرض خاصا بالاجماع المحقق على الخطئة وسادسا بالاجماع المنقولة الباعث هذا التوافق وسابعا بالادبات الثالث ومن لم يحكم بما انزل الله فانها ردت على ان في كل واقعة حكما من الا يجوز ان يفتوا في ذلك المراد من الابيات ان كان النزاع على سبيل المقصود بالذات من الخطابات لزم كون المجتهد هنا قاكها اذ لا يجتهد في كل واقعة وحكم بها في كل الفقرة فلا فاعلموا ولتوكل وان كان المراد لعل على سبيل العقول ما يجوز العمل به للجهل سواء كان مراد من الخطابات لا فاعلموا بالخطئة بل بجماع التصويت فلا دلالة في الابيات على المقصود قلنا المراد الاعمال لكن انفسا ان واحد من الاحكام المجوزة مقصودا بالذات دون ماعدا وانفسا وجود مقصود بالذات للشارع فتم والحاصل انفسا من الابيات ذلك فان شئت فقل المراد الاعمال وانما يهتدوا في النبوي المتضمن اننا اذا اجتهدنا فاصطفا لجران وانما خطاء فله اجر واحد فلو لم يكن مختصة لم يكن معنى لقوله خطا وهذا الخبر وان كان واحدا لكن لا تلقوها بالقبول فان قلنا لعل المراد الاصلية المراد من الخطا في الخطا فله في الحكم فخرج ح غير محل الكلام لوقوع التوافق على امكان الخطا بالنسبة الى الخطاب قلنا اذا كان المراد الاصلية الخطا بالنسبة الى المراد لزم التخرج بلا مرجع لاننا اذا كان كل الاحكام مناصلة مقصودا بالذات وفي مرتبة سواء لم يكون من اخطا المراد واصحابكم اهل اصلي واقعي اجر واحد من اصحاب المراد اجاز فان قلنا هذا الايراد مشترك بين المصنف والخطئة اذ على الخطئة نقول وان كان الحكم الاصل واحد لكن المجتهد المتساويين في استفرغ الوسع اذا اصاب احدهما بالحكم الاصل والآخر لا بد ان يكونا متساويين في الاجر لانهما متساويان في الافعال الاختيارية انما يفرض ان الجز في شأن غير مقتصر في استفرغ الوسع فان مقتصر الاجر له اصل على الخطا ايضا اخطاء وبعد الشاكر في الافعال الاختيارية لا معنى لزيادة اجر احد على الاخر على قواعد الله قلنا القول على الجهد هو الاستفرغ في المسئلة بفقد لا يتصل بالاحكام فمن استفرغ وسعد لمقتضى لم يجب عليه زهد من ذلك بل يستحب الفضل الزائد ان لم يوجد لقطيل ففي تلك الزيادة المستحقة يقول المجتهد لو اصاب بسبب تلك الزيادة من الفضل اجران ومن اخطا في تلك الزيادة فله واحد وان استفرغ الخطي وتخصر ابدأ على الواجب بقدر المصيب كان الاضا انفا فيه للمصيب ان المستحب يمكن فيها لتد اجر المصيب ان كان اصابته تفتا ووجه اجر الخطي وان تساوى مع المصيب في الاستفرغ والفضل لا ترى ان شخصين واجتهدا وسعيا في طلب ثارة الحسنين وتساويا في الافعال الاختيارية فوجد احدهما الطريق من باب القضاة لانفاقة وحضره منه دون الاخر كان لمن حضر وزاد اجران احدهما المحض وازيادة الاخر للشمع ومن لم يحضر اجر واحد على السمع لا غير ذلك ناب شافع في المستحب افقول ان مورد الخبر هو ما ذكرنا من تفاوت الاجر بالوحدة والتعدد في الفضل انما يستحب في القضاة الواجب في انفاقة لقواعد العدل وهل تلك الزيادة الحاصلة للمصيب من باب الاستحسان من باب الفضل في الخبر الا وذلك يمكن اذا قلنا باننا لا صابة من الافعال التولية للجهل هي افعال حقيقة نبغ الاستحقاق بالفعل التولية اذ ابدأ على السع والولد ذلك لان تولى الاصابة هي الموافقة لا نقابة وهي ليست بفعل المكلف تولى ابدأ لم غير ذلك بفتح الاستحسان وان قلنا بان الافعال التولية افعال حقيقة لزم ان لو كان هناك فضل تولى لك وقلنا انه فعل حقيقة وصار استحسانا لزم ان لا يبيح اخرج الى التاويل في الخبر وصرفه الى المستحب بل يتم ان الواجب الفضل بغير الاحسان بقا من باب الفضل وان مورد الخبر استحسان الفضل وان كان عاجزا عن ادراك وجه الفضل باحد هادون الاخر لا انه واقع بالوجوب وانما ساعا بالنصوص لذل لعل ان لكل واقعة حكما حقا شرعا لا يبعد كونها متوترة وجبه الدلالة ان قوله حكما الظاهر ان تنويه للتشكيك الدال على الوجود لا التمكن كما هو الامتثل في التوفات فيكون ان لكل واقعة حكما واحدا والمصنوع يكون بتعدد الحكم في الواقعة فان قلنا المصنوع يقولون ان لكل واقعة حكما واحدا لكن الحكم بتعدد عندهم بغير الوفايع بالعلم والجهل فالخبر لا ينافي مدعهم قلنا الظاهر ان الواقعة هو نفس الحكم الفعلي المشترك لا خصوص الوفايع الحاصلة باختلاف العلم والجهل واذا كان حكم نفس الحكم فاعلم ان ينطبق ذلك الاعلى مذهب الخطئة وعاسر الخبر المرجح في البلاغة عن على المقطوع متنا الصريح في بطلان التصويت امامنا فانما لنا بهتدوا لجهتدرون في هذا الزمان من عمل كل بره لا جل لا لشر على وحدة حكم الله سبحانه ظاهرا وقاهم غير مضرنا المتفق للاجتماع هو الخبر الدال على وحدة الحكم الظاهر يبقى الخبر الدال على وحدة الحكم الواقعي بغير ما من المعارض مما يوافق من مراده بطلان العمل بالقياس والاري لا مظهر في ذلك ينافي الاستدلال بهذا الخبر على بطلان التصويت فانه بعد تسليم ان مراده هو ابطال العمل بالقياس الى يكون المراجع اتحاد حكم الله سبحانه بالنسبة الى التقيد الحاصل من القياس الى يكون الوجود ايضا فيه وهي لا تنافي في التصويت ثم انهم استدلو على الخطئة بان لو



**أصل** في الثقل تحت الثقل اصطلاحاً هو الأخذ بقول الغير من غير دليل على القول سواء كان دليل على الأخذ أم لا وذلك لقاعدة الاستصحاب والنبذ وعدم صحة السلب  
 بعد ضم أصالة عدم الاشتراك اللفظي **أصل** في التقليد في أصول الدين بان ليس للجهل عن اعتقاداته وبرهانه قلبه ويجعلها نصب  
 عينيه ويعترف بها لساناً ولا يعمل بمقتضاها وإن لم يعتقد بتلك الاعتقادات وذلك لاستصحاب الأمر والاجماع وإيات النهي عن التقليد وإيات النهي عن  
 صح الثقل من صحته عدم صحته ومن وجوده لأن من المجهل من يقول بالخطئة فلا بد أن يكون هذا صواباً عند المنقولين وهم لا يقولون بغيره **أصل** في قوله  
 أي لا أنهم يقولون بغيره أي أنهم يقولون بالصواب في الفرع الأول في المسئلة الأصولية التي هي من العقائد فإنهم يقولون بغيرها على الخطئة لا  
 عن شاذ وكلام ماول فلا استلزام وثاباً أنهم بعد التسليم يقولون إن رأى كل مجتهد فتى لا لكل أحد في رأي أحد ليس حجة على الآخرين  
 وإتباعه بل لنفسه العاقلون بالتصويب لا يبالون عما يقول بان الخطئة واعتقده للقاتل بها فتم أصل أن ثمة التراجع لو عمننا الموضوع  
 الصريح تظهر فيها لواجب هذا القبلة في جهته ثم انكسرت في الوقت منسدة **قلنا** بالصواب في الموضوعات وإبان اللفاظ موضوعية  
 الذهبية فلا يتصور الأمر إلا عادة وأدراك منافات لا نه في الواقع الأولى **وان قلنا** بالخطئة وإبان وضع اللفاظ للمعاني الغير  
 الأمرية وإن الحسن لا يتعلق إلا بالفضل المشترك الكلي وأنه مورد الحسن والقبول وجب لأعادة إلا أن يرد دليل على عدم وجوب لأعادة كغيره  
 المرفوع وهو مفقود نعم ذلك البدل لبيان المجلبة صحيح لا في البدل لبيان العقلية كما فيها خبر من المثال فلا مقتضى لسقوط الأمر بالواقع  
 بعد سقوط الأمر بالعلل بالمعتقدات القاعدة أن اشتغاله بالخطئة لا ينافي وجود الأمر الواقعي الأولى بعد انكشافها  
 أو كان البدل عقلياً لا جعلياً فله يكون باصل الاشتغال وقد يكون بقاعدة الخطئة فإنها تقتضي بقاء الأمر الأولى وجوده لأن ذلك  
 الخطئة إن الحسن الأمر عما يتعلق بالواقع وهو ما بات به قطعاً كما هو في المرفوع فلا بد أن لا يثبت أن جهتها وأبعد كشفها لفتها قطعاً نظر إلى تلك  
 القاعدة كما أنه لا بد من الإثبات برفاهة لأصل الاشتغال **قلنا** لعل الخطئة يقولون بالأجزاء في مجتث الأجزاء فلا إعادة عليه  
 بل لا لقول بالخطئة لأعادة **قلنا** القول بالأجزاء في العقلية لا يجمع القول بالخطئة والقول بوجوبها من جهة سبيلها ذكرنا من الدليل على  
 لعل القول بالخطئة وتعلق الحسن الأمر بالواقع الذي هو واحد قطعاً وهو ما بات به قطعاً في المثال للمرفوع فلا بد أن يرد دليل على عدم كشفها  
 والخاص أن ثمة القول بالخطئة الأمر لا يقتضي الأجزاء فيما كان البدل عقلياً مع قطع النظر عن الأصل إلا أن يقوم دليل من الشارع على جواز  
 وقد سبق أن قلنا بالصواب في الاقتداء بمن ينادي ربه أو رأى مجتهد مع رأى المأموم أو رأى مجتهد لأن صلوة المأموم واقعية كالإمام  
 أنه لا بد من ملاحظة الأدلة الدالة على جواز الاقتداء فان ذلك على أنه يجوز القدره حين يصح صلوة عند لا عند المأموم صحيح القدره مع سقوط  
 قلنا بالخطئة أو التصويب أن ذلك على أنه يجوز القدره حين يصح صلوة عند المأموم وباعتقاده لم يبق القدره مع الخطئة سواء قلنا  
 بالخطئة أو التصويب نعم لو قد دليل على أنه يصح المندقة حين صلوة صحيحة في الواقع ولا يجوز القدره بغيره برب الثمرة المذكورة أو على  
 الخطئة لا يمكن العلم بكون صلوة الإمام واقعية عند مخالفة اعتقاد الإمام مع المأموم بخلاف ما لو قلنا بالصواب في حكم كل مجتهد في  
 في حقه لكن هو هذا الدليل عن الزيادة وهو برب الثمرة أيضاً لو قد دليل على جواز القدره عند مخالفة اعتقاد الإمام واقعية  
 ما إذا لم يعلم أنه لا يمكن العلم بواقعية صلوة الإمام مع الأعلى التصويب ولا يمكن على الخطئة وقد سبق أنه على التصويب يجوز للحاكم أن يفتي بحكم الحاكم  
 السابق لا على الخطئة وفيه عار في الثمرة السابقة بعينه بل لا وقوع الاجماع على لزوم الانقضاء أن لم يعلم بيطلاق حكم الحاكم السابق بان كان  
 ظاناً في المسئلة نعم إذا علم خطاه لم عليه الحكم بالخلاف **ضابط** في التقليد أن يبلغ رتبة الاجتهاد في الفرع فلا يجب  
 على كل مكلف الاجتهاد عينا بل هو واجب كفاً عند أكثر الأمامة وبعض القدره منهم مع فقهاء حلب أو جوا الاستدلال على كل  
 واكفوا فيه بغيره الاجماع الحاصل من مناقشة العلماء عند الحاجة إلى الوقايح والنصوص الظاهرة والظان من ربه منها الفاطمة وشاؤده  
 أو أن الأصل في المناظر إلا باحذ وفي المناظر المحترمة مع فقد من طاع مشن ودلالة النص في خصوص بعض البغداديين من المعترزة على أنه لا  
 على العالي الاجتهاد بالغرض عن الأدلة بل يكفي أن يرجع المجتهد إلى المجتهد الأولى الطرفين ويجوز الترجيح على نفسه فيرجع وباخذ بأحد الطرفين  
 وهذه المرتبة أنزل من سابقها في الاجتهاد في السابق بشرط الفحص لا أنه عليه لأعلم أن الأصل في الواجب لكسك في أنه واجب عيني  
 كفاً هو كونه عينا بناء على مذهب المحققين في الواجب كفاً فإنهم قالوا الواجب لكفاً في كسك مع العيني في شين أحد هما تعلق الواجب  
 على كل المكلفين ولا ولا آخر ذلك كل ثم عند عدم صدور الفعل عن أحد منهم وبغيره في شيء واحد هو أن العيني لا يسقط بفعل البعض  
 عن الباقي بخلاف الكفاً وإذا شك في العينية والكفاً يرجع الشك إلى الشك في سقوط الواجب الباقي بفعل البعض عند سقوط  
 ولا ريب أن الأصل بقاء التكليف بالواجب على الباقي وبقاء التكليف عليهم بتجصيل الأحكام مضاًفاً إلى أصل الاشتغال فقتضت تلك  
 العينية **قلنا** فيكون الشخص عند تعلق التكليف فاقدر شرط الوجوب كما يصح فلو ما شاهد على عليه بعض مبلغ هذا الصنيع بعد  
 صلوة البعض فإن كان الواجب عينا تعلق به الصلوة على الميت مثلاً قبل وقته وإن كان كفاً ما يتعلق به فالشك في العينية والكفاً برب  
 له هذا الشخص شك في حدوث التكليف والأصل البرائة عنه فيكون الواجب كفاً بالأصل البرائة بالنسبة إلى هذا الشخص لبقاء التكليف  
 حين تعلقه ولا يستفاد إلا أنه فيما كان الشيء كفاً حائماً صواباً وشكاً في عينية وكفاً بالنسبة إلى هذا الشخص لبقاء التكليف حين  
 تعلقه برب فلا يخفى إطلاق القول بان الأصل العينية بالنسبة إلى كل الأشخاص قلنا لما قام الاجماع على عدم الفرق في عينية والكفاً بالنسبة  
 إلى الأشخاص فغرض الأصل من الطرفين بضم الاجماع المركب لكن فاعل الاشتغال واستفاد وأودع على أصل البرائة واستفاد بها فيكون  
 مطلقاً العينية هذا ما سبب الأصل بالنسبة إلى نفس الاجتهاد ولما الأصل بين القول المذكورة فالجواب أن كان الاجتهاد بالمعنى الذي  
 يدعيه فقهاء الحلية بعد قد لم يبقنا بين الفرق الثلاثة في مقام الاشتغال ببرائة الذم وكان التراجع في كفاً التقليد أيضاً وعدمها فاعل

في التقليد

في التقليد

في التقليد



الظن المستلزم للثبوت من التقليد مطابقة الأصل لا لولوية ولا أصل الاشتغال ثم لو كان أحد لا يتمكن إلا من التقليد فان كان له من سابق وتردد بغيره على  
ما كان لبناء العقلاء والاستغناء عن التقليد لا أصل له في التقليد لا لولوية ولا أصل الاشتغال ثم لو كان أحد لا يتمكن إلا من التقليد فان كان له من سابق وتردد بغيره على  
القطع وجب كاصل الاشتغال والاستغناء والأصح والأكفأ الظن لا الأصل والمهم من التقليد هو خلاف الأصل ظاهره تكليفه بالعلم فهو تكليف

مع فقهاء حلبة وبغداد في وجوب الاجتهاد على الكل ويكون قول المشرك خلاف الأصل وان لم يكن الاجتهاد بالتقليد المذكور قد امكننا  
بل يدعي المشرك لزوم التقليد عند وادان لا يربطه وبين هذا العلم من الاجتهاد عدم جواز الاكفاء بهذا الاجتهاد ويدعي الخالف عكس ذلك فلا أصل  
في البين لذلك الأمر من المذهب لكن الأصل بمعنى القاعدة العقلية مع الاجتهاد عينها كما يقول فقهاء حلبة وبغداد لان الاجتهاد الذي هو عمل المكلف  
بظنه قل محددا من علمه بغيره الموجب للوهم في مقابل اجتهاد نفسه إذ عرف ذلك فاعلم ان الحق في الاجتهاد ليس جيا عينيا بل هو واجب كفا  
للإجماع الفاطمي الحاصل من سيرة الأصحاب والأجالات المتقولة المتواترة والاثرة الشريفة ولا نفر من كل فرقة منهم طائفة أصحها وجب لنفر على  
البعض لا على الكل لقوله تعالى فاستأوا أهل الذنوب ان كنتم لا تعلمون وذلك تأييد ان كان المراد من أهل الذنوب مطلق أهل العلم وللزم العسر الشديد  
بلا تكليفها الا بطلاق المستلزم لا خلاص نظام العالم وبناء عقلاء كما يظهر من بدنه من سببهم فان بنائهم واعتقادهم على الكفاية **قلت**  
**قلت** غاية لزومنا لادلة نفي العينية بالنسبة الى الكلام لا يكون واجبا عينيا على البعض وهم المستعمل القابلون واجبا كفايا على من عدهم  
ولا يلزم الترجيح بلا مرجح انهم من الحكم باللبس في التقليد كونه كذا في البعض من الأدلة المذكورة انهم كذا في الجميع على الكفاية لا في  
المذكور دون البعض فالتبعض المذكور خلاف الإجماع وهذا عليه في التفريق واثرة السؤال ان تمت وإذا ظهر ان الواجب كفايا فاعلم ان الواجب  
ع ان هو جلي مجتهد بقوله ما يقوم به الكفاية للفقهاء والمرافعة وما الفوضى فالظن كفاية الواحد ادم الاشياء لكن لما كان وجود المجتهد انهم لا زوا  
للمرافعة وهو لا تكون الا في حضوره فلا بد من مجتهد في كل بلد لان نقل الناس من بلد الى بلد المرافعات حسرة شديدة بل بعض البلاد يحتاج الى  
ان يد من مجتهد على هذا النوع فلا يجتهد بعد كتابهم يكون القادر على كل علم ثم ان من قال انه يجب الاجتهاد عينيا وكيف ينهض  
الإجماع او النسبة الظاهرة والا فالرجوع الى الأصل انما يجب الاخذ بالاجماع او السرا والاصل ان وجدها بغيرها في مبان تلك الأدلة  
وإثارة الدليل على جبرها وتبرها وانما الدليل وعدها وانما انبأ خذ بها مع العلم بجبرها عن المأخذ والأدلة وأما مع العلم بالمجته تقيدها  
والكل مشرنا لورودها ان الاقتصار في الموضع بالاجماع والنسبة الظاهرة ثم الرجوع الى الأصل مستلزم للخروج عن الدين ويري على الثاني  
مضافا الى ذلك لادلة المتقدمة وكذا الاول وير على الثالث ان تلك الشخص لا يجوز التقليد في الموضع فكيف يجوز في الاصول بحكم  
بالتقليد فيها وبالا جتهاد في الموضع مع ان ذلك انهم ليس اجتهاد في الغرض بل هو تقليد حقيقة واما قولنا انهم دين وفقه بغيره ما سبق  
مضافا الى العسر على المجتهد في بيان الأدلة لكل غرض انما انما انما **بطل** اختلاف في وجوب مجتهدا نظر على المجتهد وعده على  
اقوال ثلثها الواجب انما يتذكر لبل المسئلة فيجد النظران وافق واخذ بالاول والاخذ باللاحق ولا يعبر الوحي بان مضى زمان  
وتغير حال وجوده زيادة قوته واطلاعه على المأخذ والحق ان المجتهد انما يعتد بطلان دليله الاول ولا يتردد فيه تردا عقليا بمعنى  
التغاضي الى الدليل يقتضيه وتردد فيه فلا يجب عليه التكرار وان اعتقدا لنفسا قطعاً ام ظنا او تردد في التقليد المذكور وجب التكرار ثم ان الاول  
في المقام هو وجوب التكرار لمطابقة القاعدة الاشتغال لان صورة مقتضى النظر قد متفق في المحذور لا يجوز اصلا لبرائته عن وجوب التقليد  
لان الشك انما هو في مشربته بتجديد الأحكام المأمور بها من الصلوات وغيرها فان تجد بد النظر ليس واجبا بنفسه بل وجوبه لو كان فهو توصل  
فلا يبرح من التمسك بقاعدة الاشتغال الاصل قول من يعمل اصل البر في الشك في الشريعة وهو ضعيف ولو صح اصل البر انهم لما كان  
قابلا للتعارض مع اصل الاشتغال بالاحكام لكن الحق عدم وجوب التجديد انما هو مقتضى الاعتقاد بالنسبة او التردد منه بعد الاثبات بغيره فبطلان  
عليه لاستصحاب جواز البناء على الحكم السابق والاجتهاد السابق والاستصحاب الحكم الفرعي الذي يتلوه بغيره بسبب الاجتهاد السابق وللزم  
العسر والخروج على المجتهد في وجوب تجديد النظر ثم واما وجوب التجديد حتى الاعتقاد بالنسبة او التردد منه بعد الاثبات بغيره فبطلان  
او الشهرة العظمى ولا يباحقها الاصول المتقدمة بعد ما بداصل الاشتغال بها واسريرة مستغنا عن ذلك فاعلم انه على القول بوجوب تجديد  
النظر في خصوص الاعتقاد على ما المذكور او التردد منه في الصلوات السابق يلقى العمل بين النظر هو زمان المهلة على اجتهاد السابق حتى يجد النظر  
ولعلم اجماعي من الوجوب تجديد النظر واما في صورة الاعتقاد بالنسبة فاما ان يكون له اجتهاد سابق على هذا الاجتهاد الذي اعتقدها  
فعلين يبنى على الاجتهاد الاول من دون حاجة الى تجديد نظر للاجتهاد الاول واذا ارد النظر يقتضيه اجتهاد حين النظر على الاجتهاد الاول  
بمطابق اولي الدليل على جواز البناء على الاجتهاد الاول من دون تجديد نظر للاجماع المركب فانما يكون لعدم لزوم تجديد النظر فان كل  
من اجوبيا التجديد بصورة عدم الاعتقاد بالنسبة ولا التردد قال بعد الوجوه انما هو مضافا الى ان بناء العقلاء على ذلك يهتد به الدليل  
به اصل الاشتغال لمقتضى التجديد بل هو خارج عن هذه الصورة لزوم تجديد النظر في الاجتهاد السابق والقول بان يجرى فساد الاجتهاد  
الثاني على اعتقاده يبنى على الاجتهاد الاول من دون فحص لان ما صار بغيره معتقدا للاجتهاد الاول عند ذلك باعترافا على فساد الثاني واما  
ان لا يكون للاجتهاد سابق على هذا الاجتهاد الذي اعتقده بفساده ففي بناءه حين النظر على هذا الاجتهاد الفاسدا وعلى التقليد وعلى الاستطاب  
وجه لكن الاول مقتضى الاعتقاد بالاجماع كما هو لظن وكذا الثاني اذا امكن الاحتياط لان الاحتياط اقرب فهو اللازم ما امكن والا  
فالتقليد واما في صورة التردد بعد الاثبات يقتضيه فبنى على جهله المردد منه وان كان مسبوقا باجتهاد اخر للاستغناء بالمتقدمة  
واما في صورة الاعتقاد بالنسبة فبطلان تلك الاصول الاعتقاد الظن او القطع كما ان لظن وقوع الاجماع على جواز البناء عليه فكنا  
التقليد المذكور بخلاف التردد **بطل** ادعاء التقليد بوجوب مجتهد عن المسئلة العقلية وجب عليه الرجوع ولا يجوز بقائه

الاجتهاد وجوبه على كل ذي عقل

في الاجتهاد السابق

في الاجتهاد السابق



مطابق اقوال و لاصح  
نقد

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مجالسنا في الدنيا والآخرة

والصلى على  
الأنبياء

حاکم فی حفظ حق



عدم الجواز لامع عدم تمكنه من الاجتهاد الوقتي ولم يزد ذلك لاصل الشغل وانما التوق بناء العقله والاجماع ولا يضر به مخالفه البعض ولتجريح  
المرجوح على الراجح او الشك بينهما واما استغنى اجواز التقليد لكان قبل حصول الملكة واستغنى الحكم المرح واستغنى التمسك فلا يعارض الا ذلك المذكور  
مع عدم جريان الاستغنى الاولين لا ارتفاع فصل الوقيع بعد حصول الملكة واما الجواز مع عدم التمسك بلزوم التكليف بما لا يطاق

فيما ان شريك  
راي المجتهد

في الاجتهاد  
والاخذ بها

منه على عدم جواز النقض في الفاعلة واصل الفضا والاطلاق لا يشترط جازا فيجوز النقض وفقا للتفصيل في الحكم بين العبادات والمعاملات  
مقاسدا في الحكم لا يكون الا في المعاملات ثم احل ان الاجتهاد المجتهد العبادات وانما فعل هو ومقلده به من زمان متبدل راي المجتهد  
فصل الاعمال الصادقة قبل تبدل الراي حكما ما زاد الحق ان ياتي الاعمال السابقة على تبدل الراي اما ان يكون ثابتهما قايما الى زمان متبدل  
افيه مثلا ان لا يتبدل افعال القليل الملائمة للخاصة وقتها من كون اثر الوضوء باقيا الى زمان متبدل رايه حكمه بالا بفعال ولا يكون اثرها باقيا  
انما قضا امس من البناء وصلى وفي اليوم الثاني تبدل رايه بعد انتفاء وضوءه السابق اما في العمل الاول فلا يجوز له البناء في الاعمال  
بعد تبدل رايه على العمل السابق بان يصلي مع ذلك الوضوء مثلا بعد ذلك بل لا بد من تحيد هذا الوضوء بالماء الطاهر على ما يلهي المجتهد في الحكم  
التكليف الحاصل من الاجتهاد السابق انقضى بل الحكم الوضوي ايضا فظهر بدنه وثوبه من الماء المستعمل ولا يبرع في الطهارة فيحكم بخاصة فالافاء  
القليل الملائم قبل تبدل رايه ويحصل كله بعد تبدل الراي هكذا فلا يشرب لعطش العبد لو تبدل رايه بغيره بعد وضوءه بالانابة لما ذكر من  
الاجماع في هذا القسم مضافا الى قاعدة الخطئة واصل الفضا وبناء العقله والاطلاق انما يقع في القليل بالملاقاة مثلا واما القسم الثاني  
فمنه لم يبرزوم الاعادة والنقض ام لا مقتضى الخطئة واصل الفضا وبناء العقله والاطلاق انما يقع في القليل بالملاقاة مثلا وهو لم يبرع بها باعتبار  
عدم الوجوب به لزم الاعادة عليه وعلى مقلده ومقتضى ان الفضا عند الفوت هو لقضا ايضا عليها لكن الحق عدم وجوب الاعادة  
والنقض عليه وعلى المقلد ان لو لم الاعادة لم يترك حرة الشرع حيث حكم بتبدل جسد المكلف ينبغي ثم حكم بان جرح صحيح فان العقله صح  
الشرع ويجوز ان حرمه ويقولون على الشارع اما قدرت على ما حكمه كل لا يكون منه تلك المراجعة لا يتبين بعد الاثبات بل اهل العقول  
يقولون لا اعتماد لهذا المجتهد حيث ان كل وقت يحكم ببطلان ما افتر به وباعادته ثم باعادة ما افتر به هكذا وليس ما نحن فيه قبل لزوم اعادة  
المجاهل لقاصر بعد تبدل مجتهد فانه ليس مثل ان يقول الشارع افضل كذا ان هذا حكمك الواقع ثم يرجع عنه ويقول انه لم يكن صحيحا  
الحاصل ان الحكم الاستصحابي موقوف هنا وانه هذا القليل كما ينبغي الاعادة بنفي الفضا مضافا الى ان اذ ثبت عدم الاعادة ثبت عدم القضاء بالاولوية  
والاجماع المركب بلزوم الحجج القضاء دون الاعادة مضافا الى سيرة المسلمين اي الاجماع على المجتهد والمقلد على عدم الاعادة والقضاء  
وجوبه وان كانا يغفلون عن احتياط مضافا الى قاعدة الاجماع لان الادلة الشرعية ذلك على جواز التقليد العمل بقول من يعتمد عليه في الموارد  
مثل امره بما خذ مغالمة منهم عن زارة او فوس وكذا الادلة الشرعية ذلك على جواز الاجتهاد في بعض المقامات ولا ريب ان ذلك الادلة  
اللفظية والبدلية المجملية في تلك الموارد هو البدلية على الاطلاق وانما يفهم عرفا ورودها على الادلة الدالة على لزوم العمل بالاحكام  
الواقعية كما انه لو قال لا صلوة الا بطهروا ثم قال لا تنقض يقين الطهارة بالشك يفهم عرفا قيام الطهارة المستحقة مقام الطهارة الحقيقية  
وان انكشفنا لقضا بعد العمل في نقول ذلك لان الادلة اللفظية المحيطة بالتقليد والاجتهاد في الموارد الخاصة بالبدلية على الاطلاق انكشف  
القضا ام لا اعادة في تلك الموارد ولا نقض فيها عند تلك الموارد يتم الامر بالاجماع المركب فان قلت في غير تلك الموارد الخاصة بحكم بلزوم  
الاعادة والقضاء الادلة المقدمة الاربعية في تلك الموارد الخاصة بالاجماع المركب قلنا اجماعا المركب هو في القضاء  
بفهم المورد بسبب ذلك على جانب مقابلة هذا المصطلح بعض الاجتهاد السابق بل يبين بالواجب الاعادة والقضاء سلامة الادلة  
الاربعة المقدمة من المعارض اذ لا يلزم ح هتك حرة الشرع لعدم حصول القطع بالقضا هذه العبادات واما في المعاملات ففهمنا  
مقامان المقام الاول انما اذا غافل هو ومقلده معا لم يتبدل رايه قبل علمهما بنقض المعاملة السابقة لا مثل ما لو تزوج هذا  
المجتهد ومقلده امره او قنع معهما عشر رضعات با مائة على الجواز ثم بعد ذلك تبدل رايه وحكم بالحرية فهل له ومقلده ابقاء الزوجية فيهما  
ام يجب لفك دعوى السيد عبد الله بن رة في خصوص المجتهد والاجماع على لزوم النقض ولعله مشهور ايضا فنقض الاجماع الموقوف في الشرع  
والخطئة واصل الفضا وبناء العقله والاطلاق ادلة اشترط عدم ارتضاع الزوجية عشر رضعات السابقة لصحة الابتداع لا سند  
هو وجوب انتفاء على المجتهد اما المقلد فيجب منه الاربعة الاجزى لكن يمكن الفرق بين المجتهد والمقلد بان المجتهد قد تبدل رايه واعتقاده  
بجواز المقلد وان لم يتبدل رايه مجتهدا اخر فاما المقلد لم يعتد بالحرية ومنه ان الكلام في بقاء اثره على راي المجتهد الاول بعد تبدل رايه  
بقائه الجواز برأي مجتهد اخر خارج عن محال الكلام بل هو الحقيقة فنقض راي المجتهد الاول هذا ولا يظن عدم جواز النقض في المعاملات  
لان البطلان لا يخلو في مقام هذا لو كان الاول لزم هتك حرة الشرع اذ قد تبدل راي المجتهد في تلك المسئلة مثلا من الجواز الى الحرمة  
فلا بد ان يرجع عن الزوجية فان رجوع الزوجية باحضا فانه يرجع عن الحرمة الى الجواز فيزد زوجته ثم يرجع الى الحرمة فيزد بها ابنته وهكذا  
الزوج كل ثم يرجع الى زوج وهذا هتك للشرع وبوجوب عدم اعتناء الناس به الثالث لزم الهج والمرج لما ذكرنا واما الاستدلال على عدم  
النقض بان فائدة الحكومة هي ذلك وعدم الاختلاف فلا يخرج من خلافه اذ لا بعد في ان يكون الفائدة الاضائية بالاحكام الواضحة كما هو الغالب  
لكن في بعض الاوقات يصير غير الواقع بدلا عن الواقع وذلك لا يوجب لبس عند الاكتفاء وعدمه ولا يصير سببا للمعذرة على الاطلاق  
المقام الثاني في انما اذا غافل هو ومقلده معا لم يتبدل رايه قبل علمهما بنقض المعاملة ذلك المجتهد ومقلده عند الفضا الراي حصول  
الرافعة عند المجتهد الاخرام لا وجها له الحق عند جواز نقض المجتهد معا لم يتبدل رايه ومقلده وان حصل التراجع عند ذلك لم يكن  
ناقصا ببطلان ذلك المجتهد للموجبه من المتقدمين في المقام الاول مضافا الى الاجماع المركب بين المقامين والى الاولوية فانهم قد تبدل

فيما ان شريك  
راي المجتهد

في الاجتهاد  
والاخذ بها



اصل

**أصل** في لزوم تعيين أحد الجانبين المتوافقين في الرأي إذا كان مجتهدا متوافقان في الرأي في مسألة مثلاً واحداً ما علم من الآخر قبل التقليد العمل بهذا القوي من دون تعيين استئثاره في أقوى أحدهما المعين فيكون أقوال المجتهدين المتوافقين في الرأي بمنزلة النص المتوافقة للمجتهد مع كون بعضها أقوى من بعض لا بد من التعيين وجهاً مقصداً للمشغل لا شأناً إلا إذا قلنا بأن الأصل عند الشك في الاشتراط البرائة

رأى المجتهد قلنا بعد جواز نقص المعاملات السابقة على تبدل رايه فبقا المجتهد على رايه لا يجوز للمجتهد الاخر نقض معاملة ومعاملاته  
 مقلده بطريقا الى ان العمل بقول غيره في المجتهد الذي عمل المقلدون به لا يجوز لهم بعد العمل به في ذلك المجتهد كما قالوه والى ان  
 عمل المجتهد او مجتهدا احدا اذا غلط مع مقلده لا يجوز ان ينسب للمجتهد العمل بقول غيره فهذا في معاملات العالم واقام معاملات الجاهل

الطرفين فالحق فيها التفصيل بين المطابق وغيره فحكم بصحة المطابق لتبعية الاحكام للتصا وبناء العقلاء والطلاق اذ كذا الصحة عند اجتماع  
الشروط علم او جهل وبفسا غير المطابق لو اى المجتهد الذى يعقل بعد لبناء العقلاء وتبعية الاحكام للتصا واصالة الفسا والطلاق اذ كذا  
الفسا عند فقد الشرط علم او جهل والطلاق اذ كذا اشترط الصحة بالشرط المفقود وحيث شرط فلا صحة لالطلاق دليل الاشتراط واما المجتهد  
بالمعاملة من طرف واحد كما لو تزوج المجتهد لعالم الباتنة الوشيكة بخلافه الولي وهي جا هله بالمسئلة جهلا سان جانم قلدت مجتهدا  
بالفسا وفيه احتمالات لصحة لها والفسا لها والصحة للزوج فيجوز له التصرف فيها والفسا للزوج فلا يجوز لها التمكن لكن لا يخرج خلاف  
الاجماع وموجب للتشاجر المنافي للغرض فلا بد اما من جميع الصحة لها والفسا لها لكن الصحة للزوج ثالثة نظر الى علمه فيه الصحة في جاب

الاجتماع وموجب للتأخر لما في شئ من مخرج شئها وانفسا ههنا من الشئ كزوج ابنة نظري عليه السلام  
 الزوجية بالاجتماع المركب فيصح مطر فان قلنا يمكن العكس قلنا اجتماع المركب اقوى لوروده على ضاحيه بفهم الفرق الصخرة المطلقة  
 عند الاذن لاحد الطرفين انكشف فاستلطف الطرف الآخر ام لا فادلة الصخرة في جانبها العالم اقوى من ادلة الفسار في جانبها الجاهل بعد تعارضهما  
 بضم الاجتماع المركب لفهم الفرق ودوا الاول على الثاني واذا كان المتعاقدان في طرفي المعاطعة فاليمين متجاهلين في الراى جهادا ام تغليباً

بأن كانت المغاملة فاسدة عند أحدهما صحیح عند الآخر ففي التبعض أو ترجیح الصحیح المطلق أو الفاسد المطلق أوجه وأشكال ثم اعلم أن الحق وإن كان في المواضع المذكورة عدم جواز النقض بعد تبدل الرأي لكن الانقضاء عدم خلو المسئلة من مرغات الاحباط وإن لم يكن لازماً فالاحباط في المرتفعة العشر والبالغة الرشيدة بعد تبدل الرأي بالحقرة طلاق الزوجة ثلاثاً بغير الهرج والمرج بعد تبدل

رأيه الثاني التجوز اجابا فانه اذا بايع احدا ثم تبدل رأيه فلا حنطا في بيعه من لبنايع الاول ثانيا ثلثا بخر الى المرح والمزج اذا اعطاه غيره بيع وتبدل رأيه الثاني الى الصخر وهكذا **ضابط** قبل يجوز خلو العصر عن المجهد وهو الحق وتبدل لا يجوز اي يعتنع عند العقل انشا عطاها لان وجود المجهد لطف وكل لطف واجب فهو واجب للمخر لا تزال طائفة من امته على الحق حتى ياتي امر الله ويظهر الدجال لنا على الاول

مضافا الى اصاله الامكان الواقع فان وجود المجتهد واجب كفايا لاجل حصول الغرض عدم تعطل الاحكام ولا بد في الواجب كفايا  
من وجود من به الكفاية فان وجود المجتهد من حيث هو مع قطع النظر عن تعطل الاحكام ليس بواجب لا بلطف وقد نرى ان وجوب  
المجتهد بقدر كفاية كل الناس في الفناء والمرافعات معقود في زماننا هذا بل يمكن القطع بانتفاء ذلك في كل زمان ولولم يخرج ذلك

ليقع والوقع اخض من الجواز فتم وأما دليل اللطف ففيه ولا النقض ثانياً ان اللطف إما مند وكما فيها يستقل بحكمة العقل والشرع ثانياً اللطف مند وبالأوجب كما فيها لا يستقل بحكمة العقل وهو أيضاً قسماً من حيث كما في رسالة الرسل ومعلق كما في ظن الإمام فان تصرفه لطف عظيم لكن المانع موجود وهو سؤال اختيار العباد فالواجب معلو ان ظهر لك قلنا ان وجود المجبة، اللطف

فجر من طين في يوم الجمعة في سنة ١٢٠٠ هـ

في خزانة  
العصر  
الجميد

و اما الخضر و انما الخضر  
و العبدان فانما ان يكون  
على صفة او حال و مستلزم  
وجود الخضر و ان يكون  
مقتل الميت اعمال المطابق  
لواقع من ذلك و رد و  
الخضر من ذلك و رد و  
الجنة بداهة  
في التخليد

القلب في الفروع  
ولا يجوز







في جواز الرجوع الى غير جنة عن الشقيل

من ترجع الرجوع كما في التجهيز المتساويين في بدو تقليده وهو ظان بأحدنا **أصل** إذا قلنا أحد التجهيز المتساويين والمختلفين بناء على عدم وجوب تقليد لأعلم احتمال جواز الرجوع عنه لأصله لبقاء الجناح وصرحنا له كما كانا قبل اختيار أحدهما إلا أن بدفع الأصلان بعد تسليم جوازها بأصل اشتغال واستغناء التكليف ولزوم التقليد الحكم الفرعي ظهور الوفاق وإطلاق مفعول الألف وأما التفرع عن التقليد إلا ما خرج ولزوم مخالفة القطع به

من كتاب الوصف  
في تاريخ الخلفاء

من القلب على من رفع

مراد القائل لا يخرج من باب السببية المطلقة بمعنى انه يجوز ان يكون العمل بقول المجتهد ان ظن بعد موافقة الواقع الا اذا كان ظنا معتبرا شرعا قائما مقام العلم ومن باب السببية المقيدة بمعنى انه يجوز ان يكون العمل بقول المجتهد ظاهرا بظن بغضا قوله **واما القائل الاول** فيحمل ان يكون مراده ان الظن سبب للرجحان اى ظن كان ويجوز ان يكون مراده خصوص بعض الظنون كان يكون له دليل خاص على ترجيح الظن في بعض الموارد واذ عرف ذلك فاعلم انه لا دليل على كون التقليد من باب الوصف عظم ولا من باب السبب عظم بل الحق التقصيل لان الموارد ثلثة احدها ان يكون دليل شرعي على العمل بالظن كما اذا كان او لا مقلدا لاحد من ظن بقوله عز وجل **الاستخفاف** بوجوبه على تقليد الاول وطرح الظن وثانيها ان يكون هناك قدر متيقن في الخبر كما اذا كان في اول امره ودار امره بين تقليد العلم وغيره وعلم من اجتماع ونحوه ان العمل بقول العلم مبرر للذمة وقطعا وان كان الظن على خلافه وشك في جواز تقليد غيره العلم وان كان الظن معتدلا مقتضا الاشتغال لاخذها بعد المتيقن وطرح الظن وثالثها ان لا يكون هناك احد الامر من الاستخفاف والعقد المتيقن موجودا كما لو كان في اول امره ودار امره بين تقليد مجتهد متساويين وليس تقليدا احدهما فقد رتبنا بالنسبة الى الاخر ومع ذلك كان ظنه مع احد المجتهدين كما في قوله في الظن مرجع ومعين لتقليد المجتهد الذي ظن بقوله لان العمل بالاحتياط مع متقني الاجتهاد تكليف بما لا يطاق والتحيز بين المجتهدين تنويز بين الراجح والمرجوح والامر ان بين المجتهدين في بعض الاحوال رجحان وهو من يكون الظن معه **فان قلت** تعز فاسئلوا اهل الذکر مطلق وهو بعد السببية المطلقة **قلنا** المطلق وارد في مقام تبيا حكم اخر وهو لزوم الشكول ولما لزوم العمل بالوصف عظم وان مرادى باب فهو خارج عن حود لا اطلاق **ضابط** في جواز الرجوع عن التقليد وفيها مقامات **المقام الاول** في انه اذا قلد احد المجتهدين المتساويين اللذين كانا المقلدين في تقليدتهما شاء او كان احدهما اعلم وقلنا بالتحيز فيه اي حتى قبل تقليد احدهما فقلد احدهما فالحق جواز رجوع عظم بعد تقليد احدهما سواء كان المجتهدان متساويين او لا فاضا احدهما وهو من قلده اعلم لان لا يسمي احدهما اعلم او احدهما او لا اعلم وقلنا بعدم وجوب تقليد العلم في الامر الحاصل ان كلامنا فيها كان او لا غيرا بين الاخذ بابها شاء والذى يدل على جواز الرجوع عظم ان ان اصله بقاء التحيز الاول واستمراره واصالة بقاء صفة اعلمه اذا قلد الاخر قبل تقليد احدهما كان تقليد الاخر صحيحا لانه كان مجتهدا بينهما بالعرض فيستصحى صحة تقليد المجتهد الاخر والمعارض للاصلين المذكورين ما اصل الاشتغال بكون البقاء قد رتبنا فهو لا يطاق الاخذ المذكورين واما استصحاب لزوم من قلده او لا واستصحاب الحكم الفرعي الحاصل او لا فيها لا يخرج ان اذا المسلم من اللزوم والحكم الحاصل انما هو التقليد اعماعا على اختيار ذلك المجتهد وهو بعد اختياره الاخر فلا تنفي قطعاً ما للزوم والحكم التحيز فلم يثبت من الاصل فيكون الاصلان الاولان سلبيين عن المعارض اما اثبات حرمة التقليد الاصلان وارذان عليها بعد ثبوت وجوبها لتقليد الجملة الا ان يمنع جريان هذا من الاجتهاد لان هذا المقلد لا ينبغي ان اختياره في تقليدتهما ان ارد قبل ان يقلد احدهما يرجع موجود وكذا صحة تقليد الجملة على اى كل منهما في ذلك اما التحيز والصحة بعد ذلك فتكون **فبقول** ح ان الدليل الدال على التحيز والصحة احتمالات خمسة اما ان يكون والا علمها ما قبل تقليد احدهما والاخذ بقوله ونافيا غير تلك الصورة اما ان يكون والا علمها لا قبل التقليد بل بعد واما ان يكون والا علمها في الصورة بين العقب والبعد بطريق الاستدراك واما ان يكون والا علمها بطريق الكمال المتساوي فيهما واما ان يكون والا علمها اجالا ولا يجوز الاستصحاب في شئ من الصور اما على الاول فواضح واما على الثاني فلعلنا الحاجة الى الاستصحاب بعد فرض وجود مثل هذا الدليل واما على الثالث فهو جواز الدليل كل من منع لا حاجة الى الاستصحاب واما على الرابع فلما ذكر في الثالث واما الخامس فسلم لكن القدر المتيقن موجود وهو ما قبل تقليد احدهما او لا فترسلنا جريان الاصلين لكنهما مغايران باقوى منهما المناظر منها وهو استصحاب لزوم تقليد من قلده او لا واستصحاب الحكم الفرعي فان للزوم ولا كان موجودا وكذا الحكم لكن الشك ان كان تقليد الباقي يقع باختيار المقلد غير ذلك المجتهد فيجب ان يكون رافعا للتحيز الذي كان قبل فان كان للزوم والحكم تحيزين كانا رافعين للاستصحاب الاول اى التحيز ويكونان من بطلان له لانها متاخران عنه وان كانا تقليديين ارتفعا باختيار المكلف مجتهدا اخر لا تنافي الشرط لان الاستصحاب الاول اى استصحاب التحيز بينهما ان يكون المعارض بينهما من باب تعارض المزبل والزال واستصحاب المزبل مقدّمه سلنا عدم تقدم الاستصحابا ثانيا في الباب حصول التعارض العساقط واصل الاشتغال سلم عن المعارض مع ظهور اتفاقهم على عدم جواز الرجوع في الجملة فالحق ان الحكم بعدم جواز الرجوع كليته لاصل الاشتغال واستصحاب التكليف واستصحاب لزوم التقليد واستصحاب الحكم الفرعي وظهور الواقع واطلاقه منقول لا اجاعات ولا ابان لا دلالة على حرمة التقليد الا ما خرج ولزوم مخالفة القطعية للواقع بعد الرجوع ان حكمه سبحانه واحد بعد الرجوع يعلم بالخالف في الجملة واما في الاول والثاني وهذا باطل لا ما خرج بدليل في بعض الموارد ووجه البطلان ابقاء العقل عنه **فان قلت** بل هو موافق للواقع القطعية اي فيها انحصار الامر بين الاخذ **قلنا** مخالفة القطعية حرام والموافقة القطعية ليست بواجبة **المقام الثاني** في انه على فرض عدم جواز الرجوع على سبيل الاجتناب لكل هل يجوز الرجوع من غير العلم الى العلم لا والحق فيه عدم جواز الرجوع وان كانا متساويين او لا فقلد احدهما صا الا حقا علم او كان احدهما اعلم او لا فقلد لا دون على القول بجواز الاستصحاب لزوم التقليد استصحاب الحكم الفرعي لا يصح التسك باصل الاشتغال ولا قد رتبنا في البين لان منهم من يقول بل لزوم تقليد العلم ولا يظن الوفاق لما ذكر واما مخالفة القطعية فلا بعد التسك بينهما ان لم يكن تقليد العلم قد رتبنا في الاشتغال والبقاء مشكوكا حكما بالرجوع الى العلم لاصل الاشتغال ولا يمكن التسكح بالاستصحابين المذكورين لا ارتفاع فضل للزوم وكذا الحكم الفرعي عن البين وبعد ارتفاع الفضل لا يبقى الجواز فلا استصحابا فعين العلم لكن لما لم يكن قد رتبنا بالاستصحابين السابقين من المعارض على بقاء المقارن



فما لا يصح عدم الجواز وان دمج الى الاصح على الاثر ان التقليد المأثور للبقاء لا يتوقف على العمل بل من التسلسل لكن هل يحصل للزوم مجرد الاختيار او بوصول وقت انقضاء اجاب بضميق وقت او بالشرع وجوه الاول في مثل العلم التفصيلي برأي المجتهد حين اختيار تقليده ام كفاية البناء الاجمالي على مذهب او شرط تحقيق اثاره يوم اخياره احتمالان مقتضى الاستصحاب الاول ومقتضى الاشتغال الثاني **اصل** المشهور وجوب تقليد علم المجتهد المتأهلين في الراي في وجوب تقليد العلم

فان المأثور للبقاء هل هو مجرد اختيار الكلف في المجتهد ومقتضى تقليده على العمل به ام لا بد من العمل به لا يجوز الرجوع مقتضى اصل الاشتغال بالبقاء والزم مقتضى استصحاب التميز عدمه ومما مر من عدمه ان الاستصحاب المذكور نوعه وشيئنا علماء في مثل المقام على العمل بالاستصحاب كافي استصحاب تقليد الميت وهو مضموع من ان الاحتمالات المذكورة فيه الخوان الاستصحابا وارو مقدم من حيث هو على الاشتغال لكن مع ذلك بلزوم البقاء ولم يجد الاجل ان استصحاب التميز غير جار او غير معتبر وان الاشتغال لا بد عليه بل لاجل معارضة ذلك الاستصحاب الاستصحابا الثاني وهما استصحاب لزوم التقليد السابق واستصحاب الحكم الفرعي ان جازي في الراي الاصل عدم اللزوم قبل العمل وعدم تعلق الحكم الفرعي بالعمل فان الشك في انه مجرد الاختيار انما لانها ام لا ولا شك في ان الاستصحاب يقتضيه عدمه لكن بيان جريان الاستصحاب بين فرع عهدي مقتضى وهي انه لو كان العمل شرط في اللزوم بان يكون شرط اللزوم تحقق العمل لزم عدم تحقق اللزوم ابدان وان عمل الفاعل لا يولد مجتهدا في وجوب عند المجتهد ولم يعمل به بعد اما الاجل عدم دخوله وقتا لاجل تركه عسبا او لاجل عدم التمكن منه وقتنا انه لا يلزم الاجل العمل لكان ذلك الشخص حين ما اذا والغسل غير قاصد للوجوب في غير عام بتعلقه بزمانه اذ المفروض ان الرجوع مالم يعمل وهو حين ما اذا العمل به الى الان ولم يتعلق الوجب بغيره فلا يمكن له وقد الوجوب في الاتزام بين ذلك القول فيكون عمله على حق القائل بالوجوب فاسد فلا يتحقق حل صحيح حتى يقر انه لزم عليه قوله ذلك المجتهد لاجل عمله فمحتاج في اللزوم الى العمل صحيح في قوله ذلك ونقل الكلام اليه وليس له في العمل الثاني انه مقتضى الوجوب لا ندول العمل الصحيح ولم يلزم ح عليه اذ المفروض انه مختار في العمل فلا يبعد عمله على قول المجتهد بغيره فلا يلزم تقليده لعدم العمل الصحيح الى الان وهكذا فلا يمكن ح تحقيق اللزوم اصلا فلا بد ان يتوخى انه عند العمل يحصل اللزوم في الجملة حتى ينعقد العمل صحيحا لكن لا يعلم ان ذلك اللزوم معاقب على اختياره بعد حتى يقع الرجوع اليه والبعيد ان مجزئ الحالة اللزوم متعلق اما مطلقا او مجزئ فمحتاج باستصحاب اللزوم بالنسبة الى التقليد استصحابا لحكم الفرعي فيكون اللزوم يتجزأ ايضا فمقتضى اصل الاشتغال والاستصحاب بين اللزوم قبل العمل في قوله انما اثارا واروان على استصحاب التميز ومعارضة ما معه فيستأظن ويبقى الاشتغال سلميا عن المعارض ثم انه قد تحقق ما ذكر ان العمل ليس شرط في اللزوم والغنا ثابت هو ذلك واما ان اللزوم هل يحصل بمجرد الاختيار ام بوصول وقت الواجب ام بمضيق الوقت ام بالشرع وجوه ومائت من الدليل انما هو اللزوم حين الشرع لا قبله ومقتضى استصحاب التميز واستصحاب عدم اللزوم وعدم تعلق الحكم الفرعي بغيره هو في ذلك الى اللزوم حين التميز ولا قبله فان لم يكن في البين اجماع مركب حكما بالزوم حين الشرع جميعا بين الادلة والاحتكام بالزوم حين الاختيار واصل الوقت ام لا لكن انما وجود الاجماع المركب في كل من قل بعدم اشتراط العمل في اللزوم قال بالزوم من حين الاختيار فاستصحب الاستصحابا واما اللزوم من حين الاختيار **المقام الرابع** في ان اللزوم للبقاء على فرض كونه هو مجرد الاختيار من دون مدخلية العمل هل هو الاختيار من دون العلم التفصيلي برأي المجتهد في المسائل وينبغي البناء الاجمالي وان لم يتحقق بعض اثاره بالفعل ولم يجتهد بعدام هو مطلق البناء ولو اجمالا ومع العلم بازاء المجتهد نقصا لكن بشرط تحقق اثاره بالفعل هو الاختيار مع العلم التفصيلي بارايه مقتضى الاشتغال الاول لانه القدر المتحقق ومقتضى الاستصحاب الاخير وليس جوبا لاجماع المركب معلوما ولا يوجب الدليل كاجتهاد الراي المذكور سابقا لاثبات عدم مدخلية العمل فيها من حيث ايثبات عدم مدخلية العلم التفصيلي فالدليل اجتهاد به على الاستصحاب واما الفاعل في اصل الاشتغال فالاستصحاب وارو عليه ضابطا في تقليد العلم وفيه مقامات **المقام الاول** في ان تقليد العلم واجب لا وفيه مقامان احدهما فيما كان الراي الاصل مخالفا لغيره العلم وثانيهما ان يكون راي الاصل موافقا لغيره اما في **المقام الاول** فالثبوت وجوب تقليد العلم بل من بعض اثاره لا خلاف فيه عندنا ومن بعض التميز بينهما ولا قول بتعيين تقليد غير العلم واما في **المقام الثاني** فيظهر من بعض القائلين بلزوم تقليد العلم في المقام الاول وعدم تقليد العلم ههنا فقال اما في صورة التوافق فلا اشكال وفيه اشكال اما من جهة ان المجتهد غير لازم كالتجيز في المتواضعات بالنسبة الى المجتهد واما من جهة اخرى في اخذ من يصح منه شاء وعلى التقديرين لا يلزم تقليد العلم على هذا عندنا لئلا يوافقنا ظاهر ذلك فاعلم ان الحق في المقام الاول عدم اللزوم خلافا للشك لان المنصوص في المقام اتمام احدهما ان يكون قبل التقليد مجتهدا احدهما اعلم من الاخر وثانيهما هو ذلك بعينه يمكن كانا متساويين وصفا احدهما قبل التقليد اعلم وثانيهما ان يكون الموجود او لا مجتهدا واحدا ثم قبل التقليد جدا خادون من الاول وكان الاول اعلم واما في عكس ذلك مقتضى الاشتغال في العلم الاول تقليد العلم ليس لا ومقتضى استصحاب التميز الثابت في الحالة الاولى اعني الشك وفي العلم الثاني هو التميز بعد صيرورة احدهما اعلم ومقتضى الاستصحاب في العلم الثالث هو وجوب تقليد العلم الذي كان حين الاختيار واجبا بالاعتقاد لكن لا يعتبر هذا الاستصحاب اذن لم تقليد الاتفاق كان فاشعا عن الاختصاص وقد لا بعد وجوب الاول فاللزوم انما هو الحاصل فكذا لا قطعنا بعد وجوب الاول واما اللزوم الثاني فيشكوك من الاول فهذا الاستصحاب لا ينفع واما **القسم الرابع** فمقتضى الاستصحاب على فرض جريانه لزوم تقليد الادون ليس لا لكن هذا الاستصحاب لا يغير اياها كذا بعد وجوب العلم فكذا الفصل ذلك للزوم العينة اتفاقا فان الحكم بعد وجوب المجتهد العلم اما التميز وتعيين العلم واذ ذهب لفصل ذهب البعض فظهر ان الاستصحاب لا يجرى الا في القسم الثاني وفي القسم الاول لا يجرى بالاستصحاب اذ اظهر ذلك ففقد في مقام اثبات التميز على الاطلاق وعدم لزوم تقليد العلم ان مقتضى استصحاب التميز في القسم الثاني هو التميز وتعيين في غير الاجماع المركب فانما قلنا في القسم الاول يلزم تقليد العلم للاشتغال وفيما عداه بالاجماع المركب قلنا اجماعا اقوى يكون ضميمة استصحابا وهو مقدم على اصل الاشتغال واثبات الاثر الشرعي فاسئلوا اهل الذكروا ما ذكرناه اذ كان المراد من اهل الذكروا مطلق اهل العلم

فان التقليد يتوقف على العمل

فان كفاية مكلف البناء الاجمالي في التقليد

في وجوب تقليد الغير وعدمه



ونفى عند الخلاف في قول الخنار ولا قول متعين تقليد غير العلم والتحقيق وان وجد مجتهدا احدا فاعلم فقطع الاستغناء لا خذلا علم واذا كانا في الاول مستساوين  
ثم صار احدهما اعلم قبل تقليد فقطع استغناء التبع الخنار واذا وجد مجتهدا واحدا لا غير ثم حصل اخر ادون منه قبل لتقليد فقطع الاستغناء وجبوا اخذ  
الاعلم لا نكران فالجميع ينبغي ان لا يخصوا المستصحب لان يقال ان هذا الاستصحاء عرضي ولو صا الاخر اعلم في الفرض قبل تقليده فقطع الاستغناء

وكذا رتبة الجواب في حجة من حجة مع دلالة النبأ بمقتضى ما علم ان العادل لا يقين من خبره سواء كان اعلم او لا لكن هذا مؤيد لا دليل  
لا احتمال ورود الاطلاق في مقام بيان حكم اخر وهو مظهر القبول من العدل لا في بيان لاعلم وغيره كما ان ذلك مبني على الامة السابقة  
وغيره من حجة مع يمكن الاستدلال بالادلة اطلاقا على التثنية بين المنعدين ولا يمكن ان يبقا اطلاقا واردمورد حكم اخر لا الشاخص  
كان بناءهم على عدم التفرقة ولو لا استصحاب الخبر حكما بلزوم تقليد الاعلم للاشتغال والاشتهار المنظمة ولزوم التثنية بين الراج و  
الموجود المؤيد بعد الخلاف المحكي لكن بعد وجود الدليل الشرعي على التسوية عند الشارع حكما بذلك فلا يجرى الاشتغال ولا  
الدليل العقلي التعليل والاشتهار لا يعارض الاستصحاب وعدم الخلاف اذا كان محققا لا ينعكس فكيف اذا كان محكما واذا ثبت الخبر في المقام الاول  
ثبت في المقام الثاني بالاجماع المركب الاولوية القطعية وانما الدليل المذكور في المقامين وجوبه فيهما مع رجوع بعض عدم الاشكال  
في المقام الثاني كما تر فاما **قلنا** تقليد الاعلم لازم لكون قوله اقرب الى الواقع في نظر العقل قلنا من لا يمنع حصول الظن بقول الاعلم  
في الصلح الاول الذي يمكن مجتهد قبله حيا وميتا ووجد الاعلم وجب الاعلم ولا يمنع ايضاً حصول الظن للعوم المتقنين ان الغير المطلبين باحوال  
الجهل المبين واما البصيرة اهل زمانا كما ان كلاهما منه فلا يحصل له الوصف بقول الاعلم اذ لا يربح ان في المبين غالباً من هو اعلم من الاعلم  
الحق في زمانا او مساله وربما يكون قول الحق الغير الاعلم موافقا لقول المبني الاعلم من الاعلم الحق في ملاحظة المظهر  
ذلك يكون ظنهم مع غير الاعلم او يكون الاعلم وغير الاعلم متساوي عند ظنهم في الواقع في جانب الاعلم الحق في ملاحظة المظهر ذلك يكون  
مع غير الاعلم او يكون الاعلم وغير الاعلم متساوي عند ظنهم في الواقع في جانب الاعلم متساويان الاعلم الاستصحاب حجة فيما كان  
الظن على الخلاف فاما **قلنا** الاشتغال لوجب تقليد الاعلم مؤيد بالاشتهار المنظمة وبناءكم على تقديره على الدلالة الاجتهادية اذ انما  
بالشهر قلنا نعم لكن نحن نعلم ان الداعي في ذهب المنة لا الاعلم هو حصول الوصف في جانبه ونحن قلنا ان البصيرة الوصف في جانبه فلا  
اعتبار بالشهر بعد الاطلاع على فساد مدعى المنة فاما **قلنا** ورود النص بالرجوع الاضطر والاعلم والمفهوم منها ان المناط هو قول الاعلم  
والاعلم قلنا تلك النص في تعارض النص ونحن في تعارض الفتاوى فاما **قلنا** يفهم منها فان المناط قول الاعلم اذ امكن اياها ما كان خبرا او  
قلنا ان سئلنا فم ذلك فاما سئلنا لاجل ان العرف يفهم من ان العمل بقول الاعلم لافقه انما هو حصول الظن واذا كان كذلك فهو موجود في تعارض الفتوى  
ايضا لكن قد علمنا اننا معنا وجود الوصف في الاعلم في امثال زمانا فاستغنى ما هو مناط التعدد في التعارض النصوي نعم في تعارض الخبرين  
قولا لافقه مضمون حتى في امثال زمانا اذ لم يبرض في تعارض الاجماع معارض فيما نحن فيه من مخالفة الاعلم بين المبين كلا وبعض اعلم  
الحق في اودا بما حتى يرفع الظن عنه هذا كله في الفتوى واما في المرافعات اذ وقع الشاخص بين المتداعين وقال احداهما في الاعلم وقال  
الاخر في غير الاعلم فالاجماع فيه مع بعض النص من قائم على التمسك بالاعلم انه على تقدير لزوم تقليد الاعلم وطرح غير الاعلم عند  
في الراي يلزم تعيين الاعلم ايضاً على المقلد عند موافقها في الراي لاصل الاشتغال وان كان يظهر من بعض القائلين بالزوم الفرض الاول  
عدم لزوم تعيين الاعلم في الثاني لتغير الاشكال عن صحت الواقعة كما مر وقد تران لنفي الاشكال احتماليين وعلى التقديرين يفهم منه عدم  
لزوم تعيين الاعلم عند الموافقة بل هو الخبر بينه وبين غيره واما لا يجزى عليهم تعيين مجتهد من الاعلم وغيره وقد عرفنا ان اصل الاشتغال  
وما على المختار من الخبر عند الحاجة لافقه فلا بد من الخبر عند الموافقة ايضاً ايهاا شاعلا من من الاجماع المركب غير بل الحق في صحتها الفرض لزوم تقليد  
الاعلم وذلك لان غاية ما في الباب ان العمل باستصحاب الخبر في المقام الاول ويجعل بالاشتغال لا اعتضاده بالشهر وعند الموافقة  
لا شهر بل الشهرة على العكس فينبغي الاستصحاب بلا معارض صالح للمعارض مضافا الى ثابته بالشهر **المقام الثاني** في بيان المراد من  
الاعلم وان كما لا يحتاج الى معرفة معناها بعد قلنا بعدم لزوم تقليد الاعلم لرافعات الاحتياط فقولا ان الشخص قد يكون اقوى ملكة من الاخر  
وقد يكون اقوى ضبطا وقد يكون اقوى استنباطا بان استنبط كثير وان لم يكن ضابطا قبل المراد بالاعلم الجامع للثلاثة ام الواجب منها  
واما كثرة التبع فليس من الاعلم قطعا وثمرة الاختلاف ظاهرة فاعلم ان الاعلم لغة حقيقة في الاضبط فانه فيها حقيقة في العلم  
لا الملكة لكن المتبادر من الاعلم في كلمات القوم انكشاف عن مرادهم هو لا قوى ملكة لا غير فان تساوى الى الملكة فالحكم بالخبر  
كان احدهم اضبطا ام اكثر استنباطا ام لا فان الظان فاقهم اي اتفاق القائلين بلزوم تقليد الاعلم على لزوم اخذ باقوى الملكة قطعا فاما  
المتبادر عن كلماتهم يكشف عن مرادهم لكن بعد ثبوت ان مرادهم ذلك لا بد من معرفة دليل فلا نشوش من ان تتسكن في شخص مع الاعلم  
بالتبادر مع انه لا نزاع في صحة حديث او كتاب اما نحن فنحكم بالخبر في كل الصو **المقام الثالث** في ان القائلين بلزوم تقليد الاعلم  
اجمعوا على انه لو حصل العلم اجمالا بوجود اعلم بين الاجلاء وجب التحصن عنه وتقليد واما اذا فقد العلم اجمالي فهذا يلزم الفصل على هذا  
القول فيكون وجوب تقليد الاعلم مقتضى الاشتغال بتجصيل الاحكام والعلم بها الاول والخبر لا يستصحب الخبر مقتضى لعدم لزوم  
تقليد الاعلم مطر خرج صحت العلم بعد تسليبه وبقي الباقي مضافا الى الدلالة اللغوية المطلقة كاتبة المتفر واية السؤال وجوبه من حجة  
فان مقتضاها ان لا يجب تقليد الاعلم مطر خرج صحت العلم وبقي الباقي فاما **قلنا** تلك الدلالة على القول بوجوب تقليد الاعلم  
قطعا ومقتضى من مانى جملة قلنا نقصر على قدم خارج وتعليلها عدا بالاطلاق وما على المختار فلا يحصل صلاح **المقام الرابع**  
في ان اختلفا المجتهد في الورد وتساوا في العلم فاما العلم فلهما لا بد من معرفة دليل فاما **قلنا** تلك الدلالة على القول بوجوب تقليد الاعلم مقتضى

فالتقليد

فَصَوَّرَهُمْ

فصل فی بیان اللغات

بسم الله الرحمن الرحيم

مطابق این بیانیه،



على القول بوجوب  
تقليد الأعم فروج  
جدة الأخاهة لنا  
البنها وما ظهر من  
الوجه جنة صحت التوافق  
أخذ فقلنا أخذنا بحكم الله سبحانه واحتمال كذب غير الأورع لا يضر قلنا لا شبهة في أن الاهتمام بقول المجتهد لا يكون إلا بعد صحة اجتهاد الأورع

من التبعيض  
في التخليد



ثم الرد بالاعمال هو الاقوى ملكة للتبادر لا اكثر ضبطا ولا استنباطا اصل في التبسيط في التقليد للاجماع وبناء العقائد والاطلاق في السؤال والنظر  
وعندها واتينا بجواب ما يلزم من التركيب في الفقه قطعه للاصل اصل الاصل وانما مقتضاها اشتراط معشاة في الفقه في اخذ فتاويه ولكنها ليست شرطا وبكيفية  
التغل في الفقه في الجملة اجماعا ومثوقا معلوما مع لزوم المخرج لولا بناء العقائد والعقود الفاعلة فيها اذا حصل العلم فان السؤال لم يجد سعة ثم ان حصل العلم  
من النقل ولو بقطعة كفي وان ظن بمراده اذا قلنا اصل العلم بالمراد في لزوم المشرع لولا مع الاجماع عليه وكذا خبر العدل وان لم يقد قطعا بل فقط او مع الاجماع

في التبسيط التقليدي

في التبسيط التقليدي

تلك الاقوال بالذات وان وجد المانع الخارجي في بعض الصور الجواب اننا نقول بجواز التبسيط ما لم يلزم المخالفة القطعية واذا حصل العلم  
بالاجماع في مخالفة القطعية فلا نقول به لعدم الدليل على جواز التبسيط مع واصل الاستعمال بل من المعارض لجواز التبسيط هو مقتضى  
الا ن بين الناس هو لا يحصل فيه العلم الاجماعي مخالفة فاقول الاشكال المذكور يلزم في صورة عدم جواز التبسيط مع ما انهم قالوا  
انه لا بد من تقليد مجتهد واحد بل هو يقتل مجتهدا كان رايه كل مسألة موافقا لراي من يريه المقلد تقليد عند القول بجواز التبسيط مع  
ما يلزم من تقليد ذلك المجتهد الواحد المخرج عن الدنيا بقولنا لا يجتهد بكون رايه المسائل بحيث يحصل عند الاجماع مخالفة القطعية  
فلا يجوز ان يكون رايه مثل الصلوة مثلا بعد وجوب اجزاء يحصل عند عدم الايمان بها القطع بان الصلوة التي جاء بها النبي لم يست  
تلك الصلوة حتى يجوز التقليد تقليد يلزم المخرج عن الدين فان المجتهد بعد حصول العلم الاجماعي لم يملك لا يجوز له اختيار تلك الاقوال  
في تلك الاجزاء ضابطا على المقلد في مخالفة ما عليه من المشرع واخذ المسائل من وسطه وان سمع قول الفقيه من مسانيد من رايه  
ام لا كفاء بالنقل وجمعا مع مقتضى الاستعمال لزوم الاخذ بلا واسطة وعدم كفاية النقل اصلا وان حصل منه العلم واما الامة الشريفة  
فاسئلوا اهل الذم فلا دلة لغيرها على عدم جواز الاكفاء بالنقل وان كان لفظ السؤال من حيث هو معناه اللغو الاخذ بلا واسطة كما  
اذا قيل سئلت عن زيد لكن الظاهر من هذا الخطاب لزوم التبسيط وحصل العلم بما عليه اهل الذم في المسألة وان كان بالواسطة فلو قال  
اسئلوا الذين اختلف فيهم من مسائله بل اذا علم بالنقل ان الطرف حكم بكذا لا كفي في مقام الامثال بامره عليه مع ان مقتضى الامة  
الشريفة ان اذا كان عالما بلزم السؤال فالمقلد اذا علم بالنقل لا سؤال عليه مسأله بمقتضى الامة الشريفة فيكون على من ازم السؤال بطريق  
الشكاه وقال بعدم كفاية النقل مع ان اهل العلم يمكن ان يكون المراد بهم الامة فلا دخل لها بما نحن فيه اللهم الا ان يكون اجماع مركب بعد  
الفرق بين الامام ونائبه فالدال على لزوم المسألة هو لا يصلح لغيره ان لا يملك الاخذ في مقام كفاية النقل في الجملة وهو الاجماع المعلوم  
والمقول وبناء العقائد ولزوم المخرج لولا بناء العقائد والعقود الفاعلة فيها اذا حصل العلم بالنقل يكون السؤال بعد الشكاه لغو وسفها واذا علم كفاية  
النقل في الجملة فتوصل العلم من النقل بقول الفقيه قد يتيقن ان لو لم يعتبر النقل مع العلم يعتبر خبره من العلم انهم بالاجماع المركب والاولى به  
ولا زرع عدم جواز الاكفاء بالنقل راسا والمفروض ثبوت كفايته في الجملة فلا بد ان يكون صورة العلم قد امكننا في كفايته واما  
حصول النقل العلم بان هذا قول الفقيه لقطعة لكن المراد من اللفظ مطلق لا معلوم فالحق كفاية النقل وجبه الظن بالمراد قلنا يحصل العلم  
بفتوى اهل العلم بكفاية النقل المذكور لزوم المشرع صا قال الاجماع واما الاخبار بعد مقتضى الفقه من غير علم بالمراد لا يصدور اللفظ فيعتبر  
ابنه اذ لو لم يكف في المقلد لزوم علمه ما يحصل العلم بقول الفقيه والاحياط منها مستان بان المشرع اما الاكفاء في الأصل بقدر ما يعلم  
راي الفقيه وطرح ما عداه فهو مستلزم للمخرج عن الدين فلا بد من الاكفاء بقول العلم مع الاجماع وبناء العقائد فاقول حجة خبرنا  
خلاف ذلك فكيف تدعى ان العلم بخبر العدل هنا اجماعي قلنا الخلاف في الاخبار الواردة عن المعصوم لا عن الفقيه بقى الكلام في ان يكون حاضرا  
عند الفقيه مع ذلك ولم يكن عليه في السؤال عن الفقيه عسر بل لا اكفاء بقول اهل العلم انهم لم يجيبوا عليه في السؤال عن الفقيه الحق الاول للاجماع  
المركب لا يمكن التقليد من لزوم مخالفة العقل مع مقتضاه جانب مخالفة ثم اعلم ان قولنا العلم ما لا يحصل منه الظن طبعيا بمعنى ان مقتضى  
الحصول الظن من قوله غير موجود لان الثاني موجود فالحق عدم جواز العمل بخبره الا ان يكون في قوله ظن شخصي لدليل خارجي لان الدليل على  
الاكفاء غير موجود فاصل الاستغناء عن المعارض مسلم ولما ان يحصل منه الظن طبعيا فان كان منقضا الى النقل الشخصي بقا فهو مقتضى  
المتيقن من الادلة الذل على جواز العمل بخبر العدل اجمالا وان كان الظن الطبعي موجودا والشخصي مقتضى المانع خارجي منع الخبر عن فائدة  
الظن فلا بد ان يلاحظ ذلك المانع فان كان المانع امر لا يثبت شرعا كالظن العباسي الشهير على القول بعد المجتهد فهو لا يخرج قول العدل عن الجبهه  
بل يعمل بقوله وان لم يقد الظن الشخصي وان كان الظن الشخصي على الخلاف وذلك لبناء العقائد وان كان المانع عن فائدة الظن امر معتبرا  
فاما ان يكون الظن الشخصي على الخلاف كما لو غارض خبر العدل بخبر اخر مثلا وكان المعارض اقوى واقرب الى الواقع في نظر المكلف لكثره الجاهل  
الخلاف لا اعتناء بشئ اخر فلا بد من ترجيح المعارض المظنون بالظن الشخصي كما عليه اهل العقول والشو بهيها فتوهم بين الراجح والمرجوح  
والاحياط وطرح الامر بين معالما خلافا للاجماع واما ان لا يكون الظن الشخصي بعد المعارض على احدا لطرفين فلا بد من رجوع المكلف  
الى مجتهدا خلافا لاشتغال فانه العقل المتيقن وان لم يمكن ذلك فعليه لاحياط بما ذكره ولا دليل على نفي الاحياط فهو الجاهل بين الرجوع  
للافت والاختيار بقول احدا لعدلين وان لم يمكن ذلك انهم يجتهدون في قول العدل واخذ باحداهما هذا كله وان كان تقليدك المجتهد في تلك  
المسألة بدقا والا فلو قلنا اولاهم نسوا القول ورجع الى العدل وحصل المعارض بين الخبرين فلا يجوز الرجوع الى غير ذلك المجتهد لا  
الاحياط الاستغناء بقاء التكليف بذلك المجتهد كما مر عليه ان ياخذ باحد الخبرين يجتهد ثم ان هذا كله على الخبرين قولي العدل اذا لم يمكنه  
مقتضى العلم بقول المجتهد بطريق يسير كما هو ظاهر ما خبر معلوم النفس فالظن جواز العمل بخبره عن المجتهد اذا فاد الظن ولم يمكنه مقتضى المسألة  
من غير حكم العقل الفاطح والمخالفه كذلك انما يمكن خبره على عسر كما انه يمكن الرجوع الى الرجوع والافقار الى الفاسد كالا جانب العدل  
لكن مع العسر فيرجع رجوعا الى الزوج النافي ونحوه من الافاق ان كانا خاضعا وذلك للمشرع لزوم المخرج والمخرج في رعايتهما  
الزوجا وهل يجوز للزوج مثالا ان تمكنت من العدل من دون عسر حرج ان فاحذ من الرجوع الفاسد وترجع اليه لا الحق لا لان الضرر



وبناء العقل وعسر تحصيل العلم والاحتياط بل لو كان حاضرا عند جازنا خذ من السدائم للاجتماع المركب ثم ان اقاد خبر الظن مخضا وطبعيا او مخضا فاما هذا  
او طبعيا لا شخصيا المتعارض لا يعتبر كغيره فاصوب من عمل به ايهما وان قل بجلا فذلك طبعيا ولا شخصيا فلا يعمل عليه للاصل وان خاض جزاء مع اخر اخذنا قولي الظن  
وان فقد الظن من الجانبين سقطا من البين ورجع الى هذا لا خا وجهه ان كان لم يمكن احاطة في العمل فان لم يمكن تجزئ بين تقلب الملبت والاخذ باحد العدلين  
فان لم يمكن اخذ باحد العدلين ولو كان مستقلا بتقلبه لكان المجتهد فتنى فلو انه وقارض منه عدلان ولم يمكنه غيرهما لم يرجع الى مجتهد اخر ولا وجب عليه نتائج

تقديره بقدره واصل الاشتغال سليم عن المتعارض واما مجمل الحال فالحال كمال الفاسق فيما ذكر بل سماع قوله عند عدم الامكان او في  
ضابطه من غير تقلب الملبت وجعل يمين تقلب الحق وبقا مقامان الاول في جوان تقلب الملبت وعدم ابتداء المشاغل العقلية  
الاستمرار كذا في كل وقت والاطلاق في كل وقت في الضابطه اربعة المقام الاول فان صاحب قال هل يجوز العمل بالرواية عن الملبت في الاخذ بالاحكام  
على خلافه من اهل الخلاف من اجاده ولا ينبغي ان يكون الرواية عن الملبت هو لا ابتدائي ونحن نتكلم في المقامين اما المقام الاول فهو على  
امام حشم يكون الظن منه في جانب الحق متى يكون الظن في جانب الملبت وعدم لا يكون ظن على احد الطرفين اما القسم الاول فنحن تقلب  
الحق لا اصل الاشتغال لانه لا يمتنع لو وقع الاجماع في هذا القسم على عدم تعيين تقلب الملبت بل اما الحق اما القبر فالقطع بالامتنان  
اذا اخذنا الحق ضافا الى الدليل القاطع المقر بوجهين الاول ان لا يرد اثار بين اموحجه من العلم بالواقع والاعتناء وطرح الاخر اى كمال القوة  
وتعيين الملبت والتجربة وتعيين الحق الاول تكليف بما لا يطاق والثاني باطل بالاجماع والعسر الثالث باطل بالاجماع والعسر الثالث باطل بالاجماع  
لبقائه التكليف قطعاً والرابع كذا والخامس مستلزم للتشويش الرابع والمرجع لان قول الحق راجع للشبهة والاجماع المنقول في الظن في جانبه  
نوعا فتمين الاخير المشاغل هو ذلك لكن بطلان الخامس من غير الظن النوعي بل للظن الشخصي اذا المزمع وان قول الحق اقرب الى الواقع في  
نظرنا من القسم الاخر نكك للوجه الاول والثاني من الوجوه المقدمة واما في القسم الثاني فقد حصل المتعارض بين الظن النوعي في  
الحق والظن الشخصي في جانب الملبت فان قلنا الملبت متعين اذا لمعاد من له وقوم وجود الظن النوعي في اطلاق الاجماع المنقولة و  
الشبهة مدع في ان كلمات المشقة ونقل اجماعهم هنا معارض بقولهم بلزوم تقلبها لاصل فان النسبة بين كلاهما وجوب تقلبها لاصل  
وعدم جواز تقلبها الملبت هو ما من وجه فكلما اتم في المقامين متعارضه فانكسر حوله الظن النوعي الحاصل هنا من دعوى الاجماع واشبهنا  
ذلك لقولهم بينهم بذلك المتعارضه وبقول الظن الشخصي في جانب الملبت جازا قلنا لا تعارض بين كلامنا من ان الظن من صفاتهم في بحث جوب تقلب  
الاصل وعدمه انما هو في جازا الرجوع الى المجتهدين بالذات كالحسين اللذين احدهما اعمل لا ما يجوز الرجوع اليه بالذات كالمبت على قولهم فكلما  
في ذلك المقام وان كان مظهر لكن لا ينصرف الى الملبت عند عدم وعلى قولهم لا يتم لا يجوزون تقلبها بالذات نعم من يجوزون بالذات ينصرف كلامه  
اليه اما اطلاقه في عدم جواز تقلب الملبت فنصرف الى الاصل ايهما فلا تناقض بين الكلامين والظن النوعي بجازه وحصل المتعارض بين الظن  
الشخصي النوعي فلا بد من الترجيح ثم ان لا ينبغي ان لا يرد من جوب تقلب الملبت بالذات فقلنا لا جمل من اقله هو اوصاف الحاصل للعدل  
كما ان الحق لا يرد على وجهه ويظهر من الفاضل الحق في ايهما انما هو تعيين تقلب الملبت اذا كان الظن في جانب الملبت فاحكمنا من القول بجواز  
تقلب الملبت انما هو اعم من ان يجوز في بعض الصور فقلنا اصل الاشتغال لا يجري في تلك الصور وان لا يرد اثار بين اموحجه فلا يمكن ترجيح الظن  
لاعضاء النوعي اصل الاشتغال فلا بد من ترجيح الظن الشخصي والحكم بوجوب تقلب الملبت في هذه الصور واما من يتوهم الظن فنفسه قوله القبر  
بين الايمن واما نحن فقد رجحنا الظن الشخصي با برهانه بوجوب تقلب الملبت هذا والحق جواز تقلب الملبت بدوا في كل الامتياز الثلاثة لان تقلب  
المبت ابتداء فقامت كانه المكلف حين جوب المجتهد الملبت موجودا وكان تقلبه لجازا لكن اتفق انه لم يقله وعدمه لم يكن المكلف موجودا حين  
مجتهد الملبت كذا ولما نقول به في قوا بين القسمين والجورون كذا فنقول في القسم الاول لا يجوز تقلب الملبت لا مستحقا جواز تقلبها  
المكلف لهذا الملبت لانه كان حيا واستحقا حقه التقلب المتقدم الموجوده حال جوب المجتهد ويتم الاخر القسم الاخر بالاجماع المركب ولا  
القليل لان ضيقه اجاعنا وهو الاستحقاق اقوى من ضيقه المتقابل وهو اصل الاشتغال فان قلنا لا مستحقا لا يجري لان تقلب المقلد المجتهد  
العمل على معتقدا انه وعلى الاعتقاد وهو الذم اي الجسم الصوري وبعد موت المجتهد ينقش لك ويصير با ضيقه لا اعتقاد لا شفاء  
موضوعه فلا معتقد المجتهد حقه بقله قلنا او لا ان الذم الذي هو محل الاعتقاد لرب معقول لا جسم حقه ينشئ بانقضاء كاحققة المحققون  
في عمله وثابتا اننا سلمنا احد ثبوت كونه لا ريبا لكن لا يتم ثبوت كونه جسيما فبقا موضوع ايضا مشكوك لا مقطوع العمد فبستعمله لا  
بقوله الموضوع ثم يستعمله في الحكم وهو صحت التقليد جواز وثالثا سلمنا ان الذم جسم لكن عمل المقلد انما هو على معتقد المجتهد لا على  
نظر اعتقاده والمعتقاد موجوده والسياسة جواز العمل بمعتقداته انما هو حصول الاعتقاد لا بشرط في ذلك بقائه بل الاعتقاد انما هو حصول  
الاعتقاد ولا بشرط في ذلك بقائه بل الاعتقاد انما هو حصول الاعتقاد لا بشرط في ذلك بقائه بل الاعتقاد انما هو حصول الاعتقاد لا بشرط في ذلك بقائه  
محدثه فقط لا مبغضه ايهام ملا محدثه ومبغضه واذا شك في ذلك فالاصل كونه محدثه فقط لا مبغضه ايهام اي لا يحتاج في بقاءه لبقاء تلك  
العلية بل مجرد حدث العلة مسبب لحدث المعلول وبقائه كعليه ملاقات الجاسنة لا تقبل فان الجاسنة باقية وان زال من الجاسنة عن  
القليل ما من ان الشك في المقتضى يجره في الاستحقاق فان قلنا ان العقل لا ينفك وبعد الموت يحصل الانبياء بعد الموت يرتفع ظن  
المجتهد ويحصل العلم والتمسك الى ان عمل المقلد على مظهرات المجتهد وبعد الموت لا ينبغي مظهره فالظن معطوف الانقضاء فلا يستحقاب  
قلنا او لا اننا نقل الكلام في معلوم المجتهد حال جوبه فيجوز الاستحقاق ايهام ويتم الامر فيما عداها بالاجماع المركب وثالثا اننا  
نمنع كون العمل بالظنون من حيث هو مظهر بل العمل انما هو الاعتقاد والظن سبب محدث الجور كما في قوله فكيف لا نقول العمل  
بمعتقد المجتهد اذا علم صدق دابر حال جوبه مع ان الاعتقاد باق وكذا نقول في الجواب الثالث عن الابرار الاول قلنا لا الاجماع هنا قلنا  
برايه لما ذكرنا فان قلنا المجتهد انما هو انبئ به حصل العلم بالخلاف في بعض المسائل فيعلم بالخلافه انما لا يصح من باب الشبهة



الاحتياط بل باخذ احد العدلين وتجيز خبر معلوم العتق لا عمل عليه ان ظن به ولو لم يتمكن من غيره او كان فيه عسر ففعل بعمله وقوله المستور وحره تو  
 سها في رجوع الزوجات الى ائمتنا جمن في نقل العتاق والزوج الفساق في رضاء صانها اصل اذا وجد قبل تقلد المجتهدين حتى وصيت وكان ظنهم مع الحق  
 في نقله تقلد الميت للاشتغال وان التجيز مستلزم للتسوية بين الزوج والرجوع اذا اشترى ومثول الاجماع مع الحق فالظن في جانبته فوجها ومثالا لفرض هو  
 التجيز من وجهين وكذا اذا فقد الظن في الطرفين للاشتغال ودحمان النوع واذا كان الظن

المستوفى لا يجوز الاستصحاب ويجب ترك العمل بكل اثر قلنا **اولا** اننا منع العلم الاجمالي بان معتقدات ذلك المجتهد الذي تقلده  
 كان بعضها خلافا لواقع حتى يقطع اجمالا بان المجتهد بعد موته يرجع عن بعض معتقده فلهذا كل معتقد في هذا المجتهد الخاص كان  
 مطابقا للواقع وثانينا ان العلم الاجمالي لا يضر غاياته لا يستغنى عن العمل بجميع قول الحق بقطع اجمالا بما لفظ الواقع في غمالة فلهذا العمل  
 لا يقد ما يحصل منه العلم الاجمالي على الخلاف وهذا لا يقتضي الميت ولا يفتاوت فيه الحق والميت فان الحق لا يجوز العمل بجميع اقواله  
 اذا حصل منه المخالف القطعية **فان قلنا** الاستصحاب معارض مع اصل الاشتغال قلنا الاستصحاب اقوى **فان قلنا** اصل الاشتغال  
 معارض بمثول الاجماع والشبهة يقدم على الاستصحاب قلنا اذا علمنا بفتا المذكر لم يعتبر الشبهة لعدم حصول الوصف منها وكذا  
 الاجماع انما المتقوله ناشئة من خلافهم اي الميت لو عن قلة المخالف لاجل دهاها لم يشترط فلا يعتبر ايضا ولا يحصل منها الوصف **فان قلنا** علم  
 اية الشواهد صريح في لزوم تقلد الحق اذا السؤال لا يمكن الا عن الحق قلنا **اولا** انها محلة فعل المراء باهل الذكر لا ثمة وثانينا ان المتبادر  
 من الاصل لسؤال الاستعلام فيسقط الاستدلال وثالثا اننا بعد جبهة الاستصحاب والعمل به والاخذ بقوله الميت عالمون بالحكم وبعد  
 العلم بالحكم لا يلزم السؤال عن الاجله بمقتضى مفهوم الية الشريعة هذا كله مضافا في اصل جواز تقلد الميت الى بناء العقلاء حيث  
 لا يفرقون في اهل النجزة بين الحق والميت ووجودنا في كتب السلف من الاجباء ويملكون بها **فان قلنا** ان ذلك لاجل التوصل وهو يحصل  
 في الاموات والاجباء قلنا التقلد ايضا للتوصل الى الاحكام النقول لا يبرح وليس مطلوبها بالذات فالفرق في حكم والمخاض ان ما يتجمل  
 لعلم الجواز هو الشبهة ومثول الاجماع في مقابل الاستصحاب وهما موهوم **اولا** بادلتهم المذكورة الواهية وثانينا بالظن الاعتبار  
 العقل المتخاكم بعدم مدخلية الموت والحق في العلم فان العقل لا يعتد بالانكريد وادخلية العلم في مقابل غير العلم لكن بين الحق والميت  
 لا يفرق فلا يحصل الوصف من الشهرة الاجماع المتقوله هذا حال تقلد الميت ابتداء واما الاستمرار منه فيمكن ان يبق بعدم وجوب الشهرة  
 فيه اذا الالتفات لبعض عنوانهم ظاهرة في البدن كما نقلنا عن صاحب لمرة فظهر منه عدم تعرضهم لتلك لصق وان الاجماع المتقوله  
 والشبهة انما هما في البدن واما اطلاق عنوان بعضهم مثل قولهم بصره تقلد الميت من دون ادراج لفظ النقل والرواية فيه فهو وان كان  
 في نفسه مطا **الا** ان اضطراره الى البدن ولكن يمكن ان يدعى مطا **ثانيا** فانه لم يستمر اياهم بعد عدم المقامات وبعد عدم تعرضهم لخالطة  
 فرض الالتفات بل الظاهر منهم الالتفات ولما لم يعبروا عن عنوانه على حدة فالظن دخوله في اطلاقاتهم وان مرادهم من لعنوانات الامم لكن  
 يبقى الكلام في ظنهم كليات بعضهم البدن كما نقلنا وكيف كان ففي الاستمرارى احتمالات ثمانية لزوم البقاء ولزوم الرجوع وجواز  
 الاخرى ولزوم البقاء **الا** اذا وجد العلم فوجب الرجوع او تجيز ولزوم الرجوع **الا** اذا كان الميت علم فوجب البقاء او تجيز البقاء ان كان الميت  
 اعلم وان كان الغير اعلم لم يرجع وان تساوبا فالتجيز لمحل الاحتمالات اكثر وكيف كان فالاصح لزوم البقاء مطلقا لاستصحاب لزوم البقاء الذي كان  
 عليه لم يكن له الرجوع حال النجوة والاستصحاب الحكم الصريح المتعلق بتقلد الميت وقوله ابطال الاستصحاب للوجوه السابقة قد ثبت مناديا  
 مردوقهم عدم جريان الاستصحاب من جهة ان اللزوم قد ارتفع وهناك قد سبق في البين ان تقلد الحق من اولى اربابنا احد الامرين اما لزوم الرجوع  
 او التجيز فالفضل السابق لزوم البقاء ولزوم الحكم الصريح قد ارتفع واذا انتفى الفصل انتهى المنس فلا يجزى الاستصحاب مدفع بان القلة  
 المتبقية عن وجوده في البين لاحتمال لزوم البقاء فلم يعلم ارتفاع الفضل بالاستصحاب جاز وقوم عدم اعتناء بالاستصحاب معارضه بالشبهة  
 والاجماع المتقوله الشامل باطلا للاحتمال الاستمرارى بمدفع جاز ومن وهنهما بالوجهين السابقين وعدم حصول الوصف منهما واما اية الشواهد  
 فقدما الجواب عنها مضافا الى ان الشواهد لا معنى لتحييل الحاصل لانها لا تنس الى المجتهد حين حيوة مقتضى منها تذكروا اجوعا على عدم  
 اعتبار قول المجتهد اذا صافا سافا لا بدوا ولا استمرارا وكذا لو صافا المجتهد بعد موته عن التحصيل غامضا فاذا الملكة كليتها واما الوضار يجوزنا  
 فاما التكاليف من دون فتدان الملكة بحيث متى زال الجنون كان واجدا للاجتهاد في حق البقاء على قول السابق لكذلك فلهذا في مقتضى جواز الرجوع  
 انه لو لا الاجماع في المقام على الحاقه بالفساق والفساق لا يفتى بالميت في كل الاحكام المذكورة ولكن في تحقق الاجماع شك ثم اعلم ان نقل  
 ما ذكره في امور المجتهدين ان كان في الفتوى فانا قد اخبرنا فيه التجيز مطلقا وان كان لا حوط الاخذ بالحق اذا كان قد لا متبقنا واما المرافعات فان  
 لا الميت قطعوا واما الحكومة اي السلطنة على مال الغائب لا يقيم مثله بل يمكن حصولها بعد الموت لا بان يكون احد جعله المجتهد الحق  
 على مال الغائب مثله بل بعد موته المجتهد ينزل عن القيمة ام ينبغي عليها استمرارا بان المجتهد الميت الحاصل حين حيوة فيه امشكال  
 استصحاب الصيغة بقاء القوية جازها ومقتضى استصحابنا النقصات البعدية ارتفاع القيمة لكن الاستصحاب الاول من بل يقدم مضافا الى انه  
 محتمل لزوم البقاء فلا اصل بالنسبة الى الفساق في البين لان اصل الفساق في التصرف البعك معارض باصل الفساق اذا اخذ من الحق كما ان الاصل  
 فتا النقصات عند البقاء فكذا الاصل فتا التصرف عند الرجوع فلا اصل بهارض استصحاب الصيغة ولو نقل المجتهد شيئا حال حيوة واستمر  
 فلا بأس به كان اجر المجتهد ارضا لوقف الى مدة ومات في أثناء المدة فلا ينفق الا لاجازة بوجوب المجتهد مطلقا في شرايط المقتضى فاعلم ان  
 كل ما يذكر من الشرايط انما هي شرايط صحة الاستصحاب وجواز العمل به وليس شرايط النقل المقتضى ولا التحقق فانه ولا لصحة فناء بالذات نعم لا  
 يجوز الافناء بل تلك الشرايط لحرية الاعانة على الاثم فذلك الشرايط في الحقيقة مشروط صحة الاستصحاب وجواز وفقا للتسوية بشرايط المقتضى  
 نوع لتساع في الشرايط بلوغ فلا يبعد الاستصحاب من العتية المجتهد وان بلغ من التميز الصلاح ما بلغ لاصل الاشتغال فان تقلد البالغ

في جميع المسائل  
 في جميع المسائل  
 في جميع المسائل

في جميع المسائل



مع قول الميت تعارض الظن الشخصي والنوع ذار الامر من المحدثين لفقد الغد المتيقن في البين سببا اذا جعلنا مناط التقليد هو الوصف وغير لما رجحنا الظن  
الشخصي تارة فلازمه تعين تقليد الميت في الغرض المذكور مضافا الى استحقاقه لتقليد وصيه فيما اذا كان جبا قبل تقليده فبات بعد اذاد ما لمقلد تقليد  
ولا زمر جواز تقليد جميع الامتثال المفروضه وبتم الامر فيما عدا هذه العقوة بالاجماع المركبة لا ينافر منه الاجماع المقلوب بضم الاشتغال والابناء  
العقلاء حيث لا يفرقون في اهل الخبر بين الحي والميت كما ترى منهم راجعون كتب لاطباء السلف

قد رتبنا في الامتثال وجوبه ظهور عدم الخلاف فيه بين الاحكام مضافا الى اولوية عدم صحة الاستثناء منبوا للنسبة الى عدد صحته من المجتهدين  
الفاصول اذا الفاسق قد يكون له خيرة من امره سبحانه فلا يكون في قلوبهم ولا يقصر عيلا في تصحيح العلم برفع القلم عنه يمكن القبح في الاولوية فيما  
فرضنا الكلام فيه من الصواب الصالح الواجب للظواهر فان قلنا ففرض صديقا مجتهدا هو اعلم من البايع المحقق فحكم بانسداد باب العلم وبطلان ترجيح  
المرجوح او التسوية بينهما بعد تعين العمل بالظن فانه لا بد من الاخذ بما لا يرب وهو قولنا لصحة العلم ولا قد رتبنا في البين ايضا وبصحة  
مجتهدا مستساويا بين احدهما بالحيث والآخر حجة حتى فحكم بالتحيز لا قد رتبنا في البين ولا رجحان لاحد الطرفين فلا بد من الوقوف في مقام  
الاختصاص والتخير في مقام العمل اذ لا معنى للتخير في المسئلة الاصولية فالقول بما لا يشترط بلوغ مطلقا فاسد قلنا نحن نفرض الكلام فيما كان المجتهد  
البايع او اعلم من الصبي ثم صار الصبي اعلم او كان هو مجتهدا ثم ارجعها اليه اعلمه فقتضت استحقاق صحة الاستثناء وجواز من المجتهدين البايع  
واستحقاق عدمها من الصبي تعين الاخذ من البايع وابنه ففرض الكلام فيما كان البايع او لاحيثا ثم ما تلاه استحقاق المذكور ان في جانب الميت  
بأنه ان تقلد الميت البايع وطرح الصبي فوق ذلك لا قد رتبنا في البين في المقابلين من هذا ذكر من الدلائل الاجتهادية التي لا تستحق ولا يبرر المراد  
بالفكر المتيقن المتفق عليه بل فاقام عليه الدليل ولو وجد بعض حجة لا يبرر فيه الاستحقاق انما يابا لاجماع المركب فان قلنا يمكن التقليد  
قلنا جفيمه اجماعا عنا الاستحقاق وضميمة اجماعك الدليل الرابع العقل الذي ذكرنا لمعاق جفيمه على انسداد باب العلم بعد اذ ان الاستحقاق اولا  
معلوم ولا يمكن طرحه بالدليل الرابع والحاصل ان صبي مجتهدا اقوى مقدم اجماعا ومن الشريعة العقل فلو صرح المجتهد بحجونا لم يسمع منه الا  
والاجماع وبناء العقلاء ثم لو كان من غير زيادة وادى بالسمع منه حال افاقة اذ لا مانع من الفصول ومن الشرع عدم السفه فلو صار صبيها لم يسمع  
منه الا ذلك انما لا يبرر من الشرع واليه ذكرها الاسلام والايان وفيها اشكال اذ قد يكون المجتهد او لا مؤثما ثم يصير من المجتهد المجتهد  
فقتضوا الاستثناء صحة الاستثناء وجواز قوله اصل الاستحقاق بقتضه العقد قلنا انه لا يحق الاستحقاق فان قلنا الاجماع الظاهر  
على اشتراط الامر قلنا المسئلة اخذوا لا يبرر الظن بها فان قلنا الاجماع المتفق عليه بقتضه عدم قلنا هو ظنيان ابنة فان قلنا ان  
التباعد بين علي ذلك فان من ايمان له فاسق فضلا عن الاسلام قلنا اول الادلة لا يبرر فيها على ذلك لان لفظا الفاسق فيها مطلق بغيره الى الغنى  
بالجواز لا الاعتقاد الصالح يجوز وجه الفاسق باعقبا يمنع صدق الفاسق عليه وايضا فراهبه وثانها على فرض تسليم انفسا الفاسق وصدق  
منع اضطرار التباعد الى الفتوى فتوى الفاسق غير بناء فان تمسك بالعلية المنصوص قلنا ان ذلك يصير من باب التمسك بالادلة العامة كادله  
حرة العمل بالظن فيقول ان الدليل الخاص دل على الجواز وهو الاستحقاق فلا عمل فيه بما لا يعلم ولا ندع منه فان قلنا اذا لم يجز الاستثناء  
من المؤمن الفاسق من الدنيا في الكافر بطريقه قلنا اوله ان الاولوية ظنية وثانها ان الاولوية متوقفة اذ فرض كون المخالفين اتفقوا  
ثم يمكن اثبات الشرطين بان من جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان قلنا الكافر لو لم ينع عدم صدقه على المخالف اختصا بالكفر المخالف  
للاسلام فلا اخل من الاجمال وكون لفظا الكافر من المؤمنين مسلم لكنه لغو مصداق كون المخالف مصداقا للكافر جبر ثابته لا لاية الشريعة لا  
اشتراط الايمان قلنا اكثر ما اطلق الكافر في الاخبار على من لا ايمان له كقوله من محمد كافر ومن حاربكم مشرك فذلك لا اطلاق ان كان  
حقيقته الاستدلال بالآية الشريفة وان كان مجازا فعلا لانه التجوز المشابهة وجران حكم الكافر في المخالف ومن حكم الكافر المقابل للاسلام  
علم صانع فواء انما لا قطعيا يكون المخالف المشابهة له مثله في الحكم اللهم الا ان يمنع عموم الشبهة تلك لنصوص وثق ان الظن من الشبهة والمشيبه  
مثل المشبهة في شدة النصيب والعدا فلا بد من الاختصاص على قرب وجوه الشبه واظهرها او يمنع اضطرار السبيل الى ما نحن فيه لان كون  
سبيلا ثم اما قد صدق عليه ولعد انفسا في البع يمكن الاستدلال على اشتراط الاسلام بالاجماع المحقق وبذلك لاية لان افتاء سبيلا  
حقيقته اذ هو رياسة عظيمة على المسلمين ومنع الضد او الاضطرار مكابرة والنكرة في سباق النفي تعين العوم هو ليس مطع حتى يكتف  
عدا الاضطرار بل هو عام مضافا الى الاعتبار والعطف فان التجميع الى غير اهل الدين هناك لمحرة الدين على اشتراط الايمان باصل  
الوارد على الاستحقاق لاجل اعتضا بالاجماع الظني والاجازات المنفولة والاعتبا العقل وهو هناك حرة المذهب لا يبعد وهو ثابت  
الاية الاجرة ايضا ذلك واما العدا فيجب فيها الاستحقاقا فاختارنا المتقدم مع اجوبتها سو حكاية آية الاخرة ومو الجنا الاول في الاية الثبا  
والاختصاص فيها ايضا الاشتراط اذ ذكر في الايمان مضافا الى ما يبيد اية الثبا اياه ثم اعلم ان كلما ذكر شرط الافتاء بعد تسليم شرطه فهو شرط  
للقضاء اية اجماعا لكن الشرط المذكور للقضاء من كون القاض حرا بصرنا طاعنا وهو قائم بذكره هنا فمثل هو شرط الافتاء  
ام لا والمحتمل ان القوم اشترطوا في القاض طهارة التولد والذكورية والحرية والضبط والسمع والبصر النطق والكتابة والقراءة واما الثالثة  
الاول في شرط الفتوى اشترطوا الاستقلال تسليم عن المعارض فان قلنا الاضطرار لا خلاف فيه بظهور لا نهم ذكره  
شرط الفتوى ولم يصرحوا للمذكورات وحصر الشرط فيما سبق فكيف فعل مع ذلك باصلا لاستقلال قلنا الظاهر من عدم عنوان الاضطرار  
للقضاء انما هو اذ رتبهم من الفتوى هنا انهم من القضاء والظن من حصرهم الشرط فيما ذكره وهو عدا اشتراط التسعة المذكورة في شيء  
من الفتوى والقضاء فيها نظام الظاهر بظهور ان كلامهم هو عدا اشتراط كل تلك الشرط ولا بعضها في شيء من الامر ولا يرب ان ظن  
عدا اشتراط كل تلك المذكورات في القضاء هنا معارض بصرهم بالاشتراط في القضاء وكذا ظن في عدا اشتراط كل تلك الفتوى معارض بصرهم  
اشتراط القضاء بالذكورية مثلا بعدنا هله لمره لهذا المصنف ثم لا يلبق بها ذلك وبما روي عن النبي من انه لا يصلح قوم دلتهم



فاما الشبهة والاجابات فلا فرق ان الوصف هنا بعد ملاحظة اوله والاهية والاعتناء العقلي الحاكم بعدم مدخلية المحنة والمات هنا متبها اذا كان اعلم وامامهم  
انا الاستصحاب لا يجرى لانه بعد موت المجتهد ينتشر عنه الذي هو محل اعتقالاته ويصير رايه قد ذهب اعتقاداته وان لم يرفع ظنه وينكشف له الاشياء فلا يبقى له ظن  
في نقله بل بما يعتقد بعد موته بخلاف ما افترضه فيصير كل علم في جوفه يتبدل وانه اول ان الاستصحاب مغاير لاصل الشغل المستند اليه الشبهة وصفتها بالاجماع وبانه الشبهة  
فما سلك كما يظهر بتأملها

فما سلك كما يظهر بتأملها  
هذا وعندى مع كل ذلك  
في الجواز قائل

فما سلك كما يظهر بتأملها  
هذا وعندى مع كل ذلك  
في الجواز قائل

امرعة ويتعليلهم اشتراط طهارة المولد بنقص ولد النقاء وعدم صلاحية ولد النقاء في الاستصحاب المجلية فان مقتضى  
فذلك انهم لا يخصونهم بظواهرهم متصافين لظنهم في اصل علمهم فان مقتضى عدم اشتراط الفتوى بالمذكورات  
يوم انما جواز التقليد كانه الشك وقوله نعم هل يشك الذين يمكن والذين لا يمكن فانها مطلقان قلنا اما في السؤال فخط  
فمن كون المراد من اهل العلم مطلقا اهل العلم بقوله ان من شرط حمل الخط على العموم ان التواضع عدم الورد وورد حكم اخر  
كل الشراطين في تلك الامة متفقان بالنسبة الى ما نحن فيه وما الاية الثانية في غاية ما دلل عليه هو نقول مساندة وقوله نعم  
ايضا ان ولدا لونا لا يعلم لا يشك مع من لا يعلم وكذا العبد والمرأة ولا خلاف بما نحن فيه ولا يشك في الاية لذلك فان مقتضى  
انظر الى وجوبه ثم ان مقتضى عدم اشتراط الحرية وطهارة المولد قلنا او لا يمنع الاضطرار ثانيا ان مقتضى عدم اشتراط طهارة المولد  
قطعا لان الجرح مقام جواز القضاء وعدمه وهو مشروط بعدمها قطعا وكذا هو قولون عرف والمحال انه لا معارض للمحصل فينبغي به  
واما القبط فان مقتضى اشتراطه في الفتوى اذ مع عدم الضبط كما بعرض لاعلي المجتهدين بعد طول عمر واخر زمانه ليس بناء العقل على الاعتناء  
مضافا الى اصل الاشغال فلا يعتبر بعد ذلك التمسك بالاستصحاب في المسبوبات لضبطها تمام الباقى بالاجماع المركب اما في الشريعة  
عدم اشتراط الفتوى بها للاستصحاب فيمن كان ذا جدا حائما فقد غاب عنه الاثر في الباقى بالاجماع المركب لا يمكن القبول بغير اصل الاستصحاب  
لانه لا يقام الاستصحاب الذي هو صفة اجاعنا واما التعليقات المذكورة لاشتراطها مثل انهم يعتبر بها في الخصايس ويخوف عدم  
مدخلها لما نحن فيه لان ذلك يقتضي الفتوى عنها في نفسها مع ان بعضها منقوض بالواقع كما في النية وشعبك ولا يجوز له  
يقع ضابطا هل على المقلد تحصيل العلم بالمجتهد ام يكفيه الظن ولا ريب ان مقتضى اصل الاشغال واستصحاب عدم الجواز فيهما لو  
ظننا بعدم اجتهاده او شكنا فيه ثم بعد ذلك حصل الظن باجتهاده بمعنى الظن بطرح اجتهاده لا حصول الظن بانه كان مجتهدا حين الشك  
او الظن بعدمه في بطلان الشك سار باوتم الاثر في غيره من الاستصحاب بالاجماع المركب فان مقتضى قطع باجتهاده ثم الظن  
فيستحصل الجواز ويتم في الباقي بالاجماع المركب قلنا احتمال عدم الاجتهاد بعد القطع به اما لاحتمال عدم الاجتهاد في السابقين واحتمال الخطأ  
في القطع السابق فالشك في سار ولا عبرة باستصحاب اما الاجل احتمال انشاء الملكة بعد القطع بوجودها سابقا فهو خارج عن محل الفرض  
لاننا لم نخرج بانه مجتهد بالاستصحاب وهذا خارج عما نحن فيه بل يدن كل المقلدين على الاستصحاب بعد القطع باجتهاد او لا فلا معارض لما ذكرنا  
من الاصلين فان مقتضى السؤال دالة على جواز الاكتفاء بالظن لان اهل الذكر ان كان المراد به من علم مجتهدا كان ام لا يقتضي اطلاعا جواز السؤال  
عمن يصدق عليه انه اهل الذكر فيشمل باطلا ما معطوع الاجتهاد ومظنون ومقطوع العقد ومظنون والمشكوك من حرج ماسوا الاولين دليل  
وعلى الباقي وان كان المراد به الامام او المجتهد من علم الاحكام فقولان بناء العقل في توصيفه وصوغه بوصف هو حصول اعتقاد بحصول  
الوصف فيه فبطلون لفظ الجرح على ما اعتقد واعلم او ظنا بان جرحا كان وضع الالفاظ للمؤلف لا امر به فيصد اهل الذكر على من  
اعتقد على او ظنا بان اهل الذكر يجوز السؤال عنه لادلة الشريعة فان مقتضى تناقض تلك الامة انما هي عن العلم بالظن قلنا النسب بينهما  
عموم من وجه مادة الاجتماع الاجتهاد المظنون ومادة الافراق العلم بينا بالظنون كسل المجتهدين بظنهم والاجتهاد المعلوم فملا من ملاحظة  
المرجحات وانه السؤال اقل من جرحه كالاحتياط في الشبهة في معارضتها فقدم عليها قلنا انا اهل الذكر بحمل في الامة الشريعة فان دفع  
الاستدلال بالامة بكل طريقه مع ان في كل من الطريقين كلما اذ عرفت سلامة الاصل من المعارض من تلك الجهة فاعلم ان بعضهم اوجب  
تحصيل العلم بالمجتهد وقال انه لا يكفي الظن بتحصيل العلم للعالم على اجتهاد سهل لا تارزى بدهانه انا لانعلم التجارة والتجارة وسائر الحرف  
ذلك نعم احتجنا بها والمقلد ايضا يعلم الاجتهاد من اهل الخبرة ومن الشهرة وازحام الناس عليه والحق كتابته الظن بعد الغرض لو لم يكن  
الظن فاما يجب تحصيل العلم والاحتياط او التحيز بينهما والاول باير منشد لان العلم يكون الشخص مجتهدا اما باحتيا المكلف بنفسه بان  
يحصل قوة ويميز الاجتهاد فلا ريب ان عسر على المكلفين واختلال للنظم واما باحتيا الخبرين فلا ريب ان كثرة الاجناس من اهل الخبرة بحيث  
يحصل العلم بالاجتهاد في غاية العلة واختلا العوام لا عبرة به وما ترى من انه كثير ما يكون مجتهدا مع وفاء في قلبه وقلوبهم فينقلد كل احد  
من العوام والخواص غير تكبر فيصير بذلك مشهورا فيعرفون له علوم ينالون على الاطهار ان يجرح الظن ولو تفتش عنهم انكشف انهم ظانفون لا  
ظانفون فظن ان باب العلم مشد غالبا والاحتياط خلاف الاجماع فغير العلم بالظن بعد القطع بالتكليف فان مقتضى انما جواز التقليد  
الاموات ابتداء لم يكن باب العلم بالمجتهد متشككا في الغالب ذو وجوب الميت المعلوم اجتهاد على الكل كالعلمة مثلا فخر وكما علم بالمجتهد باه  
مفتوح على هذا المذهب كما ذهب لما نفع من تقليد الميت متسكا بالدليل الفقاهة اي اصل الاشغال فان لازم على مذهبه تلك التصويبات  
تقليد الميت اذ اصل الاشغال لما نفع من تقليد الميت مغاير لاصل الاشغال لما نفع من تقليد مطلق الاجتهاد وبعد مقارن اصلين  
بدن ملاحظة المرجح وهو هنا في جانب الاصل الذي يمنع من تقليد مطلق الاجتهاد لان تقليد الميت قريب الى الواقع لكون اجتهاده معلوما لا  
يق شرة عند جواز تقليد الميت تويدا لاخذ بقول الحاشي المظنون الاجتهاد الشهرة لزوم تقليد وطرح الميت هذا يرجع الاصل الذي يمنع من تقليد  
الميت لانا نقول غايته في الباب تناقض الظن الشخصي مع النوع والشخصية جانب تقليد الميت فيقدم فلا يتم الدليل على كفاية الظن  
بالاجتهاد مضافا الى ما يمنع الشهرة المذكورة قلنا ان ما ذكرناه في الفتوى واما في المرافعات والمسائل المستحدثة فيجوز الدليل

فما سلك كما يظهر بتأملها  
هذا وعندى مع كل ذلك  
في الجواز قائل



وأما البقاء على تقلب الميت فالأصح جواز بل لزوم الاستغناء في هذه المسئلة وفي المسئلة الفرعية وفي شمل الشهادة والاجتماع المحكي على عدم جواز تقلب الميت  
 لصورة الاستمرار ووجوهان وعلى فرضه فبقية ما مر في الابداء فبطل من ذلك لزوم الرجوع الا اذا كان الميتا على بقاء او تجزؤ ولزوم البقاء ان كان  
 الميتا على وان كان الحي على علم ان الرجوع وان شأوا فالتحارر ولو فسخ الجسد لم يصح تقلب بدو ولا استمرارا اجامها وكذا لو ضل بعد عهد عامها ولو عرض  
 المجنون مع بقاء الملكة بحيث فتنه زال جوفه فهو واحد للملكة فبقية شكله ولو مضى تمام ما مات بقاء الفقه للاستغناء وكذا لو صرف

المذكور على كفاية الظن والاجتهاد في المرافعات مثلا وبهم في الغنم والاجتماع المركب لا يمكن القليان بقى كل من اوجب تقلب الميت في بعض  
 الفئات الموجودة للميت حكم بعدم جواز الرجوع الى مظهر الاجتهاد في المسائل المستندة والمرافعات لان ذلك مستلزم لطرح البرهان العقلي ثم  
 ان المذاكرات الظن على الاجتهاد انما هو على كل سبب موجب للظن معتبر عند انعقاد الذي لمحقه الاجتماع المركب والعسر والرجح بل مرجح وما  
 عد ذلك من سبب الظن لا عبرة به لغير الفاسق والفاسقين لعدم وجود الاجتماع المركب العسر وما لزوم الترجيح بل مرجح اذا كان الظن  
 الحاصل من خبره في باب النسبة الى الضعيف المتجه الى الشهرة مثلا قد يقع باية التباين واما اذا صار خبر الفاسق مستتبنا اي بالعلم لا بالشبهة  
 فافق قنا فظا كصاحب العمل بغيره قول العدل معتبر هنا ذكر وانتهى ثم امر اذا الامر بين معلوم الاجتهاد وظنون وحصل المعارض بينهما تعين  
 بمعلوم الاجتهاد لان مقتضى استدلالها بالعلم التوجيه لكفاية الظن بالاجتهاد مستغنى عن المعارض فعمله لا كفاية بالظن وان كان ظنا  
 مطم لا خصوص اذا وجد في مظهر الاجتهاد وميت معلوم الاجتهاد وحصل المعارض بينهما على القول بجواز تقلب الميت فلو اخذ بالبحر  
 المظنون من ان ظن كان وطرح الميت المعلوم وما عرف من وجوب الرجوع الى المظنون في المرافعات والمسائل المستندة وبهم جواز الاخذ  
 من الحي المظنون في مقابل قوى الميت المعلوم والاجتماع المركب فبطل جواز الاخذ بالمظنون الحي مطلقا في مقابل الميت بالبرهان العقلي  
 المضمم الى الاجتماع المركب اذا دار الامر بين جتهاد جتهاد من جهة مظهر الظن الخاص والآخر مظهر بالظن المظهر تعين الاول عملا بالراجح و  
 اقتدر الميت من اذا كان الظن المظهر اضعف من المظهر او مساويا له او اقوى منه لكن لا بحيث يصير قوته سببا لاحتمال تعين المظهر في الرجوع  
 المحقق فانه حينئذ من ارجح احتمال تعين كل منهما مع الاخر فيبقى قوة المظهر سببا عن المعارض فقدموا اذا دار بين الظن المحتمل للمظهر والمظهر  
 فكان السابق له وما ذكر يظهر حكم دور الامر بين الظن المظهر والمظهرين ثم ان شهادة العدلين لم يثبت كونها جتهاد هنا من باب  
 الدلائل الدليل عليه من بناء العقلاء وغيره فبطلت الحقوق ثابتة لافي الموضوعات مثل ما نحن فيه فبطلت كونها جتهاد هنا من باب  
 مقطوع عن وسببها غير معلوم صوابا بطش تلك المسائل المذكورة في باب تقلب مثل وجوب تقلب لاعلم بخبره هل هو مسلم ام لا  
 ام يجب على كل كلف الاجتهاد فيها بل هي اصل الاجتهاد لا اجتهاد فيها بمعنى تحصيل الملكة والاستنباط كان قطعاً وكذا في تقلب  
 مشكوكه فاصل الاشتغال الثابت بالاجماع وبناء العقلاء والحق العامة يقتضيه الاجتهاد مع ان الامر لا يثبت تعين الاجتهاد فيها وهو  
 الحكم وتبين التقابل وهو خلاف الاجتماع وخلاف العقل لا يترجح المرجح وطرح الامر من وهو موجب المرجح على المدعي والاخذ بها  
 وهو موجب اجتماع الصنف وتبين الاحباط وهو خلاف الاجتماع والتجيز وهو متوتر بين الرجوع والرجوع فعين الاول وادعوا في الاصل  
 فاعلم ان التباين على امتنا صنف بقوله على الاجتهاد في تلك المسائل بالتبع كمنه الطائفة المستعانة بقرين من الاجتهاد وصنفان دون من ذلك  
 لكن لو اتفقت الطائفتان وانهم ذلك لفتنة على التمييز بين الحق والباطل بحسب خبر كمنه طائفة والحق والحق في الغاية وصنفان دون  
 من ذلك بغيره ولا يفتد على الامر المذكور من اكن اوله الاقوال والجمع عليه والتخالف منه والمثل من الاقوال لفتد بعد التامل على اخذ بغيره  
 بالفتد المنقح والمثل لكونه اقرب في نظر من الطائفة المقابل لبعض المعول الفطنين المتقسطين وصنف لا يفتد على الاجتهاد باجتهاد الثلثة المذكورة  
 وليس مما لا لا تقلب لفتد بفتد من كل صنف من تلك الامتناء مكلفا هو مقدور من تلك المراتب ولا يجب عليه الترتيب الى فوق مرتبة فالاجتهاد  
 والثالثة الاولى يجتهد كل منهم بالتخيلا هو مرتبة كما ذكرنا وان ترقى الصنف المتأخر الى فوق مرتبة من باب لفتنة الاتفاقية وجب عليه ما في تلك  
 المرتبة الى اشد المجتدة والدليل على المختار ان الواجب على تلك الامتناء الاجتهاد الاخر واما التقليل لا غير واما التبقيض بين الامتناء اما على  
 الاول فاما حكم بان اللازم على الجميع تحصيل مرتبة الصنف الاول والاجتهاد بالملكه فهو عظيم وموجب لاختلال النظر واما حكم بان لا يترجم  
 على الجميع كل صنف لترقى الى ما فوق من المرتبة فهو كسابقة واما حكم باخذ الجميع المرتبة الثانية والثالثة فهو عسر بالنسبة الى السافلين  
 عن تلك المرتبة وترجح المرجح على الرجوع بالنسبة الى العالين وهكذا واما الثاني فمخلاف الاجتماع ومثله ما لو قلنا بجواز تقلب الملك لا يجوز  
 مع انها مستلزمة ان ترجح المرجح بالنسبة الى ما عدا الصنف الاخر بل ما الثالث فهو اما بالحق الذي اخبرناه فهو المطلوب ما يغير هذا الحق  
 فهو ما مستلزم لتجرج المرجح او العسر وكلها فاعين المختار فنقول بطل على جوازنا تقلب لكل الصنف الاجتماع الواقع على عدم لزوم  
 الاجتهاد على الكل وان مستلزم المرجح قلنا هذا اتم من المدعى لا نقول بالتفصيل المختار فان قلت بل لا يلهي الاجتماع المذكور بغيره علم القوى  
 بالفضل وهو لم يثبت لنا فالاجماع لم نعلم بحقيقة نعم بيم ذلك على طريقة الشيخ فان قلت بل عليه التمسك قلنا هي محالة الاحتمال كون المراد من هذا  
 الفكر الامنة كما خبرهم فان قلت تلك المسائل التقليدية من مسائل الفروع وكل تسئلة فرعية يجوزنا تقلب فيها قلنا هي من مسائل الاصول  
 لان مسائل الاصول بحيث فيها عن عوارض دليل الفقه فوضع هذا العلم دليل الفقه ومسائله ما بحيث فيه عن عوارض دليل الفقه  
 كان الدليل دليل الاجتهاد كالكاتب السنن والاجماع وبناء العقلاء او دليل المقلد متبع لما به يقول الميت وحسب المثل عدمها في  
 لزوم رجوع المقلد الى العلم وجواز اكتفائه بالظن وهكذا فالكل في تلك المسئلة ايق في عوارض دليل الفقه بالنسبة الى المقلد فهو مسائل  
 اصولية لان قول المجتهد دليل المقلد هذا عوارض من قول المجتهد واما مسائل الفقه فهي متعلق بالاحكام الظاهرية المكلف بحسب ما يكتفي بها  
 من الاحكام المختلفة الكثيرة فقل الحكم بحسب قول المجتهد الميت الذي يشجع عن الاحكام المختلفة فقد يكون حاكما على الوجوه وقد يكون حاكما  
 على الحرمة وهكذا الى احكام الخمسة التكليفية لو صغرنا ما هو من المسائل الاصولية لا الفقهية ومن هنا مند ما بقى من الاستغناء

بأنه في المسائل التي  
 هي في تقلب الميت  
 امر جها متب

البر

قلنا ان ذلك في حق الاجماع  
 لا في حق القول بالفضل



بصرف الاستمرار الى ما بعد موتكم كما لو جردتكم من ثيابكم اصلح العقل يحصل العلم بالجهنم فلا يكفى الظن باجهتاده للشغل والاستحقاق وان انتهى  
عن الظن لان يدعي ان تحصيل العلم غير ممكن غالباً الاغلب الناس اهل البليدة اندود وكما تراهم اهل الجنة بحيث يحصل العلم لكل الناس فلا بد من كفاية  
الظن اذ وجوب الاحتمال خلاف الواقع وقومنا اذا جردنا ثيابنا ابتداء من وجود المجتهد الذي اجتهاده معلوم ضرورة خاصة فلا عسر مدفع بعدم  
المقتدر بان في المرافعة والمسائل المستحدثة وسائر تصرفات الحاكم ولم يجد معضلة في فرض كفاية الظن في جواز الاكتفاء بكل ظن ام لظن مخصوص فحاشا

ووجدنا اكثر الناس اقل الفهم غير جردنا الثقل في ثيابنا والظن الجوهري المشكوك به الغالب ذلك لمنع العسرا ولا وضع الكبر فاني اذ جردت كل ظن لا يتقوى  
فيها نحن في ذل الكلام لفقد الاجماع المركب لا يقتضيه الترجيح بل امرج ذلك ايقظ في الاجتهاد العلم بما نحن فيه بالنسبة الى المسائل  
الفرعية العلمية وجود وهو سهو ماخذنا نحن فيه بخلافه ولا عسر في الاجتهاد بالتحول في ذكرنا فلا سبب لتعميم الظن بالنسبة الى المسائل  
فان سببا لتعميم هو الترجيح بل امرج والعسر المخرج الاجماع المركب وكلها مفقودة في الاصل سبباً عن المعارض مضافاً الى انه  
شك في كوننا الاجتهاد واجبا عينياً ام كفاً ثانياً فالاصل العينية وان جردنا الاجتهاد في تلك المسائل في الجملة ولو كفاً في متفق عليه وانما الشك  
في عينيته مع ان مسئلتنا هذه من تلك المسائل الشان فيها في انه يجب الاجتهاد فيها ام يكفي التقليد وجواز التقليد في تلك المسألة فوق  
على جواز التقليد امثال تلك الموضوع المسائل التقليدية ام على المتعلقة بمسائل التقليد فالتقليد تلك المسألة ايقظ مستلزم للذكر هذه  
الحق بالاتباع هو الحكم بجواز التقليد لكل الاحتكام ام يصح ذلك وحصل الظن وجب الاجتهاد التقليد قبل جواز التقليد وقبل جواز لكل

في التقاضي  
الاشكال  
الترجيح

لكن الاكتفاء بالتقليد لا يجب الاجتهاد عينياً البناء العقلية فان الحكم الجاهل منهم مظهر من اى صنف كان يرجح في العالم وبذلك الأدلة المتقدمة  
من اية التسوية عدم ظهور الفائق بالعقل والاستقامة في جواز التقليد في تلك المسائل وان لم تكن اذلة مستقلة والاجماع المدعى نوع  
وترجيح الترجيح بعد بناء العقل واما الدقة فعند ولا النفس صحت التبعية فما نصف الرابع وثانياً الحل لان بناء العقل على التقليد  
في تلك المسألة مثلاً ايقظ وطابعهم معقولة على ذلك جواز التقليد تلك المسألة نفساً مما تم من المعارض والتقابل والترجيح ضابطاً  
المراد بتعارض الدليلين هنا مطلقاً الثاني وهو قد يكون بين المتناقضين والتضاديين وقد يكون بين الدليلين من وجه وقد يكون بين  
الاعم والافضل المطلقين ثم انهم قالوا ان المعارض لا يكون الا بين الظنين واما القطعين او المتضادين فلا يمكن حصول التعارض بينهما وفيه  
ان المراد من القطعي والظني ان كان القطع في الظن فلا ريب في جوازنا التعارض في كل الصورتين الثلاثة القطعيين والظنيين والمختلفين  
وان كانا القطع والظن للبناء الدلالة فان كان المراد قطعية الدليلين او ظنية فبما هو خارج عنهما لولا احدىهما لا فاد الاخر القطع والظن وان  
لم يكن بعد ملاحظة المعارض قطع ولا ظن فلا ريب في جوازنا التعارض بهذا المعنى بين احدى الدليلين وان كان المراد قطعية الدليلين وظنية فبما  
له خلاف فلا ريب في جوازنا التعارض في كل ففي الفرع من الاولين لا وجه لعقوله بعد الامكان في القطعين والمختلفين وفي الفرع من  
الآخرين لعقوله بالامكان في الظنيين وان كان المراد في القطعيين والمختلفين الشخصية وفي الظنيين احدى الفرعين الاولين فهو تفكيك مخالف  
الوجه لكن الظاهر ان ما سبق الشخصية لا يمكن في القطع لانه لا ينافي في حصولها في دليل لا يمكن التعلق به في التعارض  
وهو انه يمكن ان يكون متضاداً احد الدليلين شرطاً لا فاد الاخر القطع فيكونان قطعيين لمعاد لا دليل على عدم جواز ذلك عقلاً بل هو واقع  
في خبرنا ان الوارد في هذا الصبح المرفعة فان العقل بعد سماع دية ثلث من اصحابها ثلثين يقطع بان دية الاربع لا تنقص من دية ثلث ولو كان  
على الرجوع الى حشر من اجتماع عن الامام كما ان بان توحش عن حكم الامام وقال ان كان من ان الفاعل بهذا الحكم الشيطان فان السماع من الاما  
مورث للقطع وكذا الاولين المذكورة ولو لا السماع من الامام لا قامت تلك الاولوية لتقليد القطع كما افادت الا بان ثم تعارض هذا القطع  
كما افادت الا بان ثم تعارض هذا القطع كما افادت الا بان ثم تعارض هذا القطع كما افادت الا بان ثم تعارض هذا القطع كما افادت الا بان  
لكونا القطع محسناً فقي فظهر ان العقل القطع يمكن كونا فادته القطع تعليقاً لا تغيراً وظهر من ذلك جواز تعارض العقلين القطعيين  
ما لم يكن اذ كان حكم العقل تعجباً لا اصلية فلكل التمسك الى زعموها عند اماكن التعارض في القطعيين فاستدوا ما العقلان القطعيان  
المستقلان في الحكم وكذا العقلان فلا دليل اجتهاداً من غير الجواز لكوننا انما في الجواز والامكان عقلاً بغيره لعدا لا دليل على عدم الجواز عقلاً  
ثم اعلم انهم قالوا يجوز تعارض الظنيين ولا يجوز تعارضها ولا ريب ان التعارض في مرتبة احدى المعارض والاخر الترجيح فان كان المراد  
من جواز تعارض الظنيين جوازه بكونه متصفاً بغير مضمون عدم الجواز في القطعيين والمختلفين عدم جوازه كذا في غيرنا التعارض على وجه الترجيح  
يمكن في المختلفين فان القطع يترجى على الظن عند التعارض وان سلمنا عدم جوازنا التعارض في القطعيين للزوم خروج العلة النافذة  
كونها علة نامة في التصور من التعارض الى التعادل والترجيح في الاول بل يخرج كلا العليتين في الدليلين من العلية النامة وفي الثاني  
بلزم خروج علة الرجوع العلية وانما المختلفين فلا يلزم ابطال العلة عند ترجيح القطع وان كان ملزم من جواز التعارض في الظنيين المصحح  
به التعادل يكون جواز الترجيح في الظنيين بديهاً واما فلا حاجة الى نص في بطلان جوازنا في جزمها كان اى عدم جوازه بطريق التعادل  
فغير ان في القطعيين لا يجوز على ملائمة الترجيح ايقظ وكذا لا يجوز في المختلفين ترجيح المظنون على المقطوع فلم يصح جواز التعادل في غير  
الظنيين ولم يصح جواز الترجيح في القطعيين وفي الجملة في المختلفين وما الوجه في حصرهم عدم جواز التعارض في غير الظنيين التعادل  
الا ان يبقوا البحث معنون لبيان جواز التعادل في الظنيين فانه مختلف فيه بخلاف الترجيح فانه فيها قطعي لان كان عرهم ببيان هذا المختلفين  
قد توأما في عدم الخلاف في عدم جواز التعادل في غير الظنيين استطراداً كما هو مقرر فيهم في العوائن حيث يصحرون بالمعقولة في الاول  
ثم يذكر في المختلفين من الجهة التي كان موضوع البحث مختلف فيه بقدمون المعقولة من تلك الجهة فلذا خصوا المعقولة عليه بعد جواز  
التعادل في غير الظنيين والمختلفين والتعادل بينهما ثم اعلم ان المراد بالدليلين في عنوان تعارض الدليلين علم منهما وما فوقهما فيمكن البناء  
بين الأدلة وانه المراد بالدليلين في هذا البحث اعم من الامارين قبيل الدليل والامارة وللمفرق بينهما مقام اخر هو هذا الكلام في النفا



فكون مسائل التقليد تقليد في أم الجمل

واذا تمكن من الحق المعلوم اجتهاده لم يتقدم من عدم الدليل وشبهة العدا بين فصول الاجتهاد حجة ما مظهر واذا حصل الظن أصح في كون مسائل التقليد  
تقليد أم اجتهاد في كل واحد من اجتهاد أو اجتهاد لتفصيل وان لم يتقدم ما مظهر على الاجتهاد في بعض الطلبة المستعجلين وأردون من ذلك بمنزلة لكنه يجب  
لواحق عليه ذلك لغيره من مذهب الحق والباطل بحسب مقتضى ما ورد من ذلك بمنزلة لكنه لا يفتقر إلى القول بالجمع عليه والمختلف بينه والمثل لم يتقدم على  
الاخذ بهما بعد المتيقن والمتم كونه قريب في مقامه وأردون من ذلك بمنزلة لكنه لا يفتقر إلى القول بالجمع عليه والمختلف بينه والمثل لم يتقدم على

في معانها  
التي

ضابطا بقا دل الدليلين هل هو شاذ ومفضل الدليلين عندنا لهذا وهو شاذ واعتقاد المجتهد على الدليلين والاول  
مما من شأنه وقد وجد الثاني بدلا ولاول كما لو تناقض دليلان وكان أحدهما موافقا للأصل وكان من ههنا المجتهد بتقديم المفضل على  
الثاني اعتبارا في ليس غرض الدليلين متساويين عند المجتهد بل أحدهما أرجح فلا تعادل في نفسها لكن اعتقاد المجتهد بالنسبة إلى مدلولها  
هذا السؤال الأصل لا يورثنا الظن بالمداول فحق هذا المثال بصحة التعريف الأخير لا الأول ويكون هذا المثال من المتعارفين في حجة  
فيه أحكام التعادل من الاختلاف في الجواز ونحوه على الأخير دون الأول والأخير في التعريف هو الأول وهل يجوز تعادل الدليلين الظنيين  
في الشرع عقلا أم لا بمقتضى الجواز العقلي في غير الشرع مبدئي لكنه غير خلافه لأن النزاع في الجواز شرعا ولا خلاف في الجواز العقلي في الشرع  
أيضا فقبل بعد جواز التعادل في الدليلين الشرعيين لأنه لو جاز فاما أن يكون بين دليل الخطر ودليل الإباحة أو يكون بين دليل الوجوب  
ودليل الحرمة أو نحوها فان كان من قبل الأول فاما أن يجمع بينهما في العمل فهو محال لغرض الثاني وبطرح ما عارض لغويرة المقوق بهما  
التم الحكم أو يتعين العمل أحدهما فهو محكم أو يتخير بينهما فهو مرجح في الأخذ بأحدهما لا لأنه أخذ بالإباحة وطرح الخطر في الحقيقة مع لزوم لغويرة  
المقومين لكن دليل الخطر وإن كان من قبل الثاني فلا يسيل في العمل بها لغرض الثاني ولا للطرفين أو يتعين أحدهما لما مر لا إلى التخيير  
لأنه طرح لما ورد من كلام الشارع وأساسه على التقوى بما عارض في الأول ولا أنه قد وقع نظره في الشرع لأن ذلك جواز للتعادل لعل بقوله  
المجتهد قد تعدد المجتهد مع الشاذ في العلم والوجع ويقول أحدهما بوجوب شيء والآخر بحرمته وأحدهما بالإباحة شيء والآخر بحظره فيجوز  
التم العمل بقوله المجتهد مطلقا فيجوز لاجتماعه لأن الأربعة المذكورة هذا القائل وبطلانها هو جوازها بالنسبة إلى المقلد هو جوابنا عنه  
في حق المجتهد عند تعارض الدليلين ولما بان الأصل لا يتخصص الأربعة المذكورة لاحتلالها لغيره أيضا وإذا جاء احتمال بطلان الأصل  
وليس معنا أنها جواز العمل بالقرينة هنا بل المراد بطلان احتمال المفضل بالدليل المفضل وثالث ما منع عدم جواز طرحهما قولك بلزم التعويل على  
التم قلنا بلزم هذا إذا قطعنا بصحة الحكم أو وجدنا أحدهما مخالفا لآخرين في الكلام في الظنيين ويجوز عند القطع بالصحة لعل بغيره  
فبقي طرح الأمرين لاحتمال كون حكم الله شيئا ثالثا فلا وجه للسلب لكل لا لأنه لا يتم في هذه الصفة بطلان إطلاق القول بعد جواز التعادل في  
النصوص وإذا بان أن عند جواز طرحهما ثمة إذا كان الدليلان متساويين أو متقاربين وأما إذا كان بينهما عموم وجهر ومطلوحا ممكن  
العمل بهما في مادة واحدة في تعارض هكذا في الظنيين فلا يلزم لغويرة الدليلين وإنما مسأله بان التخيير لا مانع عنه  
قولنا أنه لا يجب الأخذ بأحدهما في الصواب لأن في قلنا أن الأصل في مخالفة ما حصل من التخيير عن الإباحة بين جواز الفعل وتركه فان هذا الإباحة  
أختار الخطر الإباحة فيبين أن التباين في فليس هذا الأخذ بأحدهما وكذا لا يلزم لغويرة الدليلين الآخرين فان ذلك يلزم إذا أراد من الدليل  
الآخر تعين الخطر أو الوجوب مقابل الإباحة وأما إذا أراد الخطر أو الوجوب فيتعين فلا لغويرة منه وليس ذلك بعد حل كلامه على التخيير  
عن الدليلين وعن كلام الله وأما في قوله لعل القائل بعدم جواز التعادل في الشرع إذا كان الظنيين المقطوع صدقهما من الله  
فلا يمكن التعادل في لزوم اللغو ولا يجوز طرح شيئا قلنا أولا أن ظاهرهم بل صريحهم التخيير بينهما أن مقطوع الصدق لو لم يتخير القائل  
فيهم جزا التخيير أيضا بطلان ما حصل التعادل ويخرجنا عن التخيير ولزمنا التوقف في مقام الاجتهاد في مقام العمل ما انفصل  
من التخيير عن العلامة وبعض العامة التساقط والرجوع إلى الأصل وعن الاخباريين التوقف وانت خبير بأنه لا يفتقر إلى  
في مقام العمل مثل الدليلين المتعارضين الذين دللنا على الوجوب في الأخير على الحرمة إذا لا بد حين العمل ما الفعل وأما التركة فكيف  
بتصور لو وقف ثم توجه المعاملة في مثل ما لو اختلفا المتداعين واقضيه دليل ترجيح أحدهما الطرفين والآخر ترجيح الطرف الآخر فتوقف  
في الحكم لكنه بشكل ابتداء الاحتجاج هو بنفسه في تلك المسئلة في المعاملة لعل بنفسه فلا وجه للتوقف هنا إلا أن يقول أن مراد القائل  
بالوقف لو وقف في المعاملة وأما في الأفعال النفسية كالعبادات فيجوز أن يكون الاختيار أكثر من التوقف في المعاملات وأما  
في الأفعال النفسية فيرجع إلى الأصل إذ عرفنا الأقوال فاعلم أن في كلامهم اضطراب بالاهم مثالا للتعادل بين دليلين أحدهما على الخطر والآخر على  
الإباحة ولم يوجد له أحد الطرفين مرجح واختلاف في مقام العمل تلك الأقوال الثلاثة ولم يقل أحد منهم أن المثال خارج عن الغرض إذ هو من باب  
الترجيح بناء على تقديم المقررات والتأخر واختاروا تلك الأقوال في هذا المقام والمثال لم يرجحوا أحد الطرفين على الآخر وذلك كما شفع عن أن  
بالفائدة هو الشاذ في الاعتقاد كما في أحد التعريفين فيكون المثال المفروض من باب التعادل لا الترجيح وهذا السبب منهم معارض ومناقض  
لجعلهم موافقة الأصل ومخالفة الغرض من الرجحان وجعل ذلك من باب الترجيح فزادهم في هذا المقام غير متفق في ما قلناه في هذا المقام  
يقولون أن المفروض المذكور من باب الترجيح لكن ذلك غير من مثال مهم للتعادل واختاروا قولنا في المثالين في الغرض المذكور ولعل  
الأقوال الثلاثة في المثال المفروض إنما هي من قبل يكون موافقة الأصل ونحوه فغير مرجح فيكون من باب التعادل على التعريف الأول أيضا  
قلنا مع أن التوجهين في غاية البعدان في المقام تناقضا فهو من شأن العلماء فيها إذا دار الأمر بين التباينين في مثل ما لو دل دليل على  
وجوب الجمع بينهما على أصل الاستعمال والاحتياط والتعميم في هذا المقام على التخيير مع أن الظاهر أنهم يتعمدون هذا المقام بحيث يثبت التعادل  
بالنحو الذي ذكرنا الغرض التباينين في التخيير المذكور وكيف كان فاعلم أن المتعارضين أما خيرا أو غير خيرا أو مختلفان ففي الأول ما بطلان  
الحكم الواقع لا يخرج عن أحدهما الجمل ولا ما يعلم بذلك فان كان التعادل لأن جازين وظن بعدم خروج الحكم عن أحدهما الجمل لا فالكلام منه يقع

في التعادل  
في الترجيح

الذي



الذكورة لا تانا وجبتا الاجتهاد على جميع الاصناف واجبتا مرة كل صنف الى ما فوقه من المرتبة فخرجوا وحجوا واختللا او عينا المرتبة الثانية والثالثة  
لكل من هو علة السالفين وترجع للرجوع بالنسبة الى العالين وان جردنا تقليد الكل فهو خلاف الاجماع فمن ترجع للرجوع بالنسبة الى ما عدا الصنف  
الاخر هذا والاصح عندنا جواز تقليد من عدا الصنف الاول والكل حاشا تمت قضاة الدليلين تناهيا ممدولا وهو يتحقق في المتضادين والمتناقضين  
والغالبين من وجوب المطلقين فالوا لا يمكن التعارض في الظن لا في العاطفين ولا في المختلفين كما يح

في مقامات مستقلة  
قائمة الغلبة في الصلوة واجبة  
العقوبات لا وقت ساطلا للوقف في الفتوى ايضا بان يلزم عليه الوقف في الفتوى وان اخذنا الجهدا حلا للدليلين ورجع الى الاصل كان الوقف  
فيما نحن فيه مقصودا بانه والا فمن حيث العمل لا يتصور الوقف في العبادة وما احتال الصير للاجتهاد في الفتوى في مثل ما نحن فيه نعم  
الاجتهاد في العمل بعد الاضطرار وعدم العثور على الواقع غير مستبعدا لافق الواقع لا يمكن التجيز بين الوجوب والحرية اذ عرفت تلك الاحتمالات  
فاعلم ان الحق منها الاقل لا تكليف لا بعدا لينا وكوينا مكلفين بالظن الاجمالي لم يثبت وان قام الدليل على اعتبار الظن التفصيلي عوقا  
او خصوصا واما القول بالتجيز فيمنه والقرينة في مزج حجة هذا الظن الاجمالي حيث لم نقل بحجة يظل تلك الاقوال في يد عدي الجتهاد في الظن  
الدليل عليه بلا واسطة وقاية الدليل على جبهته تلك الاخبار المتعارضة المتعادلة من دليل عام او خاص ثم اقام الدليل على تجيز بواسطة  
عقلية وهي عدم امكان الجمع عدم امكان طرح فرض التجيز وعدم امكان تعيين احدهما حد من الحكم فتعين التجيز بالواسطة وكلا  
الامر من منفيهما اما الاول فلان الكتاب غير ناطق في باب التجيز وكذا الاجماع اذ غاية ما في لياثب وجود الشبهة او عدم ظن الخلاف وهي تقبل الظن  
والظن ليس فيما نحن فيه جملان للمسئلة اصوليه ولو سلمنا عدم انكسارها اصوليه فلا اقل من كونها من المسائل المشبهة وجبهه الظن فيها  
سلما ان المسئلة فرع غير لكن جبهه كل ظن في الفرض حيث ذلك الظن متمم عنده ولا يلحق له بسائر الظن وعلمنا بالشبهة في سائر المقامات لا دليل  
وجوب الملقى وهو المرجح بل مرجح وما نحن فيه من الظن مرجح لكونه ظنا اجماليا لا تفصيليا دون سائر الظن واما الشبهة في وجوب البناء فلا  
الاخبار العلية على التجيز لكونها لا تقبل اما اولها فلما رخصها بالوقت ففهموهونا وان كان اخبار التجيز في واما ثانيا فلما قلنا انها لا تقبل  
واحد هو لا بد على التجيز في الخبرين بل في العالين فخرج عما نحن فيه والضعف منها لا ينفرد **قل** ضعفنا خبرنا بالشبهة قلنا بدعنا في باب التجيز  
ثالثا فيها ولولا نظام الشبهة لا تقبل الا لظن المسئلة الحق او من المسائل المشبهة وليس الظن حجة في شئ منها واما العقل فلا ولا اذ فيه حجة  
لان العقل مع ملاحظة الظن الاجمالي لا يحكم بل يزعم اخذنا احد الخبرين لعنا الدليل على التكليف والعقل بعد هذا البيان يحكم بارخاء العناد  
واما بناء العقلاء فلم يبق الا انه لو اذ امرهم بين وجوب شئ وحرمة شئ لولم نقل ان بناءهم على الرخصة في الامر بين وعلى المعذرة فلو لم يكن بناء  
العقلاء على الخلاف فلا اقل من عدم كون بناءهم معلوما واما الثالث في اثبات التجيز بالواسطة فهو باق غير ممكن اذ دليل جبهه الخبرين المتعارضين  
المتعادلين اما الدليل العقل على الدليل الرابع فهو لا بد على جبهه هذا الظن الاجمالي لعدم جواز المقابلة الى بعد من الدليل الرابع المعتمد لاسباب الظن  
فيما نحن فيه لان سببا التعميم المذكورة في المقابلة الرابعة من الدليل الرابع ثلثة الاجماع المركبة عدم الكفاية والترجيح بل مرجح وشئ منها ليس بما نحن  
فيه لفقدان الاجماع المركب ان يقول كل من عمل بالظن التفصيلي على هذا الظن الاجمالي لما عرفت من ان بعض من عمل بالظن التفصيلي عملنا بالاصل  
وحكم بطرح التجيز **قل** اذا قطعنا بنقل الثالث في الخبرين المتعارضين فقد اجعلنا على التجيز بينهما وكل من جاز فيما نحن فيه بين الخبرين اية كانت  
اول وجود الاجماع على التجيز في صورة القطع بانقلها ثالث غير معلوم وثانها سلما الاجماع لكن المركب لم لان مقتضيه ذلك كون مسئلة  
هذا الاجماع وليس كذلك واما عدا الكفاية فكذلك لا جاع اذ لو ترك العمل بهذا الظن الاجمالي لم يلزم خروج من الدين اقله روقه مثل ما هو في ذلك  
بعض جواز مطلق التعادل فكيف يمكن رخاء وقصير كثير بحيث لو ترك العمل به لزم الخروج عن الدين واما الترجيح بل مرجح فلهذا هو في ذلك  
كون الظن تفصيليا موجبا في سائر الظن بخلاف ما نحن فيه **قل** الظن بالنسبة الى نفا الثالث تفصيلي متفق في الترجيح بل مرجح بالثانية  
التي موجود وهذا يكفي في تعيين التجيز وطرح الاصل قلنا المرجح لسائر الظن ان العمل بالظن التفصيلي في الصحيح مثلا اجاع في قد وصفت في  
الامثال وما نحن فيه من الظن ليس لعل به اجماعا فثما يصير سببا مرجح **قل** ان كان العمل اجاعا على اهل فكيف يجوز بها الحساسة والحقائق  
مع كونها خلا في فلا يصح فيها الترجيح بل مرجح بالنسبة الى الصفا فكيف نعم الظن قلنا التعميم فيها اما هو لا اجل عدم الكفاية لاسباب التعميم  
بل مرجح واما الدليل على جبهه الخبرين المتعادلين الاجماع وفيه ان الاجماع على جبهه الاخبار غير معلوم واساسها فيما نحن فيه من الظن الاجمالي  
المستبين فادرس الخبرين واما الدليل على جبهه الخبرين المتعادلين الايات فتولى بقاء الدليل على جبهه مطلق الاجماع حيث تشمل ما نحن فيه ولا يستغاث  
دلالة الايات على جبهه الاخبار ولعلنا اضل فيما الى ما نحن فيه على فرض الدلالة ولوجود التحصيل بالنسبة الى ما نحن فيه على فرض الاضطرار لان المراد من  
الايات ما وجوب العمل بكل الاخبار وجوبها عينا متعارضا كان الخبر مع غيره ام لا من غير ممكن واما وجوب العمل بكل الاخبار وجوبها عينا متعارضا  
وجوبها من غير مجازي والظن لفظ الوجوب من الهيئة الدالة عليه هو الوجوب الصافي لا التجيز مع ان التجيز في غير المتعارضات غير ممكن ان ليس  
طرف اخر **قل** لعل الطرفين الاخبار المتعارضة من جهة انك خبرين لعل غير المتعارضات وبين العمل بالمتعارضات قلنا مع انه يقتضيه  
بعد لا يلتزم اليه مستلزم لضد مطلوبك فان نتاح ان نقل الخبر لغير المتعارض مع خبر اخر وطرح المتعارضات فلا يثبت جبهتها واقا في  
العمل بالاخبار عينا في غير المتعارضات فغير المتعارضات مستلزم لاستعمال اللفظ في معنيته الحقيقة والحجاء وهو لو صح كان غاية بعدا  
نادرا واما وجوب العمل بكل الاخبار وتجيزها خارج غير المتعارضات بالدليل فهو موجب لعدم كون الايات دالة على جبهه غير المتعارضات والتحصيل  
والغرض في جعل الوجوب تجيزيا واما وجوب العمل بكل الاخبار عينا وارجاع المتعارضات بالدليل فهو موجب ولا يوجب الا القضيح الايات لا  
بعدهم دالة الايات على جبهه المتعارضات من الاخبار وهو لا يثبت مطلوبنا من غير ثبات جبهه الخبرين المتعادلين المتعارضين ا

في خبرهم







[illegible]

فانما المكنون على  
اجنبها وعلى  
الفصل  
فانما المكنون على  
الكتاب

1









مطالعہ طلبہ معتمد و امیر بنیاد میں تاریخ ۱۲۰۰ھ میں مرحومہ کے مرنے پر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وآله الطيبين الطاهرين  
فكذلك فلا يكاد يذهب على ولي الهوى  
ودعوى لفظة والحجرات  
الباعث على  
الوحي

بطل القبح والفوز بالزلف والعلو الافرغ لما كان لتبديل الى  
ثم الفضائل النفسانية اجتنابا عاين الافعال والانهاء عن مساوى  
المعقول الانسانية لانها في الغواشي للبدن واهلها في ظلمات  
بلطفه لعجزهم الى ليلام للارضاء الى السداد رسلا مبشرين بغير  
سبيل النجاة واستوا اسنان الايمان وشرعوا الملل والادمان الى

محمد الصفح عليه السلام في باب المقامات العاليات  
صلوات واجبات وفتيات ناميات فقصت شريعة لوط من بيان  
مناجاة الحكم والمصالح وتبنا للمساوى المقامات وتبين الحلال والحرام وتبين المحمدي والاحكام  
وكانت اذائل المؤمنين المهديين بناؤه المقتضين لاثاره من الطافين بلفظاته الاخذين من مشافه  
اولا شاعرين من وراثته الفانين بصحة امثاله واولا شاعرين الذين انشأوا هذا بينهم واقبسون من انوار مشكاة  
ولا يتم مستغنين بغير شفاعتهم وامكان اخذ من فوائدهم عن نظره الاستدلال والبرهان والجدال وترقيم الكتب  
الفرع والاصول وتبينها على الابواب لقصصها فتاوى حفظ الدين في زمن المتأخرين الى التدوين فاحسن اصحاب الانبياء  
البالغة والافكار الشافية لخصوصها باللفظة والذكاء والمختصين بالدراسة والدعوى في جميع الاحكام وضبط مسائل الحلال والحرام  
والفوائده بعد التحصيل فوق حد الاصل كتابا لطيفا ودون اشرفه ود مسائل مضبوطة وفاتر مبسطة وسموا العلم بها فقه العباد  
شمر عن ساق الاجتهاد في تحصيله وحروجه من ساعد الجدي في استنباطه عن دليله وادع مؤسسا على علوم اخرى بان يكون منه بمنزلة الانبياء  
ومشبه المدخل اخرى في علم اصول الفقه الباعث عن ادلة الاحكام وهو اشد ما في ارتباطها وعلوها في استنباطه فكانت احكامها في  
اكثر الاهتمام بتكبير او فقه قصدي العمل بالاحكام ببيانها وتأسيس قواعد ومقائمه والتواضع فيها كغيره وصنفوا فيه كتابا  
ولكن هو مشاهد بان يوق لم يكد يرى فيها مثل كتاب ضوابط الاصول للعالم  
الامير والفاضل الملقب في الحساب المتبع والنسب لرفع السبل السداد الكامل والكاشف لعضلات المسائل مثل الضمير يد والدي  
خلالك لعل طودا انتهى كماله ليق علم الهدى جهات من ابن الشمس ذهن وقاد وان للقرطبي نقاد فقه حجة السادة  
ونور حجة السعادة بل نور السيادة في جهته باهر نور السعادة في وجهته دهر الاضمار الحام قدوة الاثام بيننا السبل  
ابرهيم القروي وبنو مولانا والما برى مسكنا افاض الله عليهم فهم الفقهاء واسكنه فردوس الجنان ثم لما كان كتابا مستطابا  
في علو القدر ومباشرة في ستمو المكان بمكانة يصح لم يكد ان يحيط به نطاق البيان او يضبطه وصف الانسان  
اكبر عليهم غيايات الطلاب واغتنم علماء الاصحاب في كتاباته الكتابة لا تقى برفع الحق  
بل طبعه بعض الاجلاء منذ سنين وما وقت تالفا لطباعة ايضا برفع تلك الفاقة تصدق  
لطبعة ثانيا الوائق بالله القدير **قاسم نصير** والتوكل على الله العلي  
الاكبر اقا على اكبر الخوشار بان جزاها الله خير لداين هو يتما  
من رحمة كنعان في طلبها من الممر والامة الضمير  
الخياط

محمد مهدي غفر الله ذنوبه وسر عيوبه وتصحيح  
مصحف وتعد بل محرفه اكال ناقصه وبطلان دأبه نالما اجد

بذل  
من  
اجابتهما  
اسفقت مستولهما  
بقدر المسود وبذلت الجهد في انجاح  
ما مؤلفا به المصنف ورواه الله قد لا تمام قد وقى  
وقرأه في محلة القدر والفضل من المصنفين  
ففيه ١٣٧



